

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والحديث

إعلال الحديث وأثره عند الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير ((دراسة تطبيقية))

أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالب: نوفل عبد المجيد المصطفى

إشراف

أ.د. نزار نزار (مشرفاً).

د. بديع السيد اللحام (مشرفاً مشاركاً).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

كل الشكر والتقدير والاحترام والإجلال لأستاذيَّ الجليلين
الفاضلين: الدكتور نصار نصار، والدكتور بديع السيد اللحام اللذين
تفضلا بالإشراف على هذه الأطروحة، وصحّحا ما فيها من عثرات
وأخطاء، وبذلا من النصائح والإرشادات في إنجازها، مدّ الله سبحانه
وتعالى ظلَّهُما، وأدّرّ وَبَلَّهُما وطلَّهُما، ونفع بهما المسلمين، آمين.

الإهداء

إلى الشمس ضياء، والقمر نوراً، والغيث خيراً ونماء، والبحر كرماً وعطاء...

إلى الأمل الكبير، ونبع الإيمان العظيم الذي استقيت منه مواجهة الصعاب، والشدائد
الصلاب...

إلى الوردة الفيحاء، والروضة الغناء...

إلى شमारخ العزة، ومعدن الكرامة، ومنبت الشهامة، ومكّنز الوفاء...

والديّ العزيزين

إلى الدُرّة المضيئة، والجوهرة المتألّثة، واللؤلؤة المكنونة...

إلى الوفية الصابرة المحتسبة...

إلى من كانت نعمّ العون على أمر الله...

زوجتي العزيزة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين،
وبعد:

فإنَّ الوقوف على علل الأحاديث وأسبابها من أعظم مباحث علم مصطلح الحديث، وأجلّها شأنًا عند نقاد الحديث، كما أنَّ مصطلح العلة ومدلولاتها قد نال اهتماماً كبيراً في كتب مصطلح الحديث وكتب الرجال، حيث عُني النقاد بكشف العلل في سند الحديث ومتنه، وكانت لكلِّ ناقد طريقته وأسلوبه في الكشف عن العلة وأسبابها، ولا أدلَّ على ذلك من كثرة المصنَّفات التي تُعنى بالعلة في الحديث، سواء أكانت في كتب الرواية أم في الكتب التي تناولت الرجال وطبقاتهم ومراتبهم جرحاً وتعديلاً.

ولا يخفى ما لإمام الدنيا، وجبل الحفظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى من باعٍ طويلٍ في هذا المضمار، بما أعطاه الله تعالى من حافظَةٍ قويّة، وذهنٍ متوقّد، ومعرفةٍ بتاريخ الرواة وطبقاتهم، واستحضارٍ تام للروايات؛ لذا آثرتُ أن يكون موضوعُ البحث في رسالة الدكتوراه حول إعلال الحديث عند الإمام البخاري في تاريخه الكبير، وكشف طريقته والتعرف على أسلوبه في إعلال الحديث، فلمعرفة أساليب المحدثين وطرقهم في الحكم على الحديث أثر كبير، وفائدة عظيمة في بيان طريقة كل محدّث في نقد الحديث، وبالتالي تفاوت الحكم على الحديث صحةً وضعفاً، فجاء عنوان البحث كالتالي: ((إعلال الحديث وأثره عند الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير. دراسة تطبيقية)).

أسباب اختيار البحث:

ومما دفعني إلى اختيار البحث مايلي:

١- الحاجة الماسّة إلى كشف طرق المحدثين النقاد في إعلال الأحاديث والمقارنة بينها، وبالتالي الاستفادة من طريقة كلّ ناقدٍ في الحكم على الحديث وإسقاطها على الواقع التطبيقي.

٢- ما للتاريخ الكبير للإمام البخاري من مكانةٍ بين كتب التاريخ عامةً، وكتب العلل خاصةً.

٣- مكانة الإمام البخاري رحمه الله في علم العلل والحديث والأسانيد، فهو إمام الدنيا وجبل

الحفظ

٤- خدمة مصطلح الحديث، ومتابعة جهود علمائنا الأجلاء في الكتابة في علم المصطلح.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول بالدراسة والتحليل والنقد والمقارنة كتاباً من أهم الكتب في نقد الأحاديث، كما أن الكتاب مادة خصبة لعلل الحديث وتراجم الرواة وتواريخهم وطبقاتهم، وكان الأساس الذي اعتمدت عليه كتب كثيرة كالجرح والتعديل والعلل والمراسيل لابن أبي حاتم، وغيره كابن حبان في الثقات والمجروحين، وابن عدي في الكامل، والعُقيلي في الضعفاء، والترمذي في جامعه، والبحث يسلط الضوء على طريقة البخاري في إعلال الحديث وهو - رحمه الله - لم ينص صراحة على علل الأحاديث، فاستدعى ذلك الدراسة المتعمقة الوافية لاصطلاحاته، بغية معرفة طريقته في إعلال الحديث، وتطبيقها في البحث على الأحاديث والرواة تطبيقاً عملياً مشفوعاً بالأمثلة التطبيقية.

مناهج البحث :

اتَّبعتُ المنهجَ التاريخيَّ في الفصل التمهيدي عندما تكلمت عن حياة الإمام البخاري وسيرته، واتَّبعتُ كذلك المنهجَ الاستقرائيَّ في أغلب فقرات البحث، وهو تتبع الجزئيات الكثيرة للوصول إلى حكمٍ واحدٍ يجمعها ويجمع غيرها، كما أنني لجأت إلى المنهجَ المقارنَ والتحليليَّ بصدد مقارنة أقوال الإمام البخاري بأقوال من سبقه ومن أتى بعده.

كما كان منهج المحدثين في كشف العلل حاضراً في الأطروحة بكل مباحثها، خصوصاً في الأحاديث التي سكت البخاري عن بيان عللها، وهذا المنهج قائم على الأمور التالية:

- ١- جمع روايات الحديث الواحد، والموازنة بينها سنداً ومتناً.
- ٢- موازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم في عامة الأسانيد.
- ٣- معرفة رجال الإسناد وثقتهم وضعفهم.
- ٤- معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع.

الدراسات السابقة:

بعد اطلاعي على كثير من العناوين والرسائل والكتب المتعلقة بالتاريخ الكبير، والبحث على صفحات الشبكة الدولية (الإنترنت) وجدتُ رسالة دكتوراه بعنوان: ((منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير)) . فبحثت عن هذه الرسالة ورغم بحثي المتواصل على الشبكة الدولية لم يتيسر لي الاطلاع عليها، كما أنني لم أعثر على اسم الباحث صاحب الرسالة، بل ورد الاسم بهذه الصيغة: (أبي عمر أحمد بن عبد الله) من دون ذكر كُنية الباحث، ولم تدون بجانب عنوان الرسالة

بياناتٌ عن الجامعة التي نوقش فيها، ولا تاريخ مناقشة الرسالة، وها أنا أقدم عناوين بعض الرسائل الجامعية والكتب التي تناولت التاريخ الكبير بالدراسة أو التعليق والشرح، إضافة إلى بعض البحوث المختصرة حوله:

١- الأحاديث التي أعلها الإمام البخاري في التاريخ الكبير. رسالتا ماجستير من قسم السنة، جامعة الإمام محمد بن سعود، القسم الأول: للشيخ: عادل بن عبد الشكور الزركي، القسم الثاني: للشيخ عبد الرحمن بن أحمد العواجي.

وقد عثرت على خطة البحث لرسالة الماجستير (الآنف الذكر) لأحمد بن عبد الرحمن العواجي فوجدت الخطة قسمين: (الدراسة النظرية) وتتضمن ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول عرّف بالكتاب، وفي الفصل الثاني ذكر منهج المؤلف في الكتاب إجمالاً في مبحثين: منهجه في التراجم، ومنهجه في الأحاديث، والفصل الثالث تكلم عن منهج البخاري في الإعلال والترجيح بين الأحاديث في مبحثين، وأما القسم الثاني (الدراسة التطبيقية) وتتضمن الأحاديث التي أعلها الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير، مرتبةً حسب ورودها في الكتاب من بداية ترجمة سعيد بن عامر إلى نهاية الكتاب ثم خاتمة.

وقد ذكر الباحث بأنه جمع تعليقات الإمام البخاري للأحاديث المرفوعة التي ساق الخلاف فيها بين رواته وحكم بينها دون ما سكّت عنه .

فاقتصر بحثه على ذكر علل الأحاديث المرفوعة التي صرح بحكمها الإمام البخاري، ولم يبين العلل في الأحاديث الموقوفة والمقطوعة، كما لم يتعرض البحث لبيان علل الأحاديث المسكوت عنها، وطرائق البخاري في إعلالها والترجيح بينها .

٢- الأحاديث التي قال فيها البخاري (لا يتابع عليه) (ماجستير) من أم القرى للشيخ: عبد الرحمن الشايع سنة ١٤٢٢ هـ .

٣- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه لابن أبي حاتم طبع في مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٠ هـ.

٤- تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري د. محمد بن عبيد. رسالة جامعية من أم القرى، مكتبة الرشد.

٥- المفتاح الكبير لأحاديث الميزان والتاريخ الكبير للتوحيدي صاحب زادة ط. لاهور ١٤٠٤ هـ.

٦- منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير. رسالة ماجستير مسجلة في جامعة قسنطينة بالجزائر. (دون ذكر اسم الباحث).

الإشارات حول التاريخ الكبير:

١- بحث للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله في حاشية الفوائد المجموعة .

٢- كتاب (علم الرجال) للدكتور محمد بن مطر الزهراني .

٣- تحرير علوم الحديث، تأليف عبد الله بن يوسف الجديع.

الجديد الذي يقدمه البحث:

١- بيان أنواع العلل عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير من خلال الاستقراء التام لصنيعه في التاريخ الكبير مشفوعاً بالأمثلة التطبيقية.

٢- بيان طرائق الإمام البخاري في إعلال الحديث، وكشف القرائن التي يعتمد عليها في الإعلال والترجيح بين الروايات.

٣- دراسة المصطلحات الحديثية للإمام البخاري في التاريخ الكبير، واستقراء مواقع استعمالها، مقارنة بآراء النقاد.

٤- دراسة الألفاظ الدالة على العلة دراسة مستوعبة لهذه الألفاظ على اختلافها، مع بيان مراد البخاري منها.

٥- دراسة نماذج من الأحاديث التي سكت عنها ولم يصرح بعلتها؛ وذلك من خلال تطبيق طريقة المحدثين التي ذكرتها في مناهج البحث، مشفوعةً بكلام النقاد.

خطة البحث :

جاءت خطة البحث في فصل تمهيدي وتمهيد وباين وخاتمة وفهارس للبحث.

الفصل التمهيدي

التعريف بالإمام البخاري وكتابه التاريخ الكبير وتعريف العلة عند المحدثين

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التاريخ الكبير.

المبحث الثالث: تعريف العلة وتطبيقاتها عند المحدثين.

الباب الأول

العلل في التاريخ الكبير والألفاظ الدالة على العلة

الفصل الأول: العلل الواقعة في السند والعلل المشتركة بين السند والمتن.

المبحث الأول: العلل الظاهرة في السند.

المبحث الثاني: العلل الخفية في السند.

المبحث الثالث: العلل المشتركة بين السند والمتن.

الفصل الثاني: الألفاظ الدالة على العلة.

تمهيد: سعة الألفاظ الدالة على العلة في التاريخ الكبير وشموليتها.

المبحث الأول: الألفاظ التي جزم البخاري فيها بالعلة.

المبحث الثاني: الألفاظ التي شك البخاري فيها بالعلة.

الباب الثاني

قرائن التعليل والترجيح عند البخاري

في التاريخ الكبير

تمهيد : القرائن عند المحدثين (تعريفها، أنواعها، تطبيقاتها)

الفصل الأول : قرائن إعلال الحديث وتطبيقاتها عند البخاري في التاريخ الكبير.

المبحث الأول: قرائن إعلال الحديث الإسنادية عند البخاري في التاريخ الكبير.

المبحث الثاني: قرائن إعلال الحديث المتنية عند البخاري في التاريخ الكبير.

الفصل الثاني : قرائن الترجيح وتطبيقاتها عند البخاري في التاريخ الكبير.

المبحث الأول: تعدد قرائن الترجيح وتطبيقاتها عند المحدثين.

المبحث الثاني: قرائن الترجيح عند البخاري في التاريخ الكبير.

خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، ثم فهارس للبحث .

صعوبات البحث:

إن أهم الصعوبات أثناء كتابة الرسالة مايلي:

١- ندرة بعض الآثار والأحاديث التي أعلها البخاري ولم توجد في مصادر الحديث المعروفة.

٢- أسلوب الاختصار الذي سلكه البخاري بكثرة في تاريخه الكبير، وذلك بذكره كلمة واحدة يعبر

بها عن متن الحديث، أو يذكر طرف الحديث لا بلفظه، إنما يذكره بالمعنى.

٣- الحكم على الحديث بعبارة محتملة لعدة أوجه. وهذا ما استدعى جمع طرق الحديث والموازنة بينها، وترجيح وجه العلة بما هو أقرب إلى كلام النقاد.

إجراءات كتابة البحث:

١- أثبتُ الترجمة المراد دراستها كاملةً من التاريخ الكبير، إلا حيث لم تكن ضرورة لذلك، مع ذكر رقم الجزء والصفحة.

٢- أثبتُ متن الحديث كاملاً في حال اختصار البخاري له.

٣- جعلت الأسانيد الواردة في الترجمة المراد دراستها متسلسلة تحت بعضها.

٤- إذا ذكر البخاري العلة، أو أشار إليها فقد جعلت ذلك بالخط العريض.

٥- عَقَّبْتُ الحديث المراد دراسته بتخريج الحديث، والتزمت بذلك في الأطروحة كلها.

٦- اقتصر في تخريج الحديث على الصحيحين أو أحدهما.

٧- خرَّجت الحديث من السنن الأربعة أو بعضها عند عدم تخريج الشيخين له.

٨- إذا لم يرد الحديث في الكتب الستة فقد خرَّجته من كتب المتون الأخرى كالصحيح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء.

٩- خرَّجت الحديث بذكر الكتاب والباب، مقدِّماً رقم الحديث، ثم الجزء والصفحة، وهذا بالنسبة للكتب المصنفة على الأبواب، أما الكتب المصنفة على المسانيد فذكرت المسند، ورقم الحديث، ثم الجزء والصفحة.

١٠- في حال لم يُعثر على تخريج الحديث أثبتُ ذلك.

١١- خرَّجت الآيات الكريمة الواردة في ترجمة الراوي وأثناء التعليق على الحديث بذكر اسم السورة ورقم الآية.

١٢- ضبطتُ أسماء الرواة المشكلة حتى في حالة التكرار، مع ضبط المفردات الغريبة.

١٣- شرحت المفردات الغريبة بالرجوع إلى كتب غريب الحديث، ثم من كتب اللغة والمعاجم.

١٤- عرَّفت بالأماكن الواردة في متن التاريخ الكبير وفي التعليق عليه، وذلك بالرجوع إلى المصادر المعتمدة في ذلك.

١٥- لم أعرف بالأعلام لكثرتهم؛ فلأعلام مصادر مشهورة يُرجع إليها.

١٦- عزوت الأقوال لقائلها من مصادرها الأصلية، وإلا رجعت إلى المصادر البديلة.

١٧- عند الكلام على العلة رجعت إلى ما ذكره المتقدمون في هذا المجال كعلل أحمد، والتمييز للإمام مسلم، وعلل الترمذي الصغير والكبير، مع شرح الحافظ ابن رجب الحنبلي، وعلل ابن أبي حاتم،

وابن المديني، والدارقطني.

١٨- لدى الاقتباس من أي مصدر حاولت الاختصار ما أمكن، إلا حيث دعت الضرورة.

١٩- وضعت الحديث المرفوع بين قوسين مزدوجين هكذا: (()). وكذلك الأقوال المنسوبة لقائلها.

٢٠- وضعت الأحاديث الموقوفة والمقطوعة بين قوسين هكذا: ().

٢١- استعملت علامات الترقيم.

٢٢- رجعت في مسائل مصطلح الحديث إلى ما ذكره المتقدمون وجعلته أصلاً، وأوردت كلام المتأخرين تبعاً.

٢٣- جعلت لكل مثال عنواناً مختصراً يدل على علته.

٢٤- وضعت الجمل الاعتراضية بين شرطتين هكذا: - - .

٢٥- ما كان من شرحٍ أو بيان مبهم فقد جعلته بين عضادتين هكذا: [].

٢٦- وبالنسبة لكثرة الأمثلة فإن الغاية من ذلك أن تكون مستوعبةً لكتاب التاريخ بمعظمه، كما أن عبارة البخاري رحمه الله في الإعلال قد تختلف بين مثال وآخر في المطلب نفسه.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُلْهِمَنِي الرِّشَادَ وَالسَّدَادَ، وَأَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَطْرُوحَةُ لِبَنَةِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَعْلَمَنَا مَا يَنْفَعُنَا، وَأَنْ يَنْفَعَنَا بِمَا عَلَّمَنَا، إِنَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الفصل التمهيدي

التعريف بالإمام البخاري وكتابه التاريخ الكبير وتعريف العلة

عند المحدثين

المبحث الأول : التعريف بالإمام البخاري .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب التاريخ الكبير .

المبحث الثالث : تعريف العلة وتطبيقاتها عند المحدثين .

المبحث الأول

التعريف بالإمام البخاري

المطلب الأول: اسمه ونسبه .

المطلب الثاني: ولادته ووفاته .

المطلب الثالث: نشأته وأسرته ومهنته .

المطلب الرابع: طلبه للعلم ورحلاته العلمية .

المطلب الخامس: شيوخه وتلامذته .

المطلب السادس: شمائله وفضائله .

المطلب السابع: ثناء العلماء عليه .

المطلب الثامن: مؤلفاته .

المطلب الأول

اسمه ونسبه

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدَزْبَه الجُعْفِي البخاري، وقيل: بَدْرَزْبَه، وهي لفظة بخارية، معناها بالعربية: الزَّرَّاع^(١).

قيل له الجُعْفِي؛ لولائه إلى الجُعْفِيين؛ فَإِنَّ المغيرة - جَدُّ أبيه - كان مجوسياً أسلم على يَدَيِّ يَمَانٍ الجُعْفِي، وَقَدِيم بُخَارَى، فُنُسِبَ إليه نسبةً ولاءٍ، عملاً بمذهب من يرى أَنَّ من أسلم على يده شخصٌ كان ولاؤه له، وكان يَمَانُ والي بُخَارَى^(٢).

وذكر ابنُ الصلاح في مقدمته أَنَّ هذا الولاء هو ولاءٌ إسلامٍ لا ولاء عتاقة، قال: ((واعلم أَنَّ فيهم - أي الموالي - من يقال فيه: (مولى فلان) أو (لبي فلان) والمراد به مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك. ومنهم من أطلق عليه لفظُ (المولى) والمراد به ولاءُ الإسلام. ومنهم أبو عبد الله البخاري: فهو محمد بن إسماعيل الجُعْفِي مولاهم نُسِبَ إلى ولاء الجُعْفِيين؛ لأنَّ جَدَّهُ أسلم - وكان مجوسياً - على يد اليَمَان بن أخنس الجُعْفِي))^(٣).

أما جَدُّ البخاري - إبراهيم بن المغيرة - فلم يَرِدْ في ذكر أخباره شيء، كما صرَّح بذلك ابن حجر في مقدمة شرحه على البخاري^(٤).

وأما والد محمد، فقد ترجم له ابنُ حبان فقال: ((إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري، يروي عن حماد بن زيد، ومالك، روى عنه العراقيون))^(٥). وذكره ولده في التاريخ الكبير فقال: ((إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفِي، أبو الحسن، رأى حماد بن زيد، صافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكا))^(٦). وقد عُرف عن أبيه تحريه في المال، واجتهاده أن يكون ماله حلالاً خالصاً، فنقل أحمد بن حفص عن إسماعيل - عند موته - قوله: لا أعلم من مالي درهماً من حرام، ولا درهماً من شبهة^(٧).

(١) انظر ترجمته: الجرح والتعديل (٧ : ١٩١) تاريخ بغداد (٢ : ٤) التعديل والتحريح (١ : ٢٨٢) طبقات الحنابلة (١ : ٢٧٩) الأنساب (٢ : ٦٨) جامع الأصول (١ : ١٨٦) تهذيب الأسماء واللغات (١ : ٨٣) وفيات الأعيان (٤ : ١٨٨) تهذيب الكمال (٢٤ : ٤٣٠) العبر (٢ : ١٢) الكاشف (٢ : ١٥٦) تذكرة الحفاظ (٢ : ٥٥٥) الوافي بالوفيات (٢ : ٢٠٦) طبقات الشافعية للسبكي (٢ : ١٥٥) مرآة الجنان (٢ : ١٧٦) البداية والنهاية (١١ : ٢٤) تهذيب التهذيب (٩ : ٤٧) مقدمة فتح الباري (٢ : ٤٤٢) النجوم الزاهرة (٣ : ٢٥) طبقات الحفاظ (١ : ١٠٤) طبقات المفسرين (٢ : ١٠٠) شذرات الذهب (٢ : ١٣٤).

(٢) انظر: الأنساب للسمعاني (٢ : ٦٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٠١).

(٤) انظر: هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٢).

(٥) الثقات (٨ : ٩٨).

(٦) التاريخ الكبير (١ : ٣٢٣).

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٧٧٤).

المطلب الثاني

ولادته ووفاته

أ - ولادته:

وُلد البخاري رحمه الله بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال، سنة أربع وتسعين ومئة^(١) في بخارى^(٢).

قال الذهبي: ((وقال محمد بن أبي حاتم ورائي البخاري: (أخرج أبو عبد الله مؤلده بخط أبيه: بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة مضت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة)))^(٣).

وتاريخ مولده هذا متفق عليه عند كل من ترجم للبخاري رحمه الله، فتكون ولادته في العصر العباسي، في أول سنة من خلافة الأمين بن هارون الرشيد^(٤).

ب - وفاته:

إن مسألة خلق القرآن^(٥) وما جرّته على الأمة من فتنة استطار شرّها، أصابت البخاري في نفسه، فَبَعْدَ ما جرى له مع محمد بن يحيى الذهلي من هذه المسألة، و تشغيب الناس عليه، نزح البخاري من بلده إلى بلدة يقال لها خَرْتَنَك على فرسخين من سَمَرْقَنْدَ. يقول ابن كثير: ((فنزل عند أقارب له بها، وجعل يدعو الله أن يَقْبِضَهُ إليه حين رأى الفتنة في الدين، وصنّف البخاري في ذلك كتاب أفعال العباد. ثم مَرَضَ على إثر ذلك، فكانت وفاته ليلة عيد الفطر، وكانت ليلة السبت عند صلاة العشاء، وصُلِّيَ عليه يوم العيد بعد الظهر من هذه السنة، أعني سنة ست وخمسين ومئتين، وكُفِّنَ في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عِمامة، وفق ما أوصى به، وكان عمره يوم مات ثنتين وستين سنة، وقد ترك رحمه الله بعده علماً نافعاً لجميع المسلمين، فعلمه لم ينقطع، بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة))^(٦).

وهكذا قضى البخاري حياته مدافعاً عن السنة، ذائداً عن حياضها، باذلاً مهجة نفسه في تحصيلها وحفظها ودَبَّ الكذب عنها، تشهد لذلك تصانيفه التي طارت شهرتها في الآفاق، والتي سنتكلم عنها فيما بعد. فرحم الله تعالى البخاري رحمةً واسعة، وأجزل مثوبته، وجزاه الله تعالى عن السنة خيراً، آمين.

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١ : ٨٤) البداية والنهاية (١١ : ٢٤) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٢).

(٢) بُخَارَى: من أعظم مُدُن ما وراء النهر وأجلّها، افتتحها سعيد بن عثمان بن عفان في زمن معاوية رضي الله عنه. الروض المطّار (١ : ٨٣).

(٣) تاريخ الإسلام (٥ : ١١).

(٤) انظر: البداية والنهاية (١٠ : ٢٤١) وفيات الأعيان (٤ : ١٩٠).

(٥) انظر تفصيلها: تاريخ بغداد (١ : ٢٥٠) تاريخ الإسلام (٥ : ٢٢).

(٦) البداية والنهاية (١١ : ٢٧).

المطلب الثالث

نشأته وأسرته ومهنته

نشأ الإمام البخاري في ظل أسرة متواضعة، متوسطة الحال، عُرفت بالورع والتقوى وطلب العلم، وإذا كان أبوه قد اشتغل برواية الحديث وسماعه، إلا أن هذا الاشتغال جاء في مراحل حياته الأخيرة، ولا أدل على ذلك من قلة روايته، وندرة الأخبار عنه.

توفي والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، ثم حجَّ مع أمه وأخيه أحمد، وكان أسرى منه، فأقام هو بمكة مجاوراً يطلب العلم، ورجع أخوه أحمد إلى بخارى فمات بها، فروى غنجار واللائكائي أن محمد بن إسماعيل ذهب عيناه في صغره، فرأت والدته الخليل إبراهيم في المنام فقال لها: يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصَّره بكثرة دعائك. قال: فأصبح وقد ردَّ الله عليه بصَّره^(١).

غير أن هذا الاتجاه العام في أسرته كان لا بد أن يؤثر إيجاباً على حياة البخاري، إذ دفع به أبوه وهو صغير إلى مشايخ وعلماء بخارى يتلقى عنهم العلم، وأول طلبه للحديث كان في سن العاشرة، كما روى الذهبي بسنده إلى محمد بن أبي حاتم قال: قلت لأبي عبد الله: كيف كان بدءُ أمرِك؟ قال: أُلِّمْتُ حفظ الحديث وأنا في الكتاب. فقلت: كم كان سنُّك؟ قال: عشر سنين، أو أقل^(٢).

أما مهنته: فقد ذكر ابن حجر أن إسماعيل ترك لولده مالاً جليلاً، وكان البخاري يعطيه مضاربةً، فقطع له غريمٌ خمسةً وعشرين ألفاً، ف قيل له: استعن بكتاب الوالي. فقال: إن أخذت منهم كتاباً طمعوا، ولن أبيع ديني بدنياي. ثم صالحَ غريمه على أن يُعطيه كلَّ شهر عشرةً دراهم، وذهب ذلك المالُ كُلُّه. ولم يكن هو الذي يبيع ويشترى، بل حكى عن نفسه فقال: ما توليت شراءً شيئاً قطُّ ولا بيعه، كنت أمرُّ إنساناً فيشتري لي. قيل له: ولم؟ قال: لما فيه من الزيادة، والنقصان، والتخليط. وقد عُرف عنه الصدق والأمانة والوفاء في تجارته ومعاملاته، كما ذكر ذلك ابن حجر في مقدمته، وعرف بتحريره في المال وورعه وشدة احتياطه في أن يكون حلالاً خالصاً^(٣).

هذا ما أسعفتنا إياه المصادر عن نشأة البخاري وأسرته، إلا أنها تؤكد بوضوح نبوغه واهتمامه بطلب العلم وهو في ذلك السن المبكر، كما تشير إلى أن اليُتمَّ ليس عائقاً عن طلب العلم؛ فقد فاق رحمه الله تعالى أقرانه، وأيضاً فإن أمه لعبت دوراً هاماً في تنشئته وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي كانت سمة ذلك العصر، وهي تبَّع سنن رسول الله ﷺ وجمعها وحفظها وتدوينها والرحلة في سبيلها، وقد أخذَ من ذلك بالخط الأوفر؛ إذ كُتِب لمصنفاته البقاء والنفع في عصره ولمن أتى بعده.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩١) تاريخ الإسلام (٥ : ١٢) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٢).

(٢) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٢) طبقات الحفاظ (١ : ٤٨).

(٣) انظر: هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٢).

المطلب الرابع

طلبه للعلم ورحلاته العلمية

أ - طلبه للعلم:

طلب الإمام البخاري العلم في سنٍّ مبكرة جداً من حياته، إذ كان عمره عشر سنين، وأوضحت المصادر التي ترجمت له أنه بدأ يختلف إلى الداخلي في تلك السن بعد تلقيه العلم في الكتاب. ويروي عن نفسه فيقول: « ثم خرجت من الكتاب إلى الداخلي وغيره، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: (سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم). فقلت له: (يا أبا فلان، إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم). فانتهرني، فقلت له: (ارجع إلى الأصل إن كان عندك). فدخل ونظر فيه، ثم خرج فقال لي: (كيف هو يا غلام؟). قلت: (هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم). فأخذ القلم مني وأحكم كتابته فقال: (صدقت). فقال له بعض أصحابه: (ابنُ كم كنت إذ رددت عليه؟). فقال: (ابن إحدى عشرة سنة) »^(١).

وكان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع في سن السادسة عشرة، وفي السنة نفسها قصّد الحج مع أخيه وأمه، فتخلف هو في طلب العلم، ورجع أخوه بأمه^(٢).

ولما طعن في سن الثامنة عشرة، جعل يصنف في قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم^(٣). و صنف في تلك الفترة كتابه التاريخ الكبير عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقيمة^(٤). وحدث أبو بكر الأعمش قال: « كتبنا عن البخاري على باب محمد بن يوسف الفريابي، وما في وجهه شعرة. فقلنا: (ابن كم أنت؟). قال: (ابن سبع عشرة سنة) »^(٥).

وقال محمد بن أبي حاتم: « سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: (كان البخاري يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب، فكنا نقول له فقال: إنكما قد أكثرتما عليّ فاعرضا عليّ ما كتبتما. فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلّها عن ظهر قلب حتى جعلنا نُحكّم كُتُبنا من حفظه) »^(٦).

إن هذه البداية المبكرة في طلب الحديث، والاعتناء به، كان لها أبعد الأثر في صقل موهبته، وحدّة نظره، وبصره بالأسانيد والرجال، والتي رفعتة إلى مراتب المقدمين في الحديث، في علله ورجاله ومتونه.

(١) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٣) طبقات الشافعية للسبكي (٢ : ١٥٨) طبقات الحفاظ (١ : ٤٨) صفة الصفوة (٣ : ١٨).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢ : ٤) تاريخ دمشق (٥٢ : ٥٧) تاريخ الإسلام (٥ : ١٣) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٢).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٤٠٠) تاريخ بغداد (٢ : ٧).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٤٠٠) طبقات الشافعية للسبكي (٢ : ١٥٨) تهذيب الكمال (٢٤ : ٤٣٩).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٤٠١) طبقات الشافعية للسبكي (٢ : ١٥٩).

(٦) طبقات الشافعية للسبكي (٢ : ١٥٩) تاريخ الإسلام (٥ : ١٣).

ب - رحلاته العلمية:

كانت الرحلة في طلب الحديث سمة العصر الذي ترعرع فيه البخاري، وكان لا بد أن يؤثر ذلك في حياة البخاري، فرحل في طلب العلم، وطوّف في الأقطار الإسلامية، وكانت أوّل رحلاته إلى الحج في سن السادسة عشرة، وكان ذلك عام عشرة ومئتين؛ إذ إنّ ولادته بالاتفاق عام أربعة وتسعين ومئتين. وقد حدّث عن نفسه فقال: ((فلما طَعَنْتُ في ست عشرة سنة حفظْتُ كُتُبَ ابن المبارك ووكيع، ثم خرجتُ مع أُمِّي وأخي إلى الحج))^(١).

ويلاحظ أن هذه الرحلة كانت النقطة الأساسية في طلبه العلم بعد سماعه من شيوخ بلده بخارى؛ إذ إنه كان يطلب العلم في كل بلد يدخله في طريقه إلى الحج، كمرو، ونيسابور، وبلخ، والرّي، والبصرة.

١ - رحلته إلى خراسان:

أ - رحلته إلى مرو:

دخل الإمام البخاري مرو في سنة عشر و مئتين؛ إذ كانت أول بلد خطّ فيها رحالَه بعد بلده بخارى، وسمع فيها كثيراً من الشيوخ، ومن أشهرهم: علي بن الحسن بن شقيق، وعبدان^(٢).

ب - رحلته إلى نيسابور:

ذكر الحاكم أن البخاري ورد نيسابور أول مرة سنة تسع و مئتين، ووردها آخر سنة خمسين ومئتين، فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام^(٣). ومن الذين سمع منهم بنيسابور: يحيى بن يحيى، وبشر بن الحكم، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن رافع، ومحمد بن يحيى الذهلي، وعدة^(٤).

ت - رحلته إلى بلخ:

سمع فيها من: من مكّي بن إبراهيم، ويحيى بن بشر الزاهد، ومحمد بن أبان، والحسن بن شجاع، ويحيى بن موسى، وقتيبة، وأقرانهم، وجماعة^(٥).

ث - رحلته إلى الرّي:

سمع فيها من: إبراهيم بن موسى الحافظ، وغيره^(٦).

ج - رحلته إلى هراة:

سمع فيها أحمد بن أبي الوليد الحنفي^(٧).

(١) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٣) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٣) .

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢ : ٤) تاريخ الإسلام (٥ : ١٢) .

(٣) انظر: تاريخ الإسلام (٥ : ١٥) .

(٤) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢ : ١٥٦) تاريخ الإسلام (٥ : ١٢) .

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١ : ٨٨) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٣) .

(٦) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١ : ٨٨) تاريخ الإسلام (٥ : ١٢) .

(٧) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١ : ٨٨) .

٢- رحلته إلى العراق:

ذكر الذهبي في سيرة تاريخ هذه الرحلة بما نقله عن البخاري نفسه حيث قال: ((دخلتُ على مُعلّي ابن منصور الرازي ببغدادَ سنة عشر)) - يعني ومئتين -^(١).

ودخوله العراق كان في آخر عشر ومئتين كما أورد الذهبي عن خلف الحَيَّام قال: ((سمعتُ إسحاق ابن أحمد بن خلف يقول: (دخل محمد بن إسماعيل إلى العراق في آخر سنة عشر ومئتين)))^(٢).

أ- رحلته إلى بغداد:

كان دخول البخاري بغدادَ آخرَ سنة عشر ومئتين، وقد أكثر البخاري من دخول بغداد طلباً للحديث، حيث قال عن نفسه: ((ولا أحصي كم دخلتُ الكوفةَ وبغدادَ مع محدّثي خراسان))^(٣).
ومن سمع فيها: محمد بن عيسى بن الطَّبَّاع، وسُرَّيج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان^(٤).
وكان يجالس أحمد بن حنبل في كل مرة يدخل فيها بغداد^(٥).

ب - رحلته إلى البصرة:

دخل البخاري البصرة أربع مرات^(٦)، ويظهر أن أول قَدْمة له كانت سنة ثمان وعشرين ومئتين؛ ففيما أورده الخطيب بسنده عن محمد بن إبراهيم البُوشَنجي قال: ((سمعت بُنْدَاراً محمد بن بشار سنة ثمان وعشرين ومئتين يقول: (ما قدم علينا مثْلُ محمد بن إسماعيل)))^(٧).
وسمع بالبصرة من: أبي عاصم النبيل، وبَدَل بن المُحَبَّر، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعبد الرحمن ابن حماد الشُّعَيْثي، وعمرو بن عاصم الكلابي، وعبد الله بن رجاء الغُدَّاني، وطبقتهم^(٨).

ج - رحلته إلى الكوفة:

مر آنفا قول البخاري: ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدّثي خراسان. وهذا يشير إلى أن دخوله البصرة كان في العام نفسه الذي دخل فيه بغداد.
ومن سمع فيها: عُبيد الله بن موسى، وأبي نُعَيْم، وطَلْق بن غنام، والحسن بن عطية، وهما أقدم شيوخه موتاً؛ وخَلَّاد بن يحيى، وخالد بن مَخْلَد، وفَرْوَة بن أبي المَغْرَاء، وقَبِيصة، وطبقتهم^(٩).

(١) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٦).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢ : ٥٧) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٤٠٣).

(٣) تاريخ دمشق (٥٢ : ٥٨) البداية والنهاية (١١ : ٢٥).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٦).

(٥) انظر: تاريخ الإسلام (٥ : ١٣).

(٦) انظر: هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٣).

(٧) تاريخ بغداد (١ : ١٩٩).

(٨) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٤) تاريخ الإسلام (٥ : ١٢).

(٩) انظر: تاريخ الإسلام (١٩ : ٢٣٩).

٣- رحلته إلى الحجاز:

كان ابتداء هذه الرحلة سنة عشر ومئتين، عندما كان في سن السادسة عشرة، وقد خرج قاصداً الحج، فتخلف في مكة لطلب العلم، بينما رجع أخوه بأمه. واستمرت رحلته هذه ست سنين، نقل ذلك عنه ابن حجر في مقدمته على الفتح، قال: ((وأقمتُ في الحجاز ستة أعوام))^(١).

أ - رحلته إلى مكة:

أرخ البخاري لدخوله مكة في سنة اثني عشرة ومئتين؛ إذ ترجم لشيخه أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق، قال: ((سمع داود بن عبد الرحمن، وابن عيينة، فارقناه سنة اثني عشرة ومئتين))^(٢). وفي هذه الرحلة صنف جامع الصحيح، ففيما أورده ابن حجر عن عمر بن محمد بن بجير قال: ((سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: (صَنَّفْتُ كتابي الجامعَ في المسجد الحرام)))^(٣). وعقب ابن حجر على قوله هذا بأنه ابتداء تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يُخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله: (إنه أقام فيه ستَّ عشرة سنة)؛ فإنه لم يجاوز بمكة هذه المدة كلها^(٣).

وسمع فيها من: أبي عبد الرحمن المقرئ، والحَمَيد، وأحمد بن محمد الأزرق، وجماعة^(٤).

ب - رحلته إلى المدينة:

كانت هذه الرحلة عقب سماعه بمكة، ويمكن أن يُستدلَّ على وقت دخوله المدينة بما نقله الخطيب عن البخاري قال: ((فلما طَعَنْتُ في ثمان عشرة جَعَلْتُ أَصْنَفُ قضايا الصحابة والتابعين، وذلك أيام عُبَيْد الله بن موسى، وصَنَّفْتُ كتابَ التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة))^(٥). وإذا كان قد صنف التاريخ الكبير في سن الثامنة عشرة، فيكون ذلك في سنة اثني عشرة ومئتين، وهي السنة التي فارق فيها شيخه الأزرق كما مرَّ آنفاً. وعلى ذلك تكون إقامته بالمدينة أربعاً من السنين؛ لأنَّ مدة إقامته بالحجاز ستَّ سنين، قضى اثنتين منها في مكة، من سنة عشر ومئتين حتى اثني عشرة ومئتين. ويذكر الخطيب أن البخاري حوَّلَ تراجم صحيحه بين قبر النبي ﷺ ومنبره^(٦). وسمع فيها من: عبد العزيز الأويسي، ومُطَرِّف بن عبد الله، وأبي ثابت محمد بن عبيد الله، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل بن أبي أويس، وطائفة^(٧).

(١) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٣).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ٥).

(٣) انظر: هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٦٥).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٥) تاريخ الإسلام (٥ : ١٢).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٢ : ٧).

(٦) انظر: المصدر السابق (٢ : ٩).

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٥) تاريخ الإسلام (٥ : ١٢).

٤ - رحلته إلى مصر:

رحل البخاري إلى مصر بعد انتهاء إقامته في الحجاز، وكان ذلك عام سبعة عشر ومئتين، ويمكن أن يُستدلَّ على ذلك بما ذكره البخاري في ترجمة شيخه أحمد بن إشكاب قال: ((أحمد بن إشكاب، أبو عبد الله الصَّقَّار الكوفي. قال أبو عبد الله: آخر ما لقيته بمصر سنة سبع عشرة))^(١). ومن الذين سمعهم بِمَصْرَ: سعيد بن أبي مرثم، وعبد الله بن صالح الكاتب، وسعيد بن تليد، وعمرو ابن الربيع بن طارق، وأحمد بن إشكاب، وعبد الله بن يوسف، وأَصْبَغ، وطبقتهم^(٢).

٥ - رحلته إلى الشام:

كانت هذه الرحلة آخر رحلاته العلمية بعد مصر، وفي طريقه إلى الشام سمع بعسقلان من آدم بن أبي إياس، وعلي بن حفص المروي، فقد ترجم له البخاري فقال: ((سكن عسقلان، سمع ابن المبارك، لقيته سنة سبع عشرة ومئتين))^(٣).

أ - رحلته إلى دمشق:

ذكر هذه الرحلة ابنُ عساكر في تاريخه، وأنَّ البخاريَّ سمع بدمشق^(٤). أما تاريخ دخوله دمشق للسمع فلم تذكره المصادر على وجه الدقة، ويمكن القول بأنه دخل دمشق في نهاية المطاف بعد مصر. ومن الشيوخ الذين سمع منهم بدمشق: أبو مُسَهَّر، سمع منه شيئاً يسيراً، وأبو النَّضْر الفَراديسي^(٥).

ب - رحلته إلى حمص:

سمع فيها من: أبي المغيرة، وأبي اليمان، وعلي بن عياش، وأحمد بن خالد الوهبي، ويحيى الوَحَاطي^(٦).

ج - رحلته إلى قيسارية:

سمع فيها من: محمد بن يوسف الفَرَيابي^(٧).

٦ - رحلته إلى الجزيرة:

هذه الرحلة أثبتتها ابنُ عساكر في تاريخه، فذكر أن البخاري سمع من عمرو بن حماد الحَرَّاني من أهل الجزيرة^(٨). ونفى الذهبيُّ ذلك فقال: ((ولم يدخل الجزيرة))^(٩).

(١) التاريخ الكبير (٦ : ٢).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٥) تاريخ الإسلام (٥ : ١٢).

(٣) التاريخ الكبير (٦ : ١٠٢).

(٤) انظر: تاريخ دمشق (٥٢ : ٥٠).

(٥) انظر: تاريخ الإسلام (٥ : ١٢).

(٦) انظر: المصدر السابق (٥ : ١٢).

(٧) انظر: المصدر السابق (٥ : ١٢).

(٨) انظر: تاريخ دمشق (٥٢ : ٥٠).

(٩) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٦).

المطلب الخامس

شيوخه وتلامذته

أ - شيوخه:

أكثر البخاري من الكتابة عن الشيوخ، فبلغ عدد من كتب عنهم أكثر من ألف رجل، ففيما ذكره الذهبي عنه قال: « كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث »^(١).

قال ابن حجر: « وينحسرون في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدّثه عن التابعين، مثل: محمد بن عبد الله الأنصاري، حدّثه عن حميد، ومثل: مكّي بن إبراهيم، حدّثه عن يزيد بن أبي عُبَيْد، ومثل: أبي عاصم النبيل، حدّثه عن يزيد بن أبي عُبَيْد أيضاً، ومثل: عُبَيْد الله بن موسى، حدّثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثل: أبي نُعَيْم، حدّثه عن الأعمش، ومثل: خَلّاد بن يحيى، حدّثه عن عيسى بن طَهْمَان، ومثل: علي بن عياش، وعصام بن خالد، حدّثاه عن حَرِيز بن عثمان، وشيوخ هؤلاء كلّهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التابعين، كآدم بن أبي إياس، وأبي مُسَهَّر عبد الأعلى بن مُسَهَّر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال، وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يَلْقَ التابعين، بل أخذ عن كبار تَبَعِ الأتباع، كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، ونُعَيْم بن حماد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهُوَيْه، وأبي بكر، وعثمان ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقائهم في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً، كمحمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة، كعبد الله بن حَمَّاد الآملي، وعبد الله بن أبي العاص، وحسين بن محمد القُباني، وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة^(٢).

وفيما يلي تراجم مختصرة لأشهر شيوخه مرتبة على تاريخ الوفاة:

١ - أبو عاصم النبيل:

الضَّحَّاك بن مُحَمَّد بن الضَّحَّاك بن مسلم الشيباني البصري. قال الخليلي: « متَّفَقٌ عليه زهداً وعِلماً وديانةً وإتقاناً ». ولد سنة اثنتين وعشرين ومئة، وتوفي سنة اثني عشرة ومئتين^(٣).

(١) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٣٩٥) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٣).

(٢) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٤٣).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٤ : ٣٩٥) رجال صحيح البخاري (١ : ٣٦٩).

٢ - خَلَاد بن يحيى:

ابن صفوان السُّلَمي، أبو محمد الكوفي، سكن مكة. قال أحمد: ((ثقة أو صدوق، ولكن كان يرى شيئاً من الإرجاء)) وقال أبو حاتم: ((ليس بذلك المعروف، محله الصدق)) وقال أبو داود: ((ليس به بأس)) وقال حنبل بن إسحاق: ((مات سنة سبع عشرة و مئتين))^(١).

٣ - مكّي بن إبراهيم:

ابن بشير بن فَرْقَد، وقيل: ابن فَرْقَد بن بشير، التميمي الحنظلي، أبو السَّكَن، البَلْخِي الحافظ. قال أحمد: ((ثقة)) وقال ابن معين: ((صالح)) وقال أبو حاتم: ((محله الصدق)) وقال النسائي: ((ليس به بأس)) ولد سنة ست وعشرين و مئة، ومات سنة أربع أو خمس عشرة و مئتين^(٢).

٤ - عُبيد الله بن موسى:

ابن باذام العبسي مولاها، الكوفي، أبو محمد الحافظ. قال الميموني: ((ذكر عند أحمد عُبيدُ الله بن موسى فرأيتُه كالمُنْكَر له)) وقال العجلي: ((ثقة، وكان عالماً بالقرآن رأساً فيه)) ولد سنة ثمان وعشرين و مئة، وتوفي سنة ثلاث أو أربع عشرة و مئتين^(٣).

٥ - الفضل بن دُكين:

وهو لقب، واسمه: عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التَّيْمِي، مولى آل طلحة، أبو نُعَيْم، الكوفي الأحول. قال يعقوب بن شيبة: ((أبو نُعَيْم ثقةٌ ثَبُتَ صدوقٌ)) ولد سنة ثلاثين و مئة، وتوفي سنة سبع أو ثمان أو تسع عشرة و مئتين^(٤).

٦ - علي بن عياش:

ابن مسلم الأُهماني، أبو الحسن الحمصي البَكَّاء، قال العجلي والنسائي: ((ثقة)) وقال الدارقطني: ((ثقة حجة)) ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ((كان مُتَّقِياً)) ولد سنة ثلاث وأربعين و مئة، ومات سنة تسع عشرة و مئتين^(٥).

(١) انظر: الكاشف (٣٧٧ : ١) تهذيب الكمال (٣ : ٣٦١) معرفة الثقات (١ : ٤٧) العبر (١ : ٦٨).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٧ : ٣٧٣) طبقات الحفاظ (١ : ٣٠) الثقات (٧ : ٥٢٦) تذكرة الحفاظ (١ : ٣٦٥).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٧ : ٤٦) معرفة الثقات (١ : ٣٩) سير أعلام النبلاء (٩ : ٥٥٣) الوافي بالوفيات (٦ : ٣٢٠). قال ابن حجر: ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خُرج له في الأصول، وإما إن خُرج له في المتابعات والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرجه عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه. هدي الساري (ص ٢٦١).

(٤) انظر: معرفة الثقات (٢ : ٢٠٥) بحر الدم (١ : ١٢٥) سير أعلام النبلاء (١٠ : ١٤٢) الوافي بالوفيات (٧ : ١٧٣).

(٥) انظر: الثقات (٨ : ٤٦٠) الكاشف (٢ : ٤٥) تهذيب التهذيب (٧ : ٣٢٢).

٧ - آدم بن أبي إياس:

واسم أبيه عبد الرحمن بن محمد. ويقال: ناهية بن شعيب الخراساني، أبو الحسن العسقلاني. قال أبو داود: ((ثقة)) وقال أحمد: ((كان مكيّاً عند شعبة)) وقال أبو حاتم: ((ثقة مأمون متعبّد من خيار عباد الله)) مات في خلافة المعتصم سنة اثنتين وعشرين و مئتين^(١).

٨ - سليمان بن حرب:

ابن جُبَيْل الأَزْدِي الواشحي، أبو أيوب البصري، سكن مكة وكان قاضيها، قال أبو حاتم: ((إمام من الأئمة، كان لا يدلس، ويتكلم في الرجال وفي الفقه)) قال يحيى بن أكثم: ((هو ثقة حافظ للحديث)) وقال النسائي: ((ثقة مأمون)) وقال ابن جرّاش: ((كان ثقة)) ولد سنة أربعين و مئة، ومات سنة أربع وعشرين و مئتين^(٢).

٩ - يحيى بن معين:

ابن عون بن زياد بن بسطام، المُرِّي الغطفاني، مولا هم، أبو زكريا البغدادي، إمام الجرح والتعديل. قال ابن المديني: ((ما رأيت في الناس مثله)) وقال أيضاً: ((انتهى العلم إلى يحيى بن آدم، وبعده إلى يحيى بن معين)) وقال عمرو الناقد: ((ما كان في أصحابنا أعلم بالإسناد من يحيى بن معين)) ولد سنة ثمان وخمسين ومئة، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين ومئتين^(٣).

١٠ - علي بن عبد الله بن جعفر:

ابن بَجِيح السعدي، مولا هم، أبو الحسن بن المديني، صاحب التصانيف، بصري ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، حتى قال البخاري: ((ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني)) قال أبو حاتم الرازي: ((كان عليّ علماً في الناس، في معرفة الحديث والعلل)) ولد سنة إحدى وستين ومئتين، وتوفي سنة أربع وثلاثين ومئتين^(٤).

١١ - أحمد بن محمد بن حنبل:

ابن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المَرْوَزِي، الإمام العلم. قال القطان: ((خبر من أخبار هذه الأمة)) وقال الشافعي: ((خرجت من بغداد وما خلقتُ بها أفقه، ولا أزهد، ولا أوعر، ولا أعلم، من أحمد بن حنبل)) وقال أبو زرعة الرازي: ((كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث)) ولد سنة أربع وستين ومئة، ومات سنة إحدى وأربعين و مئتين^(٥).

(١) انظر: معرفة الثقات (١ : ٢١٣) الطبقات الكبرى (٧ : ٤٩٠) سير أعلام النبلاء (١٠ : ٣٣٥).

(٢) انظر: معرفة الثقات (١ : ٤٧) الطبقات الكبرى (٧ : ٣٠٠) طبقات خليفة (١ : ٣٩٧) سير أعلام النبلاء (١٠ : ٣٣٠).

(٣) انظر: طبقات الحنابلة (١ : ١٦٢) تهذيب الأسماء واللغات (٣ : ٢٠) لسان الميزان (٧ : ٤٣٧) الثقات (٩ : ٢٦٢).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٧ : ٣٠٦) العبر (١ : ٤١٨).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (١ : ٦٤) تذكرة الحفاظ (٢ : ٤٣١).

ب- تلاميذه:

روى عن البخاري خلق لا يحصون لكثرتهم، وقد رتب الحافظ المزي شيوخ البخاري وأصحابه على المعجم^(١).

وهذه تراجم مختصرة لمن روى عنه:

١- مسلم بن الحجاج:

القشيري، أبو الحسين النيسابوري الحافظ، صاحب الصحيح و التصانيف. قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب القراء: ((كان مسلم من علماء الناس، وأوعية العلم، ما علمته إلا خيراً)) وقال مسلمة ابن قاسم: ((ثقة جليل القدر، من الأئمة)) وقال ابن أبي حاتم: ((كتبت عنه وكان ثقةً من الحفاظ، له معرفة بالحديث)) ولد سنة ست ومئتين، وتوفي سنة إحدى وستين ومئتين^(٢).

٢- محمد بن إدريس بن المنذر:

أبو حاتم الرازي، الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدثين، الحنظلي، كان من بحور العلم، طوّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنّف، وجرح وعدّل، وصحّح وعلّل. قال الخطيب: ((كان أبو حاتم أحد الأئمة الحفاظ الأثبات)) ولد سنة خمس وتسعين ومئة، ومات سنة سبع وسبعين ومئتين^(٣).

٣- محمد بن عيسى بن سورة:

ابن موسى الترمذي، الحافظ، العَلَم، الإمام، البارِع، ثقة مُجْمَعٌ عليه، مصنّف (الجامع)، وكتاب (العلل)، وغير ذلك. قال ابن حبان: ((كان أبو عيسى ممن جمع، وصنف، وحفظ، وذَكَر)) وقال أبو سعد الإدريسي: ((كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ)) ولد سنة تسع ومئتين، وتوفي سنة تسع وسبعين ومئتين^(٤).

٤- عبد الله بن محمد بن عُبيد :

ابن سفيان، أبو بكر بن أبي الدنيا، صدوق حافظ، أحد الثقات المصنّفين للأخبار والسِّيَر. له كتبٌ كثيرة تزيد على مئة كتاب. قال أبو حاتم: ((بغدادى صدوق)) وقال صالح بن محمد: ((صدوق)) ولد سنة ثمان ومئتين، ومات سنة إحدى وثمانين ومئتين^(٥).

٥- إبراهيم بن إسحاق الحربي:

ابن إبراهيم بن بشير، الفقيه، أبو إسحاق، أحد الأئمة الأعلام. تفقه على أحمد بن حنبل وكان من

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢٤ : ٤٣٠).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١٠ : ١١٣) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٥٧٠).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١١ : ٥٩) طبقات الشافعية للسبكي (٢ : ٢٥٦) الوافي بالوفيات (١ : ٢٢٦).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٦ : ٢٨٩) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢٧٠) تهذيب التهذيب (٩ : ٣٤٤).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٦ : ١١) الوافي بالوفيات (٥ : ٤٨٢) طبقات الحنابلة (١ : ٧٥) العبر (١ : ١٩٩).

نجباء أصحابه. قال الخطيب: ((كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مميزاً لعلله، قيماً بالأدب، جماعة للغة، صنف غريب الحديث وكتباً كثيرة)) . ولد سنة ثمان وتسعين و مئة، ومات سنة خمس وثمانين ومئتين^(١).

٦ - أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل:

حافظ كبير، إمام بارع، متبّع للآثار، كثير التصانيف. ولي القضاء بأصبهان. كان من الصيانة والعفة بمحلّ عجيب، وكان ثقةً نبيلاً معمرًا. قال أبو بكر ابن مرّذويه: ((حافظ، كثير الحديث، صنف (المسند) والكتب)) . ولد سنة ست و مئتين، ومات سنة سبع وثمانين ومئتين^(٢).

٧ - إبراهيم بن مَعْقِل بن الْحَجَّاج:

أبو إسحاق التّسفي، الإمام، الحافظ، الفقيه، القاضي، قاضي مدينة نَسَف^(٣)، أحد رواة الصحيح عن البخاري. قال أبو يعلى الخليلي: ((هو ثقة حافظ)) . من تصانيفه: (المسند الكبير) و (التفسير) وغير ذلك. حدّث بصحيح البخاري عنه، وكان فقيهاً مجتهداً. مات سنة خمس وتسعين ومئتين^(٤).

٨ - عبد الله بن محمد بن ناجية:

أبو محمد، الحافظ، البربري، ثم البغدادي. كان ثقةً ثبّناً عارفاً بهذا الشأن، أحد الثقات المشهورين بالطلب، سمع أبا مَعْمَر الهذلي، وسويد بن سعيد، وعبد الواحد بن غياث، وأبا بكر ابن أبي شيبة. قال الذهبي: ((له مسند كبير في عدة مجلدات)) . توفي عن سنّ عالية سنة إحدى وثلاثمئة^(٥).

٩ - محمد بن إسحاق بن خزيمة:

أبو بكر، السّلمي النيسابوري الشافعي، الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، صاحب التصانيف. عني بالحديث والفقه، حتى صار يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان. قال الدارقطني: ((كان إماماً ثبّناً، معدوم النظر)) . ولد سنة ثلاث وعشرين ومئتين، وتوفي سنة إحدى عشرة وثلاثمئة^(٦).

١٠ - عمر بن محمد بن بُجَيْر:

أبو حفص، الهَمْداني، الحافظ الإمام الكبير، محدّث ما وراء النهر، وصاحب الصحيح والتفسير وغير ذلك، كان من أوعية العلم. قال أبو سعد الإدريسي: ((كان فاضلاً خيراً، ثبّناً في الحديث، له العناية التامة في طلب الآثار والرحلة)) . ولد سنة ثلاث وعشرين ومئتين، ومات سنة إحدى عشرة وثلاثمئة^(٧).

(١) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٣٥٦) طبقات الشافعية للسبكي (٢ : ٢٨٧) الوافي بالوفيات (٢ : ٤٨٢) .

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان (٣ : ٣٨٠) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٤٢٣) العبر (١ : ١٠١) .

(٣) نَسَف: مدينة كبيرة، كثيرة الأهل، بين جيحون وسمرقند، خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم. معجم البلدان (١ : ١٠١) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٤٩٣) تذكرة الحفاظ (٢ : ٦٨٦) .

(٥) طبقات الحفاظ (١ : ١٢٨) العبر (١٠٩ :) تاريخ بغداد (٤ : ٣٥٨) .

(٦) سير أعلام النبلاء (١٤ : ٣٦٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١ : ٨) الوافي (١ : ١٠٦) .

(٧) تذكرة الحفاظ (٢ : ٧١٩) التقييد (ص ٣٩٤) .

المطلب السادس

شماله وفضائله

اتصف البخاري رحمه الله تعالى بأحسن السمائل، وأعلى الفضائل، وأزكى الأخلاق، فقد اتصف من كل خلق بأعلاه، وتحلى من كل فضيلة بأسمائها، وكان حصيلة ذلك ثناءً خلّد ذكره في حياته وبعد مماته، ولو أراد مُحْصِي عدّ فضائله ومناقبه لَطال به الوقت، لكن أقتصر على طرف يسير منها:

أ - حراسته لثغور الإسلام:

قال وِزَاق البخاري: ((رأيتُه استلقى ونحن يَفْرُزُ^(١) في تصنيف كتاب التفسير، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في التخرّيج، فقلت له: (إني سمعتك تقول: ما أتيتُ شيئاً بغير علم، فما الفائدة في الاستلقاء؟). قال: (أتعبت نفسي اليوم، وهذا نَعْر، خشيت أن يحدث حَدَث من أمر العدو، فأحببتُ أن أستريح وأخذ أهبّة، فإن غَافَصْنَا^(٢) العدو كان بنا جِرَاكُ). وكان يركب إلى الرمي كثيراً، فما أعلم أني رأيتُه في طول ما صَحِبْتُهُ أخطأ سهمه الهدفَ إلا مرّتين، بل كان يصيب في كل ذلك ولا يُسْبِقُ))^(٣).

ب - ديانتته وصلاحه:

قال مُسَبِّح بن سعيد: ((كان البخاري يختتم في رمضان كلّ يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة)) . وقال بكر بن منير: ((سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: (أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً)))^(٤).

قال الذهبي: ((يشهد لهذه المقالة كلامه، رحمه الله، في التخرّيج والتضعيف، فإنه أبلغ ما يقول في الرجل المتروك أو الساقط: (فيه نظر) أو: (سكتوا عنه) ، ولا يكاد يقول: (فلان كذاب) ، ولا (فلان يضع الحديث)))^(٥). وهذا من شدة ورعه.

ت - ورعه وزهده:

قال محمد بن أبي حاتم: ((سمعته يقول: (ما أكلت كُرْثَاناً قَطُّ). قلت: ولم ذاك؟ قال: (كرهت أن أؤذي من معي من ننتها). قلت: (فكذلك البصل النَّيِّ؟) قال: (نعم). وسمعته يقول: (ما أردت أن أتكلّم بكلام فيه ذكر الدنيا إلا بدأت بحمد الله والثناء عليه). وقال له بعض أصحابه: يقولون أنك تناولت فلاناً. قال: (سبحان الله، ما ذكرت أحداً بسوء، إلا أن أقول ساهياً). وسمعته يقول: (ما

(١) فِرَزٌ: بليدة بين جَيْحون وُبُخارى، بينها وبين جَيْحون نحو الفرسخ، وقد خرج منها جماعة من العلماء والرواة، منهم: محمد بن يوسف

البخاري راوية صحيح محمد بن إسماعيل البخاري. معجم البلدان (٤ : ٢٤٥).

(٢) غافصه: فاجأه وأخذه على غِرّة. تاج العروس (١٨ : ٥٧) مادة (غفص).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢ : ٢٢٦).

(٤) انظر: المصدر السابق (٢ : ٢٢٤).

(٥) تاريخ الإسلام (١٩ : ٢٥٩).

اغْتَبَتْ أَحَدًا قَطُّ مِنْذَ عَلِمَتْ أَنَّ الْغِيْبَةَ تَضُرُّ أَهْلَهَا (١).

وقال محمد بن أبي حاتم أيضاً: ((وسمعت أبا عبد الله، يقول: (ما توليت شراء شيء ولا بيعه قَطُّ). فقلت له: كيف، وقد أحل الله البيع؟ قال: (لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط، فخشيت إن توليت أن أستوي بغيري). وسمعت يقول: (خرجت إلى آدم بن أبي إياس، فتخلّفت عني نفقتي، حتى جعلت أتناول حشيش الأرض ولا أخبر بذلك أحداً، فلما كان اليوم الثالث أتاني آتٍ لم أعرفه، فناولني صُرَّةً دنانير وقال: أنفق على نفسك)) (٢).

وقال سليم بن مجاهد: ((ما رأيت بعيني منذ ستين سنة أفقه ولا أورع ولا أزهد في الدنيا من محمد ابن إسماعيل)) (٣).

ث - صدقه وأمانته:

روى بكر بن منير قال: ((حُمل إلى البخاري بضاعة أنفذها إليه ابنه أحمد. فاجتمع به بعض التجار، وطلبوها بريح خمسة آلاف درهم. فقال: (انصرفوا الليلة). فجاءه من الغد تجار آخرون فطلبوها منه بريح عشرة آلاف درهم، فقال: (إني نويت البارحة بيعها للذين أتوا البارحة)) (٤). وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله يقول: ((ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالة إذا دعا لم يُستجب له)) (٥).

ج - سخاؤه وكرمه:

قال محمد بن أبي حاتم: ((كنا بفرّ، وكان أبو عبد الله يبي رباطاً مما يلي بخارى، فاجتمع بشر كثير يعينونه على ذلك، وكان ينقل اللّين، فكنت أقول له: (يا أبا عبد الله إنك تُكفي ذلك). فيقول: (هذا الذي ينفعني). قال: وكان ذبح لهم بقرة، فلما أدركت القدور دعا الناس إلى الطعام، فكان معه مئة نفس أو أكثر، ولم يكن علم أنه يجتمع ما اجتمع، وكنا أخرجنا معه من فِرّ خبزاً بثلاثة دراهم، وكان الخبز إذ ذاك خمسة أمان بدرهم، فألقيناه بين أيديهم فأكل جميع من حضر، وفُضِّلَت أرغفة صالحة. وكان قليل الأكل جداً، كثير الإحسان إلى الطلبة، مُفَرِّط الكرم. وكانت له قطعة أرض يكرها كل سنة سبعة دراهم. وكان ذلك المُكثري ربما حمل منها إلى أبي عبد الله قُثَّة أو قُثَّاتين؛ لأنه كان معجباً بالقُثَّاء النضيج، وكان يؤثره على البطيخ أحياناً؛ فكان يهب للرجل مئة درهم كل سنة لحمله القُثَّاء إليه أحياناً)) (٦).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ : ٤٤٥).

(٢) تاريخ الإسلام (١٩ : ٢٦٣).

(٣) المصدر السابق (١٩ : ٢٦٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٤٤٧).

(٥) المصدر السابق (١٢ : ٤٤٨).

(٦) المصدر السابق (١٢ : ٤٤٩).

المطلب السابع

ثناء العلماء عليه

قال سليمان بن حرب - ونظر إليه يوماً - : ((هذا يكون له صيت)) . وكذا قال أحمد بن حفص نحوه^(١).

وقال البخاري: كنت إذا دخلتُ على سليمان بن حرب يقول: ((بَيِّنْ لَنَا غُلَطَ شَعْبَةٍ))^(٢).
وقال أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري: ((محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حنبل. فقال له رجل من جلسائه: (جاوزتَ الحدَّ). فقال له أبو مصعب: ((لو أدركتَ مالِكاً ونظرتَ إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت: كلاهما واحد في الحديث والفقه))^(٣).
وقال عبدان بن عثمان المروزي: ((ما رأيت بعيني شاباً أبصرَ من هذا)) . وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل^(٤).

وقال قتيبة بن سعيد: ((جالست الفقهاء والزهاد والعباد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة))^(٥).

وعن قتيبة أيضاً قال: ((لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية))^(٦).
وقال أبو عمرو الكزماي: ((حكيتُ لِمَهْيَارٍ بالبصرة، عن قتيبة بن سعيد، أنه قال: (لقد رُحِلَ إليَّ من شرق الأرض ومن غربها، فما رَحَلَ إليَّ مثلُ محمد بن إسماعيل). فقال مهيار: (صدق قتيبة، أنا رأيته مع ابن معين، وهما جميعان يختلفان إلى محمد بن إسماعيل، فرأيت يحيى منقاداً له في المعرفة))^(٧).
وقال أحمد بن حنبل: ((ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل))^(٨).

ولما سأله ابنه عبد الله عن الحقاظ قال: ((شُبَّانٌ من خراسان)) . فعَدَّه فيهم، فبدأ به^(٩).
وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي: ((محمد بن إسماعيل البخاري فقيه هذه الأمة))^(١٠).
وقال الفريزي: ((سمعت محمد بن أبي حاتم يقول: (سمعت حاشد بن إسماعيل يقول: كنت بالبصرة

(١) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٨٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٨٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢ : ١٩).

(٤) تاريخ الإسلام (١٩ : ٢٥٥).

(٥) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٨٢).

(٦) المصدر السابق (ص ٤٨٢).

(٧) المصدر السابق (ص ٤٨٢).

(٨) تهذيب التهذيب (٩ : ٤٤).

(٩) انظر: هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٨٣).

(١٠) تاريخ بغداد (٢ : ٢٤).

فسمعت بقدم محمد بن إسماعيل، فلما قدم قال محمد بن بشار: (قدم اليوم سيّد الفقهاء)^(١).
وقال محمد بن إبراهيم البوشنجي: « سمعت بُنداراً سنة ثمانٍ وعشرين يقول: (ما قدِم علينا مثلاً
محمد بن إسماعيل). وقال بُندارُ: (أنا أفتخر به منذ سنين) »^(٢).
وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: « ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل
البخاري »^(٣).
وقال الترمذي: « لم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان، في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد، أعلم
من محمد بن إسماعيل »^(٤).
وعن أحمد بن حنبل قال: « انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة، ومحمد بن
إسماعيل، والدارمي، والحسن بن شجاع البلخي »^(٥).
وقال أبو أحمد الحاكم: « كان البخاريُّ أحدَ الأئمة في معرفة الحديث وجمعه. ولو قلتُ أيُّ لم أرَ
تصنيفَ أحدٍ يشبه تصنيفَه في المبالغة والحسن لرجوتُ أن أكونَ صادقاً »^(٦).
وقال جعفر بن محمد المستغفري - ودكّر البخاري - : « لو جاز لي لفضلته على من لقي من
مشايخه، ولقلت: ما رأى بعينه مثلاً نفسه »^(٧).
سمعتُ إبراهيم الخوّاص يقول: « رأيتُ أبا زرعة كالصبي جالساً بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله
عن علل الحديث »^(٨).
وقال أحمد بن حنبل يقول: « لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل »^(٩).
وقال مُسَبِّح بن سعيد البخاري: « سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: قد رأيت العلماء بالحجاز
والعراقين، فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل »^(١٠).
وقال أبو عمرو الكرماني: « سمعت عمرو بن علي الفلاس يقول: (صديقي أبو عبد الله محمد بن
إسماعيل البخاري ليس بخراسان مثله) »^(١١).

(١) تهذيب التهذيب (٩ : ٤٣).

(٢) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٨٣).

(٣) تاريخ الإسلام (١٩ : ٢٤٦).

(٤) شرح علل الترمذي (١ : ٣٢).

(٥) تاريخ بغداد (٢ : ٢١).

(٦) تاريخ الإسلام (١٩ : ٢٤٨).

(٧) المصدر السابق (١٩ : ٢٥٠).

(٨) سير أعلام النبلاء (١٢ : ٤٠٧).

(٩) تاريخ الإسلام (١٩ : ٢٥٧).

(١٠) هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٨٤).

(١١) المصدر السابق (ص ٤٨٣).

المطلب الثامن

مؤلفاته

ترك الإمام البخاري إرثاً جليلاً من المصنفات والتأليف التي تدل على فهمه وتفقهه وتضلعه في علوم الحديث والفقه والرجال والعلل، وهذه التصانيف بعضها مطبوع وبعضها الآخر مخطوط أو مفقود، وسنورد تصانيفه التي ذكرها العلماء مرتبة على حروف المعجم:

١- الأدب المفرد. وقد طُبِعَ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بدار البشائر الإسلامية ببيروت.

٢- أسامي الصحابة. (مفقود).

٣- الأشربة. (مفقود).

٤- بر الوالدين. (مفقود).

٥- التاريخ الكبير. وقد طُبِعَ بتحقيق هاشم الندوي، بدار الفكر بدمشق.

٦- التاريخ الأوسط. ويعرف بـ(التاريخ الصغير) وقد طُبِعَ بتحقيق محمود إبراهيم زايد بدار المعرفة ببيروت.

٧- الجامع الصحيح. طُبِعَ في دار الطباعة العامة بإستامبول.

٨- الجامع الكبير. (مفقود).

٩- خلق أفعال العباد. طُبِعَ بتحقيق د عبد الرحمن عميرة، بدار المعارف بالسعودية.

١٠- الرد على الجهمية. (مفقود).

١١- رفع اليدين في الصلاة. طُبِعَ في دار الأرقم في الكويت.

١٢- الضعفاء الصغير. وقد طُبِعَ بتحقيق محمود إبراهيم زايد، بدار المعرفة ببيروت.

١٣- العلل. (مفقود).

١٤- الفوائد. (مفقود).

١٥- قضايا الصحابة والتابعين وأقوابيلهم. (مفقود).

١٦- القراءة خلف الإمام. طُبِعَ بتحقيق علي عبد الباسط مزيد، بمطبعة الخانجي بالقاهرة.

١٧- الكُنى. (مفقود).

١٨- المبسوط. (مفقود).

١٩- المؤتلف والمختلف. (مفقود).

٢٠- الوجدان. (مفقود).

٢٢- الهبة. (مفقود) ^(١).

(١) انظر مؤلفات البخاري في: هدي الساري إلى فتح الباري (ص ٤٩١).

المبحث الثاني

التعريف بكتاب التاريخ الكبير

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف .

المطلب الثاني: نُسخُ الكتاب .

المطلب الثالث: زمن تأليفه .

المطلب الرابع: مصادر الكتاب .

المطلب الخامس: طريقة تصنيفه .

المطلب السادس: الغاية من تصنيفه .

المطلب الأول

اسم الكتاب ونسبته للمؤلف

إن شهرة كتاب التاريخ الكبير وموقعه بين كتب التراجم لا تخفى؛ فهو - على سعته وشموليته - الأساس الذي صُنِّفَ على منواله كتب كثيرة في مقدمتها الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، والمعتمد عليه لكل من صُنِّفَ في الرجال ممن أتى بعده.

ونسبة الكتاب إلى مؤلفه الإمام البخاري لا شك فيها ولا امتراء، فقد أطبقت المؤلفات والتصانيف في كل العلوم الإسلامية من تفسير وفقه وأصول وحديث وتاريخ وسيرة أن التاريخ الكبير بنسبته إلى مؤلفه لا تحتاج إلى دليل وبرهان.

فكل من ترجم للبخاري ذكر التاريخ الكبير فيما صُنِّفَ البخاري، ولو أردنا أن نسرد أسماء المصادر التي نسبت الكتاب إلى مصنِّفه رحمه الله تعالى لطلال بنا الشرح والمقام، لكننا نختزئ منها بما يفي بالغرض، وسنذكر طرفاً منها على الترتيب التالي:

- ١- كتب التفسير: تفسير القرطبي، تفسير ابن كثير، الدر المنثور، تفسير الألوسي^(١).
- ٢- كتب الحديث: المستدرک على الصحيحين، سنن البيهقي الكبرى، الجمع بين الصحيحين^(٢).
- ٣- كتب الشروح: فتح الباري، شرح النووي على مسلم، عمدة القاري، تحفة الأحوذى^(٣).
- ٤- كتب التراجم: الإكمال، المؤلف والمختلف، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تذكرة الحفاظ، التعديل والتجريح، تهذيب الكمال، تهذيب التهذيب، الإصابة، الاستيعاب^(٤).
- ٥- كتب العلل: العلل المتناهية، علل الترمذي، شرح علل الترمذي^(٥).
- ٦- كتب التخريج: تلخيص الحبير، نصب الراية، المغني عن حمل الأسفار^(٦).
- ٧- كتب الموضوعات: الموضوعات، الفوائد المجموعة، اللآلئ المصنوعة^(٧).
- ٨- كتب الفقه الحنفي: البحر الرائق، حاشية ابن عابدين، تبيين الحقائق^(٨).

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٤ : ٣٣٩) تفسير ابن كثير (٧ : ١٦٨) الدر المنثور (٢ : ١٢٦) تفسير الألوسي (٦ : ٤١).
(٢) انظر: المستدرک على الصحيحين (١ : ٨١) سنن البيهقي الكبرى (١ : ٩٠) الجمع بين الصحيحين (٢ : ٣١٠).
(٣) انظر: فتح الباري (١ : ٢١٤) شرح النووي على مسلم (١٢ : ١٤٧) عمدة القاري (٦ : ٥٧) تحفة الأحوذى (٢ : ٥١).
(٤) انظر: الإكمال (٢ : ٧٥) المؤلف والمختلف (ص ٩١) تقييد المهمل وتمييز المشكل (ص ٤١٩) تذكرة الحفاظ (٢ : ٥٤١) التعديل والتجريح (١ : ٣٥٧) تهذيب الكمال (٦ : ٣٧٩) تهذيب التهذيب (٩ : ١٧٤) الإصابة (١ : ٤٣٣) الاستيعاب (١ : ٧٠).

(٥) انظر: العلل المتناهية (٢ : ٩٢٥) علل الترمذي (١ : ٣٥٧) شرح علل الترمذي (١ : ٣٥٧).
(٦) انظر: تلخيص الحبير (١ : ٢٠٨) نصب الراية (١ : ٢٥٥) المغني عن حمل الأسفار (١ : ١٢٣).
(٧) انظر: الموضوعات (١ : ٢٠٧) الفوائد المجموعة (٤٠ : ٩٠) اللآلئ المصنوعة (١ : ٩٠).
(٨) انظر: البحر الرائق (٢ : ٣٥٥) حاشية ابن عابدين (٤ : ٢٥٨) تبيين الحقائق (٢ : ١٨).

- ٩- كتب الفقه الشافعي: مغني المحتاج، المجموع شرح المذهب، حاشية الرملي^(١).
- ١٠- كتب الفقه الحنبلي: كشف القناع، شرح العمدة، المبدع^(٢).
- ١١- كتب علوم القرآن: الإتيقان في علوم القرآن، إبراز المعاني من حرز الأماني، لباب النقول^(٣).
- ١٢- كتب مصطلح الحديث: مقدمة ابن الصلاح، فتح المغيث، الشذا الفياح^(٤).
- ١٣- كتب الرِّقاق: جامع العلوم والحكم، الأذكار^(٥).
- ١٤- كتب الطبقات: طبقات الشافعية الكبرى، سير أعلام النبلاء^(٦).
- ١٥- كتب الأنساب: الأنساب^(٧).
- ١٦- كتب الوفيات: وفيات الأعيان، الوافي بالوفيات^(٨).
- ١٧- كتب التاريخ: تاريخ الإسلام، المنتظم، البداية والنهاية^(٩).
- ١٨- كتب أصول الفقه: الإبهاج، التقرير والتحبير، تيسير التحرير، الفروق^(١٠).
- ١٩- كتب السيرة النبوية: دلائل النبوة، الروض الأنف^(١١).
- ٢٠- كتب المعاجم: القاموس المحيط، تاج العروس^(١٢).
- ٢١- كتب الأدب: صبح الأعشى في صناعة الإنشا^(١٣).
- ٢٢- كتب البلدان: معجم البلدان، معجم ما استعجم^(١٤).

(١) انظر: مغني المحتاج (٤ : ١٦٩) المجموع شرح المذهب (١ : ٤٠١) حاشية الرملي (٣ : ١٠٦).

(٢) انظر: كشف القناع (١ : ٢١٩) شرح العمدة (٤ : ٤٨٠) المبدع (٤ : ٦٧).

(٣) انظر: الإتيقان في علوم القرآن (١ : ٢٩٥) إبراز المعاني من حرز الأماني (٢ : ٧٣٣) لباب النقول (ص ٥٨).

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١ : ٢٩٥) فتح المغيث (٣ : ١٤٥) الشذا الفياح (١ : ٦٥٦).

(٥) انظر: جامع العلوم والحكم (١ : ٢٥٩) الأذكار (ص ٦٦).

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠ : ٤٠٥) سير أعلام النبلاء (١ : ١٦).

(٧) انظر: الأنساب (١ : ٣٦٧).

(٨) انظر: وفيات الأعيان (٢ : ٣٣٩) الوافي بالوفيات (٦ : ١٢٣).

(٩) انظر: تاريخ الإسلام (٢ : ٥٨٢) المنتظم (٥ : ١٧٠) البداية والنهاية (٤ : ٣٣٢).

(١٠) انظر: الإبهاج (٣ : ٢٢٩) التقرير والتحبير (٢ : ٢٢٣) تيسير التحرير (٢ : ٢٥٢) الفروق (٣ : ٣٢٣).

(١١) انظر: دلائل النبوة (١ : ٣٨٥) الروض الأنف (٤ : ٦٨).

(١٢) انظر: القاموس المحيط (١ : ٥٢٤) تاج العروس (٣ : ٣٥١).

(١٣) انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا (٢ : ٣٨٧).

(١٤) انظر: معجم البلدان (٣ : ٤٣٠) معجم ما استعجم (٣ : ٩٣٠).

المطلب الثاني

نسخ الكتاب

لقد امتن الله تعالى على الأمة الإسلامية بأن حفظ كتاب التاريخ الكبير من الضياع، رغم ما مرّ على الأمة الإسلامية من محن وشدائد، فبقيت منه نسخ خطية كثيرة محفوظة في مكتبات العالم الإسلامي، منها:

١- نسخة القسطنطينية: وفي آخرها: كمل جميع كتاب التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، وذلك بمدرسة سبّته، حاطها الله وحرسها، في صبيحة يوم الأربعاء، الثامن عشر محرم سنة اثنتين وسبعمئة، وعلى لوح هذه النسخة: رواية أبي الحسن محمد بن سهل بن عبد الله المقرئ عنه.

٢- نسخة محفوظة بالخزانة المصرية تحت رقم ١٨٩٠، وهذه النسخة وإن كانت منقولةً بالتصوير عن النسخة الأولى إلا أن نُقُولَهَا أوضح، ولا سيما في الحواشي، حيث ظهرت الحواشي واضحة جلية.

٣- نسخة كوبريلي: وهي نسخة جليّة محفوظة بخزانة كوبريلي باستامبول، والموجود منها من أول الكتاب إلى آخر باب (حسين) وبآخر هذا المجلد تعليقات وسماعات أُثبتت في النسخة المطبوعة، وهذه النسخة واضحة الخط، جيدة الضبط، صُحِّحت وقوبلت على عدة أصول، وقرئت على شيوخ أجلة غير مرة، كما يُعلم من الكتابات في أول المجلد وآخره وحواشيه.

٤- كما أن فضيلة الشيخ محمد بهجت البيطار الدمشقي نقل جزءاً من أوائل التاريخ الكبير للبخاري من المكتبة الظاهرية بدمشق، القطعة (١٥)، من المجموع رقم (٦٦)، وهذا الجزء من أول الكتاب إلى الترجمة (١٣٤).

٥- النسخة الآصفية بعاصمة حيدر أباد الدكن، وهو الجزء الرابع من التاريخ الكبير، أولها: (باب قَبِيصَة) وفي آخرها: كان الفراغ من كتابة هذا الجزء السبت الثالث من رمضان المعظم من شهر ألف وواحد، على يد الفقير.

٦- نسخة مكتبة كوبريلي في الأستانة، وهي المجلد الثالث من التاريخ الذي كان مفقوداً^(١).

(١) انظر: مقدمة التحقيق على التاريخ الكبير لمصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

المطلب الثالث

زمن تأليفه

ذكر البخاري رحمه الله تعالى زمن تأليفه وتصنيفه التاريخ الكبير، فقد نقل الخطيب البغدادي عنه قوله: ((فلما طَعَنْتُ في ست عشرة سنة حَفِظْتُ كَتَبَ ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، ثم خَرَجْتُ مع أُمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حَجَجْتُ رَجَعَ أخي بها، وَخَلَّفْتُ في طلب الحديث، فلما طَعَنْتُ في ثمان عشرة جَعَلْتُ أَصَنِّفُ قِصَايا الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ وأَقَاوِيلَهُمْ، وذلك أَيَّامَ عُبَيْدِ اللَّهِ بن موسى، وَصَنَّفْتُ كِتَابَ التَّارِيخِ إِذْ ذَاكَ عِنْدَ قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ في اللَّيَالِي المَقْمَرَةِ. وَقَلَّ اسْمُ في التَّارِيخِ إِلَّا وَلَهُ عِنْدِي قِصَّةٌ، إِلَّا أَنِي كَرِهْتُ تَطْوِيلَ الكِتَابِ))^(١).

ثم نقل الخطيب عن وَرَّاقِ البخاري محمد بن أبي حاتم قال: ((سمعت البخاري يقول: لو نَشَرَ بعضُ إِسْنَادِي هؤلاء لم يفهموا كيف صَنَّفْتُ كِتَابَ التَّارِيخِ ولا عرفوه)) ثم قال: ((صَنَّفْتُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ))^(٢). وقد صار التاريخ الكبير بعد تأليفه مضرب المثل في عجيب الصنعة والإتقان، وجودة التأليف والابتكار، والإحاطة بأسماء الرواة وتواريخهم وما يتصل بهم، فقد أبدى إسحاق بن راهويه شيخ البخاري إعجابه ودهشته إِذْ وَقَعَ التاريخ بين يديه، فعن ابن أبي حاتم الورَّاق قال: ((سمعت محمد بن إسماعيل يقول:)) أَخَذَ إِسْحَاقُ بن رَاهُويَةَ كِتَابَ التَّارِيخِ الَّذِي صَنَّفْتُ فَأَدْخَلَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بن طاهر فقال: أَيُّهَا الأَمِيرُ! أَلَا أُرِيكَ سِحْرًا؟ قال: فنظر فيه عبد الله بن طاهر فتعجب منه وقال: لست أفهم تصنيفه))^(٣). إن ابتداء البخاري رحمه الله تعالى بالتأليف في هذه السن المبكرة من حياته دليل واضح، وشاهد صدق على عبقريته الفذة، وحافظته النادرة، مع ما أوتيته من صفاء الذهن، وتوقد الفكر، وخصوصاً أنه أَلَفَ التاريخ الكبير وهو مجاور لقبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة.

فالبخاري رحمه الله بتأليفه التاريخ الكبير في هذه السن المبكرة يضع نفسه في مصاف العلماء الأفاضل النقاد الذين لا نظير لهم في الدنيا إلا القليل، ويضاف إلى ذلك كله ما ذكره وسطَّره في تاريخه من أسماء الرواة ومروياتهم، وما يتصل بها من سماع، أو انقطاع، أو صحة، أو وهم، ومن أحاديث مرفوعة وموقوفة ومقطوعة، وكلام الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، وإمام بالسير النبوية والتاريخ الإسلامي حتى عصره، مع ما بثَّه في ثنايا كتابه من أحداث ووقائع وغزوات، وجرح الرواة وتعديلهم، والتمييز بينهم حتى مع الاشتباه في أسمائهم، كل هذا وغيره جعلت منه إمام الدنيا، وجبل الحفظ.

(١) تاريخ بغداد (٢ : ٧).

(٢) المصدر السابق (٢ : ٧).

(٣) المصدر السابق (٢ : ٧).

المطلب الرابع

مصادر الكتاب

بعد الاستقراء لما في التاريخ الكبير ترجمةً ترجمةً، والاطلاع على أقوال وآراء البخاري إن كانت من عند البخاري نفسه، أو كانت منقولةً عن سبقة نجد أن مصادر البخاري في تاريخه تكاد تنحصر في مصدرين أصليين:

١- تاريخ وعلل ابن معين.

٢- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد.

ويمكن الاستدلال لما ذكرناه بكثرة النُّقول عن هذين الإمامين في التاريخ الكبير، خصوصاً فيما يتعلق بجرح الرواة وتعديلهم.

كما أن البخاري نقل أقوالاً كثيرةً عن يحيى بن سعيد القطان، ووكيع، وابن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، وابن المبارك، وابن عُيَيْنَةَ، وقتيبة بن سعيد، وابن مهدي، ويحيى بن صالح، وسفيان الثوري، وأبي داود الطيالسي، وغيرهم.

وهذه أمثلة لما نقله عن ابن معين والإمام أحمد مقارَنةً بقوليهما في تاريخ ابن معين وعلل أحمد.

أولاً: أمثلة لما نقله عن ابن معين.

١- محمد بن الحسن هو ابن زَيْلَة. قال ابن معين: ((كان يسرق الحديث))^(١).

قال ابن معين في تاريخه: ((محمد بن الحسن بن زَيْلَة كان كذاباً، ولم يكن بشيء))^(٢).

٢- إسماعيل بن محمد بن جُحَادَة. قال ابن معين: ((ليس بذاك))^(٣).

قال يحيى: ((قد سمعت من إسماعيل بن محمد بن جحادة وكان أعمى، ولم يكن به بأس))^(٤).

٣- أيوب بن سيّار الزهري. قال يحيى: ((أيوب بن سيّار ليس بشيء))^(٥).

قال يحيى: ((أيوب بن سيّار، والقاسم بن عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ليسوا بشيء))^(٦).

٤- بكر بن شُرُود. قال ابن معين: ((رأيته ليس بثقة))^(٧).

(١) انظر: التاريخ الكبير (١ : ٦٧ - ٦٨).

(٢) انظر: تاريخ ابن معين (رواية الدُّوري) (٣ : ٢٢٧).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (١ : ٣٤٨).

(٤) انظر: تاريخ ابن معين (رواية الدُّوري) (٤ : ٣٤).

(٥) التاريخ الكبير (١ : ٣٨٦).

(٦) انظر: تاريخ ابن معين (رواية الدُّوري) (٣ : ١٧١).

(٧) التاريخ الكبير (٢ : ٧٧).

قال يحيى: ((بكر بن الشَّروذ صنعاني، ليس بشيء))^(١).

٥- تليد. تكلم يحيى بن معين في تليد ورماه^(٢).

قال يحيى: ((تليد كذاب، كان يشتم عثمان، وكلُّ من يشتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب النبي ﷺ دجالٌ لا يُكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))^(٣).

ثانيًا: أمثلة لما نقله عن الإمام أحمد.

١- محمد بن القاسم أبو إبراهيم. رماه أحمد^(٤).

قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: ((محمد بن القاسم يكذب، أحاديثه موضوعة، ليس بشيء))^(٥).

٢- إسماعيل بن أبان، أبو إسحاق الحنَّاط، متروك، تركه أحمد^(٦).

قال عبد الله بن الإمام أحمد: ((سألت أبي عن إسماعيل بن أبان العنوي فقال: كتبنا عنه عن هشام بن عروة وغيره، ثم حدث بأحاديث في الخُضرة أحاديث موضوعة، أراه قال: عن فطر أو غيره، فتركناه))^(٧).

٣- الحكم بن عبد الله بن سعد. تركوه، كان ابن المبارك يوهَّنه، ونهى أحمد عن حديثه^(٨).

قال عبد الله بن الإمام أحمد: ((سألت أبي عن الحكم بن عبد الله أبي مطيع البَلخي فقال: لا ينبغي أن يُروى عنه؛ حكوا عنه أنه كان يقول: الجنة والنار خلقتا فستفنيان. وهذا كلام جهلهم، لا يُروى عنه شيء))^(٩).

٤- داود بن عطاء. قال أحمد: ((رأيته وليس بشيء))^(١٠).

قال عبد الله بن الإمام أحمد: ((سمعتُ عبدَ الله بن محمد بن إسحاق الأذرمي سأل أبي عن داود بن عطاء فقال: لا يُحدِّث عنه، سمعته يقول: ليس بشيء))^(١١).

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدُّوري) (٣ : ٧٢).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٢ : ١٤١ - ١٤٢).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدُّوري) (٣ : ٥٤٦).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (١ : ٢١٥).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٢ : ١٧٠).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (١ : ٣٦٢).

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٣ : ٢١١).

(٨) انظر: التاريخ الكبير (٢ : ٣٣٠ - ٣٣١).

(٩) العلل ومعرفة الرجال (٣ : ٢٩٩).

(١٠) انظر: التاريخ الكبير (٣ : ٢١٥).

(١١) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢ : ٤٧).

المطلب الخامس

طريقة تصنيفه

بعد تصفح التاريخ الكبير نجد أن البخاري رحمه الله تعالى اتّبع طريقةً خاصةً به في تصنيف هذا الكتاب من حيث إيراد التراجم والأحاديث، كما نجد استعماله لأسلوبَي الشك والاختصار اللذين يتجلمان بوضوح في كتابه من خلال الاستقراء، وقد أكثر الإمام البخاري من هذين الأسلوبين في كتابه. وسنتناول بالبحث والدراسة طريقته في إيراد التراجم والأحاديث، ونعرّج على استعماله لأسلوب الاختصار من خلال الأمثلة.

أولاً: طريقته في إيراد التراجم.

لم يتّبع البخاري رحمه الله أسلوباً واحداً في إيراد التراجم، وكذلك في إيراد الحديث، ويمكن أن نحمل الملامح العامة لأسلوبه هذا بمايلي:

١- ابتدأ بذكر المحمّدين لشرف النبي ﷺ ؛ وذلك أنه ابتدأ كتابه بذكر نسب النبي ﷺ والأقوال في صفته الخلقية، وعُمره، ووفاته، ومدة إقامته في مكة، وبدء التأريخ وهو من مقدّمه ﷺ المدينة، وهذا ما بيّنه الإمام البخاري في مقدّمة كتابه فقال: ((هذه الأسامي وُضعت على أ ب ت ث وإنما بُدئ بمحمد من بين حروف أ ب ت ث لحال النبي ﷺ ؛ لأن اسمه محمد ﷺ . فإذا فُرج من المحمّدين ابتدئ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف أ ب ت ث وهي ي، والميم تحيئك في موضعها))^(١).

٢- افتتح المحمّدين بذكر أحد عشر صحابياً ولم يرتبهم على أ ب ت ث؛ لأنهم من أصحاب النبي محمد ﷺ . قال البخاري: ((ثم هؤلاء المحمّدون على أ ب ت ث على أسماء آبائهم؛ لأنها قد كثرت إلا نحو من عشرة أسماء فإنها ليست على أ ب ت ث؛ لأنهم من أصحاب النبي ﷺ))^(٢).

٣- يذكر اسم الراوي واسم أبيه وجده وكُنيتيه ونسبه^(٣).

٤- يذكر اسم الراوي واسم أبيه (دون ذكر جده) وهو الأعم الأغلب في سياقه للتراجم^(٤).

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٤).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ١٤).

(٣) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (١٥٠) (١٠٨٤) (١٥٥٧) (٢٣٢٦) (٢٨٤٧) (٣٣٥٥) (٣٦٩٣) (٤٤٤١) (٤٨٤٢) (٦٠٨٣) (٦٤٩٣) (٧٦٩٧) (٨٣٣٩) (٩١٥٢) (٩٥٦٨) (١٠٢٠٧) (١٠٨٩٣) (١١٣٠٩) (١١٨٢١) (١٢٣٩٣) (١٠٨٢٥).

(٤) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (١) (٣٤٢) (١٢٩٥) (١٧٦٣) (٢٢٧٦) (٢٧٩٠) (٣١٢٤) (٣٦٤٦) (٤٢٧٨) (٤٨٨٤) (٥٦٣٩) (٦٢٢٦) (٦٥٦٨) (٦٩٩٦) (٧٦٨٠) (٨٢٨٥) (٨٩٢٩) (٩٦٤٤) (١٠٠٥٣) (١٠٤٩٥) (١١٣٩٩) (١١٩٧٣) (١٢٥٩٧) (١٢٨٤١).

- ٥- يذكر بعضاً ممن سمع منه الراوي^(١).
- ٦- يذكر تلاميذ الراوي والآخذين عنه^(٢).
- ٧- يذكر حرفة الراوي وعمله كالولاية والقضاء^(٣).
- ٨- يذكر معتقد الراوي وبدعته^(٤).
- ٩- يذكر سنة وفاة الراوي^(٥).
- ١٠- يختصّ للوحدان باباً منفرداً يسميه (باب الواحد)^(٦).
- ١١- يختصّ للمبهمات باباً منفرداً يسميه (من أفناء الناس) ممن لا يُعرف بأبيه^(٧).
- ١٢- يترجم لبعض الرواة مقتصرًا على ذكر اسم الراوي، وأحياناً يذكر اسم أبيه، وهذا كثير في كتابه^(٨).

١٣- ابتدأ باب الألف بذكر الرواة ممن أسماؤهم (إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وأيوب) وهذا لِمَلْحَظٍ خاصٍّ به رحمه الله وهو أن هذه الأسماء الأربعة لأنبياء ومرسلين، ثم ابتدأ بذكر مَنْ أسماؤهم (إبراهيم بن إسماعيل) وبعده (إبراهيم بن إسحاق) مراعيًا بذلك مقام النبوة والرسالة. وبعد أن

-
- (١) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٣٧) (٢٩٤) (١٢٥٢) (٢١١٥) (٢٧٠٥) (٣٤٧٤) (٤١٥٥) (٥٣٠١) (٧٦٩٥) (٨٧٨٢) (٩٤٥٥) (١٠٤٣٦) (١١٢١٢) (١٢١٨٦) (١٢٩١٠).
- (٢) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٥٢٨) (١١٢٨) (١٧٩١) (٢٤٤٧) (٣٣١٥) (٣٩٠٩) (٤٩٨٠) (٥٦٤٤) (٦٦٢٧) (٧٣٠٦) (٨٤٦١) (٩٤٥٣) (١١٠٥٥) (١٢٤٧٢) (١٢٩٣٦).
- (٣) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٣٩٦) (٣٩٩) (٢٢٨٣) (٢٦١١) (٢٩٤٥) (٧٢٦٣) (٧٣٥٧) (٨٩٥٦) (٥٦٤٤) (١٠٥٤٠) (١١٨٢١) (١١٩١٩).
- (٤) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٢٥٧) (٢٨٣) (٥٢٦) (١٠١٣) (٢٩٦٨) (٣٢٤٦) (٥٠٩٢) (٦٠٣٢) (٦٨١١).
- (٥) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (١٥٩) (١٦٧) (٦٥٢) (١٠٥٢) (١٦١٣) (١٨١١) (٢٣٥٥) (٣٤٩٥) (٤٥٥٣) (٤٧٠٢) (٦٨٠٣) (٨٠٢٣) (٨٦٥٥) (٩٣٦٢) (٩٩٦٨) (١٠٦٠٨) (١١٥٩١) (١٢٠٢٧) (١٣٠٤٥).
- (٦) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (١٦٨٩) (١٩٩٥) (٢١٣٢) (٣٦٥٠) (٣٨٠٠) (٥٤١٧) (٥٨٩٥) (٨٠٠٨) (٩٧٢١) (٩٨٢٨) (٩٨٢٩) (٩٩٥٤) (١٠٣٦٨) (١٠٤٠٤) (١١٤٥٣) (١١٧٨١) (١٢٢٢٨).
- (٧) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٨٦٢) (١٠٦٤) (١٠٦٨) (١٧٧٧) (١٧٧٨) (٢٦٤٣) (٣٥١٩) (٤١٦٦) (٤٨٠١) (٥١٠٣) (٦٨٤٦) (٧٢٣٩) (٨٢٥٧) (٨٧٨٣) (١٠٥١٢).
- (٨) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٩٤٩) (١٦٥٩) (٣٤١٣) (٣٧٧٢) (٤٠٠٥) (٤٣٥٠) (٤٦١٤) (٤٨١٠) (٥٠٦٥) (٥٢٢٥) (٥٢٩٩) (٥٤٣٧) (٥٧٩٤) (٥٩٤٧) (٦٤٠٩) (٦٥٦٣) (٦٩٣٦) (٧٣٤٠) (٨١٧٤) (٨٢٥٤) (٨٧٥٩) (٩٢٢٢) (٩٥٤٨) (٩٦٧٠) (١٠٠٢٢) (١٠٢١٨) (١٠٤١١).

أنهى من اسمه إبراهيم ذكر الرواة المسَمَّين إسماعيل، فراعى فيه كذلك من اسم أبيه إبراهيم، ثم إسحاق. ولما انتهى من المسَمَّين إسماعيل ذكر من اسمه إسحاق وراعى فيه ترتيب الآباء (إبراهيم وإسماعيل) فبدأ بالمسَمَّين (إسحاق بن إبراهيم) ثم (إسحاق بن إسماعيل) وهكذا^(١).

١٤- يقدّم أسماء الرواة من أسماءهم أسماء الخلفاء الراشدين الثلاثة (عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم) على أسماء غيرهم ممن تبتدئ بحرف العين. فبعد أن أنهى أسماء العبيد بدّء بالمسَمَّين عمر من الصحابة ورتبهم على حروف المعجم في الآباء، ثم ذكر من اسمه عثمان فقدمه على غيره مع أن ترتيبه متأخر، لكنه راعى حال الصحبة والترتيب في الخلافة، ثم ذكر من اسمه علي من الرواة^(٢).

ثانياً: طريقته في إيراد الحديث.

لم يتبع البخاري رحمه الله طريقة واحدة في إيراد الحديث في تاريخه الكبير، بل كانت له طرق متعددة في ذلك، ويمكن إجمالها في ثلاث:

١- إيراد الحديث بنصه كاملاً أو مقتصراً على طرفه.

٢- الاختصار على طرف الحديث اكتفاءً عن ذكره بتمامه.

٣- اختصار الحديث.

أولاً: إيراد الحديث بنصه كاملاً أو مقتصراً على طرفه.

يختلف هذا الأسلوب في التاريخ الكبير من ترجمة لأخرى:

أ- ففي بعض التراجم يورد أكثر من حديث بأسانيدھا، دون ذكر علل هذه الأحاديث أو الأسانيد إشارة أو صراحة. ومثاله:

محمد بن أبي عُمير. له صحبة، يُعدّ في الشاميين.

قال لي محمد بن مقاتل أبو الحسن قال: حدّثنا عبد الله بن المبارك قال: أخبرنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن جُبَيْر بن نُفَيْر، عن محمد بن أبي عُميرة - وكان من أصحاب النبي ﷺ قال: (لو أن عبداً جرّ على وجهه من يوم وُلد إلى أن يموتَ هرمًا في طاعة الله لحَقَرَهُ ذلك اليوم، وَلَوَدَّ أنه زيدَ كما يُزاد من الأجر والثواب).

قال لي إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن ثور: (خَرَّ على وجهه) مثله.

وقال لنا حيوة: حدّثنا بَقِيَّة، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عتبة بن عبد: قال

(١) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٨) (٨٨٢) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٩٠)

(١٠٧٠) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٧) (١٢١٤) (١٣٠٢).

(٢) انظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٨٠٢٣) (٨٠٢٤) (٨٠٢٥) (٨٢٦٢) (٨٢٦٣) (٨٢٦٤) (٨٤١٤)

(٨٤١٥).

النبي ﷺ : « لو أن رجلاً يُجْرَى على وجهه من يوم وُلِدَ إلى أن يموتَ هرمًا في مرضاة الله لَحَقَرَهُ يومَ القيامة ».

وقال لنا حيوة: حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، عن بَحِيرٍ، عن خالد، عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ، عن ابن أبي عُمَيْرٍ، عن النبي ﷺ قال: « ما في الناس من نفس مُسْلِمَةٍ يُقْبِضُهَا اللهُ تَحَبُّبًا أَنْ تَعُودَ لَهَا الدُّنْيَا وما فيها غير الشهيد »^(١).

ب- يورد في ترجمة الراوي حديثاً مع ذكر أسانيده دون الحكم عليه.

ومثاله:

« محمد بن الأسود مولى لسعد، عن أم ولد سعد، عن سعد أنه كان مضطجعاً على بطنه يوم قُتِلَ عثمانُ فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: « تكون فتنةٌ النَّائِمُ فيها خيرٌ من القاعد ».

قاله لي عبد الله بن محمد، عن روح بن عباد قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن عُبيد الله بن جُبَيْرِ بن حية عن محمد، حديثه في البصريين »^(٢).

ت- يورد في ترجمة الراوي حديثاً ثم يُتَّبِعُهُ بالحكم عليه كقوله: (لا يصح) (لا يتابع عليه) (هو مرسل) (وهو وهم) .

ومثاله:

« محمد بن أبان المدني عن عون والقاسم.

قال لنا أبو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عبد الوارث قال: حَدَّثَنَا هشام، عن يحيى، عن محمد بن أبان، عن عون ابن عبد الله قال: (كان ابن مسعود إذا ركع قال: سبحان ربي العظيم ثلاثاً).

وقال لنا أبو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابن أبي ذئب، عن إسحاق بن يزيد، عن عون، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ . ولا يصح »^(٣).

ثانياً: الاقتصار على ذكر طرف الحديث اكتفاءً عن ذكره بتمامه.

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٨) . وانظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (١) (٤) (٦) (٢٠٣) (٨٨٦) (٩١٨) (١٠٤٦) (١٢٥٨) (١٦٩٦) (١٩٢٤) (٢١٣٨) (٢٣٨٧) (٢٥١٥) (٢٧٥١) (٣٠١٤) (٣٤٦١) (٣٨٧٧) (٤٢٣٢) (٤٩٩٠) (٥٢٠٤) (٥٩٠٠) (٦٤٩٧) (٦٦٣٢) (٦٩٨٤) (٧٥٦٣) (٨٢٤٤) .

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٣٠) . وانظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٤٢) (٢٦٦) (٥٦٢) (٩٢٧) (١١٦٦) (١٥٦٨) (١٨٥٠) (٢٣٤١) (٢٥٧٠) (٣٠٤١) (٤٨٠٥) (٤٨٠٧) (٥٦٩٠) (٦١٠٨) (٦٢٠١) (٦٦٢٩) (٧٢٢٥) (٨٢٩٠) (٩٢٩٦) (١٠٢٠٩) (١١٣٩٧) (١١٨٤٩) (١٢٣٣١) (١٣١٩٦) .

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٣٣) . وانظر على سبيل المثال التراجم ذوات الأرقام: (٩٩) (٢٤٨) (٣١٧) (٤٩١) (٧٧٦) (١٠٠٤) (١٣٥٦) (١٦٢٩) (١٧١٠) (١٧٧٩) (٢٢٩٣) (٢٣٨١) (٢٦٦٤) (٣١٦٠) (٣٤٦١) (٣٦٨٦) (٤٠٩٣) (٤٧١١) (٥٨١٥) (٦٠١٨) (٦٧٩٠) (٧٢٣٠) (٨٣٦٣) (٨٨٦٤) (٩٣١٠) (١٠٠٠٤) (١٠٢١١) (١٠٦٦٢) (١١٦٢٥) (١٢٢٨٢) (١٢٩٠٦) .

استعمل البخاري هذا الأسلوب في تاريخه الكبير، فيقتصر في إيراده للحديث على ذكر طرفٍ منه، وفي بعض الأحيان يورده بالمعنى، وفيما يلي أمثلة لذلك:

١- محمد بن سَلام الخُزاعي، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في الذي يأتي البهيمة، والرجل يصبح في غضب الله^(١).

٢- محمد بن أبي محمد، عن عوف بن مالك أن النبي ﷺ قال: ((اَعْدُدْ سِتًّا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ))^(٢).

٣- إسماعيل بن عبد الرحمن بن عُبيد. قال حماد بن مالك: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِيهِ: سَمِعَ مُصْعَبُ ابْنَ سَعْدٍ بِالْكُوفَةِ: سَمِعَ أَبَاهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ)) ذكر الإيمان بالقدر^(٣).

٤- أخضر بن عجلان الشيباني التيمي. وقال لي عون بن عمارة: حَدَّثَنَا أَخْضَرُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَنْفِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (بَاغٌ فَيَمْنُ يَزِيدُ)^(٤).

٥- بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَبُو بَرْدَةَ. قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ الرَّمَادِيُّ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ((كُلُّكُمْ رَاعٍ))^(٥).

٦- الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي. قال لنا مسلم: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكِرِيُّ: سَمِعَ الْحَسَنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((الرَّحِمُ تَنَادِي أَلَا مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ))^(٦).

ثالثاً: اختصار الحديث.

استعمل الإمام البخاري رحمه الله تعالى أسلوب الاختصار بكثرة في تاريخه الكبير، ويمكن أن نعزو ذلك إلى مقصد البخاري في عدم تطويل الكتاب، وفيما يلي أمثلة على الاختصار في التاريخ الكبير:

١- محمد بن إبراهيم بن أبي فضالة بن ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري المدني، عن عبد الرحمن بن عثمان بن أرقم بن أبي الأرقم المخزومي عن النبي ﷺ **مُرْسَلٌ فِي السَّحُورِ**^(٧).

٢- محمد بن أبي كعب، مديني عن أبيه، روى عنه بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ فِي الصَّرَفِ^(٨).

(١) التاريخ الكبير (١ : ١١٢).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٢٢٧).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٣٤٠).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (٢ : ٥٤).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٢ : ١٢٣).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (٢ : ٢٨١). وانظر كذلك التراجم ذوات الأرقام: (٢٣٠٦) (٢٥٢٣) (٢٨١٩) (٣١٤٠)

(٣٢٨١) (٣٧٦٩) (٤١٩٤) (٥٥٠٨) (٥٨٣٨) (٥٨٣٩) (٦٥٧٥) (٦٩٦٣) (٨٣١٦) (٩٠٦٩)

(١٠٣١٣) (١١٠٨٦) (١١٩١٣) (١٢٢٩٣)

(٧) انظر: التاريخ الكبير (١ : ٢٦).

(٨) انظر: التاريخ الكبير (١ : ٢٩).

٣- آدم بن الحكم صاحب الكرايس. وقال عبد الصمد: حدّثنا آدم بن الحكم: سمع أبا غالب في الوضوء^(١).

٤- بشر بن عائد، يُعَدُّ في البصريين. قال لنا آدم: حدّثنا شعبة قال: حدّثنا قتادة: حدّثني بكر بن عبد الله وبشر بن المحتفّز، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الحرير^(٢).

٥- داود بن إسماعيل. وقال يعقوب بن محمد: حدّثنا عاصم بن سويد، عن داود بن إسماعيل بن مجّمع، عن عبد الحميد بن زياد بن صهيب، عن أبيه، عن صهيب: قدِمْتُ على النبي ﷺ في التمر^(٣).

٦- سعيد المدني. سمع أبا هريرة في الجنّاة قوله^(٤).

٧- سليمان بن حميد. وقال عمرو بن الحارث: حدّثني سليمان بن حبيب: سمع أبا هريرة، عن النبي ﷺ ضرس الكافر^(٥).

٨- سليمان بن وهب الأبنّوي. شيخٌ من جُشَم، ثقةٌ، سمع النعمان بن بُزُج. روى عنه محمد بن الحسن الصنعاني، حدّثني محمد عنه فتح صنعاء بطوله^(٦).

٩- سفيان بن منقذ، عن أبيه، سمع ابن عمر قوله^(٧).

١٠- صالح بن غزوان الخفّار، سمع سعد بن مسعود التيمي، عن ابن عباس في الجهاد^(٨).

١١- الضحّاك بن علي، عن أبيه، سمع أبا ذرّ في الصدقات قوله^(٩).

١٢- عبد الله بن خليل الحضرمي، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ في القرعة^(١٠).

١٣- عبد الرحمن بن صفوان، سمع أبا هريرة رضي الله عنه يخرج الدّجال^(١١).

١٤- عبد الرحمن بن الهضاهض عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الرحم^(١٢).

١٥- هلال بن أبي زينب، عن شهر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في الحوض^(١٣).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٠).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٦٥).

(٣) التاريخ الكبير (٣ : ٢٠٢).

(٤) التاريخ الكبير (٤ : ٢٠).

(٥) التاريخ الكبير (٤ : ٢٨).

(٦) التاريخ الكبير (٤ : ٥٣).

(٧) التاريخ الكبير (٤ : ٩٨).

(٨) التاريخ الكبير (٤ : ٢٣٧).

(٩) التاريخ الكبير (٤ : ٢٨٢).

(١٠) التاريخ الكبير (٤ : ٣٨٢).

(١١) التاريخ الكبير (٥ : ١٧٨).

(١٢) التاريخ الكبير (٥ : ٢٢٤).

(١٣) التاريخ الكبير (٨ : ٩٧).

المطلب السادس

الغاية من تصنيفه

لم يصرح البخاري رحمه الله بغايته وقصده من تصنيف التاريخ الكبير إلا ما ذكره بقوله: ((وصنّفْتُ كتابَ التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة. وقَلَّ اسمُ في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كَرِهْتُ تطويلَ الكتاب))^(١).

لكنْ وبعد الاستقراء للتاريخ الكبير يمكن القول بأن البخاري أراد تاريخه الكبير مرجعاً عاماً تُستوعب فيه الرواة - وإن كان قد فاتته بعضهم - ، سواء أكانوا مقلّين أم مكثرين، فقد بلغ عدد تراجمه (١٣٩٩٢) ثلاثة عشر ألفاً وتسعمئة واثنين وتسعين ترجمة، ولقد أشار الحافظ ابن عدي رحمه الله في مواضع متعددة من كتابه الكامل إلى هذه الغاية التي أرادها البخاري من تصنيفه، فقال في ترجمة بكر بن معبد أبي يحيى : ((وإنما مراد البخاري أن يذكر كلَّ من اسمه بكر))^(٢).

وقال في ترجمة جلاس بن عمرو: ((وجَلَّاس هذا أيضاً ليس له إلا ما ذكره البخاري حديثاً واحداً، وإنما مراد البخاري أن يذكر كلَّ من ابتداء اسمه جيم في الرواة مقطوعاً أو مستنداً))^(٣).

وقال في ترجمة حسين بن أبي سفيان: ((حديثه ليس بمستقيم، فيه نظر، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري. قال الشيخ: وهذا حديث واحد الذي ذكره البخاري، ومراد البخاري أن يذكر في ترجمته حروفه))^(٤).

وقال في ترجمة حمزة بن نجيح أبي عمارة: ((سمع الحسن قوله. قال موسى بن إسماعيل: كان معتزلياً. سمعتُ ابنَ حماد يذكره عن البخاري. قال ابن عدي: وهذا كما ذكره البخاري حرفً مقطوعً، وقد بَيَّنْتُ مرادَ البخاري أن يذكر كلَّ راوي، وليس مراده أنه ضعيفٌ أو غير ضعيفٍ، وإنما يريد كثرة الأسماء ليذكر كلَّ من روى عنه شيئاً كثيراً أو قليلاً وإن كان حرفاً))^(٥).

وقال في ترجمة حفص بن عمار المعلم: ((سمع منه موسى بن أبي عائشة فيه نظر سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري، وقد ثبت في غير موضع أنَّ مراده أن لا يسقط عليه راو))^(٦).

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢ : ٧).

(٢) الكامل (٢ : ٢٨).

(٣) الكامل (٢ : ١٧٩).

(٤) انظر: الكامل (٢ : ٣٥٤).

(٥) الكامل (٢ : ٣٧٨).

(٦) انظر: الكامل (٢ : ٣٩١).

وقال في ترجمة خُثيم بن مروان: ((وقال البخاري في تاريخه الكبير: (روى أبو عبد الرحيم عن رجل من ثقيف، عن خُثيم) قال الشيخ: وهذا الحديث ذكره البخاري عن خُثيم هذا هو حديثٌ عن عمر موقوف؛ لأن مراده أن لا يذهب عليه راوٍ روى شيئاً مقطوعاً أو مسنداً؛ لأن لا يُخْلِي أبوانه على حروف المعجم بأن يذكرهم كلهم))^(١).

وقال في ترجمة عبد الرحمن مولى سليمان بن عبد الملك: ((ثنا الجنيدي: ثنا البخاري قال: (عبد الرحمن مولى سليمان بن عبد الملك منكر الحديث) . وهذا الذي ذكره البخاري لا نعرفه ولا أعرف له في وقتي هذا حديثاً فأذكره، وليس مراد البخاري أنه ضعيف أو قوي ولكن أراد الترجمة))^(٢).

وقال ابن عدي أيضاً: ((وهذه الأسماء التي ذكرها البخاري من أسماءهم عبد الرحمن كل واحد منهم ليس له إلا حديث واحد، يشير البخاري إلى حديث يرويه، وقد بيّنتُ أن مراد البخاري ذكر من اسمه عبد الرحمن أو غيره من الأسماء؛ لأن لا يسقط عليه من يُسمّى بهذا الاسم، وليس مراده ضعفهم أو صدقهم))^(٣).

وقال أيضاً: ((عمار عن أنس. روى عنه ابن أبي زكريا، فيه نظر. سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري. وعمار هذا لم يُنسب، وهو غير معروف، وقد ذكرت في كتابي هذا في غير موضع أن البخاري مراده أن يكثر الأسماء، وليس مراده الضعف أو الصدق))^(٤).

وقال في ترجمة يزيد بن عمر: ((ويزيد بن عمر هذا لعله ليس له إلا ما ذكره البخاري، وليس هو بالمعروف، والبخاري إنما مراده أن يذكر في الأسماء كل من روى فيه حديثاً مقطوعاً أو مسنداً أو حكايةً ليكثر به العدد))^(٥).

فاتضح من أقوال ابن عدي أن البخاري رحمه الله إنما أراد من تصنيفه التاريخ الكبير استيعاب الرواة سواء أكانوا ثقات أم غير ذلك، مقلّين أم مكثرين من الرواية، وسواء أكان الحديث مقطوعاً أم مسنداً، وهو أمر نلاحظه عند مطالعة التاريخ الكبير، فقد احتوى على أكبر عدد من الرواة مع ذكر ما لهم من السماعات والرواية.

(١) الكامل (٣ : ٦٦).

(٢) الكامل (٤ : ٣١٧).

(٣) الكامل (٥ : ٧٤).

(٤) الكامل (٥ : ٨٤).

(٥) الكامل (٧ : ٢٨٢).

المبحث الثالث

تعريف العلة وتطبيقاتها عند المحدثين

المطلب الأول: العلة والحديث المعلول في اصطلاح المحدثين .

المطلب الثاني: نماذج من تطبيقات العلة عند المحدثين .

المطلب الأول

العلة والحديث المعلول في اصطلاح المحدثين

أولاً: مفهوم العلة عند المحدثين .

ثانياً: تعريف العلة اصطلاحاً .

ثالثاً: الحديث المعلول في اصطلاح المحدثين .

رابعاً: التوسع في معنى العلة عند المتقدمين .

خامساً: العلاقة بين العلة والمعلول .

سادساً: تعريف علم العلل وأهميته .

سابعاً: المصنفات في العلل .

أولاً

مفهوم العلة لغة

قبل الشروع في بيان معنى العلة عند المحدثين، نلقي نظرة على معنى العلة عند أهل اللغة.

معنى العلة لغة:

«عَلَّةٌ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ: إذا سقاه السَّقِيَّةَ الثانية. وَعَلَّ بنفسه: يتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى. وَأَعْلَّ القَوْمُ: شَرِبَتْ إِبْلَهُمُ الْعَلَّ. والتَّغْلِيلُ: سَقْيٌ بعد سَقْيٍ، وَالْعِلَّةُ: المرض، وَحَدَّثَ يَشْعَلُ صاحِبَهُ عن وجهه، كَأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنْعَهُ شُغْلَهُ الأول. واعتَلَّ: أي مرض، فهو عَلِيلٌ. ولا أَعْلَلَكَ اللهُ: أي لا أَصَابَكَ بَعْلَةٌ. واعتَلَّ عليه بَعْلَةٌ واعتَلَّتْ: إذا اعتاقَه عن أمرٍ.

عَلَّ: العين واللام: أصولٌ ثلاثةٌ صحيحةٌ. أحدها: تَكَرَّرَ أو تَكَرَّرَ، والآخَرُ: عَائِقُ يَعْوِقُ، والثالثُ: ضَعْفٌ في الشَّيْءِ.

فالأوَّلُ: العَلَلُ، وهي الشَّرْبَةُ الثانية.

والثاني: العائق يَعْوِقُ. ويقال: اعتلَّه عن كذا، أي: اعتاقه.

والثالث: العِلَّةُ: المرض، وصاحبُها مُعْتَلٌّ. قال ابنُ الأَعرابي: عَلَّ المريضُ يَعْلُ عِلَّةً فهو عَلِيلٌ. ورجلٌ عِلَّةٌ: أي كثير العِلَلِ.

ومن هذا الباب وهو باب الضَّعْفِ: العَلُّ من الرِّجال: المُسِنَّ الذي تَضَاعَلَ وصَغُرَ جِسْمُهُ ((^(١)). من خلال هذه التعريفات يتضح أنها تفسِّر العلة وتشرحها على أنها إما عَائِقٌ يَعْوِقُ، أو أنها ضَعْفٌ في الشَّيْءِ.

وعند النظر في صنيع أئمة الحديث وتطبيقاتهم للعلة، نجد أنَّ العلة هي عائق يمنع الحديث عن الوصول إلى درجة الصحة، كما هو المعنى اللغوي الأول، وأما على المعنى اللغوي الثاني فإنَّ العلة عند المحدثين تُضَعِّفُ الحديث، وتَنْزِلُ به عن درجة القبول والاحتجاج، كما أنها تؤثر فيه صحةً وضعفًا، وقبولاً ورداً، وفي روايته جرحاً وتعديلاً.

وحيث إنَّ أهل اللغة قالوا: العلة: المرض، ورجلٌ عَلِيلٌ: أي مريضٌ، فأهل الحديث يطلقون العلة على كل ما يؤثر في الحديث، فصنَّعُهم كان تطبيقاً عملياً لكشف العلة، سواءً أكانت ظاهرة أم خفية، في السند أم في المتن، أم في كليهما معاً.

(١) انظر: الصحاح (١ : ٤٩٣) مادة (علل) ومقاييس اللغة (٤ : ١٢) مادة (عل).

ثانياً

تعريف العلة اصطلاحاً

عرّف ابن الصلاح العلة بقوله:

((العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث))^(١).

وتابع ابن الصلاح على هذا التعريف جمع من المتأخرين، قال النووي:

((العلة عبارة عن سبب خفي قادح مع أن الظاهر السلامة منه))^(٢).

وقال العراقي (٨٠٦ هـ):

((والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثّرت فيه، أي قدحت في

صحته))^(٣).

هذا ما استقر عليه اصطلاح المتأخرين في تعريف العلة، والذين يمثلهم ابن الصلاح، وهو بهذا التعريف إنما يعرف العلة بمعناها الأغلي (الخاص). قال الصنعاني (١١٨٢ هـ) : ((وكأن هذا تعريف أغلي للعلة، وإلا فإنهم قد يعلّون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلّون بما لا يؤثر في صحة الحديث))^(٤).

أما عند المتقدمين فلم نجد تعريفاً للعلة منقولاً عنهم؛ لعدم اشتغالهم بضبط الحدود والتعريفات، وقد قسّم ابن الصلاح العلة إلى قادحة وغير قادحة فقال: ((ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن))^(٥).

كما نقل ابن الصلاح عن الخليلي (٤٨٨ هـ) تقسيمه العلة إلى قادحة وغير قادحة فقال: ((ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله أعلم))^(٦).

فاتضح من ذلك أن العلة قد تكون قادحة وقد لا تكون، وهو الأقرب إلى عمل النقاد في الكشف

عن علل الحديث.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

(٢) التقریب والتيسير (١ : ٢١١).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (ص ٣٧).

(٤) توضيح الأفكار (٢ : ٢٧).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩١).

(٦) المصدر السابق (ص ٩٣).

ثالثاً

الحديث المعلول في اصطلاح المحدثين

أولاً: الحديث المعلول لغةً.

قال الجوهري:

((عَلَّلَهُ بِالشَّيْءِ: أَي هَآءَ بِهِ، كَمَا يُعْلَلُ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ يَتَحَرَّزُ بِهِ عَنِ اللَّبَنِ. يُقَالُ: فَلَانٌ يُعْلَلُ نَفْسَهُ بِتَعَلَّةٍ. وَتَعَلَّلَ بِهِ، أَي تَلَهَّى بِهِ وَتَحَرَّزَ. وَغُلَّ الشَّيْءُ فَهُوَ مَعْلُولٌ))^(١).

وقال ابن سيده (٤٥٨ هـ):

((وَالْعِلَّةُ: الْمَرَضُ. عَلَّ يَعْلُ وَاعْتَلَّ، وَأَعْلَهُ اللَّهُ، وَرَجُلٌ عَلِيلٌ. وَاسْتَعْمَلَ أَبُو إِسْحَاقَ لَفْظَةَ الْمَعْلُولِ فِي الْمُتَقَارِبِ مِنَ الْعَرُوضِ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ يَسْتَعْمِلُونَ لَفْظَةَ الْمَعْلُولِ فِي هَذَا كَثِيرًا. وَبِالْجُمْلَةِ فَلَسْتُ مِنْهَا عَلَى ثِقَةٍ وَلَا تُلَجِّجُ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ إِنَّمَا هُوَ أَعْلَهُ اللَّهُ، فَهُوَ مُعَلٌّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيؤُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (مَجْنُونٌ وَمَسْلُولٌ) مِنْ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى جَنْثَتِهِ وَسَلَّثَتْهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلَا فِي الْكَلَامِ، اسْتَغْنَى عَنْهُمَا بِأَفْعَلْتُ، قَالَ: وَإِذَا قَالُوا: جُنَّ وَسَلَّ، فَإِنَّمَا يَقُولُونَ: جُعِلَ فِيهِ الْجَنُونُ وَالسَّلَّ))^(٢).

وقال الفيومي (٧٧٠ هـ):

((غُلَّ الْإِنْسَانُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ: مَرَضَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْنِيهِ لِلْفَاعِلِ مِنْ بَابِ ضَرَبَ، فَيَكُونُ الْمُتَعَدِّي مِنْ بَابِ قَتَلَ فَهُوَ (عَلِيلٌ)، وَ (الْعِلَّةُ) الْمَرَضُ الشَاغِلُ، وَالْجَمْعُ (عِلَلٌ) مِثْلُ سِدْرَةٍ وَ سِدَرٍ، وَ (أَعْلَهُ) اللَّهُ فَهُوَ (مَعْلُولٌ) قِيلَ مِنَ النُّوَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ، وَالْأَصْلُ (أَعْلَهُ) اللَّهُ فَعُلَّ فَهُوَ (مَعْلُولٌ)، أَوْ مِنْ (عَلَّه) فَيَكُونُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَجَاءَ (مُعَلٌّ) عَلَى الْقِيَاسِ، لَكِنَّهُ قَلِيلُ الِاسْتِعْمَالِ، وَ (اعْتَلَّ) إِذَا مَرَضَ))^(٣).

وقال أيضاً:

((أَعْلَهُ اللَّهُ فَعُلَّ فَهُوَ عَلِيلٌ، وَرَبَّمَا جَاءَ مَعْلُولٌ قَلِيلاً))^(٤).

فكلمة معلول من النوادر التي جاءت على غير قياس، وهي من القليل المستعمل في كلام العرب.

قال الشيخ طاهر الجزائري (١٣٣٨ هـ):

((وَيُقَالُ لِلْمُعَلَّلِ الْمَعْلُولُ وَالْمُعَلُّ، أَمَا الْمَعْلُولُ: فَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْبَخَارِيِّ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَابْنِ عَدِي، وَالدَّارِقُطِيِّ، وَأَبِي يَعْلَى، وَالْخَلِيلِيِّ، وَالْحَاكِمِ، وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ، وَأَنَّهُمْ

(١) الصحاح للجوهري (١ : ٤٩٣) مادة (علل).

(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١ : ٩٤).

(٣) المصباح المنير (٢ : ٤٢٦) مادة (عل).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٢ : ٦٩٣).

قالوا: إنّ المعلول في اللغة اسمُ مفعول من عَلَّه إذا سقاه السَّقيّة الثانية. وتعقَّبهم آخرون فقالوا: قد ذُكر في بعض كتب اللغة: عَلَّ الشيء إذا أصابته عِلَّةٌ، فيكون لفظ (معلول) هنا مأخوذاً منه. قال ابن القوطية: (عَلَّ الإنسان: مَرَضَ. والشيء: أصابته العلة. فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن، مع ثبوته لغةً، ومن حَفِظَ حجةً على من لم يحفظ)^(١).

ثانياً: الحديث المعلول اصطلاحاً.

قال ابن الصلاح (٦٤٣ هـ):

((معرفة الحديث المعلّل، ويسميه أهل الحديث (المعلول).

وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: (العلة والمعلول) مردوّل عند أهل العربية واللغة.

اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.

وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه.

فالحديث المعلّل: هو الحديث الذي اطلّع فيه على عِلَّةٍ تقدح في صحته مع أنّ الظاهر السلامة منها^(٢).

وقال الخليلي (٤٨٨ هـ):

((اعلموا - رحمكم الله - أنّ الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة: صحيح متفق عليه، وصحيح معلول، وصحيح مختلف فيه، وشواذ، وأفراد، وما أخطأ فيه إمام، وما أخطأ فيه سيي الحفظ يُضَعَّف من أجله، وموضوع وُضِعَ من لا دين له.

فأما الحديث الصحيح المعلول فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مراسلاً وينفرد به ثقة مسنداً، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره عِلَّةُ الإرسال^(٣).

وقال السخاوي (٩٠٢ هـ):

((المعلول خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح^(٤).

وبناء على ما تقدم فلا بد من اجتماع وصفي القدح والخفاء حتى يسمى الحديث معلولاً، أما العلة فهي أعم من ذلك.

(١) توجيه النظر (٢ : ٥٩٨).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٨).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ : ١٥٧ - ١٦١).

(٤) فتح المغيث (١ : ٢٢٧).

رابعاً

التوسع في معنى العلة عند المتقدمين

لقد وردت كلمة (معلول) عند الحاكم (٤٠٥ هـ) في كتابه المعرفة فقال: ((وإنما يُعَلَّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخلٌ؛ فإن حديث المجروح ساقطٌ وإِ، وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، بأنَّ يحدّثوا بحديثٍ له علّةٌ فيخفى عليهم علّمُها فيصير الحديث معلولاً، والحجّة فيه عندنا الحفظُ والفهمُ والمعرفةُ لا غير))^(١).

ويُفهم من كلام الحاكم أن جرح الراوي ليس علّةً في الحديث، وأن ميدان وقوع العلة هي أحاديث الثقات دون الضعفاء، وهو ما ذكره بقوله: ((وعلّة الحديث تكثر في أحاديث الثقات...)).

لكن ما ذكره الحاكم هنا لم يوافق عليه المحدثون، كما أنه لا يتفق مع عمل النقاد المتقدمين الذين توسعوا في معنى العلة، واشتملت مصنفاتهم في العلل على أحاديث الثقات والضعفاء على السواء، واشتملت كذلك على الإعلال بالجرح الظاهر، كما يُلحظ من علل وتاريخ ابن معين على سبيل المثال، إضافة إلى علل ابن المديني، وأحمد، والترمذي، وابن أبي حاتم، والدارقطني.

وهذا ما أوضحه ابن الصلاح فقال:

((ثم اعلم أنه قد يُطلق اسمُ العِلَّةِ على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرّجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العِلَّةِ في الأصل؛ ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخَ عِلَّةً من علل الحديث))^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ):

((لأنَّ الضعفَ في الراوي عِلَّةٌ في الخبر، والانقطاع في الإسناد عِلَّةٌ في الخبر، وعننة المدلس عِلَّةٌ في الخبر، وجهالة حال الراوي عِلَّةٌ في الخبر))^(٣).

وقال الشريف الجرجاني (٨١٦ هـ):

((وقد يُطلق اسمُ العلة على الكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، وغيرها))^(٤).

فاتضح من هذه الأقوال التوسع في معنى العلة عند المتقدمين، مع شموليتها للإعلال بالجرح الظاهر.

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١١٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١ : ٤٠٧).

(٤) المختصر في أصول الحديث (ص ٤).

خامساً

العلاقة بين العلة والمعلول

استعمل المحدثون المتقدمون لفظة (معلول) وإن كان هذا اللفظ مستعملاً في عباراتهم نادراً، وإنما عبّروا عن (المعلول) بألفاظ متنوعة كالوهم، والغلط، والخطأ، وهي ألفاظ شاملة للعلة في السند والمتن، الظاهرة والخفية، وقد ذكر ابن الصلاح في تعريفه للعلة قيد القدح والخفاء فقال: ((سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منها)).

وأما الخفاء فلم يذكره ابن الصلاح في تعريفه للمعلل صراحة، وإن كان ذكره في تعريف العلة، وإنما أشار إليه بقوله (اطلّع فيه) وهو لا يكون إلا بعد التفتيش، والبحث، والنظر، وهنا تتجلى عظمة علم علل الحديث، لذلك قال ابن الصلاح: ((اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب))^(١).

لكن ابن الصلاح وبعد أن قيّد العلة بالخفاء والقدح، ذكر أن المتقدمين يعلّون بالعلل الظاهرة أيضاً، كالجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح.

وأما الحافظ ابن حجر فعلق على تعريف ابن الصلاح للحديث المعلل فقال: ((قلت: وهذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث فإنه قال: (وإنما يعلّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقطٌ واحد، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة). فعلى هذا لا يُسمّى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ معلولاً، وإنما يسمّى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا ردٌّ على من زعم أن المعلول يشمل كلّ مردود))^(٢).

وأجاب ابن حجر عن كلام ابن الصلاح: ((وكثيراً ما يعلّلون الموصول بالمرسل ...))^(٣) فقال:

((أقول: ليس هذا من قبيل المعلول على اصطلاحه [يعني ابن الصلاح] وإن كانت علة في الجملة؛ إذ المعلول على اصطلاحه مقيّد بالخفاء، والإرسال أو الانقطاع ليست علته بخفية))^(٤).

ويرى ابن حجر أن معنى العلة أوسع من معنى المعلول، وأن المحدثين إذا صرحوا بعلة الحديث فليس بلام أن يسمى الحديث معلولاً، فعقّب على قول ابن الصلاح: ((ثم اعلم أنهم قد يطلقون اسم العلة على غير ما ذكرناه...))^(٥) فقال:

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ : ٧١٠).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ : ٧٤٥).

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢).

((مراده بذلك أن ما حَقَّقَه من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حَقَّقَه المصنِّف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أُطْلِقَ على حديث لا يلزم منه أن يسمَّى الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علته قاذحة خفية، والعلة أعم من أن تكون قاذحة أو غير قاذحة، خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: وإنما يُعَلُّ الحديث من أوجهٍ ليس فيها للجرح مدخل))^(١).

وحاصل ما قاله ابن حجر في علاقة العلة بالمعلول أن لفظ العلة أشمل وأعم من المعلول، فالعلة تطلق على السبب القادح، سواء أكان ظاهراً أم خفياً، وهذا ما كان عليه عمل المتقدمين الذين صنفوا في العلل، والذين اشتملت مصنفاتهم على العلل القاذحة الخفية والظاهرة. وأما الحديث المعلول فله وصف خاص وهو ما اجتمع في علته وصفا القدح والخفاء، فلا يسمى الحديث معلولاً حتى يجتمع فيه هذان الوصفان، وهو ما ذكره ابن الصلاح في تعريفه للحديث المعلَّل.

وإذا نظرنا في تعريف العلة والمعلَّل عند ابن الصلاح نجد اشتراط القدح والخفاء في العلة، وهذا إذا نظرنا إلى المعنى الخاص للعلة، أما من حيث معناها العام فقال ابن الصلاح: ((ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القاذحة في الحديث المخرَّجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل...))^(٢). وابن الصلاح إذ يبيِّن ذلك فهو إنما يوسِّع معنى العلة لتشمل العلل الظاهرة والخفية، في السند أو المتن.

وهذا ما أكده النووي (٦٧٦ هـ) فقال: ((والعلة عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه...، وقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي قدمناه، ككذب الراوي، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث))^(٣).

وخلاصة الموضوع أن العلة تطلق على القادح سواء كان ظاهراً أو خفياً، أما المعلول فلا يطلق إلا على ما اجتمع فيه وصفا القدح والخفاء، أما ابن الصلاح فيشترط في العلة والمعلول القدح والخفاء ثم يوسع معنى العلة لتشمل الظاهر والخفي وهو ما أكده النووي وتابعه عليه.

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢ : ٧٧١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢).

(٣) ينظر التقريب والتيسير (١ : ٢١١ ، ٢١٦).

سادساً

تعريف علم العلل وغايته وأهميته

أولاً: تعريف علم العلل.

قال الحاكم لما تكلم على أنواع علوم الحديث:

((النوع الثامن عشر: معرفة علل الحديث: وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم، وغير الجرح والتعديل.

قال أبو عبد الله: وإنما يُعَلَّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخلٌ؛ فإن حديث المجروح ساقطٌ وادٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدّثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظُ والفهمُ والمعرفةُ لا غير))^(١).

وقال الدكتور نور الدين عتر:

((علم علل الحديث: هو علمٌ بالقواعد التي تُكتشف بها الأسبابُ الخفية القادحة في صحة الحديث وأحكامها))^(٢).

ثانياً: غاية علم العلل.

تتجلى غاية هذا العلم في تمييز الصحيح من السقيم، وكشف أوهام الرواة وأغلاطهم، قال الحافظ ابن رجب (٧٩٥ هـ): ((وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحةً للدين، وحفظاً لسنة النبي ﷺ ، وصيانةً لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعللة، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات، فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله ﷺ حقاً، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقادَ الصَّيرفي الحاذقِ للنقدِ البَهرج من الخالص))^(٣).

ثالثاً: أهمية علم العلل.

إن العمل بالحديث متوقف على سلامته من الشذوذ والعلة، وعلم العلل مترامي الأطراف، لم يَقم به إلا جهابذة حفاظ.

قال الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ): ((معرفة علل الحديث أجلّ أنواع علم الحديث))^(٤).

(١) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ١١٢).

(٢) مخات موجزة في أصول علل الحديث (ص ١٥).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ : ٨٠٧).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢ : ٢٩٤).

وقد أكد نقاد الحديث وحفاظه على عظيم علم المتقدمين وكلامهم في العلل، وتوّهوا بجلالتهم في هذا الشأن، وأن تُتلقّى أحكامهم بالقبول، وهذا طرف من أقوال المحدثين في ذلك.

قال ابن الصلاح:

« اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه »^(١).

وقال ابن رجب:

« وكذا الكلام في العلل والتواريخ قد دونه أئمة الحفاظ، وقد هُجر في هذا الزمان ودُرس حفظه وفهمه، فلولا التصنيفات المتقدمة فيه لما عُرف هذا العلم اليوم بالكُلّية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً، وقد كان السلف الصالح مع سعة حفظهم وكثرة الحفظ في زمانهم يأمرهم بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا الذي هُجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها ولم يبق منها إلا ما كان مُدبّوناً في الكتب؛ لتشاغل أهل الزمان بمداينة الآراء وحفظها »^(٢).

وقال ابن كثير (٧٧٤ هـ):

« أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة، والخبرة، والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً أو نحو ذلك فالحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم؛ لصدقهم، وأمانتهم، ونصحهم »^(٣).

وقال ابن حجر - عقب ذكره حديث كفارة المجلس، وسؤال الإمام مسلم للبخاري عنه وكشفه عن علته - : « وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه »^(٤).

وبناء على ما سبق فإن كلام المتقدمين في العلل ينبغي أن يسلم لهم فيه، وهم الذين عاينوا الرواة وفتشوا في الأسانيد والمتون، وما يعتريها من الآفات، أما المتأخرون فقد نقلوا عن المتقدمين علومهم وأقوالهم، وطالت عليهم الأسانيد، وبُعِدَ عهدهم عن عهد السلف، مع محاولتهم ضبط هذه العلوم والأقوال، ومن هنا جاء التمايز بين المتقدمين والمتأخرين في المنهج والتطبيق.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

(٢) شرح علل الترمذي (١ : ٤٢).

(٣) اختصار علوم الحديث (١ : ٢٨٦).

(٤) النكت على ابن الصلاح (٢ : ٧٢٦).

سابعاً

المتقدمون والمتأخرون في اصطلاح المحدثين

شاع بين المحدثين مصطلح (المتقدمين والمتأخرين) وذلك للتمييز بين منهجين مختلفين، لكن لا يوجد نصٌ صريح يحدد بدقة المعنيين بالمتقدمين والمتأخرين؛ إذ التقدّم والتأخر أمر نسبي إذا نظرنا إلى العصر والوقت، فمن سلف يُعدُّ متقدماً على من خلفه.

فمثلاً عند تصفح مقدمة ابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) في الجرح والتعديل نجد ذلك واضحاً وجلياً، إذ ترجم للإمام أحمد بن حنبل فقال: ((باب ما ذُكر من تعظيم العلماء المتقدمين لأحمد بن حنبل رحمه الله))^(١). وكانت وفاة الإمام أحمد سنة (٢٤١ هـ)، فعَدَّ ابنُ أبي حاتم الإمامَ أحمدَ متقدماً عليه؛ وهذا أمر واضح لا إشكال فيه.

وأقدم نص عُثر عليه يبين الحدَّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين ما ذكره الإمام الذهبي في ميزانه حيث قال: ((والحدُّ الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمئة))^(٢).

وكأن الذهبي رحمه الله نظر في ذلك إلى شرف وفضيلة القرون الثلاثة الأولى في حديث: ((خير الناس قبني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته))^(٣).

وقد وافق الذهبي على ذلك ابنُ رجب الحنبلي؛ فقد أشار في أكثر من موضع في شرحه على علل الترمذي أن عصر المتقدمين ينتهي عند رأس سنة ثلاث مئة فقال: ((ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البردجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل))^(٤).

وقال أيضاً: ((فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان، والإمام أحمد، والبردجي، وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ))^(٥).

والبردجي توفي سنة (٣٠١ هـ)، ذكر ذلك الخطيب البغدادي^(٦).

وقال أيضاً: ((ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي، والحاكم، والبيهقي))^(٧).

(١) الجرح والتعديل (١ : ٢٩٦).

(٢) ميزان الاعتدال (١ : ١١٥).

(٣) متفق عليه، خرَّجه البخاري في الشهادات (باب لا يشهد على شهادة جُور إذا أُشهد) (٢٦٥٠) (ص ٤٢٩) ومسلم في فضائل الصحابة (باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم) (٦٤٧٢) (ص ١١١).

(٤) شرح علل الترمذي (١ : ٤٥٠).

(٥) المصدر السابق (١ : ٤٦٢).

(٦) تاريخ بغداد (٥ : ١٩٤).

(٧) فتح الباري لابن رجب (٢ : ٦١).

وقد كانت وفاة الطحاوي سنة (٣٢١ هـ) والحاكم سنة (٤٠٥ هـ) والبيهقي سنة (٤٥٨ هـ).
وبين ابن رجب أن الخطيب البغدادي معدود في المتأخرين فقال: ((وقول من قبل مراسيل من لا يرسل إلا عن ثقة يدل على أن مذهبه أن الراوي إذا قال: (حدثني الثقة) أنه يُقبل حديثه ويُحتج به، وإن لم يُسمَّ عين ذلك الرجل، وهو خلاف ما ذكره المتأخرون من المحدثين كالخطيب وغيره))^(١).
ويرى الخطيب أن عصر المتقدمين ممتد حتى مطلع القرن الخامس فقال: ((فأما المتقدمون الذين لم نذكرهم وقد لقينا من حديثنا عنهم، وكان فيهم جماعة يستفيد الطلبة بانتقائهم، كأبي بكر ابن الجعالي (٣٥٥ هـ) وعمر البصري (٤١٠ هـ) وأبي الحسن الدارقطني (٣٥٨ هـ) وغيرهم))^(٢).
ورأى ابن حجر أن المتأخرين هم من بعد الخمسمئة وهلم جرأً^(٣).
وقريب منه ما ذكره الدكتور حمزة المليباري، فقد ميّز بين مرحلتين:
الأولى: مرحلة الرواية (المتقدمون) وهي ممتدة من عصر الصحابة ﷺ إلى نهاية القرن الخامس الهجري، ومن سماتها أن الأحاديث لا تتلقى فيها ولا تنقل إلا بواسطة الأسانيد، والرواية المباشرة، ويعد مسند الإمام أحمد نموذجاً لها.
والثانية: مرحلة ما بعد الرواية (المتأخرون) وفيها آلت ظاهرة الإسناد إلى التلاشي لتبرز مكانها ظاهرة الاعتماد على الكتب التي صنفها حفاظ المرحلة الأولى، ومن أمثلتها: تفسير ابن كثير^(٤).
وقد أشار السخاوي إلى ذلك فقال: ((ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهوييه و طائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجرى بعدهم مساو لهم ولا مقارب))^(٥).
فالتمايز بين المنهجين عائد إلى بقاء زمن الرواية وانتهائها، والاعتماد على الإسناد في نقل الرواية، وأنا أميل إلى ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى من أن المتقدمين هم من بعد الخمسمئة؛ إذ كانت ظاهرة الاعتماد على الإسناد في نقل المرويات هي الشائعة في تلك القرون، وإن كان قد وُجد بعد الخمسمئة من اعتمد على الإسناد في نقل الرواية كالضياء في مختارته مثلاً، لكنهم قليلون جداً نسبةً إلى من قبلهم.

(١) شرح علل الترمذي (١ : ٣١٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ : ١٥٧).

(٣) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٢ : ٥٨٦).

(٤) انظر: نظرات جديدة في علوم الحديث (ص ١٣).

(٥) فتح المغيث (١ : ٢٦٥).

ثامناً

المصنفات في علل الحديث

إن التصنيف في علل الحديث كان قد سبق بجهود عظيمة في نقد الحديث وتمحيصه، وضع أساسها الصحابة الكرام، ثم تلاهم في ذلك التابعون وعلى رأسهم الإمام محمد بن سيرين (١١٠ هـ)، ومن بعده أيوب السخّتياني (١٣١ هـ)، ثم شعبة بن الحجاج (١٦٠ هـ) الذي صار الناس تبعاً له في هذا العلم.

قال ابن رجب: ((وبكل حال فالجهاذة النقاد العارفون بعِلل الحديث أفراداً قليل من أهل الحديث جداً، وأوّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابنُ سيرين، ثم خلفه أيوب السخّتياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطان، وابن مهدي، وأخذ عنهما أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم مثل البخاري، وأبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وكان أبو زرعة في زمانه يقول: ما أقلّ من يفهم هذا وما أعزّه! إذا رَفَعْتَ هذا عن واحدٍ واثنين فما أقلّ من تجد من يحسن هذا))^(١).

وقال ابن رجب أيضاً في حق شعبة: ((وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العِلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم))^(٢).

وأشار النقاد إلى مكانة علي بن المديني (٢٣٤ هـ) ومؤلفاته في العِلل، فقال الخطيب بعد أن سرد أسماء مصنفات ابن المديني في العِلل وغيرها: ((وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة فحسب، ولعمري إن في انقراضها ذهاب علوم جمة، وانقطاع فوائد ضخمة، وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها، ولسان طائفة الحديث وخطيبها))^(٣).

كما أثنى الأئمة المتقدمون والمتأخرون على ابن المديني، وشهدوا له بالتقدم في علم العِلل على أقرانه. فقال الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ): ((أعلمنا بالعلل علي بن المديني))^(٤).

وقال أبو حاتم (٢٧٧ هـ): ((كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعِلل))^(٥).

وقال الذهبي (٧٤٨ هـ): ((وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد وصنّف التصانيف، وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان، ويقال لابن المديني نحو مئتي مصنف))^(٦).

(١) جامع العلوم والحكم (١ : ٢٥٦).

(٢) شرح علل الترمذي (١ : ١٧٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ : ٣٠٢).

(٤) كتاب المجروحين لابن حبان (١ : ١٢٥).

(٥) الجرح والتعديل (١ : ٣١٩).

(٦) ميزان الاعتدال (٥ : ١٧٠).

وقال ابن حجر: ((لا يختلفون في أنَّ علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلم الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول: ما استصغرتُ نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني))^(١).

وقد تنوعت المصنفات في العلل، كما تعددت طرق تصنيفها، ويمكن إجمال هذه الطرق كمايلي:

١- ما وُجِّه لأحد الأئمة من سؤال عن علة حديث ما ، فيبين الإمام علته، فيبادر التلاميذ إلى تدوين الإجابة وجمعها في مصنف خاص، ومن هذا الصنف تاريخُ وعلل يحيى بن معين، فقد دَوَّن تلميذه الدارمي والدُّوري ما أجاب به يحيى بن معين من بيان علل الأحاديث، ومنها أيضاً علل أحمد فقد جمع تعليلاته للأحاديث ابنه صالح، وتلاميذه المروزي، وابن هانئ، والأثرم.

وهذه التصانيف غير مرتبة على طريقة معينة كما ذكر ذلك ابن رجب^(٢).

٢- التصنيف على طريقة المسانيد المعللة، بأن يذكر المصنّف مسند الصحابي ثم يورد عقب كل حديث علته، ومن أمثلته: المسند المعلل ليعقوب بن شيبه، ومسند البزار، وعلل الدارقطني.

٣- التصنيف على طريقة الأبواب المعللة، بأن يذكر المصنّف الأحاديث مرتبة على أبواب الفقه، ثم يورد عقب كل حديث علته، ومن أمثلته كتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي، وعلل ابن أبي حاتم، وعلل أبي بكر الخلال الحنبلي.

وهذه المصنفات روعي فيها الترتيب، ذكر ذلك ابن رجب^(٣).

٤- جمع علل حديث راوٍ من الرواة منفرداً عن حديث غيره، كعلل حديث ابن عُيَيْنَةَ لابن المديني^(٤)، وعلل حديث الزهري لابن حبان البستي^(٥)، وعلل حديث مالك بن أنس له أيضاً^(٦).

وفيمايلي بعض المصنفات في العلل.

١- التاريخ والعلل، ليحيى بن معين (٢٣٣ هـ) رواية أبي الفضل العباس بن محمد الدوري^(٧).

٢- العلل، لعلي بن عبد الله المديني (٢٣٤ هـ) ولابن المديني كتب كبيرة في العلل ومتعددة^(٨).

٣- العلل، لأحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) رواية ابنه عبد الله عنه^(٩).

(١) مقدمة فتح الباري (ص ٣٧٤).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٨٠٥) .

(٣) انظر: المصدر السابق (٢ : ٨٠٥) .

(٤) انظر: المصدر السابق (١ : ٢١٦) .

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢ : ٣٠٢) .

(٦) المصدر السابق (٢ : ٣٠٣) . وهي كتب مفقودة.

(٧) طبع بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.

(٨) طبع منها جزء صغير في المكتب الإسلامي سنة (١٣٩٢هـ) برواية تلميذه الثقة: محمد بن أحمد المعروف بابن البراء، وحققه الدكتور

محمد مصطفى الأعظمي.

(٩) طبع بتحقيق وصي الله بن محمد عباس في المكتب الإسلامي.

- ٤- العلل، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) ^(١).
- ٥- التمييز، لمسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١ هـ) ^(٢).
- ٦- العلل لأبي بكر الأثرم (٢٧٣ هـ)، ذكره ابن النديم ^(٣).
- ٧- العلل الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩ هـ)، غير مرتب، ثم رتبته أبو الوليد القاضي ^(٤).
- ٨- العلل، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال الحنبلي (٣١١ هـ) ^(٥).
- ٩- العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧ هـ) مرتب على أبواب الفقه ^(٦).
- ١٠- العلل، لأبي علي حسين بن علي النيسابوري (٣٤٩ هـ) ^(٧).
- ١١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ هـ) مرتب على المسند، وهو أجمع كتاب في هذا الفن ^(٨).
- وتقع هذه المصنفات من علم العلم موقع الأساس، فقد اشتملت على بيان العلل بمعناها العام والخاص (الاصطلاحية)، فنجد فيها الإعلال بالعلل القادحة سواء أكانت ظاهرة أم خفية، كما نجد فيها الإعلال بالجرح الظاهر، وهو ما ذكره ابن الصلاح حيث قال: ((ثم اعلم أنه قد يُطلق اسمُ العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل. ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح)) ^(٩).
- فالمتقدمون توسعوا في معنى العلة دون تفريق بين كونها ظاهرة أو خفية، وأدخلوا فيها الإعلال بالجرح الظاهر. يقول الدكتور نور الدين عتر: ((والحقيقة أنه بهذا التوسع تحتل هذه المؤلفات المكانة الأعظم في الأهمية؛ لأنها أصبحت بهذا الشمول ميداناً تطبيقياً لقوانين الحديث كلها، ما يتعلق بالسند ورجاله، والمتن

(١) ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (ص ١٥٨).

(٢) عثر منه على قطعة صغيرة ست عشرة ورقة محفوظة في ظاهرة دمشق، حققها وعلق عليها الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

(٣) الفهرست (ص ٣٢٠).

(٤) طبع بتحقيق صبحي السامرائي، السيد أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصبيدي في دار عالم الكتب.

(٥) ذكره محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي في المطلع على أبواب المقنع (ص ٤٣٠) والذهبي في تاريخ الإسلام (٢٣ : ٤٠٦).

(٦) طبع في مجلدين بتحقيق محب الدين الخطيب في دار المعرفة.

(٧) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ١٤٨).

(٨) طبع بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله في دار طيبة. وقد استفدت في بيان المصنفات في العلل من كتاب أستاذنا الدكتور

نور الدين عتر (لحات موجزة في أصول علل الحديث) (ص ٢١) وما بعد.

(٩) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٢).

وأحواله، وما هو مشترك بين السند والمتن))^(١).

ويمكن القول: إن هذه المصنفات قد جمعت بين طياتها علم العلل على شموليته تأصيلاً وتطبيقاً، وخصوصاً كتاب (التمييز) للإمام مسلم، و (شرح علل الترمذي) لابن رجب الحنبلي، يضاف إليها علل الترمذي الكبير، وعلل ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، وعلل ابن عمار الشهيد، وعلل الدارقطني، حيث نطالع في هذه المصنفات وعلى الأخص كتاب (التمييز) و (شرح علل الترمذي) العرض المسهب لقواعد علم العلل شرحاً وبياناً، ثم إتباعها بالأمثلة التطبيقية على إعمال الحديث، وكشف مواضع الوهم والغلط والخطأ في الحديث سنداً ومتناً.

فقد بين مسلم في مقدمة كتابه (التمييز) سبب تأليفه وهو بيان أن جرح الرجال ليس غيبة، وانتقاد من زعم أن عمل المحدثين في تمييز خطأ الروايات من صوابها ادعاء علم غيب لا يُوصل إليه، وإجابة سؤال من سأل أنه يذكر له رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها، فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ^(٢).

وقال ابن رجب:

((ولما انتهى الكلام على ما ذكره الحافظ أبو عيسى الترمذي - رحمه الله - في كتاب الجامع، وآخره كتاب العلل، أحببت أن أتبع كتاب العلل بفوائد أخر مهمة، وقواعد كُليّة، تكون للكتاب تامة، وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علم قد هُجر في هذا الزمان))^(٣).
وسنعرض فيما بعد للأمثلة التطبيقية لإعمال الحديث من خلال هذه المصنفات، ونتعرف إلى طريقة النقاد في إعمال الحديث.

(١) لمحات موجزة في أصول علل الحديث (ص ٢١).

(٢) انظر: التمييز (ص ١٦٩).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ : ٤٦٧).

المطلب الثاني

نماذج من تطبيقات العلة عند المحدثين

- أولاً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب التاريخ والعلل ليحيى بن معين .
- ثانياً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب العلل لابن المديني .
- ثالثاً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب العلل لأحمد بن حنبل .
- رابعاً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب التمييز للإمام مسلم .
- خامساً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب العلل للإمام الترمذي .
- سادساً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب العلل للدارقطني .
- سابعاً: نماذج من تطبيقات العلة عند المتأخرين .

أولاً

نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب التاريخ والعلل ليحيى بن معين

المثال الأول:

قال الدُّوري (٢٧١ هـ):

سمعت يحيى بن معين يقول: ((حديث أبي الثَّورين يحدث به سفيان بن عُيَيْنَةَ يقول: (أبو الثورين) ويقول حماد بن سلمة: (عن محمد بن عبد الرحمن القرشي) ويقول شعبة: (أبو السَّوَّار) وكلهم يحدث به عن عمرو بن دينار، هذا وأخطأ فيه شعبة؛ إنما هو عمرو بن دينار، عن أبي الثورين، وهو محمد بن عبد الرحمن القرشي))^(١).

أعل ابن معين رواية شعبة بتصحيح شعبة فيها حيث قال: (أبو السَّوَّار) فأخطأ فيه، وإنما هو (أبو الثورين) كما ذكره ابن عُيَيْنَةَ، واسمه (محمد بن عبد الرحمن القرشي) كما ذكره حماد بن سلمة.

المثال الثاني:

قال الدُّوري:

سمعت يحيى يقول: ((حديث أبان - يعني العطار - حديث محمود بن عمرو، عن أسماء، قال يحيى: ليس هذا بشيء؛ إنما هو محمود عن أبي هريرة، موقوف))^(٢).

حديث أسماء خرَّجه أحمد قال: ((حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا فَإِنَّ اللَّهَ يَبْنِي لَهُ بَيْتًا أَوْسَعَ مِنْهُ فِي الْجَنَّةِ))^(٣).

أعل ابن معين حديث أسماء بقوله: (ليس هذا بشيء) وهو إعلال لرفع الحديث من هذا الطريق، وأشار إلى أن الحديث من رواية محمود بن عمرو إنما هو عن أبي هريرة موقوف لا يصح فيه الرفع.

قال العُقيلي: ((حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ، مَوْقُوفٌ، وَهَذَا أَوَّلِي))^(٤).

وقال ابن حجر: ((رواه أبان العطار عن يحيى فخالف في إسناده قال: عن محمود بن عمرو، عن أسماء بنت يزيد))^(٥).

فثبت بذلك خطأ أبان حيث ساق الحديث مرفوعاً عن أسماء، وإنما هو موقوفٌ على أبي هريرة.

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ١٠٢).

(٢) المصدر السابق (٣ : ١١٢).

(٣) في مسند أسماء بنت يزيد (٢٧٦٥٣) (٦ : ٤٦١).

(٤) ضعفاء العُقيلي (٢ : ١٢٦).

(٥) انظر: لسان الميزان (٣ : ٨٣).

ثانياً

نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب العلل لابن المديني

المثال الأول:

قال ابن المديني:

((حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : (إذا زنت أمةً أحديكم فتبين زناها فليجلدها).

رواه ابن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة.

فنظرت فإذا سعيد لم يسمعه من أبي هريرة.

ورواه ابن إسحاق وليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ورواه أيوب بن موسى، عن سعيد، عن أبي هريرة.

والحديث عندي حديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة.

وحديث عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد قال: (سمعت أبا هريرة يقول) وَهَمُّ، وَأَخَافُ أَنْ لَا

يَكُونَ حَفِظَهُ))^(١).

أعلّ ابن المديني هذا الحديث بعدم سماع سعيد له من أبي هريرة، وإنما سمعه من أبيه عن أبي هريرة.

ومما يدل على ذلك ما ذكره ابن المديني من أن الليث روى الحديث عن سعيد بن أبي سعيد، عن

أبيه، عن أبي هريرة، وتابعه في هذه الرواية ابن إسحاق، والليث من أثبت أصحاب سعيد، قال الإمام

أحمد: ((أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى

عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً))^(٢).

وعبد الرحمن بن إسحاق هو الواسطي قال عنه أحمد: ((هو منكر الحديث، فيه نظر))^(٣). وقد

وهَمَّ في هذا الحديث بقوله: (عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة). فاتضح من ذلك إعلال الحديث بعدم

سماع سعيد له من أبي هريرة، وترجحت رواية الليث على رواية عبد الرحمن؛ فالليث من أثبت أصحاب

سعيد، كما أن عبد الرحمن ضعيف، وقد خالف من هو أوثق منه.

المثال الثاني:

قال ابن المديني:

((حديث عمر في بناء المسجد إسناده مجهول، والمجهول من إسناده سيّار بن المعرور، لم يرو

(١) العلل لابن المديني (ص ٨١).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ : ٤٧٨).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٥ : ١٤٨).

عنه غير سَمَاك بن حرب ^(١).

هذا الحديث خرجه أحمد قال: ((حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سَلَامٌ - يَعْنِي أَبَا الْأَحْوَصِ - عَنْ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ الْمَعْرُورِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: ((إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنَى هَذَا الْمَسْجِدَ وَنَحْنُ مَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، فَإِذَا اشْتَدَّ الرَّحَامُ فَلْيَسْجُدِ الرَّجُلُ مِنْكُمْ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ)).

وَرَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: ((صَلُّوا فِي الْمَسْجِدِ)) ^(٢).

أعلّ ابن المديني هذا الحديث بجهالة راويه سَيَّار بن المعرور، وهذا ما أكده الدارقطني فقال وقد سئل عن حديث سَيَّار بن معرور هذا: ((هو حديث يرويه سَمَاك بن حرب عنه [يعني سَيَّار]، حدث به عن سَمَاك أبو الأحوص وأسباط بن نصر، واتفقا على أنه سَيَّار بن معرور. وقال يحيى بن معين: إنما هو سَيَّار ابن مغرور بِالْعَيْنِ، ولست أعلم من أين أخذ هذا، وسيار هذا مجهول، ولا نعلم حدث به عنه غير سَمَاك بن حرب، ولا نعلمه أسند حديثاً غير هذا، والله أعلم)) ^(٣).

المثال الثالث:

قال ابن المديني:

((حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ الرِّحْمُ شُجِنَتْ مِنَ الرَّحْمَنِ)).

رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهو عندي خطأ لا شك فيه.

لأن الزهري رواه عن أبي سلمة، عن أبي رَوَادٍ الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف، وهو عندي الصواب ^(٤).

أعلّ ابن المديني هذا الحديث بمخالفة محمد بن عمرو لابن شهاب الزهري في روايته الحديث عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأكد أن هذه الرواية خطأ لا شك فيه، ثم دَلَّ على ذلك بأن الزهري إنما رواه عن أبي سلمة عن أبي رَوَادٍ الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف، فرواه على الوجه الصحيح.

ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة بن وقاص الليثي، قال عنه ابن حجر: ((صدوق له أوهام)) ^(٥).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بمخالفة محمد بن عمرو لمن هو أحفظ منه وأتقن وهو الإمام الزهري، فالزهري هو الفقيه الحافظ، متَّفَقٌ على جلالته وإتقانه ^(٦).

(١) العلل لابن المديني (ص ٨١).

(٢) في مسند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢١٧) (١ : ٣٢).

(٣) علل الدارقطني (٢ : ١٥٣).

(٤) العلل لابن المديني (ص ٨٤).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ٥٣٠).

(٦) انظر: المصدر السابق (ص ٥٣٦).

ثالثاً

نماذج من تطبيقات العلل من خلال كتاب العلل لأحمد بن حنبل

المثال الأول:

قال عبد الله بن الإمام أحمد (٢٩٠ هـ):

((سمعت أبي يقول: عمرو بن خالد يعني الذي يحدث عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي أنه صلى بالقوم وهو جُنُبٌ فأعاد وأمرهم فأعادوا. قال أبي: عمرو بن خالد هذا ليس بشيء، متروك الحديث))^(١).

أعل الإمام أحمد هذا الحديث بكون راويه متروكاً، وهو عمرو بن خالد، وقد قال عنه أحمد في مناسبة أخرى: ((نرى عمرو بن خالد ليس يسوي حديثه، ليس بشيء))^(٢). وقال يحيى بن معين: ((كوفي كذاب))^(٣). وقال أيضاً: ((غير ثقة ولا مأمون))^(٤). وقال أبو حاتم: ((وعمرو بن خالد متروك الحديث))^(٥).

المثال الثاني:

قال عبد الله بن الإمام أحمد:

((حدثنا بعض الكوفيين قال: حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ : ((حَمَرُوا وجوه موتاكم، ولا تشَبَّهوا بيهود))). فحدثت به أبي فأنكره وقال: (هذا أخطأ فيه حفص فرفعه، وحدثني عن حجاج الأعور، عن ابن جريج، عن عطاء، مرسل))^(٦).

أعل الإمام أحمد وصل هذا الحديث، وإنما هو مرسل؛ إذ قد أخطأ حفص بن غياث بروايته الحديث مرفوعاً عن ابن جريج، وخالف في ذلك من هو أثبت منه وأتقن في ابن جريج وهو حجاج بن محمد الأعور المصيصي. قال ابن معين: ((قال لي المعلّي الرازي: قد رأيت أصحاب ابن جريج بالبصرة ما رأيت فيهم أثبت من حجاج بن محمد. قال يحيى: وكنت أتعجب منه، فلما تبين ذلك إذا هو كما قال: كان أثبتهم في ابن جريج))^(٧).

المثال الثالث:

(١) العلل ومعرفة الرجال (١ : ٢٤٦).

(٢) المصدر السابق (٢ : ٥٥٧).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية اللؤوي) (٣ : ٣١٥).

(٤) المصدر السابق (٣ : ٣٧٥).

(٥) علل الحديث (١ : ٤٦).

(٦) العلل ومعرفة الرجال (٢ : ٣٨٣).

(٧) شرح علل الترمذي (٢ : ٤٩٢).

قال عبد الله بن الإمام أحمد:

((حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْدَرُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ). وَقَالَ عَفَانُ: (إِيْطُهُ) وَهُوَ خَطَأً، أَخْطَأَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ بَيَاضُ بَطْنِهِ))^(١).

أَعْلَى الْإِمَامِ أَحْمَدُ هَذَا الْحَدِيثَ بِتَصْحِيفِ عَفَانٍ فِيهِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا صَحَّفَ (بَيَاضُ بَطْنِهِ) وَجَعَلَهُ (بَيَاضُ إِيْطِهِ)، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ عُثْدَرُ الَّذِي رَوَاهُ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ وَهُوَ مَنْ أَثْبَتَ أَصْحَابُ شُعْبَةَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: ((إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حَدِيثٍ شُعْبَةُ فَكُتَابُ عُثْدَرٍ حَكْمٌ فِيمَا بَيْنَهُمْ))^(٢). وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: ((عُثْدَرٌ مَنْ أَثْبَتَ النَّاسُ فِي حَدِيثٍ شُعْبَةَ))^(٣).

وعفان هو ابن مسلم، قال عنه ابن حجر: ((ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شكَّ في حرف من الحديث تركه، وربما وهم))^(٤).

المثال الرابع:

قال عبد الله بن الإمام أحمد:

((حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِأَيُّوبَ: إِنْ عَمِرُو بْنُ عُبَيْدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((إِذَا رَأَيْتُمْ مَعَاوِيَةَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَاقْتُلُوهُ)) . فَقَالَ: كَذَبَ عَمَرُو بْنُ عُبَيْدٍ))^(٥).

أَعْلَى الْإِمَامِ أَحْمَدُ هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَمَرُو بْنِ عُبَيْدٍ وَهُوَ مَجْرُوحٌ بِالْكَذْبِ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ: ((كَانَ عَمَرُو بْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ))^(٦). وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: ((غَيْرُ ثِقَةٍ،

ضَالٌّ))^(٧). وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ((مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ))^(٨).

فتبين مما سبق إعلال الحديث عند الإمام أحمد بأن الراوي مجروح بالكذب، كما أنه تفرد بهذا الحديث دون أصحاب الحسن الأثبات كيونس بن عُبيد، وحفص المنقري، وقتادة، ويزيد بن إبراهيم^(٩).

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢ : ١٧٩).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ : ٥١٤).

(٣) المصدر السابق (٢ : ٥١٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٤٢٤).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (١ : ٤٠٦).

(٦) الجرح والتعديل (٦ : ٢٤٦).

(٧) أحوال الرجال (ص ١٠٨).

(٨) الضعفاء للنسائي (ص ٧٩).

(٩) شرح علل الترمذي (٢ : ٤٩٦).

رابعاً

نماذج من تطبيقات العلال عند الإمام مسلم

لقد شرح الإمام مسلم في كتابه التمييز طريقة المحدثين في كشف العلة فقال: ((ثم أول ما أذكر لك بعد ما وصفتُ، مما يجب عليك معرفته السمة التي تعرف بها خطأ المخطئ في الحديث، وصواب غيره إذا أصاب فيه.

فاعلم أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث - إذا هم اختلفوا فيه - من جهتين: أحدهما: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فينسب رجلاً مشهوراً بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يروى عليهم.

والجهة الأخرى: أن يروي نفرٌ من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة بإسناد واحد وامتزاج واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخرٌ سواهم عمن حدث عنه نفرٌ الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى مَنْ وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروایتين ما حدث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد وإن كان حافظاً...))^(١).

فبين الإمام مسلم رحمه الله تعالى بذلك طرق كشف خطأ الراوي في الحديث، وأن ما ذكره هو مسلك علماء الحديث ونقادهم في معرفة خطأ الراوي، وإعلال الحديث بذلك.

المثال الأول:

قال الإمام مسلم:

((حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى بن سعيد، ومحمد بن جعفر، قالوا: ثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت حُجراً أبا العنيس يقول: حدثني علقمة بن وائل: عن وائل عن النبي ﷺ... . وثنا إسحاق: أنا أبو عامر: ثنا شعبة، عن سلمة: سمعت حُجراً أبا العنيس يحدث عن وائل بن حُجر عن النبي ﷺ بهذا الحديث. كلهم عن شعبة، عن سلمة، عن حُجر، عن علقمة، عن وائل إلا إسحاق عن أبي عامر فإنه لم يذكر علقمة، وذكر الباقر كلهم علقمة. أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال: (وأخفى صوته)))^(٢).

فقد أعلَّ الإمام مسلم الحديث بمخالفة شعبة لرواة الحديث الكثيرين في لفظه، وخطئه في نسبة حُجر، وزيادة علقمة في رواية أبي إسحاق.

(١) انظر: التمييز (ص ١٧٠).

(٢) انظر: التمييز (ص ١٨٠).

وأكد الإمام مسلم ما ذهب إليه بآمرين:

الأول: تواتر الروايات التي تبين أن النبي ﷺ جهر بآمين. وقد روي عن وائل ما يدل على ذلك^(١).

الثاني: ورود شاهد لحديث وائل من حديث مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سلمة، أنهما أخبراه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا أَمَّنَ الإمامُ فأَمَّنُوا، فإنه من وافق تأمينه تأمينَ الملائكةِ عُفِرَ له ما تقدم من ذنبه))^(٢).

وما أعله به مسلم أكده البخاري فقال في تاريخه الكبير:

((وخولف [يعني شعبة] فيه في ثلاثة أشياء: قيل حُجِرَ أبو السكن وقال هو أبو عنبس، وزاد فيه علقمة وليس فيه، وقال (خَفَضَ) وإنما هو (جهر بها)))^(٣).

وقد خرَّج الحديث الترمذي في سننه، مرجحاً رواية سفيان على رواية شُعبَةَ، وأنه سمع البخاري يقول: (حديث سفيان أصح من حديث شُعبَةَ في ذلك).

ثم عدّد الترمذي مواضع المخالفة في حديث شُعبَةَ، وهي:

١- الوَهْمُ في نسبة حُجِرَ، فقد ذكر شُعبَةَ أنه أبو العَنَبَسِ، وإنما هو حُجِرَ بن عَنَبَسِ.

٢- أن شُعبَةَ زاد فيه: (عن علقمة بن وائل) وليس فيه عن علقمة.

٣- مخالفة شُعبَةَ لسفيان في هذا الحديث: (وخفض بها صوته). وإنما هو: (ومدّ بها صوته)^(٤).

وكلام الترمذي على هذا الحديث أورده أيضاً في علله الكبير، ورجَّح رواية سفيان على شُعبَةَ^(٥).

وقال الدارقطني: ((كذا قال شعبة: (وأخفى بها صوته) ويقال إنه وَهَمَ فيه؛ لأن سفيان الثوري،

ومحمد بن سلمة بن كُهَيْل وغيرهما رَوَوْهُ عن سلمة فقالوا: (ورفع صوته بآمين) وهو الصواب))^(٦).

وذكر ابن رجب في شرحه على علل الترمذي المفاضلة بين أصحاب أبي إسحاق السَّبَّيحي، فنَقَلَ

عن عثمان الدارمي: ((سألت يحيى بن معين: شُعبَةَ أحب إليك في أبي إسحاق أو سفيان؟ قال: سفيان))^(٧).

ونَقَلَ عن البرذيجي أنه إذا اختلفت شُعبَةُ وسفيان كان القول قول سفيان؛ لأنه أحفظ الرجلين^(٨).

(١) خرَّجه ابن أبي شيبة بإسناده عن سلمة بن كُهَيْل، عن حُجِرَ بن عنبس، عن وائل بن حُجِرَ أنه صلى خلف النبي ﷺ فلما قرأ فاتحة الكتاب جهر بآمين. قال: وسلّم عن يمينه وعن يساره حتى رأيت يياضَ خَدَّه. (٣٠٤٧) (١ : ٢٦٦).

(٢) خرَّجه البخاري في الأذان (باب جهر الإمام بالتأمين) (٧٨٠) (ص ١٢٦) ومسلم في الصلاة (باب التسميع والتحميد والتأمين) (٩١٣) (ص ١٧٣).

(٣) التاريخ الكبير (٣ : ٦٩).

(٤) انظر: سنن الترمذي (٢ : ٢٨ - ٢٩).

(٥) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٦٨).

(٦) سنن الدارقطني (١ : ٣٣٤).

(٧) شرح علل الترمذي (٢ : ٥١٩).

(٨) انظر: المصدر السابق (٢ : ٥٢٠).

مما سبق يتضح أن نقاد الحديث اتفقت كلمتهم على إعلال الحديث بالمخالفة والوهم والتصحيف، كما ذكر البخاري، ومسلم، والترمذي، والدارقطني.

المثال الثاني:

قال الإمام مسلم:

((حدثنا زهير بن حرب: ثنا إسحاق بن عيسى: ثنا ابن هبة قال: كتب إلي موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت (أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد). قلت لابن هبة: مسجد في بيته؟ قال: مسجد الرسول ﷺ .

وهذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطأها في المتن والإسناد جميعاً، وابن هبة المصحف في متنه، المغفل في إسناده، وإنما الحديث: (أن النبي ﷺ احتجر^(١) في المسجد بخاصة أو حصر يصلي فيها) وسنذكر صحة الرواية في ذلك إن شاء الله.

حدثني محمد بن حاتم: ثنا بهز بن أسد: ثنا وهيب: حدثني موسى بن عقبة قال: سمعت أبا التضر يحدث عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصر فصلى رسول الله فيها ليالي... .

والرواية الصحيحة في هذا الحديث ما ذكرنا عن وهيب، وابن هبة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه ((^(٢)).

فقد أعل الإمام مسلم الحديث بتصحيف ابن هبة في متنه، ووهمه في إسناده، أما التصحيف في المتن فقد صحف (احتجر) إلى (احتجم) ، وعزا مسلم ذلك إلى أخذ ابن هبة الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث.

وأما الوهم في الإسناد فهو أن موسى بن عقبة قال: (سمعت أبا التضر يحدث عن بسر بن سعيد) وهذا ما رواه وهيب عن موسى. أما ابن هبة فقال: (كتب إلي موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد).

(١) احتجر: تصغير الحجرة، وهو الموضع المنفرد. النهاية في غريب الأثر (١ : ٣٤٢).

(٢) انظر: التمييز (ص ١٨٧ - ١٨٨).

خامساً

نماذج من تطبيقات العلل عند الإمام الترمذي

المثال الأول:

قال الإمام الترمذي:

((سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنَّاجِي أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا توضأ العبد فتمضمض خرجت الخطايا من فيه...)) الحديث.

فقال: مالك بن أنس وهم في هذا الحديث فقال: (عبد الله الصُّنَّاجِي) وهو أبو عبد الله الصُّنَّاجِي، واسمه عبد الرحمن بن عُسَيْلَة، ولم يسمع من النبي ﷺ، وهذا الحديث مرسل. وعبد الرحمن هو الذي روى عن أبي بكر الصَّدِّيق. والصُّنَّاجِي بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي ﷺ.

قلت له: كم روى عن النبي ﷺ؟ قال: حديثين. حديثه عن النبي: ((إني مكاثرت بكم الأمم)) وحديث آخر (حديث الصدقة) وليس هو عندي بصحيح؛ رواه مجالد، عن قيس، عن الصُّنَّاجِي ((^(١)). هذا الحديث أعله الإمام البخاري بتصحيح الإمام مالك فيه، وهو قوله: (عبد الله الصُّنَّاجِي) ((^(٢)، وإنما هو أبو عبد الله الصُّنَّاجِي، واسمه: عبد الرحمن بن عُسَيْلَة^(٣).

وبين البخاري أن الصُّنَّاجِي هو ابن الأعسر الأحمسي، معدود في الصحابة، وذكر أن له حديثين: ((إني مكاثرت بكم الأمم))^(٤) وحديث الصدقة^(٥).

ومال ابن حجر في تقريب التهذيب^(٦) إلى الخلاف في وجوده [يعني عبد الله الصُّنَّاجِي]، ثم جزم بخلاف ذلك في الإصابة^(٧)، حيث ساق له حديثين: ((إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان))^(٨)، وعن عبادة بن الصامت في الوتر^(٩).

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٢١). والحديث خرجه النسائي في الصلاة (باب مسح الأذنين مع الرأس) (١٠٣) (١ : ٧٤).

(٢) انظر ترجمته: الإصابة (٤ : ٢٧١) إسعاف المبطل (ص ١٨) وموضح أوهام الجمع والتفريق (١ : ٢٧٨).

(٣) انظر ترجمته: الجرح والتعديل (٥ : ٢٦٢) الطبقات الكبرى (٧ : ٥٠٩).

(٤) خرجه ابن ماجه في الفتن (باب لا ترجعوا بعدي كفاراً) (٣٩٤٤) (٢ : ١٣٠٠).

(٥) خرجه أحمد في مسند أبي عبد الله الصُّنَّاجِي (١٩٠٨٩) (٤ : ٣٤٨).

(٦) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٦٤).

(٧) انظر: الإصابة (٤ : ٢٧١).

(٨) خرجه النسائي في المواقيت (باب الساعات التي تُهي عن الصلاة فيها) (٥٥٩) (١ : ٢٧٥).

(٩) خرجه أبو داود في الصلاة (باب المحافظة على وقت الصلوات) (٤٢٥) (١ : ١١٥).

ثم قال ابن حجر: ((إنَّ ورودَه عند الصُّنَّاجِي في هذين الحديثين من رواية ثلاثة عن شيخ مالك يدفع الجزم بَوَهِم مالك فيه))^(١).

ونفى سراج الدين البُلُقِينِي (٨٠٥ هـ) أن يكون مالك قد وَهِمَ فيه، وذكر أن الصُّنَّاجِي في هذا الحديث هو صحابي غير عبد الرحمن بن عُسَيْلَة، وغير الصُّنَّاجِي بن الأعسر الأحمسي فقال: ((واعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكا إلى أنه وقع له خللٌ في هذا الحديث باعتبار اعتقادهم أن الصُّنَّاجِي في هذا الحديث هو عبد الرحمن بن عُسَيْلَة أبو عبد الله، وإنما صَحَبَ أبا بكر الصَّدِيق ﷺ، وليس الأمر كما زعموا، بل هذا صحابي غير عبد الرحمن بن عُسَيْلَة، وغير الصُّنَّاجِي بن الأعسر الأحمسي))^(٢).

وترجم ابن الأثير (٦٣٠ هـ) لأبي عبد الله الصُّنَّاجِي وقال: ((هو عبد الرحمن بن عسيلة، له صحبة))^(٣). كما ترجم لعبد الرحمن بن عُسَيْلَة فقال: ((أبو عبد الله الصُّنَّاجِي - قبيلة باليمن، نُسب إليها أبو عبد الله - وهو معدود من كبار التابعين))^(٤).

غير أن ابن عبد البر أكد ما ذهب إليه البخاري من إعلال الحديث بالتصحيح فيه وبالإرسال؛ إذ ترجم للصُّنَّاجِي بن الأعسر الأحمسي، وقال: ((له صحبة، روى عنه قيس بن أبي حازم، لم يرو عنه غيره، وليس هو الصُّنَّاجِي الذي روى عن أبي بكر الصديق، الذي يروى عنه عطاء بن يسار. وهذا الصُّنَّاجِي اسم لا نسب، ونسبه في أَحْمَس))^(٥).

مما سبق يتبين أن الصُّنَّاجِي لم يسمع من النبي ﷺ، فالحديث مرسل، ومالك بن أنس وَهِمَ في اسم الصحابي، وإن كان ابن حجر قد دفع وَهِمَ مالك فيه بسياقة الحديثين من رواية ثلاثة عن شيخ مالك، فإن ابن عبد البر وابن الأثير رجَّحا قول البخاري، واتفقا على تسمية أبي عبد الله الصُّنَّاجِي بعبد الرحمن ابن عُسَيْلَة، وهو معدود في كبار التابعين.

فالتصحيح والإرسال من علل الحديث كما يراها المتقدمون، وإن اختلف المحدثون في قبول المرسل وحجيته.

المثال الثاني:

قال الترمذي:

((حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَمَارِ بْنِ أَبِي عَمَارٍ،

(١) انظر: الإصابة (٤ : ٢٧١).

(٢) حاشية السراج البلقيني على كتاب الأم للشافعي (١ : ١٧٣). وذكر البُلُقِينِي أن له كتاباً سماه (الطريقة الواضحة في تبين الصُّنَّاجِيَة).

(٣) أَسَدُ الْغَابَةِ (٦ : ٢٠٥).

(٤) المصدر السابق (٣ : ٤٩٠).

(٥) ينظر: الاستيعاب (٢ : ٧٤٠).

عن أبي هريرة قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يتعل الرجل وهو قائم).
فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ((الحارث بن نبهان منكر الحديث، وهو لا يبالي ما حدث)) وضعفه جداً.

قلت له: فإنه يُروى عن عُبيد الله بن عمرو الرُّقِّي هذا الحديث عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس: (أن النبي ﷺ نهى أن يتعل الرجل وهو قائم). قال: ((ليس هذا بصحيح أيضاً))^(١).
أعل البخاري هذا الحديث بضعف راويه الحارث بن نبهان، ووصفه بأنه (منكر الحديث) وهذه العبارة عند البخاري تدل على أن من قيلت فيه لا تحمل الرواية عنه. قال علي بن المديني: ((كان ضعيفاً ضعيفاً))^(٢). وقال ابن معين: ((ليس بشيء))^(٣). وقال أحمد: ((رجل صالح، ولم يكن يعرف بالحديث ولا يحفظه، منكر الحديث))^(٤).

ثم إن الترمذي ذكر للبخاري طريقاً آخر للحديث عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس. وأجاب البخاري بقوله: ((ليس هذا بصحيح أيضاً)) وهذا يدل على أن الحديث لم يثبت عنده من كلا الطريقين.

وعلل الترمذي عدم صحته بقوله: ((ولا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً))^(٥). فهو لا يحفظ هذا المتن من طريق قتادة عن أنس. وبالتالي لم يتقو حديث الحارث بن نبهان بمتابعة عُبيد الله بن عمرو الرُّقِّي له حيث رواه عن مَعْمَر، وهي متابعة تامة.
فثبت بذلك إعلال الحديث بضعف الراوي، وعدم معرفته بالحديث، ولم يتقو الحديث بوروده من طريق آخر لكونه غير صحيح أيضاً.

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٢٩٢).

(٢) انظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ٥٠).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤ : ١١١).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٣ : ٩١).

(٥) سنن الترمذي (٤ : ٢٤٣).

سادساً

نماذج من تطبيقات العلل عند الدارقطني

المثال الأول:

سُئِلَ الدارقطني عن حديث عبد الرحمن بن سابط، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ قال: «صنفان من أمتي لا يدخلان الجنة: المرجئة والقَدَرِيَّة».

فقال: «يرويه أنس بن عِيَّاض، واختُلف عنه:

فَقِيلَ عنه، عن فِطْرٍ، عن ابن سابط.

وقيل عن أبي ضَمْرَةَ، عن محمد - غير منسوب - عن فِطْرٍ.

ورواه بَقِيَّةُ بن الوليد، عن محمد بن عبد الرحمن شيخ له، عن فِطْرٍ.

وقيل إن أبا ضَمْرَةَ إنما أخذه عن بَقِيَّة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن فِطْرٍ، ومحمد هذا مجهول.

فالحديث غير ثابت عن أبي بكر، وهو مع هذا مرسل؛ لأن ابن سابط لم يدرك أبا بكر»^(١).

أعل الدارقطني هذا الحديث باضطراب سنده، وذلك ناشئ من اختلاف الرواة عن أنس بن عِيَّاض، كما أعله بجهالة الراوي محمد بن عبد الرحمن حيث لم ينسبه بَقِيَّة، وبَقِيَّة مشهور بالتدليس، وهو هنا لم يصرح بالتحديث، وتدليسه هنا تدليسُ شيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يَكْنِيه، أو يَنْسِبُه، أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف^(٢). وهذه علة أخرى من علل الحديث.

وأضاف الدارقطني إلى ما تقدم إعلال الحديث بالإرسال الذي هو الانقطاع فقال: «وهو مع هذا مرسل؛ لأن ابن سابط لم يدرك أبا بكر». وللمجموع هذه العلل قال: «فالحديث غير ثابت عن أبي بكر».

المثال الثاني:

وسئل الدارقطني عن حديث ابن عباس، عن أبي بكر الصديق: (أن النبي ﷺ نَهَسَ^(٣) كَتِفًا وصلَّى ولم يتوضأ)..

فقال: «يرويه حسام بن مِصْكٌ، عن ابن سيرين، عن ابن عباس، عن أبي بكر.

قاله موسى بن داود، وزيد بن الحُبَّاب عنه.

(١) علل الدارقطني (١ : ٢٨٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٤).

(٣) النَّهْسُ: أخذ اللحم بأطراف الأسنان، والنَّهَشُ الأخذ بجميعها. النهاية في غريب الأثر لابن الأثير (٥ : ١٣٥) مادة (نهس).

وخالفه أيوب السخّتياني، وهشام بن حسان، وأشعث بن سوار وغيرهم فروّوه عن ابن سيرين عن ابن عباس، عن النبي ﷺ .

ولم يذكروا فيه أبا بكر، وهم أثبت من حسام، والقول قولهم^(١).

هذا الحديث من رواية حسام بن المصكّ أعله الدارقطني بمخالفة حسام لأصحاب ابن سيرين، حيث زاد في الإسناد (أبا بكر ﷺ) وهذا من المزيد في متصل الأسانيد، حيث لم يذكر هذه الزيادة في الإسناد سواء.

وقد رواه على الوجه الصحيح دون هذه الزيادة أصحاب ابن سيرين الأثبات كأيوب، وهشام، فروّوه عن ابن سيرين، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه أبا بكر، فترجحت روايتهم.

وحسام قال عنه البخاري: ((ليس بالقوي عندهم))^(٢). وقال عنه النسائي: ((ضعيف))^(٣). وقال ابن معين: ((ليس حديثه بشيء))^(٤). وقال أبو زرعة: ((واهي الحديث، منكر الحديث))^(٥).

المثال الثالث:

سئل الدارقطني عن حديث أنس بن مالك، عن أبي بكر: (أن النبي ﷺ نحر جملاً لأبي جهل). فقال: ((رواه أبو عبد الله الصوفي، عن سويد بن سعيد، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر. ووهم فيه وهماً قبيحاً.

والصواب عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر مرسلاً، عن النبي ﷺ ، والوهم فيه من الصوفي))^(٦). أعل الدارقطني هذا الحديث بانقلاب سند الحديث على الصوفي، وهذا الوهم بينه البرقاني فقال: ((هذا الحديث خطأ، دخل حديث في حديث))^(٧). وسئل أبو علي النيسابوري الحافظ (٣٤٩ هـ) عن هذا الحديث فقال: ((باطل))^(٨).

وتفصيل ذلك أن الصوفي ساق الحديث بإسناده فلما وصل إلى مالك سلك فيه الجادة فقال: (مالك، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر). فهذا الإسناد مما انقلب على رآويه، ورآويه ثقة، ومع ذلك فقد وهم في هذا الإسناد.

(١) علل الدارقطني (١ : ٢١١).

(٢) التاريخ الكبير (٣ : ١٢٤).

(٣) الضعفاء للنسائي (ص ٣٣).

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤ : ٧٤).

(٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص ٥٤٤).

(٦) علل الدارقطني (١ : ٢٢٦).

(٧) تاريخ بغداد (٤ : ٨٣).

(٨) المصدر السابق (١ : ٣١٢).

سابعاً

نماذج من تطبيقات العلة عند المتأخرين

لا يوجد نصٌ صريح في تحديد المقصود بالمتقدمين والمتأخرين، وإن كان ابن حجر قد ذكر أن المتأخرين هم مَنْ بعد الخمسمئة، وسنورد أمثلة لتطبيقات العلة عند المتأخرين.

المثال الأول:

ما أورده ابن الجوزي (٥٩٧ هـ) في العلة المتناهية بسنده عن محمد بن يعلى قال: ((أنا عَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن أم سلمة قالت: (نهي رسول الله ﷺ عن القنوت في الفجر).

تفرّد به عَنْبَسَةُ. قال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: هو صاحب أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به))^(١).

والحديث خرّجه أيضاً ابن الجوزي في كتابه التحقيق من الطريق السابق، وقال: ((محمد بن يعلى ليس بشيء. قال أبو حاتم: (هو متروك). وقال ابن حبان: (لا يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات). وقد روى هذا الحديث هِشَاج بن بِسْطَام، عن عَنْبَسَةَ، عن ابن نافع، عن أبيه، عن صفية بنت أبي عبيد، عن النبي ﷺ. قال أحمد: (هِشَاج متروك الحديث). وقال يحيى: (ليس بشيء). وأما ابن نافع فاسمه: عبد الله. قال يحيى: (ليس بشيء). وقال علي: (يروي أحاديث منكراً). وقال النسائي: (متروك الحديث). ونافع لم يصح له سماع من أم سلمة، وصفية بنت أبي عبيد لم تدرك رسول الله ﷺ، وإنما ذكرناها بعللها لئلا يَظُنَّ ظانُّ أننا تركنا ما يُحتَجُّ به))^(٢).

وقال الدارقطني: ((محمد بن يعلى، وعَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن، وعبد الله بن نافع كلُّهم ضعفاء، ولا يصحّ لنافعٍ سماعٌ من أم سلمة))^(٣).

وقال ابن حجر: ((أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف من رواية محمد بن يعلى، عن عَنْبَسَةَ بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن نافع، عن أبيه. وأخرجه الدارقطني على هذا الوجه وضعفه))^(٤).

مما سبق يتبين أن الحديث أُعلِّ بتفرد محمد بن يعلى به، وضعف إسناده، والانقطاع، والإرسال. وبذلك يتضح منهج المتأخرين في معنى العلة من حيث غموضها وقدحها، ولا فرق بين كونها في السند أو المتن.

(١) العلة المتناهية (١ : ٤٤١).

(٢) انظر: التحقيق في أحاديث الخلاف (١ : ٤٦٢).

(٣) سنن الدارقطني (٢ : ٣٨).

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١ : ١٩٥).

المثال الثاني:

قال ابن قَيِّم الجوزية (٧٥١ هـ):

((حديث: (من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة) هذا الحديث معلول أعله أئمة الحديث.

قال الترمذي في جامعه: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا أزهر بن سنان: حدثنا محمد بن واسع قال: قدمت مكة فلقيني سالم بن عبد الله بن عمر، فحدثني عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: ((من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له ...)). قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد رواه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، عن سالم بن عبد الله، فذكر الحديث))^(١).

وقد أعل أبو نعيم الحديث بتفرد أزهر به، قال: ((تفرد به أزهر عن محمد، وحدث به الأئمة عن يزيد: أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وطبقتهما))^(٢).

وقال المنذري: ((وإسناده متصل حسن، ورواته ثقات أثبات، وفي أزهر بن سنان خلاف))^(٣). وهذا الخلاف حول أزهر ذكره أصحاب التراجم، فقد قال العُقيلي: ((في حديثه وهم))^(٤). ثم ساق له حديث السوق عقب ترجمته؛ ليدل على وهمه فيه. وقال ابن عدي: ((أحاديثه صالحة ليست بالمنكرة جداً، وأرجو أن لا يكون به بأس))^(٥). وقال أبو غالب الأزدي: ((ضعفه علي بن المديني جداً في حديث رواه عن ابن واسع وهو حديث السوق))^(٦).

مما سبق يتبين أن الحديث أعل بتفرد أزهر به مع كونه ضعيفاً؛ حيث لم يروه عن محمد بن واسع إلا أزهر، ولم تقع رواية للمشاهير من أصحابه كسفيان الثوري، ومَعْمَر، وحماد بن سلمة، وسلام بن أبي مطيع، وحماد بن زيد، فانفرد برواية هذا الحديث عنهم، وهو غريب سنداً لا متناً؛ إذ إن متنه مشهور معروف، وقد صرح ابن القيم بأنه حديث معلول، وأن مثله لا يثبت، وأورد عقبه الروايات المختلفة للحديث مع طرقها، فظهر أن في الحديث عللاً هي: التفرد، وضعف أزهر بن سنان.

(١) انظر: المنار المنيف (ص ٤٤).

(٢) حلية الأولياء (٢ : ٣٥٥).

(٣) الترغيب والترهيب (٢ : ٣٣٧).

(٤) الضعفاء الكبير (١ : ١٣٣).

(٥) الكامل (١ : ٤٢٩).

(٦) تهذيب التهذيب (١ : ١٧٨).

مما سبق من مقارنة بين المتقدمين والمتأخرين في معنى العلة وإطلاقاتها، وبعد التمثيل للعلة عند كل منهم، نجد مايلي:

١- العلة عند المتقدمين تكون قاذحة وغير قاذحة سواء أكانت ظاهرة أم خفية، في السند أم في المتن.

٢- يستعمل المتقدمون عبارات متعددة تعبر عن الحديث المعلول كقولهم: (هذا خطأ)، (هذا وهم)، (هذا غلط) .

٣- توسع المتقدمون في العلة، فهي شاملة للعلل الخفية، إضافة إلى العلل الظاهرة، كجرح الراوي بالكذب، والغفلة، وعلى هذا التوسع بُنيت كتب العلل عند المتقدمين.

٤- أول من فصل بين علم العلل وعلم الجرح والتعديل هو الحاكم في كتابه (معرفة علوم الحديث) حيث عدَّ علمَ علل الحديث علماً برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل.

٥- إن الأعم الأغلب في العلل عن المتقدمين أن تكون راجعةً إلى وهم الراوي وخطئه.

٦- يمكن التمثيل لأنواع العلل عند المتقدمين - لا على سبيل الحصر- بمايلي: وقف المرفوع، وصل المرسل، التصحيف، القلب في الإسناد أو المتن، ضعف الراوي، جهالة الراوي، اتهام الراوي بالكذب.

أما عند المتأخرين:

١- العلة لا تكون إلا قاذحةً ، ظاهرة أو خفية^(١).

٢- يصرح المتأخرون بذكر العلة غالباً، كقولهم: هذا حديث معلول، أو علة هذا الحديث كذا.

٣- المعلول عند المتأخرين أخص من العلة - على ما ذكره ابن حجر - فالمعلول ما علته خفية وقاذحة، والعلة أعم من ذلك.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٠).

الباب الأول

العلل في التاريخ الكبير والألفاظ الدالة على العلة

الفصل الأول: العلل الواقعة في السند .

الفصل الثاني: العلل المشتركة بين السند والمتن .

الفصل الثالث: الألفاظ الدالة على العلة .

الفصل الأول

العلل الواقعة في السند والعلل المشتركة بين السند والمتن

المبحث الأول: العلل الظاهرة في السند .

المبحث الثاني: العلل الخفية في السند .

المبحث الثالث: العلل المشتركة بين السند والمتن .

المبحث الأول

العلل الظاهرة في السند

المطلب الأول: الإرسال.

المطلب الثاني: الانتقطاع.

المطلب الثالث: جهالة الراوي والإسناد.

المطلب الرابع: كون الراوي متروكاً.

المطلب الأول

الإرسال

المرسل في اللغة مأخوذ من أرسل إرسالاً فهو مرسل^(١). والحديث مرسل: أي مُطلق، لم يُقَيَّد بوصف معيّن.

قال العلائي:

((أما المرسل فأصله من قولهم: أرسلتُ كذا إذا أطلقته ولم تمنعه، فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف، ويُحتمل أن يكون من قولهم: جاء القوم إرسالاً أي قطعاً متفرقين، فكأنه تُصوّر من هذا اللفظ الاقتطاع، فقليل للحديث الذي قُطِعَ إسناده وبقي غير متصل: مرسل. ويُحتمل أن يكون أصله من الاسترسال وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدثه، فكأن المرسل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه، ووثق به لمن يُوصله إليه))^(٢).

وأما في الاصطلاح فلعلّ أول من شرح وعرّف المرسل هو الشافعي، وإن كان ذكره بغير اسمه حيث قال: ((المنقطع مختلف: فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي ﷺ اعتبر عليه بأمور:

منها: أن يُنظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شَرَكه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه))^(٣).

وفي مقدمة مسلم ما يدل على أن المرسل عند المتقدمين بمعنى المنقطع حيث قال: ((لأني وجدت رواة الأخبار قديماً وحديثاً يزوي أحدهم عن الآخر الحديث ولما يُعائنه ولا سَمِعَ مِنْهُ شيئاً قط، فلما رأيتهم استجازوا رواية الحديث بينهم هكذا على الإرسال من غير سماع - والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة - احتججت لما وصفت من العلة إلى البحث عن سماع راوي كل خبر عن راويه، فإذا أنا هجمت على سماعه مِنْهُ لأدنى شيء ثبت عندي بذلك جميع ما يزوي عنه بعد، فإن عَزَبَ عَنِّي معرفته ذلك أوقفْتُ الخبر ولم يكن عندي موضع حجة؛ لإمكان الإرسال فيه، فيقال له: فإن كانت العلة في تضعيفك الخبر وتترك الاحتجاج به إمكان الإرسال فيه لزمك أن لا تُثبت إسناداً مُعنعناً حتى ترى فيه السماع من أوله إلى آخره))^(٤).

وفصل الخطيب البغدادي فقال: ((المرسل ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يُوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ. وأما ما

(١) تاج العروس (٢٩ : ٧٢) مادة (رسل).

(٢) انظر: جامع التحصيل (ص ٢٣).

(٣) الرسالة (ص ٤٦١).

(٤) صحيح مسلم (ص ٢٢).

رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه المَعْضَل، وهو أخفض مرتبة من المرسل. والمنقطع مثل المرسل إلا أن هذه العبارة تُستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابي، مثل أن يروي مالك بن أنس، عن عبد الله بن عمر. وقال بعض أهل العلم بالحديث: الحديث المنقطع ما رُوي عن التابعي ومَنْ دونه موقوفاً عليه من قوله، أو فعله^(١).

ويُفهم من قوله: (والمنقطع مثل المرسل) أنهما يشتركان في عدم اتصال السند، وإن اختلفا في أن المرسل لا يُذكر فيه الصحابي، وأما المنقطع فشامل للمرسل من حيث عدم اتصال السند، وينفرد عنه بأن الانقطاع يكون فيما قبل الصحابي.

وذكر الحاكم أن المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي فيقول التابعي: (قال رسول الله ﷺ). فأما مشايخ أهل الكوفة: فكل من أرسل الحديث عن التابعين وأتباع التابعين ومَنْ بعدهم من العلماء فإنه عندهم مرسل محتج به، وليس كذلك عندنا؛ فإن مرسل أتباع التابعين عندنا مَعْضَل^(٢).

وبناء على ما سبق من نصوص المحدثين المتقدمين نجد أنهم يطلقون المرسل ويقصدون به المنقطع، أما المَعْضَل فهو داخل في باب الانقطاع، إلا أن له وصفاً خاصاً يغير به المرسل، وأكثر المتقدمين على أن المرسل هو رواية التابعي عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي أمثلة على الإعلال بالإرسال عند البخاري في تاريخه الكبير.

المثال الأول: (الإعلال بعدم سماع محمد بن حُوَيْطِب القرشي، من النبي ﷺ).

قال البخاري:

((محمد بن حُوَيْطِب القرشي، عن النبي ﷺ .

قاله عتّاب، عن خَصِيف، مرسل))^(٣).

أعل البخاري هذا الإسناد بالإرسال، وأراد بقوله: (مرسل) معنى أعم من الإرسال المعروف عند المتقدمين، المخصوص برواية التابعي عن رسول الله ﷺ دون ذكر الصحابي؛ فمحمد بن حُوَيْطِب هو محمد بن أبي حرملة، كما ذكر ذلك نقاد المحدثين كابن حبان، كان خَصِيف ينسبه [أي محمد بن أبي حرملة] إلى مواليه فيقول: محمد بن حُوَيْطِب^(٤). ورواية محمد بن حُوَيْطِب إنما هي عن التابعين كعطاء ابن يسار، وكُرَيْب مولى ابن عباس، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ذكر ذلك المزي^(٥).

(١) الكفاية (ص ٢١).

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٢٥ - ٢٦).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٦٩). لم أعث على تخريج هذه الرواية رغم البحث، والله أعلم.

(٤) الثقات (٥ : ٣٦٥).

(٥) تهذيب الكمال (٢٥ : ٤٧).

وإذا كان الأمر على ما ذكره المزي فمحال أن يسمع محمد بن حُوَيْطِب من رسول الله ﷺ ؛ لأن روايته عن التابعين، وبالتالي فهي إلى الانقطاع أقرب، كما هو معنى المنقطع عند بعض المتقدمين.

المثال الثاني: (الإعلال بعدم سماع محمد بن عُلوّان من علي).

قال البخاري:

((محمد بن عُلوّان.

قال كثير بن هشام: قال ثنا فرات بن سلمان: سمع محمد بن عُلوّان رَفَعَهُ إلى علي رَفَعَهُ قال: (يُصَلِّي على من مات من أهل القبلة). مرسل^(١).

خرّج هذا الحديث الدارقطني بسنده عن فرات بن سلمان، عن محمد بن عُلوّان، عن الحارث، عن علي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أصل الدين: الصلاة خلف كل برّ وفاجر، والجهاد مع كل أمير ولك أجر، والصلاة على كل من مات من أهل القبلة)). وليس فيها شيء يثبت^(٢).

أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال؛ وذلك أن محمد بن عُلوّان لم يسمع من علي ﷺ ، إنما روى عن الحارث عن علي ﷺ .

وأكد ابن أبي حاتم، وابن حبان إعلال الحديث بالإرسال، فقال ابن أبي حاتم: ((محمد بن عُلوّان، عن علي. مرسل^(٣). وقال ابن حبان: ((محمد بن عُلوّان شيخ يروي المراسيل والمقاطيع^(٤). والحارث في إسناده الدارقطني هو الأعور، صاحب علي، كذّبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف^(٥).

فقول البخاري (مرسل) إنما معناه الانقطاع لعدم سماع محمد بن عُلوّان من علي ﷺ .

المثال الثالث: (الإعلال بعدم سماع بشير بن تميم من رسول الله ﷺ).

قال البخاري:

((بشير بن تميم بن مُرّة، عن عكرمة.

قاله لنا الحُمَيْدِي، عن ابن عُيَيْنَةَ، مرسل^(٦).

والحديث أورده ابن قانع قال: حدّثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة: نا مِنْحَاب بن الحارث: نا عبد الله بن الأجلح، عن أبيه، عن عكرمة، عن بشير بن تميم قال: قال رسول الله ﷺ للعباس حين

(١) التاريخ الكبير (١ : ٢٠١).

(٢) في العيدين (باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه) (٧) (٢ : ٥٧).

(٣) الجرح والتعديل (٨ : ٤٩).

(٤) الثقات (٧ : ٤١٠).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ١٨٥).

(٦) التاريخ الكبير (٢ : ٨٣).

انتهى إلى المدينة: ((يا عباس، فُكِّ نَفْسُكَ وَابْنِي أَخِيكَ عَقِيلَ وَنُوفَلَ بْنِ الْحَارِثِ، وَحَلِيقُكَ عَتَبَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَحْدَمَ أَخَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ فِهْرٍ؛ فَإِنَّكَ ذُو مَالٍ)) . قال يا رسول الله: إني كنتُ مسلماً، وإنَّ القوم استكروهوني. قال: ((اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِسْلَامِكَ، إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ حَقًّا فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يَجْزِيكَ بِهِ، وَأَمَّا ظَاهِرُ أَمْرِكَ فَإِنَّكَ كُنْتَ عَلَيْنَا، فَأَفْدِ نَفْسَكَ)) . وذكر حديثاً طويلاً^(١).

أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال، حيث أعل رواية بشير بن تميم عن عكرمة، فبشير بن تميم لم يسمع من رسول الله ﷺ ، وقد أورده محمد ابن عثمان بن أبي شيبة في الوُحْدَان. ذكر ذلك أبو نُعَيْم^(٢). وما قاله البخاري في سياق الترجمة أكده ابن حجر فقال: ((هذا مقلوب))^(٣). أي إنه من رواية بشير بن تميم عن عكرمة. وهو ما ذكره أبو حاتم فقال: ((بشير بن تميم بن مُرَّة روى عن عكرمة))^(٤). فتبيّن بذلك حصول القلب في السند.

والقلب حصل من رواه أُلْجَح بن عبد الله بن حُجَيْجَةَ، قال عنه أبو حاتم: ((ليس بقوي، كان كثير الخطأ، مضطرب الحديث، يُكْتَب حديثه ولا يُحْتَجَّ به))^(٥). وقال ابن حبان: ((كان لا يدري ما يقول، يجعل أبا سفيان أبا الزبير، ويقلب الأسماء هكذا))^(٦). وقال ابن حجر: ((صدوق شيعي))^(٧).

وورد الحديث بإسناد آخر، أورده أبو نُعَيْم بإسناده عن أبي جعفر الثُّفَيْلي: ثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق قال: حدّثني بعض أصحابنا، عن مِقْسَم، عن ابن عباس^(٨). غير أن سنده ضعيف لما فيه من الجهالة وهو قوله: (بعض أصحابنا) وفيه محمد بن إسحاق صدوق يدلّس، ورُمي بالتشيع والقدّر^(٩). غير أنه حجة في السَّيَر والمغازي.

وبذلك يكون حديث بشير مرسلاً، إضافة إلى أنه منقطع؛ لأنه من رواية أتباع التابعين عن النبي ﷺ .

المثال الرابع: (الإعلال بعدم سماع أبي إسحاق السَّيَّعي من ذي الجوشن).

قال البخاري:

(١) معجم الصحابة (١ : ٩٥) .

(٢) انظر: معرفة الصحابة (٤ : ٢٥) .

(٣) الإصابة (٤ : ٢٥) .

(٤) الجرح والتعديل (٢ : ٣٧٢) .

(٥) المصدر السابق (٢ : ٣٤٧) .

(٦) المجروحين (١ : ١٧٥) .

(٧) تقريب التهذيب (١٣٥) .

(٨) دلائل النبوة (١ : ٤٩٤) .

(٩) انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٩٨) .

((ذو الجَوْشَن الكلابي، روى أبو إسحاق، مرسل.

وقال موسى: حدثنا جرير: سمع أبا إسحاق، عن رجل: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ جَوْشَنُ الكلابي. ثم قال النبي ﷺ في آخره: ((يا ذا الجَوْشَن)).

قال محمد بن عباد: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن ذي الجَوْشَن أَبِي شَمْرِ الضَّبَّاي، وكان ابنه جَاراً لأبي إسحاق، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ ذِي الجَوْشَن.

وقال ابنُ المبارك: أخبرنا يونس، عن أبي إسحاق قال: قال ذو الجَوْشَن، واسمه شُرْحَبِيل، وإنما سُمِّيَ ذا الجَوْشَن من أجل أن صدره كان ناتئاً ^(١).

خرج هذا الحديث بتمامه الإمام أحمد قال: حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ ذِي الجَوْشَن قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ أَنْ فَرَعَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ بِابْنِ فَرْسٍ لِي فَقُلْتُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي قَدْ جِئْتُكَ بِابْنِ الْعَرَجَاءِ لَتَسْخِذَهُ. قَالَ: ((لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ، وَلَكِنْ إِنْ شِئْتَ أَنْ أَقْبِضَكَ ^(٢) بِهِ الْمُخْتَارَةَ مِنْ دُرُوعِ بَدْرٍ))، فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ لِأَقْبِضَكَ الْيَوْمَ بَعْدَهُ. قَالَ: ((فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهِ))، ثُمَّ قَالَ: ((يَا ذَا الجَوْشَن، أَلَا تُسَلِّمُ فَتَكُونَ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ؟))، قُلْتُ: لَا. قَالَ: ((لَمْ ؟))، قُلْتُ: إِنِّي رَأَيْتُ قَوْمَكَ قَدْ وَلِعُوا بِكَ. قَالَ: ((فَكَيْفَ بَلَغَكَ عَنْ مَصَارِعِهِمْ بِدْرٍ؟))، قَالَ: قُلْتُ بَلَّغَنِي. قَالَ: قُلْتُ: إِنْ تَغَلَّبَ عَلَى مَكَّةَ وَتَقَطَّنَهَا. قَالَ: ((لَعَلَّكَ إِنْ عِشْتَ أَنْ تَرَى ذَلِكَ))، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: ((يَا بِلَالُ، خُذْ حَقِيْبَةَ الرَّجُلِ فَرَوِّدْهُ مِنَ الْعَجْوَةِ))، فَلَمَّا أَنْ أَذْبَرْتُ قَالَ: ((أَمَا إِنَّهُ مِنْ خَيْرِ بَنِي عَامِرٍ))، قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لِبَأْهَلِي بِالْعَوْرِ إِذْ أَقْبَلْتُ رَاكِبٌ فَقُلْتُ: مَنْ أَتَيْنَ؟ قَالَ: مِنْ مَكَّةَ. فَقُلْتُ: مَا فَعَلَ النَّاسُ؟ قَالَ: قَدْ غَلَبَ عَلَيْهَا مُحَمَّدٌ ﷺ. قَالَ قُلْتُ: هَبْلَتَنِي ^(٣) أُمِّي، فَوَاللَّهِ لَوْ أُسْلِمَ يَوْمَئِذٍ ثُمَّ أَسْأَلُهُ الْحَيَرَةَ لَأَفْطَعَنِيهَا ^(٤).

أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال؛ وذلك أن أبا إسحاق السَّيِّعِي لم يسمع من ذي الجَوْشَن، وإنما سمعه من ابن ذي الجَوْشَن عنه، وهو ما أكده البخاري.

قال الإمام أحمد: ((قَالَ سُفْيَانُ: فَكَانَ ابْنُ ذِي الجَوْشَن جَاراً لأبي إِسْحَاقَ، لَا أَرَاهُ إِلَّا سَمِعَهُ مِنْهُ)) ^(٥). قال أبو حاتم: ((ذو الجَوْشَن الكلابي، روى عنه أبو إسحاق السَّيِّعِي، مرسل)) ^(٦). وقال ابن حجر: ((ذو الجَوْشَن صحابي، أرسل عنه أبو إسحاق، ولم يَرَوْهُ غَيْرُهُ عَنْهُ)) ^(٧).

(١) التاريخ الكبير (٣ : ٢٣٣).

(٢) أَقْبِضَكَ بِهِ: أُبْدِلْكَ بِهِ وَأَعُوْضْكَ عَنْهُ. لسان العرب (٧ : ٢٢٥) مادة (قِض).

(٣) هَبْلَتُهُ أُمُّهُ: أَي تَكَلَّتُهُ. الصحاح (٢ : ٢٤٢) المحيط في اللغة (١ : ٣١٠) مادة (هبل).

(٤) مسند ذي الجَوْشَن (١٦٠٠٧) (٣ : ٤٨٤).

(٥) مسند أحمد (٣ : ٤٨٤).

(٦) الجرح والتعديل (٣ : ٤٧٤).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٤٩٨).

وهذا إعلال للحديث بالإرسال الذي هو بمعنى المنقطع؛ إذ رواية أبي إسحاق هنا عن التابعين وهو شمر بن ذي الجوشن، قال ابن عساكر: ((وهو تابعي، أحد من قاتل الحسين بن علي عليه السلام، وحدث عن أبيه))^(١). وقال ابن حجر: ((ليس بأهل للرواية؛ فإنه أحد قتل الحسين عليه السلام))^(٢).

المثال الخامس: (الإعلال بعدم سماع عراك بن مالك من السيدة عائشة، وإعلال رفع الحديث).

قال البخاري:

((خالد بن أبي الصلت، عامل عمر بن عبد العزيز، عن عمر بن عبد العزيز، وعراك، مرسل. روى عنه خالد الحذاء، ومبارك بن فضالة، وواصل مولى أبي عيينة. قال موسى: حدثنا حماد، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت: كنا عند عمر بن عبد العزيز فقال عراك بن مالك: سمعت عائشة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((حولوا مقعدي إلى القبلة)) بفرجه. وقال موسى: حدثنا وهيب، عن خالد، عن رجل أن عراكاً حدث عن عمرة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال ابن بكير: حدثني بكر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن عروة أن عائشة كانت تنكر قولهم: (لا تستقبل القبلة). وهذا أصح))^(٣).

خرج هذا الحديث ابن ماجه^(٤).

أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال؛ وذلك أن عراك بن مالك لم يسمع من السيدة عائشة رضي الله عنها، فالحديث بذلك منقطع.

ونقل الأثر عن الإمام أحمد أنه ذكر هذا الحديث فقال: ((مرسل)). قال الأثرم: ((فقلت له: رواه حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، وفيه عن عراك قال: سمعت عائشة، فأنكره وقال: عراك بن مالك من أين سمع من عائشة؟ هذا خطأ، إنما يروي عن عروة - يعني - عن عائشة رضي الله عنها))^(٥).

وإذا كان مذهب أحمد في المرسل أنه يقوي مراسيل من أدرك الصحابة وأرسل عنهم^(٦) فإنه قال في حديث عراك، عن عائشة من الترخص في استقبال القبلة بغائط أو بول: هو أحسن ما روي في

(١) تاريخ مدينة دمشق (٢٣ : ١٨٦).

(٢) لسان الميزان (٣ : ١٥٢).

(٣) التاريخ الكبير (٣ : ١٤٢). (الطهارة، الترخصة في ذلك [أي من النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبؤل] في الكنف وإباحته دون الصحاري) (١ : ١١٧) رقم (٣٢٤)

(٤) في الطهارة (باب الترخصة في ذلك [أي من النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبؤل] في الكنف وإباحته دون الصحاري) (٣٢٤ : ١ : ١١٧).

(٥) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٦٢).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (١ : ٣١١).

الرخصة، وإن كان مرسلاً، فإنَّ مخرجه حسن^(١). وعنى أحمد بإرساله أن عزاكاً لم يسمع من عائشة، وقال: إنما يروي عن عروة، عن عائشة. فلعله حسنه لأن عزاكاً قد اشتهر بروايته عن عروة، عن عائشة. غير أن الكِناني قال: ((قد ثبت سماعه منها عند مسلم))^(٢). ومسلم لم يُثبت سماعه منها، إنما خرَّج في صحيحه من حديث عزاك، عن عروة، عن عائشة معنعناً، فلو كان سماعه منها متحققاً لذكره. قال العلَّائي: ((أخرج مسلم لعزَّك بن مالك، عن عائشة حديث: جاءني مسكينة... الحديث))^(٣)، والظاهر أنَّ ذلك على قاعدته المعروفة، والله أعلم))^(٤).

وأراد العلَّائي بقاعدة مسلم المعروفة مذهبه في صحة الاحتجاج بالإسناد المعنعن إذا أمكن لقاء الراوي لمن عنَّعن عنه، وجمعهما عصر واحد، وكان سالماً من وصمة التدليس^(٥).

وأخذ العيني بمذهب مسلم هذا فقال: ((وأما رواية عزَّك، عن عروة عنها فلا يدل على عدم سماعه منها، لا سيما وقد جمعهما بلدٌ وعصرٌ واحد، فسماعه منها جائزٌ ممكنٌ، وقد صرح في الكمال، والتهذيب بسماعه منها))^(٦). غير أن المزي لم يصرح بأنه سمع منها، إنما ذكر أنه روى عنها^(٧).

وأشار البخاري بقوله (مرسل) إلى علة أخرى وهي أن الحديث موقوف عليها من قولها، ولا يصح رفعه، ومما يدل على ذلك أن الترمذي سأل البخاري عن هذا الحديث فقال: ((هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها))^(٨). وقال أبو حاتم: ((عزَّك، عن عروة، عن عائشة موقوف، وهذا أشبه))^(٩).

المثال السادس: (الإعلال بعدم سماع عروة من رسول الله ﷺ).

قال البخاري:

((سليمان بن عبد الله، سمع عروة، مرسل.

قاله عبدة، عن ابن إسحاق، منقطع))^(١٠).

هذا الحديث خرَّجه البيهقي من طريق محمد بن إسحاق، عن سليمان بن عبد الله بن عُمَيْر قال:

(١) انظر: عمدة القاري (٢ : ٢٨١).

(٢) مصباح الزجاجة (١ : ٤٧).

(٣) في البر والصلة (باب فضل الإحسان إلى البنات) (٢٦٣٠) (ص ١١٤٦).

(٤) جامع التحصيل (ص ٢٣٦).

(٥) صحيح مسلم (١٩ - ٢٠).

(٦) عمدة القاري (٢ : ٢٨١).

(٧) تهذيب الكمال (١٩ : ٥٤٦).

(٨) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٢٤).

(٩) علل الحديث (١ : ٢٩).

(١٠) التاريخ الكبير (٤ : ٤٣).

كنت مع عروة بن الزبير فَأَشْرَتْ بيدي إلى السحاب فقال: لا تفعل؛ فإن النبي ﷺ نهي أن يُشار إليه^(١).
أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال؛ فعروة لم يسمع من رسول الله ﷺ، إنما سمع من عائشة، ومن
هنا قال البخاري: (مرسل).

وأضاف البخاري إلى الإرسال وصف الحديث وإعلاله بالانقطاع، وأشار بذلك إلى حديث ابن أبي
حسين أن النبي ﷺ نهي أن يُشار إلى المطر^(٢). وابن أبي حسين هذا هو عمر بن سعيد بن أبي حسين،
خرّج له أبو داود في المراسيل، وهو من رجال الطبقة السادسة، فروايته عن أتباع التابعين، فتحقق فيه
معنى الانقطاع، على مذهب بعض المتقدمين.

المثال السابع: (الإعلال بالإرسال بمعنى الانقطاع).

قال البخاري:

((سَلَّمَ، عن رجلٍ، عن وهب بن مُنبّه، روى عنه الثوري، مرسل))^(٣).

أورد هذا الحديث ابن المبارك عن وهب بن مُنبّه، موقوفاً عليه من كلامه، قال: (إنَّ في حكمة آل
داود: حقٌّ على العاقل أن لا يَعْقَلَ عن أربع ساعات: ساعةٌ يناجي فيها ربّه ﷻ، وساعةٌ يحاسب فيها
نفسه، وساعةٌ يُفْضِي فيها إلى إخوانه الذين يُخبرونه بعيوبه، ويَصْدُقونه عن نفسه، وساعةٌ يُخْلِى بين نفسه
وبين لذاتها فيما يَجَل ويَجْمَل؛ فإن هذه الساعة عونٌ على هذه الساعات، وإجماعٌ للقلوب، وحقٌّ على
العاقل أن يعرف زمانه، ويحفظ لسانه، ويُثَبِّل على شأنه، وحقٌّ على العاقل أن لا يَظْعَن^(٤) إلا في إحدى
ثلاث: زاد لمعاده، ومَرْمَةٌ^(٥) لمعاشه، ولَذَّةٌ في غير مُحَرَّم^(٦)).

وهب بن مُنبّه ثقة من الثالثة^(٧)، وروايته إنما هي عن بعض الصحابة، فهو تابعي، والحديث على
ذلك مقطوع.

أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال؛ وذلك لقوله في السند: سَلَّمَ، عن رجلٍ، عن وهب. ولم
يقع ذِكْرُ سَلَّمَ في الحديث الذي أورده ابن المبارك، بل ورد هكذا: عن سفيان، عن رجلٍ، عن وهب.
ووقعت تسمية المجهول هذا في إسناد آخر: أبا الأغر. أورده أسلم بن سهل الواسطي قال: ثنا
الحسن بن مُكرم قال: ثنا محمد بن كثير قال: ثنا سفيان، عن أبي الأغر، عن وهب بن مُنبّه^(٨).

(١) السنن الكبرى (٣ : ٣٦٢).

(٢) المراسيل (٢ : ١١١).

(٣) التاريخ الكبير (٤ : ١٤٤).

(٤) يظعن: يسافر ويرتحل. لسان العرب (١٣ : ٢٧٠) مادة (ظعن).

(٥) مَرْمَةٌ: رَم الشيء يرمه بضم الراء وكسرهما رَمًا ومَرْمَةً: أصلحه. مختار الصحاح (١ : ٢٦٧) مادة (رم).

(٦) الزهد (ص ١٠٥). وأورده أسلم بن سهل الواسطي في تاريخ واسط (ص ٢٢٣).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٣٦).

(٨) تاريخ واسط (ص ٢٢٣).

وأورده أيضاً عن قبيصة بن عقبة قال: ثنا سفيان، عن رجلٍ، عن وهب^(١).
والتصريح باسم الراوي المجهول حصل من محمد بن كثير الثقفي الصنعاني، يروي عن سفيان الثوري،
قال يحيى بن معين: ((صدوق))^(٢). وقال البخاري: ((ضعفه أحمد))^(٣). وقال ابن حجر: ((صدوق
كثير الغلط))^(٤). وقد خالف من هو أوثق منه وأحفظ في حديث الثوري وهو قبيصة بن عقبة^(٥)، فتبين
بذلك خطؤه؛ إذ لا يُعرف للثوري رواية عن أبي الأغر^(٦).

المثال الثامن: (الإعلال بالإرسال لعدم ثبوت الصحبة لعبد الله بن أبي شديدة).

قال البخاري:

((عبد الله بن أبي شديدة، عن النبي ﷺ في السُّدُر.
سمع منه مغيرة بن سعد الطائفي، مرسل))^(٧).
هذا الحديث أورده ابن قانع قال: حدَّثنا عبد الله بن محمد: نا عباس بن محمد: نا يزيد بن هارون:
نا أبو حاتم، عن محمد بن سعيد الطائفي أخي المغيرة بن سعيد، عن عبد الله بن أبي شديدة قال:
سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من قطع سُدْرَةَ إِلَّا من حَرِثَ بَنِي اللَّهِ له بيتاً في النار))^(٨).
أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال؛ فعبد الله بن أبي شديدة لم تثبت له صحبة، ذكر ذلك
أبو نُعيم^(٩). وقال أبو حاتم: ((روى عن النبي ﷺ مرسل، في النبذ))^(١٠).
غير أن ابن ناصر الدمشقي أثبت له الصحبة فيما نقله عن أبي نُعيم^(١١). لكنَّ أبا نُعيم أورده في
الصحابة ثم قال: ((لا تصح له صحبة))^(١٢).
وقال ابن السكن: ((لم يثبت إسناده))^(١٣). وهو إشارة إلى الإرسال فيه، وإشارة إلى ما قيل

في

-
- (١) المصدر السابق (ص ٢٢٣).
(٢) تاريخ الإسلام (١٥ : ٣٩٠).
(٣) التاريخ الكبير (١ : ٢١٩).
(٤) تقريب التهذيب (٥٣٤).
(٥) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٣٩).
(٦) تهذيب الكمال (١١ : ١٥٥).
(٧) التاريخ الكبير (٥ : ٢٢).
(٨) معجم الصحابة (٢ : ١٣٨).
(٩) انظر: معرفة الصحابة (٣ : ١٦٨٣).
(١٠) الجرح والتعديل (٥ : ٨٣). ولفظ النبذ تحريف، والأصح أنها السدر، كما نقل ابن حجر في الإصابة عن المؤلف (٤ : ١٢٧).
(١١) انظر: توضيح المشتبه (٥ : ٣١١).
(١٢) معرفة الصحابة (٣ : ١٦٨٣).
(١٣) الإصابة (٤ : ١٢٧).

المغيرة بن سعيد من أنه مجهول^(١)، ذكر ذلك أبو حاتم^(٢).

فبعد الله لم تثبت له صحبة؛ وهو معدود في التابعين، فسماعه من رسول الله ﷺ لا يصح، والحديث مرسل، وهذا ما ذكره الذهبي قال: ((عبد الله بن أبي شديدة تابعي أرسل))^(٣). وقال ابن حجر: ((ذكره البخاري فيمن بعد الصحابة))^(٤).

المثال التاسع: (الإعلال بالإرسال للاختلاف في ثبوت صحبة عبد الله بن زينب).

قال البخاري:

((عبد الله بن زينب أن النبي ﷺ قال لعبادة. روى عنه كثير بن سويد، مرسل))^(٥).

خرّج هذا الحديث عبد الرزاق، عن كثير بن عطاء الجندي قال: حدّثني عبد الله بن زُيَيْب الجندي قال: قال رسول الله ﷺ: ((يا أبا الوليد، يا عبادة بن الصامت، إذا رأيت الصدقة كُتِمَتْ وَقَلَّتْ، واستؤجر في الغزو، وعُمر الخراب، وخرب العامر، والرجل يَتَمَرَّسُ^(٦) بأمانته كما يَتَمَرَّسُ البعير بالشجر فإنك والساعة كهاتين)) وأشار بإصبعيه السَّابِغَةِ والتي تليها^(٧).

أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال؛ وذلك أن عبد الله بن زينب، أو زُيَيْب مختلف في صحبته. قال ابن منده: ((ذكر في الصحابة ولا يصح))^(٨). ومن هنا قال البخاري: ((مرسل)) وقد ذكر العلائي فيما نقله عن الصَّعَّانِي: أن عبد الله بن زُيَيْب فيمن اختلف في صحبته^(٩). وقال ابن ناصر: ((عبد الله بن زُيَيْب تابعي، روى عنه كثير بن عطاء))^(١٠). وهذا يثبت أن روايته عن النبي ﷺ مرسلة. ومما يرجح عدم صحبته أن ابن حجر قال: لولا جزم ابن أبي حاتم بأنه هو والذي قبله واحد لأوردته في القسم الأول^(١١). أي فيمن سمع من النبي ﷺ .

وجعل ابن أبي حاتم عبد الله بن زينب ابن ثعلبة فقال: ((عبد الله بن زُيَيْب بن ثعلبة))^(١٢).

وهذا يدل على أنه لا يعلم عبد الله بن زُيَيْب يروي عن النبي ﷺ، وإلا لما جمَعَ بينهما.

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٤ : ١١٩).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٥ : ٨٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٤ : ١١٩).

(٤) الإصابة (٤ : ١٢٧).

(٥) التاريخ الكبير (٥ : ٥).

(٦) يَتَمَرَّسُ بأمانته: يتلعب بأمانته ويعبث بها. النهاية في غريب الأثر (٤ : ٣١٨) مادة (مرس).

(٧) في الجهاد (باب الجعائل) (٩٤٦٤) (٥ : ٢٣١).

(٨) الإصابة (٥ : ١٨٨).

(٩) جامع التحصيل (ص ٢١٠).

(١٠) توضيح المشتبه (٤ : ٢٦٦).

(١١) الإصابة (٥ : ١٨٨).

(١٢) الجرح والتعديل (٥ : ٦٢).

المطلب الثاني

الانقطاع

عرّف ابنُ عبد البر المنقطعَ فقال: « كل ما لا يتصل، سواءً كان يُعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره »^(١).

ورأى الحاكم أن المنقطع غير المرسل، وذكر أن له ثلاثة أنواع:

- ١- ما ورد في إسناده مبهم، كقولهم (عن رجل) .
- ٢- ما ورد في إسناده (عن شيخ) إلا أن يرد ذكره وتعيينه في طريق أخرى.
- ٣- أن يكون في الإسناد رواية راوٍ لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال^(٢).

وهذا الثالث يناقض تعريفَ ابن عبد البر؛ حيث إنه يخصص الانقطاع بما قبل التابعي، أما عند ابن عبد البر فالمنقطع هو ما لا يتصل، سواء كان الانقطاع قبل التابعي أو بعده.

أما اصطلاح الحاكم الأول والثاني فهو عند المتأخرين متصل، لكن حكمه حكم المنقطع^(٣). وبناء على مذهب ابن عبد البر فالمنقطع أصل عام تندرج تحته الأنواع التالية: المرسل، والمعلق، والمعضل، والمدلّس، والمرسل الخفي.

وذكر الخطيب نقلاً عن الحُمَيدي استعماله المقطوع بمعنى المنقطع، قال عبد الله الحُمَيدي: « فإن قال قائل: فما الحجة في ترك الحديث المقطوع والذي يكون في إسناده رجل ساقط وأكثر من ذلك، ولم يزل الناس يحدثون بالمقطوع وما كان في إسناده رجل ساقط وأكثر؟ قال عبد الله: قلت: لأن الموصول وإن لم يقل فيه سمعت حتى ينتهي الحديث إلى النبي ﷺ، فإن ظاهره السماع المدرك حتى يتبين فيه غير ذلك »^(٤).

ونقل ابنُ الصلاح أن الشافعي والطبراني استعمالاً المقطوع بمعنى المنقطع غير الموصول^(٥). وأدخل الذهبي في المنقطع بلاغات مالك، وعدّها من أحسن المنقطعات، وعلّل ذلك بتبثّب مالك، فقال: « فلعل بلاغاته أقوى من مراسيل مثل حُمَيد، وقتادة »^(٦).

(١) التمهيد (١ : ٢١) .

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٢٨) .

(٣) جامع التحصيل (ص ٩٦) .

(٤) الكفاية (ص ٣٩٠) .

(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٧) .

(٦) الموقظة (ص ٩) .

وستتعرف فيما يلي على إعلال الحديث بالانقطاع عند البخاري في تاريخه الكبير، واصطلاحه في المنقطع، ومقاصده منه، مبيّناً بالأمثلة.

المثال الأول: (الإعلال بالانقطاع لعدم ثبوت صحبة أبي أمامة، وعدم سماع أيوب من أبيه).

قال البخاري:

((أيوب بن أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْف الأنصاري.

روى عنه محمد بن أبي بكر، يُعَدُّ في أهل المدينة، منقطع))^(١).

خرّج هذا الحديث الحاكم بإسناده عن أبي سعيد أحمد بن يعقوب قال: ثنا عمر بن حفص السُّدُوسي: ثنا عاصم بن علي: ثنا أبو مَعْشَر، عن أيوب بن أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْف، عن أبيه، عن سهل بن حُنَيْف قال: جاء عليٌّ إلى فاطمة رضي الله عنهما يوم أُحُدٍ فقال: أُمْسِكِي سيفي هذا؛ فلقد أحسنت به الضرب اليوم. فقال رسول الله ﷺ: ((إن كُنت أحسنت به القتال فقد أحسنه عاصم ابن ثابت، وسهل بن حُنَيْف، والحارث بن الصَّمَّة))^(٢).

أعلّ البخاري هذا الحديث بالانقطاع، والانقطاع حاصل بين أيوب وأبيه أبي أمامة. وأبو أمامة اسمه: أسعد بن سهل، يروي عن أبيه وأبي سعيد، روى عنه ابنه سهل، وعثمان بن حكيم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والزهري^(٣)، فأيوب لم تُذكر له رواية عن أبيه. قال العلائي: ((أسعد بن سهل بن حُنَيْف، أبو أمامة الأنصاري، وُلد في حياة النبي ﷺ، وليست له صحبة، وما رُوي عنه فهو مرسل))^(٤). وأيوب وثقه ابن حبان غير أنه قال: ((يروي المقاطيع والمراسيل))^(٥). وقال الذهبي: ((منكر الحديث، قاله الأزدي، والضعف من قِبَل صاحبه))^(٦). وقال ابن حجر: ((وصاحبه الذي أشار إليه الذهبي هو أبو معشر السُّندي))^(٧).

ونقل الحاكم عن أبي عليّ الحافظ قوله: ((لم نكتبه موصولاً إلا عن أبي يعقوب بإسناده، والمشهور من حديث ابن عُيَيْنَةَ، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة مرسلاً))^(٨). قال الحاكم: ((وإنما يُعرف هذا المتن من حديث أبي معشر، عن أيوب بن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه، عن جده))^(٩).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٧٩).

(٢) في معرفة الصحابة (باب مناقب سهل بن حُنَيْف) (٥٧٣٩) (٣ : ٤٦٣).

(٣) رجال صحيح البخاري (١ : ١٠٠) رجال مسلم (١ : ٧٦).

(٤) جامع التحصيل (ص ١٤٤).

(٥) الثقات (٦ : ٥٣).

(٦) ميزان الاعتدال (١ : ٣٥٤).

(٧) لسان الميزان (١ : ٣٥٤).

(٨) المستدرک (٣ : ٤٦٣).

(٩) المصدر السابق (٣ : ٤٦٣).

ومما يؤكد الانقطاع وعدم سماع أيوب من أبيه أن الطبراني ساق الحديث بإسناده عن أبي معشر: ثنا أيوب بن أبي أمامة، عن سهل بن حنيف... به. فسقط من إسناده أبو أمامة^(١).

وأشار الذهبي بقوله: (منكر الحديث) إلى تفرد أيوب به من هذا الطريق؛ حيث لم يُعرف عن أحد من أصحاب أبي أمامة الأثبات كعثمان بن حكيم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والزهري.

المثال الثاني: (الإعلال بالانقطاع الذي هو بمعنى المرسل لعدم سماع أبي إدريس من النبي ﷺ).

قال البخاري:

((ثابت بن معبد، روى عنه الأوزاعي، منقطع^(٢) .

هذا الحديث أورده ابنُ عساكر بسنده عن محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن ثابت، عن أبي إدريس عائذ الله قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا وُضع الطعامُ فليبدأ أميرُ القوم، أو صاحبُ الطعام، أو خيرُ القوم)) ثم أخذ بيد أبي عبيدة. قال: فكانوا يرون أن رسولَ الله ﷺ كان صائماً^(٣).

أعلَّ البخاريُّ الحديثَ بالانقطاع؛ وذلك أن أبا إدريس عائذ الله الحولاني لم يسمع من رسول الله ﷺ؛ فولادته يومَ حُنين في شوال من السنة الثامنة من الهجرة، وروايته إنما هي عن كبار الصحابة رضي الله عنهم^(٤).

وقد ذكر ابنُ عساكر أن ثابت بن معبد ممن روى عن أبي أمامة الباهلي، وأبي إدريس الحولاني^(٥). وهذا هو معنى المرسل عند جمهور المتقدمين، وهو ما رفعه التابعي الكبير إلى رسول الله ﷺ دون ذكر الصحابي.

فالمنقطع عند البخاري شامل للمرسل كما يدلّ على ذلك صنيغُه.

المثال الثالث: (الإعلال بالانقطاع الذي هو بمعنى المرسل لعدم سماع عبد الرحمن بن سابط من النبي ﷺ).

قال البخاري:

((ربيع بن حسان، روى عنه وكيع، ومروان، سمع الشعبي، منقطع^(٦) .

الحديث أورده ابنُ حجر: قال أحمد بن منيع: حدثنا مروان بن معاوية، عن ربيع بن حسان الجعفي، عن عبد الرحمن بن سابط رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرْجَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ فِيهِمُ الْأَعَاجِبُ))^(٧).

(١) المعجم الكبير (٥٥٦٤) (٦ : ٧٦).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ١٥٢).

(٣) تاريخ دمشق (١١ : ١٤٠).

(٤) تقريب التهذيب (٣٢٤).

(٥) انظر: تاريخ دمشق (١١ : ١٤١).

(٦) التاريخ الكبير (٣ : ٢٤٢).

(٧) المطالب العالية (٣٤٦٧) (١٤ : ٢٨٨).

أعل البخاري الحديث بالانقطاع، الذي هو بمعنى المرسل عند المتقدمين؛ وذلك أن عبد الرحمن هو ابن عبد الله بن سابط^(١)، لم يسمع من رسول الله ﷺ .

وذكر ابن حجر أن عبد الرحمن ثقة كثير الإرسال^(٢). غير أن ابن أبي حاتم ذكر أن رواية عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله ﷺ متصلة^(٣). وردّ العلاني ذلك فقال: ((قال يحيى بن معين: (لم يسمع - أي عبد الرحمن - من سعد بن أبي وقاص، ولا من أبي أمامة، ولا من جابر، هو مرسل). وأثبت له ابن أبي حاتم السماع من جابر))^(٤).

وابن أبي حاتم الذي أثبت اتصال رواية عبد الرحمن عن جابر، عاد وذكر أنه قيل ليحيى: ((عبد الرحمن بن سابط سمع من سعد بن أبي وقاص؟ قال: لا. قيل ليحيى: سمع من أبي أمامة؟ قال: لا. قيل ليحيى: سمع من جابر؟ قال: لا، هو مرسل))^(٥).

ومما يثبت إرساله وانقطاعه ما رجّحه ابن حجر أن عبد الرحمن هو ابن عبد الله بن سابط، فإذا كانت روايته عن الصحابة ﷺ مرسلة، فعن النبي ﷺ أولى؛ لذلك قال ابن أبي حاتم: ((كان مذهب يحيى أن عبد الرحمن بن سابط يُرسل عنهم، ولم يسمع منهم))^(٦).

وخرّج الحديث أيضاً عبد بن حميد، ووقع في إسناده: عن الربيع بن سعد، بدلاً من الربيع بن حسان^(٧). وخرّجه أيضاً أحمد^(٨)، وتّمّام^(٩). وأورده ابن كثير وقال: ((هذا حديث غريب))^(١٠).

وأشار ابن كثير إلى تفرد عبد الرحمن به من هذا الطريق، وإنما هو محفوظ من حديث عطية بن حسان، عن أبي كبشة، عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: ((بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)) . خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١١).

المثال الرابع: (الإعلال بالانقطاع لعدم سماع بشير بن غالب من الحسن بن علي).

قال البخاري:

(١) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٧٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ٣٧٣).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٥ : ٢٤٠).

(٤) جامع التحصيل (ص ٢٢٢).

(٥) المراسيل (ص ٢٣).

(٦) المصدر السابق (ص ٢٣).

(٧) المسند (١ : ٢٢٢).

(٨) الزهد (ص ١٦).

(٩) الفوائد (٢٢٩ : ١٠٠).

(١٠) البداية والنهاية (٢ : ١٣٣).

(١١) البخاري (أحاديث الأنبياء، ما ذكر عن بني إسرائيل) (٥٨٢) رقم (٣٤٦١).

((بشير بن غالب الأسدي، عن أخيه بشر، روى عنه يزيد بن أبي زياد، يُعَدُّ في الكوفيين، منقطع))^(١).

هذا الحديث أورده العقيلي بسنده عن محمد بن عتاب قال: حدَّثنا سُريج بن يونس قال: حدَّثنا عمرو بن جُمَيْع، عن الأعمش، عن بشر بن غالب، عن أخيه بشير بن غالب، عن الحسن بن عليّ قال: أخبرني أبي، عن جدي أنه قال: ((ما من مدينة يكثر أذاؤها إلا قلَّ برؤها)) ولا يُعرف إلا به^(٢).
أعلّ البخاري هذا الحديث بالانقطاع؛ وذلك أن بشير بن غالب لم يسمع من الحسن بن عليّ رضي الله عنهما، ولم يذكر أحدٌ من المصنِّفين أنه روى عنه.

وذكر ابنُ الجوزي أن هذا الحديث موضوع، والآفة فيه من عمرو بن جُمَيْع. قال يحيى بن معين: ((كان كذاباً خبيثاً))^(٣). وقال النسائي: ((متروك))^(٤). وقال ابنُ عدي: ((كان يُتَّهم بالوضع))^(٥). وقال ابنُ حبان: ((كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمناكير عن المشاهير))^(٦).
وقد ورد الحديث موقوفاً على عليّ رضي الله عنه من قوله، أورده الديلمي^(٧). فرفع الحديث إلى النبي ﷺ لا يصح.

وأورده ابن العديم مرفوعاً إلى النبي ﷺ دون ذكر عليّ رضي الله عنه هكذا: عن عمرو بن جُمَيْع، عن الأعمش، عن بشر بن غالب، عن أخيه قال: وَفَدْتُ على الحسن بن عليّ رضي الله عنهما فسألتني عن أميرنا، وعن بلدنا، وعن مؤذنين فأخبرته، فقال: سمعت جدي رسولَ الله ﷺ يقول: ((ما من مدينةٍ كثر فيها المؤذنون إلا قلَّ برؤها))^(٨).

فبان بذلك الاضطراب في سند الحديث، الذي هو موجب لضعفه. أما المتن فقد قال الأزدي: ((هذا منكر)) ووافقه الذهبي^(٩).

المثال الخامس: (الإعلال بالانقطاع في موضعين من السند).

قال البخاري:

(١) التاريخ الكبير (٢ : ٨٧).

(٢) الضعفاء (٣ : ٢٦٤).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ٤٦٢).

(٤) الضعفاء (ص ٧٩).

(٥) الكامل (٥ : ١١٢).

(٦) المجروحين (٢ : ٧٨). وانظر: الأسرار المرفوعة (ص ٣٠٨) الفوائد المجموعة (ص ١٨) اللآلئ المصنوعة (٢ : ١٣) اللؤلؤ المرصوع

(ص ١٦٤) تلخيص كتاب الموضوعات (ص ١٧٤) تنزيه الشريعة المرفوعة (٢ : ٧٩).

(٧) الفردوس بمأثور الخطاب (١ : ٣٥٠).

(٨) بغية الطلب في تاريخ حلب (١٠ : ٤٧١٣).

(٩) انظر: لسان الميزان (٢ : ٢٨).

((محمد بن عبد الله بن أبي سارة المكي القرشي . سمع سالمًا ، روى عنه ابن المبارك ، وزيد بن حباب ، ويقال : محمد بن أبي سارة ، منقطع .

وروى يحيى بن أبي بكير : سمع محمد بن عبد الله بن أبي سارة : سمع سالمًا ، وزيد بن أسلم ، ورأى سعيد بن جبير ، والقاسم ، وعطاء ، ومجاهداً .

حدثني إسحاق قال : أخبرنا عيسى قال : ثنا محمد بن أبي سارة ، عن الحسن بن علي ، عن النبي ﷺ في حسن الخلق))^(١) .

هذا الحديث خرجه ابن أبي الدنيا قال : حدثني عبد الله بن أبي بدر : حدثنا محمد بن عبيد ، عن محمد بن أبي سارة ، عن الحسن بن علي قال : قال رسول الله ﷺ : ((إن الله ﷻ ليعطي العبد من الثواب على حسن الخلق كما يعطي المجاهد في سبيل الله ، يغدو عليه الأجر ويروح))^(٢) .

أعل البخاري هذا الحديث بعدم سماع محمد بن عبد الله بن أبي سارة له من الحسن ، وهو ما ذكره البخاري بقوله : (منقطع) . بل إن البخاري أكد ذلك بقوله : ((ولا يُعرف له سماع من الحسن))^(٣) .

وفي الحديث علة أخرى وهي عدم سماع الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ من رسول الله ﷺ . قال ابن أبي حاتم : ((الحسن بن علي بن - الحسن بن علي عليهم السلام - ابن أبي طالب ، روى عن النبي ﷺ ، مرسل))^(٤) .

ويضاف إلى ذلك أنه حديث فرد لم يروه إلا ابن أبي سارة ، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب المعتمدة ، وفضل الخلق الحسن وثوابه وارد في أحاديث صحيحة في الصحيحين وكتب السنن من طرق مشهورة معروفة ، فالحديث بذلك ضعيف لما فيه من الانقطاع .

المثال السادس : (الإعلال بالانقطاع لعدم سماع مكحول من أبي هريرة) .

قال البخاري :

((منصور بن آذين ، عن مكحول . روى عنه عبد العزيز بن الماجشون ، وهو منقطع))^(٥) .

هذا الحديث خرجه الطبراني بسنده قال : حدثنا محمد بن العباس المؤدب قال : نا سريج بن النعمان قال : نا عبد العزيز بن أبي سلمة ، عن منصور بن آذين ، عن مكحول ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ((لا يؤمن عبد الإيمان كله حتى يترك الكذب في المزاحه ، والمراء ، وإن كان صادقاً)) .

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٣٣) .

(٢) التواضع والخمول (ص ٢٢٥) مداراة الناس (ص ٧٥) .

(٣) التاريخ الكبير (١ : ١١٢) .

(٤) الجرح والتعديل (٣ : ١٩) .

(٥) التاريخ الكبير (٧ : ٢٢٤) .

لم يَرَوْ هذا الحديث عن مكحول إلا منصور بن آذين، تفرد به : عبد العزيز بن أبي سلمة ^(١).
أعلّ البخاري هذا الحديث **بالانقطاع**؛ فمكحول لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه . قال الترمذي:
« وَمَكْحُولٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي هِنْدٍ الدَّارِيِّ، وَيُقَالُ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ » ^(٢). وأثبتته ابن سعد في الطبقة الثالثة من التابعين ^(٣).
قال الذهبي: « عالم أهل الشام، يُرسل كثيراً ويُدلس عن أبي بن كعب، وعبادة بن الصامت، وعائشة، والكبار » ^(٤). وقال العلاني: « مكحول الفقيه الشامي، كثير الإرسال جداً، أرسل عن النبي ﷺ ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وأبي عبيدة، وسعد بن أبي وقاص، وأبي ذر، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعائشة، وأبي هريرة، وعبادة بن الصامت، وطائفة آخرين رضي الله عنهم . قال أبو حاتم: (سألت أبا مُسَهْرٍ: هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال: ما صحَّ عندي إلا أنس بن مالك. قلت: وائلة بن الأسقع؟ فأنكره) » ^(٥).
ومنصور بن آذين أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ^(٦). وقال الحسيني:
« منصور بن آذين، عن مكحول، عن أبي هريرة، وعنه عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون **بحديث منكر في الكذب** » ^(٧).
وذكر العلاني أن أكثر ما تُروى المراسيل عن أهل الشام عن مكحول ^(٨).
فالحديث بذلك مرسل؛ لأنه من رواية التابعين عن النبي ﷺ .
وأشار الطبراني إلى تفرد عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن منصور، ومخالفة منصور لأشهر أصحاب مكحول؛ حيث لم يتابعه أحدٌ من الأثبات المقدمين في مكحول كسليمان بن موسى، ويزيد ابن يزيد بن جابر، والعلاء بن الحارث، وثابت بن ثوبان ^(٩)، على روايته هذه، ولم يُعرف إلا من جهته.
المثال السابع: (الإعلال بالانقطاع لعدم سماع الزبير من أيوب، وجهالة بعض رواة السند).
قال البخاري:
« محمد أبو عبد الله الأسدي.

(١) في المعجم الأوسط في حديث محمد بن العباس المؤدّب (٥١٠٣) (٥ : ٢٠٨).

(٢) الترمذي (٤ : ٦٦٢).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى (٧ : ٣٥٤).

(٤) تذكرة الحفاظ (١ : ١٠٧).

(٥) جامع التحصيل (١ : ١١٠).

(٦) الجرح والتعديل (٥ : ٩٧).

(٧) الإكمال لرجال أحمد (ص ٧٧).

(٨) انظر: جامع التحصيل (١ : ٢٨).

(٩) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٤٥).

قال لنا عبد الله بن صالح: حدّثني معاوية بن صالح، عن أبي عبد الله محمد: سمع وابصة الأسدي قال: جئت لأسأل النبي ﷺ قال: ((البرُّ ما انشرح في صدرك، والإثم ما حاك في صدرك)).

وقال لي عبد الله بن محمد الجعفي: حدّثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز، عن وابصة بن معبد قال: قال لي النبي ﷺ: ((استفت نفسك)) نحوه. ولم يذكر سماع بعضهم من بعض ^(١).

خرج هذا الحديث بتمامه الإمام أحمد قال: ((حدّثنا عفان: حدّثنا حماد بن سلمة: أخبرنا الزبير أبو عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز - ولم يسمعه منه - قال: حدّثني جلساؤه - وقد رأيته - عن وابصة الأسدي - قال عفان: حدّثني غير مرة ولم يقل: حدّثني جلساؤه - قال: أتيت رسول الله ﷺ وأنا أريد أن لا أدع شيئاً من البرِّ والإثم إلا سألتُه عنه، وحولَه عصابة من المسلمين يستفتونه، فجعلت أخطأهم قالوا: إياك يا وابصة عن رسول الله ﷺ. قلت: دعوني فأذنو منه؛ فإنه أحبُّ الناس إليّ أن أذنو منه. قال: ((دعوا وابصة، اذن يا وابصة)) مرّتين أو ثلاثاً، قال: فدثوث منه حتى قعدت بين يديه فقال: ((يا وابصة! أخبرك أو تسألني؟)) قلت: لا، بل أخبرني. فقال: ((جئت تسألني عن البرِّ والإثم؟)) فقال: نعم. فجَمَعَ أناملُه فجعل ينكتُ بهنَّ في صدري ويقول: ((يا وابصة، استفت قلبك، واستفت نفسك - ثلاث مرّات - البرُّ ما اطمأنت إليه النفس، والإثم ما حاك في النفس وتردّد في الصّدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك)) ^(٢).

قال البخاري: ((ولم يذكر سماع بعضهم من بعض)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بالانقطاع في أكثر من موضع في السند.

فقد أورد ابنُ عساكر الحديث بإسناد أحمد وقال: ((الزبير بن عبد السلام، وفي نسخة: أبو عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز، ولم يسمعه منه)) ^(٣).

وقال البخاري: ((أيوب بن عبد الله بن مكرز، روى عن ابن مسعود، ووابصة، روى عنه الزبير أبو عبد السلام، ويقال إنه مرسل)) ^(٤).

وهذا يدلّ على عدم سماع الزبير من أيوب، وبالتالي فهو منقطع.

وذكر ابنُ حجر أن أيوب بن عبد الله مستور ^(٥). بل ذكر ابنُ عساكر أن أيوب مجهول ^(٦).

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٤٦).

(٢) في مسند وابصة الأسدي (١٨٠٠٦) (٢٩ : ٥٤٧).

(٣) تاريخ مدينة دمشق (١٠ : ١١٠).

(٤) التاريخ الكبير (١ : ٣٨٨).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ١٥٧).

(٦) انظر: تاريخ مدينة دمشق (١٠ : ١١٣).

والحديث أورده أبو نُعيم وقال: ((غريب من حديث الزبير، لا أعرف له راوياً غير حماد))^(١).
وأما طريق البخاري الثاني وهو عند أحمد فقد فصلَ الكلام فيه ابنُ رجب فقال: ((ففي إسناده هذا الحديث أمران يوجب كل منهما ضعفه، أحدهما: الانقطاع بين أيوب والزبير؛ فإنه رواه عن قوم لم يسمعهم. والثاني: ضعفُ الزبير هذا. قال الدارقطني: (روى أحاديث مناكير). وضعفه ابنُ حبان أيضاً، لكنّه سمّاه أيوبَ بن عبد السلام، وأخطأ في اسمه))^(٢).

وأما الطريق الأول عند البخاري فقد خرّجه أحمد. قال ابنُ رجب: ((والسُّلَمي هذا قال عليّ بن المديني: (هو مجهول). وخرّجه البزار، والطبرانيّ وعندهما: أبو عبد الله الأسدي. قال البزار: (لا نعلم أحداً سمّاه). كذا قال. وقد سُمّي في بعض الروايات: محمد. قال عبد الغني بن سعيد الحافظ: (لو قال قائل: إنه محمد بن سعيد المصلوب لما دفعت ذلك). والمصلوب هذا صلبه المنصورُ في الزندقة، وهو مشهور بالكذب والوضع، ولكنه لم يدرك وابصةً، والله أعلم))^(٣).

فالحديث ضعيف للإرسال، والانقطاع وهو عدم السماع بين رواته، وجهالة بعضهم.
المثال الثامن: (الإعلال بعدم سماع الرواة بعضهم من بعض في موضعين من السند).

قال البخاري:

((خارجة بن حُذافة العدويّ، له صحبة.

قال عبد الله بن صالح: حدّثني الليث قال: حدّثني يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الله بن راشد الزّوّني، عن عبد الله بن أبي مُرّة الزّوّني، عن خارجة بن حُذافة قال: خرج علينا النبي ﷺ فقال: ((إن الله ﷻ أمركم بصلاة هي خير لكم من حُمُر التَّعَم: الوتر، جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلُع الفجر)).

وقال محمد بن إسحاق، عن يزيد بن عبد الله بن راشد الزّوّني.

قال أبو عبد الله: ((لإسناده سماع بعضهم من بعض))^(٤).

خرّج هذا الحديث أبو داود^(٥)، والترمذي^(٦)، وابن ماجه^(٧).

(١) حلية الأولياء (٦ : ٢٥٥).

(٢) جامع العلوم والحكم (١ : ٢٥٠).

(٣) جامع العلوم والحكم (١ : ٢٥١). وانظر: مسند أحمد (١٨٠٢٨) (٤ : ٢٢٧).

(٤) التاريخ الكبير (٣ : ١٧٩). هكذا وردت في جميع نسخ الكتاب: لإسناده سماع بعضهم من بعض. وفيها سقط دَلٌّ عليه قول البخاري في ترجمة عبد الله بن أبي مُرّة حيث قال: (عن خارجة بن حذافة) روى عنه عبد الله بن راشد، قاله ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، هو الزّوّني، ولا يُعرف إلا بحديث الوتر، ولا يُعرف سماع بعضهم من بعض. التاريخ الكبير (٥ : ٩٣).

(٥) في الصلاة (باب استحباب الوتر) (١٤١٨) (٢ : ٦١).

(٦) في الصلاة (باب ما جاء في فضل الوتر) (٤٥٢) (٢ : ٣١٤).

(٧) في إقامة الصلاة (باب ما جاء في فضل الوتر) (١١٦٨) (١ : ٣٦٩).

أعلّ البخاريُّ هذا الحديث بعدم سماع رواته بعضهم من بعض، وأراد بذلك كما بيَّنه في تاريخه، وهو أن عبد الله بن راشد الزَّوْفِي لا يُعرف له سماع من عبد الله بن أبي مُرَّة، وليس له حديث إلا في الوُثْر»^(١).

وقال في ترجمة عبد الله بن أبي مُرَّة: ((روى عند عبد الله بن راشد، ولا يُعرف سماع بعضهم من بعض))^(٢).

وحكَّم الترمذيُّ على الحديث بالغرابة فقال: ((هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب))^(٣).

وشكَّك ابنُ حبان في سماع عبد الله بن أبي مُرَّة من خارجة فقال: ((يروي عن خارجة بن خُذافة في الوُثْر - إن كان سمع منه - روى عنه يزيد بن أبي حبيب، إسناده منقطع ومتن باطل))^(٤).

كما شكَّك في سماع عبد الله بن راشد من عبد الله بن أبي مُرَّة حيث قال: عبد الله بن راشد الزَّوْفِي، يروي عن عبد الله بن أبي مُرَّة - إن كان سمع منه - روى عنه يزيد بن أبي حبيب: ((إن الله زادكم صلاةً وهي الوُثْر)) مَن اعتمده فقد اعتمد إسناده مشوشاً^(٥).

وقال عن إسناده البخاري: ((خارجة بن خُذافة العدوي، يروي عن النبي ﷺ في الوُثْر، إسناده خبره مظلم، لا يُعرف سماع بعضهم من بعض))^(٦).

والحديث أورده العُقيلي ثم قال: ((وفي الوُثْر أحاديثٌ بأسانيد جيادٍ، وألفاظٌ مختارة من غير هذا الوجه))^(٧).

وأكد العلائيُّ عدم سماع عبد الله بن راشد من عبد الله بن أبي مُرَّة وقال: ((وجدته كذلك بخط الحافظ ضياء الدين المقدسي))^(٨).

والحديث خرَّجه ابنُ أبي شيبَةَ بإسناده قال: حدَّثنا يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن عبد الله بن راشد الزُّرْقِي، عن خارجة بن خُذافة... به^(٩). فسقط من إسناده

(١) التاريخ الكبير (٤ : ٣٩١).

(٢) المصدر السابق (٥ : ٩٣).

(٣) سنن الترمذي (٢ : ٣١٥).

(٤) الثقات (٥ : ٤٥).

(٥) المصدر السابق (٧ : ٣٥).

(٦) المصدر السابق (٣ : ١١١).

(٧) الضعفاء (٤ : ٤٣٥).

(٨) جامع التحصيل (ص ٢١٠).

(٩) مصنف ابن أبي شيبَةَ (٢ : ٩٢).

عبدُ الله بن أبي مُرَّة.

وبَيَّن الترمذيُّ وَهَمَ ابن أبي شيبَةَ عندما قال: الزُّرْقِيُّ. وإنما هو الزُّوْفِيُّ^(١).

ومما يؤكد الانقطاعَ وعدمَ السماعِ أنَّ يزيد بن أبي حبيب ثقةٌ فقيه، وكان يرسل^(٢).

وقال المباركفوري: ((وقد عَرَفْتُ أنَّ البخاريَّ أشار إلى أنَّ رواية عبد الله بن أبي مرة الزُّوْفِيُّ، عن خارجة منقطعة. وقال ابن حبان: خبره باطل والإسناد منقطع. وقال السيوطي: ليس لعبد الله الزُّوْفِيُّ ولا لشيخه عبد الله بن أبي مرة ولسيخه خارجة بن حذافة عند المؤلف - يعني أبا داود، والترمذي، وابن ماجه - إلا هذا الحديث الواحد، وليس لهم رواية في بقية الكتب الستة))^(٣).

والحديث خرَّجه أبو داود وسكت عنه، وقد بيَّن أنَّ ما سكت عنه فهو صالح، وبعضها أصحُّ من بعض^(٤).

وقال النووي: ((رواه الترمذيُّ، وابنُ ماجه، وضعفه البخاريُّ))^(٥).

وذهب العيني إلى أنَّ سكوت أبي داود عنه يدلُّ على صحته عنده ورضاه به^(٦). لكن ما سكت عنه أبو داود صالحٌ للاحتجاج به كما بيَّنه في رسالته، وهنا قد تبيَّن ما فيه من ضعف بسبب الانقطاع بين رواته.

المثال التاسع: (الإعلال بالانقطاع بين الرواة في أكثر من موضع في السند، وجهالة بعضهم، والإرسال).
قال البخاري:

((عبد الملك بن محمد بن بشير، عن عبد الرحمن بن علقمة، عن النبي ﷺ . حديثه في الكوفيين، ولم يتبين سماعُ بعضهم من بعض))^(٧).

خرَّج هذا الحديث بتمامه النسائيُّ في الكبرى: أخبرنا هناد بن السريِّ قال: حدثنا أبو بكر بن عيَّاش، عن يحيى بن أبي هانئ، عن أبي حذيفة، عن عبد الملك بن محمد بن بشير، عن عبد الرحمن بن علقمة الثقفيِّ قال: قَدِمَ وفدٌ ثقيف على رسول الله ﷺ ومعهم هديةٌ فقال: ((أهديةٌ أم صدقةٌ؟ فإن كان هديةً فإنها يُبتغى بها وجهُ رسول الله وقضاءُ الحاجة، وإن كانت صدقةً فإنما يُبتغى بها وجهُ الله ﷻ)) قالوا: لا، بل هديةٌ. فقبلها منهم، وقعد معهم يسائلهم ويسألونه حتى صلى الظهر مع العصر^(٨).

(١) انظر: سنن الترمذي (٢ : ٣١٥).

(٢) انظر: تقريب التهذيب (ص ٦٣١).

(٣) تحفة الأحوذى (٥ : ١١٠).

(٤) رسالة أبي داود (ص ٢٧).

(٥) خلاصة الأحكام (١ : ٥٥٠).

(٦) انظر: عمدة القاري (٧ : ١٢).

(٧) التاريخ الكبير (٥ : ٢٧٣).

(٨) في العمري (باب عطية المرأة بغير إذن زوجها) (٦٥٩٣) (٤ : ١٣٥). وانظر: التاريخ الكبير (٥ : ٢٥٠).

أعلّ البخاريُّ هذا الحديثَ بقوله: (ولم يتبين سماعُ بعضهم من بعض). فعبد الملك بن محمد تابعيٌّ لا يُعرف، ذكر ذلك الذهبيُّ^(١)، وضبطه ابنُ حجر: ابنُ تُسير، وقال: ((مجهول))^(٢). وتبع في ضبطه هذا ابنُ ماكولا^(٣).

وذكر العراقيُّ أنّ هناك إرسالاً بين عبد الملك وعبد الرحمن بن علقمة^(٤). وكذلك فإنَّ أبا بكر بن عيَّاش، ويحيى بن هانئ لم يسمعا من أبي حذيفة كما ذكره المزيُّ. وتكلم أبو حاتم في سماع عبد الرحمن بن علقمة من النبي ﷺ فقال: هو تابعي ليست له صحبة. وذكر المزيُّ أنّ صحبته مختلفٌ فيها. فبان من خلال ما سبق تعليل البخاري بعدم السماع؛ وذلك من خلال الانقطاع بين الرواة بجهالة بعضهم، والإرسال؛ حيث إن عبد الرحمن بن علقمة لم تثبت له صحبة.

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٤ : ٤١٠) المغني في الضعفاء (٢ : ٤٠٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٩٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٦ : ٣٧١).

(٤) انظر: تحفة التحصيل (ص ٢١٣).

المطلب الثالث

جهالة الراوي والإسناد

قال الخطيب البغدادي: ((المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهةٍ راوٍ واحد، مثل عمرو ذي مُرٍّ، وجبار الطائي. وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه))^(١).

وقال ابن الصلاح: ((المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً وروايته غير مقبولة عند الجماهير الثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه فهذا المجهول))^(٢).

أما قبول رواية المجهول فقد اشترط ابن حجر شرطين لقبولها:

١- أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح.

٢- إذا زكاه من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك^(٣).

وبعد الاستقراء التام لما في التاريخ الكبير من إعلال الحديث بالجهالة، اتضح أنها قسمان:

الأول: وصف الراوي نفسه بالجهالة، كقوله: وأبو معان لا يُعرف له سماع من ابن سيرين، وهو مجهول^(٤).

الثاني: وصف الإسناد بالجهالة، كقوله: برزعة بن عبد الرحمن، عن أبي الخليل، عن سلمان، عن النبي ﷺ . إسناده مجهول^(٥).

وهذه أمثلة لما أعله البخاري بالجهالة، ومن خلالها نتعرف على الراوي المجهول عند البخاري.

المثال الأول: (الإعلال بجهالة الراوي جهالةً حال).

قال البخاري:

((محمد بن أبي الشمال العطاردي البصري.

عن أم طلحة، عن عائشة قالت: (دُمُ الخبيص بحراي أسود).

حدّثني عنه محمد بن عقبة السدوسي.

وقال لنا علي بن إبراهيم: حدّثنا محمد بن أبي الشمال قال: حدّثني أمُ طلحة: سألت عائشة، مثله.

(١) انظر: الكفاية (ص ٨٨)

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١١ - ١١٢).

(٣) انظر: نزهة النظر (ص ١٠١).

(٤) التاريخ الكبير (٢ : ١٥٢).

(٥) التاريخ الكبير (٢ : ١٣٠).

ويقال: ابن أبي شهاب، **ولا يصح**»^(١).

أورد هذا الحديث بهذا الإسناد العقيلي في الضعفاء^(٢).

قال البخاري: **«ولا يصح»**.

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بجهالة راويه محمد بن أبي الشمال. قال أبو حاتم: **«مجهول»**^(٣). وقال ابن عدي: **«ومحمد بن أبي الشمال هذا ليس بالمعروف، ولم أر له من الحديث ما يتبين ضعفه من صدقه»**^(٤).

والحديث لم يروه بهذا الإسناد، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب المشهورة المعتمدة؛ ومن هنا قال البخاري: **(ولا يصح)**. أي لا يصح من حيث السند والمتن.

وقال العقيلي: **«هذا الحديث يُروى بغير هذا الإسناد من طريق أصلح من هذا»**^(٥).

فالحديث محفوظ من طريق ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن فاطمة بنت أبي حبيش: أنها كانت تُستَحاض فقال لها النبي ﷺ: **«إذا كان دم الحيضة فإنه دمٌ أسودٌ يُعرف، فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلّي فإنما هو عرق»**^(٦).

وبالتالي فإن حديث محمد شاذ لما فيه من المخالفة والجهالة والتفرد.

المثال الثاني: (الإعلال بجهالة الراوي جهالة عين وحال).

قال البخاري:

«ثابت بن محمد، أبو إسماعيل الشيباني العابد الكوفي. وقال بعضهم: الكنايني. سمع الشوري، وزائدة. قال لنا ثابت: قال ثنا عمار بن سيف، عن أبي مُعَانٍ، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ قال: «تعوّذوا بالله من جُبِّ الحُزْنِ» قيل: من يسكنه؟ قال: «المُراؤونَ بأعمالهم» وأبو مُعَانٍ لا يُعرف له سماعٌ من ابن سيرين، وهو مجهول»^(٧).

خرّج هذا الحديث الترمذي^(٨) بإسناد البخاري. قال الترمذي: **«هذا حديث حسن غريب»**.

أعل البخاري هذا الحديث بجهالة راويه أبي مُعَانٍ، حيث قال: **(هو مجهول)**.

(١) التاريخ الكبير (١ : ١١٧).

(٢) الضعفاء (٤ : ٨٣).

(٣) الجرح والتعديل (٧ : ٢٨٦).

(٤) الكامل (٦ : ٢٣٤).

(٥) الضعفاء (٤ : ٨٣).

(٦) خرّجه أبو داود في الطهارة (باب إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة) (٢٨٦) (١ : ١٢٥) والنسائي في الطهارة (باب الفرق بين دم

الحيض والاستحاضة) (٢١٧) (١ : ٣٥٦).

(٧) التاريخ الكبير (٢ : ١٥٢).

(٨) في الزهد (باب ما جاء في الرياء والسمعة) (٢٣٨٣) (٤ : ٥٩٣).

وبَيَّن ذلك أبو حاتم فقال: ((إنما هو محمد بن بَشْر شيخ مجهول، وليس لهذا الحديث أصل بهذا الإسناد))^(١).

وقد ترجم الجَزَي لأبي مُعَانٍ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٢). وقال الذهبي: ((لا يُعرف))^(٣). وقال ابن حجر: ((مجهول))^(٤). وقال ابن رجب: ((وفي هذا الإسناد ضعف))^(٥).

المثال الثالث: (الإعلال بجهالة الراوي جهالة عين).

قال البخاري:

((أرقم بن أبي أرقم.

حدَّثني عمرو بن علي: حدَّثنا أبو قتيبة: حدَّثنا حُمَيْد الخِطَّاط، عن أرقم بن أبي أرقم: سئل ابنُ عباس: رأى محمدٌ ربَّه؟ قال: نعم، مرَّتين. هو شيخ مجهول، لا يُعرف إلا بهذا))^(٦).

أعلَّ البخاري هذا الحديث بجهالة راويه أرقم بن أبي أرقم، وهو ما ذكره ابن عدي^(٧).

وذكر ابنُ الجوزي أنَّ اسمَ أبي أرقم شُرْحَيْيل، وقال: ((مجهول))^(٨).

وَوَهَّمَهُ في ذلك المقدسيُّ فقال: ((قال شيخنا ابنُ الجوزي: (واسمُ أبي أرقم شُرْحَيْيل، قال البخاري: مجهول). وَوَهَّمَ فيما قال؛ فإنَّ البخاريَّ وغيره جعلوهما اثنين، وأنَّ ابن شُرْحَيْيل روى عنه غيرُ واحد، وإنما المجهولُ أرقم بن أبي أرقم، لم يَرَوْ عنه إلا رجلٌ واحدٌ، ولم يقل أحدٌ في اسم أبي أرقم: شُرْحَيْيل، وأظن أنَّ شيخنا ظنَّ ذلك؛ لأنهما يرويان عن ابن عباس، والله أعلم))^(٩).

وأكد ابنُ حجر ذلك فقال: ((أرقم بن شُرْحَيْيل الأودي الكوفي، ثقة، وهو غير أرقم بن أبي الأرقم الأرقم))^(١٠).

وأشار البخاريُّ إلى تفرد أرقم بهذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه، والحديث محفوظ عن عكرمة عن ابن عباس، فقد خرَّجه الترمذي بإسناده عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: (رأى محمدٌ ربَّه). قلت: أليس الله يقول: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ وهو يُدْرِكُ الأبصارَ ﴾ [الأنعام : ١٠٣]. قال:

(١) انظر: علل الحديث (٢ : ١١٠).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣٤ : ٣٠٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٧ : ٤٢٨).

(٤) لسان الميزان (٧ : ٤٨٣).

(٥) التخويف من النار (٨٨).

(٦) التاريخ الكبير (٢ : ٣٧).

(٧) انظر: الكامل (١ : ٤١٩).

(٨) الضعفاء والمتروكون (١ : ٩٤).

(٩) المختارة (٩ : ٤٩٨) رقم (٤٨٥).

(١٠) تقريب التهذيب (ص ١٣٦).

(وَيُحَاكِّ! ذَاكَ إِذَا تَجَلَّى بَنُورُهُ الَّذِي هُوَ نُورُهُ، وَقَدْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ مَرَّتَيْنِ). قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(١).

وَالْخِلَافُ فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ رَبَّهُ مَشْهُورٌ، وَقَدْ نَاقَشَ الْعُلَمَاءُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَلَيْسَ هَهُنَا مَحَلٌّ بِسْطِهَا^(٢). فَثَبَّتَ بِذَلِكَ إِعْلَالَ الْحَدِيثِ بِجَهَالَةِ أَرْقَمٍ، إِضَافَةً إِلَى تَفَرُّدِهِ بِالْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. **المثال الرابع:** (الإِعْلَالُ بِكَوْنِ رِوَاةِ الْإِسْنَادِ مَجْهُولِينَ، وَالْإِسْنَادُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ لَدَى النِّقَادِ). **قال البخاري:**

((إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ .

قَالَ بَدَلٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ أَحْيَى شَعِيبٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: خَطَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أُمَامَةً بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَأَنْكَحَنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَشَهَّدَ. وَقَالَ لِي مُحَمَّدٌ بْنُ عَقْبَةَ السَّدُوسِيُّ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَامِرٍ السُّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبَّادٍ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: خَطَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَمَّتَهُ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ. حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ أَبُو يَحْيَى: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ الْكِلَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدٌ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ ابْنُ عِيَّاضٍ الْمَدَنِيُّ - قَالَ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: ((أَلَا أَنْكِحُكَ أُمَامَةً بِنْتُ رِبْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ؟)) قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: ((قَدْ أَنْكَحْتُكَهَا)).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: **إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ** ((^(٣)).

خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).

أَعْلَى الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثُ بِجَهَالَةِ إِسْنَادِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ مَجْهُولُ الْحَالِ. ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَجَرٍ^(٥). وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ) وَلَا يُدْرَى مَنْ هُوَ. وَوَقَعَتْ تَسْمِيَتُهُ عِنْدَ الْخَزَرَجِيِّ: عَبَّادُ بْنُ شَيْبَانَ^(٦). قَالَ الشُّوَكَايِيُّ: ((وَأَمَّا جَهَالَةُ الصَّحَابِيِّ الْمَذْكُورِ فَعَبْرُ قَادِحَةٍ))^(٧). وَفَرَّقَ ابْنُ حَجَرٍ بَيْنَ عَبَّادِ بْنِ شَيْبَانَ التَّابِعِيِّ وَالصَّحَابِيِّ^(٨). وَوَقَعَتْ تَسْمِيَةُ عَبَّادٍ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ: عَبَّادُ بْنُ سَنَانٍ^(٩).

(١) فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ (بَابُ وَمِنْ سُورَةِ النَّجْمِ) (٣٢٧٩) (٥ : ٣٩٥).

(٢) انْظُرْ: التَّوْحِيدُ لِابْنِ خَزِيمَةَ (١ : ٣٥٤) الْإِجَابَةُ لِإِيرَادِ مَا اسْتَدْرَكَهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ (ص ٣٥) فَتَحُ الْبَارِي (٨ : ٦٠٦).

(٣) التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (١ : ٣٢٤).

(٤) فِي النِّكَاحِ (بَابُ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ) (٢١٢٠) (٢ : ٢٣٩).

(٥) انْظُرْ: تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ١٤٥).

(٦) انْظُرْ: عَوْنُ الْمَعْبُودِ (٦ : ١١٠).

(٧) تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ (٤ : ٢٠١).

(٨) انْظُرْ: الْإِصَابَةُ (٣ : ٦١٦).

(٩) انْظُرْ: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ (٤ : ١٩٣٤).

ورجح ابن حجر أنه تصحيف^(١).

وفي الإسناد الثاني عند البخاري: إبراهيم بن إسماعيل بن عباد. قال عنه ابن حجر: ((مجهول الحال))^(٢). ومجهول الحال عند المحدثين هو من لم تُعرف عدالته الظاهرة ولا الباطنة.

وفيه: حفص بن عمر بن عامر. لم أعر على من ترجم له. وفي إسناده أيضاً: محمد بن عقبة السدوسي. صدوق يخطئ كثيراً^(٣). وقد أخطأ في إسناد الحديث حيث قال: (خَطَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَمَّتُهُ وَلَمْ يَتَشْهَدْ). فاشتبهت عليه أُمَامَةُ بِنْتُ رِبْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَالَّتِي نُسِبَتْ إِلَى جَدِّ أَبِيهَا بِأُمَامَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ عَمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ^(٤). وأُمَامَةُ عَمَّةُ النَّبِيِّ ﷺ لم تُسلم، كما ذكره أصحاب السير.

وأما الإسناد الثالث ففيه: محمد بن عِيَّاض. قال عنه أبو حاتم: ((شيخ))^(٥).

فالحديث ضعيف لما فيه من الرواة المجاهيل كما ذكره البخاري، وهذا الإسناد مما لا يعرفه المحدثون والحفاظ، إضافة إلى ضعف رواته وعدم ضبطهم.

المثال الخامس: (الإعلال بكون رواة الإسناد مجهولين، وتفرد الراوي بالإسناد عن أصحاب علي).

قال البخاري:

((بُرَيْدُ بْنُ أَصْرَمَ.

قال لنا عفان: ثنا جعفر بن سليمان، عن عُثَيْبَةَ، عن بُرَيْدِ بْنِ أَصْرَمَ سَمِعَ عَلِيًّا ﷺ يقول: مات رجلٌ من أهل الصُّفَّةِ وترك ديناراً أو درهماً. فقال رسول الله ﷺ : ((صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ)).

قال أبو عبد الله: **إسناده مجهول**))^(٦).

خرَّجَ هذا الحديث الإمام أحمد^(٧).

أعلَّ البخاري هذا الحديث **بجهالة إسناده**، وجهالة إسناده هو ما دُكر أنَّ بُرَيْدَ بْنَ أَصْرَمَ مجهول، وكذلك عُثَيْبَةُ الراوي عنه.

قال العُقَيْلي: ((وعُثَيْبَةُ وَبُرَيْدُ مَجْهُولَان))^(٨).

(١) انظر: الإصابة (٣ : ٦١٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٢٦).

(٣) انظر: الإصابة (٣ : ٦١٦).

(٤) انظر: الإصابة (٣ : ٦١٦).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٨ : ٥١).

(٦) التاريخ الكبير (٢ : ١٢٢).

(٧) في مسند علي بن أبي طالب (٧٨٨) (١ : ١٠١).

(٨) انظر: ضعفاء العقيلي (١ : ١٥٧).

ووقعت تسمية عُتْبِيَّة عند الذهبي: عُتْبِيَّة^(١).

ووقعت تسميته عند البخاري: عُتْبِيَّة بن بُرَيْد بن أَصْرَم. فلعلَّه تحريف من النُّسَاخ^(٢).

وذكر البزار أن بُرَيْدًا تفرَّد بهذا الإسناد عن علي عليه السلام^(٣).

المثال السادس: (الإعلال بأن الإسناد غير معروف لدى النقاد).

قال البخاري:

((بُرَيْد بن عمر بن سفينة، مولى النبي صلى الله عليه وسلم، عن أبيه، سمع منه ابنُ أبي فُدَيْك .

إسناده مجهول))^(٤).

هذا الحديث أورده البخاري في تاريخه الكبير قال: سفينة أبو عبد الرحمن، مولى أم سلمة القرشية، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، له صحبة.

قال لي عبد العزيز: نا ابنُ أبي فُدَيْك، عن بُرَيْد بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جدّه قال: احتجَم النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي: ((خُذْ هذا الدَّم فَادْفِنْهُ مِنَ الطَّيْرِ، والدَّوَابِّ، والنَّاسِ)) . فَتَعَيَّيْتُ فَشَرِبْتُه ثُمَّ سَأَلَنِي، أَوْ أُخْبِرَ أَيْ شَرِبْتُه فَضَحِكُ.

وقال سُرَيْج: نا حَشْرُج: قلت لسعيد بن جُمَهان^(٥): أين لَقِيتَ سفينة؟ قال: ببطنِ نخلة^(٦)، زَمَنَ الحَجَّاج. قال أبو عبد الله: في إسناده نظر^(٧).

أعلَّ البخاري هذا الحديث بجهالة إسناده؛ فَبُرَيْد [وهو تصغير إبراهيم]^(٨) قال عنه ابن حجر: ((مستور))^(٩). والمستور في اصطلاح المحدثين: من عُرفت عدالته الظاهرة، أي لم يُوقَفْ منه على مفسّق، لكن لم تثبت عدالته الباطنة، وهي التي ينصّ عليها علماء الجرح والتعديل ولو واحد منهم^(١٠).
وأكد البخاري جهالة الإسناد حين ترجم لعمَرَ بن سفينة فقال: ((عمر بن سفينة، مولى النبي صلى الله عليه وسلم، عن أبيه، روى عنه ابنه، إسناده مجهول))^(١١).

(١) انظر: المغني (٢ : ٤٢٣).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٦ : ٤٠٠).

(٣) انظر: مسند البزار (٣ : ١١٤).

(٤) التاريخ الكبير (٢ : ١٣٢).

(٥) قال ابن حجر: سعيد بن جُمَهان: بضم الجيم، وإسكان الهاء. لسان الميزان (٧ : ٢٢٧).

(٦) بطن نخل: جمع نخلة، قرية قريبة من المدينة، على طريق البصرة. معجم البلدان (١ : ٤٤٩).

(٧) التاريخ الكبير (٤ : ١٧٩). وخرجه البزار في مسند سفينة (٣٨٣٤) (٩ : ٢٨٤).

(٨) تقريب التهذيب (١٣١).

(٩) المصدر السابق (١٣١).

(١٠) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١١) نزهة النظر (ص ١٠٢) تدريب الراوي (١ : ٢٦٨).

(١١) التاريخ الكبير (٨ : ٥١).

ولم يُعرف بالجهالة من رواته سوى بُرَّيه. أما عمر بن سفينة فقال عنه أبو زرعة: ((صدوق))^(١). وقال ابن عدي: ((بُرَّيه بن عمر، أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات، وأرجو أنه لا بأس به))^(٢). وأما سفينة فصحابي، أثبت ذلك البخاري في تاريخه^(٣). وأشار البخاري بقوله: (إسناده مجهول) إلى تفرد بُرَّيه بهذا الإسناد؛ حيث لم يُعرف إلا من طريقه، وأنه غير محفوظ، ولم يُتَابَع على روايته هذه، وهو ما ذكره العُقيلي^(٤)، وابن عدي^(٥).

(١) الجرح والتعديل (٦ : ١١٣).

(٢) الكامل (٢ : ٦٤).

(٣) التاريخ الكبير (٤ : ١٧٩).

(٤) الضعفاء (١ : ١٦٧).

(٥) الكامل (٢ : ٦٤).

المطلب الرابع كون الراوي متروكاً

إن الإعلال بكون الراوي متروكاً أمر متوافر في كتب العلل عند المتقدمين، وهو نوع من الإعلال بالجرح الظاهر كما ذكره ابن الصلاح في كلامه على المعلل.

قال أحمد بن سنان: « كان ابن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهماً بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط »^(١).

وقال ابن مهدي أيضاً: « الناس ثلاثة : رجل حافظ متقن فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يُهمُّ والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يُهمُّ - والغالب على حديثه الوهم - فهذا يُترك حديثه »^(٢).

وقال الشافعي: « من كثر غلطه من المحدثين - ولم يكن له أصل كتاب صحيح - لم يُقبل حديثه »^(٣).

وقيل لشعبة: حديثٌ مَنْ يُترك؟ قال : « من يكذب في الحديث، ومن يُكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث مجتمَع عليه فيقيم على غلطه ولا يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون »^(٤). وفيما يأتي أمثلة لما أعله البخاري بكون راويه متروكاً.

المثال الأول: (إعلال الحديث بكون الراوي متروكاً واهياً، مع اتهامه بالكذب).

قال البخاري:

« محمد بن سعيد الشامي، ويقال: ابن أبي قيس، ويقال: ابن الطبري، ويقال: ابن حسان، أبو عبد الرحمن، كان ضُلب، متروك الحديث، قُتل في الزندقة.

قال المقرئ، عن سعيد، عن ابن عجلان، عن محمد بن سعيد بن حسان بن قيس.

وروى عبد الرزاق، عن ابن جُرَيْج، عن عمر بن محمد، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد الأسدي، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ في غُسل يوم الجمعة.

وقال بعضهم: أبو عبد الله. وقال بعضهم: عن ابن عجلان عن ابن المصقي، عن عبد الرحمن بن امرئ القيس، عن محمد الطبري عن النبي ﷺ في غُسل يوم الجمعة »^(٥).

(١) شرح علل الترمذي (١ : ١٠٩).

(٢) المصدر السابق (١ : ١٠٩).

(٣) المصدر السابق (١ : ١١٠).

(٤) المصدر السابق (١ : ١١٠).

(٥) التاريخ الكبير (١ : ٩٧).

خَرَجَ هذا الحديث الإمام أحمد بإسناده عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ قال: ((إذا كان يوم الجمعة فغسل أحدكم رأسه واغتسل، ثم غدا أو ابتكر، ثم دنا فاستمع وأنصت كان له بكل خطوة خطاها كصيام سنة، وقيام سنة))^(١).

أعل البخاري هذا الحديث بكون راويه متروكاً، وهو محمد بن سعيد المصلوب.

ويؤكد ذلك ما قاله ابن أبي حاتم: ((وأخرج البخاري اسماً على حدة: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الذي روى عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن يحيى بن محمد، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد الأسدي، عن أوس بن أوس في الغسل يوم الجمعة. قال: سمعت أبي يقول: محمد بن سعيد هذا هو الشامي المتروك الحديث، روى هذا الحديث بعينه عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد، عن عبادة بن نسي، عن أوس بن أوس الثقفي، عن النبي ﷺ في الغسل يوم الجمعة، فعلمنا أنه هو الشامي المتروك الحديث))^(٢).

وقد أجمع نقاد الحديث على كون محمد بن سعيد الشامي متروك الحديث، قال أبو زرعة: ((صُلب في الزندقة، متروك الحديث))^(٣). وقال عمرو بن علي الفلاس: ((محمد بن سعيد الأزدي يحدث بأحاديث موضوعية))^(٤). وقال النسائي: ((الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام))^(٥). وقال الجوزجاني: ((مكشوف الأمر هالك))^(٦).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بكون راويه متروكاً، وهو ما وافق عليه النقاد البخاري، كأبي حاتم، وأبي زرعة، والنسائي.

المثال الثاني: (إعلال الحديث بكون الراوي متروكاً واهياً، مع اتهامه بوضع الحديث).

قال البخاري:

((الحكم بن ظهير، أبو محمد الفزاري الكوفي، عن السُّدِّي وعاصم، تركوه، منكر الحديث.

قال يحيى: كان مروان يقول: (الحكم بن أبي ليلى) هو ابن ظهير.

حدثنا محمد بن عبد العزيز قال: ثنا مروان، عن الحكم بن أبي خالد، مولى بني فزارة، عن عمر بن

أبي ليلى النُميري: قال الحسن بن علي لرجل من قريش.

وعن الحكم بن أبي خالد، عن الحسن، عن جابر: ((إذا دخل أهل الجنة الجنة)).

(١) في مسند أوس بن أبي أوس (١٦١٦١) (٢٦ : ٨٣).

(٢) الجرح والتعديل (٧ : ٢٦٣).

(٣) المصدر السابق (٧ : ٢٦٣).

(٤) المصدر السابق (٧ : ٢٦٣).

(٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣ : ١٣٧).

(٦) أحوال الرجال (ص ١٥٩).

وروى ابن المبارك وابن مقاتل عن الحكم المكي، عن عمر بن أبي ليلى، فلا أدري ما هذا من ذلك^(١).

أورد هذا الحديث ابن المبارك بإسناده عن مروان بن معاوية: أخبرنا حكم بن أبي خالد: عن الحسن: عن جابر قال: « إذا أُدخل أهلُ الجنة وأُقيم عليهم بالكرامة، جاءتهم خيول من ياقوتٍ أحمر، لا تبول ولا تَرُوثُ، لها أجنحة فيقعّدون عليها ثم يأتون الجبارَ جباراً، فإذا تجلّى لهم خَرُّوا سُجّداً، فيقول الجبار: يا أهل الجنة، ارفعوا رؤوسكم فقد رضيت عنكم رضاً لا سُخْطَ بعده، يا أهل الجنة ارفعوا رؤوسكم فإنّ هذه ليست بدار عمل إنما هي دار مُقام ودار نعيم. قال: فيرفعون رؤوسهم فيمطر الله عليهم طيباً، ثم يرجعون إلى أهلهم فيمرون بكثبان المسك، فيبعث الله عليهم ريحاً على تلك الكثبان فتُهيّجها في وجوههم حتى إنهم ليرجعون إلى أهلهم، وإنهم وحيولهم - ذكر كلمة - لَشِبَاغٍ من المسك^(٢).

أعل البخاري هذا الحديث بأن راويه متروك وممن لا تحلّ الرواية عنه فقال: (تركوه، منكر الحديث). قال الجوزجاني: « ساقط »^(٣). وقال أيضاً: « سَقَطَ بِمِثْلِهِ وَأَعَاجِبُ حَدِيثِهِ »^(٤). وقال

أبو زرعة: « (واهي الحديث) »^(٥). وقال أبو حاتم: « متروك الحديث »^(٦). وقال صالح بن محمد: « كان يضع الحديث »^(٧).

ولكون الحكم متروكاً واهياً كان مروان بن معاوية يدلّسه ليخفى حاله، وهذا التدليس هو تدليس الشيوخ فيسمي شيخه أو يصفه أو يكتنيه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف. قال الخطيب: «قال ابن معين: كان مروان بن معاوية يغير الأسماء - يعني على الناس - يحدّثنا عن الحكم بن أبي خالد، وإنما هو الحكم بن ظهير^(٨).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بكون الراوي متروكاً واهياً، مع اتهامه بوضع الحديث.

المثال الثالث: (الإعلال بكون الراوي متروكاً مع مخالفته في رواية الحديث مرفوعاً).

قال البخاري:

-
- (١) التاريخ الكبير (٢ : ٣٠٣).
 - (٢) الزهد لابن المبارك (ص ٥٣٤).
 - (٣) أحوال الرجال (ص ٥٢).
 - (٤) المصدر السابق (ص ٩٤).
 - (٥) الجرح والتعديل (٣ : ١١٨).
 - (٦) المصدر السابق (٧ : ٢٦٣).
 - (٧) الكشف الخفي (ص ١٠٢).
 - (٨) الكفاية في علم الرواية (ص ٣٦٦).

((صالح بن محمد بن زائدة، أبو واقد الليثي المدني، تركه سليمان بن حرب، منكر الحديث. يروي عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر رفعه: ((من غَلَّ فأحرقوا متاعه))). وقال ابن عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ في الغُلُول^(١)، ولم يحرق^(٢). حديث سالم، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً خرّجه أبو داود^(٣). أعل البخاري هذا الحديث بكون راويه متروكاً وهو صالح بن محمد بن زائدة. ومما يدل على ذلك أن الترمذي قال:

((سألت محمداً عن هذا الحديث - يعني حديث صالح بن محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: ((من وجدتموه غَلَّ فأحرقوا متاعه))). فضعّف محمد هذا الحديث وقال: قد روي عن النبي ﷺ غيرُ حديثٍ خلاف هذا: حديث أبي هريرة في قصة مدّعم^(٤). وحديث زيد بن خالد أن رجلاً غَلَّ خَزَزَاتٍ^(٥). وذكر أحاديث فلم يُذكر في شيء منها أن النبي ﷺ أمر أن يُحرقَ متاعُ من غَلَّ. قال محمد: (وصالح بن محمد بن زائدة هو أبو واقد، منكر الحديث ذاهب، لا أروي عنه) ((^(٦))).

وقال البخاري في التاريخ الأوسط:

((صالح بن محمد بن زائدة، أبو واقد الليثي، تركه سليمان بن حرب، منكر الحديث، روى عن سالم، عن أبيه، عن عمر رفعه: ((من غَلَّ فأحرقوا متاعه)) لا يتابع عليه، وقال النبي ﷺ في الغالّ: (صلّوا على صاحبكم). لم يحرق متاعه))^(٧). وقال الدارقطني:

((يرويه أبو واقد الليثي، صالح بن محمد بن زائدة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ. وأبو واقد هذا ضعيف، والمحفوظ أن سالماً أمر بهذا ولم يرفعه إلى النبي ﷺ، ولا ذكره عن أبيه، ولا عن عمر))^(٨).

(١) الغُلُول: الخيانة في المغنم، والسرقة من الغنيمة قبل القسمة. النهاية في غريب الأثر للجزري (٣ : ٣٨٠) مادة (غلّل).

(٢) التاريخ الكبير (٤ : ٢٤٠).

(٣) في الجهاد (باب في عقوبة الغالّ) (٢٧١٣) (٣ : ٦٩).

(٤) خرّجها البخاري في المغازي (باب غزوة خيبر) (٤٢٣٤) (ص ٧١٨).

(٥) خرّجه ابن ماجه في الجهاد (باب في الغُلُول) (٢٨٤٨) (٢ : ٩٥٠).

(٦) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٢٣٧ - ٢٣٨).

(٧) التاريخ الأوسط (٢ : ١٠٣).

(٨) علل الدارقطني (٢ : ٥٢).

وقال البيهقي:

((قال البخاري: عامة أصحابنا يحتجون بهذا في الغُلُول، وهذا باطل ليس بشيء، وصالح بن محمد منكر الحديث، تركه سليمان بن حرب))^(١).

ووافق البخاري على كون صالح متروكاً أبو حاتم حيث قال: ((ليس بقوي الحديث، تركه سليمان ابن حرب، وكان صاحب غزو، منكر الحديث))^(٢).

فثبت بذلك إعلال الحديث بكون راويه متروكاً، وهو ما ذكره البخاري وأبو حاتم، إضافة إلى وهم صالح في رفع الحديث وإنما هو موقوف على سالم من قوله، ومخالفته للأحاديث الصحيحة في عدم تحريق متاع الغال.

المثال الرابع: (الإعلال بكون الراوي متروكاً مع تفردّه بالحديث).

قال البخاري:

((خالد بن عبيد، روى عنه أبو عصام، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد.

قال محمد بن حميد: حدثنا يحيى بن واضح: سمع خالد بن عبيد: سمع عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: ذهب النبي ﷺ إلى موضع بالبادية قريباً من مكة، فإذا أرض يابسة حولها رمل فقال: ((تخرج الدابة من هذا، فإذا شبرٌ في شبرٍ)).

قال ابن بريدة: فَحَجَّجْتُ بَعْدَ سَنَيْنِ، فَأَرَانَا عَصاً لَهُ، فَإِذَا هُوَ بَعْصَايَ كَذَا وَكَذَا.

قال أبو عبد الله: **فيه نظر**))^(٣).

خرج هذا الحديث ابن ماجه^(٤).

أعل البخاري هذا الحديث بكون راويه متروكاً وهو خالد بن عبيد العتكي، أبو عصام.

وهو ما أكدّه البوصيري فقال: ((هذا إسناد ضعيف؛ خالد بن عبيد قال البخاري: (في حديثه نظر). وقال ابن حبان والحاكم: (حدث عن أنس بأحاديث موضوعية)))^(٥). وقال ابن حجر: ((متروك الحديث مع جلالته))^(٦).

وأما قول ابن عدي في الكامل: ((وليس حديثه حديثاً منكراً جداً))^(٧). فقال الذهبي: ((وقد وهم

(١) معرفة السنن والآثار (٧ : ٤٤).

(٢) الجرح والتعديل (٤ : ٤١١).

(٣) التاريخ الكبير (٣ : ١٤٧).

(٤) في الفتن (باب دابة الأرض) (٤٠٦٧) (٢ : ١٣٥٢).

(٥) مصباح الزجاجة (٤ : ١٩٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٢٢٥).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ : ٢٥).

ابن عدي وتوهم أن هذا هو أبو عصام ذاك الثقة الذي حدث عنه شعبة وعبد الوارث^(١). وأشار العقيلي إلى علة أخرى في الحديث وهي تفرد خالد به؛ حيث لم يروه غيره فقال: ((خالد بن عبيد أبو عصام المروزي، لا يتابع على حديثه))^(٢). ثم قال العقيلي: ((وفي الدابة أحاديث بغير هذا الإسناد فيها لئ، ما له إسناد جيد في خروجها مجملًا، وأما الرواية في صفة خروجها وصفتها وهيئتها فرواية لينة))^(٣).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بكون راويه متروكًا، إضافة إلى تفرده بهذا الحديث حيث لم يروه غيره.

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢ : ٤١٨).

(٢) ضعفاء العقيلي (٢ : ١٠).

(٣) المصدر السابق (٢ : ١٠).

المبحث الثاني

العلل الخفية في السند

المطلب الأول: التدليس .

المطلب الثاني: المزيد في متصل الأسانيد .

المطلب الثالث: رفع الموقوف .

المطلب الرابع: وصل المرسل .

المطلب الأول

التدليس

أ- تعريف التدليس.

– التدليس لغةً.

قال الزبيدي:

((الدَّلَسُ بالتَّحْرِيكِ: الظُّلْمَةُ كَالدُّلْسَةِ بِالضَّمِّ. وَالدَّلَسُ: اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: أَتَانَا دَلَسُ الظَّلَامِ. وَالتَّدْلِيسُ فِي الْبَيْعِ: كِتْمَانُ عَيْبِ السِّلْعَةِ عَنِ الْمُشْتَرِي. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَمِنْهُ أُخِذَ التَّدْلِيسُ فِي الْإِسْنَادِ وَهُوَ بَحَازٌ، وَهُوَ أَنْ يُحَدِّثَ عَنِ الشَّيْخِ الْأَكْبَرِ وَلَعَلَّهُ مَا رَأَاهُ وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ هُوَ دُونَهُ، أَوْ يَمْنُنُ سَمِعَهُ مِنْهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ))^(١).

وقال ابن فارس:

((دَلَسَ) الدَّالُّ وَاللَّامُ وَالسِّينُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى سَتْرٍ وَظُلْمَةٍ، فَالدَّلَسُ: دَلَسَ الظَّلَامَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَا يُدَالِسُ: أَي لَا يُخَادِعُ. وَأَصْلٌ آخَرُ يَدُلُّ عَلَى الْقِلَّةِ؛ تَقُولُ الْعَرَبُ: تَدَلَّسْتُ الطَّعَامَ: إِذَا أَخَذْتُ مِنْهُ قَلِيلًا قَلِيلًا))^(٢).

هذه مجمل أقوال أهل العربية في التدليس، وهو تعبيرٌ عن الاختلاط، وعدم اتضاح الأمور وتمييزها واشتباها ببعضها، وله معنى آخرٌ وهو إخفاء عيبٍ في أمرٍ ما. وهذا الأخير أقربُ إلى اصطلاح المحدثين على ما سيَتَضَحُّ في تعريف المدلِّس عندهم.

– التدليس اصطلاحاً.

قبل ذكر تعريف التدليس والمدلِّس اصطلاحاً نتعرَّف إلى المرحلة التاريخية التي تناول المحدثون فيها هذه المسألة وتفاصيلها.

إن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى اشترط عدم تدليس الراوي حتى يُتَجَبَّحَ بخبر الخاصة فقال: ((ولا تقوم الحُجَّةُ بخبر الخاصة حتى يَجْمَعَ أموراً... منها: بَرِيًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَدْلَسًا، يُحَدِّثُ عَنْ مَنْ لَقِيَ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَأَقْبَلُ الْحَدِيثَ: حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَدْلَسًا))^(٣).

وما ذكره الشافعي رحمه الله تعالى اشترطه مسلم، وجعله أساساً لقبول الحديث المُعْنَنِ كما بَيَّنَّ في مقدِّمة صحيحه فقال:

((وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا مِنْ أُمَّةٍ السَّلَفِ مَنْ يَسْتَعْمَلُ الْأَخْبَارَ وَيَتَفَقَّدُ صِحَّةَ الْأَسَانِيدِ وَسُقْمَهَا مِثْلَ

(١) تاج العروس (١٦ : ٨٤) مادة (دلس).

(٢) مقاييس اللغة (٢ : ٢٩٦) مادة (دلس).

(٣) الرسالة (ص ٣٧٠).

أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِي، وَابْنُ عَوْنٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَبُحَيِّ بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَتَشَوُّوا عَنْ مَوْضِعِ السَّمَاعِ فِي الْأَسَانِيدِ، كَمَا ادَّعَاهُ الَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ. وَإِنَّمَا كَانَ تَقْفُذُ مَنْ تَقْفَذَ مِنْهُمْ سَمَاعَ زُوَادِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ إِذَا كَانَ الرَّاوِي مِمَّنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيلِ فِي الْحَدِيثِ وَشُهِرَ بِهِ، فَحِينَئِذٍ يَبْحَثُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رَوَايَتِهِ، وَيَتَفَقَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ كَيْ تَنْزَاحَ عَنْهُمْ عِلَّةُ التَّدْلِيلِ»^(١).

وَأَمَّا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فَتَوَقَّفَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ فَذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ قَالَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُعْرِفُ بِالتَّدْلِيلِ فِي الْحَدِيثِ يُحْتَجُّ فِيهِمَا لَمْ يَقُلْ فِيهِ: حَدَّثَنِي أَوْ سَمِعْتُ؟ قَالَ: لَا أُدْرِي»^(٢). وَقَسَّمَ الْحَاكِمُ التَّدْلِيلَ سِتَّةَ أَقْسَامٍ، وَبَيَّنَّ حُكْمَ كُلِّ قِسْمٍ مِنْهَا^(٣). قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَكَذَا ذَكَرَ الْحَاكِمُ أَنَّ الْمَدْلُسَ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ سَمَاعَهُ فِي الرِّوَايَةِ فَحُكْمُ حَدِيثِهِ حُكْمُ الْمَرْسَلِ»^(٤). وَفَصَّلَ الْخَطِيبُ الْكَلَامَ عَلَى أَقْسَامِ الْمَدْلُسِينَ وَحُكْمِ كُلِّ قِسْمٍ مِنْهَا، وَهُوَ تَفْصِيلُ اعْتِمَادِهِ الْمُحَدِّثُونَ فِي بَيَانِ حُكْمِ كُلِّ قِسْمٍ مِنْهَا^(٥).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّ الْمَدْلُسِينَ خَمْسُ مَرَاتِبٍ. ذَكَرَهُمْ فِي كِتَابِهِ تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيرِ^(٦).

أَمَّا الْحَدِيثُ الْمَدْلُسُ فَهُوَ قِسْمَانِ: تَدْلِيلُ الْإِسْنَادِ، وَتَدْلِيلُ الشُّيُوخِ.

أ - تَدْلِيلُ الْإِسْنَادِ.

عَرَّفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بِقَوْلِهِ: أَنْ يَرَوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ شَيْئاً لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ بِصِيغَةٍ مُحْتَمَلَةٍ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَنْ رَأَاهُ وَلَمْ يَجَالِسْهُ^(٧).

وَفَسَّرَهُ الْحَاكِمُ بِقَوْلِهِ: كَأَن يَقُولَ: (قَالَ فُلَانٌ) فَإِذَا وَقَعَ إِلَيْهِمْ مَنْ يُنْقَرُّ عَنْ سَمَاعَاتِهِمْ وَيُلْحَقُ وَيُرَاجَعُ، ذَكَرُوا فِيهِ سَمَاعَاتِهِمْ^(٨).

وتدليس الإسناد على أنواع:

١ - تدليس القطع:

وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً: (الزهري. عن أنس)^(٩).

(١) في المقدمة (باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن) (ص ٢٢).

(٢) شرح علل الترمذي (١ : ٣٥٥).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣).

(٤) شرح علل الترمذي (١ : ٣٥٤).

(٥) الكفاية (ص ٣٥٧).

(٦) (ص ١٣).

(٧) تعريف أهل التقدير (ص ١٦). وأضاف ابن الصلاح: أو عمن عاصره ولم يلقه مؤمهاً أنه قد لقيه وسمعه منه. وسماه تدليس الإسقاط.

مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٣).

(٨) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٤).

(٩) انظر: تعريف أهل التقدير (ص ١٦).

٢ - تدليس العطف:

وهو أن يُصَرَّحَ بالتحديث في شيخ له، وَيُعْطَفَ عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمع ذلك من الثاني^(١).

٣ - تدليس التسوية:

هو أن يروي المدلس حديثاً عن ضعيف بين ثقتين، لقي أحدهما الآخر، فيُسْقَطُ الضعيف، ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة للاتصال، فيبدو الإسناد كله ثقات لمن لم يجز هذا الشأن^(٢).

ب - تدليس الشيوخ:

فهو أن يَصِفَ شيخه بما لم يَشْتَهَرْ به من اسم، أو لقب، أو كُنية، أو نسبة إيهاماً للتكثير غالباً، وقد يفعل ذلك لضعف شيخه، وهو خيانة ممن تعمده، كما إذا وقع ذلك في تدليس الإسناد^(٣).

وقد بيّن الخطيب الدافع وراء هذا النوع من التدليس فقال:

((والعلة في فعله ذلك: كون شيخه غير ثقة في اعتقاده، أو في أمانته، أو يكون متأخراً الوفاة، قد شارك الراوي عنه جماعةً دونه في السماع منه، أو يكون أصغر من الراوي عنه سنّاً، أو تكون أحاديثه التي عنده عنه كثيرة فلا يُحِبُّ تكرار الرواية عنه، يغيّر حاله لبعض هذه)).

ثم مثّل الخطيب لذلك فقال:

((أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي قال: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: ثنا أبي قال: بلغني أنّ عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، فكان يَكْنِيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد. وكان هشيم يُضَعِّف حديث عطية. قلت: الكلبي يُكْنَى أبا النَّضْرِ، وإنما غيّر عطية كُنْيَتَهُ لِيُوْهِمَ النَّاسَ أنه يروي عن أبي سعيد الخدري التفسير الذي كان يأخذه عنه))^(٤).

وفيما يأتي أمثلة لما أعله البخاري بتدليس الراوي في الحديث.

المثال الأول: (الإعلال بتدليس الأعمش بتدليس الإسقاط).

قال البخاري:

((محمد بن حازم، أبو معاوية الضرير، صاحب الشيباني والأعمش، الكوفي، السعدي، التميمي مولاهم، وُلد سنة ثلاث عشرة ومئة.

وقال لي يحيى بن معين: قال أبو معاوية: أنا حَدَّثْتُ الأعمش، عن هشام، عن سعيد العلاف، عن

(١) انظر: تعريف أهل التقديس (ص ١٦).

(٢) انظر: تدريب الراوي (١ : ١٨٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٤).

(٤) الكفاية (ص ٣٦٦).

مجاهد في إطعام المسلم السَّعْبَانِ^(١)، فَدَلَّسَهُ عَنِّي^(٢).

حديث أبي معاوية عن هشام أورد ابن السَّريِّ في الزهد^(٣).

والحديث خرَّجه البيهقي عن سفيان قال: سمعتُ ابنَ المنكدر يقول: (من موجبات المغفرة: إطعام المسلم السَّعْبَانِ)^(٤).

والتدليس الذي ذكره أبو معاوية بيَّنه الخطيبُ فقال:

((أخبرنا أبو بكر البرقانيُّ قال: أنا محمد بن عبد الله بن خَمِيرُويَّة قال: أنا الحسين بن إدريس قال: سمعتُ ابنَ عمار يقول: كان أبو معاوية إذا ذهب في حاجةٍ أوصى مَنْ يَتْرُكُ عند الأعمش أن يَتَحَفَّظَ عليه ما يَمُرُّ بعده. قال: فكان يجيء فيسأله عما مرَّ بعده قال: فجئت يوماً فذكروا لي أنه ذَكَرَ عن مجاهد: (من إيجاب المغفرة إطعام المسلم السَّعْبَانِ). قال: فسألتُه عنه، قال: فقال: أليس أنت حدَّثتني به عن هشام، عن سعيد العلاف، عن مجاهد قال... . فقلت له: فحدَّثتني به. فحدَّثتُه به. قال ابنُ عمار: فألقى الأعمشُ أبا معاوية، وهشاماً، وسعيداً، وقال: مجاهد.

ثم قال ابنُ عمار: حدَّثنا أبو معاوية، عن هشام بن حسان، عن سعيد العلاف، عن مجاهد قال: من إيجاب المغفرة إطعام المسلم السَّعْبَانِ))^(٥).

قال البيهقي بعد أن خرَّج الحديث: ((هكذا قاله ابن عُيَيْنَةَ من قول ابن المنكدر، ورواه غيره عن النبي ﷺ رسالاً))^(٦).

ثم ساق البيهقي الرواية المرسلة وقال: ((وقد وَصَلَهُ طَلْحَةُ بن عمرو، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: ثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ: نا حامد بن أبي حامد المقرئ: نا إسحاق بن سليمان الرازي قال: سمعتُ طلحة بن عمرو سئل عن قول الله ﷻ : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةِ ﴾ [البلد : ١٤] قال: نا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ : ((إِنَّ مِنْ موجبات المغفرة إطعام المسلم السَّعْبَانِ))^(٧).

وهو ما خرَّجه الحاكم وقال: ((هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد ولم يخرجاه))^(٨).

(١) السَّعْبَان: الجائع. النهاية في غريب الأثر (٢ : ٣٧١) مادة (سغب).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٧٧).

(٣) الزهد (٦٣٤ : ١) (٣٤٣ : ١).

(٤) شعب الإيمان (٣ : ٢١٦) رقم (٣٣٦٣).

(٥) الكفاية (ص ٣٥٩).

(٦) شعب الإيمان (٣ : ٢١٦).

(٧) المصدر السابق (٣ : ٢١٧).

(٨) المستدرک على الصحيحين (٢ : ٥٧٠).

لكنّ وصل طلحة بن عمرو له لم ينفعه؛ فطلحة متروك^(١). وقد خالف في وصله من هو أوثق منه وهو الأعمش؛ فقد رواه عن ابن المنكدر موقوفاً عليه من كلامه. وقال ابن القيم: ((وقال محمد بن المنكدر: (من موجبات المغفرة إطعام المسلم السَّعْبَانِ). وقد روي مرفوعاً من غير وجه))^(٢).

غير أن رفع الحديث لا يصح؛ فهو محفوظ عن مجاهد وابن المنكدر موقوفاً عليهما. وتصحيح الحاكم ليس على إطلاقه؛ فإنّ في إسناده طلحة بن عمرو، وقد تقدّم الكلام فيه. **المثال الثاني:** (الإعلال بتدليس الأعمش بتدليس الشيوخ).

قال البخاري:

((محمد بن الحكم الكاهلي.

قال وكيع، عن الأعمش، عن محمد بن الحكم، عن نَوْفٍ الشامي. قال لنا قبيصة، عن سفيان، عن الأعمش، عن الحكم الأسدي، عن نَوْفٍ قال: (كان النمل في زمن سليمان بن داود أمثال الذئب).

وقال لنا أبو نعيم: عن سفيان، عن الأعمش، عن الحكم، قوله. وقال لنا عبدان، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن الوليد بن الحكم الكاهلي، سمعت نَوْفاً قال: (الذئب)^(٣).

أشار البخاري بسياق هذه الروايات إلى إعلال الحديث بتدليس الأعمش، وهو سليمان بن مهران، وهنا يروي عن محمد بن الحكم وفيه جهالة^(٤)، فيسمّيه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف، وهو **تدليس الشيوخ**، فتارةً يسمّيه الحكم الأسدي، وأخرى الوليد بن الحكم.

قال الفسوي: ((حدّثنا أبو عاصم وأبو نعيم، عن سفيان، عن الأعمش، عن الحكم الأسدي، عن نَوْفٍ - قال أبو نعيم: **وليس بابن عُتَيْبَة**، عن نَوْفٍ - قال: (كان النمل في بني إسرائيل كالذئب)))^(٥).

وقد صرّح أبو نعيم هنا بأنه ليس بابن عُتَيْبَة؛ لينفي أنه الحكم بن الوليد العُتَيْبِي، وليؤكّد أنه لا ذكر في هذا السند للوليد بن الحكم.

(١) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٩٥).

(٢) عدة الصابرين (ص ٢١٦).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٦٠).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٦ : ١٢٣).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣ : ٢٦٥).

قال ابن رجب: « قالوا: لا يقبل تدليس الأعمش؛ لأنه إذا وَقَّفَ أحال على غير مليء، يعنون على غير ثقة، إذا سأله عمن هذا؟ قال: (عن موسى بن طريف، وعَبَّايَة بن رِعي، والحسن بن ذكوان) »^(١).

والحديث من كلام نَوْف البِگالي، ونَوْف معدود في التابعين، وله في الصحيحين ذكرٌ في حديث الحَضِر لا رواية، كما أن الذهبي لم يترجم له في الكاشف. وهذا الحديث من الإسرائيليات، وللإسرائيليات أحكام خاصة وهي على أقسام، ذكرها الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره^(٢).

والحديث ذكره الحافظ ابن كثير عند كلامه على سورة النمل عن نَوْف أنه قال: (كان نمل سليمان أمثال الذئاب). هكذا رأيته مضبوطاً بالياء المثناة من تحت. وإنما هو بالياء الموحدة، وذلك تصحيف، والله أعلم^(٣).

المثال الثالث: (الإعلال بتدليس جَعْدَة تدليس الإسقاط).

قال البخاري:

« جَعْدَة، من ولد أم هانئ. عن أبي صالح، عن أم هانئ.

روى عنه شعبة، لا يعرف إلا بحديث فيه نظر »^(٤).

خرج هذا الحديث الترمذي قال: « حَدَّثَنَا محمود بن غيلان: حَدَّثَنَا أبو داود: حَدَّثَنَا شعبة قال: كنت أسمع سَمَّاك بن حرب يقول: أحد ابني أم هانئ حَدَّثني، فلقيت أنا أفضلهما، وكان اسمه جَعْدَة، وكانت أم هانئ جَدَّتَه، فَحَدَّثني عن جَدَّتَه أن رسول الله ﷺ دخل عليها، فدعا بشرابٍ فشرب، ثم ناوَهَا فَشَرِبْتُ، فقالت: يا رسول الله، أما أني كنت صائمة. فقال رسول الله ﷺ: « الصائم المتطوع أمين نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر ». وحديث أم هانئ في إسناده مقال »^(٥).

قال البخاري: « لا يعرف إلا بحديث فيه نظر ».

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتدليس جَعْدَة فيه.

وتفصيل ذلك أنه روى الحديث عن أم هانئ ولم يسمع منها، ولما سأله شعبة عن سماعه من أم هانئ بيّن الوساطة بينه وبينها فقال: « لا، حَدَّثني أبو صالح وأهلنا عن أم هانئ ».

(١) شرح علل الترمذي (١ : ٣١٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١ : ٨).

(٣) المصدر السابق (٦ : ١٨٤).

(٤) التاريخ الكبير (٢ : ٢١٩).

(٥) في الصوم (باب ما جاء في إفطار الصائم المتطوع) (٧٣٢) (٣ : ١٠٩).

وهذا ما بيّنه الإمام أحمد فقد نقل عن شعبة قوله: ((قلت لجعدة: (سمعته أنت من أم هانئ؟)). قال: (لا، حدّثني أبو صالح وأهلنا عن أمّ هانئ)) .

وهذا التدليس هو تدليس الإسقاط وهو أن يروي المحدث عن لقيه وسمعه ما لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه، أو عن لقيه ولم يسمع منه، موهماً أنه لقيه وسمع منه.

قال الذهبي: ((وصوابه: شعبة، عن جعدة، عن أبي صالح، عن أمّ هانئ))^(١).

قال ابن حجر: ((ولم يسمع منها، بل سمعه من أبي صالح مولى أمّ هانئ))^(٢).

فاتضح بذلك أن جعدة لما نُقِرَ له عن سماعه ذكر الواسطة بينه وبين من روى عنه.

المثال الرابع: (الإعلال بتدليس ابن إسحاق بتدليس الإسقاط).

قال البخاري:

((عبد الله بن مكنف .

سمع أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: ((أخذ جبلّ يحبنا ونحبه، وهو على ثُرعة^(٣) من ثُرع الجنة، وعَيْر^(٤) على ثُرع النار)) .

قاله يوسف بن بطلول: حدّثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق، فيه نظر))^(٥).

خرّج هذا الحديث ابن ماجه^(٦).

قال البخاري: ((فيه نظر)) .

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتدليس ابن إسحاق حيث قال: (عن عبد الله بن مكنف) ولم يصرّح بالسماع منه.

قال البوصيري: ((هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق وشيخه عبد الله بن مكنف، قال البخاري: (في حديثه نظر)))^(٧).

وذكر المنذري ضعف هذا الإسناد فقال: ((وهذا إسناد واه))^(٨).

(١) ميزان الاعتدال (٢ : ١٢٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٢ : ٧١).

(٣) الثُرعة: الروضة على المكان المرتفع خاصة، فإذا كانت في المطمئن فهي روضة. النهاية في غريب الأثر (١ : ١٨٧) مادة (ترع).

(٤) عَيْر: جبل بناحية المدينة. معجم ما استعجم (٣ : ٩٨٤).

(٥) التاريخ الكبير (٥ : ٩٣).

(٦) في المناسك (باب فضل المدينة) (٣١١٥) (٢ : ١٠٤٠).

(٧) مصباح الزجاجة (٣ : ١١٨).

(٨) الترغيب والترهيب (٢ : ١٥٠).

وأشار البخاري بذلك أيضاً إلى ضعف إسناد الحديث، حيث تفرد به عبد الله بن مكنف. قال العقيلي: ((لا يُعرف إلا بعبد الله بن مكنف، ولم يرو عنه إلا ابن إسحاق، وفي هذا الباب رواية ثابتة من غير هذا الوجه عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ))^(١).

وأما عبد الله بن مكنف فقال الذهبي: ((مجهول))^(٢).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بتدليس ابن إسحاق حيث لم يصرح هنا بالسماع، ويكون راويه مجهولاً، كما أن زيادة (وهو على ثُرْع من ثُرْع الجنة، وعَيَّر على ثُرْع النار) زيادة شاذة منكرة؛ ففي صحيح البخاري^(٣) ومسلم^(٤) من حديث أنس مرفوعاً: ((هذا جبل يحبنا ونحبه))، ليس فيه هذه الزيادة.

المثال الخامس: (الإعلال بتدليس الزهري تدليس إسقاط).

قال البخاري:

((سليمان بن أرقم، مولى قريظة أو النضير، البصري، عن الحسن والزهري، تركوه، كُنِيَّتُهُ أَبُو معاذ، كَنَاهُ ابْنُ أَبِي إدريس.

وقال ابن أبي أويس، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، عن ابن شهاب، عن سليمان بن أرقم أن يحيى بن أبي كثير الذي يسكن اليمامة حدثه أنه سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة، عن النبي ﷺ : ((لا نَذَرُ في معصية، وكفارته كفارة يمين)).

وقال عبد الله، عن الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة أن عائشة قالت عن النبي ﷺ مثله.

وقال ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري: بلغني عن أبي سلمة: قالت عائشة.

وقال حيوة، عن محمد بن حرب، عن الزُّيْدِي، عن الزهري، عن رجل، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ : ((مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ)).

وقال مسلم: حدثنا أبان، ثنا يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن أبان، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي ﷺ مثله.

وقال ابن يوسف، عن مالك، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ مثله.

وقال سعد: نا شيبان، عن يحيى، عن محمد بن الحنظلي، عن أبيه، عن عمران بن حصين، عن

(١) الضعفاء الكبير (٢ : ٣٠٨).

(٢) المغني (١ : ٣٥٩).

(٣) في الجهاد والسير (باب فضل الخدمة في الغزو) (٢٨٨٩) (ص ٤٧٧).

(٤) في الحج (باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة) (٣٣٢١) (ص ٥٧٤).

النبي ﷺ : ((لا تَذَرُ في معصية، وكفارته كفارة يمين)).

وقال أبو غسان: نا أبو بكر النهشلي، عن محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران، عن النبي ﷺ مثله.

وقال مسدد: نا هُشيم، عن منصور، عن الحسن، عن عمران، عن النبي ﷺ : ((لا تَذَرُ في معصية، ولا فيما لا يملك))^(١).

حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن عائشة خُرَّجه أبو داود^(٢)، والنسائي^(٣).

وحديث محمد بن الحنظلي، عن أبيه، عن عمران بن حُصين خُرَّجه النسائي^(٤).

وحديث منصور، عن الحسن، عن عمران خُرَّجه النسائي^(٥).

وحديث الزهري، عن أبي سلمة، عائشة خُرَّجه الترمذي^(٦).

أشار البخاري بسياقة هذه الأسانيد إلى إعلال الحديث بتدليس الزهري فيه.

وذلك أنه روى الحديث عن أبي سلمة مرسلاً، وأسقط منه واسطتين: (سليمان بن أرقم ويحيى بن أبي كثير). وتدليس الزهري على ذلك تدليس الإسقاط؛ إذ أسقط من الإسناد سليمان بن أرقم وهو متروك كما ذكره البخاري، وأسقط منه يحيى بن أبي كثير أيضاً.

فقد نقل أبو داود عن ابن المبارك أن قول الزهري (بلغني عن أبي سلمة) دلالة على أن الزهري لم يسمعه من أبي سلمة.

ثم قال أبو داود: ((وقال أحمد بن حنبل: (وتصديق ذلك ما حدثنا أيوب - يعني ابن سليمان -). قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: (أفسدوا علينا هذا الحديث). قيل له: وصحَّ إفساده عندك؟ وهل رواه غير ابن أبي أويس؟ قال: (أيوب كان أمثلاً منه يعني أيوب بن سليمان بن بلال)^(٧).

وقال الترمذي: ((هذا حديث لا يصح؛ لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة))^(٨).

ومما يؤكد ذلك أن الترمذي لما سأل البخاري عن هذا الحديث أورد الرواية المرسلة، ثم عقَّبها برواية موسى بن عقبة وابن أبي عتيق، عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبي كثير، عن

(١) التاريخ الكبير (٤ : ٢١).

(٢) في الأيمان والندور (باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية) (٣٢٩٢) (٣ : ٢٣٢).

(٣) في الأيمان والندور (باب كفارة النذر) (٣٨٣٩) (٧ : ٢٧).

(٤) في الأيمان والندور (باب كفارة النذر) (٣٨٤٠) (٧ : ٢٩).

(٥) في الأيمان والندور (باب كفارة النذر) (٣٨٤٩) (٧ : ٢٩).

(٦) في النذور والأيمان (باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية) (١٥٢٤) (٤ : ١٠٣).

(٧) سنن أبي داود (٣ : ٢٣٢).

(٨) سنن الترمذي (٤ : ١٠٣).

أبي سلمة، عن عائشة. وقضى برجحانها، وأنه لا بد في السند من دخول الواسطتين بين الزهري وأبي سلمة. ثم قال البخاري: ((وسليمان بن أرقم متروك ذاهب الحديث))^(١).

والحديث أورده ابن الملقن في كتابه المقنع مثلاً على تدليس الإسقاط^(٢).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بتدليس الزهري فيه حيث لم يسمع الحديث من أبي سلمة.

(١) انظر: علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٢٥٠).

(٢) انظر: المقنع في علوم الحديث (١ : ١٥٤).

المطلب الثاني

المزيد في متصل الأسانيد

عرّف ابنُ كثيرَ المزيدَ في متصل الأسانيد فقال: « هو أن يزيد راوٍ في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره »^(١).

وعرّفه ابن جماعة: « هو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً »^(٢).

وعرّفه السخاوي: « هو أن يُزاد راوٍ في مسندٍ، ومن لم يزدّه أتقن مع تصريحه بالسماع »^(٣).

فزاد في تعريفه (مسند). وهو الحديث الذي يتصل إسنادُه مرفوعاً إلى النبي ﷺ^(٤). قال أستاذنا الدكتور نور الدين عتر: « لأن الزيادة في غير المتصل لا تدخل في هذا النوع »^(٥).

قال ابن الصلاح: « ألّف فيه الخطيبُ كتاباً سماه: « تمييز المزيد في متصل الأسانيد ». وفي كثير مما ذكره نظر؛ لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة (عن) في ذلك فينبغي أن يُحكم بإرساله ويُجعل معلّلاً بالإسناد الذي ذُكر فيه الزائد، وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه، ثم سمعه منه نفسه، اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً، وأيضاً فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك أن يذكر السَّماعين، فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة، والله أعلم »^(٦).

وفيما يأتي أمثلة لما أعله البخاري بأنه من المزيد في متصل الأسانيد في تاريخه الكبير.

المثال الأول: (الإعلال بالمزيد لمخالفة المكيّ الثقات في الزيادة).

قال البخاري:

« إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب، أخو عباس الهاشمي، عن أبيه، وميمونة، سمع منه سليمان بن سُحَيْم المدني، وسمع منه ابن جُرَيْج.

وقال لنا عبد الله بن صالح: حدّثني الليث: حدّثني نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس، عن ميمونة قالت: سمعتُ النبي ﷺ يقول: « صلاةٌ في مسجدي هذا أفضلُّ من ألف صلاةٍ فيما سواه إلا مسجد الكعبة ».

وقال لنا أبو عاصم، عن ابن جُرَيْج، عن نافع، عن إبراهيم بن معبد، عن ميمونة، عن النبي ﷺ.

(١) اختصار علوم الحديث (٢ : ٤٨٥).

(٢) المنهل الروي (ص ٧١).

(٣) التوضيح الأبر (ص ٧٤).

(٤) انظر: تدريب الراوي (١ : ١٤٨).

(٥) منهج النقد (ص ٧٤).

(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٨٧).

وقال لنا المكِّي، عن ابن جُرَيْج: سمع نافعاً أنَّ إبراهيم بن عبد الله بن معبد حدَّثه: أن ابن عباس حدَّثه عن ميمونة، عن النبي ﷺ . **ولا يصحّ فيه ابن عباس**»^(١).

خرّج هذا الحديث بذكر ابن عباس مسلّم في صحيحه^(٢).

قال البخاري: **«ولا يصحّ فيه ابن عباس»**.

وهذا إشارة إلى إعلال الحديث بالمزيد في متصل الأسانيد، وأن ذكر ابن عباس فيه خطأ، وأن الحديث متصل بدون ذكر ابن عباس فيه.

وقد وافق البخاريّ على ذلك جمعٌ من النقاد:

فقال ابن أبي شيبة: **«ورواة أهل مصر لا يُدخلون فيه ابنَ عباس»**^(٣).

وقال النسائي: **«رواه الليث، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد، عن ميمونة، ولم يذكر ابنَ عباس»**^(٤).

وما ذكره البخاري رحمه الدارقطني فقال: **«ورواة ابن جُرَيْج، عن نافع، عن إبراهيم، عن عبد الله ابنِ مَعْبَد بنِ عَبَّاسٍ، عن مَيْمُونَةَ، وقال بعضهم فيه: (عن ابن عباس، عن مَيْمُونَةَ) ولم يثبت. ورواه اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن مَعْبَدٍ، عن مَيْمُونَةَ، وهو الصَّوابُ عن نافع»**^(٥).
وتكلم بعض النقاد في ثبوت سماعه من ميمونة وابن عباس، فقال ابن حبان: **«إبراهيم بن عبد الله ابن معبد بن عباس بن عبد المطلب، يروي عن أبيه، وقد قيل: (إنه سمع من ميمونة زوج النبي ﷺ).** وليس ذلك بصحيح عندنا؛ فلذلك أدخلناه في أتباع التابعين»^(٦).

وقال وليّ الدين العراقي: **«إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس بن عبد المطلب، لا تصحّ له رواية عن صحابي، فلذلك حطّطناه عن درجة التابعين، إلى أتباع التابعين»**^(٧).

وأما إخراج مسلم له بزيادة (ابن عباس) فانتقده عليه الدارقطني فقال: **«وأخرج مسلم حديث عُبَيْد الله وموسى الجهني، عن نافع، عن ابن عمر: «(صلاة في مسجدتي)». وأتبعه بمعمر، عن أيوب، عن نافع - وليس بمحفوظ عن أيوب. وخالفهم ابن جُرَيْج، وليث رَوَاهُ عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد، عن ميمونة. وأخرج القولين، ولم يخرج البخاري من رواية نافع بوجه»**^(٨).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٢٩٠).

(٢) في الحج (باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة) (ص ٥٨٤) (رقم ٣٣٨٣).

(٣) المصنّف (٦ : ٤١٦).

(٤) سنن النسائي الكبرى (٢ : ٣٩٠).

(٥) علل الدارقطني (٩ : ٤٩).

(٦) انظر: الثقات (٦ : ٦).

(٧) انظر: تحفة التحصيل (ص ١٥).

(٨) الإلزامات والتتبع (ص ٢٩٦).

ورجح القاضي عياض ما ذكره البخاري من أن ذكر ابن عباس وَهَمٌ في سند الحديث فقال: ((وذكّر ابن عباس هنا خطأً، والأكثر يقول فيه: (إبراهيم، عن ميمونة). قال الدارقطني: (لا يثبت فيه ذكر ابن عباس). وقال البخاري في هذه الزيادة: (لا تصحّ). قال بعضهم: (وصوابه: إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس بإسقاط عن))^(١).

وقال النووي: ((هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده. قال الحفاظ: ذكر ابن عباس فيه وَهَمٌ، وصوابه: (عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة). هكذا هو المحفوظ من رواية الليث، وابن جريج، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله، عن ميمونة. من غير ذكر ابن عباس))^(٢).
فقول البخاري هنا: ((ولا يصحّ فيه ابن عباس)) إعلال للحديث بالمزيد في متصل الأسانيد، وأن المحفوظ هو عن إبراهيم، عن ميمونة، دون ذكر ابن عباس فيه.

المثال الثاني: (الإعلال بالمزيد لمخالفة أسباط الثقات في الزيادة).

قال البخاري:

((ثعلبة بن الحكم الليثي، له صحبة.

قال لنا عبيد الله بن موسى، عن زكريا بن أبي زائدة، عن سَمَاك، عن ثعلبة بن الحكم قال: قال النبي ﷺ: ((لا تحلّ النهبة))، وتابعه زهير، وشعبة.

وقال أسباط، عن سَمَاك، عن ثعلبة، عن ابن عباس. **ولا يصحّ ابن عباس.** وقال: يوم حُنين.
وقال لي محمد: حدّثنا الجُدِّيُّ، عن شعبة، عن سَمَاك، عن ثعلبة بن الحكم أنّ أصحاب النبي ﷺ أسروهُ وهو غلامٌ شاب.

حدّثنا موسى: قال ثنا أبو عَوَانة، عن سَمَاك، عن ثعلبة بن الحكم: ((انْتَهَبُوا يَوْمَ خَيْر))^(٣).
وهذا أصحّ ((^(٣).

حديث زكريا بن أبي زائدة خرّجه الطبراني في المعجم الكبير قال: حدّثنا محمد بن إسحاق بن راهوية: ثنا أبي: ثنا عيسى بن يونس، عن زكريا بن أبي زائدة (ح). وحدّثنا أبو يزيد القراطيسي: ثنا أسد بن موسى: ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال: أخبرني أبي، عن سَمَاك بن حرب، عن ثعلبة بن الحكم قال: أصبنا يومَ خَيْرٍ غَنَمًا فانتَهَبناها، فجاء رسول الله ﷺ وقدورهم تغلي، فقالوا: إنها نُهْبَةٌ. فقال: ((أَكْفَيْتُوا الْقُدُورَ؛ فَإِنَّهُ لَا تَحِلُّ النَّهْبَةُ))^(٤).

(١) انظر: مشارق الأنوار (٢ : ٣٤٨).

(٢) شرح النووي على مسلم (٩ : ١٦٦).

(٣) التاريخ الكبير (٢ : ١٥٥).

(٤) في مسند ثعلبة بن الحكم (١٣٧٤) (٢ : ٨٣).

وأما حديث أسباط فخرجه الطبراني في المعجم الكبير أيضاً^(١).

قال البخاري: ((ولا يصح ابن عباس)).

وأشار بذلك إلى إعلال رواية أسباط بالمزيد في متصل الأسانيد، حيث زاد في إسناد الحديث: (عن ابن عباس). وإنما هو متصل دون هذه الزيادة.

وبين أبو حاتم وأبو زرعة ذلك فقالا عن رواية أسباط: ((هذا خطأ؛ إنما هو سَمَاك، عن ثعلبة بن الحكم، عن النبي ﷺ، ليس بينهما ابن عباس، وثعلبة بن الحكم قد سمع من النبي ﷺ))^(٢).

وقول البخاري: ((وهذا أصح)) ترجيح لرواية زكريا بن أبي زائدة، وزهير، وشعبة، وأبي عوانة في روايتهم الحديث عن سَمَاك، عن ثعلبة، عن النبي ﷺ، على رواية أسباط.

وتابعهم في روايتهم أيضاً: (أبو الأحوص) كما خرجه ابن ماجه^(٣).

وتابعه سفيان الثوري، كما خرجه الطبراني^(٤).

وأسباط هو ابن نصر، صدوق كثير الخطأ يُعَرَّب^(٥). وقد خالف الحفاظ الثقات حيث زاد في إسناده ابن عباس.

فاتضح من ذلك إعلال رواية أسباط بالمزيد في متصل الأسانيد، وترجيح البخاري لحديث هؤلاء الحفاظ لحفظهم، وروايتهم الحديث بإسناده على الوجه الصحيح مع جلالتهم كشعبة، والثوري، وأبي عوانة، وأبي الأحوص، وزهير، وزكريا بن أبي زائدة.

المثال الثالث: (الإعلال بالمزيد لمخالفة شعبة لجرير والثوري في الزيادة).

قال البخاري:

((جابان. قال لي الجعفي: ثنا وهب: سمع شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نَيْبِط، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: ((لا يدخل الجنة ولد زنا)))).

وتابعه عُثْدَر، ولم يقل جرير والثوري: (نَيْبِط).

وقال عُبدان، عن أبيه، عن شعبة، عن يزيد، عن سالم، عن عبد الله بن عمرو قوله، ولم يصح.

ولا يُعرف لجابان سماعٌ من عبد الله بن عمرو، ولا لسالم من جابان، ولا من نَيْبِط^(٦).

خرَّج هذا الحديث النسائي في الكبرى^(٧).

(١) في مسند ابن عباس (١٠ : ٢٧٢) رقم (١٠٦٠٣).

(٢) انظر: علل الحديث (٢ : ٢٤٤).

(٣) في الفتن (باب النهي عن التَّهْبَةِ) (٣٩٣٨) (٢ : ١٢٩٩).

(٤) في مسند ثعلبة بن الحكم (١٣٨٠) (٢ : ٨٤).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ١٣٨).

(٦) التاريخ الكبير (١ : ٢٣٥).

(٧) في الصيد (باب ما ذُكر في ولد الزنى) (٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦) (٣ : ١٧٥).

قال البخاري: « ولم يقل جرير والثوري: (نبيط) ».

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بأنه من المزيد في متصل الأسانيد؛ فقد زاد شعبة في الإسناد (نبيطاً)، وخالفه في ذلك جرير، والثوري، حيث رَوَّيَا الحديث عن منصور، عن سالم، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو.

قال الدارقطني: « وإنما روى هذا الحديث منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبد الله ابن عمرو »^(١).

وقال النسائي: « لا نعلم أحداً تابع شعبة على نبيط »^(٢).

وذهب ابن حبان إلى أن الحديث صحيح على الوجهين فقال: « اختلف شعبة والثوري في إسناد هذا الخبر، فقال الثوري: (عن سالم، عن جابان) وهما ثقتان حافظان، إلا أن الثوري كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة وأحفظ لها منه، ولا سيما حديث الأعمش، وأبي إسحاق، ومنصور، فالخبر متصل عن سالم، عن جابان، فمرةً روي كما قال شعبة، وأخرى كما قال سفيان »^(٣).

لكن كلام ابن حبان فيه إشارة إلى ترجيح رواية الثوري في حديث أهل بلده على رواية شعبة، كما أن أحداً لم يتابع شعبة في روايته.

المثال الرابع: (الإعلال بالمزيد لزيادة ابن أبي أويس في الإسناد: (عن أبيه)).

قال البخاري:

« إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، سمع الحارث بن عبد الله بن عياش، وعائشة، وسمع أمه أم كلثوم، بنت أبي بكر.

حدَّثنا إسماعيل قال: حدَّثنا أبي، عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي، عن أبيه، عن سلمة، قال النبي ﷺ: « زُرَّ القميص ».

وقال لنا عبد الله بن مسleme: حدَّثنا عبد العزيز بن محمد، عن موسى بن إبراهيم، عن سلمة، عن النبي ﷺ.

وحدَّثني الأوسي قال: حدَّثنا عطف، عن موسى بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة. وحدَّثنا مالك بن إسماعيل قال: حدَّثنا عطف قال: حدَّثنا موسى بن إبراهيم المخزومي قال: حدَّثنا سلمة، عن النبي ﷺ. قال أبو عبد الله: هذا لا يصح، وفي حديث القميص نظر »^(٤).

خرج البخاري هذا الحديث معلقاً فقال: ويذكر عن سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ قال: « يَزُرُّهُ ولو

(١) علل الدارقطني (٦ : ١٥٩).

(٢) اللآلئ المصنوعة (٢ : ١٦٣).

(٣) صحيح ابن حبان (٨ : ١٧٩).

(٤) التاريخ الكبير (١ : ٢٧٨).

بشوكة)) في إسناده نظر^(١).

حديث عبد العزيز بن محمد خرّجه أبو داود^(٢).

وحديث موسى بن إبراهيم خرّجه النسائي^(٣).

قال البخاري: هذا لا يصحّ، وفي حديث القميص نظر.

وأشار بذلك إلى إعلال رواية إسماعيل بن أبي أُويس بالمزيد في متصل الأسانيد حيث زاد في الإسناد: ((عن أبيه)).

قال ابن حجر: ((رواه البخاري عن إسماعيل بن أبي أُويس، عن أبيه، عن موسى بن إبراهيم، عن أبيه، عن سلمة، زاد في الإسناد رجلاً، ورواه أيضاً عن مالك بن إسماعيل، عن عطّاف بن خالد قال: حدّثنا موسى بن إبراهيم قال: حدّثنا سلمة. فصّرّح بالتحديث بين موسى وسلمة، فاحتمل أن يكون رواية ابن أبي أُويس من المزيد في متصل الأسانيد، أو يكون التصريح في رواية عطّاف وهماً. فهذا وجه النظر في إسناده))^(٤).

وقال أيضاً: ((ولهذا الاختلاف قال أبو عبد الله: (في إسناده نظر) لأن الدّراوَزدي لم يصّرّح بسماع موسى مع الاختلاف عليه فيه، وعطّاف منسوب إلى الضعف؛ فلذلك علّقه بصيغة التمرّض وقال: (في إسناده نظر)))^(٥).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بالمزيد في متصل الأسانيد، والاختلاف بين الدّراوَزدي وعطّاف في ذكر السماع الصريح وعدمه.

(١) في الصلاة (باب وجوب الصلاة في الثياب) (ص ٦٣).

(٢) في الصلاة (باب في الرجل يصلي بقميص واحد) (٦٣٢) (١ : ١٧٠).

(٣) في القبلة (باب الصلاة في قميص واحد) (٧٦٥) (٢ : ٧٠).

(٤) فتح الباري (١ : ٤٦٥).

(٥) تعليق التعليق (٢ : ٢٠٢).

المطلب الثالث

رفع الموقوف

قال ابن الصلاح: ((الموقوف: ما يُروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول، ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول، وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقاً، وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فيقال: حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء، أو على طاوس، أو نحو هذا، والله أعلم))^(١).

فإذا كان الحديث موقوفاً على الصحابي من قوله أو فعله، ورفع أحد الرواة فقد عدّ المحدثون ذلك علّةً من علل الحديث. قال الحاكم يمثل لهذه الصورة من العلة:

أخبرنا أحمد بن علي بن الحسن المقرئ قال: حدّثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرّكّاهي قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي قال: ((من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء)).

قال أبو عبد الله الحاكم: ((لهذا الحديث علّةٌ صحيحةٌ: أخبرنا أبو الحسين عليّ بن عبد الرحمن السّبيعي بالكوفة قال: ثنا إبراهيم بن عبد الله العبّسي قال: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة. قال: (يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء))^(٢).

وفيما يلي أمثلة لما أعله البخاري برفع الموقوف في التاريخ الكبير.

المثال الأول: (إعلال رفع الحديث لمخالفة الراوي من هو أوثق منه وأكثر عدداً في نافع).

قال البخاري:

((محمد بن ثابت العبدي، أبو عبد الله البصري، عن نافع، وعمرو بن دينار، يخالف في بعض حديثه، روى عنه ابن المبارك، ووكيع، وسمع منه قتيبة.

وروى محمد، عن نافع، عن ابن عمر، وخالفه أيوب، مرفوع في التيمم.

وخالفه أيوب، وعبيد الله، والناس، فقالوا: عن نافع، عن ابن عمر، فعله))^(٣).

ورواية الرفع خرّجها أبو داود قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم الموصلي أبو علي: أخبرنا محمد بن ثابت العبدي: أخبرنا نافع قال: انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس فقضى ابن عمر حاجته، فكان من حديثه يومئذٍ أن قال: (مرّ رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك وقد خرج من غائطٍ أو

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٦).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ١١٨).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٥١).

بول، فسلم عليه فلم يُردَّ عليه، حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السَّكَّة ضرب بيديه على الحائط، ومسح بهما وجهه، ثم ضرب ضربةً أخرى فمسح ذراعيه، ثم ردَّ على الرجل السلام وقال: ((إنَّه لم يمنعني أن أردَّ عليك السلام إلا أني لم أكُنْ على طُهرٍ))^(١).

أعلَّ البخاريُّ هذا الحديثَ برفع محمد بن ثابت له مع أنه موقوف على ابن عمر. وقد قال البخاري: (يُخالف في بعض حديثه). وهذه المخالفة حصلت من رفعه الحديث إلى النبي ﷺ، مع أن أثبت أصحاب نافع كأبيوب، وعُبَيْد الله بن عمر رَوَوْه موقوفاً على ابن عمر من فعله.

وهذا الحديث مما أنكر رفعه على محمد بن ثابت، قال أبو داود: ((سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول: (روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم))^(٢). وقال أبو داود أيضاً: ((لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربيتين عن النبي ﷺ، ورَوَّه فعلَ ابنِ عمر ﷺ))^(٣). وقال أبو زرعة: ((هذا خطأ؛ إنما هو موقوف))^(٤).

وقال ابن عبد البر: ((وأصحاب نافع الحفاظ يروونه عن نافع عن ابن عمر فعله: (أنه كان يتيمم إلى المرفقين)). هكذا رواه مالك وغيره، ورواه محمد بن ثابت العبدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً وأنكره عليه، وضعّفوه من أجله))^(٥).

وقال ابن عبد الهادي: ((وقد أنكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت العبدي، فقد رواه جماعة عن نافع من فعل ابن عمر، والذي رواه غيره عن نافع من فعل ابن عمر إنما هو التيمم فقط، فأما هذه القصة فهي عن النبي ﷺ مشهورة برواية أبي الجُهَيْم بن الحارث بن الصَّمَّة وغيره))^(٦). وهو ما خرّجه البخاري ومسلم^(٧).

وقال ابن رجب: ((ورفعه منكر عند أئمة الحفاظ، وإنما هو موقوف عندهم، كذا قاله الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، والبخاري، والعقيلي، والأثرم. وتفرّد برفعه محمد بن ثابت العبدي، عن نافع. والعبدي ضعيف))^(٨).

ورُوي الحديث موقوفاً من طريق عُبيد الله بن عمر، ويونس، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول:

(١) في الطهارة (باب التيمم في الحضرة) (٣٣٠) (١ : ٩٠).

(٢) سنن أبي داود (١ : ٩٠).

(٣) المصدر السابق (١ : ٩٠).

(٤) علل الحديث (١ : ٥٤).

(٥) التمهيد (١٩ : ٢٨٧).

(٦) شرح علل ابن أبي حاتم (ص ١٦٥).

(٧) خرّجه البخاري في التيمم (باب التيمم في الحضرة إذا لم يجد الماء) (٣٣٧) (ص ٥٩) ومسلم في الحيض (باب التيمم)

(٨٢٢) (ص ١٥٩).

(٨) فتح الباري (٢ : ٤١).

(التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة للكفين إلى المرفقين)^(١). وعن مالك، عن نافع، عن ابن عمر^(٢).

ورواه علي بن ظبيان مرفوعاً عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ^(٣). وقال الحاكم: ((ولا أعلم أحداً أسنده عن عُبيد الله غير علي بن ظبيان))^(٤). وقال الدارقطني: ((كذا رواه علي بن ظبيان مرفوعاً، ووقفه يحيى بن القطان، وهُشَيْم، وغيرهما، وهو الصواب))^(٥).
ورواه مرفوعاً أيضاً: سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه عن النبي ﷺ. وسليمان بن أبي داود الحزاني، عن سالم ونافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ^(٦).

وسليمان بن أرقم، وسليمان بن أبي داود هما ممن لا يحتج بروايتهما. لكن قال ابن حبان في علي بن ظبيان: ((من أهل الكوفة، كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطئ في الآثار ولا يفهم، فلما كثر ذلك في رواياته سقط الاحتجاج بأخباره))^(٧).

وأما محمد بن ثابت فضغفه ابن معين. فترجّحت بذلك رواية الوقف على الرفع؛ لأنّ محمد بن ثابت ضعيف ومتروك، ولمخالفته الثقات من أصحاب نافع في رفعه.

المثال الثاني: (إعلال رفع الحديث كون راويه شديد الضعف، مع مخالفته للثقات).

قال البخاري:

((محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصاري المدني، سمع منه يحيى بن سعيد الأنصاري. قال لنا آدم: حدّثنا شعبة قال: نا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري: سمعت عمّي: سمعت عائشة قالت: (كسّر عظم الميت ككسره حياً).

وعن عمّره، عن عائشة قولها، ورفع سعد بن سعيد، وحارثة، عن عمّره، عن عائشة، عن النبي ﷺ. وروى سليمان، والدّزّاردي، عن سعد ولم يرفعه.

قال أبو عبد الله: وغير مرفوع أكثر، ورواه عروة، والقاسم، عن عائشة قولها))^(٨).

خرّج هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ابن رَاهُوَيْه قال: أخبرنا وهب بن جرير ابن حازم: نا شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن قال: قالت لي عمّره: أعطني قطعة من أرضك أدفن فيها؛

(١) سنن البيهقي الكبرى في الطهارة (باب كيف التيمم) (٩٤١) (١ : ٢٠٧).

(٢) المصدر السابق (١ : ٢٠٧).

(٣) خرّجه الدارقطني (١٦) (١ : ١٨٠).

(٤) مستدرک الحاكم (١ : ٢٧٨).

(٥) سنن الدارقطني (١ : ١٨٠).

(٦) سنن الدارقطني في الطهارة (باب التيمم) (٢٠ ، ٢١) (١ : ١٨١).

(٧) المجروحين (٢ : ١٠٥).

(٨) التاريخ الكبير (١ : ١٤٩).

فإني سمعت عائشة تقول: (كَسَرُ عَظْمِ الْمَيْتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ). قال محمد: ومن أهل المدينة من يحدثه عن عائشة، عن النبي ﷺ ((^(١)).

وأما رواية الرفع فمدارها على سعد بن سعيد الأنصاري، أخي يحيى، وقد خرّجها أبو داود، وابن ماجه^(٢).

وخرّج مالك الحديث موقوفاً على عائشة أنّه بَلَّغَهُ أَنَّ عائشة زوج النبي ﷺ كانت تقول: (كَسَرُ عَظْمِ الْمُسْلِمِ مَيْتاً كَكَسْرِهِ وَهُوَ حَيٌّ). تعني في الإثم^(٣).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (وغير مرفوع أكثر، ورواه عروه، والقاسم، عن عائشة قولها).

وأشار البخاري إلى ترجيح رواية الوقف على الرفع لسببين:

الأول: شهرة هذا الحديث بكونه موقوفاً على عائشة رضي الله عنها من قولها.

الثاني: أنه من رواية محمد بن عبد الرحمن الأنصاري وهو ثقة، وخالف من رواه مرفوعاً وهم: حارثة ابن أبي الرجال، وسعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة.

فحارثة بن أبي الرجال قال عنه البخاري: ((منكر الحديث))^(٤). وهذه العبارة عند البخاري دالة على أنه لا تحل الرواية عمن قيلت فيه. وقال النسائي: ((متروك الحديث))^(٥). وقال أحمد بن حنبل: ((ضعيف، ليس بشيء))^(٦). وقال أبو حاتم: ((منكر الحديث، ضعيف الحديث))^(٧). وقال أبو زرعة: ((واهي الحديث، ضعيف الحديث))^(٨). وقال الدارقطني: ((ليس بالقوي))^(٩).

وأما سعد بن سعيد: فهو ابن قيس بن عمرو الأنصاري. قال عنه ابن حجر: ((صدوق سيئ الحفظ))^(١٠). وقال النسائي: ((ليس بالقوي))^(١١).

وقال ابن حبان: ((من جلة الأنصار، وكان رديء الحفظ))^(١٢).

(١) مسند عائشة (١١٧١) (٢ : ٥٩٦).

(٢) أبو داود في الجنائز (باب الحفار يجدي العظم هل يتنكب ذلك المكان) (٣٢٠٧) (٣ : ٢١٢) وابن ماجه في الجنائز (باب في

النهى عن كسر عظام الميت) (١٦١٦) (١ : ٥١٦).

(٣) في الجنائز (باب ما جاء في الاختفاء) (٥٦٣) (١ : ٢٣٨).

(٤) ضعفاء البخاري (ص ٣٧).

(٥) ضعفاء النسائي (ص ٢٩).

(٦) الجرح والتعديل (٢ : ٢٥٥).

(٧) المصدر السابق (٢ : ٢٥٥).

(٨) علل الدارقطني (١٤ : ٤١٠).

(٩) تقريب التهذيب (ص ٢٦٥).

(١٠) ضعفاء النسائي (ص ٥٣).

(١١) مشاهير علماء الأمصار (ص ٧٥).

وقد أورد الدارقطني روايات الحديث كلها وتكلم عن الاختلاف في رفعها ووقفها، ورجح رواية سعد ابن سعيد في رفع الحديث فقال: ((والصحيح عن سعد بن سعيد))^(١).

وأما رواية الدَّرَاوَزْدِي عن سعد فقد وردت مرفوعةً عند ابن عدي، وقال: ((وهذا مدارؤه على سعد بن سعيد، عن عَمْرَةَ، عن عائشة))^(٢).

وخرَّجه ابن ماجه من حديث أم سلمة^(٣). قال الدارقطني: ((وليس بمحفوظ))^(٤). أي إن الحديث لا يُعرف من رواية أم سلمة رضي الله عنها. لكن قال البوصيري: ((هذا إسناد فيه عبد الله بن زياد مجهول، ولعله عبد الله بن زياد بن سمعان المدني، أحد المتروكين؛ فإنه في طبقة، وله شاهد من حديث عائشة، رواه أبو داود، وابن ماجه، وابن حبان))^(٥).

فاتضح من ذلك رجحان رواية محمد بن عبد الرحمن في وقف الحديث على عائشة؛ لثقة محمد، وضعف حارثة، وسعد بن سعيد. وهو ما ذكره البخاري ورجَّحه بقوله: (وغير مرفوع أكثر).

المثال الثالث: (إعلال رواية الرفع لمخالفة راويها من هو أوثق وأتقن منه في عطاء بن السائب).

قال البخاري:

((أبيض بن أبان. عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، في العطاس.

قاله لنا أحمد بن يونس. وتابعه الرَّقَّاشِي، عن جعفر بن سليمان.

ولم يرفعه الثوري ووهيب))^(٦).

خرَّج هذا الحديث الحاكم قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْفَقِيه: ثنا علي بن عبد العزيز المكي، ومحمد بن أيوب الرازي قالوا: ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس: ثنا أبيض بن أبان القرشي، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلْيَقُلْ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ. وَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ))^(٧).

أعل البخاري رفع هذا الحديث، وإنما رفعه أبيض، مع أن الثوري ووهيب أوقفاه على ابن مسعود من قوله.

(١) علل الدارقطني (١٤ : ٤٠٨).

(٢) الكامل (٣ : ٣٥٢).

(٣) في الجناز (باب في النهي عن كسر عظام الميت) (١٦١٧) (١ : ٥١٦).

(٤) علل الدارقطني (١٤ : ٤١٠).

(٥) مصباح الزجاجه (٢ : ٥٥).

(٦) التاريخ الكبير (٢ : ٤٩).

(٧) في الأدب (٧٦٩٤) (٤ : ٢٩٦).

وأكد ذلك ابن أبي حاتم فقال: ((سألت أبي عن حديث رواه أبيض بن أبان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: ((إذا عطس أحدكم فليقل ...)) . قال أبي: هذا خطأ، الناس يروونه عن عبد الله، موقوف، منهم جعفر بن سليمان وغيره، وأبيض شيخ، وعطاء بن السائب اختلط بأخوة))^(١).

وأكد الدارقطني أيضاً؛ فقد سئل عن هذا الحديث فقال: ((يرويه عطاء بن السائب واختلف عنه: فرفعه أبيض بن أبان وجعفر بن سليمان عن عطاء، ووقفه جرير وعلي بن عاصم، والموقوف أشهر))^(٢).

ومما يرجح رواية الوقف أنها من رواية الثوري، وهو من أثبت الرواة عن عطاء بن السائب، وهو ممن حمل عنه قبل الاختلاط^(٣)، وأبيض بن أبان قال عنه أبو حاتم: ((ليس عندنا بالقوي، يكتب حديثه، وهو شيخ))^(٤).

وممن رجح رواية الوقف البيهقي فقال: ((أخبرنا أبو طاهر الفقيه: أنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان: نا أحمد بن يوسف السلمي: نا عبد الرزاق: أنا سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي أن ابن مسعود كان يقول: (إذا عطس أحدكم فليقل: ...). هذا موقوف وهو الصحيح، وروي مرفوعاً عن أبيض بن أبان عن عطاء - يعني ابن السائب - وكذلك رواه جعفر بن سليمان، عن عطاء بن السائب مرفوعاً، والصحيح رواية الثوري))^(٥).

ورجحها أيضاً الطبراني فقال: ((هكذا رواه أبيض بن أبان، والمغيرة السراج، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود متصلاً، ورواه الناس عن عطاء بن السائب موقوفاً عن عبد الله))^(٦).

فاتضح مما تقدم ترجيح رواية الوقف على الرفع لأنها من رواية الثوري، وهو من أثبت أصحابه، وممن حمل عن عطاء قبل الاختلاط، كما أن أبان ضعيف، وقد خالف من هو أوثق منه وهو الثوري.

المثال الرابع: (إعلال رواية الرفع لمخالفة راويها الضعيف من هو أوثق وأتقن منه وأكثر عدداً).

قال البخاري:

((ربيع بن سهل بن الركين بن الربيع الفزاري.

(١) علل الحديث (٢ : ٢٤٣).

(٢) علل الدارقطني (٥ : ٣٣٤).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٥ : ٣٣٤).

(٤) الجرح والتعديل (٢ : ٣١٢).

(٥) انظر: شعب الإيمان (٧ : ٣٠).

(٦) الدعاء للطبراني (ص ٢٥٥).

عن سعيد بن عُبيد: سمع الرُّكَّين، عن أبيه، عن عبد الله، عن النبي ﷺ : ((بحسبِ المرءِ إذا رأى منكرًا فلم يستطع، أن يعلم الله أنه كاره)) .

ورواه غير واحد عن الرُّكَّين ولا يرفعونه.

قاله سعيد بن سليمان: سمع ربيعاً. يُخالف في حديثه ((^(١)).

خرَّج هذا الحديث ابن أبي شيبة^(٢).

أعلَّ البخاري رفع هذا الحديث، وإنما هو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه من كلامه، ورفع

حصل من قِبَل ربيع بن سهل بن الرُّكَّين.

وذكر الدارقطني مَنْ وَفَّقَهُ فقال: ((يرويه الرُّكَّين بن الربيع، وعبد الملك بن عُمير، وطلحة بن

مصرّف، رَفَعَهُ الربيع بن سهل الفَزاري عن الرُّكَّين عن أبيه، ووَفَّقَهُ غيره وهو الصواب))^(٣).

وقد أكَّد البخاري وقف الحديث فقال: ((قاله [يعني حديث ربيع] سعيد بن سليمان: سمع ربيعاً.

وروى غير واحد عن الرُّكَّين وغيره عن أبيه عن عبد الله قوله، يُخالف في حديثه))^(٤).

وقول البخاري: (يُخالف في حديثه). أراد به مخالفة ربيع للحفاظ الأثبات برفعه الحديث و قد رَوَّه

موقوفاً، فالرُّكَّين بن الربيع ثقة^(٥)، وعبد الملك بن عُمير ثقة فصيح عالم تغيَّر حفظه^(٦)، وطلحة بن

مصرّف ثقة فاضل قارئ^(٧).

وأما ربيع بن سهل فقال فيه ابنُ معين: ((ليس بشيء))^(٨). وقال البخاري: ((روى عن سعيد بن

عُبيد عجائب))^(٩).

وقال أبو زرعة: ((منكر الحديث))^(١٠).

فترجّحت رواية الوقف على الرفع؛ لأنها من رواية الحفاظ الأثبات، وضعف الربيع بن سهل

راوي الرفع، والحديث أورده ابنُ عبد البر موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه من قوله^(١١)، وهذا ما يُثبَّت

ترجيح رواية الوقف.

(١) التاريخ الكبير (٣ : ٢٤٢).

(٢) في الفتن (باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ عنها) (٣٧٣٠٥) (٧ : ٤٧٠).

(٣) علل الدارقطني (٥ : ٥٣).

(٤) التاريخ الأوسط (٢ : ١٥٦).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٤٦).

(٦) انظر: المصدر السابق (ص ٣٩٦).

(٧) انظر: المصدر السابق (ص ٣١٨).

(٨) الجرح والتعديل (٣ : ٤٦٣).

(٩) التاريخ الأوسط (٢ : ١٥٦).

(١٠) الجرح والتعديل (٣ : ٤٦٣).

(١١) انظر: التمهيد (٢٣ : ٢٨٤) الاستذكار (٥ : ١٧).

المثال الخامس: (إعلال رواية الرفع لاضطراب حماد بن سلمة في حديثه عن ليث ومخالفته لحamad بن زيد).

قال البخاري:

((زياد بن سَيمِيْنٌ كُوشٌ))^(١).

قال حماد بن سلمة، عن ليث، عن طاوس، عن زياد، عن عبد الله بن عمرو، رفعه في الفتن.

وروى حماد بن زيد وغيره عن عبد الله بن عمرو، قوله، وهو أصح^(٢).

خرَّجَ هذا الحديث أبو داود قال: حدَّثنا محمد بن عُبَيْد: ثنا حماد بن زيد: ثنا ليث، عن طاوس، عن رجلٍ يقال له زياد، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِنها ستكونُ فتنةٌ تَسْتَنْظِفُ^(٣) العربَ، قتلها في النار، اللسانُ فيها أشدُّ من وَفْعِ السيفِ)) . قال أبو داود: رواه الثوري، عن ليث، عن طاوس، عن الأعجم^(٤).

أعل البخاري رفع هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو ؓ، ورجح أن وقفه هو الصواب فقال:

((عن عبد الله بن عمرو، قوله، وهو أصح)) . وهذا ما أشار إليه أبو داود.

وقال الترمذي عقب تخريجه للحديث: ((سمعت محمد بن إسماعيل يقول: لا يُعرف لزياد بن سَيمِيْنٍ كُوشٌ غيرُ هذا الحديث، رواه حماد بن سلمة عن ليث فرفعه، ورواه حماد بن زيد عن ليث فأوقفه))^(٥).

وسبب إعلال البخاري لهذا الحديث هو الاضطراب الواقع في سنده، وهو اختلاف الرواة عن ليث بن أبي سُلَيْمٍ، فبعضهم يرفعه، والآخر يوقفه، وليث ممن يضطرب في حديثه، وقد قال عنه ابن حجر: ((صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك))^(٦).

وذكر النقادُ تضعيفَ ليث في حديثه عن طاوس، قال عبد الملك بن عبد الحميد الميموني:

((سمعت يحيى ذَكَرَ ليثَ بنَ أبي سُلَيْمٍ فقال: ضعيف الحديث عن طاوس))^(٧).

كما أن حماد بن سلمة ممن يضطرب في حديثه عن غير ثابت البناني، قال مسلم: ((وحماد يُعدُّ عندهم إذا حدَّث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجُرَيْري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً))^(٨).

(١) هكذا ضبطه ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣ : ٣١٩) . قال محمد شمس الحق آبادي: سيمين كوش لفظ فارسي معناه: أبيض

الأذن. عون المعبود (١١ : ٢٣٣) .

(٢) التاريخ الكبير (٣ : ٣٠٢) .

(٣) أي تستوعبهم هلاكاً. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٥ : ٧٨) مادة (نظف) .

(٤) في الفتن والملاحم (باب في كف اللسان) (٤٢٦٥) (٤ : ١٠٢) .

(٥) سنن الترمذي (٤ : ٤٧٣) .

(٦) تقريب التهذيب (ص ٤٩٥) .

(٧) تهذيب الكمال (٩ : ٤٧٩) .

(٨) التمييز (ص ٢١٨) .

وقد وافق حماد بن زيد على وقف الحديث عبد الله بن إدريس كما خرّجه ابن أبي شيبة^(١)،
وعبد الله ثقة فقيه عابد^(٢).

فاتضح من ذلك رجحان رواية الوقف على الرفع لاضطراب ليث بن أبي سليم، وتضعيفه في
حديث طاوس، كما أن راوي الرفع حماد بن سلمة ممن يخطئ في حديثه عن غير ثابت كما ذكره مسلم.
المثال السادس: (إعلال رواية الرفع لوهم راويها يحيى بن آدم).

قال البخاري:

((سعيد بن أبي سعيد المقبري، أبو سعيد. قال ابن أبي أويس: يُنسب إلى مقبرة.
وقال غيره: أبو سعيد مكاتبٌ لامرأة من بني ليث، مدني.
وقال ابن طهمان، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن النبي ﷺ :)) ما سمعتم عني من
حديث تعرفونه فصدّقوه)).

وقال يحيى، عن أبي هريرة. وهو وهم؛ ليس فيه أبو هريرة، هو سعيد بن كيسان^(٣).
أورد هذا الحديث بهذا الإسناد الخطيب عن يحيى بن آدم، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن
أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا حدّثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تنكرونها فصدّقوا به، وإذا
حدّثتم عني حديثاً تنكرونها فكذبوا به))^(٤).

أعل البخاري رفع الحديث إلى النبي ﷺ ، وذلك أن يحيى بن آدم وهم فيه؛ حيث رفع
الحديث إلى النبي ﷺ . مع أن المحفوظ هو رواية الحديث موقوفاً على سعيد المقبري، دون ذكر أبي
هريرة ﷺ .

قال ابن أبي حاتم: ((سمعت أبي وحدّثنا عن بسام بن خالد، عن شعيب بن إسحاق، عن ابن أبي
ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :)) إذا بلغكم عني حديثٌ
يَحْسُنُ بي أن أقوله فأنا قلته، وإذا بلغكم عني حديثٌ لا يَحْسُنُ بي أن أقوله فليس مني ولم أقله)) .
قال أبي: هذا حديث منكر، الثقات لا يرفعونه^(٥).

والحديث أورده ابن الجوزي بإسناده عن محمد بن أيوب قال: حدّثنا جَدْعُون الرّماذي قال: حدّثنا
أشعث بن نزار، عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة أنّ النبي ﷺ قال: ((إذا حدّثتم عني
بحديثٍ يُوافِقُ الحقَّ فخذوا به، حدّثْتُ أو لم أُحدّثْ)) . قال العُقيلي: (ليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ)

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣٧١١٩) (٧ : ٤٤٨) .

(٢) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٣٠) .

(٣) التاريخ الكبير (٣ : ٣٩١) .

(٤) تاريخ بغداد (١١ : ٣٩١) .

(٥) علل الحديث (٢ : ٣١٠) .

إِسْنَادٌ يَصِحُّ، وَلِلْأَشْعَثِ هَذَا غَيْرُ حَدِيثٍ مَنْكَرٍ. قال يحيى: (أشعث ليس بشيء) ^(١). ونقل أبو سليمان الخطّابي، عن السّاجي، عن يحيى بن معين قال: ((هذا الحديث وضعته الزنادقة)).

قال الخطّابي: ((هو باطل لا أصل له)) ^(٢). وعقّب على ذلك قاضي الملك الهندي بالقول: ((قلت: يُعلم من مجموع الطرق أن للحديث أصلاً وليس بموضوع، ومن شواهد حديث ثوبان الذي حكم ابنُ الجوزي بوضعه)) ^(٣). فبان من ذلك ضعف الحديث، حتى شواهد لم يخل واحد منها من مقال. فَوَهَمَ يحيى بن آدم في رفع الحديث إلى النبي ﷺ، مع أن الحديث محفوظ عن سعيد المقبري لا يُجاوِزُ به إلى النبي ﷺ، ويحيى ثقة حافظ فاضل ^(٤).

المثال السابع: (إعلال رواية الرفع لضعف راويها عبد العزيز ومخالفته لشعبة بن الحجاج).
قال البخاري:

((سلمى بن عتاب، عن جدّه. سمع أبا هريرة. قاله لنا علي، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن توبة العنبري في سؤر الحمار. وقال لي عمرو بن علي: نا يحيى: نا شعبة: حدثني توبة العنبري، عن سلمى: سمعت أبا هريرة: (لَدُمُ بِيضَاءَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ). ويرفعه بعضهم ولا يصح)) ^(٥). خرّج هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة ﷺ عبد الرزاق ^(٦). وورد مرفوعاً عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من طريق عبد العزيز بن محمد الدّراوِزدي، عن أبي ثَقَال، عن رباح بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة... به. خرّجه أحمد ^(٧).
أعلّ البخاري هذا الحديث بأنه لا يصحّ فيه الرفع، بل هو موقوف على أبي هريرة ﷺ من كلامه.

وأشار البخاري بقوله: (ويرفعه بعضهم). إلى الرواية السابقة بالإسناد المذكور، وفيه: عبد العزيز

(١) الموضوعات (١ : ١٨٨).

(٢) الموضوعات (١ : ١٨٨).

(٣) ذيل القول المسدود (ص ٨٨).

(٤) انظر: تقريب التهذيب (ص ٦١٨).

(٥) التاريخ الكبير (٤ : ١٧٠).

(٦) في المناسك (باب فضل الضحايا وهل يذبح الحرم) (٨١٥٦) (٤ : ٣٨٧).

(٧) في مسند أبي هريرة (٩٣٩٣) (٢ : ٤١٧).

ابن محمد الدَّارَوَزْدِي، صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ^(١). وفيه أبو ثَقَال، قال البخاري: ((في حديثه نظر))^(٢). ورياح بن عبد الرحمن، قال عنه ابن حجر: ((مقبول))^(٣).

وهذا الإسناد ضعيف، رواه ضعفاء، ورفع الحديث حصل من الدَّارَوَزْدِي، وخالف بذلك شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، الذي روى الحديث موقوفاً عن توبة، عن سلمى، عن أبي هريرة. وأشار البيهقي إلى ترجيح رواية الوقف، فبعد أن أورد الحديث موقوفاً ومرفوعاً قال: قال البخاري: ((ويرفعه بعضهم، ولا يصح))^(٤).

غير أن القاري رأى أن للحديث حكمَ الرفع بقطع النظر عما قاله البخاري حيث قال: ((ومنازعة البخاري في رفعه لا تضر؛ لأن أبا هريرة لا يقوله من قِبَلِ الرأي، فله حُكْمُ الرفع))^(٥). ويجاب بأن إسناد الحديث مرفوعاً لا ينهض أمام إسناد الوقف من حيث ثقة رجاله وضبطهم فبان من ذلك وقف الحديث، وأنه الراجح، خصوصاً مع ما ذكره البيهقي، ولضعف إسناد رواية الرفع؛ بضعف رواته.

كما أن متن الحديث منتقداً في معناه، فقبول الأضحية عند الله وثوابها مداره على خلوصها لوجه الله تعالى من شوائب الرياء وكذلك أن تكون سميئةً مكتنزة اللحم خالية من العيوب والأمراض، فجعل اللون له مدخلٌ في كثرة الثواب أو قلته لا دليل من الشرع له.

المثال الثامن: (إعلال رواية الرفع كون رواها ممن حملوا عن أبي إسحاق بعد اختلاطه، ومخالفتهم للثوري).

قال البخاري:

((شريح بن النعمان الصائدي، سمع علياً، يُعدّ في الكوفيين، قال لنا أبو نعيم: وقال وكيع، عن سفيان، عن سعيد بن أشوع: سمعت شريح بن النعمان الصائدي يقول: (لا مقابلة^(٦) ولا مدابرة^(٧)، ولا شرقاء^(٨)، سليمة العين والأذن). حدثني محمد بن المثني، عن إبراهيم بن أبي الوزير، عن أبي وكيع، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أشوع، عن علي: أمرنا النبي ﷺ نحوه.

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٩٠).

(٢) المغني في الضعفاء (٢ : ٧٧٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٢٤١).

(٤) البيهقي في الكبرى (٩ : ٢٧٣).

(٥) مرقاة المفاتيح (٣ : ٥٠٥).

(٦) المقابلة: أن يُقطع من مقدم أذن الغنم شيء، ثم يُترك معلقاً لا يبين. غريب الحديث لابن سلام (١ : ١٠١) مادة (قبل).

(٧) المدابرة: أن يفعل ذلك بمؤخر الأذن من الشاة. المصدر السابق (١ : ١٠١) مادة (دبر).

(٨) الشرقاء: المشقوقة الأذن باثنين. المصدر السابق (١ : ١٠١) مادة (شرق).

وقال عُبيد الله، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي: أمرنا النبي ﷺ .
ولم يثبت رفعه ^(١).

خرّج هذا الحديث أبو داود، والترمذي، والنسائي من طرق كثيرة مدارها على أبي إسحاق، من رواية شريك، وإسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير، وأبي بكر بن عيَّاش، وزباد بن خيثمة ^(٢).
أعل البخاري رفع هذا الحديث، وإنما هو موقوف على عليّ ﷺ ، ومن هنا قال البخاري:
((ولم يثبت رفعه)) .

ومما يؤكد ذلك أن الدارقطني سئل عن هذا الحديث فقال:
((هو حديث يرويه أبو إسحاق السَّيِّعِي، واختلف عنه:
فرواه إسرائيل، وزهير، وزباد بن خيثمة، ويونس بن أبي إسحاق، وشريك، وأبو بكر بن عيَّاش،
وعلي بن صالح، وخديج بن معاوية وغيرهم، عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي .
ولم يسمع هذا الحديث أبو إسحاق من شريح .
حدّث به أبو كامل مظفر بن مُدْرِك، عن قيس بن الربيع قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من
شريح؟ قال: حدّثني ابنُ أشْوَعه .

ورواه الجراح بن الضحّاك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أشْوَعه، عن شريح ، عن علي مرفوعاً .
وكذلك رواه قيس بن الربيع، عن ابن أشْوَعه، سمعه منه مرفوعاً .
ورواه الثوري عن ابن أشْوَعه، عن شريح، عن علي موقوفاً .
ويشبهه أن يكون القول قول الثوري، والله أعلم .

ثنا الشافعي: حدّثنا معاذ: ثنا مسدد: ثنا يحيى، عن سفيان، حدّثني بن أشْوَعه، عن شريح بن
النعمان قال: كنتُ عندَ عليّ فسأله رجلٌ عن الأضحية فقال: (لا مدابرة، ولا مقابلة، ولا شَرْقاء،
سليمة العين والأذن) ^(٣) .

ومما يرجح رواية الوقف أن مدار الحديث على أبي إسحاق كما ذكره الدارقطني، والذين رَوَوْا عنه
هذا الحديث كشريك، وإسرائيل، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير، وأبي بكر بن عيَّاش، وزباد بن خيثمة
وغيرهم إنما حملوا عن أبي إسحاق بعد الاختلاط، وهم ممن تُضَعَّف روايتهم فيه؛ قال ابن تُمَيْر: ((سماع

(١) التاريخ الكبير (٤ : ١٩٤) .

(٢) خرّجه أبو داود في الذبائح (باب ما يُكره من الضحايا) (٢٨٠٤) (٣ : ٩٧) والترمذي في الأضاحي (باب ما يُكره من
الأضاحي) (١٤٩٨) (٤ : ٨٦) والنسائي في الضحايا (باب ما نُهي عنه من الأضاحي) (٤٣٧٢ ، ٤٣٧٣ ، ٤٣٧٤ ،
٤٣٧٥) (٧ : ٢١٦ - ٢١٧) .

(٣) علل الدارقطني (٣ : ٢٣٧) .

يونس وزكريا وزهير من أبي إسحاق بعد الاختلاط^(١). وقال أحمد: ((زهير، وإسرائيل، وزكريا ليس حديثهم بالقوي عن أبي إسحاق))^(٢). وقال ابن معين: ((لم يكن أحد أعلم بحديث أبي إسحاق من الثوري))^(٣).

ومن المرجحات أن سفيان أثبت وأتقن وأحفظ من أبي إسحاق، وقد رواه سفيان موقوفاً. ومنها أن الدارقطني ساق رواية الوقف عن سفيان من رواية أشهر أصحابه وهو يحيى بن سعيد القطان كدليل لما ذهب إليه من ترجيح رواية الوقف.

المثال التاسع: (إعلال رواية الرفع لمخالفة رواتها من هم أتقن وأوثق في شعبة).

قال البخاري:

((يزيد أبو خالد الواسطي، عن إبراهيم السكسكي.

قال لي محمد بن بشار: نا ابن مهدي وغندر، عن شعبة، عن يزيد بن أبي خالد الدالاني، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن أبيه قال: (من باع داراً ولم يشتر بثمنها داراً لم يُبارك له فيها). وقال لنا آدم: قال: نا شعبة قال: نا يزيد أبو خالد: سمع أبا عبيدة، عن حذيفة مثله.

وقال لي محمد بن بشار: نا سلم بن قتيبة: سمع شعبة رفعه قال: عن النبي ﷺ .

وقال محمود: نا وهب قال: نا شعبة، عن يزيد، عن أبي عبيدة، عن حذيفة، عن النبي ﷺ .

وقال موسى بن بحر: نا الفزاري: سمع أبا مالك النخعي، عن يوسف بن ميمون، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن حذيفة، عن النبي ﷺ .

وقال لي إسحاق: أخبرنا عيسى بن يونس قال: نا عبادة النخعي، عن يوسف بن ميمون، مثله))^(٤).

خرج هذا الحديث ابن ماجه من طريق يوسف بن ميمون، عن أبي عبيدة، عن حذيفة مرفوعاً^(٥). وخرجه الطيالسي على الوجهين مرفوعاً وموقوفاً، فخرجه موقوفاً من روايته هو عن شعبة عن يزيد... به. وخرجه مرفوعاً من رواية وهب بن جرير عن شعبة عن يزيد... به^(٦).

أعل البخاري رفع هذا الحديث، وإنما هو موقوف على حذيفة ﷺ من كلامه.

وهذا ما بينه الإمام أحمد؛ فقد قال الأثرم: ((سمعت أبا عبد الله ذكر حديث حذيفة: (من باع داراً

(١) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٢٠).

(٢) المصدر السابق (٢ : ٥٢١).

(٣) المصدر السابق (٢ : ٥١٩).

(٤) التاريخ الكبير (٨ : ٢٠٩).

(٥) في الثؤنون (باب من باع عقاراً ولم يجعل ثمنه في مثله) (٢٤٩١) (٢ : ٨٣٢).

(٦) في مسند حذيفة (٤٢٢) (ص ٥٦).

لم يشتر منها داراً). قلتُ [يعني الأثرم]: هذا يرفعونه؟
 قال: (ما أدري! أما أنا فلم أسمع من أحدٍ مرفوعاً).
 ثم قال: (من رفعه؟).
 قلت: وهب بن جرير.
 قال: (قد بلغني).
 ثم قال: (إن كان لم يرفعه غيرُ وهب فلا يُعبأ به؛ هذا حجّاج بن محمد، ومحمد بن جعفر وأرى غيرهما)^(١).

وأكدّه أبو حاتم فقال ابنه عبد الرحمن:
 ((سألت أبي عن حديث رواه شعبة واحتُلف على شعبة:
 فروى وهب بن جرير، عن شعبة، عن يزيد أبي خالد، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن حذيفة، أن
 النبي ﷺ قال: ((من باع داراً فلم يشتر من ثمنها داراً لم يبارك له فيها)).
 ورواه الطيالسي، عن شعبة، عن يزيد أبي خالد، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن حذيفة موقوفاً.
 فسمعت أبي يقول: (موقوف عندي أقوى، ويزيد أبو خالد ليس بالدالاني)^(٢).
 ومما يرجح رواية الوقف أنها من طريق الأثبات الحفاظ المقدّمين في شعبة كابن مهدي، وعُندَر،
 وأبي داود الطيالسي. قال العجلي: ((عُندَر من أثبت الناس في حديث شعبة))^(٣). وقال عثمان:
 ((عبد الرحمن بن مهدي أحبُّ إلينا في كل شيء، وأبو داود أكثر رواية عن شعبة))^(٤). وقال
 أبو مسعود بن الفرات: ((ما رأيت أحداً أكبر في شعبة من أبي داود))^(٥).
 أما رواية الرفع فهي من طريق وهب بن جرير بن حازم، قال الذهبي: ((ثقةٌ محتجٌّ به، وقد ضُعِفَ في
 شعبة))^(٦). وسَلَّم بن قتيبة هو الشّعيري، قال عنه ابن حجر: ((صدوق من التاسعة))^(٧).
 وقد ساق البخاري متابعاً تامّةً ليزيد أبي خالد عن يوسف بن ميمون، غير أنها في غاية الضعف؛
 فقد قال البخاري: ((يوسف بن ميمون الصباغ، منكر الحديث جدّاً))^(٨). كما أن في إسنادها عبادة
 النّخعي أبا مالك.

(١) المنتخب من علل الخلال (ص ٩).

(٢) علل الحديث (٢ : ٢٩٠).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ : ٥١٤).

(٤) المصدر السابق (٢ : ٥١٥).

(٥) المصدر السابق (٢ : ٥١٥).

(٦) ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص ١٩٢).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٢٧٩).

(٨) التاريخ الكبير (٨ : ٢٦٠).

قال البخاري: ((ليس بالقوي عندهم))^(١). وقال أبو زرعة: ((ضعيف الحديث))^(٢).

فاتضح من ذلك ترجيح رواية الوقف على الرفع لأنها من رواية الأثبات الحفاظ عن شعبة، أما رواية الرفع فهي معلولة بما فيها من الرواة الضعفاء والمتروكين، ولمخالفتهم الثقات من أصحاب شعبة.

المثال العاشر: (إعلال رواية الرفع لمخالفتها نص القرآن).

قال البخاري:

((أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري.

وروى إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((خلق الله التربة يوم السبت)) وقال بعضهم عن أبي هريرة، عن كعب. وهو أصح^(٣).
خرّج هذا الحديث مرفوعاً للإمام مسلم في صحيحه^(٤).

قال البخاري: ((وهو أصح)).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية الوقف، وإعلال رواية الرفع الواردة من طريق إسماعيل بن أمية، عن أيوب. قال ابن القيم: ((ويشبه هذا ما وقع فيه الغلط من حديث أبي هريرة: ((خلق الله التربة يوم السبت)) الحديث. وهو في صحيح مسلم، ولكن وقع الغلط في رفعه، وإنما هو من قول كعب الأخبار، كذلك قال إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير، وقاله غيره من علماء المسلمين أيضاً، وهو كما قالوا؛ لأن الله أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام))^(٥).

وقال ابن حجر: ((وجعل المحدثون من دلائل الوضع أيضاً أن يخالف الحديث نص الكتاب، كما قال علي بن المديني في حديث إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن أبي رافع، عن أبي هريرة يرفعه: ((خلق الله التربة يوم السبت)) قال: (لعل إسماعيل سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى). وقال البخاري: (الصواب أنه من قول كعب الأخبار). وكذا ضعفه البيهقي وغيره من الحفاظ وقالوا: (هو خلاف ظاهر القرآن))^(٦).

فاتضح من ذلك إعلال رواية الرفع لمخالفتها صريح القرآن، ورجحان رواية الوقف وأنها من كلام كعب الأخبار.

(١) التاريخ الكبير (٥ : ٢٥٦).

(٢) الجرح والتعديل (٥ : ٣٤٧).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٣٨٣).

(٤) في صفات المنافقين (باب ابتداء الخلق، وخلق آدم ﷺ) (٧٠٥٤) (ص ١٢١٦).

(٥) المنار المنيف (ص ٨٥).

(٦) النكت على ابن الصلاح (٢ : ٢٦٩).

المطلب الرابع

وصل المرسل

عرّف الحاكم المرسل بأنه: الحديث الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ^(١).

لكن في أحيان كثيرة يرفع التابعي الحديث إلى النبي ﷺ دون ذكر الوساطة بينه وبينه، أو يذكر الوساطة لكن لم يسمع منها، فينبه المحدثون إلى علته، وأنه ليس متصلًا، حيث لم يسمعه التابعي من النبي ﷺ.

ومن أمثلة ما أُعلِّ بوصل المرسل في التاريخ الكبير:

المثال الأول: (إعلال رواية الوصل لكون الحسن لم يسمع من سُمرة).

قال البخاري:

((محمد بن بلال البصري، كِنْدِي، أبو عبد الله. سمع هماماً، عن قتادة، عن الحسن، عن سُمرة قال: (نهى النبي ﷺ أن تُنكح المرأة على عمتها أو على خالتها). قال أبو عبد الله: **ولا يصح فيه سُمرة**))^(٢).
خرج هذا الحديث الطبراني في المعجم الأوسط^(٣).

أعل البخاري وصل هذا الحديث، وأنه مرسل، وذلك لعدم سماع سُمرة له من رسول الله ﷺ، كما أن الحسن معروف بإرساله. قال الذهبي: ((كلُّ ما قال فيه الحسن (عن) فيمن لم يدركه فلا يُحتج به))^(٤). لكنَّ العلماء أثبتوا لقاءه سُمرة وسماعه منه في حديثين فقط. قال الذهبي: ((وبَيَّن العلماء فيما روى الحسن عن سُمرة اختلافٌ في الاحتجاج بذلك، وقد ثبت سماع الحسن من سُمرة، وَلَقِيَهُ بلا ريب، صرَّح بذلك في حديثين))^(٥). كما صرَّح بعض المحدثين بأن رواية الحسن عن سُمرة إنما هي من رواية معن القَزَّاز^(٦). وأنه ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن، وأنها شُبِّهَ الريح^(٧). فَرُفِعَ الحديث إلى النبي ﷺ لا يصح، وأكد ذلك البخاري بقوله: ((ولا يصح فيه سُمرة)).

وقد ذكر الشافعي رحمه الله أن هذا الحديث لم يُروَ من وجه يُثَبِّتُه أهل الحديث عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة^(٨). فتبيّن بذلك أنّ الحديث مرسل، وأنَّه الصحيح دون الوصل؛ لما ثبت من عدم سماع

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٢٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٣).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٤٢).

(٣) في حديث محمد بن علي الأحمر (٥٩٧٣) (٦ : ١١٧).

(٤) تذكرة الحفاظ (١ : ٧٢).

(٥) سير أعلام النبلاء (٣ : ١٨٣). والحديثان هما: حديث العقيقة، وحديث النهي عن المُثْلَة.

(٦) انظر: الطبقات الكبرى (٧ : ١٥٧).

(٧) ذكر ذلك أحمد بن حنبل والعراقي. انظر: تدريب الراوي (١ : ١٦٨، ١٧٩). وشبه الريح: كناية عن ضعفها.

(٨) انظر: الأم (٥ : ٥).

الحسن لهذا الحديث من سُمرة، وعدم سماع سُمرة له من النبي ﷺ، كما بين ذلك البخاري.
وذكر الطبراني أنّ هذا الحديث من هذا الطريق هو حديث فرد؛ حيث لم يروه عن قتادة إلا هَمَام،
ولم يروه عن هَمَام إلا محمد بن بلال، تفرد به محمد بن إسماعيل البخاري^(١).

المثال الثاني: (إعلال رواية الوصل لكون عبد الملك بن أبي بكر خالف مالكاً في وصله).
قال البخاري:

((محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني: سمع أباه، روى عنه ابنُ عُيَيْنَةَ. يقال
أبو عبد الملك، أكبر من أخيه عبد الله. قال أبو عبد الله: وأل حَزْمُ قُضَاةً.
قال لنا عليّ: حدّثنا يحيى بن سعيد قال: حدّثنا سفيان، عن محمد بن أبي بكر قال: حدّثني
عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن أمّ سلمة: أن النبي ﷺ تزوجها وأقام عندها ثلاثاً فقال: ((ليس
بك على أهلِكَ هوانٌ، إن شئتِ سَبَعْتُ لَكَ وَسَبَعْتُ لِنِسَائِي)).
وقال وكيع، عن سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث: لما تزوّج
النبي ﷺ أمّ سلمة. مثله.

وقال لنا إسماعيل: حدّثني مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك، عن أبي بكر بن
عبد الرحمن أن النبي ﷺ تزوج أمّ سلمة فأصبحت عنده فقال لها: ((إن شئتِ سَبَعْتُ عندك، وسَبَعْتُ
عندهنّ، وإن شئتِ ثَلَثْتُ عندك ودُرْتُ؟)) . فقالت: (ثَلَثْتُ). قال أبو عبد الله: **والحديث الصحيح**
هذا، هو يعني حديث إسماعيل، ولم يتابع سفيان أنه أقام عندها ثلاثاً ((^(٢)).
خرّج هذا الحديث مسلم في صحيحه^(٣).

أعلّ البخاري وصلّ هذا الحديث وإنما هو مرسل، فقد رواه عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن أم
سلمة: أن النبي ﷺ تزوجها وأقام عندها ثلاثاً... موصولاً.

أما رواية الإرسال:

فقد رواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك، عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن النبي ﷺ
لما تزوج أم سلمة... مثله.
ورواه سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر: لما تزوج النبي ﷺ أمّ سلمة...
به.

(١) انظر: المعجم الأوسط (٦ : ١١٧).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٤٧).

(٣) في الرضاع (باب قدر ما تستحقّه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عَقِبَ الرِّفَافِ) (٣٦٢١) (ص ٦٢١).

ورواه عبد الرحمن بن حُميد، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي بكر، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة

ورواه عبد الواحد بن أيمن: حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن: أن النبي ﷺ قال: يا أم سلمة... .
وقد رجَّح البخاري رواية الإرسال. قال: (والحديث الصحيح هذا، هو يعني حديث إسماعيل).
وهذا ما بيَّنه الدارقطني حيث قال: ((ورواه مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أم سلمة متصلًا، والمرسل عن مالك أصح))^(١).

لكن ما أعله به البخاري من الإرسال دفعه كثير من المحدثين بأنه ورد موصولًا، فمن ذلك ما ذكره ابن عبد البر حيث رجَّح رواية الاتصال؛ فذكر أن من رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر في موطنه ثمانية عشر حديثًا مسندًا، منها اثنان ظاهر أحدهما الانقطاع وهو متصل، وذلك حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة: ((ليس بك على أهلِكَ هوان...))^(٢). وتكلم على رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال: ((هذا حديث ظاهره الانقطاع، وهو متصل مسند صحيح، وقد سمعته أبو بكر من أم سلمة))^(٣). وساق بسنده الحديث مبينًا اتصاله، ثم قال: ((وقد روي هذا الحديث من وجه آخر متصلًا أيضًا من طريق ابن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة))^(٤).

وممن رواه موصولًا عن أبي بكر بن عبد الرحمن: عبد الواحد بن أيمن. أورده مسلم في صحيحه^(٥).
وأورده مسلم في صحيحه على الوجهين: الإرسال والاتصال. قال الرشيد العطار: ((وذلك لبيِّن الاختلاف الواقع في إسناده بين رواته، ويخرج من عُهْدَتِهِ))^(٦).

واستدرك عليه ذلك الدارقطني فقال: ((وأخرج مسلمٌ حديثَ الثوري عن محمد بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبيه، عن أم سلمة متصلًا: ((إن شئت...)) . وحديث حفص بن غياث، عن عبد الواحد بن أيمن، عن أبي بكر، عن أم سلمة متصلًا، وقد أرسله عبد الله بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن حُميد، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي بكر مرسلاً، قاله سليمان بن بلال، وأبو ضَمْرَةَ، عن عبد الرحمن بن حُميد))^(٧).

لكن النووي ردَّ استدراك الدارقطني على مسلم وقال: ((وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه على مسلم فاسد؛ لأنَّ مسلماً رحمه الله قد بيَّن اختلاف الرواة في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب

(١) علل الدارقطني (١٥ : ٢١٨).

(٢) انظر: التمهيد (١٧ : ٢٥٦).

(٣) انظر: التمهيد (١٧ : ٢٤٣).

(٤) المصدر السابق (١٧ : ٢٤٣).

(٥) مسلم (٣٦٢٢) (ص ٦٢٢).

(٦) غرر الفوائد المجموعة (ص ٢٩٠).

(٧) التتبع (ص ٣٤).

الفقهاء والأصوليين ومحققي الحديث: أن الحديث إذا رُوي متصلاً ومرسلاً حُكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير، فلا يصح استدراك الدارقطني، والله أعلم^(١).

وكلام النووي هنا في قبول زيادة الثقة عند المحدثين ليس على إطلاقه كما ذكره، فلم يُنقل عن جمهور المحدثين القول بقبول زيادة الثقة مطلقاً، فالحكم بالإرسال أو الاتصال يعود في نظرهم إلى ما يتوفر من قرائن ومرجحات من ثقة الرواة وحفظهم وكثرتهم، وهو ما نُقل عن الجمهور، صرح بذلك ابن دقيق العيد قال: ((مَنْ حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد لم يُصِبْ في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مُطَرِّداً، ومراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول))^(٢).

ومن الدلائل على عدم قبول الزيادة مطلقاً أن البخاري رجح في هذا الحديث رواية الإرسال على الوصل، ولم يخرج الحديث في صحيحه، بل انفرد به مسلم، وذكر البخاري أن في الحديث علة أخرى وهي تفرد سفيان بلفظ: (أقام عندها ثلاثاً) فقال: ((ولم يتابع سفيان أنه أقام عندها ثلاثاً)) . فلم يُروِه عن محمد بن أبي بكر غيره.

المثال الثالث: (إعلال رواية الوصل لضعف يحيى بن المتوكل، ومخالفته لمن هو أوثق منه، وسلوكه الجادة فيها).

قال البخاري:

((محمد بن سُوقَةَ الغَنَوِي الكوفي، سمع نافعاً وعبد الله بن دينار.

وقال لي إسحاق: أخبرنا عيسى بن يونس: حدثنا محمد بن سُوقَةَ قال: حدثني ابن محمد بن المنكدر: قال النبي ﷺ : ((إن هذا الدين متين)) .

قال عيسى: أنا نَصَصْتُ ابنَ سُوقَةَ عنه فقال: ابن محمد بن المنكدر.

ورواه أبو عقيل يحيى، عن ابن سُوقَةَ، عن ابن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ، **والأول أصح**))^(٣). هذا الحديث خرجه البيهقي بسنده عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل، عن محمد بن سُوقَةَ، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه قال: ((إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق، ولا تُبَغِّضْ إلى نفسك عبادة الله؛ فإن المُنْبِتَ لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى))^(٤).

قال البخاري: ((**والأول أصح**)) . وأشار بذلك إلى إعلال وصل هذا الحديث، وإنما هو مرسل، ووصله حصل من أبي عقيل يحيى بن المتوكل، فذكر جابر فيه لا يصح، وترجيح رواية محمد بن سُوقَةَ، عن محمد بن المنكدر، عن النبي ﷺ .

(١) شرح مسلم (١٠ : ٤٣) .

(٢) توضيح الأفكار (١ : ٣٤٣) .

(٣) التاريخ الكبير (١ : ١٠٥) .

(٤) في السنن الكبرى في الصلاة (باب القصد في العبادة والجهد في المداومة) (٤٥٢٠) (٣ : ١٩) .

والذي يظهر أن سبب ترجيح البخاري رواية الإرسال لنكتة، وهي أن أبا عقيل سلك فيه الجادة؛ حيث ساق الحديث بسنده فلما وصل إلى محمد بن المنكدر قال: عن جابر، عن النبي ﷺ . وهي طريق مشهورة معروفة، كما ذكر ذلك ابن رجب فقال: « قال أحمد: أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر عن جابر ». ثم عقب ابن رجب على ذلك فقال: « ومراد أحمد بهذا كثرة من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، ولما اشتهرت رواية ابن المنكدر عن جابر صار كل ضعيف وسيئ الحفظ إذا روى حديثاً عن ابن المنكدر يجعله عن جابر، عن النبي ﷺ »^(١). وأبو عقيل هذا ضعفه عامة أهل الجرح والتعديل، منهم ابن حجر^(٢)، وابن معين^(٣)، والنسائي^(٤)، بل قال ابن عدي: « عامة أحاديثه غير محفوظة »^(٥).

المثال الرابع: (إعلال رواية الوصل لضعف راويها عبد الله بن مسلم، وعدم سماع ابن بُريدة من النبي ﷺ).
قال البخاري:

« بُرَيْدَةُ بْنُ حُصَيْبٍ الْأَسْلَمِيُّ لَهُ صَحْبَةٌ، نَزَلَ الْبَصْرَةَ. قَالَ لِي عِيَّاشُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: قَالَ ثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ بِسِجِسْتَانَ^(٦)، فَإِذَا بُرَيْدَةُ الْأَسْلَمِيُّ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ. قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ: أَخْبَرَنَا مَعَاذُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ السُّلَمِيُّ، مِنْ أَهْلِ مَرَوْ^(٧): سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُرَيْدَةَ يَقُولُ: (مَاتَ وَالِدِي بِمَرَوْ، وَقَبْرُهُ بِحِصَيْنٍ^(٨)). وَقَالَ: (هُوَ قَائِدُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنُورُهُمْ). وَقَالَ ابْنُ بُرَيْدَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « أَتَمَّا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي مَاتَ بِبَلَدَةٍ فَهُوَ قَائِدُهُمْ وَنُورُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ».

قال: مات في خلافة يزيد بن معاوية، ومات بعده الحكم بن عمرو الغفاري، ودفن إلى جنبه »^(٩).

(١) شرح علل الترمذي (٢ : ٦٠٧).

(٢) تهذيب التهذيب (١١ : ٢٣٧).

(٣) تاريخ ابن معين (٢ : ٦٦).

(٤) الضعفاء والمتروكون (١ : ٢٥٠).

(٥) الكامل (٧ : ٢٠٦).

(٦) سِجِسْتَانُ: ناحية كبيرة وولاية واسعة، بينها وبين هَرَاة عشرة أيام، وهي جنوبي هَرَاة. معجم البلدان (٢ : ٤٣١).

(٧) مَرَوْ: أشهر مُدُن خراسان، تخرج منها: أحمد بن حنبل الإمام، وسفيان بن سعيد الثوري، وإسحاق بن زَاهُوَيْه، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم. معجم البلدان (١ : ٩٤).

(٨) حِصَيْنٌ: مَحَلَّةٌ بِمَرَوْ، اندرست وصارت مقبرة، ودفن بها بعض الصحابة، يقال لها تَنُورَكَزَان، أي صُنَاعُ التناير. معجم البلدان (١ : ٤٩٨).

(٩) التاريخ الكبير (٢ : ١٢٣).

خرّج هذا الحديث مرفوعاً الترمذي^(١).

قال البخاري: ((وقال ابنُ بُرَيْدَةَ: قال النبي ﷺ:)) «أئماً رجل ...».

وأشار البخاري بذلك إلى إعلال رواية الوصل، وإنما هو مرسل، ووصله حصل من عبد الله بن مسلم، وأما عبد الله بن بُرَيْدَةَ فتابعي لم يدرك النبي ﷺ؛ فولادته لثلاثِ خَلَوْنَ من خلافة عمر، أو بعد ذلك^(٢)، وثقه ابنُ معين، وأبو حاتم^(٣)، ولم يُصَبِّ العُقيلي إذ ضَعَفَهُ^(٤)؛ فجميع من ترجم له وصفه بالثقة.

وذكر الجَزَيّ أنه روى عن أبيه هو وأخوه سليمان^(٥). غير أن إبراهيم الحريّ قال: ((عبد الله أتم من سليمان، ولم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة، وسليمان أصحُّ حديثاً))^(٦).

قال الترمذي: ((هذا حديث غريب، وروى هذا الحديث عن عبد الله بن مسلم أبي طَيِّبَةٍ، عن ابن بُرَيْدَةَ، عن النبي ﷺ مرسل، وهو أصحُّ))^(٧).

فرجّح الترمذي رواية الإرسال على الوصل ليدلّ على علتها، وحكم على الحديث بالغرابة؛ ليدل على تفرد عبد الله بن بُرَيْدَةَ به، وقد ترجم له البخاري في تاريخه الكبير ولم يُورَدْ في ترجمته إلا حديث: ((لا تغلبنكم الأعراب...))^(٨). وكذلك أورده في التاريخ الأوسط مرسلًا عن ابن بُرَيْدَةَ^(٩).

وعبد الله بن مسلم صدوق يهتم^(١٠)، وقد وَهَمَ في هذا الإسناد فتارة يرسله، وأخرى يصله، وقد أورده البخاري على الوجهين مرسلًا، فرواية الوصل لا تصح؛ فقد أكّد الحريّ عدم سماع ابن بُرَيْدَةَ من أبيه، وهو ما رجّحه الترمذي، وبالتالي فإن رواية الوصل معلولة، والصحيح رواية الإرسال.

المثال الخامس: (إعلال رواية الوصل لضعف راويها، وتفرد بها دون أصحاب ابن عُيَيْنَةَ).

قال البخاري:

((بُرَيْدُ بن عبد الله بن أبي بُرَيْدَةَ بن أبي موسى الأشعري أبو بردة، كوفي، روى عنه الشوري.

(١) في المناقب (باب في فضل من بايع تحت الشجرة) (٣٨٦٥) (٥ : ٦٩٧).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (٢ : ٣٧٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٥ : ١٣).

(٤) انظر: الضعفاء (٢ : ٢٣٨).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٤ : ٥٣).

(٦) تهذيب التهذيب (٥ : ١٣٧).

(٧) في المناقب (باب في فضل من بايع تحت الشجرة) (٣٨٦٥) (٥ : ٦٩٧).

(٨) التاريخ الكبير (٤ : ٣٥٩).

(٩) انظر: التاريخ الأوسط (١ : ١٣٩).

(١٠) تقريب التهذيب (ص ٣٥٧).

قال لي إبراهيم الرمادي، عن ابن عُيَيْنَةَ، عن بُرَيْدٍ، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوسَى، عن النبي ﷺ :
«كُلُّكُمْ رَاعٍ» (١).

خرَجَ هذا الحديثُ الترمذِيُّ مرفوعاً قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» قال أبو عيسى: وفي الباب عن أبي هريرة، وأنس، وأبي موسى، وحديثُ أبي موسى غيرُ محفوظ، وحديثُ أنسٍ غيرُ محفوظ، وحديثُ ابنِ عُمَرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. قال: حكاه إبراهيم بن بشار الرمادي، عن سفيان بن عُيَيْنَةَ، عن بُرَيْدٍ بن عبد الله بن أبي بُرْدَةَ، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوسَى، عن النبي ﷺ . أخبرني بذلك محمد عن إبراهيم بن بشار. قال: وروى غيرُ واحد، عن سفيان، عن بُرَيْدٍ، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن النبي ﷺ مرسلًا، وهذا أصحُّ (٢).

أعل البخاري وصل هذا الحديث، وإنما هو مرسل، حيث وَهَمَ إبراهيم بن بشار الرمادي في رواية الحديث موصولاً، وأنه لا يصحَّ وصل الحديث من هذا الطريق.

وإبراهيم بن بشار قال عنه أحمد: «كان يَحْضُرُ معنا عند ابن عُيَيْنَةَ فكان يُتْلَى على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أَمْلَى عليهم ما لم يسمعوا - يقول - كأنه يغير الألفاظ، فتكون زيادةٌ ليس في الحديث - أو كما قال أبي - فقلت له يوماً: ألا تتقي الله ويحك تملّي عليهم ما لم يسمعوا. ولم يَحْمَدْه أبي في ذلك، وذمّه ذمّاً شديداً» (٣).

وقال ابن عدي: «وإبراهيم بن بشار هذا لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عُيَيْنَةَ، وأبي معاوية هو مستقيم، وهو عندنا من أهل الصدق» (٤).

والنكارة التي ذكرها ابنُ عدي حصلت من تفرد إبراهيم بهذا الحديث عن سفيان بن عُيَيْنَةَ، حيث ذكر ابنُ رجب قولَ العُقَيْلِيِّ أَنَّ من الأسانيد التي لا يثبت بها شيءٌ، أو لا يثبت منها إلا شيءٌ يسيرٌ مع أنه رُوي بها أكثر من ذلك فمنها: (سفيان بن عُيَيْنَةَ، عن بُرَيْدٍ بن عبد الله بن أبي بُرْدَةَ، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي مُوسَى، عن النبي ﷺ) (٥).

(١) التاريخ الكبير (٢ : ١٢٣).

(٢) في الجهاد (باب ما جاء في الإمام) (١٧٠٥) (٤ : ٢٠٨).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣ : ٤٣٨).

(٤) الكامل (١ : ٢٦٦).

(٥) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٧٤٧).

قال العُقيلي: ((هذا أيضاً ليس له أصل^(١)، ولم يتابعه عليه أحدٌ عن ابن عُيَيْنَةَ))^(٢).
أي لم يتابع إبراهيم عليه أحدٌ عن ابن عُيَيْنَةَ؛ حيث لم يروه عن ابن عُيَيْنَةَ سوى إبراهيم دون أصحابه الكبار كأحمد، وابنِ راهُوَيْه، فدلّ ذلك على تفرّده من هذا الطريق، إضافةً إلى ضعفه، فالإسناد منكر.

فبان من ذلك إعلال وصل الحديث، حيث أخطأ إبراهيم ولم يحفظ، كما أكّد ذلك النقاد.
المثال السادس: (إعلال رواية الوصل لعدم سماع عبد الملك بن عباد بن جعفر من النبي ﷺ).
قال البخاري:

((عبد الملك بن عباد بن جعفر ﷺ .

له صحبة، سمع النبي ﷺ .

وقال بعضهم: لم يسمع.

عبد الله قال: حدّثنا حَزْمِي بن عُمارة: حدّثنا سعيد بن السائب الطائفي: حدّثنا عبد الملك بن أبي زهير بن عبد الرحمن الطائفي أنّ حمزة بن عبد الله بن أبي تَيْمَاء الثقفِي أخبره: أنّ القاسم بن جُبَيْر أخبره: أنّ عبد الملك بن عباد بن جعفر أخبره: سمع عن جرير ﷺ: سمع النبي ﷺ: ((أوّل من أشفع له أهل المدينة))^(٣).

أعلّ البخاري وصلّ هذا الحديث، وإنما هو مرسل؛ فعبد الملك بن عباد لم يسمع من النبي ﷺ .

قال ابنُ حبان: ((قد وَهَمَ من زعم أن له صحبة))^(٤).

وأكد البخاري ذلك فذكر أنّ عبد الملك بن عباد بن جعفر أخبره [يعني القاسم بن جُبَيْر] : سمع عن جرير ﷺ : سمع النبي ﷺ .

والحديث أورده الطبراني وقال: ((لا يُروى هذا الحديث عن عبد الملك بن عباد بن جعفر إلا بهذا الإسناد، تفرّد به سعيد بن السائب))^(٥).

ووقعت تسمية عبد الملك عند الطبراني وابن أبي عاصم: ((عبد الله بن عباد))^(٦).

وعبد الملك ترجم له ابن حجر وقال: ((وأما ابن حبان فذكره في التابعين وقال: (من زعم أن له صحبة فقد وَهَمَ). قلتُ: فماذا يصنع في قوله: (إنه سمع رسولَ الله ﷺ ؟). لَكِنْ إن كان هو أخا

(١) أي بهذا الإسناد، وإلا فالمتن صحيح كما عند الشيخين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الضعفاء (٤ : ٤٩) .

(٣) التاريخ الكبير (٥ : ٢٥٠) .

(٤) الثقات (٥ : ١١٦) .

(٥) المعجم الأوسط (١٨٢٧) (٢ : ٢٢٩) .

(٦) الأوائل للطبراني (١ : ١٠٥) والأوائل لابن أبي عاصم (١ : ١١١) .

محمد بن عباد حكما على أن قوله: (سمع) وهم من بعض رواته؛ لأن والدهما عباداً لا صحبة له^(١).
لكن ابن حبان ترجم لعبد الله بن عباد بن جعفر وقال: ((أخو محمد بن عباد بن جعفر، يروي عن
أبي هريرة، عداؤه في أهل مكة))^(٢). وكذا ذكره ابن أبي حاتم^(٣).
وعبد الملك قال عنه ابن حبان: ((يروي المراسيل))^(٤). ونقل العلاءي^(٥)، والعراقي^(٦) قول ابن أبي
حاتم: ((سمعت أبي يقول: (لا أعلم له صحبة، روى عن النبي ﷺ. وقال بعضهم: لم يسمع)))
فبان بذلك أن عبد الملك لا صحبة له، وأنه لم يسمع من رسول الله ﷺ، ورفع الحديث وذكر سماع
عبد الملك من النبي ﷺ وهم من بعض رواته كما ذكره ابن حجر، ويحتمل أن يكون من حرمة بن
غمارة. قال عنه ابن حجر: ((صدوق يهمل))^(٧).
وفي إسناد الحديث: عبد الملك بن أبي زهير، قال عنه الذهبي: ((لا يكاد يعرف))^(٨). وفي إسناده
أيضاً القاسم بن حبيب. قال عنه ابن حجر: ((لين من السادسة))^(٩). وأما القاسم بن جبير فيروي
عن عبد الملك بن عباد بن جعفر المراسيل. ذكر ذلك ابن حبان^(١٠).
وقال الهيثمي: ((رواه البزار والطبراني، وفيه من لم أعرفهم))^(١١).
وأشار بذلك إلى حمزة بن عبد الله بن أبي تيماء، حيث قال ابن حجر: ((مجهول))^(١٢).
والحديث أورده البخاري في ترجمة عبد الملك بن أبي زهير، عن حمزة بن أبي سمي، عن محمد بن
عبادة، قال النبي ﷺ: ((أول من أشفع له أهل المدينة))^(١٣). ثم أورده بسنده عن محمد بن مسلم، عن
عبد الملك بن أبي زهير أخبرني حمزة بن عبد الله: سمع القاسم بن حبيب: سمع عبد الملك بن عباد بن
جعفر، عن النبي ﷺ^(١٤). ولم يصرح فيه بالسماع. وهذا يدل على أن روايته عن النبي ﷺ مرسلة.
وقد وقع تصريح عبد الملك بسماعه من النبي ﷺ فيما أورده الفاكهي بسنده عن القاسم بن جبير،

(١) الإصابة (٤ : ٣٨٢).

(٢) الثقات (٥ : ٣٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٥ : ١٠٦).

(٤) الثقات (٥ : ١١٦).

(٥) جامع التحصيل (٢٢٩).

(٦) تحفة التحصيل (٢١١).

(٧) تقريب التهذيب (١٩٤).

(٨) ميزان الاعتدال (٤ : ٣٩٨).

(٩) تقريب التهذيب (١٩٤).

(١٠) انظر: الثقات (٧ : ٣٣٦).

(١١) مجمع الزوائد (١٠ : ٥٣).

(١٢) تقريب التهذيب (٢١٦).

(١٣) التاريخ الكبير (٤ : ٣٨٢).

عن عبد الملك بن عباد بن جعفر قال: إنه سمع أن رسول الله ﷺ قال: ((أول من أشفع له أهل المدينة، وأهل مكة، وأهل الطائف))^(١).

غير أن هذا التصريح بالسماع هو وهم من بعض الرواة؛ لعدم ثبوت صحة عبد الملك للنبي ﷺ، مع أن ابن عبد البر^(٢)، وابن حجر أثبتاه في الصحابة، لكن البخاري ذكر أنه سمع من جرير عن النبي ﷺ؛ وأكد ابن أبي حاتم، وابن حبان أن لا صحة له، فروايته بذلك مرسلة.

شواهد الحديث:

وقد ورد للحديث شاهد خرجه الطبراني في المعجم الكبير قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري: ثنا أبو الربيع الزهراني: ثنا حفص بن أبي داود، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((أول من أشفع له من أمتي أهل بيتي، ثم الأقرب فالأقرب من قريش، ثم الأنصار، ثم من آمن بي وأتبعني من اليمن، ثم من سائر العرب، ثم الأعاجم، وأول من أشفع له أولو الفضل))^(٣).

قال ابن عدي: ((هذا الحديث لا يرويه عن ليث إلا حفص))^(٤).
وحكم السيوطي عليه بالوضع قال: ((ليث ضعيف، وحفص كذاب، وهو المتهم به))^(٥).
فلم يتفق حديث عبد الملك بوروده من طريق آخر، إضافة لما في إسناده من الرواة الضعفاء والمجاهيل.

المثال السابع: (إعلال رواية الوصل لعدم ثبوت صحة ميمون بن سبأ للنبي ﷺ).

قال البخاري:

((ميمون بن سبأ.

قال أحمد بن عبيد الله العدائي: نا هارون بن دينار بن أبي المغيرة العجلي البصري - وأثنى عليه خيراً - قال: أخبرني أبي قال: كنت على باب الحسن، فخرج رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له ميمون بن سبأ فقال: يا أبا المغيرة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((قوام هذه الأمة بشرارها))^(٦).
خرج هذا الحديث الإمام أحمد^(٧).

(١) أخبار مكة (٣ : ٧٢).

(٢) انظر: الاستيعاب (٣ : ١٠٠٧).

(٣) في مسند ابن عمر (١٣٥٥٠) (١٢ : ٤٢١).

(٤) الكامل (٢ : ٣٨٢).

(٥) اللآلئ المصنوعة (٢ : ٣٧٤).

(٦) التاريخ الكبير (٧ : ٢١٥).

(٧) في حديث ميمون بن سبأ (٥ : ٢٢٧) رقم (٢٢٠٣٦).

أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة هنا إلى إعلال وصل الحديث، وإنما هو مرسل؛ فميمون لم تثبت له صحبة، ذكر ذلك أبو حاتم فقال: « ليس له صحبة ». وعلل ذلك بقوله: « رجل من أصحاب النبي ﷺ في ذلك العصر من أين جاء؟ وما يصنع عند الحسن؟ إن كان شيء لعله قال: قال النبي ﷺ . ولم يقل: سمعت النبي ﷺ . فلم يضبطوه »^(١).

وقال ابن عبد البر: « ليس إسناد حديثه بالقائم، وقد أنكر بعضهم أن تكون له صحبة »^(٢). وأشار ابن عبد البر بكلامه على الإسناد أن إسناده ضعيف؛ فهارون بن دينار قال عنه أبو حاتم: « شيخ ». وأما أبوه دينار فقال عنه: « لا يُعرف »^(٣).

وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ »^(٤). وذكر الطبراني تفرد هارون بهذا الإسناد فقال: « لا يُروى هذا الحديث عن ميمون بن سنباذ إلا بهذا الإسناد، تفرد به هارون بن دينار »^(٥).

المثال الثامن: (إعلال الوصل لمخالفة الراوي من هو أحفظ منه، واعتماده على حفظه دون الأخذ من كتابه).
قال البخاري:

« عقبه بن عبد الرحمن بن مَعمر، عن ابن ثوبان. روى عنه ابن أبي ذئب، مرسل، عن النبي ﷺ في مس الذكر. وقال بعضهم: عن جابر ﷺ ، ولا يصح، أرى أخا عبد الله الأنصاري، وزيد »^(٦). خرج ابن ماجه الحديث موصولاً قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي: حدثنا معن بن عيسى (ح) وحدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي: ثنا عبد الله بن نافع جميعاً، عن ابن أبي ذئب، عن عقبه بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ : « إذا مس أحدكم ذكره فعليه الوضوء »^(٧). أعل البخاري وصل هذا الحديث، وإنما هو مرسل، حيث قال: « وقال بعضهم: عن جابر ﷺ ، ولا يصح ».

وأكد الإمام الشافعي ذلك فقال: « أخبرنا عبد الله بن نافع وابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن عقبه بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال: « إذا أفضى

(١) الجرح والتعديل (٨ : ٢٣٢).

(٢) الاستيعاب (٤ : ١٤٨٨).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٨ : ٢٣٢).

(٤) العلل المتناهية (٢ : ٧٤٨).

(٥) الأوسط (٧٥٥ : ١) (٢٣٠).

(٦) التاريخ الكبير (٦ : ٢٢٨).

(٧) في الطهارة (باب الوضوء من مس الذكر) (٤٨٠) (١ : ١٦٢).

أحدكم بيده إلى ذكره فليتوضأ)). وزاد ابن نافع فقال: (عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ) وسمعتُ غيرَ واحد من الحفاظ يرويه ولا يذكر فيه جابراً)).^(١)

وأكدّه أيضاً أبو حاتم؛ فقد قال ابنه محمد: ((سألت أبي عن حديث رواه دُحيم، عن عبد الله بن نافع الصايغ، عن ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبد الرحمن بن أبي مَعمر، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: ((من مسَّ ذكره فليتوضأ)). قال أبي: ((هذا خطأ؛ الناس يروونه عن ابن ثوبان، عن النبي ﷺ مرسلاً، لا يذكرون جابراً)).^(٢)

وأجاب الطحاوي على استدلال القائلين بالحديث في وجوب الوضوء من مسِّ الذكر: ((قيل لهم: هذا الحديث كل من رواه عن ابن أبي ذئب من الحفاظ يقطعه ويوقفه على محمد بن عبد الرحمن، فمن ذلك ما حدّثنا أبو بكر: قال ثنا أبو عامر قال: ثنا ابن أبي ذئب، عن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ بذلك، فهؤلاء الحفاظ يوقفون هذا الحديث على محمد بن عبد الرحمن ويخالفون فيه ابن نافع، وهو عندكم حجة عليه، وليس هو بحجة عليهم، فكيف تحتجون بحديث منقطع في هذا، وأنتم لا تثبتون المنقطع)).^(٣)

وزيادة جابر في الإسناد إنما هي من عبد الله بن نافع الصائغ كما ذكر ذلك الشافعي، وابن نافع قال عنه البخاري: ((يُعرف حفظه ويُتكر، وكتابه أصح)).^(٤) وقد خالف في وصل الحديث من هو أوثق منه وأثبت وهو أبو عامر العَقْدِيُّ كما ذكره الطحاوي، وأبو عامر هو عبد الملك بن عمرو القيسي ثقة من التاسعة^(٥).

وفي إسناد الحديث: عقبة بن عبد الرحمن بن مَعمر. قال ابن عبد البر: ((عقبة هذا غير مشهور بحمل العلم، فقيل: هو عقبة بن أبي عمرو. وقيل: عقبة بن عبد الرحمن بن جابر. وقيل: اسم جده هُشيم)).^(٦) وسئل عنه أحمدُ فقال: ((لا أدري)).^(٧) وقال ابن المديني: ((شيخ مجهول)).^(٨) وقال الذهبي: ((لا يُعرف)).^(٩)

(١) الأم (١ : ١٩).

(٢) علل الحديث (١ : ١٩).

(٣) شرح معاني الآثار (١ : ٧٤ - ٧٥).

(٤) التاريخ الكبير (٥ : ١١٢).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٩٥).

(٦) تهذيب التهذيب (٧ : ٢١٨).

(٧) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢ : ٨٨).

(٨) انظر: تهذيب التهذيب (٧ : ٢١٨).

(٩) ميزان الاعتدال (٥ : ١٠٨).

فاتضح مما سبق من أقوال النقاد إعلال الحديث بوصل المرسل، وأن الإرسال فيه أصح كونه من رواية الثقات حيث رجحت على رواية ابن نافع.

المثال التاسع: (إعلال الوصل لمخالفة الأسود بن عامر من هو أحفظ منه وأتقن وهو الثوري).

قال البخاري:

((سعيد بن عُمر الأنصاري، روى عنه وائل بن داود.

قال أبو أسامة، عن سعيد بن سعيد: سمع سعيد بن عُمر بن عقبة بن نيار الأنصاري، عن عمه أبي بردة: قال النبي ﷺ : ((ما من عبد من أمتي صلى عليّ صادقاً من نفسه إلا صلى الله عليه وسلم عشرًا)).

روى عنه وائل بن داود، عن النبي ﷺ : ((أطيب الكسب عملُ الرجل بيده)).

وأسنده بعضهم، وهو خطأ^(١).

خرّج حديث وائل بن داود مسنداً أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدّثنا أبو معاوية، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عُمر قال: سئل النبي ﷺ : (أيُّ الكسبِ أطيبُ؟). قال: ((عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور))^(٢).

أعل البخاري وصل هذا الحديث وإنما هو مرسل، أي أنه لا يحفظ البراء بن عازب في هذا الحديث، فذكره خطأ، والبراء رضي الله عنه هو عم سعيد بن عُمر.

وأكد ما ذهب إليه البخاري ابنُ أبي حاتم حيث قال: ((سألت أبي عن حديث رواه أبو إسماعيل المؤدّب، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عُمر ابنِ أخي البراء، عن البراء، عن النبي ﷺ أنه سئل: أي الكسب أطيب؟ ... قال أبي: وحدّثني أيضاً الحسن بن شاذان، عن ابنِ عُمر هكذا متصلاً عن البراء. وأما الثقة الثوري وجماعته رَوَوْا عن وائل بن داود، عن سعيد بن عُمر أن النبي ﷺ . والمرسل أشبه))^(٣).

وقال البيهقي: ((أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب: ثنا العباس بن محمد الدوري: ثنا الأسود بن عامر: ثنا شريك، عن وائل بن داود، عن جُميع بن عُمر، عن خاله أبي بردة قال: سئل رسول الله ﷺ هكذا رواه شريك بن عبد الله القاضي وغلط فيه في موضعين: أحدهما: في قوله جُميع بن عمير، وإنما هو سعيد بن عمير. والآخر في وصله، وإنما رواه غيره عن وائل مرسلًا.

(١) التاريخ الكبير (٣ : ٤١٠).

(٢) في البيوع (باب الكسب) (٢٣٠٨٣) (٤ : ٥٥٤).

(٣) علل الحديث (٢ : ٤٤٢).

كما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب: ثنا عباس بن محمد: ثنا محمد بن عبيد: ثنا وائل بن داود، عن سعيد بن عمير أبو أمه البراء بن عازب قال: سئل النبي ﷺ ... هذا هو المحفوظ مرسلاً. ويقال عنه، عن سعيد، عن عمه قال: سئل رسول الله ﷺ ... أخبرناه أبو عبد الله الحافظ: ثنا أبو العباس هو الأصم: أنا العباس بن محمد: أنا الأسود بن عامر: ثنا سفيان الثوري، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، عن عمه فذكره. وقد أرسله غيره عن سفيان. **والصحيح رواية وائل، عن سعيد بن عمير، عن النبي ﷺ مرسلاً.**

قال البخاري: (أسنده بعضهم، وهو خطأ) ((^(١)).

وأحال البيهقي قول البخاري: (أسنده بعضهم، وهو خطأ) إلى ما رواه الأسود بن عامر عن الثوري، عن وائل فقال: ((قال البخاري: (أسنده بعضهم، وهو خطأ) يعني ما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب: ثنا العباس بن محمد: ثنا الأسود بن عامر: ثنا سفيان الثوري، عن وائل بن داود، عن سعيد بن عمير، عن عمه قال: سئل رسول الله ﷺ ... ((^(٢).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بوصل المرسل، حيث لم يصح فيه البراء بن عازب، وهو ما ذكره أبو حاتم، والبيهقي.

المثال العاشر: (إعلال وصل الحديث لضعف روايه معاوية، وعدم سماع عبد الرحمن بن قتادة من النبي ﷺ).

قال البخاري:

((عبد الرحمن بن قتادة السلمي، عن هشام بن حكيم. قاله معاوية، عن راشد بن سعد. وقال إسحاق ثنا عمرو: ثنا ابن سالم، عن الزبيدي، عن راشد، عن عبد الرحمن بن قتادة البصري: سمع أباه: سمع هشام بن حكيم رضي الله عنهما قيل: يا رسول الله، على ما نعمل؟ قال: ((على القدر)).

وقال معاوية مرة: عبد الرحمن بن قتادة: سمعت النبي ﷺ وهو خطأ.

قال إسحاق: سمع بقیة، عن الزبيدي، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمن بن أبي قتادة البصري، عن أبيه، عن هشام بن حكيم، عن النبي ﷺ ((^(٣).

خرّج هذا الحديث الإمام أحمد قال: ثنا الحسن بن سوار: ثنا ليث - يعني ابن سعد - ، عن معاوية، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمن بن قتادة السلمي أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إن الله ﷻ خلق آدم، ثم أخذ الخلق من ظهره وقال: (هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء في النار

(١) خرّجه في الكبرى في البيوع (باب إباحة التجارة) (١٠١٧٧) (٥ : ٢٣٦ - ٢٣٧).

(٢) شعب الإيمان (٢ : ٨٤).

(٣) التاريخ الكبير (٥ : ٢٠٩).

ولا أبالي). قال: فقال قائل: يا رسول الله، فعلى ماذا نعمل؟ قال: ((على مواقع القَدَرِ))^(١).

قال البخاري: (وهو خطأ).

وأشار بذلك إلى إعلال وصل الحديث من قِبَل معاوية بن صالح حيث قال: (عبد الرحمن بن قتادة: سمعت النبي ﷺ).

ورجح البخاري إعلال الحديث بوصل المرسل عندما قال: ((وقال إسحاق (ح) عمرو: ثنا ابن سالم، عن الزُّيَدي، عن راشد، عن عبد الرحمن بن قتادة البصري: سمع أباه: سمع هشام بن حكيم)) . فسماع عبد الرحمن بن قتادة من رسول الله ﷺ لم يثبت؛ فقد أسقط معاويةً من السند اثنين وهما: (قتادة، وهشام بن حكيم) فالحديث معضل.

قال ولي الدين أحمد أبو زرعة العراقي: ((عبد الرحمن بن قتادة السلمي. سمعت والدي حفظه الله تعالى يقول: روى عن النبي ﷺ حديث: ((إن الله خلق آدم ثم أخذ الخلق من ظهره ...)) الحديث. وفيه أنه سمع رسول الله ﷺ . وقال البخاري في التاريخ: (إن هذا خطأً من معاوية بن صالح في قوله عنه: سمعت) ورجَّح رواية الزُّيَدي، عن راشد، عن عبد الرحمن بن قتادة البصري: سمع أباه: سمع هشام بن حكيم عن النبي ﷺ . فعلى هذا سقط من السند اثنان فهو معضل. انتهى كلام والدي))^(٢).

وقال ابن حجر: ((وذكر البخاري أن هذه الزيادة [يعني قوله سمعتُ] خطأ، وأن الصواب عن راشد، عن عبد الرحمن، عن هشام))^(٣).

فاتضح مما سبق أن الحديث معضل، وأن عبد الرحمن لم يسمع من النبي ﷺ ، ويؤيده أن البخاري أورد الحديث في ترجمة هشام بن حكيم فقال: ((هشام بن حكيم بن حزام القرشي له صحبة. قال لنا خطاب بن عثمان: حدَّثنا بَقِيَّة، عن محمد بن الوليد، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمن بن قتادة النَّصْرِي، عن أبيه، عن هشام بن حكيم قال: قيل يا رسول الله...)) الحديث^(٤).

المثال الحادي عشر: (إعلال رواية الوصل لمخالفة راويها الحفاظ الأثبات من أصحاب أيوب).

قال البخاري:

((محمد بن أبي عائشة.

قال لنا مؤمِّل بن هشام: حدَّثنا إسماعيل، عن أيوب، عن أبي قَلَابَة، عن النبي ﷺ في القراءة.

قال إسماعيل عن خالد: قلت لأبي قَلَابَة: من حدَّثك هذا؟ قال: محمد بن أبي عائشة، مولى لبني

أمية، كان خرج مع بني مروان حيث خرجوا من المدينة.

(١) خرَّجه أحمد في مسند عبد الرحمن بن قتادة (١٧٦٩٦) (٤ : ١٨٦).

(٢) انظر: تحفة التحصيل (ص ٢٠٤).

(٣) تعجيل المنفعة (١ : ٢٥٥).

(٤) التاريخ الكبير (٨ : ٨٠).

وقال لنا موسى، عن حماد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ.

وقال عبيد الله بن عمرو، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ. **«ولا يصح أنس»** ^(١).
حديث محمد بن أبي عائشة خرّجه عبد الرزاق في مصنّفه عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب محمد ﷺ قال: قال النبي ﷺ: **«لعلكم تقرأون والإمام يقرأ»**. مرتين، أو ثلاثاً. قالوا: نعم يا رسول الله، إنا لنفعل. قال: **«فلا تفعلوا، إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب»** ^(٢).

وحديث عبيد الله بن عمرو، عن أيوب خرّجه ابن حبان في صحيحه ^(٣).

قال البخاري: **«ولا يصح أنس»**.

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بوصل المرسل، وذلك أن الحديث لا يُعرف عن أنس رضي الله عنه، وإنما وصله عبيد الله بن عمرو.

قال أبو حاتم: **«وهم فيه عبيد الله بن عمرو، والحديث ما رواه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ»** ^(٤).

ورجح الدارقطني ما أشار إليه البخاري من إعلال الحديث بوصل المرسل فقال: **«روى هذا الحديث أيوب السخّيتاني واختلف عنه: فرواه سَلَامُ أبو المنذر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي هريرة. وخالفه الربيع بن بدر رواه عن أيوب، عن الأعرج، عن أبي هريرة. وخالفهم عبيد الله بن عمرو الرّقي، فرواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك. وخالفهم ابن عُليّة، رواه عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلاً. ورواه خالد، عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، والمرسل الصحيح»** ^(٥).

وقال البيهقي: **«وقد قيل عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، وليس بمحفوظ، تفرد بروايته عن أنس عبيد الله بن عمرو الرّقي وهو ثقة، إلا أن هذا إنما يعرف عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة»** ^(٦).
ويدل على ذلك أيضاً أن كل أصحاب أيوب كابن عليّة، وحماد بن زيد، إنما رَوَوْا الحديث عن أبي قلابة، عن أبي هريرة، ولم تقع في رواية منها عن أنس، وخالفهم في ذلك عبيد الله بن عمرو، فرواه عن أنس.

(١) التاريخ الكبير (١ : ٢٠٦).

(٢) في الصلاة باب القراءة خلف الإمام (٢٧٦٦) (٢ : ١٢٧).

(٣) في الصلاة (١٨٤٤) (٥ : ١٥٢).

(٤) علل الحديث (١ : ١٧٥).

(٥) علل الدارقطني (٩ : ٦٥).

(٦) السنن الكبرى (٢ : ١٦٦).

المبحث الثالث

العلل المشتركة بين السند والمتن

المطلب الأول: اضطراب الراوي في حديثه.

المطلب الثاني: المخالفة.

المطلب الثالث: القلب في السند أو المتن.

المطلب الرابع: التصحيف.

المطلب الأول

اضطراب الراوي في حديثه

قال ابن الصلاح: «المضطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان»^(١).

وعليه فيشترط في المضطرب تساوي الروايات في القوة، بحيث لا يمكن الترجيح بينها، وأن لا يمكن التوفيق بين الروايات بوجه يزيل التعارض.

لكن إذا ترجّحت إحدى الروايات بأحد وجوه الترجيح المعتمدة للحكم للراجحة، ولا يوصف بالمضطرب عندئذ.

ويذكر المحدثون أنّ ميدان وقوع الاضطراب في السند وهو الأكثر، وقد يقع في المتن؛ لأنه قلما يوجد اضطراب في المتن لا يجمع بطريقة ما.

والاضطراب موجب لضعف الحديث؛ لأنه يشعر بعدم ضبط الراوي له.

ومن أمثلة ما أعله البخاري بالاضطراب في التاريخ الكبير:

المثال الأول: (الاضطراب في السند، مع مخالفة صريح القرآن).

قال البخاري:

«محمد بن إسحاق بن طلحة التيمي.

قال لي بشر بن مرحوم، عن يحيى بن سليم، سمع ابن خثيم، سمع محمداً، سمع أبا بريدة يحدث عمر، سمع أباه، سمع النبي ﷺ قال: «إن أمتي أمة مرحومة، جعل عذابها بأيديها في الدنيا». فكتبه عمر.

قال لي محمد بن عبادة: حدثنا يزيد قال: حدثنا يحيى بن زياد قال: حدثني سعيد بن أبي بريدة: وقدّ أبي إلى سليمان بن عبد الملك فحدثه عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وقال لي ابن سنان: حدثنا همام قال: ثنا قتادة، عن سعيد بن أبي بريدة، وعون: شهدا أبا بريدة يحدث عمر بهذا.

وقال لنا موسى: حدثنا حماد، عن علي بن زيد، عن عمارة القرشي أنه شهد عمر حدثه أبو بريدة بهذا.

وقال لنا المقرئ: حدثنا سعيد قال: حدثني أبو القاسم الحمصي، عن عمرو بن قيس السكوني، عن أبي بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وقال محمد بن سلام: أخبرنا إسماعيل بن عياش: عن يزيد بن سعيد، عن عبد الملك بن عُمير: عن أبي بريدة، عن أبيه: سمعت النبي ﷺ.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٩٣).

وقال لنا عُبيد الله بن موسى، عن طلحة بن يحيى، عن أبي بُردة، عن أبيه، عن النبي ﷺ .

وقال لي محمد بن حَوْشَب: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِنٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ زِيَادٍ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ .

وقال لنا موسى: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ، أَوْ ابْنِ زِيَادٍ فَجَلَسَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ .

وقال ابنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا صَدُوقُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ رِيَّاحِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: بَيْنَا أَنَا فِي إِمَارَةِ زِيَادٍ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - كَانَ لَوَالِدِهِ صَحْبَةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ - : سَمِعْتُ وَالِدِي أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا.

وقال لنا سعيد بن يحيى: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عَيْسَى أَبُو وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

وقال ليث، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

وقال محمد بن سابق: حَدَّثَنَا الرَّيْغُ أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، سَمِعَ أَبَاهُ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ نَحْوَهُ.

قال أبو عبد الله: والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأن قوماً يُعَذَّبُونَ ثم يخرجون أَكْثَرُ وَأَبْيَنُ، وَأَشْهَرُ.

حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ يَرْفَعُهُ: ((هَذِهِ أُمَةٌ مَرْحُومَةٌ)) بِهَذَا.

قال أبو عبد الله: أَلْفَاظُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى قَرِيبٌ^(١).

خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

أشار البخاري بسياق هذا الروايات إلى إعلال الحديث باضطراب سنده، وهو ناشئ من اختلاف الرواة على أبي بُردة بن عبد الله بن قيس الأشعري في وصله وإرساله.

فرواه أبو حَاصِنٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ زِيَادٍ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ .

ورواه حُمَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ، أَوْ ابْنِ زِيَادٍ فَجَلَسَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ .

ورواه رِيَّاحُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: بَيْنَا أَنَا فِي إِمَارَةِ زِيَادٍ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ لَوَالِدِهِ صَحْبَةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ وَالِدِي أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا.

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٦).

(٢) في الفتن والملاحم) باب ما يُرجى من القتل (٤٢٧٨) (٤ : ١٠٥).

ورواه بُريد، عن أبي بُردة: عن رجلٍ من الأنصار، عن أبيه، عن النبي ﷺ بهذا.
ورواه الوليد بن عيسى أبو وهب قال: حدّثنا أبو بُردة، عن النبي ﷺ.
ورواه عليّ بن مُدرك عن أبي بُردة قال: حدّثني رجل من الأنصار عن بعض أهله يرفعه: (هذه أمة
مرحومة) بهذا.

فتبيّن بذلك الاختلاف الكبير على أبي بُردة في وصله وإرساله، إضافة إلى ما في أسانيد الحديث
من المجاهيل والضعفاء؛ فمحمد بن إسحاق بن طلحة التيمي أنكر ابن أبي حاتم معرفته وقال: ((إنه لا
يعرف محمد بن إسحاق بن طلحة يروي عن أبي بُردة، وعمر بن عبد العزيز، وإنما يروي عن أبي بُردة
إسحاق بن يحيى بن طلحة))^(١). وقال ابن عساكر: ((ويروي هذا الحديث أيضاً عن أبي بُردة طلحة بن
يحيى بن طلحة، فأما محمد بن إسحاق بن طلحة فلم يذكره الزيري في كتاب النسب))^(٢).

ويؤكد هذا ما وقع عند الروياني قال: نا يحيى بن سليم الطائفي: نا عبد الله بن عثمان بن خثيم،
عن بعض بني طلحة بن عبيد الله قال: كنت عند عمر بن عبد العزيز، فدخل عليه أبو بردة بن أبي
موسى الأشعري فقال له عمر: حدّثنا بأحاديث أبيك عن رسول الله ﷺ. قال: سمعت أبي يقول: قال
رسول الله ﷺ: ((إن أمتي أمة مرحومة ...))^(٣).

وذكر البخاريّ كثرة الاختلاف على أبي بردة فقال: ((ويروي عن طلحة بن يحيى، وعبد الملك بن
غُمير، ومحمد بن إسحاق بن طلحة، وعمارة القرشي، وسعيد بن أبي بُردة، وعون، وعمرو بن قيس،
والبحثري بن المختار، ومعاوية بن إسحاق، وليث، والوليد بن عيسى أبي وهب، عن أبي بُردة، عن أبيه،
عن النبي ﷺ))^(٤).

وهذه الروايات أوردها البخاري في تاريخه الأوسط، ثم قال: ((وفي أسانيدنا نظر))^(٥).

ولم يكتف البخاري بذكر الاضطراب في السند، بل أشار إلى علة في المتن وهي مخالفته للأحاديث
الصحيحة حيث قال: ((والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأنّ قوماً يُعذّبون ثم يخرجون أكثر وأبين،
وأشهر))^(٦).

قال البيهقي: ((وقد علّل البخاريّ هذا الحديث برواية بُريد بن عبد الله وغيره، عن أبي بردة، عن
رجلٍ من الأنصار، عن أبيه. وبرواية أبي حصين عنه، عن عبد الله بن يزيد. وبرواية حميد عنه، عن رجلٍ،

(١) الجرح والتعديل (٧ : ١٩٤) .

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥٢ : ٢٦) .

(٣) مسند الروياني (٤٦٧ : ٢) (٣١٣) .

(٤) التاريخ الأوسط (١ : ٢٤٨) .

(٥) المصدر السابق (١ : ٢٤٨) .

(٦) خرّجه البخاري في التوحيد) باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٧٥١٠) (ص ١٢٩٣) ومسلم في الإيمان
(باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) (٤٧٥) (ص ١٠١) .

من أصحاب النبي ﷺ ثم قال: (الخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة وأن قوماً يُعَذَّبون ثم يخرجون من النار أكثر وأبَيَّنُّ)^(١).

وهذه الأحاديث الصحيحة بلغت رتبة التواتر، قال السخاوي: ((وذكر شيخنا [يعني ابن حجر] من الأحاديث التي وُصفت بالتواتر: حديث الشفاعة، والحوض، فإن عدد رواتهما من الصحابة زاد على أربعين، ومن وصفهما بذلك عياض في الشفاء))^(٢).

المثال الثاني: (الاضطراب في السند والمتن).

قال البخاري:

((محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير، صاحب الشيباني، والأعمش، الكوفي، السعدي، التميمي، مولا هم.))

قال أحمد: وَذَكَرْتُ لِيحْيَى بن سعيد حديثَ أَبِي معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أمّ سلمة: (أمرها النبي ﷺ أَنْ تُؤْفِيَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ). فقال: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بن عروة قال: أَخْبَرَنِي أَبِي، مرسل (تُؤَافِي).

قال: وَحَدَّثَنِي عبد الرحمن، عن سفيان، مرسل، (تُؤَافِي). وقال ابن عُيَيْنَةَ مثله.

وقال وكيع: (بِمَكَّةَ).

يُخَالَفُ فِيهِ^(٣).

هذا الحديث أعله البخاري بالاضطراب؛ وذلك أن محمد بن خازم أبا معاوية اضطرب في روايته إسناداً ومتناً. وقد ذكر أصحاب التراجم أنّ محمد بن خازم ثقة في الأعمش، مضطرب في غيره^(٤).

فرواه محمد بن خازم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أمّ سلمة: أمرها النبي ﷺ أَنْ تُؤْفِيَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النحرِ بِمَكَّةَ. وقد خرّجه أحمد^(٥).

ورواه محمد بن خازم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب، عن أمّ سلمة: أن رسول الله ﷺ أمرها أَنْ تُؤَافِي صَلَاةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النحرِ بِمَكَّةَ. وهو ما خرّجه البيهقي في الكبرى^(٦).

ورواه محمد بن خازم من الطريق السابق عن أمّ سلمة قالت: أمرها رسول الله ﷺ أَنْ تُؤَافِي لصلَاةِ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، أو لصلَاةِ الضحى^(٧).

(١) انظر: شعب الإيمان (١ : ٣٢٤).

(٢) فتح المغيث (٣ : ٤٧) ونظم المتناثر (ص ١٩).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٧٧).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٦٧٠).

(٥) في مسند أم سلمة (٢٦٥٣٥) (٤ : ٤٠٧).

(٦) في الحج (باب من أحاز رميها بعد نصف الليل) (٩٣٥٧) (٥ : ١٣٣).

(٧) أخبار مكة (٧ : ٣٦٨).

ورواه محمد بن خازم من الطريق السابق عن أم سلمة: أن النبي ﷺ أمرها أن توافي معه يوم النحر بمكة. وهو ما خرّجه الطبراني في معجمه الكبير^(١).

وذكر البخاري أن أحمد بن حنبل سأل يحيى بن سعيد عن هذا الحديث فقال: «أخبرني هشام بن عروة قال: أخبرني أبي: مرسل، توافي. فأعلاه يحيى بن سعيد بالإرسال؛ فإن عروة لم يسمعه من أم سلمة، وأخطأ وكيع فيه قال: (توافي بمكة) أخطأ في معنى؛ لأن الحديث قال: (توافي يوم النحر) فقال وكيع: بمكة، وأخطأ فيه»^(٢).

قال الإمام مسلم: «وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره؛ وذلك أن النبي ﷺ صلى الصبح في حَجَّتِه يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله ﷺ، فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة؟ وهو حينئذ يصلي بالمزدلفة، وهذا خبر محال، ولكن الصحيح من روى هذا الخبر عن أبي معاوية وهو أن النبي ﷺ أمر أن تُوافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة، وكان يومها فأحب أن تُوافي، وإنما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال: (توافي معه). والرواية الصحيحة من هذا الخبر ما رواه الثوري عن هشام. وقد روى وكيع أيضاً فوهم فيه كنعو ما وهم فيه أبو معاوية»^(٣).

وأعله الطحاوي باضطراب أبي معاوية فقال: «فتأملنا هذا الحديث فوجدناه إنما دار بهذا المعنى على أبي معاوية، ووجدنا أبا معاوية قد اضطرب فيه، فحدث به مرة أن النبي ﷺ أمرها أن توافي الضحى معه بمكة يوم النحر. وحدث به مرة أخرى كما حدثنا الربيع بن سليمان المرادي قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا محمد بن خازم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة قالت: أمرها رسول الله ﷺ يوم النحر أن توافي معه صلاة الصبح بمكة. قال أبو جعفر: وهذا خلاف ما في حديث محمد بن عمرو، عن أبي معاوية؛ لأن في هذا أمره إياها يوم النحر أن توافي معه صلاة الصبح بمكة»^(٤).

وقال البيهقي: «وقد استدلل الشافعي بهذا الحديث على أن خروجها بعد نصف الليل وقبل الفجر، وأن رُميها قبل الفجر؛ لأنها لا تصلي الصبح بمكة إلا وقد رُميت قبل الفجر بساعة. قال أحمد: هكذا رواه أبو معاوية محمد بن خازم، عن هشام بن عروة موصولاً. ورواه أسد بن موسى، عن أبي معاوية عن أم سلمة قالت: أمرها يوم النحر أن تُوافي بعد صلاة الصبح بمكة»^(٥).

(١) في مسند أم سلمة (٧٩٩ : ٢٣) (٣٤٣ : ٣٤٤).

(٢) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢ : ٣٦٨).

(٣) التمييز (ص ١٨٦).

(٤) مشكل الآثار (٨ : ٢١٣).

(٥) معرفة السنن (٤ : ١٢٤).

وأجاب البيهقي عن كلام أحمد في هذا الحديث فقال: «تعلق بعض من يدعي تصحيح الآثار على مذهبه، وزعم أنه أمرها بذلك يوم النحر؛ لتوافي معه صلاة الصبح من غد يوم النحر بمكة، واستشهد برواية من روى عن النبي ﷺ أنه أخر طواف الزيارة إلى الليل، ثم نقل ما حكى أحمد بن حنبل وغيره من الطعن في هذا الخبر، وليس من الإنصاف أن تُترك رواية الجمهور ويُؤخذ برواية واحد لم يكن عندهم بمصر بالحفاظ جداً، كيف وقد رواه الثوري، وابن عيينة، والدراوردي، وحماد بن سلمة، وداود بن عبد الرحمن، عن هشام، بمعنى رواية الجماعة، عن أبي معاوية في متن الحديث، ورواية أسد بن موسى يحتمل أن تكون موافقة لروايتهم، وليس فيها دلالة، ولا في رواية غيره ذكر الغد. وأما إفاضة النبي ﷺ: ففي الحديث الثابت عن نافع، عن ابن عمر: (أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر بمكة). قال نافع: وكان ابن عمر يفيض يوم النحر، ثم يرجع فيصلّي الظهر بمكة، ويذكر أن النبي ﷺ فعله»^(١).

وأجاب البيهقي عن وصل أبي معاوية له مع أنه منقطع بأن أبا معاوية حجة قد أجمع الحفاظ على قبول ما ينفرده، ثم قد وصله الضحاك بن عثمان، وهو من الثقات الأثبات.

ثم ساق الإسناد عن الضحاك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة: (أرسل النبي ﷺ بأمة سلمة ليلة النحر، فَرَمَتْ الجمرَةَ قبلَ الفجر، ثم مَضَتْ فأفاضت، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ عندها). أخرجه أبو داود في كتاب السنن هكذا، وهذا إسناد لا غبار عليه، وكأن عروة حمله من الوجهين جميعاً، فكان هشام يرسله مرةً، ويسنده أخرى، على عادتهم في الرواية^(٢).

لكن الطحاوي أكّد ما ذهب إليه أحمد، وأعلّ الحديث بالاضطراب، ونقل عن أحمد قوله: «لم يسنده غير أبي معاوية، وهو خطأ، قال: وقال وكيع، عن هشام، عن أبيه مرسلاً: أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة. قال أبو عبد الله: وهذا أيضاً عجب، والنبي ﷺ يوم النحر ما يصنع بمكة؟ ينكر ذلك. قال أبو عبد الله: فجئت إلى يحيى بن سعيد فسألته فقال: عن هشام، عن أبيه: أن النبي ﷺ أمرها أن توافي، ليس توافيه، قال: وبين دَينِ فرق، يوم النحر صلاة الفجر بالأبطح، قال: وقال لي يحيى: سلّ عبد الرحمن، فسألته فقال: هكذا عن سفيان، عن هشام، عن أبيه: توافي. قال أبو جعفر: وهذا كلام يجب به فساد هذا الحديث، ثم طلبناه من غير حديث أبي معاوية، فوجدنا أبا معاوية قد حدّثنا قال: حدّثنا قبيصة قال: حدّثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم سلمة رضي الله عنها (أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصلي الفجر بمكة يوم النحر). قال أبو جعفر: ولم يذكر فيه بين عروة وأم سلمة أحداً، وهذا منقطع؛ لأن عروة لم نعلم له سماعاً من أم سلمة، وهذا أيضاً غير ما في حديث

(١) المصدر السابق (٤ : ١٢٥).

(٢) معرفة السنن (٤ : ١٢٧).

أبي معاوية؛ لأن الذي فيه: (أن النبي ﷺ أمرها أن تصلي الفجر بمكة يوم النحر) ليس معه ولكن وحدها^(١).

قال ابن بطال: ((وقد ضَعَفَ أحمدُ بن حنبل حديثَ أمِّ سلمة ودَفَعَهُ وقال: لا يَصَحُّ))^(٢).
فالحديث ضعيف لما فيه من اضطراب أبي معاوية، إضافةً إلى الانقطاع بين عروة وبين أم سلمة، وهذا ما يزيد من ضعف الحديث.

المثال الرابع: (الاضطراب في السند).

قال البخاري:

((محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه، سمع محمد بن مسلمة.
قاله لنا معلّى: حدثنا عبد الواحد، عن حجاج. وقال أبو شهاب، عن حجاج، عن محمد بن
سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل، سمع محمداً.
وقال يزيد: حدثنا حجاج: عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن سهل بن أبي حثمة.
وقال أبو معاوية، عن حجاج، عن سهل بن محمد بن أبي حثمة، عن عمه سليمان بن أبي حثمة.
وقال ابن أبي زائدة: حدثنا حجاج، عن محمد بن سليمان، عن عمه سهل.
وقال عباد: حدثنا حجاج، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل بن أبي حثمة:
حدثني محمد قال: أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا حجاج، عن ابن سليمان بن أبي حثمة، عن سهل بن أبي
حثمة: سمع محمد بن مسلمة))^(٣).

هذا الحديث خرّجه ابن ماجه بإسناده عن محمد بن مسلمة قال: خَطَبْتُ امرأةً فَجَعَلْتُ أَتَحَبُّ لَهَا
حتى نَظَرْتُ إِلَيْهَا فِي نَخْلٍ لَهَا. فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا وَأَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((إِذَا أَلْقَى اللَّهُ فِي قَلْبِ امْرِئٍ خِطْبَةً أَمْرَةً فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا))^(٤).

وخرّجه البيهقي في الكبرى من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع، عن الحجاج، عن ابن أبي
مؤيكة، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل بن أبي حثمة قال: رأيتُ محمدَ بن مسلمة
يطاردُ امرأةً ببصره على إِجَارٍ^(٥) يقال لها تُبَيْتَةُ^(٦) بنت الضحّاك أختُ أبي جُبَيْرَة، فقلت: أَتَفْعَلُ هَذَا

(١) مشكل الآثار (٨ : ٢١٥) العلل لأحمد بن حنبل (٢ : ٣٦٨).

(٢) شرح البخاري (٧ : ٤١٦).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٩٩).

(٤) في النكاح) باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها (١٨٦٤) (١ : ٥٩٩).

(٥) الإجار: السطح الذي ليس خوالئه ما يردُّ الساقط عنه، والجمع: أجاجير وأناجير. النهاية في غريب الأثر (١ : ٢٦) مادة (أجر).

(٦) قال الدارقطني: ((واختلّفوا في اسم المرأة التي كان يطاردُها محمد بن مسلمة، أمّا نبيّة بالنّون، وفي حديث أبي معاوية الضّرير بُيْتَةُ
بنت الضحّاك، وكلاهما وهم. والصواب ما ذكره الآخرون، أمّا بُيْتَةُ بنت الضحّاك)) انظر علل الدارقطني (١٤ : ١٤).

وأنت صاحب رسول الله ﷺ ؟ فقال: نعم؛ قال رسول الله ﷺ: ((إذا ألقى الله في قلب رجل خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها))^(١).

أشار البخاري بسياقة هذه الأسانيد إلى إعلال الحديث بالاضطراب؛ وذلك أنه اختلِف فيه على حجاج بن أرطاة اختلافاً كثيراً:

فرواه عبد الواحد، عن حجاج. ورواه أيضاً: ثنا حجاج، عن محمد. فعننه مرةً وحَدَّث به أخرى^(٢).

ورواه أبو شهاب الحناط، عن حجاج، عن محمد بن سليمان ... به.

ورواه أبو شهاب الحناط، عن حجاج، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن محمد بن سليمان ... به^(٣).

ورواه يزيد بن هارون: ثنا حجاج، عن محمد بن سليمان ... به^(٤).

ورواه أبو معاوية، عن حجاج، عن سهل بن محمد بن أبي حَثْمَة، عن عمه سليمان^(٥).

ورواه أبو معاوية، عن سهل بن محمد بن أبي حَثْمَة، عن عمه سليمان^(٦).

ورواه محمد بن جعفر غُنْدَرٍ ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة قالوا: ثنا الحجاج بن أرطاة، عن محمد^(٧).

ورواه يحيى بن العلاء، عن الحجاج، عن محمد بن سليمان، عن سهل بن أبي حَثْمَة^(٨).

ورواه حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن محمد بن سهل بن حُنَيْفٍ، عن أبيه، عن محمد بن مَسْلَمَة^(٩).

ورواه حفص بن غياث، عن حجاج، عن محمد بن سليمان، عن عمه سهل^(١٠).

وحجاج بن أرطاة موصوف بالتدليس عن الضعفاء^(١١)، وهو هنا يروي عن محمد بن سليمان بن أبي حَثْمَة، وهو مقبول^(١٢)، وحجاج قد عنعن الحديث إلا أنه صرَّح بالتحديث في رواية يزيد بن هارون، وعبد الواحد بن زياد، وغُنْدَرٍ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وهم ثقات. وترجَّحت روايتهم على

(١) في النكاح (باب نظر الرجل إلى المرأة يريد أن يتزوجها) (١٣٢٦٩) (٧ : ٨٥).

(٢) معرفة الصحابة (٥٩٢، ٥٩٣) (١ : ١٥٨).

(٣) المصدر السابق (٣ : ٣١٦).

(٤) خرَّجه الطبراني في الكبير في مسند محمد بن مسلمة (٥٠١) (١٩ : ٢٢٤).

(٥) المصدر السابق (٥٠٤) (١٩ : ٣٢٥).

(٦) خرَّجه ابن حبان في النكاح (باب ذكر الإباحة للمخاطب المرأة أن ينظر إليها قبل العقد) (٤٠٤٢) (٩ : ٣٤٩).

(٧) خرَّجه أحمد في مسند محمد بن مسلمة (٦١٠٧١) (٣ : ٤٩٣).

(٨) خرَّجه عبد الرزاق في النكاح (باب إبراز الجوازي والنظر عند النكاح) (١٠٣٣٨) (٦ : ١٥٨).

(٩) خرَّجه الطبراني في الكبير في مسند محمد بن مسلمة (٥٠٥) (١٩ : ٢٢٦).

(١٠) خرَّجه ابن ماجه في النكاح (باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها) (١٩٣٧) (٢ : ٤٥١).

(١١) انظر: التاريخ الكبير (٢ : ٣٦٦) تعريف أهل التقديس (ص ٤٩) التبيين لأسماء المدلسين (ص ٦٣).

(١٢) انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٥١).

رواية أبي معاوية الذي أخطأ في سنده فقال: عن سهل بن محمد بن أبي حثمة، عن عمه سليمان. وأبو معاوية ثقة في حديث الأعمش وقد يهمل في حديث غيره، وهو موصوف بالتدليس، وترجّحت أيضاً على رواية حماد بن سلمة حيث قال: (عن الحجاج بن أرطاة، عن محمد بن سهل بن حنيف، عن أبيه) فأخطأ فيه؛ لأن حماد بن سلمة من أثبت الناس في ثابت، لكنه مضطرب في غيره.

وبين ذلك الدارقطني فقال: ((رواه الحجاج بن أرطاة عنه ، واختلف عليه فيه:

فرواه عبد الواحد بن زياد، ويحيى بن سعيد الأموي، ويزيد بن هارون، عن الحجاج بن أرطاة، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة، عن عمه سهل، عن محمد بن مسلمة.

وخالفهم أبو معاوية الضري، فقلّب إسناده ولم يضبطه، فقال: عن الحجاج، عن سهل بن محمد بن أبي حثمة، عن عمه سليمان بن أبي حثمة، عن محمد بن مسلمة.

ورواه حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن محمد بن سهل بن حنيف، عن أبيه، عن محمد بن مسلمة، ورواه أيضاً، والصحيح قول عبد الواحد بن زياد ومن تابعه، عن الحجاج^(١).

وقد رجّح أبو نعيم رواية الثقات الآنف ذكرهم لاجتماعهم في سند الحديث على أن حجاج بن أرطاة روى الحديث عن محمد بن سليمان، عن عمه سهل، لا كما ذكره أبو معاوية عن سهل بن محمد بن أبي حثمة، وحماد بن سلمة عن محمد بن سهل بن حنيف، عن أبيه. قال أبو نعيم: ((اختلف الرواة عن الحجاج عليه في إسناده هذا الحديث، والصواب ما روته الجماعة المتفقون عليها: غندر، وزكريا، وحفص، ويزيد بن هارون، وعبداد، وأبو شهاب، وكلهم أثبات حفاظ، وافقت روايتهم عن الحجاج رواية يحيى بن سعيد الأنصاري^(٢).

ورواية يحيى بن سعيد خرّجها الحاكم من طريق عبد الله بن موسى بن شيبة: ثنا إبراهيم بن صرمة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن سليمان بن حثمة، عن عمه سهل بن أبي حثمة قال: كنت جالساً مع محمد بن مسلمة...^(٣). وهي متابعة تامة لحجاج غير أنها في غاية الضعف؛ فإبراهيم بن صرمة ضعّفه الدارقطني^(٤)، وقال ابن معين: ((كذاب خبيث))^(٥). وقال ابن عدي: ((عامة ما يرويه منكر السند والمتن))^(٦). وقال العُقيلي: ((يحدث عن يحيى بأحاديث ليست محفوظة من حديث يحيى، فيها مناكير))^(٧).

(١) علل الدارقطني (١٤ : ١٣).

(٢) معرفة الصحابة (١ : ١٥٨).

(٣) مستدرک الحاكم (٣٦١٨) (٣ : ٢٣٦).

(٤) انظر: الضعفاء والمتروكون (ص ١٥).

(٥) لسان الميزان (١ : ٦١).

(٦) الكامل (١ : ٢٥٢).

(٧) الضعفاء (١ : ٥٥).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث باضطراب أبي معاوية وحماد بن سلمة في إسناده، ومخالفتهم للثقات.

المثال الخامس: (الاضطراب في السند والمتن).

قال البخاري:

((أمية بن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجُمَحِي المكي القرشي، سمع جدّه، وأبا بكر بن أبي زهير، روى عنه ابنُ جريج، وابن عيينة، ونافع بن عمر. وروى شريك، عن عبد العزيز بن رُفيع، عن أمية بن صفوان بن أمية، عن أبيه: أن النبي ﷺ استعار منه.

وقال إسرائيل: عن عبد العزيز، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن عبد الرحمن بن صفوان: استعار النبي ﷺ من صفوان.

وقال أبو الأحوص: حدّثنا عبد العزيز، عن عطاء بن أبي رباح، عن ناس من آل صفوان: استعار النبي ﷺ ((^(١).

خرّج هذا الحديث أبو داود^(٢).

أشار البخاري بسياقة هذه الأسانيد إلى إعلال الحديث بالاضطراب فيه سنداً ومتناً، في وصله وقطعه، وذكر الضمان وعدمه، وذلك أنه اختلّف فيه على عبد العزيز بن رُفيع اختلافاً كثيراً:

فرواه شريك، عن عبد العزيز بن رُفيع، عن أمية بن صفوان، عن أبيه.

ورواه إسرائيل، عن عبد العزيز، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية.

ورواه أبو الأحوص: ثنا عبد العزيز، عن عطاء بن أبي رباح، عن ناس من آل صفوان.

ورواه جرير، عن عبد العزيز، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان.

وأما المتن فاختلّفت ألفاظ الرواة فيه، فبعضهم يذكر الضمان، وبعضهم لا يذكره، ومما ورد في ذلك:

استعار النبي ﷺ من صفوان أدرعاً من حديد يوم حُنين فقال له: يا محمد، مضمونة؟ فقال: ((مضمونة))^(٣).

وفيها: استعار رسول الله ﷺ من صفوان بن أمية أدرعاً فضاع بعضها فقال: ((إن شئت غَرَمناها لك)) فقال: لا يا رسول الله^(٤).

(١) التاريخ الكبير (٢ : ١٠).

(٢) في الإجازة (باب تضمين العارية) (٣٥٦٢ ، ٣٥٦٣) (٣ : ٢٩٦).

(٣) خرّجه الدارقطني في البيوع (١٦٢) (٣ : ٤٠).

(٤) خرّجه النسائي في الكبرى في العارية (باب تضمين العارية) (٥٧٧٨) (٣ : ٤٠٩).

وفيها: أن رسول الله ﷺ استعار منه أدرعاً يوم حُنين: أغضباً يا محمد؟ فقال: ((بل عارية مضمونة))^(١).

وفيها أيضاً: أن رسول الله ﷺ قال: يا صفوان، هل عندك من سلاح؟ قال عارية أم غضباً؟ قال: لا، بل عارية^(٢).

وبَيَّن البخاري إعلال الحديث بالاضطراب؛ فقد سألَه عنه الترمذي فقال: ((هذا حديث فيه اضطراب، ولا أعلم أن أحداً روى هذا غير شريك). ولم يَقُوْ هذا الحديث))^(٣).

وأحال النسائي الاضطراب إلى الاختلاف بين شريك وإسرائيل على عبد العزيز فيه، وهو الاختلاف في وصله وقطعه^(٤)، وفي ذكر الضمان وعدمه، فوصله شريك وذكر فيه الضمان، وقطعه إسرائيل ولم يذكر الضمان فيه.

ورجَّح الطحاوي أنه لا بد من دخول ابن أبي مُلَيْكَةَ في السند، وقضى بذلك ليحيى بن عبد الحميد الحِمَاني على يزيد بن هارون، حيث زاد يحيى ابنَ أبي مُلَيْكَةَ فيه^(٥).

ورجَّح أيضاً قولَ إسرائيل أنه عن عبد الرحمن بن صفوان لا عن أبيه، وليس فيه ذكر الضمان، رجَّحه على رواية شريك حيث رفعه وذكر فيه الضمان.

وأعلَّ الحديث بالاضطراب قال: ((فوجدنا أبا الأحوص قد اضطرب في إسناده هذا الحديث هذا الاضطراب، فجعله مرَّةً عن ناس من آل صفوان، ومرَّةً عن صفوان نفسه، وكانت روايته إياه جميعاً عن عطاء بن أبي رباح لا عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، وكان هذا مما قد خالف فيه شريكاً وإسرائيل في إسناده هذا الحديث، وليس في روايته جميعاً ذكرُ ضمانٍ اشترطه على رسول الله ﷺ فيما كان أعاره إياه من تلك الأدرع))^(٦).

وأكد ابنُ عبد البر إعلالَ الحديث بالاضطراب قال: ((حديث صفوان هذا اختلف فيه على عبد العزيز بن رُفَيْع اختلافاً يطول ذكره، فبعضهم يذكر فيه الضمان، وبعضهم لا يذكره، وبعضهم يقول فيه عن عبد العزيز، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن أمية بن صفوان، عن أبيه، وبعضهم يقول عن عبد العزيز، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن ابن صفوان، أو من آل عبد الله بن صفوان مرسلاً أيضاً، وبعضهم يقول فيه عن عبد العزيز بن رُفَيْع، عن عطاء، عن ناس من آل صفوان ولا يذكر فيه الضمان، ولا يقول مؤدَّة بل

(١) خرَّجه أبو داود في الإجارة (باب تضمين العارية) (٣٥٦٢) (٣ : ٢٩٦).

(٢) المصدر السابق (٣٥٦٣).

(٣) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (١ : ١٨٨).

(٤) انظر: النسائي في الكبرى (٥٧٧٩) و (٥٧٨٠) (٣ : ٤٠٩).

(٥) مشكل الآثار (١١ : ٢٩١).

(٦) المصدر السابق (١١ : ٢٩٥).

عارية فقط، والاضطراب فيه كثير، ولا يجب عندي بحديث صفوان هذا حجة في تضمين العارية، والله أعلم»^(١).

وقد حاول البيهقي دفع الاضطراب عن الحديث، مستدلاً بأن ما ورد من طرق الحديث رسالة، فإنها تقوى بشواهدا، وتتقوى أيضاً بالروايات التي وردت موصولة^(٢).

غير أن ابن حجر ذكر أنه اختلف في هذا الحديث على عبد العزيز بن رُفيع اختلاف كثيراً، وهذا منه إعلال للحديث بالاضطراب^(٣).

ويستفاد من كلام ابن عبد البر رجحان الروايات التي ليس فيها ذكر للضمان، وهي رواية إسرائيل، عن عبد الرحمن بن صفوان لا عن أبيه، وعبد الرحمن لا صحبة له، وحديثه مرسل، وهو ما ذهب إليه الطحاوي.

ومن المرجحات أن إسرائيل أثبت وأتقن من شريك إلا في أبي إسحاق السبيعي كما نقل عن ابن معين، ورجح ابن مهدي إسرائيل^(٤). أما شريك فقال عنه ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع^(٥). وأما إسرائيل فنقطة تُكَلِّم فيه بلا حجة^(٦). وحديثهما هنا عن عبد العزيز بن رُفيع، لا عن أبي إسحاق السبيعي.

المثال السادس: (الاضطراب في السند).

قال البخاري:

((أنس بن حكيم الضبي البصري.

قال لنا موسى بن إسماعيل: ثنا أبان، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((أول ما يُحاسب به العبد صلاته)).

وقال لنا أبو مَعْمَرٍ: حدثنا عبد الوارث: سمع يونس، عن الحسن: سمع أنس بن حكيم الضبي: سمع أبا هريرة، قوله.

وقال لي عبد الله الجعفي: حدثنا ابن عُليّة: أخبرنا يونس نحوه، قال يونس: وأحسبه ذكر النبي ﷺ.

وقال لنا أبو نُعيم: حدثنا علي بن علي: سمع الحسن قال: قال أبو هريرة، قوله.

وقال لي الحسن: عن جرير، عن ليث، عن سلم بن عطية، عن صعصعة بن معاوية التميمي - أو معاوية بن صعصعة - عن أبي هريرة، قوله.

(١) التمهيد (١٢ : ٤٠).

(٢) انظر: السنن الكبرى (٦ : ٨١).

(٣) الإصابة (٥ : ٤٠).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٢٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٣٠٠).

(٦) المصدر السابق (ص ١٤٤).

وقال موسى: حدّثنا موسى بن خلف: ثنا أبي: حدّثنا قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وقال لي عمرو بن منصور القيسي: حدّثنا أبو الأشهب: ثنا الحسن: لقي أبو هريرة رجلاً بالمدينة فقال: سمعتُ النبي ﷺ.

حدّثنا موسى: قال: ثنا حماد، عن حميد، عن الحسن، عن رجل من بني سَلِيط، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وعن ثابت، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وحدّثنا موسى: حدّثنا مبارك قال: حدّثنا الحسن: حدّثنا رجل من أهل البصرة: كنت أجالس أبا هريرة بالمدينة، قوله.

وقال عباد بن ميسرة: حدّثنا الحسن قال: ثنا أبو هريرة، عن النبي ﷺ.

قال أبو عبد الله: **ولا يصحّ سماع الحسن من أبي هريرة في هذا** ^(١). خرّج هذا الحديث الأربعة ^(٢).

أشار البخاري بسياقة هذه الأسانيد إلى إعلال الحديث باضطراب سنده؛ وذلك أنه اختلّف فيه على الحسن في رفعه ووقفه اختلافاً كثيراً:

فروي عن أبان، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعاً. ورواه يونس، عن الحسن: سمع أنس بن حكيم الضّبي: سمع أبا هريرة قوله. وفيها: قال يونس: وأحسبه دكّر النبي ﷺ ... على الشك.

ورواه أبو نعيم: حدّثنا علي بن علي: سمع الحسن قال: قال أبو هريرة، قوله.

ورواه موسى بن خلف: ثنا أبي: حدّثنا قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواه أبو الأشهب: ثنا الحسن: لقي أبو هريرة رجلاً بالمدينة فقال: سمعت النبي ﷺ.

ورواه حميد، عن الحسن، عن رجل من بني سَلِيط، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواه مبارك قال: حدّثنا الحسن: حدّثنا رجل من أهل البصرة: كنت أجالس أبا هريرة بالمدينة، قوله.

ورواه عباد بن ميسرة: حدّثنا الحسن قال: ثنا أبو هريرة، عن النبي ﷺ.

وهذا الاضطراب موجب لضعف السند، كما أن طريقه لم تخل من راوٍ فيه مقال.

(١) التاريخ الكبير (٢ : ٢٧).

(٢) أبو داود في الصلاة (باب قول النبي ﷺ : كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه) (٨٦٤) (١ : ٢٢٩) والترمذي في الصلاة (باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة) (٤٦٥) (١ : ٢٣٢) والنسائي في الصلاة (باب الحاسبة على الصلاة) (٢ : ٢٧٢) رقم (٤١٣) وابن ماجه في الصلاة (باب ما جاء في أول ما يحاسب به العبد الصلاة) (١٤٢٥) (١ : ٤٥٨).

قال المزي: ((أنس بن حكيم، روى عنه الحسن البصري وعلي بن زيد بن جُدعان، وهو حديث مضطرب، منهم من رفعه، ومنهم من شك في رفعه، ومنهم من وقفه، ومنهم من قال: عن الحسن، عن رجل من بني سَليط، عن أبي هريرة. ومنهم من قال: عن الحسن، عن أبي هريرة. وهو أحد المجهولين الذين ذكر علي بن المديني أن الحسن روى عنهم))^(١).

وقال ابن حجر في ترجمة أنس بن حكيم: ((والحديث الذي رَوَّاهُ [يعني أبا دود وابن ماجه] له في الصلاة مضطرب. قلت: اختلف فيه على الحسن، فقيل عن الحسن، عن أنس. وقيل عنه عن حُرَيْث بن قَبِيصة. وقيل عنه عن صعصعة عم الأحنف. وقيل عنه عن رجل من بني سَليط. وقيل عنه غير ذلك. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن القطان: مجهول. والله أعلم))^(٢).

وهذا السند مما تفرد به أبان عن أصحاب قتادة، ومع ذلك فقد رجحه أبو زرعة فقال: ((الصحيح عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ))^(٣).

المتابعات والشواهد:

وقد تُوبع أبانُ على روايته هذه من قبل سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، غير أن سعيداً ضعيف^(٤)، بل قال البخاري: ((يتكلمون فيه))^(٥). وقال ابن حبان: ((كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة مالا يُتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه))^(٦). ونقل ابنُ رجب عن العقيلي قوله: ((خُذْ عنه التفسير، ودَعْ ما سوى ذلك؛ فإنه كان حاطب ليل))^(٧).

والحديث خرَّجه النسائي من طريق همام، عن قتادة، عن الحسن، عن حُرَيْث بن قَبِيصة قال: قَدِمْتُ المدينة قال: قلت اللهم يسِّر لي جليساً صالحاً، فجلسْتُ إلى أبي هريرة رضي الله عنه، قال: فقلت إني دَعَوْتُ الله ﷻ أَنْ يُيسِّرَ لي جليساً صالحاً فحدَّثني بحديث سمعته من رسول الله ﷺ؛ لعلَّ الله أن ينفعني به. قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ((إِنَّ أَوَّلَ ما يُجاسَب به العبدُ بصلاته...))^(٨). وتمام وأبان من الشيوخ في حديث قتادة لا من الحفاظ^(٩)، ولم يتابعهما أحدٌ من الأثبات الحفاظ عن قتادة: شعبه، وسعيد، وهشام، فعُرفَ تفَرُّدُهما بهذا الإسناد عن قتادة.

(١) تهذيب الكمال (٣ : ٣٤٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١ : ٣٢٧).

(٣) علل الحديث (١ : ١٥٢).

(٤) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٠٠).

(٥) التاريخ الكبير (٣ : ٣٧٩).

(٦) المجروحين (٥ : ٤٠).

(٧) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٢٢).

(٨) في الصلاة (باب المحاسبة على الصلاة) (٤٦٥) (١ : ٢٣٢).

(٩) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٢٢).

وقتادة مشهور بالتدليس، ولم يصرح بالسماع، وهذا ما يزيد من ضعف حديثه عن الحسن.

وقد خرّج الضياء المقدسي الحديث من طريق إسحاق الأزرق، عن القاسم بن عثمان أبي العلاء، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن أول ما يحاسب به العبد صلاته...))^(١).

وفي إسناده: القاسم بن عثمان، قال عنه البخاري: ((ربما أخطأ))^(٢). وقال العُقيلي: ((عن أنس، لا يُتَابَعُ على حديثه، حدّث عنه إسحاق الأزرق أحاديث لا يُتَابَعُ منها على شيء))^(٣).

وخرّج النسائي الحديث من طريق الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يَعْمَر، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: ((أول ما يُحَاسَبُ به العبدُ صلاته...))^(٤). ورواته ثقات.

غير أن الترمذي خرّج الحديث من طريق همام قال: حدّثني قتادة، عن الحسن، عن حُرَيْث بن قَبِيصة، عن أبي هريرة، ... به، وفي الباب عن تميم الداري. قال أبو عيسى: ((حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد رُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة))^(٥).

وأشار الترمذي بقوله (حسن غريب من هذا الوجه) إلى تفرد همام به من هذا الطريق عن قتادة كما أسلفنا، وأما قوله: ((وقد رُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة)) فأشار به إلى حديث الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يَعْمَر، عن أبي هريرة. وقد خرّجه النسائي^(٦). ورواته ثقات.

فحديث أنس ضعيف الإسناد لما فيه من الاضطراب، والتفرد، وعنونة المدلس الذي لم يصرح بالسماع، والجهالة، فأنس مجهول^(٧). لكن متن الحديث صحيح لوروده من طرق حسنة وصحيحة، كما عند الترمذي، والنسائي.

المثال السابع: (الاضطراب في السند والمتن).

قال البخاري:

((خزيمة بن مَعْمَر الخطمي أنّ امرأةً رُجمت فقال النبي ﷺ: ((هذا كفارة ذنبها)).))

قاله إبراهيم بن المنذر، عن معن، عن منظور بن محمد، عن أبيه، عن حذيفة.

وقال رَوْح، عن أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

(١) في مسند أنس بن مالك (٢٥٧٩) (٧ : ١٤٥).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ٤٠).

(٣) الضعفاء (٧ : ١٤٥).

(٤) الكبرى (٤٦٧) (١ : ١٤٣).

(٥) في الصلاة (باب ما جاء أنّ أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة) (٤١٣) (٢ : ٢٦٩).

(٦) انظر في الصفحة السابقة، الحاشية رقم (١١).

(٧) انظر: تهذيب التهذيب (١ : ٢٥).

حدّثني إبراهيم بن المنذر قال: حدّثنا ابن نافع قال: حدّثني أسامة، عن محمد بن المنكدر، عن يزيد بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه أنّ النبي ﷺ قال: ((من أصاب حدّاً ثم أُقيم عليه الحدُّ كفر الله عنه ذلك الذنب)).

حدّثني ابن أبي أويس، عن ابن أبي حازم، عن أسامة بن زيد أنه بلغه عن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن محمد بن المنكدر أنه أخبره أنّ خزيمة بن ثابت أخبر عن النبي ﷺ قال: ((القتل كفارة))^(١). لم أعر على من خرّج هذا الحديث رغم البحث، فالله أعلم.

أشار البخاري بسياقة هذه الأسانيد إلى إعلال الحديث بالاضطراب سنداً ومتناً: فرواه منظور بن محمد، عن أبيه، عن حذيفة، عن خزيمة بن معمر أنّ امرأة رُجمت فقال النبي ﷺ: ((هذا كفارة ذنبها)).

ورواه أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه، عن النبي ﷺ. ورواه أسامة، عن محمد بن المنكدر، عن يزيد بن خزيمة بن ثابت، عن أبيه أنّ النبي ﷺ قال: ((من أصاب حدّاً ثم أُقيم عليه الحدُّ كفر الله عنه ذلك الذنب)).

ورواه أسامة بن زيد أنه بلغه عن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن محمد بن المنكدر أنه أخبره أنّ خزيمة بن ثابت أخبر عن النبي ﷺ قال: ((القتل كفارة)).

وما أشار إليه البخاري هنا من إعلال الحديث بالاضطراب ذكره صراحةً؛ فقد قال الترمذي: ((سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: (هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ) . وضعّفه جداً. قال محمد: (وقد روي عن أسامة بن زيد، عن رجل، عن بُكير بن الأشجّ، عن محمد بن المنكدر، عن خزيمة بن ثابت. ورواه المنكدر بن محمد، عن أبيه، عن خزيمة بن معمر)))^(٢).

وكذلك أورده البخاري في تاريخه الأوسط، وساق أسانيدَه كما في التاريخ الكبير ثم قال: ((وهو حديثٌ لا تقوم به حجة))^(٣).

فاتضح بذلك إعلال الحديث بالاضطراب في السند والمتن، وهو ما ذكره البخاري صراحةً في تاريخه الأوسط، وذكر أنه حديث لا تقوم به حجة.

المثال الثامن: (الاضطراب في السند) .

قال البخاري:

((إسماعيل بن إبراهيم السُّلَمي، ويقال الشيباني، حجازي. سمع امرأة رافع بن خديج، روى عنه عمرو بن دينار.

(١) التاريخ الكبير (٣ : ١٨٣) .

(٢) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٢٣٠) .

(٣) التاريخ الأوسط (١ : ١٧٠) .

وقال عبد الوارث، عن ليث، عن إسماعيل بن إبراهيم.

وقال عبيد الله: أخبرنا شيبان، عن ليث، عن حجاج بن أبي عبد الله، عن إبراهيم بن إسماعيل السلمي - وكان خلف على امرأة رافع بن خديج - عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ : ((إذا صلى فليتقدم أو يتأخر)).

وقال حماد بن زيد، عن ليث، عن حجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

وقال همام: حدثنا ليث، عن أبي حمزة: حدثت به عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

حدثني يوسف بن راشد قال: حدثنا تميم بن زياد الرازي قال: حدثنا أبو جعفر الرازي، عن ليث، عن حجاج بن يسار، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ : ((إذا صلى فليتقدم)).

قال أبو عبد الله: ((ولم يثبت هذا الحديث))^(١).

خرج هذا الحديث أبو داود بلفظ: ((أيعجز أحدكم - قال عن عبد الوارث - أن يتقدم أو يتأخر، أو عن يمينه، أو عن شماله)) زاد في حديث حماد: ((في الصلاة)) - يعني في السُّبْحَة -^(٢).

وكذلك خرج ابن ماجه^(٣).

وخرجه البخاري معلقاً^(٤) قال: وَقَالَ لَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِیضَةُ). وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ. وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: ((لَا الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ)) وَلَمْ يَصَحَّ^(٥).

قال البخاري: ((ولم يثبت هذا الحديث)).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٢١).

(٢) في الصلاة) باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة (١٠٠٦) (١ : ٢٦٤).

(٣) في إقامة الصلاة) باب ما جاء في صلاة النافلة حيث تصلى المكتوبة (١٤٢٧) (١ : ٤٥٨).

(٤) الحديث المعلق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده راو فأكثر على التوالي. قال ابن الصلاح: فما كان منه بصيغة الجزم (كفال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان) فهو حكم بصحته عن المضاف إليه؛ لأنه [يعني البخاري] لا يستجيز أن يجزم بذلك عنه إلا وقد صح عنده عنه، لكن لا يحكم بصحة الحديث مطلقاً، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله. وما ليس فيه جزم (كبروى، ويذكر، ويحكي، ويُقال، وروى، وذكر، وحكي عن فلان كذا) فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه. انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٩).

قال الحافظ ابن حجر: ما علقه البخاري بصيغة التمریض مما لم يورده في موضع آخر فلا يوجد فيه ما يلحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، ففيه ما هو صحيح، وإن تقاعد عن شرطه؛ إما لكونه لم يخرج لرجاله، أو لوجود علة فيه عنده. ومنه: ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف، وهو على قسمين: أحدهما: ما ينبجر بأمر آخر. وثانيهما: ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف. وحيث يكون بهذه المثابة، فإنه يبين ضعفه ويصرح به حيث يورده في كتابه. ومثال التعليق بصيغة التمریض الذي لا يرتقي عن درجة الضعيف ولم ينبجر بأمر آخر، وعقبه البخاري بالتضعیف قوله في الصلاة: (ويذكر عن أبي هريرة رَفَعَهُ:)) (لا يتطوع الإمام في مكانه)) ولم يصح. انظر: النكت على ابن الصلاح (٢ : ٣٢٦) وما بعد.

(٥) في الأذان) باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام (٨٤٨) (ص ١٣٧).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بالاضطراب، حيث اضطرب فيه ليث بن أبي سليم، وهذا تفصيله:

رواه ليث، عن إسماعيل بن إبراهيم.
ورواه ليث عن حجاج بن أبي عبد الله، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة.
ورواه أيضاً عن أبي حمزة: حَدَّثْتُ بِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
ورواه أيضاً عن حجاج بن يسار، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة.
وأكد إعلال الحديث بالاضطراب الدارقطني، فقال بعد أن أورد طرق الحديث: ((لا يصح الحديث، والاضطراب من ليث))^(١).

وقال البيهقي: ((والليث يضطرب فيه، وهو ليث بن أبي سليم يتفرد به))^(٢).
وقال ابن رجب: ((هذا الذي ذكر أنه لا يصح، خرّجه الإمام أبو داود وابن ماجه من رواية ليث، عن حجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر، أو عن يمينه أو شماله في الصلاة)) - يعني: في السُّبُحَةِ - . وليس في هذا ذكر الإمام، كما أورده البخاري. وضعف إسناده من جهة ليث بن أبي سليم، وفيه ضعف مشهور. ومن جهة إبراهيم بن إسماعيل، ويقال فيه: إسماعيل بن إبراهيم، وهو حجازي، روى عنه عمرو بن دينار وغيره. قال أبو حاتم الرازي: مجهول. وكذا قال في حجاج بن عبيد، وقد اختلف في اسم أبيه. واختلف في إسناده الحديث على ليث أيضاً))^(٣).

وأكد ابن حجر ذلك فقال في معرض شرحه لحديث (لا يتطوع الإمام في مكانه) : ((قال البخاري: (ولم يصح) . وذلك لضعف إسناده واضطرابه، تفرد به ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، واختلف عليه فيه، وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال: (ولم يثبت هذا الحديث)))^(٤).
فاتضح من ذلك إعلال الحديث باضطراب الراوي وضعفه، كما أن في رواية الإسناد مجهولين.

(١) علل الدارقطني (٩ : ٧٤).

(٢) السنن الكبرى (٢ : ١٩٠).

(٣) فتح الباري (٥ : ٢٦٢).

(٤) فتح الباري (٢ : ٣٣٥).

المطلب الثاني

المخالفة

أعلّ البخاري في تاريخه الكبير أحاديث بمخالفة الراوي، وهي أحاديث ليست بالكثيرة، وألفاظه في ذلك: يخالف في بعض حديثه هذا، يخالف الناس في حديثه.

لقد درس المحدثون مسألة ضبط الراوي وأوسعوا الكلام فيها عند مناقشتهم لشروط الحديث الصحيح، وكلامهم على صفة من تُقبل روايته ومن تُردّ^(١)، وقرروا أن ضبط الراوي لا بدّ منه حتى يُحكم للحديث بالصحة^(٢).

فإن لم يكن الراوي ضابطاً لحديثه متقناً له، كان ذلك أمانة على ضعفه، ومن هنا لم يقبل المحدثون من كثرت المخالفة في حديثه؛ لأن ذلك ناشئ عن اختلال ضبطه. قال شعبة: ((لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ))^(٣).

ويرى المحدثون أن الراوي إن كان ضعيفاً وخالف غيره من الثقات فحديثه منكّر ومقابله المعروف^(٤).

وهذه أمثلة لما أعله البخاري بالمخالفة.

المثال الأول: (المخالفة بزيادة شاذة ومنكرة في المتن، مع كون الراوي لا تحل الرواية عنه).
قال البخاري:

((بشير بن المهاجر العنوي الكوفي، رأى أنساً.

حدّثنا خلّاد قال: ثنا بشير بن المهاجر قال: سمعت عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ((رأسُ مئةِ سنةٍ يبعث الله رجلاً بارداً، يقبض فيها روح كلِّ مسلمٍ)) .
قال أبو عبد الله: يخالف في بعض حديثه هذا))^(٥).

خرّج هذا الحديث الرّوياني^(٦).

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(٧).

أعلّ البخاري هذا الحديث بمخالفة بشير بن المهاجر فيه، وهو ما أورده في متن الحديث من قوله:

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٤).

(٢) انظر: الكفاية (ص ٩٢-٩٣) فتح المغيث (١ : ٢٨٩).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٩) التقريب والتيسير (١ : ٢٥٣).

(٤) انظر: نزهة النظر (ص ٨٨).

(٥) التاريخ الكبير (٢ : ٨٨).

(٦) في مسند بُرَيْدَةَ (٤٩) (١ : ٨٧).

(٧) مستدرک الحاكم (٤ : ٥٨٦).

((رأس مئة سنة)) .

قال ابن الجوزي: ((هذا حديث باطل يكذبه الوجود ، وفيه بشير بن المهاجر، قال أحمد بن حنبل: (منكر الحديث، يجيء بالعجائب) . وقال أبو حاتم الرازي: (لا يُحتَجُّ به)))^(١) .

واعترض عليه السيوطي فقال: ((والمؤلف [يعني ابن الجوزي] ظنَّ أنها المئة الأولى من الهجرة، وليس كذلك، وقد ورد ذكر هذه الرياح من حديث عبد الله بن عمر، وعائشة، والنَّوَّاس بن سَمْعَانَ، والثلاثة عند مسلم في صحيحه))^(٢) .

غير أن ما ذكره السيوطي لا يُسلم له؛ فإن الحديث عند مسلم بلفظ: ((يخرج الدَّجَالُ في أمتي فيمكث أربعين - لا أدري أربعين يوماً، أو أربعين شهراً، أو أربعين عاماً - فيبعث الله عيسى ابنَ مريمَ كأنه عروُهُ بن مسعود فيطْلُبُهُ فَيُهْلِكُهُ، ثم يمكث الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة، ثم يرسل الله ريحاً باردة من قِبَلِ الشَّامِ فلا يبقى على وجه الأرض أحدٌ في قلبه مثقالُ ذرَّةٍ من خيرٍ أو إيمانٍ إلا قَبَضَتْهُ، حتى لو أنَّ أحدكم دخل في كَبِدِ جبلٍ لَدَخَلَتْهُ عليه حتى تَقْبِضَهُ...))^(٣) . وليس فيه تحديد الوقت بأنه المئة قبل قيام الساعة.

وقريب مما ذكره السيوطي قاله الشوكاني، فقد نقل عن ابن عدي قوله: ((بشير بن المهاجر روى ما لا يتابع عليه، وهو ممن يُكتب حديثه، وإن كان فيه بعض الضعف. وقد أخرجه الحاكم وصححه الذهبي))^(٤) .

وذكر ابن القيم أن الحديث عليه أمارات الوضع فقال: ((ونحن ننبه على أمور كُليَّة يُعرف بها كونُ الحديث موضوعاً، فمنها ما يقتزن بالحديث من القرائن التي يُعَلَّم بها أنه باطل، ومنها أحاديث التواريخ المستقبلية، كحديث: عند رأس مئة يبعث الله ريحاً باردة يقبض الله فيها روح كل مؤمن))^(٥) .

وما ذهب إليه السيوطي والشوكاني لا دليل عليه؛ إذ إن لفظ الحديث واضح لا بُس فيه، وهو قوله: ((رأس مئة سنة)) . ولم تُقَيَّد بوقت معين، فتأويلاتهم هذه لا تزح عن الحديث أمارات الضعف بل الوضع، ومن هنا قال البخاري: (يخالف في بعض حديثه) . وقد ذكر المحدثون أنَّ من دلائل الوضع مخالفة الحديث للواقع التاريخي وهو ما ذكره ابنُ الجوزي، وابنُ القيم، حيث لم يُثَبِّت المؤرِّخون المسلمون كالطبري، وابن الأثير، وابن الجوزي، والذهبي، وابن كثير أنَّ في حوادث سنة مئة من الهجرة بعث الله ريحاً باردة قبضت روح كُلِّ مسلمٍ .

(١) الموضوعات (٢ : ٣٧٠) .

(٢) اللآلئ المصنوعة (٢ : ٣٢٤) .

(٣) في الفتن وأشراف الساعة (باب في خروج الدَّجَالِ ومكته في الأرض) (٧٣٨١) (١٢٧٤) للحديث تنمة، وقد أثبتته هكذا مختصراً، مقتصرًا على محل الشاهد فقط .

(٤) الفوائد المجموعة (١ : ٥١٠) .

(٥) المنار المنيف (١١٠) .

فما دافع به السيوطي لا ينهض للاحتجاج به، فثبت بذلك إعلال الحديث بالمخالفة، وهي قول بشير: ((رأس مئة سنة)). ويشير متكلم فيه، وهو منكر الحديث، ويحيى بالعجائب، وهذا ما يزيد من ضعف الحديث.

المثال الثاني: (المخالفة لعمل الراوي ورأيه ومذهبه مع أن المخالف ثقة).
قال البخاري:

((محمد بن سيرين، أبو بكر، مولى أنس بن مالك الأنصاري البصري. قال لي حيوة، عن ضمرة بن ربيعة، عن السري بن يحيى قال: مات الحسن سنة عشر ومئة، قبل ابن سيرين بمئة يوم.

وقال لي مسدد: حدثنا عيسى بن يونس، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((من استقاء فعليه القضاء)). قال أبو عبد الله: ولم يصح، وإنما يروى هذا عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه.

وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال: ثنا يحيى، عن عمر بن حكيم بن ثوبان: سمع أبا هريرة قال: (إذا قاء أحدكم فلا يُفطر؛ وإنما يُخرج ولا يُؤلج^(١)).

حديث هشام عن ابن سيرين خرجه الترمذي مرفوعاً عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((مَنْ ذَرَعَهُ^(٢) القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض^(٣))). قال أبو عيسى: ((وفي الباب عن أبي الدرداء، وثوبان، وفصالة بن عبید. وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس))^(٤).

وخرجه النسائي في الكبرى وقال: ((وقفه عطاء))^(٥). ثم أورد عقبه الرواية الموقوفة على أبي هريرة. وأورده النسائي أيضاً موقوفاً على عطاء من كلامه، دون ذكر أبي هريرة ﷺ^(٦).

أعل البخاري حديث هشام عن ابن سيرين بمخالفة الحديث لعمل أبي هريرة ﷺ ورأيه ومذهبه بأن القيء لا يفطر الصائم. ومن هنا قال البخاري: **وخالفه يحيى بن صالح قال:** ثنا معاوية قال: ثنا يحيى، عن عمر بن حكيم بن ثوبان: سمع أبا هريرة قال: (إذا قاء أحدكم فلا يُفطر؛ وإنما يُخرج ولا

(١) التاريخ الكبير (١ : ٩٥).

(٢) ذَرَعَهُ: غَلَبَهُ وَسَبَقَهُ. الفائق في غريب الحديث (٢ : ٩).

(٣) في الصوم (باب ما جاء فيمن استقاء عمداً) (٧٢٠) (٣ : ٩٨). وخرجه ابن ماجه في الصيام (ما جاء في الصائم يقيء) (١٦٧٦) (١ : ٥٣٦).

(٤) في الصوم (باب ما جاء فيمن استقاء عمداً) (٧٢٠) (٣ : ٩٨).

(٥) في الصيام (باب في الصائم يقيء) (٣١٣٠) (٢ : ٢١٥).

(٦) المصدر السابق (٣١٣٢) (٢ : ٢١٦).

يُؤْلَجُ). فخالف يحيى هشاماً في نقل مذهب أبي هريرة بعدم إفطار الصائم بالقيء عامداً أو غير متعمداً، مع أن هشاماً ثقة^(١)، ويحيى صدوق^(٢).

وهذا الإعلال راجع إلى قاعدة ثابتة وهي تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه. ذكر ذلك ابن رجب^(٣).

وبناء على هذه القاعدة أعلّ البخاري هذا الحديث، فقد سأله الترمذي عن حديث هشام بن حسان، عن ابن سيرين فقال: ((سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. وقال: ما أراه محفوظاً))^(٤).

وعارض البخاري حديث حسان بثبوت خلافه عن أبي هريرة فقال: ((وقد روى يحيى بن أبي كثير، عن عمر بن الحَكَم أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم))^(٥).

وأشار البخاري بقوله: (ما أراه محفوظاً) إلى أن الحديث لا يثبت رفعه إلى النبي ﷺ من هذا الطريق عن أبي هريرة، وإنما رفعه هشام؛ لذلك قال النسائي: ((وقفه عطاء))^(٦).

وقال الدارمي: ((قال عيسى: (زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه). فموضع الخلاف ههنا))^(٧).

وحديث هشام خرج ابن أبي شيبة موقوفاً على علي، وابن عمر، والحسن، وابن سيرين، وعطاء، والنَّخعي، ولم تقع عنده أي رواية للرفع سوى ما أورده عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة^(٨). وهذا يدل على مخالفته في رفع الحديث ووهمه. قال ابن القيم: ((وروي مرفوعاً، والحفاظ لا يروونه محفوظاً))^(٩).

وسبب ذلك أن هشاماً دون أيوب وابن عون في حديث ابن سيرين؛ فقد قال المروزي: ((سألت أبا عبد الله [يعني أحمد بن حنبل] عن هشام بن حسان فقال: أيوب وابن عون أحبُّ إليَّ. وحسن أمر هشام وقال: قد روى أحاديث رَفَعَهَا أَوْقَفُوهَا، وقد كان مذهبهم أن يَقْصُرُوا بالحديث وَيُوقِفُوهُ))^(١٠).

(١) تقريب التهذيب (ص ٦٠٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٦٢٣).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ : ٧٩٦).

(٤) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ١١٥).

(٥) المصدر السابق (ص ١١٥).

(٦) السنن الكبرى (٢ : ٢١٥).

(٧) سنن الدارمي (٢ : ٢٤).

(٨) مصنف ابن أبي شيبة (٢ : ٢٩٧).

(٩) تهذيب سنن أبي داود (٧ : ٦).

(١٠) شرح علل الترمذي (٢ : ٤٩٨).

وقال ابن دقيق العيد: ((راويه ثقة، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما))^(١).

غير أن أحمد قال: ((ليس من ذا شيء))^(٢).

فإذا كان هذا كلام النقاد أحمد، والبخاري، والدارمي، والنسائي في إعلال الحديث وإثبات وهم حسان فيه، فلا يُعتدّ بتصحيح الحاكم في مواجهة كلامهم.

فثبت بذلك إعلال الحديث بالمخالفة، مع أن يحيى صدوق، وهشاماً ثقة، وهذا الإعلال جارٍ على قاعدة تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه كما ذكر ذلك ابن رجب.

المثال الثالث: (مخالفة الثابت من عدالة الراوي وشهرته، مع أن المخالف كذاب ومجهول).

قال البخاري:

((سعيد بن ذي لَعُوَة، عن عمر في النبيذ. روى عنه الشعبي، يخالف الناس في حديثه، لا يُعرف.

وقال بعضهم: سعيد بن ذي حُدَّان. وهو وهمٌ.

قال مسدّد: حدّثنا يحيى، عن سفيان، عن أبي حيان، عن الشعبي، عن ابن عمر، عن عمر: (حُرِّمَتِ الخمرُ وهي من خمسة، والخمر ما خامر العقل)))^(٣).

أورد هذا الحديث أبو جعفر النخّاس قال: حدّثنا أحمد بن محمد الأزدي قال: حدّثنا فهد قال: حدّثنا عمر بن حفص قال: حدّثنا أبي، عن الأعمش قال: حدّثني أبو إسحاق، عن سعيد بن ذي حُدَّان أو ابن ذي لَعُوَة قال: جاء رجلٌ قد ظمّئٌ إلى خازن عمر فاستسقاها فلم يسقه، فأُتي بسَطِيحَةٍ^(٤) لِعُمَرَ ﷺ فشرب منها فَسَكِرَ، فأُتي به عُمرُ فاعتذر إليه فقال: إنما شربتُ من سَطِيحَتِكَ. فقال عُمرُ: إنما أضربك على السُّكْرِ. فَضَرَبَهُ عمر^(٥).

وخرّجه البيهقي معلقاً فقال: والذي رُوي عن عُمر أن رجلاً أتى سائِجَتَهُ^(٦) فشرب منها...^(٧).

أعل البخاري هذا الحديث بمخالفة سعيد بن ذي لَعُوَة في روايته؛ حيث لم يروه غيره، ولم يُعرف إلا من جهته، فتفرّد به، وسعيد ضعيفٌ، بل مجهول لا يُعرف. وأكد البخاري ذلك فقال: ((مجهول لا يُعرف))^(٨).

(١) الإمام (١ : ٣٤٨).

(٢) المحرّر في الحديث (١ : ٣٧٠).

(٣) التاريخ الكبير (٣ : ٣٨٨).

(٤) السَطِيحَة من المزداد: ما كان من جِلدين قُوبل أحدهما بالآخر فسطح عليه، وتكون صغيرةً وكبيرةً، وهي من أواني المياه. النهاية في غريب الأثر (٢ : ٣٦٥) مادة (سطح) الفائق (٢ : ١٧٧) غريب الحديث لابن الجوزي (١ : ٤٧٧).

(٥) الناسخ والمنسوخ (ص ١٧٨).

(٦) لم أعر على معنى لها رغم البحث، لكن والله أعلم أنها نوع من الأواني التي يوضع فيها الشراب.

(٧) في السنن الصغرى في الأثرية (باب الخمر التي نزل تحريمها) (٣٤٧٧) (٧ : ٣٦٩).

(٨) التاريخ الأوسط (١ : ٢٩٩).

وقال أبو حاتم: ((لا يُعْبَأُ بحديثه، مجهول، لا أعلم روى عنه غيرُ الشعبي، وأبي إسحاق))^(١). وقال الجوزجاني: ((سعيد بن ذي لَعْوَة يُضَعَّف حديثه، وهو بعدُ شيخٌ ماله كبيرُ حديث))^(٢). وقال أبو زرعة: ((ليس بالقوي))^(٣). وقال ابن حبان: ((شيخ دَجَّال))^(٤).

وأما مخالفة سعيد فقد فسرها النحَّاسُ بقوله: ((هذا الحديثُ من أقبح ما رُوي في هذا الباب، وعِلُّه بيِّنة لمن لم يتَّبِع الهوى فمنها: أنَّ ابن ذي لَعْوَة لا يُعرف، ولم يُرو عنه إلا هذا الحديث، ولم يُرو عنه إلا أبو إسحاق، ولم يذكر أبو إسحاق فيه سماعاً، وهو مخالف لما نقله أهلُ العدالة عن عُمَرَ رضي الله عنه))^(٥).

وذكر ابن حبان كلاماً قيماً فيما نصَّه: ((سعيد بن ذي لَعْوَة شيخ دَجَّال، يزعم أنه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشرب المُسَكِرَ، روى عنه الشعبي، ولم يُرو في الدنيا إلا هذا الحديث، وحديثاً آخر، لا يحِلُّ ذكره في الكتب، ومن زعم أنه سعيد بن ذي لَحْدَان فقد وَهَمَ، وكيف يشرب عمر بن الخطاب رحمه الله المُسَكِرَ وهو الذي خطب الناس بالمدينة وقال في خطبته: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ((الخمر من خمسة أشياء، والخمر ما خامر العقل)) . ولم يكن عمر ممن كان يشربها في أول الإسلام حيث كان شربها حلالاً، بل حرَّمها على نفسه وقال: (لا أشرب شيئاً يُذهِب عقلي)))^(٦).

وذكر الدارقطني الحديث وقال: ((لا يثبت هذا))^(٧).

وفي إسناد الحديث قوله: (جاء رجلٌ) ولا يُدرى من هو، وما حاله، فهو مجهول.

وفي إسناد الأعمش، قال ابن المديني: ((يضطرب في حديث أبي إسحاق))^(٨). حيث لم يُعرف الحديث عن الحفاظ الأثبات من أصحاب أبي إسحاق كالثوري، وشعبة، فدلَّ على تفرده ومخالفته.

وفي إسناد الحديث أيضاً: عمر بن حفص بن غياث، ثقة ربما وَهَمَ^(٩).

فالمخالفة التي ذكرها البخاري هي رواية سعيد لما أجمع الصحابة رضي الله عنهم على خلافه من عدالة عمر، واستقامته، وشِدَّتِه في أمر الله وَعَلَيْكُمْ، وهذه العدالة ثابتة بالقرآن الكريم، والسنة الشريفة، إضافة إلى أنَّ عمر هو مَنْ روى تحريمَ الخمر، وأنها من خمسة أشياء، وهو ما خرَّجه الشيخان في صحيحهما^(١٠).

(١) الجرح والتعديل (٤ : ١٨).

(٢) أحوال الرجال (١ : ٨٦).

(٣) الجرح والتعديل (٤ : ١٨).

(٤) المجروحين (١ : ٣١٦).

(٥) الناسخ والمنسوخ (١٧٨).

(٦) المجروحين (١ : ٣١٦).

(٧) سنن الدارقطني (٤ : ٢٦٠).

(٨) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٢٢).

(٩) انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٤٢).

(١٠) خرَّجه البخاري في الأشربة (باب الخمر من العنب) (٥٥٨١) (ص ٩٩١) ومسلم في التفسير (باب في نزول تحريم الخمر)

(٧٥٥٩) (ص ١٣١٠).

المثال الرابع: (مخالفة الراوي للحفاظ الثقات في سياقة سند الحديث مع كون المخالف ضعيفاً).
قال البخاري:

((عبد الجبار بن الورد المكي، سمع ابن أبي مُليكة، هو أخو وهيب، يخالف في بعض حديثه^(١).
خرّج هذا الحديث أبو داود قال: حدّثنا عبد الأعلى بن حمّاد: ثنا عبد الجبار بن الورد قال: سمعت
ابن أبي مُليكة يقول: قال عُبيد الله بن أبي يزيد: مرّ بنا أبو لُبابة فأتبّعناه حتى دَخَلَ بيته، فدخلنا عليه
فإذا رجلٌ رثُ البيتِ رثُ الهيئةِ فسمعته يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ((ليس منا من لم يَتَعَنَّ
بالقرآن)) قال: فقلت لابن أبي مُليكة: يا أبا محمد! أرايت إذا لم يكن حَسَنَ الصوت؟ قال: يُحَسِّنُهُ ما
استطاع^(٢).))

أعل البخاري هذا الحديث بمخالفة عبد الجبار بن الورد للثقات الحفاظ بسياقته هذا الإسناد عن
ابن أبي مُليكة، عن عُبيد الله بن أبي يزيد: مرّ بنا أبو لُبابة... به. وإنما هو محفوظ من حديث
عمرو بن دينار، وعبد الملك بن جُريح، عن ابن أبي هُيَئ، عن سعد.
وقد سأل الترمذي البخاري عن حديث رواه عُبيد الله بن الأحنس، عن ابن أبي مُليكة، عن
ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((ليس منا من لم يَتَعَنَّ بالقرآن)) فقال: هذا حديث خطأ، وحديث
ابن أبي مُليكة، عن عائشة فيه خطأ، والصحيح ما رواه عمرو بن دينار، وابن جريح، عن ابن أبي
مُليكة، عن عُبيد الله بن أبي هُيَئ، عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ: ((ليس منا من لم يَتَعَنَّ
بالقرآن))^(٣).

وأكد ذلك الدارقطني فقال: ((ورواه عبد الجبار بن الورد، عن ابن أبي مُليكة، عن عُبيد الله بن أبي
يزيد قال: كنتُ أنا وعبد الله بن السائب واقفينَ فمرّ بنا أبو لُبابة...، فأسنده عن أبي لُبابة، عن
النبي ﷺ ولم يذكُر سعداً، ووهم فيه))^(٤).

وقد ذكر الدارقطني طرق الحديث وتكلم عليها، ولم يَسَلِّمْ واحداً منها من كلام^(٥).
فترجّحت بذلك رواية الثقات عمرو بن دينار، وابن جريح على رواية عبد الجبار بن الورد؛
لمخالفته الثقات الأثبات عن ابن أبي مُليكة. وعبد الجبار قال عنه ابن حجر: ((صدوق يهمل))^(٦).

(١) التاريخ الكبير (٥ : ٣٧١).

(٢) في الصلاة (باب استحباب الترتيل في القراءة) (١٤٧١) (٢ : ٧٤).

(٣) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٣٥٠).

(٤) انظر: علل الدارقطني (٤ : ٣٩٠).

(٥) انظر: المصدر السابق (٤ : ٣٩٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٣٦٥).

المطلب الثالث

القلب في السند أو المتن

الحديث المقلوب لغة:

قال ابن منظور:

(((قَلَبَ) الْقَلْبُ: تَحْوِيلُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ. قَلَبَهُ يَقْلِبُهُ قَلْبًا وَقَدْ انْقَلَبَ. وَقَلَبَ الشَّيْءَ وَقَلَبَهُ: حَوَّلَهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ. وَقَلَبْتُ الشَّيْءَ فَاِنْقَلَبَ: أَيِ انْكَبَّ. وَكَلَامٌ مَقْلُوبٌ وَقَدْ قَلَبْتُهُ فَاِنْقَلَبَ، وَقَلَبْتُهُ فَتَقَلَّبَ، وَالْقَلْبُ أَيْضًا: صَرُفُكَ إِنْسَانًا تَقْلِبُهُ عَنْ وَجْهِهِ))^(١).

الحديث المقلوب اصطلاحاً:

قال ابن الصلاح:

((المقلوب: هو نحو حديث مشهورٍ عن سالمٍ لجعلٍ عن نافعٍ ليصيرَ بذلك غريباً مرغوباً فيه))^(٢).

وعقّب عليه ابن حجر فقال:

((هذا تعريفٌ بالمثال. وحقيقته: إبدال مَنْ يُعرف بروايةٍ غيره . فيدخل فيه إبدال راوٍ أو أكثرٍ من راوٍ حتى الإسناد كله. وقد يقع ذلك عمداً: إما بقصد الإغراب، أو لقصد الامتحان. وقد يقع وهماً فأقسامه ثلاثة: وهي كلها في الإسناد، وقد يقع نظيرها في المتن، وقد يقع فيهما جميعاً. فممن كان يفعل ذلك عمداً لقصد الإغراب على سبيل الكذب: حماد بن عمرو النّصيبي، وهو من المذكورين بالوضع))^(٣).

وقال الأبناسي:

((المقلوب قسمان: أحدهما: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيُجعل مكانه راوٍ آخرٌ في طبقته؛ ليصير بذلك غريباً. القسم الثاني: أن يؤخذ إسنادٌ متن فيُجعل على متنٍ آخرٍ أو عكسه))^(٤).

وأضاف العراقي إلى هذين القسمين قسماً ثالثاً فقال:

((ومن أقسام المقلوب ما انقلب على راويه ولم يقصد قلبه))^(٥).

واستخلص أستاذنا الدكتور نور الدين عتر تعريفاً يجمع الأقوال المتقدمة فقال:

((المقلوب: هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخرٍ في السند أو المتن، سهواً أو عمداً))^(٦).

(١) لسان العرب (١ : ٦٨٥) مادة (قلب).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠١).

(٣) النكت على ابن الصلاح (٢ : ٨٦٤).

(٤) الشذا الفياح (١ : ٢٣٠).

(٥) توضيح الأفكار (٢ : ١٠٥).

(٦) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٤٣٥).

ثم قسمه قسمين:

القسم الأول: ما وقع من الراوي سهوا كأن يكون متن الحديث لإسناد فينقلب على الراوي ويرويه بإسناد آخر^(١).

ومن أمثلة هذا القسم ما ذكره ابن الصلاح حيث قال:

((ومن أمثلته ويصلح مثالا للمعلل: ما رُوِيَّناه عن إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع قال: حدَّثنا جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)) .
قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال: وَهَمَّ أَبُو النَّضْرِ [يعني جرير بن حازم] إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البُنَّاني، وحجَّاج بن أبي عثمان معنا، فحدَّثنا حجَّاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)) . فظن أبو النَّضْرِ أنه فيما حدَّثنا ثابت، عن أنس))^(٢).

القسم الثاني: ما وقع فيه القلب عمداً.

ودافعه أغراض عديدة، منها:

١- رغبة الراوي في إيقاع الغرابة على الناس، حتى يظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره فيقبلوا على أخذ حديثه والتحمل عنه، كأن يكون الحديث مشهوراً عن راوٍ من الرواة أو بإسناد من الأسانيد فيقلبه أحد الضعفاء الكذابين براوٍ أو إسناد آخر. ومن عرف بذلك من الضعفاء حماد بن عمرو النَّصَّيبي، وإسماعيل بن أبي حية اليَسَّع، وُثْلُول بن عُبيد الكندي.

٢- رغبة الراوي في اختبار حفظ المحدث، أهو حافظ أم غير حافظ، وهل بقي على حفظه أو دخله الاختلاط، كما أنهم يختبرون به تيقظ الراوي وحسن انتباهه، هل يقبل التلقين أولاً؟ فإن معرفة الحديث المقلوب تحتاج إلى سعة في الحفظ وإتقان دقيق لمعرفة الروايات والأسانيد.

وأشهر اختبار فعله المحدثون مما دونته لنا مصادر التاريخ اختبارهم للإمام العظيم محمد بن إسماعيل البخاري لما ورد مدينة بغداد^(٣)، وقصته مشهورة^(٤).

وفيما يلي أمثلة لما أعله البخاري بالقلب في الإسناد أو المتن، أو فيهما معاً، وإعلاله هذا إما بالتصريح تارة، وبالإشارة أخرى.

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٤٣٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٣٥). خرَّج الحديث على الوجه الصحيح البخاري في الأذان (باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة) (٦٣٧) (ص ١٠٥) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (باب متى يقوم الناس للصلاة) (١٣٦٥) (ص ٢٤٤) أما رواية جرير بن حازم التي وقع فيها الوهم فخرَّجها الترمذي في أبواب الصلاة (باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر) (٥١٧) (٢ : ٣٩٤).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٤٣٧ - ٤٣٨).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٢ : ٢٠).

المثال الأول: (انقلاب السند على الراوي).

قال البخاري:

((مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، عَنْ لَيْثٍ.

قال عبد الله بن أبي الأسود، عن الحسن بن أبي القاسم قال: ذكرنا لشريك حديث مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ فِي التَّجَرُّدِ
عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: (كَذَبَ الْمِنْدَلُ؛ أَنَا أَخْبَرْتُ الْأَعْمَشَ، عَنْ عَاصِمٍ،
عَنْ أَبِي قِلَابَةَ).

رَوَى عَنْهُ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ وَغَيْرُهُ))^(١).

خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ الْبَزَّازُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَهْوَازِيُّ قَالَ: نَا أَبُو غَسَّانٍ قَالَ: نَا
مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ
أَهْلُهُ فَلْيَسْتَرْ، وَلَا يَتَجَرَّدْ تَجَرَّدَ الْغَيْرَيْنِ))^(٢).

أَعْلَى الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثُ بِانْقِلَابِ سَنَدِهِ عَلَى مِنْدَلٍ؛ حَيْثُ نَقَلَ عَنْ شَرِيكَ قَوْلَهُ: (كَذَبَ
الْمِنْدَلُ؛ أَنَا أَخْبَرْتُ الْأَعْمَشَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ).

وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْبَزَّازُ قَالَ: ((وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ إِلَّا مِنْدَلٌ وَأَخْطَأَ فِيهِ، وَذَكَرَ شَرِيكَ أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَمِنْدَلُ عِنْدَ الْأَعْمَشِ وَعِنْدَهُ عَاصِمُ الْأَحْوَلِ، فَحَدَّثَ
عَاصِمٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ أَهْلُهُ ...)) وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مَرْسَلًا^(٣).
وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ((أَخْطَأَ فِيهِ مِنْدَلٌ))^(٤).

وَخَطَأَ مِنْدَلُ هَذَا هُوَ أَنَّهُ سَمِعَ حَدِيثَ التَّجَرُّدِ بِحُضْرَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا، فَظَنَّهُ مِنْدَلُ عَنِ الْأَعْمَشِ، فَانْقَلَبَ إِسْنَادُهُ عَلَيْهِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا، وَسَلَكَ فِيهِ
الْجَادَّةَ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: ((تَفَرَّدَ بِهِ مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ))^(٥). أَيُ تَفَرَّدَ بِهِ مَرْفُوعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ،
وَإِلَّا فَهُوَ مُحْفُوظٌ مَرْسَلًا عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الزُّبَيْلِيُّ: ((وَأَعْلَى ابْنِ عَدِيٍّ يَمْنَدَلُ، وَأَسَنَدُ تَضَعِيقِهِ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ، وَالنَّسَائِيِّ))^(٦).

فَاتَّضَحَ إِعْلَالُ الْحَدِيثِ بِانْقِلَابِ السَّنَدِ عَلَى الرَّائِي، حَيْثُ لَمْ يَضْبُطْهُ وَأَخْطَأَ فِيهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ
الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالْبَزَّازُ.

(١) التاريخ الكبير (٧ : ٣٧٧).

(٢) في مسند ابن مسعود (١٧٠١) (٥ : ١١٨). وَالْغَيْرَيْنِ: تَثْنِيَةُ غَيْرٍ، وَهُوَ حَمَارُ الْوَحْشِ. لِسَانُ الْعَرَبِ (٤ : ٦٢١) مَادَّةُ (عَيْر).

(٣) المصدر السابق (٥ : ١١٨).

(٤) علل الحديث (١ : ٤٢٦).

(٥) شعب الإيمان (٦ : ١٦٣).

(٦) نصب الراية (٤ : ٢٤٦).

المثال الثاني: (انقلاب الاسم على الراوي).

قال البخاري:

((عبد الملك بن عمرو بن حُوَيْرِث: حَدَّثَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : (مسح لحيته في الصلاة).

قال هُشَيْم: سمع حُصَيْنًا.

وقال عُبَاد بن عَوَّام: أَخْطَأَ هُشَيْمٌ؛ هُوَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ.

وقال شعبة: عبد الملك ابن أخي عمرو بن الحُرَيْث ((^(١)).

خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حُوَيْرِثٍ (أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَمَا مَسَ لَحْيَتَهُ وَهُوَ يَصْلِي) ((^(٢).

أَعْلَى الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثُ بِانْقِلَابِ اسْمِ الرَّائِي عَلَى عُبَادٍ حَيْثُ قَالَ: ((عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ)) . وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ هُشَيْمٌ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ فَقَالَ: ((عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حُوَيْرِثٍ)) .

وَأَكَّدَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ خَطَأَ عُبَادٍ وَوَهَمَهُ وَانْقِلَابَ اسْمِ الرَّائِي عَلَيْهِ؛ فَقَدْ قَالَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ:

((سَمِعْتُ أَبِي ذَكَرَ عَنْ عُبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ قَالَ: (أَخْطَأَ أَخُونَا هُشَيْمٌ فِي حَدِيثِ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) قَالَ أَبِي: أَخْطَأَ عُبَادٌ، وَأَصَابَ هُشَيْمٌ. قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: قَالَ حُصَيْنٌ: أَخْبَرَنَا عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (كَانَ مِمَّا يَضَعُ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى فِي الصَّلَاةِ، وَكَانَ مِمَّا يَمَسُّ لَحْيَتَهُ وَهُوَ يَصْلِي) ((^(٣).

وقال صالح بن الإمام أحمد:

((قَالَ أَبِي: (قَالَ عُبَادٌ: أَخْطَأَ هُشَيْمٌ فِي حَدِيثِ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، وَكَانَ هُشَيْمٌ يَقُولُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحُوَيْرِثِ) وَالْخَطَأُ فِي يَدِ عُبَادٍ، وَأَصَابَ هُشَيْمٌ)) ((^(٤).
وَقَدْ ظَنَّ عُبَادٌ أَنَّ هُشَيْمًا انْقَلَبَ عَلَيْهِ اسْمُ الرَّائِي، لَكِنَّ النِّقَادَ أَثْبَتُوا وَهَمَهُ هُوَ؛ حَيْثُ أَخْطَأَ فِي اسْمِ الرَّائِي وَلَمْ يَحْفَظْ، وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، مَعَ أَنَّ عُبَادًا ثَقَّةٌ ((^(٥).

المثال الثالث: (انقلاب الاسم على الراوي).

قال البخاري:

((حَبِيبُ بْنُ بَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمٍ.

رَوَى عَنْهُ جَرَّاحُ بْنُ مَنْهَالٍ، وَلَمْ يَصِحْ جَرَّاحٌ)) ((^(٦).

(١) التاريخ الكبير (٥ : ٢٦٦).

(٢) في الصلوات (في مَسِّ اللَّحْيَةِ فِي الصَّلَاةِ) (٦٧٨١) (٢ : ٨٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١ : ٥٣٣).

(٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (٢ : ٤٤١).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٢٦).

(٦) التاريخ الكبير (٢ : ٣١٣).

هذا الحديث خرّجه الدارقطني قال: ((حدّثنا أبو سعد الإصطخريُّ الحسنُ بن أحمد الفقيه: ثنا محمد بن عبد الله بن نوفل: ثنا أبي: ثنا يونس بن بُكير: ثنا ابن إسحاق، عن المنهال بن الجراح، عن حبيب بن بَحيح، عن عبادة بن نُسيٍّ، عن معاذ أن رسول الله ﷺ (أمره حين وجهه إلى اليمن أن لا تأخذَ من الكَسْرِ شيئاً، إذا كانت الورقُ مئتي درهم فخذ منها خمسة دراهم، ولا تأخذ مما زاد شيئاً حتى تبلغ أربعين درهماً، وإذا بلغ أربعين درهماً فخذ منه درهماً))^(١).

أشار البخاري بقوله (ولا يصح جراح) إلى إعلال الحديث بانقلاب اسم الراوي على ابن إسحاق؛ فقد انقلب عليه اسم المنهال بن الجراح فسماه الجراح بن منهال.

قال الدارقطني: ((المنهال بن الجراح متروك الحديث، وهو أبو العطوف، واسمه الجراح بن المنهال، وكان ابن إسحاق يقلب اسمه إذا روى عنه، وعبادة بن نُسيٍّ لم يسمع من معاذ))^(٢).

لكنّ أبا زرعة وأبا حاتم أكدا خطأ البخاري؛ فقال ابن أبي حاتم: ((منهال بن الجراح. قال أبو زرعة وأبي جميعاً: إنما هو الجراح بن المنهال أبو العطوف، وأخطأ فيه البخاري))^(٣).

وترجم البخاري لجراح بن المنهال فقال: ((جراح بن المنهال، أبو العطوف الجزري، سمع الحكم بن عُتيبة والزهرري، روى عنه يزيد بن هارون، وهو منكر الحديث))^(٤).

وقال ابن حجر: ((جراح بن المنهال، أبو العطوف الجزري، عن الزهرري. قال أحمد: (كان صاحب غفلة). وقال ابن المديني: (لا يُكتب حديثه). وقال ابن الجوزي: (قلب ابن إسحاق اسمه فسماه المنهال بن الجراح). قلت: وكذا قلبه يوسف بن أسباط))^(٥).

فاتضح من هذه الأقوال أن أبا العطوف كُنيته المنهال بن الجراح وكُنيته الجراح بن المنهال أيضاً، وكلّ منهما روى عن الزهرري كما ذكره النقاد، وذكروا أيضاً أن كلاهما متروك الحديث، فلا يصح اعتراض أبي زرعة، وأبي حاتم على البخاري بالخطأ، والله أعلم.

وجراح بن منهال قال عنه النسائي: ((متروك الحديث))^(٦). وقال عنه ابن معين: ((ليس حديثه

بشيء))^(٧). وقال أبو نُعيم: ((روى عن الزهرري والحكم بالمناكير والأوهام))^(٨).

(١) في الزكاة (باب ليس في الكسر شيء) (٢ : ٩٣).

(٢) سنن الدارقطني (٢ : ٩٣).

(٣) الجرح والتعديل (٨ : ٣٥٨).

(٤) التاريخ الكبير (٢ : ٢١١).

(٥) لسان الميزان (٢ : ٩٩).

(٦) الضعفاء (ص ٢٨).

(٧) الكامل في الضعفاء (٢ : ١٦٠).

(٨) المسند المستخرج على صحيح مسلم (١ : ٦٢).

فقول البخاري (ولا يصح جراح) إشارة إلى إعلال الحديث بانقلاب اسم الراوي على ابن إسحاق وابن إسحاق صدوقٌ يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر^(١). وقال سبط ابن العجمي: ((محمد بن إسحاق بن يسار، الإمام المشهور، صاحب المغازي، ممن أكثر منه [يعني التدليس] خصوصاً عن الضعفاء))^(٢).

المثال الرابع: (انقلاب السند على الراوي).

قال البخاري:

((عيسى بن عبد الرحمن.

عن الزهري، روى عنه عمرو بن أبي قيس، منكر الحديث.

وروى ابن لهيعة، عن عيسى بن عبد الرحمن الزُّرقي، عن الزهري مقلوباً))^(٣).

حديث ابن لهيعة عن عيسى عن الزهري مقلوباً أورده ابن عدي فقال:

حدّثنا محمد بن حفص بن عبد الرحمن الطالقاني بِمَصْرَ: ثنا قتيبة: ثنا ابن لهيعة: ثنا عيسى بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء))^(٤).

أعل البخاري هذا الحديث بانقلاب سنده على عيسى بن عبد الرحمن الزُّرقي.

وتفصيل ذلك أن عيسى ساق الحديث بإسناده فلما وصل إلى الزهري قال: ((عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه)) مرفوعاً، فانقلب عليه إسناده، وإنما هو محفوظ عن الزهري، عن عروة، عن حجاج بن حجاج الأسلمي موقوفاً على أبي هريرة، وهو ما ذكره العقيلي حيث قال:

((حدّثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: (عيسى بن عبد الرحمن الزُّرقي عن الزهري حديثه مقلوب). وهذا الحديث حدّثناه روح بن الفرّج قال: حدّثنا عمرو بن خالد قال: حدّثنا ابن لهيعة، عن عيسى بن عبد الرحمن الزُّرقي، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء)) ولا يتابع عليه من وجه يثبت))^(٥).

وأكد الذهبي انقلاب السند على عيسى فقال:

((عيسى بن عبد الرحمن، أبو عبادة، ويقال أبو عبّاد الزُّرقي عن الزهري، تركه النسائي. وقال أبو زرعة: (ليس بالقوي). وقال أبو داود: (شبه متروك). وقال البخاري (حديثه مقلوب). يعني ما

(١) تقريب التهذيب (ص ٤٩٨).

(٢) التبيين لأسماء المدلسين (ص ١٧١).

(٣) التاريخ الكبير (٦ : ١٩٦).

(٤) الكامل (٥ : ٢٤٥).

(٥) الضعفاء (٣ : ٣٨١).

روى ابن لهيعة، عن عيسى، عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء))^(١).

وقد ساق البخاري الحديث في ترجمة حجاج بن حجاج موقوفاً على أبي هريرة ﷺ فقال: قال إسماعيل، حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، عن ابن شهاب، عن عروة، عن حجاج الأسلمي أنه استفتى أبا هريرة فقال: (لا يحرم إلا ما فتق الأمعاء)^(٢).

فاتضح من أقوال النقاد انقلاب السند على عيسى حيث ساق الحديث عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وإنما هو محفوظ عن الزهري، عن عروة، عن حجاج، عن أبي هريرة موقوفاً. المثل الخامس: (انقلاب السند على الراوي).

قال البخاري:

((كعب بن عياض، له صحبة.

روى عنه جبير بن نفير: حدثني محمد بن محمد، عن ليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن كعب بن عياض قال: قال رسول الله ﷺ : ((لكل أمة فتنة وإن فتنة أمتي المال)).

وقال أبو صالح، عن معاوية في هذا الإسناد مثله. وقال فيه: سمعت النبي ﷺ .

وقال بعضهم: عن كعب بن عُجرة، عن النبي ﷺ : ((لا يقص إلا ثلاثة)) . ولا يصح؛ لأن هذا عن عوف بن مالك^(٣).

حديث كعب بن عياض خرّجه الترمذي في سننه^(٤).

أعل البخاري حديث كعب بن عُجرة بانقلاب سنده ومنتنه على عبد الله بن يحيى الإسكندراني؛ حيث ساق الحديث عبد الله عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن كعب بن عياض، عن النبي ﷺ قال: ((القصاص ثلاثة)) . وإنما هذا المتن محفوظ عن عوف بن مالك، وهو ما أوضحه البخاري في تاريخه الكبير حيث قال في ترجمة ذي الكلاع أبي شراحيل:

((ذو الكلاع أبو شراحيل، ابن عم كعب، يعد في الشاميين.

قال ابن المنذر: حدثنا معن: سمع معاوية، عن أزهر بن سعيد، عن ذي الكلاع: كان كعب يقصّ في إمارة معاوية فقال عوف بن مالك لذي الكلاع: يا أبا شراحيل! رأيت ابن عمك أبا ميمر الأمير يقصّ؟ فإني سمعت النبي ﷺ يقول: ((القصاص ثلاثة: أمير، أو مأمور، أو مختال)) . فمكث كعب سنة

(١) ميزان الاعتدال (٥ : ٣٨٢).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ٣٦٠).

(٣) المصدر السابق (٧ : ١٠٧).

(٤) في الزهد (باب ما جاء أن فتنة هذه الأمة في المال) (٢٣٣٦) (٤ : ٥٦٩).

لا يقصّ حتى أرسل إليه معاوية يأمره أن يقصّ.

وقال عبد الله بن يحيى: حدثنا معاوية، عن عبد الرحمن بن جُبَيْر، عن أبيه، عن كعب بن عِياض، عن النبي ﷺ . «والأول أصح»^(١).

أي أن البخاري لا يحفظ حديث القُصَّاص عن كعب بن عِياض، إنما هو عن عوف بن مالك. وقد أورد البخاري حديث القُصَّاص أيضاً في ترجمة عبد الله بن زيد^(٢)، ويزيد بن خُمَيْر الزبني الشامي^(٣) كليهما عن عوف بن مالك، لا عن كعب بن عِياض كما ذكره عبد الله بن يحيى. وعبد الله بن يحيى الإسكندراني قال عنه أبو حاتم: «(لا بأس به)»^(٤). وقال أبو زرعة: «(أحاديثه مستقيمة، لا بأس به)»^(٥).

وأما قول البخاري: (وقال بعضهم: كعب بن عُجْرة) فهو تحريف من النسخ - والله أعلم - ؛ إذ لم تقع في أي رواية ذكر كعب بن عُجْرة، وإنما هو كعب بن عِياض. المثل السادس: (انقلاب السند على الراوي).

قال البخاري:

((سُكَيْنَ الضَّمْرِي، سمع النبي ﷺ .

قاله لي محمد بن سلام، عن مُحَمَّد بن يزيد، عن ابن جُرَيْج: أخبرت عن عطاء بن يسار. قال موسى بن عُبيدة، عن عُبيد بن سليمان، عن عطاء بن يسار، عن جهجاه، عن النبي ﷺ : ((المؤمن يأكل في مَعَى واحد)) . «ولا يصح»^(٦).

حديث سُكَيْنَ الضَّمْرِي، وموسى بن عُبيدة أوردهما ابن عبد البر في الاستيعاب^(٧).

قال البخاري: ((ولا يصح)).

وأشار بذلك إلى إعلال رواية موسى بن عُبيدة بالقلب في الإسناد؛ حيث ساق موسى الحديث عن عُبيد بن سليمان، عن عطاء بن يسار، عن جهجاه، عن النبي ﷺ ، فانقلب عليه إسناده، وإنما هو محفوظ عن عطاء بن يسار، عن سُكَيْنَ، عن النبي ﷺ .

قال ابن عبد البر: ((وقال موسى بن عُبيدة، عن عُبيد بن الأغر، عن عطاء بن يسار، عن جهجاه

(١) التاريخ الكبير (٣ : ٢٣٣).

(٢) المصدر السابق (٥ : ٣).

(٣) المصدر السابق (٨ : ٢١٠).

(٤) الجرح والتعديل (٥ : ٢٠٤).

(٥) المصدر السابق (٥ : ٢٠٤).

(٦) التاريخ الكبير (٤ : ١٧١).

(٧) الاستيعاب (٢ : ٦٨١).

عن النبي ﷺ بذلك، ولا يصح جهجاه عن النبي ﷺ ((^(١)).

وموسى بن عُبيدة قال عنه أحمد بن حنبل: ((منكر الحديث))^(٢). وقال أيضاً: ((لا تحل الرواية عندي عن موسى بن عُبيدة))^(٣). وقال البخاري: ((قال يحيى: كنا نتقي حديثه تلك الأيام))^(٤). وقال ابن حبان: ((كان من خيار عباد الله نُسكاً، وفضلاً، وعبادةً، وصلاً، إلا أنه غَفَلَ عن الإتيان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهماً، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تَعَمُّدٍ له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل وإن كان فاضلاً في نفسه))^(٥).

فاتضح مما سبق انقلاب السند على موسى؛ لضعف إتقانه، وغفلته، وهو ما ذكره النقاد.

المثال السابع: (انقلاب السند على الراوي).

قال البخاري:

((خالد بن سعد الكوفي، مولى أبي مسعود الأنصاري.

قال يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود أنه كان يشرب نبيذ الجر^(٦).

قال منصور: ثم حدّثني خالد بن سعد.

وقال الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، عن أبي مسعود.

وقال يحيى بن اليمان، عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود (أن النبي ﷺ أتى نبيذاً فَصَبَّ عليه الماء) ولم يصح.

وقال الأشجعي وغيره، عن سفيان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب: (أتى النبي ﷺ بنبيذ) ((^(٧).

حديث يحيى بن اليمان خرّجه النسائي^(٨).

وحديث الكلبي، عن أبي صالح خرّجه الدارقطني^(٩).

(١) الاستيعاب (٢ : ٦٨١).

(٢) ضعفاء البخاري (ص ١٠٦).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٨ : ١٥١).

(٤) التاريخ الأوسط (٢ : ٩٣).

(٥) المجروحين (٢ : ٢٣٤).

(٦) الجرّ والجرار: جمع جرّة. وهو الإناء المعروف من الفخار، وأراد بالنهي عن الجرار المدهونة؛ لأنها أسرع في الشدة والتخمير. النهاية في غريب الأثر (١ : ٢٦٠) مادة (جرر).

(٧) التاريخ الكبير (٣ : ١٣٩).

(٨) في الأثرية (باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر) (٥٧٠٣ : ٨) (٣١٩).

(٩) في الأثرية (٨٢) (٤ : ٢٦٢).

قال البخاري: (ولم يصح).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بانقلاب السند على يحيى بن يمان.

وتفصيل ذلك أن الثوري روى الحديث عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بحضرة يمان، فظنه يمان عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، فرواه على الوجه المقلوب؛ حيث جعل إسناد منصور عن خالد عن أبي مسعود لمتن حديث الكلبي.

وهذا ما أوضحه ابن أبي حاتم فقال:

((سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن يمان، عن الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود (أن النبي ﷺ طاف بالبيت فاستسقى فأُتي بنبيذ فشَمّه فقطّب وجهه، فقيل: أحرأَمْ هو يا رسول الله؟ قال: لا). فقلت لهما: ما علة هذا الحديث؟ وهل هو صحيح؟ فقالا: (أخطأ ابن يمان في إسناد هذا الحديث وروى [يعني ابن يمان] هذا الحديث عن الثوري، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة، عن النبي ﷺ . قال أبي: (والذي عندي أن يحيى بن يمان دخل حديثاً له في حديث رواه الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعد مولى أبي مسعود أنه كان يشرب نبيذ الجِر. وعن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب عن النبي ﷺ أنه كان يطوف بالبيت الحديث فسقط عنه إسناد الكلبي). وقال أبو زرعة: (وهم فيه يحيى بن يمان؛ إنما هو الثوري عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب عن النبي ﷺ)))^(١).

وقال الدارقطني بعد أن سئل عن حديث خالد بن سعيد، عن أبي مسعود أن النبي ﷺ عطش ... : ((يرويه يحيى بن يمان، عن الثوري، عن منصور، عن خالد بن سعيد، عن أبي مسعود. ويقال إن يحيى وهم فيه، وإنما روى الثوري - يعني هذا - عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة عن النبي ﷺ ، والكلبي متروك الحديث، ولا يُحفظ هذا من حديث منصور إلا من رواية يحيى بن يمان عن الثوري، فيقال إن يحيى بن يمان انقلب عليه هذا الحديث، ودخل عليه في حديث الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب، والله أعلم))^(٢).

ويحيى بن يمان أورده العلائي في المختلطين^(٣).

وقال أبو داود: ((يخطئ في الأحاديث ويقلبها))^(٤).

فاتضح من كلام النقاد انقلاب السند على يمان، وهو ما أشار إليه البخاري بقوله: ((ولم يصح)).

المثال الثامن: (انقلاب السند على الراوي).

(١) علل الحديث (٢ : ٢٥).

(٢) علل الدارقطني (٦ : ١٩٢).

(٣) المختلطين (ص ١٣١).

(٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣ : ٢٠٦).

قال البخاري:

((خالد بن زيد، أبو أيوب الأنصاري الخزرجي، من بني مالك بن النجار، شهد بدرًا مع النبي ﷺ، مات في زمن يزيد بن معاوية.

قال محمد: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ رِبْعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ امْرَأَةٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ((﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الصمد: ١] ثَلُثُ الْقُرْآنِ)).

وقال إسحاق، عن عبد العزيز بن عبد الصمد، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَتَاهَا فَقَالَ: (أَلَا تَسْمَعِينَ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْخَيْرِ؟). قال: ((﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثَلُثُ الْقُرْآنِ)).
ورِيعِي لَا يَصَحُّ^(١).

خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ النَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ^(٢).

قال البخاري: ((ورِيعِي لَا يَصَحُّ)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بانقلاب سنده على عبد العزيز حيث أسقط من إسناده ربيع بن خثيم، وجعل مكان هلال بن يساف ربيع بن حراش.
وأكد ذلك أبو حاتم فقد سأله ابنه محمد عن حديث عبد العزيز هذا فقال: ((هذا خطأ، الحديث عن منصور، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن ميمون))^(٣).

قال النسائي بعد أن خرَّج حديث عبد العزيز بن عبد الصمد: ((هذا خطأ))^(٤).

وقال الدارقطني: ((ورواه عبد العزيز بن عبد الصمد، عن منصور فوهم فيه، رواه عن منصور، عن ربيع بن حراش، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب، أسقط من الإسناد الربيع بن خثيم، وجعل مكان هلال بن يساف ربيع بن حراش، ووهم فيه))^(٥).
فاتضح من ذلك إعلال الحديث بانقلاب سنده على عبد العزيز، وهو ما أكدته النقاد.

المثال التاسع: (انقلاب الاسم على الراوي).

قال البخاري:

((يحيى بن عبيد.

(١) التاريخ الكبير (٣ : ١٢٥).

(٢) في عمل اليوم والليلة باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد (١٠٥١٩) (١ : ٣٤٢).

(٣) علل الحديث (٢ : ٨٠).

(٤) السنن الكبرى (١ : ٣٤٢).

(٥) علل الدارقطني (٦ : ١٠٢).

قال لي إبراهيم بن موسى: أرانا هشام أن ابن جريج أخبره: سمع يحيى بن عُبَيْد مولى السائب: سمع عبد الله بن السائب: سمع النبي ﷺ يقول بين الركنتين: ((اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار)).

وقال لنا أبو نُعَيْم، عن سفيان، عن يحيى بن عُبَيْد، عن السائب بن عبد الله عن النبي ﷺ، يُعَدُّ في أهل مكة.

وقال لنا أبو نُعَيْم: عن سفيان، عن ابن جريج، عن يحيى بن عُبَيْد، عن أبيه، عن السائب بن عبد الله، عن عبد الله، عن النبي ﷺ . وهو وهمٌ، يُعَدُّ في المكيين ^(١).

خرَّج هذا الحديث أبو داود، من طريق ابن جريج، عن يحيى بن عُبَيْد، عن أبيه، عن عبد الله بن السائب ^(٢).

وأورده من الطريق الذي وقع فيه الوهم ابنُ قانع فقال: حدَّثنا إبراهيم بن إسحاق الحرابي: نا أبو نُعَيْم، عن سفيان، عن ابن جريج، عن يحيى بن عُبَيْد، عن أبيه السائب بن عبد الله قال: رأيت رسول الله ﷺ بين الركن اليماني والحجر الأسود يقول... به ^(٣).

أعل البخاري هذا الحديث بانقلاب اسم الراوي على أبي نُعَيْم حيث قال: السائب بن عبد الله، وإنما هو عبد الله بن السائب.

وأكد ذلك أبو حاتم فقال: ((هذا خطأ، أخطأ فيه أبو نُعَيْم، إنما هو يحيى بن عُبَيْد، عن أبيه، عن عبد الله بن السائب، ومنذ حينٍ أسمع النَّاسَ يقولون: هذا مما أخطأ فيه أبو نُعَيْم)) ^(٤).

فثبت بذلك إعلال الحديث بانقلاب اسم الراوي على أبي نُعَيْم ؛ حيث ساق الحديث عن يحيى بن عُبَيْد، عن أبيه، عن السائب بن عبد الله فأخطأ فيه، وإنما هو عبد الله بن السائب.

(١) التاريخ الكبير (٨ : ١٧٤).

(٢) في المناسك (باب في التشديد في الدُّنَيْن) (٢ : ١٧٩) رقم (١٨٩٢).

(٣) معجم الصحابة (٣٦٢) (١ : ٢٩٨).

(٤) علل الحديث (١ : ٢٧٢).

المطلب الرابع

التصحيح

عرّف السخاوي التصحيح بقوله: ((هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها))^(١). وقال ابن حجر: ((إن كانت المخالفة بتغيير حرفٍ، أو حروفٍ، مع بقاء صورة الخط في السياق: فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقطِ فَاَلْمِصْحَفُ. وإن كان بالنسبة إلى الشكل فَاَلْحَرْفُ. وقد صَنَّفَ فيه العسكري، والدارقطني، وغيرهما))^(٢).

وقسّم النوويُّ التصحيحَ إلى تصحيحِ سَمْعٍ وبَصَرٍ، وفي الإسناد والمتن^(٣). قال ابن الصلاح: ((فمثال تصحيح السمع: حديث (لعاصم الأحول) رواه بعضهم فقال: (واصل الأحدب) ومثال تصحيح البصر: (رُمِي أَيُّْ بن كعب يومَ الأحزاب على أَكْحَلِه)^(٤)) قرأها غُنْدَرُ: (أَيُّْ). وكثير من التصحيح المنقول عن الأكابر الجِلَّةِ لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه))^(٥). وقال السيوطي: ((ومثال التصحيح في الإسناد: (العوّام بن مُزَاجِم) بالراء والجيم، صحّفه ابنُ معين فقال: (مُزَاجِم) بالزاي والحاء. ومثال التصحيح في المتن: حديث ((من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوال)) صحّفه الصُّوَلِيُّ فقال: (شيئاً) بالمعجمة))^(٦). وفيما يأتي أمثلة لما أعلاه البخاري بالتصحيح.

المثال الأول: (التصحيح باسم الراوي وهو تصحيح إسناد).

قال البخاري:

((بيان أبو سعيد بن جُنْدَب الرِّقَاشِي، يعدّ في البصريين. قال لي قيس بن حفص: حدّثنا معتمر قال: سمعت بياناً أبا سعيد الرِّقَاشِي قال: سألت أنساً: كيف كان وقت النبي ﷺ ؟ قال: (كان يصلي الظهر عند دلوك الشمس). نسبه علي بن بحر قال: حدّثنا معتمر. وقال قيس: روى شعبة عن هذا فغيّر اسمه. وقال لي عمرو بن منصور وتابعه حجاج بن محمد: حدّثنا شعبة، عن أبي صدقة مولى أنس بن مالك قال: سألت أنساً، مثله.

(١) فتح المغيث (٣ : ٧٢).

(٢) انظر: نزهة النظر (٣ : ٧٢).

(٣) انظر: التقريب والتيسير (٢ : ١٧٣).

(٤) الأَكْحَلُ: عِرْقٌ في وسط الذراع، يكثر فَصْدُهُ. النهاية في غريب الأثر (٤ : ١٥٤).

(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٨٣).

(٦) انظر: تدريب الراوي (٢ : ١٧٣).

حدّثني محمد بن بشار قال: ثنا عُندَر وأبو عامر قالَا: حدّثنا شعبة، عن أبي صدقة العجلي: سألت أنساً، مثله، **ولا يصحّ العجلي**»^(١).

حديث بيان خرّجه أبو يعلى قال: ((حدّثنا أحمد بن حاتم: حدّثنا معتمر بن سليمان قال: حدّثني رجل يقال له بيان قال: قلت لأنس: حدّثني بوقت رسول الله ﷺ في الصلاة. قال: (كان يصلي الظهر عند دلوك الشمس، ويصلي العصر بين صلاتيكم الأولى والعصر، وكان يصلي المغرب عند غروب الشمس، ويصلي العشاء عند غروب الشفق، ويصلي الغداة عند الفجر حين يُفتتح البصر، كل ما بين ذلك وقت، أو قال: صلاة)))^(٢).

أعل البخاري هذا الحديث بتصحيح شعبة فيه حيث قال: ((عن أبي صدقة العجلي)) وهذا ما أشار إليه البخاري بقوله: ((وقال قيس: روى شعبة عن هذا [يعني بياناً] فغيّر اسمه)) . وأشار إليه البخاري أيضاً بقوله: ((**ولا يصحّ العجلي**)) .

وهو ما أكده الإمام مسلم فقال: ((أبو سعيد بيان بن جندب الرقاشي، عن أنس، روى عنه معتمر، وقال شعبة: أبو صدقة العجلي))^(٣).

وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى: ((أبو صدقة، سليمان بن كندير العجلي البصري، سمع ابن عمر، روى عنه شعبة. وهذا مما يشتبه به على الناس؛ لأن شعبة قد حدّث عنهما جميعاً، يعني هذا وأبا صدقة مولى أنس، لكنّ أحدهما غير الآخر، لحصّته لكيلا يشتبه))^(٤).

قال ابن حجر: ((ثم ساق [يعني الحاكم] سنّده إلى شعبة، عن أبي صدقة قال: صليت إلى جنب ابن عمر. فتبيّن من هذا جميعه أن سليمان بن كندير إنما يروي عن ابن عمر لا عن أنس، وأن توبة هو الذي يروي عن أنس، وأن كلا منهما يُكنى أبا صدقة، وأن شعبة روى عنهما جميعاً))^(٥). والذي يظهر أن شعبة اشتبه عليه اسم الراوي فقال: (أبو صدقة العجلي). وإنما العجلي هو سليمان بن كندير، وسليمان إنما روى عن ابن عمر لا عن أنس.

قال أبو حاتم: ((بيان أبو سعيد الرّقاشي، روى عن أنس، روى عنه معتمر بن سليمان، وروى شعبة عن أبي صدقة عن أنس، ويشبه كلام حديث بيان حديث أبي صدقة، سمعت أبي يقول ذلك))^(٦). لكنّ حديث بيان في المواقيت، وهو ما خرّجه أبو يعلى، أما حديث أبي صدقة فقد ذكره الخطيب في مؤّضحه قال: ((أخبرنا محمد بن الحسن القطان: أخبرنا عبد الله بن جعفر بن درستويه: حدّثنا

(١) التاريخ الكبير (٢ : ١١٦).

(٢) في مسند أنس بن مالك (٤٠٠٤) (٧ : ٧٦).

(٣) الكنى والأسماء (ص ٣٥٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٤ : ١٨٩).

(٥) المصدر السابق (٤ : ١٨٩).

(٦) الجرح والتعديل (٢ : ٤٢٤).

يعقوب بن سفيان: حدّثنا بُنْدَار: حدّثنا محمد - يعني ابن جعفر - أبو عامر، عن شعبة، عن أبي صدقة وهو سليمان بن كندير.

أخبرنا أحمد بن محمد العتّقي: أخبرنا محمد بن العباس الخزّاز: حدّثنا يحيى بن محمد بن صاعد: حدّثنا بُنْدَار: حدّثنا عبد الرحمن: حدّثنا شعبة، عن أبي صدقة العجلي قال: (صَلَّيْتُ إِلَى جنب ابن عمر رضي الله عنهما فرفعت رأسي قبل الإمام، فأخذ برأسي فأعاده بقدر ما رفعت). قال بُنْدَار: قلت لعبد الرحمن: هو سليمان بن كندير أبو صدقة العجلي؟ قال: نعم^(١).

فاتضح من ذلك تصحيف شعبة في اسم الراوي، وهو ما أشار إليه البخاري، ووافقه عليه مسلم.

المثال الثاني: (التصحيف باسم الراوي وهو تصحيف إسناد).

قال البخاري:

((تميم بن مُسيح الغطفاني، سمع علياً، فعله.

وقال إسرائيل: (مسلم بن مُسيح).

ولا يصحّ)^(٢).

خرّج هذا الحديث ابن أبي شيبة قال: حدّثنا وكيع قال: حدّثنا سفيان، عن زهير بن أبي ثابت، عن دُهْل بن أوس، عن تميم بن مُسيح قال: خرجتُ من الدار وليس لي ولدٌ فوجدت لقيطاً فأتيتُ به علياً فألحقه في مئة^(٣).

أعل البخاري هذا الحديث بتصحيف إسرائيل في اسم الراوي حيث قال: (مسلم بن مُسيح) وإنما هو تميم بن مُسيح.

قال البخاري في ترجمة دُهْل بن أوس: ((وقال بعضهم: (مسلم بن مُسيح) ولا يصحّ مسلم. وعنى البخاري بذلك إسرائيل))^(٤).

وما ذكره البخاري هنا أكده ابن ماكولا فقال: ((تميم بن مُسيح، روى عنه زهير بن أبي ثابت، وهذا وَهْمٌ، وإنما يروي زهير بن أبي ثابت، عن دُهْل بن أوس، عن تميم بن مُسيح، ذكره البخاري فقال: (تميم ابن مُسيح الغطفاني، سمع علياً، فعله. وقال إسرائيل: (مسلم بن مُسيح) ولا يصح مسلم. روى عنه دُهْل الكوفي))^(٥).

المثال الثالث: (التصحيف باسم الراوي وهو تصحيف إسناد).

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (٢ : ١١٤).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ١٣٦).

(٣) في البيوع والأفضية (باب من قال اللقيط حرّ) (١٢٩٠٠) (٤ : ٤٣٨).

(٤) التاريخ الكبير (٣ : ٢٣١).

(٥) تهذيب مستمر الأوهام (ص ٣٢٢).

قال البخاري:

((ثُمَامَةُ بْنُ كِلَابٍ .

سمع أبا سلمة، عن عائشة: قال النبي ﷺ : ((لا تَبْذُوا التَّمْرَ والزَّيْبَ جميعاً)) .

قال لي عبد الله بن محمد: سمع أبا عامر العَقْدِي: سمع عليّ بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير .

وقال ابن رجاء: حَدَّثَنَا حرب، عن يحيى، حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ مثله .

وقال أبو داود، عن حرب، عن يحيى، عن كِلَابِ بْنِ عَلِيٍّ . وَكِلاَّبٌ وَهُمْ هَاهُنَا ^(١) .

خَرَجَ هَذَا الْحَدِيثُ النَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ ^(٢) .

أَعْلَى الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثُ بِتَصْحِيفِ حَرْبِ بْنِ شَدَادٍ حَيْثُ قَالَ: (كِلَابِ بْنِ عَلِيٍّ) . وَمِنْ هُنَا

قال البخاري: (وَكِلاَّبٌ وَهُمْ هَاهُنَا) .

وَأَكَّدَ ذَلِكَ النَّسَائِيُّ؛ فَقَدْ خَرَجَ الْحَدِيثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْمَرٍ قَالَ: ثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: ثَنَا حَرْبُ بْنُ

شَدَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ كِلَابَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ

يُخْلَطَ بَيْنَ الْبُسْرِ ^(٣) وَالرُّطَبِ، وَبَيْنَ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ) . خَالَفَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: أَنَا أَبُو عَامِرٍ: قَالَ ثَنَا عَلِيٌّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ كِلَابٍ، عَنْ

أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ... بِهِ ^(٤) .

وَحَرْبُ بْنُ شَدَادٍ ثَقَّةٌ ^(٥) . وَقَدْ غَلَطَ هُنَا فِي اسْمِ الرَّوَايِ، وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ — كَمَا ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ —

عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ الَّذِي هُوَ ثَقَّةٌ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ((عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ الْهَنْدِيُّ ثَقَّةٌ، كَانَ لَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي

كَثِيرٍ كِتَابَانِ، أَحَدُهُمَا سَمَاعٌ وَالْآخَرُ إِرسَالٌ)) ^(٦) .

فَاتَّضَحَ مِمَّا سَبَقَ وَهُمْ حَرْبُ بْنُ شَدَادٍ حَيْثُ صَحَّفَ فِي اسْمِ الرَّوَايِ، وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ

مِلَازِمَةً لِيَحْيَى وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَيْثُ جَاءَ بِالْإِسْمِ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ .

المثال الرابع: (التَّصْحِيفُ بِاسْمِ الرَّوَايِ وَهُوَ تَصْحِيفُ إِسْنَادٍ) .

قال البخاري:

((زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرَّهْدٍ الْأَسْلَمِيُّ الْمَدَنِيُّ، عَنْ جَرَّهْدٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الزِّنَادِ، وَسَالَمُ

أَبُو النَّضْرِ .

(١) التاريخ الكبير (٢ : ١٦٠) .

(٢) في الأشربة (باب الزهو والرطَّب) (٦٨٠١ - ٦٨٠٢) (٤ : ١٨٣) .

(٣) البُسْر: التمرُّ قبل أن يصبح رطَّباً. القاموس المحيط (١ : ٤٤٦) مادة (بسر) .

(٤) في الأشربة (باب الزهو والرطَّب) (٤ : ١٨٣) .

(٥) تقريب التهذيب (ص ١٩٣) .

(٦) المصدر السابق (ص ٤٣٦) .

وقال ابن عُيَيْنَةَ: (زُرْعَةُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهْدٍ) . **وَلَمْ يَصَحَّ** ^(١) .

خَرَّجَ هَذَا الْحَدِيثَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍ: حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهْدٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ جَدِّهِ جَرَهْدٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِجَرَهْدٍ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ انْكَشَفَ فَخَذَهُ فَقَالَ: ((إِنْ الْفَخْذَ عَوْرَةً)) . قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مَا أَرَى إِسْنَادَهُ يَمْتَصِلُ ^(٢) .

أَعْلَى الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ بِتَصْحِيفِ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِيهِ؛ حَيْثُ صَحَّفَ فَقَالَ: (زُرْعَةُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهْدٍ) ، وَإِنَّمَا هُوَ زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرَهْدٍ .

وَأَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (**وَلَمْ يَصَحَّ**) .

وَأَكَّدَ ابْنُ مَعِينٍ وَهَمَّ ابْنُ عُيَيْنَةَ حَيْثُ قَالَ: ((حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَلْ جَرَهْدُ، عَنْ جَرَهْدٍ . قَالَ يُحْيَى: وَقَدْ حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ بْنُ عُيَيْنَةَ أَيْضًا، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، سَمِعَهُ مِنْ زُرْعَةَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِجَرَهْدٍ هَذَا وَقَدْ انْكَشَفَتْ فَخَذَهُ فَقَالَ: ((غَطَّهَا؛ فَإِنَّ الْفَخْذَ عَوْرَةٌ)) . قَالَ يُحْيَى: سَمِعْتُهُ مَرَّتَيْنِ هَكَذَا ^(٣) .

وَأَكَّدَهُ ابْنُ رَجَبٍ فَقَالَ: ((وَقَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ (زُرْعَةُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهْدٍ) وَهَمَّ مِنْهُ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ: وَإِنَّمَا هُوَ (زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) . وَهُوَ ثِقَةٌ ؛ وَثِقَةُ النِّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ ^(٤) .

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مَرْجَحًا إِعْلَالَ الْبُخَارِيِّ بِتَصْحِيفِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: ((جَرَهْدُ بْنُ خُوَيْلِدٍ الْأَسْلَمِيُّ مَدِينِي لَهُ صَحْبَةٌ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ مُسْلِمٌ وَابْنُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ . وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ فَقَالَ: عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْجُنَيْدِ الْمَالِكِي يَقُولُ: **الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا** ^(٥) .

وقال ابن أبي حاتم أيضاً: ((زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرَهْدٍ الْأَسْلَمِيُّ . وَيُقَالُ: زُرْعَةُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهْدٍ . **وَلَا يَصَحَّ** ^(٦) . وقال ابن حبان: ((وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ زُرْعَةُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ جَرَهْدٍ فَقَدْ وَهَمَ)) ^(٧) .

فَاتَّفَقَتْ كَلِمَةُ النِّقَادِ عَلَى وَهَمِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَتَصْحِيفِهِ فِي اسْمِ الرَّوَايَةِ وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ: (**وَلَمْ يَصَحَّ**) .

(١) التارخ الكبير (٣ : ٣٦٤) .

(٢) في الأدب (باب ما جاء أن الفخذ عورة) (٢٧٩٥) (٥ : ١١٠) .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ١١٤) .

(٤) فتح الباري لابن رجب (٢ : ١٩١) .

(٥) الجرح والتعديل (٢ : ٥٣٩) .

(٦) المصدر السابق (٣ : ٦٠٦) .

(٧) الثقات (٤ : ٢٦٨) .

المثال الخامس: (التصحيف باسم الراوي وهو تصحيف إسناد).

قال البخاري:

((زياد بن الحارث الصُّدَائِي، والصُّدَاء حَيٍّ من اليمن.

قال عبد الله بن يزيد: حدَّثنا عبد الرحمن بن زياد قال: حدثني زياد بن نُعَيْم: سمع زياد بن الحارث الصُّدَائِي: بايعتُ النبي ﷺ وأُذِنْتُ، فأراد بلال أن يقيم قال: ((من أذن فهو يُقيم)).

قال محمد بن يوسف وخَلَّاد عن سفيان: زياد بن حارثة. وقال وكيع عن سفيان: زياد بن الحارث، والحرث أصح^(١).

خرَّج هذا الحديث ابنُ ماجه^(٢).

قال البخاري: (والحرث أصح). وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتصحيف محمد بن يوسف القرطبي وخَلَّاد بن يحيى حيث قالوا: (زياد بن حارثة).

وعقَّب البخاري برواية وكيع عن سفيان ليدلَّ على رجحانها على رواية محمد وخَلَّاد، فوكيع من المقدمين في حديث الثوري، وهو أثبت وأوثق من محمد بن يوسف في حديث الثوري. وأما خَلَّاد فهو صدوق رمي بالإرجاء^(٣).

فاتضح من ذلك تصحيف محمد وخَلَّاد في اسم الراوي، بينما ذكره وكيع على الوجه الصحيح، وهو ما رجَّحه البخاري.

المثال السادس: (التصحيف باسم الراوي وهو تصحيف إسناد).

قال البخاري:

((سمعان بن مُشْنَج العُمَرِي، عن سَمُرَةَ، عن النبي ﷺ : ((صاحبُكم محبوبٌ بِدَيْنٍ على باب الجنة))).

قاله عبد الرزاق، عن سفيان، عن أبيه، عن الشعبي. وقال بعضهم عن وكيع: مَشْنَج. وهو وهم. وقال لي محمود: نا أبو داود: نا سَلَام بن سُلَيْم، عن سعيد بن مسروق، عن الشعبي، عن سمعان ابن مُشْمَرَج.

قال أبو عبد الله: ولا نعلم لسمعان سماعاً من سَمُرَةَ، ولا للشعبي من سمعان^(٤).

خرَّج هذا الحديث أبو داود بإسناده عن الشعبي، عن سمعان، عن سَمُرَةَ قال: خَطَبَنَا رسولُ الله ﷺ فقال: ((ها هنا أحدٌ من بني فلان؟)) فلم يُجِبْهُ أحدٌ، ثم قال: ((ها هنا أحدٌ من بني فلان؟)) فلم

(١) التاريخ الكبير (٣ : ٢٩١).

(٢) في الأذان (باب السنّة في الأذان) (٧١٧) (١ : ٢٣٧).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٣٢).

(٤) التاريخ الكبير (٤ : ١٧٥).

يُجِبُّهُ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: ((هَا هُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فَلَانٍ ؟)) . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ ﷺ : ((مَا مَنَعَكَ أَنْ تُجِيبَنِي فِي الْمَرَّتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ؟ أَمَّا إِنِّي لَمْ أَتُوهَ بِكُمْ إِلَّا خَيْرًا، إِنْ صَاحَبَكُمْ مَأْسُورٌ بِدِينِهِ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَدَّى عَنْهُ حَتَّى مَا بَقِيَ أَحَدٌ يَطْلُبُهُ بِشَيْءٍ)) . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمْعَانُ بْنُ مُشْنَجٍ ^(١) .

أَعْلَى الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ بِتَصْحِيفٍ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ فِيهِ حَيْثُ قَالَ: سَمْعَانُ بْنُ مَشِيجٍ . وَإِنَّمَا هُوَ ابْنُ مُشْنَجٍ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ .

وَأَكَّدَ ذَلِكَ ابْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: ((حَدَّثَ وَكِيعٌ بِحَدِيثِ سَمْعَانَ بْنِ مَشِيجٍ، حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَالْقَاضِي - يَعْنِي هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ - . فَقَالَ وَكِيعٌ: سَمْعَانُ بْنُ مَشِيجٍ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ وَكِيعٌ؛ إِنَّمَا هُوَ سَمْعَانُ بْنُ مُشْنَجٍ . قَالَ هِشَامٌ: سَمْعَانُ بْنُ مُشْنَجٍ الْعَامِرِيُّ)) ^(٢) .

وَقَالَ ابْنُ مَآكُولَا: ((وَسَمْعَانُ بْنُ مُشْنَجٍ الْعَمْرِيُّ كُوفِي، حَدَّثَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ . رَوَى عَنْهُ عَامِرُ الشَّعْبِيِّ، ثِقَةٌ، وَوَهَمَ فِيهِ وَكِيعٌ فَقَالَ: سَمْعَانُ بْنُ مَشِيجٍ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَبِالْيَاءِ . وَفِي اسْمِ أَبِيهِ خِلَافٌ، لَيْسَ لَهُ غَيْرُ حَدِيثٍ وَاحِدٍ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: ((هَا هُنَا مِنْ آلِ فَلَانٍ أَحَدٌ...)) . الْحَدِيثُ ^(٣) .

وَنَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ الْخَطِيبِ قَوْلَهُ: ((وَهَمَ فِيهِ الْجَرَّاحُ بْنُ الْمَلِيحِ، أَوْ وَكِيعٌ فَقَالَ: الْمُشْنَجُ بْنُ سَمْعَانَ)) ^(٤) . مَعَ أَنَّ الْجَرَّاحَ لَمْ يَرِدْ لَهُ ذِكْرٌ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ، إِنَّمَا أَجْمَعَ الْخَفَازُ عَلَى وَهَمٍ وَكِيعٍ فِيهِ . وَبَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ وَهَمَ وَكِيعٍ فِي اسْمِ الرَّوَايِ، وَذَكَرَ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ عِلَّةً أُخْرَى وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لِسَمْعَانَ سَمَاعًا مِنْ سَمُرَةَ، وَلَا لِلشَّعْبِيِّ مِنْ سَمْعَانَ .

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ((وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سَمُرَةَ . وَقَدْ رُويَ أَيْضًا، عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: سَمْعَانَهُ غَيْرَ أُسَيْدٍ ^(٥) بَنٍ مَسْرُوقٍ)) ^(٦) . وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فَالْحَدِيثُ مَقْطُوعٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالشَّعْبِيُّ مِنَ التَّابِعِينَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ سَمَّاهُ مَوْقُوفًا تَجَوَّزًا كَقَوْلِهِمْ: وَقَفَهُ فَلَانٌ عَلَى طَاوُسٍ أَوْ عَطَاءٍ، وَالْإِسْنَادُ هُنَا مُتَّصِلٌ إِلَى الشَّعْبِيِّ، وَهُوَ تَابِعِي ثِقَةٌ .

فَبَانَ مِنْ ذَلِكَ ضَعْفُ حَدِيثِ سَمْعَانَ بْنِ مُشْنَجٍ؛ لِلخَطَأِ فِي اسْمِ الرَّوَايِ وَالانْقِطَاعِ، وَقَدْ قَالَ

(١) فِي الْبُيُوعِ (بَابُ فِي التَّشْدِيدِ فِي الدَّيْنِ) (٣٣٤١) (٣ : ٢٤٦) .

(٢) تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ (رِوَايَةُ الدَّوْرِيِّ) (٤ : ٥٤) .

(٣) الْإِكْمَالُ (٧ : ١٩١) .

(٤) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٤ : ٢٠٨) .

(٥) هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ كَمَا بَيَّنَّتهُ سَائِرُ الرِّوَايَاتِ . وَقَوْلُ النَّسَائِيِّ: (وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: سَمْعَانَهُ غَيْرَ أُسَيْدٍ بَنٍ مَسْرُوقٍ) أَرَادَ بِهِ رِوَايَةَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَهِيَ الْوَحِيدَةُ الَّتِي صَرَّحَ فِيهَا سَعِيدٌ بِالسَّمَاعِ .

(٦) سَنَنُ النَّسَائِيِّ الْكُبْرَى (٤ : ٥٨) .

البيهقي: ((وروي في حلول الدّين على الميت عن ابن عمر مرفوعاً، وعن زيد بن ثابت موقوفاً، وكلاهما ضعيف))^(١).

فالوهم كما ذكره البخاري هنا هو التصحيف في اسم الراوي، وعند بعضهم: إسقاطه من السند، فالوهم عند البخاري يجري على الحفظ، كما يجري على الضعفاء.

المثال السابع: (التصحيف باسم الراوي وهو تصحيف إسناد).

قال البخاري:

((عمرو بن بُجْدان العامري. وقال بعضهم: (ابن مُحْجَن) وهو وَهْمٌ.

قال هشام بن عبد الملك، عن يزيد بن زريع، عن خالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بُجْدان، عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: ((الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين)) . وقال قبيصة، عن سفيان، عن خالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن مُحْجَن، عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه النبي ﷺ .

وقال عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل من بني عامر قال: سمعتُ أبا ذرٍّ رضي الله عنه النبي ﷺ . حديثه عن البصريين))^(٢).

خرّج هذا الحديث أبو داود، والترمذي، والنسائي^(٣).

قال البخاري: وقال بعضهم: (ابن مُحْجَن) وهو وَهْمٌ.

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتصحيف قبيصة فيه حيث قال: (عمرو بن مُحْجَن) . وإنما هو عمرو بن بُجْدان.

وأكد ذلك أبو زرعة؛ فقال: ((هذا خطأ، أخطأ فيه قبيصة، إنما هو أبو قلابة، عن عمرو بن بُجْدان، عن أبي ذرٍّ، عن النبي ﷺ))^(٤).

وقال الخطيب: ((ورواه قبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن خالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن مُحْجَن أو مُحْجَل. وقيل: عن أبي قلابة، عن محجن أو أبي محجن، عن أبي ذرٍّ. ولم يتابع قبيصة على شيء من هذين القولين))^(٥).

فاتضح بذلك أن قول البخاري (هو وَهْمٌ) إعلال للحديث بتصحيف قبيصة فيه.

(١) سنن البيهقي الكبرى (٦ : ٤٩) .

(٢) التاريخ الكبير (٦ : ١٣٩)

(٣) خرّجه أبو داود في الطهارة (باب التيمم) (٣٣٣) (١ : ٩١) والترمذي في أبواب الطهارة (باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم

يجد الماء) (١٢٤) (١ : ٢١٢) والنسائي في الطهارة (باب الصلوات بتيمم واحد) (٣٢١) (١ : ١٧١) .

(٤) علل الحديث (١ : ١١) .

(٥) الفصل للوصل المدرج في النقل (٢ : ٩٣٤) .

الفصل الثاني

الألفاظ الدالة على العلة في التاريخ الكبير

تمهيد: سعة الألفاظ الدالة على العلة في التاريخ الكبير وشموليتها .

المبحث الأول: الألفاظ التي جزم البخاري فيها بالعلة .

المبحث الثاني: الألفاظ التي شك البخاري فيها بالعلة .

تمهيد

سعة الألفاظ الدالة على العلة في التاريخ الكبير وشموليتها

تمهيد

سعة الألفاظ الدالة على العلة في التاريخ الكبير وشموليتها

مما يسترعي النظر، ويلفت الانتباه لدى تصفح التاريخ الكبير ما أفاض به الإمام البخاري من أحكام على الأحاديث، والتي شملت طرقي الحديث سنداً وممتناً، وهي شاهد حق على عظمة هذا الإمام، وعبقريته الفذة، حيث ميّز بين آلاف الرواة، وحكم على أحاديثهم بالإشارة تارة، وبالتصريح أخرى، وإن كان الأكثر في أحكامه تلك ما كان إشارة إلى علة الحديث دون ذكرها صراحة.

ولقد قمت بالاستقراء التام لما في التاريخ ترجمةً ترجمةً، وقيدنا ما ذكره البخاري من تعليق على الرواة والأحاديث، وهذه التعليقات كثيرة جداً، متنوعة بألفاظها، مختلفة في دلالتها ومقاصدها في إعلال الحديث، فمما ورد من الألفاظ الدالة على العلة على سبيل المثال لا الحصر قول البخاري:

منكر، لا يُتَابَع عليه، ولم يصح حديثه، ولم يصح، وهذا أصح وهو مرسل، هذا لا يصح عندي و لا يُتَابَع عليه، هذا أصح بانقطاعه وإرساله، لم يُذكر سماع بعضهم من بعض، لا يُتَابَع فيه، لا يُتَابَع عليه هو حديث منكر، رفعه بعضهم ولا يصح، لم يصح إسناده، في إسناده نظر، إسناده ليس بقوي، وهم فيه، وهو وهَمٌ، وأسنده بعضهم وهو خطأ، لم يثبت حديثه، يقال إنه مرسل، أراه مرسل، كأنه مرسل، أخشى أن يكون هذا الحديث مراسلاً في الأصل، لم يذكر سماعاً من فلان فلا أدري أسمع منه أم لا، ويقال أنه لم يسمع من فلان هذا الحديث، فلا أدري سمع منه فلان أم لا، لا أراه حفظه، فلا أدري فلان محفوظ أم لا، فلا أدري فلان حفظه، لم يثبت، هذا لا أصل له، حديثه ليس يثبت من وجه صحيح، يختلفون في إسناده.

وقد رأينا أن نقسم هذه الألفاظ قسمين:

- أ - قسم جزم فيه الإمام البخاري بعلته كقوله: في إسناده نظر، وهو وهَمٌ.
- ب - قسم شك فيه البخاري بعلته كقوله: أراه مرسل، ويقال أنه لم يسمع من فلان هذا الحديث، لا أراه حفظه.

وهذه الألفاظ ستكون موضوع المباحث القادمة من الفصل الثاني، حيث سنعرّف بإيجاز كل لفظ منها، ذاكرين أقوال المحدثين المتقدمين فيها، والتمثيل للإعلال بها، والتعرّف على طريقة البخاري في استعمالها.

المبحث الأول

الألفاظ التي جزم البخاري فيها بالعلة

المطلب الأول: ألفاظ العلة الدالة على التفرد .

المطلب الثاني: ألفاظ العلة الدالة على النكارة .

المطلب الثالث: ألفاظ العلة الدالة على عدم شهرة الإسناد .

المطلب الرابع: ألفاظ متفرقة .

المطلب الأول

ألفاظ العلة الدالة على التفرد

إن إعلال الحديث بتفرد الراوي موجود في كلام المتقدمين ونقدمهم للأحاديث، وهو واضح وجلي أثناء مطالعة كتب العلل، كعلل الإمام أحمد على سبيل المثال، وقد تعددت ألفاظهم الدالة على الإعلال بالتفرد.

قال ابن الصلاح: ((وإطلاق الحكم على التفرد بالرّد، أو النكارة، أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث))^(١).

والحديث الفرد قسمه ابن الصلاح قسمين:

الأول: الفرد المطلق. وعرفه بقوله: ((ما ينفرد به واحد عن كل أحد، أي لم يروه غيره)).

الثاني: الفرد النسبي. ((فَمَثَلُ ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة. ومَثَلُ ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم))^(٢). ولما تكلم على المنكر قسمه إلى قسمين أيضاً:

الأول: ((المنفرد المخالف لما رواه الثقات))، يعني وإن كان المخالف ثقة.

الثاني: ((الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان ما يُحتمل معه تفرد))^(٣).

وبين ابن الصلاح حكم الحديث الفرد فقال: ((إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو لم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بالإتقان وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه. وإن لم يكن ممن يُوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراداً حارماً له، مزحزحاً عن حيز الصحيح. ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال: فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفردّه استحسناً حديثه ذلك، ولم نخطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً عن ذلك رَدَدْنَا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر))^(٤).

وتكلم الإمام مسلم على التفرد وأحكامه فقال: ((حَكَمُ أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رَوَوْا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجد ذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبِلَ

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ٨٨ - ٨٩).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ٨١ - ٨٢).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص ٧٩).

زيادته. فأما من تراه يَعْمِدُ لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشتركٌ قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم^(١).

فظهر من كلام الإمام مسلم أن ما تفرّد به الثقة عن الثقات صحيحٌ محتجٌّ به، ومنه أفراد الصحيحين. وأما إن كان المنفرد عن الحفاظ سيئ الحفظ، فروايته مردودة غير مقبولة. قال ابن رجب: «فأما إن كان المنفرد عن الحفاظ سيئ الحفظ فإنه لا يُعْبَأُ بانفراده، ويُحْكَمُ عليه بالوهم»^(٢).

وقال أيضاً: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرّد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافة: (إنه لا يُتَابَعُ عليه) ويجعلون ذلك عِلَّةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرّدات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»^(٣).

وأشار ابن رجب بقوله: (إلا أن يكون ممن كثر حفظه ...) إلى قول الشافعي بأن ما تفرّد به ثقة مقبول الرواية ولم يخالفه غيره فليس بشاذّ. ثم قال ابن رجب: «وتصرّف الشيخين يدلّ على مثل هذا»^(٤).

وأما المتابعة فهي أن يوافق الراوي راوٍ آخر في روايته عن ذلك الشيخ، ولهذا سُمِّيَ متابعة؛ لأنها مفاعلة من الجانبين، كأنه تبعه في هذه الرواية^(٥).

قال ابن حجر: «إن حَصَلَتْ للراوي نَفْسُهُ فهي التامة، وإن حَصَلَتْ لشيخه فَمَنْ فَوْقَهُ فهي القاصرة، ويستفاد منها التقوية»^(٦).

وفيما يأتي أمثلة لما استعمل فيه البخاري ألفاظاً دالة على الإعلال بتفرّد الراوي.

المثال الأول: (إعلال الحديث بتفرّد الراوي الضعيف بالحديث سنداً وممتناً).

قال البخاري:

« محمد بن إسماعيل الضَّيَّي ».

(١) صحيح مسلم (ص ٦).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ : ٧٢٣).

(٣) المصدر السابق (١ : ٣٥٢).

(٤) المصدر السابق (١ : ٤٦٢).

(٥) النكت للزركشي (٢ : ١٦٩).

(٦) نزهة النظر (٧٣).

قال لي إسحاق، عن أبي الحسن علي بن حميد الدّهكي، عن محمد، عن أبي المعلّى العطار، عن سعيد بن جبّير، عن ابن عباس: قال رجل للنبي ﷺ: «علّمني عملاً أدخل الجنة». قال: «كن مؤدّناً، أو إماماً، أو يلزّاء الإمام». قال أبو عبد الله: منكر الحديث، لا يتابع على هذا^(١).
خرّج هذا الحديث الطبراني في الأوسط^(٢).

أعلّ البخاري هذا الحديث بتفرد محمد بن إسماعيل الضيّ به؛ حيث لم يرو هذا الحديث غيره، ولم يتابع على روايته هذه.

قال العقيلي: «لا يتابع عليه، ولا يُعرف إلا به»^(٣). وقال ابن عدي: «محمد بن إسماعيل الضيّ هذا لا أعرف له حديثاً غير هذا»^(٤). ومحمد بن إسماعيل هذا ضعيف، بل عدّه ابن أبي حاتم مجهولاً^(٥). وهذا ما يزيد من ضعف الحديث.

المثال الثاني: (إعلال الحديث بتفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً ومتناً).

قال البخاري:

«محمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، كوفي.

قال لي عبد الله بن محمد الجّعفي: حدثنا يحيى بن آدم قال: ثنا محمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، عن سعيد بن حنظلة العائذي، عن مازن بن عبد الله العائذي قال: سمعت عليّاً رضي الله عنه يقول: «ما وجدتُ إلا القتال».

ولا يتابع مازن في حديثه^(٦).

أعلّ البخاري هذا الحديث بتفرد مازن بن عبد الله به، ولم يتابع على روايته هذه؛ حيث لم يروه عن علي رضي الله عنه من أصحابه غيره، وقد صرح البخاري وابن عدي بأنّ مازناً لا يتابع في حديثه^(٧).
المثال الثالث: (إعلال الحديث بتفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً ومتناً).

قال البخاري:

«محمد بن الحسن بن عطية. قال لي إبراهيم بن موسى: أخبرنا محمد بن ربيعة، عن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ: «أنه لعن النائحة والمستمعة».

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٦).

(٢) في حديث محمد بن يعقوب (٧٧٣٧) (٧ : ٣٦٤).

(٣) الضعفاء الكبير (٤ : ٢١).

(٤) الكامل في الضعفاء (٦ : ١٢٠).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٧ : ١٨٩).

(٦) التاريخ الكبير (١ : ٣٥).

(٧) انظر: الكامل في الضعفاء (٦ : ٢٤٧).

وقال لنا مسدد: حدثنا عبد الله بن داود، عن أبي سعيد بن عطية، عن محمد بن عبد الرحمن قال: قال النبي ﷺ: «مُرُوا صبيانكم بالصلاة». ولم يصح حديثه.

قال أبو عبد الله: هو أظنه محمد بن الحسن بن عطية، يعني أبا سعيد^(١).

خرج هذا الحديث أبو داود^(٢).

قال البخاري: ((ولم يصح حديثه)).

وأشار بذلك إلى إعلال حديث ((لعن النائحة والمستمعة)) بتفرد محمد بن الحسن بن عطية به من هذا الطريق، إضافة إلى ضعفه.

قال أبو حاتم: ((هذا حديث منكر، ومحمد بن الحسن بن عطية وأبوه وجده ضعفاء الحديث))^(٣).

وقال ابن حبان: ((منكر الحديث، يروي أشياء لا يُتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد))^(٤).

وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ))^(٥).

المثال الرابع: (إعلال الحديث بتفرد الراوي به، حيث حدث به من حفظه ولم يوجد في كتابه).

قال البخاري:

((محمد بن أبي سفيان.

قال لي سفيان بن داود الهاشمي، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: ((من يُردَّ هَوَانَ قُرَيْشٍ أَهَانَهُ اللَّهُ))^(٦).

خرج هذا الحديث الترمذي^(٧).

أشار البخاري بإيراد هذا الحديث في ترجمة محمد بن أبي سفيان إلى إعلال الحديث بتفرد إبراهيم بن سعد به، حيث لم يرو هذا الحديث غيره، ولم يُعرف إلا من طريقه، ولا رواه أحد من الأثبات عن الزهري إلا هو، وقد تنازع أهل الجرح والتعديل في إبراهيم بن سعد ما بين موثق له ومضعف، والراجح ثقته وحفظه؛ إذ قد أخرج له الستة واحتجوا به، سوى أحرف يسيرة انتقدت عليه في روايته عن الزهري. قال ابن رجب: ((إبراهيم بن سعد الزهري، أحد الأعيان الثقات المتفق على تخريج حديثهم. قال أحمد:

(١) التاريخ الكبير (١ : ٦٦).

(٢) في الجنايز (باب في النُّوح) (٣١٢٨) (٣ : ١٩٣).

(٣) انظر: علل الحديث (١ : ٣٦٩).

(٤) المجروحين (٢ : ٢٨٤).

(٥) تهذيب التهذيب (٩ : ١٠٣).

(٦) التاريخ الكبير (١ : ١٠٦).

(٧) في المناقب (باب فضل الأنصار وقريش) (٣٩٠٥) (٥ : ٧١٤).

(كان يحدث من حفظه فيخطئ، وفي كتابه الصواب). وقد تكلم فيه يحيى القطان؛ روى من حفظه أحاديث أنكرت عليه، منها: روى عن أبيه عن أنس عن النبي ﷺ قال: ((الأئمة من قريش))^(١). قال الترمذي: ((هذا حديث غريب))^(٢). وأشار بذلك إلى تفرد إبراهيم بن سعد به؛ حيث لم يُعرف الحديث من هذا الطريق إلا به. وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا صالح، تفرد به إبراهيم))^(٣).

فالحديث ضعيف لتفرد الراوي به، وتحديثه به من حفظه، وعدم وجود الحديث في أصله.
المثال الخامس: (إعلال الحديث بتفرد الراوي الثقة بالحديث سنداً ومتناً).

قال البخاري:

((بُكير بن عطاء الليثي، يعدّ في الكوفيين.

وقال عبد الرزاق: قال الثوري: (كان عند بُكير حديثان، سمع شعبة أحدهما، ولم يسمع الآخر).

روى شعبة، عن شعبة، عن بُكير، عن عبد الرحمن بن يعمر: (نهي النبي ﷺ عن الجرّ).

ولم يصح))^(٤).

لم أعثر على من خرّج هذا الحديث.

قال البخاري: ((ولم يصح)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتفرد شعبة به عن شعبة، حيث لم يروه عن شعبة أحد من أصحابه الكبار، فتفرد به شعبة دونهم.

قال الترمذي: ((سألت محمداً فقال: (هذا حديث شعبة عن شعبة). لم يعرفه إلا من حديث شعبة. قال محمد: (ولا يصحّ هذا الحديث عندي)))^(٥).

وقال الترمذي أيضاً: ((هذا حديث غريب من قبل إسناده، لا نعلم أحداً حدّث به عن شعبة غير شعبة، وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهي أن يُتنبذ في الدُّبَاء^(٦) والمزفت^(٧)، وحديث شعبة إنما يُستغرب لأنه تفرد به عن شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بُكير بن

(١) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٩٥).

(٢) الترمذي (٥ : ٧١٤).

(٣) الأوسط (٣ : ٢٩٥).

(٤) التاريخ الكبير (٢ : ٩٦).

(٥) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٣٠٩).

(٦) الدُّبَاء: اليقطين. ويقال له في بعض البلاد: القُرْع. وإذا جفّ أخرج ما في جوفه، واثنُذ فيه. تفسير غريب ما في الصحيحين

(١ : ٢٣٨).

(٧) المزفت: الوعاء المطلّي بالزفت. الفائق (١ : ٤٠٧).

عطاء، عن عبد الرحمن بن يَعْمُر، عن النبي ﷺ أنه قال: ((الحج عرفة)). فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد^(١).

وقال أبو حاتم: ((هذا حديث منكر، لم يروه غير شَبَابَة، ولا يُعرف له أصل))^(٢).

وقال ابن رجب: ((وأما حديث النهي عن الدُّبَاء والمَزَقَّت فهو بهذا الإسناد غريب جداً، وقد أنكره على شَبَابَة طوائف من الأئمة، منهم الإمام أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وابن عدي))^(٣).

فقول البخاري: (**ولم يصح**) إعلال بتفرد شَبَابَة به عن شعبة، مع أن شَبَابَة ثقة حافظ^(٤).

المثال السادس: (إعلال الحديث بتفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً وممتناً).

قال البخاري:

((جرثومة. يقال ابن عبد الله النساج، مولى بلال بن أبي بردة الأشعري البصري، سمع الحسن وبكرًا.

قال لنا موسى: حدّثنا جرثومة قال: سمعت ثابتاً قال: حدّثني مولى أمّ هانئ، عن أمّ هانئ أن

النبي ﷺ قال لها: ((سَبَّحي مئة عدل مئة رقبة))).

وقال لي عبد السلام بن مطهر: ثنا موسى بن خلف، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح مولى

أمّ هانئ، عن أمّ هانئ، عن النبي ﷺ .

ولا يصح هذا عن أمّ هانئ)^(٥).

خرّج هذا الحديث الإمام أحمد^(٦).

قال البخاري: ((**ولا يصح هذا عن أمّ هانئ**))).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتفرد أبي صالح به عن أمّ هانئ، وأبو صالح ضعيف يرسل^(٧).

قال الذهبي: ((جرثومة بن عبد الله، عن ثابت وجماعة، وعنه أبو سلمة بخبر منكر في فضل

التسبيح))^(٨).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بالتفرد، والمتفرد ضعيف، وهذا ما يزيد من ضعف الحديث.

المثال السابع: (إعلال الحديث بتفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً وممتناً مع مخالفة الثقات).

قال البخاري:

(١) شرح علل الترمذي (١ : ٤٣٩).

(٢) علل الحديث (٢ : ٢٧).

(٣) شرح علل الترمذي (١ : ٤٤٢).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٢٩٧).

(٥) التاريخ الكبير (٢ : ٢٣٤).

(٦) في مسند أم هانئ بنت أبي طالب (٢٦٩٥٦) (٦ : ٣٤٤).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ١٥٩).

(٨) ميزان الاعتدال (٢ : ١١٥).

((محمد بن عبد الله بن إنسان.

قال الحميدي، عن عبد الله بن الحارث قال: حدثني محمد بن عبد الله بن إنسان، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن أبيه قال: أقبلنا مع النبي ﷺ فذكر أن صَيْدَ وَجٍّ حرام. وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيف. قال أبو عبد الله: ولم يتابع عليه ((^(١).

خرج هذا الحديث أبو داود قال: حدثنا حامد بن يحيى: ثنا عبد الله بن الحارث، عن محمد بن عبد الله بن إنسان الطائفي، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن الزبير قال: لما أقبلنا مع رسول الله ﷺ من ليّة^(٢)، حتى إذا كنا عند السدرة^(٣) وقَفَ رسولُ الله ﷺ في طرف القرن الأسود^(٤) حَذَوْهَا فاستقبل نَحْباً^(٥) بَصَرِهِ، وقال مرّة: وادِيه، ووقف حتى اتَّقَفَ^(٦) الناسُ كلُّهم، ثم قال: ((إِنَّ صَيْدَ وَجٍّ^(٧) وَعِضَاهُ^(٨) حرامٌ مُحَرَّمٌ لله)) . وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره لثقيف^(٩).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (لم يتابع عليه) أي أن الحديث لم يروه غير محمد بن عبد الله، ولم يُعرف إلا عنه.

وبَيَّن البخاري أن هذا حديث لا يصحّ فقال: عبد الله بن إنسان، عن عروة، عن أبيه... لم يصحّ حديثه^(١٠).

وأشار البخاري إلى مخالفة محمد للحفاظ؛ حيث رَوَوْا في حَرَم مكة والمدينة أحاديث صحيحة، أما حديث وَجٍّ فلم يروه أحد سوى الطائفي.

وسكت أبو داود عن الحديث، وهذا يدلّ على أنه صالح.

قال ابن القيم: ((والجمهور قالوا: ليس في البقاع حَرَمٌ إلا مكة والمدينة. وهذا الحديث يُعرف بمحمد بن عبد الله بن إنسان، عن أبيه، عن عروة. قال البخاري في تاريخه: لا يتابع عليه. قلت: وفي سماع عروة من أبيه نظر، وإن كان قد رآه، والله أعلم))^(١١).

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٤٢).

(٢) ليّة: بكسر أوله وتشديد ثانيه: أرض من الطائف، على أميال يسيرة، وهي على ليلة من قرْن. معجم ما استعجم (٤ : ١١٦٨).

(٣) السدرة: بكسر أوله على لفظ الشجرة المعروفة: موضع تُنسب إليه بئر السدرة. معجم ما استعجم (٣ : ٧٢٩).

(٤) القرن: قال الأصمعي: جبل مُطَلٌّ بعرفات. معجم البلدان (٤ : ٣٣٢).

(٥) نَحْباً: بالفتح ثم الكسر ثم باء موحدة: وهو وادٍ بالطائف. معجم البلدان (٥ : ٢٧٥).

(٦) اتَّقَفَ: أي حتى وقفوا. اتَّقَفَ مطاوع وقَفَ، تقول: وقفته فأتقَفَ مثل وعدته فأتعد، والأصل فيه: أوتقف، فقلبت الواو ياءً لسكونها وكسر ما قبلها، ثم قلبت الياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال. عون المعبود (٦ : ٩).

(٧) وَجٍّ: بفتح أوله وتشديد ثانيه: هو الطائف. وقيل: هو وادي الطائف. معجم ما استعجم (٤ : ١٣٦٩).

(٨) عِضَاهُ: العِضَاهُ: واحدتها عِضْبَةٌ، كُلُّ شجرٍ له شَوْكٌ. غريب الحديث للحري (٣ : ٩٢٦).

(٩) في المناسك (باب في مال الكعبة) (٢٠٣٢) (٢ : ٢١٥).

(١٠) التاريخ الكبير (٤ : ٣٥٤).

(١١) زاد المعاد (٣ : ٥٠٨).

وذكر الخلال أن أحمد بن حنبل ضعف الحديث^(١).

ويضاف إلى تفرد محمد به ضعفه؛ فقد قال أبو حاتم: ((ليس بالقوي، في حديثه نظر))^(٢).

وأما أبوه فقال الذهبي: قال ابن القطان: ((لا يُعرف))^(٣).

ومحمد بن عبد الله بن إنسان نادر الرواية جداً؛ ليس له إلا هذا الحديث، وهو ضعيف وازداد بالتفرد ضعفاً؛ حيث لم يرو هذا الحديث غيره.

وهذا ما أشار إليه البخاري بقوله: (لم يتابع عليه) حيث لم يروه غيره، ولم يُعرف إلى من جهته، وحديثه بذلك منكّر لتفرد وضعفه، كما هو معنى المنكر عند جماعة من المتقدمين، منهم أحمد والقطان.

المثال الثامن: (إعلال الحديث بتفرد الراوي المجهول بالحديث سنداً ومتناً مع مخالفة الثقات).

قال البخاري:

((خالد بن بُرْد، عن قتادة، عن أنس عن النبي ﷺ : ((مَنْ حَفِظَ لِسَانَهُ ...)) .

لا يتابع عليه))^(٤).

خرّج هذا الحديث الطبراني في الأوسط قال: حدّثنا أحمد قال: حدّثنا هلال بن بشر قال: حدّثنا عبد السلام بن هاشم البزاز، عن خالد بن بُرْد، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ : ((من دَفَعَ غَضَبَهُ دفع الله عنه عذابه، ومن حَفِظَ لِسَانَهُ ستر الله عورته)) . لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا خالد، ولا عن خالد إلا عبد السلام، تفرد به هلال^(٥).

أعل البخاري هذا الحديث بأنه لم يجد متابعاً لخالد بن بُرْد يرويه عن قتادة، عن أنس.

وأشار البخاري إلى تفرد خالد بهذا الحديث؛ حيث لم يروه غيره، ولم يُعرف إلا من جهته.

وخالد بن بُرْد قال عنه العُقيلي: ((في حديثه اضطراب))^(٦). وقال أبو حاتم: ((مجهول))^(٧).

وفرق الذهبي بين خالد بن بُرْد العجلي يروي عن قتادة وهو ضعيف، وبين خالد بن بُرْد، عن أبيه،

عن أنس، وهو مجهول^(٨).

لكن من ترجم لخالد بن بُرْد لم يذكر أنهما اثنان، كالبخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والعُقيلي.

(١) عون المعبود (٦ : ١١) .

(٢) الجرح والتعديل (٧ : ٢٩٤) .

(٣) ميزان الاعتدال (٦ : ١٩٨) .

(٤) التاريخ الكبير (٦ : ١٩٨) .

(٥) في حديث أحمد بن محمد بن صدقة (١٣٢٠) (٢ : ٨٢) .

(٦) الضعفاء (٢ : ٤) .

(٧) الجرح والتعديل (٣ : ٣٢٢) .

(٨) انظر: المغني (١ : ٢١٠) .

ولعلّ الذهبيّ استند في ذلك إلى ما أورده أبو نُعيم^(١)، وابن أبي عاصم^(٢) عن عبد السلام بن هاشم: ثنا خالد بن بُزْد، عن أبيه، عن أنس بن مالك به.

وذكر ابن حجر أنّ الذهبيّ اعتمد في ذلك على قول ابن أبي حاتم فيه: خالد بن بُزْد، عن أنس^(٣). فحديث خالد حديثٌ فردٌّ، وخالد ضعيف، وقد تفرّد عن قتادة بما لم يروه الحفاظ من أصحابه كشعبة، وهشام، وسعيد بن أبي عروبة^(٤)، فدلّ ذلك على ضعفه وخطئه. وقتادة بن دِعامَة ثقة ثبت، غير أنه مدلسٌ^(٥). ولم يصرح هنا بالسماع. وفي إسناد الحديث: عبد السلام بن هاشم، قال أبو حاتم: ((ليس بقوي))^(٦). وقال الفلاس: ((لا أقطع على أحدٍ بالكذب إلا عليه))^(٧). وأشار العُقيلي إلى ضعف هذا الحديث سنداً ومتناً فقال: ((وفي الغضب وحفظ اللسان أحاديثٌ بأسانيدٍ صالحةٍ من غير هذا الوجه، بخلاف هذا اللفظ))^(٨).

فقول البخاري (لا يتابع عليه) أراد به هنا تفرّد الراوي بالحديث مطلقاً، وهو فرد مطلق، حيث لم يروه أحدٌ غيره.

المثال التاسع: (إعلال الحديث بتفرّد الراوي الضعيف بالحديث سنداً ومتناً).

قال البخاري:

((خزيمَة بن جَزِي، له صحبة.

قال محمد بن سلام، أخبرني يحيى بن واضح، عن ابن إسحاق، عن عبد الكريم بن أبي المُخارق، عن جَبَانِ بْنِ جَزِي، عن أخيه خزيمة بن جَزِي قال: قلت للنبي ﷺ: جئت أسألك عن أحناش^(٩) الأرض. قال: ((سَلْ عَمَّا شِئْتُ)).. قال: الضَّبُّ؟ قال: ((لا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ)).. قال: فإني أَكُلُ ما لم تحَرِّمْ، ولم؟ قال: ((فُقِدْتُ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ، وَرَأَيْتُ خَلْقاً رَابِي)).. قلت: الأرنب؟ قال: ((لا أَكُلُهَا وَلَا أُحَرِّمُهَا)).. قال: إني أَكُلُهَا ما لم تُحَرِّمْ، ولم؟ قال: ((نُبِئْتُ أَنهَا تَدْمَى))^(١٠). قال: الثعلب؟ قال: ((ومن

(١) تاريخ أصبهان (٢ : ٧٣).

(٢) الزهد (١ : ٣٥).

(٣) لسان الميزان (٢ : ٣٧٤).

(٤) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٠٥).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٨٤).

(٦) الجرح والتعديل (٦ : ٤٧).

(٧) المغني (٢ : ٣٩٥).

(٨) الضعفاء (٢ : ٤).

(٩) أحناش: جمع حَنَش، قيل هي الحية. وقيل: الأفعى. وقيل: كل ما يُصَاد من الطير والهوام. وقيل: كلُّ شيء من الدوابِّ والطير.

تاج العروس (١٧ : ١٦٢) مادة (حَنَش).

(١٠) تَدْمَى: تَحِيض. النهاية في غريب الأثر للجزري (٢ : ١٣٥) مادة (دما).

يَأْكُلُ الثَّعْلَبُ؟)). قلت: الضَّبُّعُ؟ قال: ((ومن يأكل الضَّبُّعُ؟)). قلت: الذئب؟ قال: ((يأكل الذئبُ أحدًا فيه خير؟)). قال أبو عبد الله: لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ^(١).

أورد هذا الحديث بهذا المتن أبو نُعَيْمٍ في المعرفة^(٢).

ووقع في إسناده: إسماعيل بن مسلم، عن عبد الكريم بن أبي المُخَارِقِ... به.

أما ابن ماجه فخرَّجَ الحديث بإسناده عن خُزَيْمَةَ بن جَزْءٍ قال: قلت يا رسول الله، جئتكَ لأسألك عن أحناش الأرض، ما تقول في الثعلب؟ قال: ((ومن يأكل الثعلب؟)). قلت: يا رسول الله، ما تقول في الذئب؟ قال: ((ويأكلُ الذئبُ أحدًا فيه خير؟))^(٣).

وخرَّجه أيضاً عن خُزَيْمَةَ بن جَزْءٍ قال: قلت يا رسول الله، قلت يا رسول الله ما تقول في الضَّبُّعِ؟ قال: ((ومن يأكل الضَّبُّعُ؟))^(٤).

وخرَّجه أيضاً عن خزيمة بن جَزْءٍ قال: قلت يا رسول الله، جئتكَ لأسألك عن أحناش الأرض، ما تقول في الضَّبِّ؟ قال: ((لا أكله ولا أُحَرِّمه)). قال قلت: فإني أكلُ ممَّا لم تُحَرِّمْ، ولم يا رسول الله؟ قال: ((فُيُفِدْتُ أُمَّةً من الأمم، ورأيتُ خَلْقاً رابني)). قلت: يا رسول الله، ما تقول في الأرنب؟ قال: ((لا أكله ولا أُحَرِّمه)). قلت: فإني أكلُ ممَّا لم تُحَرِّمْ، ولم يا رسول الله؟ قال: ((نُبِّئْتُ أَنَّهَا تَدْمَى))^(٥).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: ((لا يتابع عليه)). وأشار إلى تفرد عبد الكريم بن أبي المخارق بهذه السياقة؛ حيث لم يُعرف متن الحديث بهذا اللفظ إلا من طريقه.

وأورده الترمذي عن خزيمة مختصراً وفيه: سألت رسولَ الله ﷺ عن أكل الضَّبِّعِ فقال: ((أَوْ يَأْكُلُ الضَّبُّعُ أَحَدًا؟)). وسألته عن الذئب فقال: ((أَوْ يَأْكُلُ الذئبُ أحدًا فيه خير؟))^(٦). ثم قال: ((هذا حديث ليس إسناده بالقوي، لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، عن عبد الكريم أبي أمية، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إسماعيل، وعبد الكريم أبي أمية، وهو عبد الكريم بن قيس بن أبي المُخَارِقِ، وعبد الكريم بن مالك الجزري ثقة. وعبدُ الكريم أبو أمية قال عنه أيوب السَّخْتِيَانِي: (كان غير ثقة). وقال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء، شبه المتروك). وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث)). وأشار الترمذي بقوله: (ليس إسناده بالقوي) إلى ضعف إسناده؛ فحَبَّانَ بن جَزْءٍ قال عنه ابن حجر: ((صدوق))^(٧).

(١) التاريخ الكبير (٣ : ١٨٢).

(٢) (٢ : ٩٢١).

(٣) في الصيد (باب الذئب والثعلب) (٣٢٣٥) (٢ : ١٠٧٧).

(٤) في الصيد (باب الضَّبُّع) (٣٢٣٧) (٢ : ١٠٧٨).

(٥) في الصيد (باب الأرنب) (٣٢٤٥) (٢ : ١٠٨١).

(٦) في الأطعمة (ما جاء في أكل الضَّبُّع) (١٧٩٢) (٤ : ٢٥٣).

(٧) تقريب التهذيب (ص ١٨٨).

وفي إسناده: محمد بن إسحاق صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع^(١). وفيه أيضاً: إسماعيل بن مسلم المكي: ضعيف الحديث^(٢). وقال أحمد بن حنبل: ((منكر الحديث)) وقال يحيى بن معين: ((ليس بشيء)) وقال الفلاس: ((كان ضعيفاً في الحديث، يهمل فيه، وكان صدوقاً يُكثّر الغلط))^(٣). وقد وهم عبد الكريم أبو أمية في الحديث؛ حيث أدرج الأحاديث الثلاثة عند ابن ماجه وساقها سياقة واحدة، مع أن سؤال خزيمة للنبي ﷺ ورد عند ابن ماجه كل منها على حدة. فأتضح بذلك إعلال الحديث بالتفرد؛ حيث لم يرو هذا الحديث إلا عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف، وهذا أحد معاني المنكر عند المتقدمين.

المثال العاشر: (إعلال الحديث بتفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً ومتناً مع مخالفته للثقات).

قال البخاري:

((عبد العزيز بن يحيى، أبو الأصبغ الحراني.

قال عبد العزيز بن يحيى: حدثنا عيسى بن يونس، عن بدر بن خليل الكوفي الأسدي، عن سلم بن عطية، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر رضي الله عنهما: سمعت النبي ﷺ : ((من إجلال الله على العباد: إكرام ذي الشيب المسلم، وريحانة^(٤) القرآن لمن استرعاه الله إياه، وطاعة الإمام القاسط)) لا يتابع عليه^(٥).

أورد هذا الحديث بهذا الإسناد العقيلي^(٦)، وابن حبان^(٧).

قال البخاري: ((لا يتابع عليه)).

وأشار البخاري بذلك إلى إعلال الحديث بتفرد عبد العزيز بن يحيى به من هذا الطريق، حيث لم يروه غيره، إضافة إلى تفرد برفع الحديث إلى النبي ﷺ ، حيث لم يتابع على ذلك، ولم يُعرف إلا من جهته.

وأبو الأصبغ هذا صدوق ربما وهم^(٨). ومن وهمه رفع الحديث إلى النبي ﷺ ، وإنما هو موقوف. وقد ورد الحديث مرفوعاً من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، خرجه أبو داود قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الصوّاف: ثنا عبد الله بن حمران: أخبرنا عوف بن أبي جميلة، عن زياد بن

(١) انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٩٨).

(٢) المصدر السابق (ص ١٤٩).

(٣) تهذيب الكمال (٣ : ٢٠١).

(٤) وردت بلفظ (حامل) عند كل من أخرج الحديث، وهي أنسب بالسياق. فلعله تحريف من النسخ، والله أعلم.

(٥) التاريخ الكبير (٥ : ٣٠١).

(٦) الضعفاء (٣ : ٢٠).

(٧) المجروحين (٣ : ٨).

(٨) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٩١).

مُخْرَق، عن أبي كِنَانَةَ، عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ : ((إن من إجلال الله: إكرام ذي الشبهة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه والجاثي عنه، وإكرام ذي السلطان المقسط))^(١). قال النووي: ((هو حديث حسن))^(٢).

لكن قال ابن حبان: ((وهذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ))^(٣). ومما يدل على ذلك أن البخاري خرّج الحديث موقوفاً على أبي موسى من كلامه. قال البخاري: حدّثنا بِشْر بن محمد: أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا عوف، عن زياد بن مَخْرَق قال: قال أبو كِنَانَةَ، عن عن الأشعري قال : (إن من إجلال الله: إكرام ذي الشبهة المسلم، وحامل القرآن، غير الغالي فيه، ولا الجاثي عنه، وإكرام ذي السلطان المُقْسِط)^(٤). وخرّجه ابن أبي شبيبة موقوفاً على أبي موسى عن معاذ بن معاذ قال: حدّثنا عوف، عن زياد بن مَخْرَق ... به^(٥).

وأما رفع الحديث في رواية أبي داود فحصل من قِبَل عبد الله بن حُمَرَان، وهو صدوق يخطئ قليلاً^(٦). وقد خالف من هو أوثق منه وأتقن وهما: عبد الله بن المبارك، ومعاذ بن معاذ. فعبد الله بن المبارك ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جَوَادٌّ، مجاهدٌ، جُمِعَتْ فيه خصالُ الخير^(٧). ومعاذ بن معاذ ثقةٌ متقنٌ^(٨).

(١) في الأدب (باب في تنزيل الناس منازلهم) (٤٨٤٣) (٤ : ٢٦١).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن (ص ١٥).

(٣) المجروحين (٢ : ١٦٢).

(٤) الأدب المفرد (١٣٠) رقم (٣٥٧).

(٥) المصنف (٤ : ٤٤٠) رقم (٢١٩٢٢).

(٦) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٣).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٥٤).

(٨) انظر: المصدر السابق (ص ٥٦٥).

المطلب الثاني

ألفاظ العلة الدالة على النكارة

أعلّ البخاري كثيراً من الأحاديث في تاريخه الكبير بالنكارة، ويتضح منهجه في ذلك بالأمور التالية:

١- أن يضيف إلى النكارة وصفاً آخر، كقوله:

محمد بن إسماعيل الضبيّ. منكر الحديث، لا يُتَابَع على هذا^(١).

٢- أن يضيف إلى النكارة جرحاً منقولاً عن واحد من الحفاظ النقاد، كقوله:

حفص بن عمرو بن أبي العطاء المدني. عن أبي الزناد، منكر الحديث، رماه يحيى بن يحيى التيسابوري بالكذب^(٢).

٣- أن يصرح بنكارة هذا الحديث بعينه، كقوله:

بشر. حدثني إسحاق قال: أخبرنا بقيّة، عن أرطاة بن المنذر، عن بشر، عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((الكذب بقدر)). لا يُتَابَع عليه. قال أبو عبد الله: هو حديث منكر^(٣).
٤- أن يذكر تعليله للنكارة، وله صورتان:

أ- التعليل بمخالفة الراوي لمن هو أحفظ منه، كقوله:

أيفع. وعن أيفع أو أيمع، عن ابن عمر: لا أبالي أعاني رجل على طهوري أو ركوعي. وهذا منكر؛ لأن مجاهداً وعبّاية قالوا: وضّينا ابن عمر^(٤).

ب- التعليل بضياع كتب الراوي، كقوله:

إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت، أبو مصعب المدني الأنصاري، منكر الحديث وكان قد أتى عليه إحدى وتسعون سنة، وكان عنده كتاب عن أبي حازم فضاع منه^(٥).

٥- أن ينصّ على الحديث الذي وقعت فيه النكارة، كقوله:

محمد المخرّم، عن عطاء، والحسن. منكر الحديث، إذا وعد أخلف، سمع منه شبّابة^(٦).

٦- أن يقول في الراوي (منكر الحديث جداً) وقد قالها في حق اثنين هما:

أ- محمد بن أبي الرّعيرة^(٧).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٦).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ٣٥٤).

(٣) التاريخ الكبير (٢ : ٧٣).

(٤) التاريخ الكبير (٢ : ٥١).

(٥) التاريخ الكبير (١ : ٣٤٧).

(٦) التاريخ الكبير (١ : ٢٤٨).

(٧) التاريخ الكبير (١ : ٩٢).

ب- يوسف بن ميمون الصَّبَّاح^(١).

٧- أن يُؤكِّدَ وصفَ النكارة بالضمير (هو) كقوله:

أ- محمد بن ذكوان. عن مطرٍ وحمَّاد، هو منكر الحديث^(٢).

ب- جرَّاح بن المنهال. وهو منكر الحديث^(٣).

٨- أن يقول في حق الراوي (منكر الحديث) دون وصف آخر، كقوله:

أ- إسماعيل بن مخرق. منكر الحديث^(٤).

ب- كثير أبو هاشم. منكر الحديث^(٥).

٩- أن يذكر جرَّح الراوي ثم يعقبه بالنكارة، كقوله:

أ- جعفر بن أبي جعفر الأشجعي. هو ضعيف، منكر الحديث^(٦).

ب- عبد الملك بن عبد الرحمن. ضعفه عمرو بن علي جداً، منكر الحديث^(٧).

١٠- أن يذكر في الراوي جرَّحاً مبهماً عن النقاد مضافاً إليه وصف النكارة، كقوله:

الحكم بن ظهير. تركوه، منكر الحديث^(٨).

١١- أن يصف بالنكارة أحد رجال الإسناد، ثم يصف صاحب الترجمة بالنكارة في الحديث،

كقوله:

داود بن عبد الجبار. سمع إبراهيم بن جرير، سمع منه سعيد بن سليمان. وقال محمد بن عتبة:

حدثنا داود بن عبد الجبار الكوفي - وكان مؤدناً - سمع أبا الجارود - وأبو الجارود منكر الحديث -

. وقال سليمان أبو الربيع: حدثنا داود بن عبد الجبار: سمع سلمة بن الجحون، عن أبي هريرة، عن النبي

ﷺ في ولد العباس في السواد، وحديث آخر. منكر الحديث^(٩).

١٢- أن يصف حديث الراوي بأنه منكر، كقوله:

أ- الغازي بن جبلة. في طلاق المُكره، حديثه منكر^(١٠).

(١) التاريخ الكبير (٨ : ٢٦٠).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٨٠).

(٣) التاريخ الكبير (٢ : ٢١١).

(٤) التاريخ الكبير (١ : ٣٥١).

(٥) التاريخ الكبير (٧ : ١٠٤).

(٦) التاريخ الكبير (٢ : ١٧١).

(٧) التاريخ الكبير (٥ : ٢٦٤).

(٨) التاريخ الكبير (٢ : ٣٣٠).

(٩) التاريخ الكبير (٣ : ٢١٢).

(١٠) التاريخ الكبير (٦ : ٤١٤).

ب- عيسى بن يزيد الليثي، عن عمر بن أبي حفص بحديث طويل منكر^(١).

وقبل أن نضرب أمثلة لما أعله البخاري بالنعارة في الإسناد والمتن، ويكون الراوي منكر الحديث، نلقي نظرة على مصطلح المنكر عند المتقدمين، مبتدئين بالمعنى اللغوي، ثم الاصطلاحي.

المنكر لغة:

قال الزبيدي:

يقال: أَنْكَرْتُ الشَّيْءَ وَأَنَا أَنْكَرُهُ إنكاراً، وَنَكَرْتُهُ مثله. وفي التَّنْزِيل العزيز: ﴿نَكِرْهُمْ وَأَوْحَسْ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ [هود: ٧٠]. وقال ابن القطّاع: وَنَكَرْتُ الشَّيْءَ وَأَنْكَرْتُهُ ضِدُّ عَرَفْتُهُ. وَنَكَرَهُ يَنْكَرُهُ نَكْراً: فهو مَنْكُورٌ. وَاسْتَنْكَرَهُ فهو مُسْتَنْكَرٌ، والجمع مَنَاكِر. وَالْمُنْكَرُ ضِدُّ الْمَعْرُوفِ، وكلّ ما قَبَّحَهُ الشَّرْعُ وَحَرَّمَه وَكَرِهَهُ فهو مُنْكَرٌ. ومن هذا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]^(٢).

هذا ما ورد من تعريف للمُنْكَر عند أهل اللغة، ويتضح منه أن المنكر هو ما لم يُعرف.

أما عند المحدثين فهذا المعنى واضح في تعريفهم للمُنْكَر، وهو داخل فيه، فالإمام مسلم رحمه الله تعالى - وهو أوّل من بيّن حدّ المنكر - أوضح في مقدّمة صحيحه أنّ علامة المنكر في حديث المحدث أنه إذا ما عُرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكّد توافقها^(٣).

فالأصل في المنكر عند الإمام مسلم أن يخالف الراوي ثقةً أو غير ثقة رواية أهل الحفظ والإتقان.

قال النووي: ((هذا الذي ذكّر رحمه الله هو معنى المنكر عند المحدثين - يعني به المنكر المردود - فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكرٍ مردودٍ إذا كان الثقة ضابطاً متقناً))^(٤). وذكر بعض المتقدمين أن الحديث الشاذّ هو المنكر. قال صالح بن محمد: ((الشاذّ: الحديث المنكر الذي لا يُعرف))^(٥).

وأطلق بعض المتقدمين المنكر على ما تفرّد به راويه ثقةً أو غير ثقة، ولم يُعرف إلا به. وهو الحافظ أبو بكر البردنجي^(٦) فقال: ((المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، لا يُعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث إلا من طريق الذي رواه؛ فيكون منكراً))^(٧).

(١) التاريخ الكبير (٦ : ٢٠٢).

(٢) تاج العروس (١٤ : ٢٩٠) مادة (نكر).

(٣) انظر: صحيح مسلم (ص ٦).

(٤) شرح النووي على مسلم (١ : ٥٧).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم (١ : ٥٧).

(٦) نسبةً إلى بَرْدِيج: مدينةٌ بأقصى أذربيجان، بينها وبين بَرْدَعَة أربعة عشر فرسخاً، والماء يحيط بها في نهرٍ يقارب دجلة في العظم. معجم

البلدان (١ : ٥٧).

(٧) الكفاية (ص ١٤١).

قال ابن رجب معلّقاً على كلام البرديجي: ((وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يُعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر))^(١).

ومثّل البرديجي لذلك فيما إذا انفرد شعبه، أو هشام الدّستوائي، أو سعيد بن أبي عروبة بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ^(٢).

ثم قال البرديجي: ((أما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل حمّاد بن سَلَمَة، وهَمّام، وأَبان، والأوزاعي يُنظر في الحديث: فإن كان الحديث يُحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ، أو عن أنس بن مالك من وجه آخر لم يُدفع، وإن كان لا يُعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي دكّرت لك، كان منكراً))^(٣).

ففرّق بين أن ينفرد الحفاظ من أصحاب قتادة أو واحد منهم بحديث فهو منكر، وبين أن ينفرد الشيوخ من أصحاب قتادة أو واحد منهم ويُنابيع على حديثه هذا فتزول عنه النكارة.

لكن بقي عليه عندها أن يُعَدَّ ما تفرّد به أحد الحفاظ ويُنابيع عليه، فمن باب أولى أن تزول عنه النكارة، وهو عين ما ذكره حيث قال: ((إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ حديثاً لا يُصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضرّه أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً))^(٤).

وأطلق الإمام أحمد المنكر على ما تفرّد به راويه ثقة أو غير ثقة؛ فإنه قال في أفلح بن حميد الأنصاري: روى أفلح حَدِيثَيْنِ مُنْكَرَيْنِ: أن النبي ﷺ أَشْعَرَ. وحديث: وَقَتَ لأهل العراق ذاتَ عِرْقٍ^(٥).

وبين ابن رجب أن العمل على خلاف هذا عند المتقدّمين فقال: ((وأما تصرّف الشيخين والأكثرين فيدلّ على خلاف هذا، وأنّ ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه - وليس له علة - فليس بمنكر))^(٦).

فبان من ذلك أن الأصل في المنكر عند المتقدّمين هو التفرّد، سواء كان المتفرّد ثقة أو غير ثقة، إلا إذا تُوبع، وشهد له غيره من الأحاديث على معناه، وقد يُطلق على ما فيه تفرّد ومخالفة معاً.

وهذه أمثلة لما أعله البخاري بالنكارة.

المثال الأول: (الإعلال بتفرّد الراوي المتروك بالحديث سنداً، مع مخالفته للثقات).

قال البخاري:

((سليمان بن جُنادة بن أبي أمية الدّوسي.

(١) شرح علل الترمذي (١ : ٤٥١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١ : ٤٥٠).

(٣) المصدر السابق (١ : ٤٥١).

(٤) المصدر السابق (١ : ٤٥٢).

(٥) هدي الساري مقدمة صحيح البخاري (٣٩١).

(٦) شرح علل الترمذي (١ : ٤٥٦).

عن أبيه، عن عبادة، عن النبي ﷺ في الجنائز: (كان لا يجلس حتى توضع). ثم قال: ((خالفوا اليهود)).

قاله نصر بن علي: عن صفوان بن عيسى، عن بشر بن رافع، عن عبد الله بن سليمان، عن أبيه، هو منكر^(١).

خرّج هذا الحديث بهذا الإسناد أبو داود^(٢)، والترمذي^(٣)، وابن ماجه^(٤).

قال البخاري: ((هو منكر)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتفرد سليمان بن جنادة بن أبي أمية به من هذا الطريق، إضافة لمخالفته من هو أوثق منه وأتقن؛ فقد خرّجه الشيخان^(٥) من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

وهذا ما بينه العقيلي فقال: ((وقد روي هذا الكلام بغير هذا الإسناد من وجه أصح من هذا))^(٦).

وقال الترمذي: ((هذا حديث غريب، وبشر بن رافع ليس بالقوي في الحديث))^(٧).

وقال ابن حبان: ((سليمان بن جنادة بن أبي أمية، روى عنه بشر بن رافع، منكر الحديث، فلسْتُ أدري البلية في روايته منه أو من بشر بن رافع؛ لأن بشر بن رافع ليس بشيء في الحديث، ومعاذ الله أن نطلق الجرح على مسلم بغير علم بما فيه، على أنه يجب التنكب عن روايته على الأحوال))^(٨).
وتكلم النقّاد في بشر بن رافع، حيث قال أبو حاتم: ((ليس بشيء، ضعيف الحديث))^(٩). وقال أيضاً: ((ضعيف الحديث، منكر الحديث، لم أر له حديثاً قائماً))^(١٠).

فاتضح من ذلك تفرد الراوي بهذا الإسناد، حيث لم يروه غيره، وهو منكر الحديث، كما أنه خالف من هو أوثق منه، وهو ما خرّجاه في الصحيحين.

المثال الثاني: (الإعلال بتفرد الراوي المتروك بالحديث سنداً، مع مخالفته للثقات).

(١) التاريخ الكبير (٤ : ٢٦).

(٢) في الجنائز (باب القيام للجنائز) (٣١٧٦) (٣ : ٢٠٣).

(٣) في الجنائز (باب ما جاء في الجلوس قبل أن توضع) (١٥٤٥) (١ : ٤٩٢).

(٤) في الجنائز (باب ما جاء في القيام للجنائز) (١٠٢٠) (٣ : ٣٤٠).

(٥) خرّجه البخاري في الجنائز (باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال) (١٣١٠) (ص ٢١٠) ومسلم في الجنائز

(باب القيام للجنائز) (٢٢٢١) (ص ٣٨٦).

(٦) الضعفاء الكبير (٢ : ١٢٢).

(٧) (١ : ٤٩٢).

(٨) المجروحين (١ : ٣٢٩).

(٩) الجرح والتعديل (٢ : ٣٥٧).

(١٠) المصدر السابق (٢ : ٣٥٧).

قال البخاري:

((صدقة بن يزيد، سمع بنت وائلة، روى عنه الوليد بن مسلم. قال أحمد: هو بناحية بيت المقدس حديثه ضعيف.))

وقال الوليد: نا صدقة: نا العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في الحج، منكر^(١).
خرج هذا الحديث البيهقي في الكبرى بإسناده عن الوليد بن مسلم، عن صدقة بن يزيد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((قال الله ﷻ: إِنَّ عَبْدًا أَصْحَحْتُ جِسْمَهُ، وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ، لَا يَفِدُّ إِلَيَّ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَعْوَامٍ مَرَّةً لِحَرُومٍ))^(٢).

قال البخاري: ((منكر)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتفرد العلاء بن عبد الرحمن بهذا الإسناد وهو ضعيف، مع مخالفته من هو أوثق منه وهو العلاء بن المسيب، وإنما هو معروف من حديث العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقد خرجه ابن حبان^(٣).

قال أبو حاتم وأبو زرعة: ((هذا عندنا منكر من حديث العلاء بن عبد الرحمن، وهو من حديث العلاء بن المسيب أشبه))^(٤). وقال أبو حاتم: ((والناس يضطربون في حديث العلاء بن المسيب؛ فأما خلف بن خليفة فقال: (عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة) موقوف. ورواه بعضهم

فقال: (عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)))^(٥).
والعلاء بن عبد الرحمن قال عنه ابن حجر: ((صدوق ربما وهم))^(٦). وأما العلاء بن المسيب فثقة ربما وهم^(٧).

ومما يضعف إسناد الحديث أيضاً أن فيه الوليد بن مسلم ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية^(٨). وهنا قد عنعن الإسناد، ولم يصرح بالتحديث.

كما أن في إسناده صدقة بن يزيد. قال عنه النسائي: ((ضعيف))^(٩).

(١) التاريخ الكبير (٤ : ٢٤٥).

(٢) في الحج (باب فضل الحج والعمرة) (١٠١٧٣) (٥ : ٢٦٢).

(٣) في الحج (باب ذكر الأخبار عن إثبات الحرمان لمن وسع الله عليه ثم لم يزر البيت العتيق في كل خمسة أعوام مرة) (٣٧٠٣) (٩ : ١٦).

(٤) علل الحديث (٢ : ٢٩١).

(٥) المصدر السابق (٢ : ٢٩١).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٤٦٥).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٦٥).

(٨) نظر: المصدر السابق (ص ٦١٤).

(٩) الضعفاء (ص ٥٨).

فاتضح مما سبق أن قول البخاري (منكر) إعلال للحديث بتفرد راويه مع ضعفه، إضافة لمخالفته الثقات.

المثال الثالث: (الإعلال بتفرد الراوي المتروك بالحديث سنداً ومتناً).

قال البخاري:

((عثمان بن العلاء عن سلمة بن وردان.

سمع أنساً رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((خالق ما يرى)).

قاله إبراهيم بن حمزة: حدّثنا محمد بن معن، حديثه منكر ^(١).

أورد هذا الحديث ابن منده في العظمة قال: حدّثنا عيسى بن محمد الداري: حدّثنا مصعب بن إبراهيم الزيري قال: حدّثني أبي: حدّثنا محمد بن معن، عن عثمان بن العلاء، عن سلمة بن وردان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((سبحان الذي لا إله غيره، الإله العالم، الدائم الذي لا ينفد، القائم الذي لا يغفل، بديع السماوات والأرض، المبدع غير المبتدع، خالق ما يرى وما لا يرى، عالم كل شيء بغير معلّم)) ^(٢).

قال البخاري: ((منكر)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتفرد عثمان بن العلاء به سنداً ومتناً. حيث تفرد به عن أصحاب أنس رضي الله عنه مع كثرتهم وشهرتهم. قال الحافظ ابن رجب: ((فأما إن كان المنفرد عن الحفاظ سيئ الحفظ فإنه لا يُعْبَأُ بانفراده، ويُحْكَمُ عليه بالوهم)) ^(٣). وعثمان بن العلاء قال عنه البخاري: ((منكر الحديث)) ^(٤).

قال أبو حاتم: ((لا أعرف عثمان بن العلاء، ولا الحديث الذي رواه)) ^(٥).

وقال أيضاً: ((سلمة بن وردان ليس بقوي، تدبّرت حديثه فوجدتُ عامتها منكراً، لا يوافق حديثه عن أنس حديث الثقات إلا في حديث واحدٍ (من مات لا يشرك بالله شيئاً) يُكتب حديثه)) ^(٦).

وقال أبو نعيم: ((سلمة بن وردان، روى عن أنس بمناكير)) ^(٧).

وقال ابن عدي: ((وعثمان بن العلاء ليس هو بالمعروف، وسلمة بن وردان لعله شرٌّ منه)) ^(٨).

(١) التاريخ الكبير (٦ : ٨٢).

(٢) العظمة (١ : ٣٩٩).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ : ٧٢٣).

(٤) التاريخ الكبير (١ : ٤٩٢).

(٥) الجرح والتعديل (٦ : ١٣٦).

(٦) الجرح والتعديل (٤ : ١٧٤).

(٧) الضعفاء (ص ٨٩).

(٨) الكامل (٥ : ١٧٢).

فاتضح من ذلك أن قول البخاري (منكر) إنما عني به تفرد الراوي مطلقاً، حيث لم يروه غيره، كما أن المتفرد به منكر الحديث.

المثال الرابع: (الإعلال بتفرد الراوي المتروك بالحديث سنداً ومتناً).

قال البخاري:

((الغاز بن جبلة. في طلاق المكره، حديثه منكر))^(١).

خرّج هذا الحديث سعيد بن منصور في سننه قال: نا إسماعيل بن عيّاش قال: حدّثني الغاز بن جبلة الجبلائي، عن صفوان بن عمران الطائي أن رجلاً كان نائماً مع امرأته، فقامت فأخذت سكيناً فجلست على صدره، ووضعت السكين على حلقه وقالت: لَتُطَلَّقِي ثَلَاثًا الْبَتَّةَ وَإِلَّا ذُبَحْتُكَ. فناشدها الله فأبى عليه، فطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: ((لا قيلولة في الطلاق))^(٢).

قال البخاري: ((حديثه منكر)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتفرد الغاز به سنداً ومتناً، حيث لم يروه غيره، إضافة إلى أنه منكر الحديث.

قال أبو حاتم: ((هو منكر الحديث، ولا أدري الإنكار منه أو من صفوان الأصم، الذي روى عنه حديثاً في طلاق المكره))^(٣).

وقال أبو زرعة: ((هذا حديث وإٍ جداً))^(٤).

وقال ابن حزم: ((واحتجوا بأخبار فاسدة منها حديث الغازي بن جبلة الجبلائي، عن صفوان، وهذا كله لا شيء؛ لأن إسماعيل بن عيّاش وبقية ضعيفان، والغازي بن جبلة مجهول، وصفوان ضعيف، ثم هو مرسل))^(٥). وقال أيضاً: ((وهذا خبر في غاية السقوط))^(٦).

وقال ابن القيم: ((خبر الغازي بن جبلة فيه ثلاث علل: إحداهما: ضعف صفوان بن عمرو.

والثانية: لئِن الغازي بن جبلة. **والثالثة:** تدليس بقيّة))^(٧).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بتفرد الغازي به وهو شديد الضعف، حيث لم يعرف إلا به، قال

ابن عدي: ((حديثه منكر، وهذا الذي ذكره البخاري يشير إلى حديث واحد))^(٨).

(١) التاريخ الكبير (٦ : ٤١٤).

(٢) في الطلاق (باب ما جاء في طلاق المكره) (١١٣٠) (١ : ٣١٤).

(٣) الجرح والتعديل (٧ : ٥٨).

(٤) علل الحديث (١ : ٤٣٦).

(٥) المحلى (٨ : ٣٣٢).

(٦) المحلى (١٠ : ٢٠٣).

(٧) زاد المعاد (٥ : ٢٠٨).

(٨) الكامل (٤ : ٩١).

المثال الخامس: (الإعلال بتفرد الراوي المجهول سنداً وامتناً عن أصحاب عليّ).

قال البخاري:

((نعمة بن دفين. يعدّ في الشاميين، يروي عنه أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ في صلاة الضحى، منكر، روى عنه عبد الله بن مروان))^(١).

أورد هذا الحديث ابن حجر في لسان الميزان قال: صالح بن الصَّبَّاح، روى عن آدم بن أبي إياس، عن الخليل بن عبد الله، عن عبد الله بن مروان، عن نعمة بن دفين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب ﷺ رفعه: ((من صلى سُبْحَةَ الضحى ركعتين إيماناً واحتساباً كُتِبَ له مئة حسنة، ومُحِيت عنه مئتا سيئة، وزُفِعَ له مئتا درجة، وغُفِرَ له ذنوبُه كُلُّها ما تقدم منها وما تأخر إلا القصاص والكبائر)) إلى أن قال: ((ومن صلى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللهُ له بيتاً في الجنة، وكتب له ألفاً ومئتي حسنة، ومُحِيت عنه ألفٌ ومئتا سيئة، وزُفِعَ له ألف ومئتا درجة، وغفر له ذنوبه كُلُّها ما تقدم منها وما تأخر والقصاص والكبائر))^(٢).

قال البخاري: ((منكر)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بتفرد نعمة بن دفين به سنداً وامتناً، وهو مجهول، وخالف الثقات من أصحاب علي ﷺ في روايته، حيث لم يروه عن علي ﷺ من أصحابه الكبار أحداً، فانفرد به دونهم. قال ابن حجر: ((هذا خبر كذب مختلق، وإسناده مجهول مظلم، ثم وجدته في كتاب الثواب لآدم فبرئ صالح من عهده، وكان البلاء فيه ممن فوق آدم من المجاهيل))^(٣). وأما حديث صلاة الضحى فخرّجه الشيخان من حديث أم هانئ رضي الله عنها، لا بالتفصيل الذي ذكره نعمة بن دفين^(٤).

فقول البخاري (منكر) أشار به إلى أن الراوي تفرد به سنداً وامتناً، والمتفرد به مجهول، كما أن إسناده مجهول لا يُعرف، وامتته موضوع.

المثال السادس: (الإعلال بتفرد الراوي المجهول بالحديث سنداً وامتناً وهو التفرد المطلق).

قال البخاري:

((نوح عن أبي مجلز. روى عنه ليث بن أبي سليم، مرسل، حديث منكر))^(٥).

(١) التاريخ الكبير (٨ : ٢٥).

(٢) لسان الميزان (٣ : ١٧٠).

(٣) المصدر السابق (٣ : ١٧٠).

(٤) البخاري في الجزية والمواعدة (باب أمان النساء وجوارهن) (٣١٧١) (ص ٥٢٨) ومسلم في الحيض (باب تستر المغتسل بثوب ونحوه) (٧٦٥) (ص ١٤٩) ولفظه عند مسلم: عن أم هانئ بنت أبي طالب: أنه لما كان عام الفتح أتت رسول الله ﷺ وهو بأعلى مكة، قام رسول الله ﷺ إلى غسله، فسترت عليه فاطمة، ثم أخذ ثوبه فالتحف به، ثم صلى ثمان ركعات، سُبْحَةَ الضحى.

(٥) التاريخ الكبير (٨ : ٦).

أورد هذا الحديث العقيلي في كتابه الضعفاء قال: حدّثنا آدم بن داود القُومسي قال: حدّثنا مسلم ابن سَلَام قال: حدّثنا أبو بكر بن عيَّاش، عن ليث، عن نوح، عن مُحمّد بن لاحق، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: ((خُيِّرْتُ أَسْمَاءُ بَيْنَ أَزْوَاجِهَا الثَّلَاثَةِ فِي الْجَنَّةِ، فَاخْتَارَتِ الَّذِي مَاتَ مَوْتًا وَكَانَ أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا))^(١).

قال البخاري: ((مرسل، حديث منكر)).

أعل البخاري هذا الحديث بالإرسال والتفرد.

أما الإرسال: فحميد لم يسمع من أبي ذرٍّ رضي الله عنه^(٢).

وأما التفرد فتفرد به نوح، ونوح لا يُعرف، وقد تفرد به سنداً ومتناً حيث لم يروه غيره. كما أن ليث ابن أبي سُلَيْم ممن يضطرب في حديثه^(٣).

قال ابن الجوزي: ((هذا حديث لا يصحّ، ونوح مجهول))^(٤).

فأشار البخاري بقول (منكر) إلى أن الراوي تفرد به سنداً ومتناً، والمتفرد به مجهول، كما أن إسناده مجهول لا يُعرف.

المثال السابع: (الإعلال بتفرد الراوي الضعيف سنداً ومتناً مع مخالفته للثقات).

قال البخاري:

((أيفع.

وعن أيفع أو أيمع، عن ابن عمر: لا أبالي أعاني رجلٌ على طُهورٍ أو ركوعي. وهذا منكر؛ لأن مجاهداً وعَبَايَةَ قَالَا: وَضَيَّنَا ابْنَ عَمْرِو^(٥).

أعل البخاري هذا الحديث بأنه منكر؛ وذلك لمخالفة أيفع من هو أوثق منه؛ حيث روى عن ابن عمر كراهية الإعانة في الوضوء، مع أن مجاهداً و عَبَايَةَ رَوَيَا خِلَافَ هَذَا وَهُوَ أَكْثَرُ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَمْرِو فِي الْوُضُوءِ. ومجاهد وعَبَايَةَ حَقَّاقَا ثِقَاتَا^(٦)، وأيفع قال عنه النسائي: ((لا أعرفه))^(٧). وقال البردبجي: ((مجهول))^(٨). وقال ابن حجر: ((ضعيف))^(٩).

(١) الضعفاء الكبير (٤ : ٣٠٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (٤ : ٣٠٣).

(٣) شرح علل الترمذي (١ : ١٤٠).

(٤) العلل المتناهية (١ : ٤٩٢).

(٥) التاريخ الكبير (٢ : ٥١).

(٦) انظر: تقريب التهذيب (ص ٥٤٩ ، ٣٣٠).

(٧) تهذيب التهذيب (١ : ٣٤٣).

(٨) الأسماء المفردة (ص ١٣٣).

(٩) تقريب التهذيب (ص ١٥٦).

ومما يرجح رواية مجاهد وعَبَّايَّة أن البخاري ترجم في صحيحه فقال: (باب: الرجل يوضئ غيره)^(١).

قال العيني: ((قال الطبري: (صحَّ عن ابن عباس أنه صبَّ على يَدَيَّ عُمَرَ رضي الله عنه الوضوء بطريق مكة شَرَّفها الله تعالى حين سأله عن المرأتين اللتين تظاهرتا)))^(٢). وذكر العيني أن ما ورد من آثار في كراهية الإعانة على الوضوء مردودةٌ بأحاديث الباب عند البخاري.

قال العُقيلي: ((لا يتابع عليه، ولا يُعرف إلا به))^(٣). ومما يضعف حديث أَيْفَع أنَّ في إسناده أبا حَرِيز عبدَ الله بن الحسين الأزدي، قال ابن حجر: ((صدوق يخطئ))^(٤).

وفي إسناده أيضاً: فضيل بن ميسرة. صدوق من السادسة^(٥). فاتضح من ذلك مخالفة أَيْفَع لمجاهدٍ وعَبَّايَّة، وهو ضعيف، فحديثه منكر؛ لأنه رواية ضعيف قد خالف من هو أوثق منه، وهو أحد معاني المنكر عند بعض المتقدمين. **المثال الثامن:** (الإعلال بتفرد الراوي الشديد الضعف بالحديث سنداً وممتناً).

قال البخاري:

((عيسى بن يزيد الليثي المدني، عن عبد الرحمن بن أبي زيد، سمع منه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، يقال هو ابن داب.

قال الأويسي: حدَّثنا سليمان، عن عيسى بن يزيد، عن عُمَرَ بن أبي حفص، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: انصرفْتُ مع النبي ﷺ ليلة... بحديثٍ طويلٍ منكرٍ))^(٦).

أورد هذا الحديث بهذا الإسناد محمد بن نصر المروزي قال: حدَّثنا أبو زرعة، ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، حدَّثني سليمان بن بلال، عن عيسى بن يزيد، عن عمر بن أبي حفص، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه انصرف ليلة صلى مع رسول الله ﷺ فيها فسمعه يدعو في الوتر فقال: ((اللهم إني أسألك رحمةً من عندك تهدي بها قلبي، وتجمع بها أمري، وتُلِّمُّ بها شَعَثِي^(٧)، وترفع بها شاهدي، وتحفظ بها غائي، وتلهمني بها رُشدي، وتعصمني من كل سوء. اللهم إني أسألك رحمةً من عندك أنال بها شَرَفَ

(١) البخاري (ص ٣٦).

(٢) عمدة القاري (٣ : ٦١).

(٣) الضعفاء (١ : ١٢٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣٣٤).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص ٤٧٨).

(٦) التاريخ الكبير (٦ : ٢٠٢).

(٧) الشَّعَث: هو انتشارُ الشَّعْرِ وتغيُّرُه لِقَلَّةِ التَّعَهُدِ. أساس البلاغة (٤ : ٤٢١).

كرامتك في الدنيا والآخرة، اللهم ذا الأمر الرّشيد والحبل الشديد، أسألك الأمن يوم العيد، والجنة يوم الخلود مع المقرّبين الشهود، إنك رحيم ودود، وإنك فعال لما تريد، اللهم هذا الجهد وعليك الثّكلان، وهذا الدعاء وعليك الاستجابة، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أسألك الفوز عند القضاء، ومنازل الشهداء، وعيش السعداء، والنصر على الأعداء، إنك سميع الدعاء، اللهم اجعلني حزيناً لأعدائك، سلباً لأوليائك، أحبّ بحبّك النّاس، وأعادي بعداوتك من خالفك، اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي سمعي نوراً، وفي بصري نوراً، وعن يميني نوراً، وعن شمالي نوراً، واجعل فوقني نوراً، وتحتي نوراً، وأعظم لي نوراً، سبحان الذي ليس العزّ وقال به، سبحان الذي لا ينبغي التسبيح إلا له، سبحان الذي تعطف بالجد وتكرم به، سبحان ذي المنّ والطّول»^(١).

أعل البخاريّ هذا الحديث بالتفرد؛ وذلك لتفرد عيسى به من هذا الطريق عن ابن عباس، وإنما هو محفوظ من حديث داود بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده. وقد خرّجه الترمذي^(٢).
وحكّم الترمذي على الحديث بالغرابة قال: ((هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ليلى من هذا الوجه، وقد روى شعبه، و سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل، عن كُرَيْب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ بعض هذا الحديث، ولم يذكره بطوله))^(٣).

وبين الترمذي بذلك أنه لا يحفظ هذا الحديث عن عيسى، عن عمر بن أبي حفص، عن ابن عباس، بل تفرد به من هذا الطريق عن ابن عباس.

وقوله: (لم يذكره بطوله) أي أن هذا الحديث بطوله فيه نكارة، وقد ثبت بعضه في الصحيحين، لا بهذا السرد والسياق. فاتضح تفرد عيسى به من هذا الطريق، كما تفرد بزيادات في متن الحديث ليست منه؛ فالذي خرّج منه في البخاري^(٤) ومسلم^(٥) عن ابن عباس هو قوله ﷺ: ((اللهم اجعل لي في قلبي نوراً، وفي لساني نوراً، وفي سمعي نوراً، وفي بصري نوراً، ومن فوقني نوراً، ومن تحتي نوراً، وعن يميني نوراً، وعن شمالي نوراً، ومن بين يديّ نوراً، ومن خلفي نوراً، واجعل في نفسي نوراً، وأعظم لي نوراً)).

ومما يزيد من ضعف الحديث ونكارتة أنّ في إسناده: محمد بن أبي ليلى، صدوق سيئ الحفظ جداً. ذكر ذلك ابن حجر^(٦). وفيه داود بن علي، قال ابن حجر: ((مقبول))^(٧).

والمحفوظ من حديث ابن عباس في الصحيحين: ((اللهم اجعل في قلبي نوراً...)) وهو من رواية

(١) قيام رمضان (ص ٩١).

(٢) في الدعوات (باب ما يقول إذا قام من الليل إلى الصلاة) (٣٤١٩) (٥ : ٤٨٢).

(٣) سنن الترمذي (٥ : ٤٨٢).

(٤) في الدعوات (باب الدعاء إذا انتبه من الليل) (٦٣١٦) (ص ١٠٩٨).

(٥) في صلاة المسافرين (باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل) (١٧٨٨) (ص ٣٠٩).

(٦) انظر: تقريب التهذيب (ص ٥٢٣).

(٧) المصدر السابق (ص ٢٣٥).

سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، وسفيان ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة^(١). وعيسى قال عنه ابن عدي: ((منكر الحديث))^(٢).

وأشار أبو نعيم إلى تفرد محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى بهذا السياق فقال: ((لم يَسْقُ هذا الحديث بهذا السياق والدعاء عن علي بن عبد الله إلا داود ابنه، تفرد به عنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى))^(٣).

فبان بذلك تفرد عيسى به من هذا الطريق؛ حيث لم يُحْفَظ الحديث عن ابن عباس من طريقه، وإنما حُفِظَ عن داود بن علي، عن أبيه، عن جده.

المثال التاسع: (الإعلال بكون الراوي متروكا وكذاباً).

قال البخاري:

((محمد بن عبد الملك، أبو عبد الله الأنصاري، عن ابن المنكر، منكر الحديث.

قال أبو عبد الله: هو الذي روى: (من قاد أعمى أربعين خطوة)))^(٤).

أورد هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الملك ابن عدي في الكامل بلفظ: ((من قاد أعمى أربعين خطوة وجبت له الجنة))^(٥).

وخرجه أبو يعلى في مسنده عن علي بن عروة، عن محمد بن المنكر، عن ابن عمر^(٦).

قال البخاري: ((منكر الحديث)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بكون راويه منكر الحديث وهو محمد بن عبد الملك.

ومحمد هذا قال عنه يحيى بن صالح: ((كان أعمى، وكان يضع الحديث، ويكذب))^(٧).

وأورده سبط ابن العمري فيمن يضع الحديث^(٨).

وقال النسائي: ((متروك))^(٩). وقال الأصبهاني: ((لا شيء))^(١٠).

(١) انظر: المصدر السابق (ص ٢٧٨).

(٢) الكامل (٥ : ٢٥٤).

(٣) حلية الأولياء (٣ : ٢١٠).

(٤) التاريخ الكبير (١ : ١٦٤).

(٥) الكامل (٢ : ١٠٤).

(٦) في مسند ابن عمر (٥٦١٣) (٩ : ٤٦٦).

(٧) ضعفاء العقيلي (٥ : ٢٦٥).

(٨) انظر: الكشف الخفي (ص ٢٣٨).

(٩) الضعفاء والمتروكين (ص ٩٢).

(١٠) ضعفاء الأصبهاني (ص ١٤٠).

وأما الحديث الذي رواه محمد فأورده ابن الجوزي في الموضوعات^(١)، وعلّق الذهبي عليه بقوله: ((وكل طرقة ساقطة))^(٢).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بكون راويه منكر الحديث، إضافة لاثامه بالوضع والكذب.

المثال العاشر: (الإعلال بتفرد الراوي مع كونه ممن لا تحل الرواية عنه).

قال البخاري:

((محمد بن عيسى العبدى، سمع ابن المنكر، عن جابر في المؤذنين.

قاله لنا مسلم بن إبراهيم. منكر الحديث.

وقاله لي محمد بن مَعْمَر: حدّثنا سهل بن حماد قال: حدّثنا محمد بن عيسى أبو يحيى العبدى قال: حدّثنا محمد بن المنكر بهذا))^(٣).

أورد هذا الحديث أسلم بن سهل الرّزاز بإسناده عن محمد بن عيسى العبدى قال: ثنا محمد بن المنكر، عن جابر بن عبد الله قال: (جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، مَنْ أَوَّلُ مَنْ يدخل الجنة؟). قال: ((الأنبياء)) قال: ثم من يا رسول الله؟ قال: ((ثم الشهداء)) قال: ثم من يا رسول الله؟ قال: ((ثم مؤدّنو الكعبة، ثم مؤدّنو مسجدي هذا، ثم مؤدّنو بيت المقدس، ثم سائر الناس على قدر أعمالهم))^(٤).

أعل البخاري الحديث بتفرد راويه به، وكونه ممن لا تحل الرواية عنه، وهو محمد بن عيسى.

ومحمد هذا قال عنه البخاري أيضاً: ((ضعيف، ذاهب الحديث))^(٥).

وقال أبو زرعة: ((ضعيف الحديث، لا ينبغي أن يُحدّث عنه، حدّث عن محمد بن المنكر بأحاديث مناكير))^(٦).

وقال ابن الجوزي: ((هذا لا يصحّ، والحمل فيه على محمد بن عيسى، وهو الذي تفرد به. قال البخاري: (منكر الحديث). وقال ابن حبان: (يروي عن ابن المنكر العجائب، وعن الثقات الأوابد))^(٧).

فاتضح من ذلك أن قول البخاري: ((منكر الحديث)) إشارة إلى إعلال الحديث بكون راويه لا تحل الرواية عنه.

(١) (٩٠ : ٢).

(٢) تلخيص كتاب الموضوعات (ص ٢٠٠).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٢٠٣).

(٤) تاريخ واسط (ص ١٩١).

(٥) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٣٩٥).

(٦) الجرح والتعديل (٨ : ٣٨).

(٧) العلل المتناهية (١ : ٣٩١).

المثال الحادي عشر: (الإعلال بكون الراوي لا تحل الرواية عنه).

قال البخاري:

((محمد بن فرات الكوفي، أبو علي التميمي، عن محارب، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:)) (إن شاهد الزور لا تزول قدماه حتى تجب له النار)).

قاله لي يحيى بن إسماعيل. منكر الحديث.

وقال سهل بن حماد، عن محمد بن فرات الجُرَمي، سمع محارب ((^(١)).

خرّج هذا الحديث ابنُ ماجه^(٢).

أعل البخاري هذا الحديث بكون لا تحل الرواية عنه، وهو محمد بن فرات الكوفي.

قال أبو حاتم: ((هذا حديث منكر، ومحمد بن فرات ضعيف الحديث))^(٣).

وقال ابن أبي شيبة: ((شيخ كذاب))^(٤).. وقال يحيى بن معين: ((ليس حديثه بشيء))^(٥). وقال

ابن حبان: ((كان ممن يروي العضلات عن الأثبات، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج به))^(٦).

وقال الآجُري: ((سألتُ أبا داود عن محمد بن الفرات فقال : روى عن محارب بن دثار أحاديث موضوعة))^(٧).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بكون راويه متروكاً، لا تحل الرواية عنه، إضافة لاثامه بالكذب.

المثال الثاني عشر: (الإعلال بكون الراوي مهجور الحديث عند الأئمة).

قال البخاري:

((خالد العبد.

قال محمد بن إدريس بن حاتم: حدّثنا عبد الله بن صالح بن مسلم: أخبرنا إسرائيل، عن خالد

العبد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: قال النبي ﷺ : ((خياركم من قَصَرَ الصلاة في السفر وأفطر)).

وعن موسى، عن مبارك: رأيت خالداً العبد عند الحسن. منكر الحديث))^(٨).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٢٠٩).

(٢) في الأحكام (باب شهادة الزور) (٢٣٧٣) (٢ : ٧٩٤).

(٣) علل الحديث (١ : ٤٧٥).

(٤) الكامل (٦ : ١٣٧).

(٥) الجرح والتعديل (٨ : ٥٩).

(٦) المجروحين (٢ : ٢٨١).

(٧) سؤالات الآجري لأبي داود (٢ : ٢٨٢).

(٨) التاريخ الكبير (١ : ٢٠٣).

أورد هذا الحديث ابن عدي في الكامل^(١).

أعل البخاري هذا الحديث بكون راويه خالداً العبد مهجور الحديث عند الأئمة.

وخالد قال عنه البخاري: ((رماه عمرو بن علي الفلاس بالوضع))^(٢). وقال يزيد بن زريع: ((لئن أقع من هذه المنارة أحب إليّ من أن أحدث عن خالد العبد))^(٣). وقال عمرو بن علي: ((قدريّ متروك الحديث جداً، قد أجمعت عليه الأمة))^(٤).

فاتضح من ذلك أن الراوي الذي أعل البخاري الحديث به مجروح بالوضع، وقد تركه الأئمة جميعاً.

المثال الثالث عشر: (الإعلال بكون الراوي كذاباً).

قال البخاري:

((داود بن عبد الجبار، سمع إبراهيم بن جرير، سمع منه سعيد بن سليمان.

وقال سليمان أبو الربيع: حدثنا داود بن عبد الجبار: سمع سلمة بن الجنون، عن أبي هريرة، عن عن النبي ﷺ في ولد العباس في السواد، وحديث آخر، منكر الحديث. كناه أبو معمر إسماعيل. ويقال له: أبو سليمان المؤذن))^(٥).

حديث داود في ولد العباس أورده الخطيب في تاريخه عن داود بن عبد الجبار: حدثنا أبو سراحة قال: كنا عند ابن عباس في البيت فقال: (هل فيكم غريب؟). قالوا: لا. قال: (إذا خرجت الرايات السود فاستوصوا بالفرس خيراً؛ فإن دولتنا معهم). فقال أبو هريرة: (ألا أحدثك ما سمعتُ من رسول الله ﷺ؟). قال: (وإنك ها هنا؟ هاتِ). قال: (سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ((إذا أقبلت الرايات السود من قبل المشرق فإن أولها فتنة، وأوسطها هرج، وآخرها ضلالة))^(٦).

أعل البخاري هذا الحديث بكون راويه كذاباً، وغير ثقة، وهو داود بن عبد الجبار.

وداود قال عنه ابن معين: ((كان يكذب))^(٧). وقال أيضاً: ((ليس بثقة))^(٨). وكذا قال النسائي^(٩).

وقال ابن حبان: ((مظلم الرواية جداً))^(١٠).

(١) الكامل (٣ : ٢٣).

(٢) التاريخ الأوسط (٢ : ٥٥).

(٣) الجرح والتعديل (٣ : ٣٦٣).

(٤) الكامل (٣ : ٢٣).

(٥) التاريخ الكبير (١ : ٢١٢).

(٦) تاريخ بغداد (٣ : ١٢٠).

(٧) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤ : ٣٨٣).

(٨) المصدر السابق (٣ : ٥١٦).

(٩) انظر: الضعفاء والمتروكين (ص ٣٨).

(١٠) المجروحين (١ : ٢٩٠).

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال: ((لا أصل له))^(١).

وقال الخطيب: ((أبو سُرَاعَة مجهول، وداود يُترك))^(٢).

فاتضح من ذلك أن البخاري أعل الحديث بكون راويه كذاباً، وليس بثقة، كما أن في سنده مجهولاً وهو أبو سُرَاعَة.

المثال الرابع عشر: (الإعلال بكون الراوي متروكاً وليس بشيء).

قال البخاري:

((محمد المُحَرِّم. عن عطاء، والحسن، منكر الحديث:)) إذا وعد أخلف ((.

سمع منه شَبَابَة))^(٣).

وصف البخاري محمداً المُحَرِّم بأنه منكر الحديث، وساق عقب ذلك حديث: ((إذا وعد أخلف)) ليبين نكارتة.

وحديث محمد المُحَرِّم هذا أورده ابن عدي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن نصر القاضي بالموصل: حدثني يحيى بن سلم بن عبد ربّه اليمامي: ثنا شَبَابَة بن سَوَّار: ثنا محمد بن المُحَرِّم قال: سمعت الحسن يقول: قال رسول الله ﷺ: ((ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان)) قال: فقلت يا أبا سعيد، إذا كان لرجل عليّ ذَنْبٌ فلقيني فتقاضاني فَخِخْتُ أَنْ يَحْسِنِي وَيُهْلِكَ عِيَالِي فَوَعَدْتُهُ أَنْ أَقْضِيَهُ رَأْسَ الْهَلَالِ فلم أفعل، أمناق أنا؟ فقد حَدَّثْتُهُ وقد كَذَّبْتُهُ، ووَعَدْتُهُ فَأَخْلَفْتُهُ. فقال: هكذا جاء الحديث. ثم قال: إنّ عبد الله بن عمرو حَدَّثَ أَنَّ أَبَاهُ لما حضره الموتُ قال: إني كنتُ وَعَدْتُ فلاناً أَنْ أَزُوجَهُ فزَوَّجُوهُ، لا أَلْقَى اللهَ بِثُلْثِ النِّفَاقِ. قلت: يا أبا سعيد! ويكونُ ثُلْثُ الرجلِ منافقاً وثلاثه مؤمناً؟ قال: هكذا الحديث. قال فَحَجَجْتُ فلقيتُ عطاءَ بن أبي رباح فذكرت له هذا وما قال الحسن وما قلتُ فقال عطاء: أَعَجَزْتُ أَنْ تقول له: أَخْبِرْنِي عن إخوة يوسف! أَلَمْ يَعِدُوا آبَاهُمْ فَأَخْلَفُوهُ، واثمتهم فخانوه، وحَدَّثُوهُ فَكَذَّبُوهُ، فمنافقين كانوا؟ أَلَمْ يَكُونُوا أَنْبياء؟ أبوهم وجدُّهم نبي؟ فقال: فقلت لعطاء: يا أبا محمد، حَدَّثَنِي بأصل هذا الحديث، وأصل المنافق. فقال: حَدَّثَنِي جابرُ بن عبد الله أَنَّ رسول الله ﷺ إنما قال هذا الحديث في المنافقين خاصة، الذين حَدَّثُوا النَّبِيَّ فَكَذَّبُوهُ، واثمتهم على سِرِّهِ فخانوه، ووَعَدُوهُ أَنْ يَخْرُجُوا معه في الغزو فَأَخْلَفُوهُ. وقال: وأتى جبريل عليه السلام فأخبره أَنَّ أَبَا سَفِيَّانٍ تَوَجَّهَ وهو في مكانٍ كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ أَبَا سَفِيَّانٍ قد تَوَجَّهَ وهو في مكانٍ كذا وكذا فَاخْرُجُوا إِلَيْهِ وَاكْتُمُوا)) فكتب رجل من المنافقين إلى أبي سَفِيَّانٍ أَنْ يَرِيدَكُمْ فَخَذُوا حِذْرَكُمْ. فَأَنْزَلَ الله تبارك وتعالى: ﴿ لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا

(١) الموضوعات (١ : ٣٤٦).

(٢) تاريخ بغداد (٣ : ١٢٠).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٢٤٨).

أماناتكم ﴿ [الأنفال : ٢٧] . قال: وأنزل في المنافقين: ﴿ ومنهم من عاهد الله ﴿ إلى قوله : ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وبما كانوا يكذبون ﴿ [التوبة : ٧٥ - ٧٧] . فإذا أثبت الحسن فأخبره بالذي قلت لك، وبأصل هذا الحديث. قال: فرجعت فأخبرت الحسن بما قلت لعطاء، وما قال لي. قال: فأخذ الحسن بيدي فاشتالها^(١) ثم قال: يا أهل العراق، أعجزتم أن تكونوا مثل هذا؟ سمع مني حديثاً فلم يقبله حتى استنبط أصله، صدق عطاء، هذا الحديث في هذا، أي في المنافقين خاصة^(٢).

وأشار البخاري إلى تفرد المخرج بهذا الحديث سنداً ومتناً.

أما السند فقد خالف من هو أوثق منه وأحفظ؛ فخرجه الشيخان من حديث عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله بن عمرو بلفظ: ((أربع من كن فيه...))^(٣) وخرجه أيضاً من حديث نافع بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة بلفظ: ((آية المنافق ثلاث...))^(٤).

وأما المتن فلم يحفظ عن أحد من الحفاظ المتبئين بهذا اللفظ. ومحمد المخرج قال عنه يحيى: ((ليس بشيء))^(٥). وقال الذهبي: ((واه))^(٦).

قال ابن رجب: ((وهذا الحديث قد حمله طائفة - ممن يميل إلى الإرجاء - على المنافقين الذين كانوا في عهد النبي ﷺ ؛ فإنهم حدثوا النبي ﷺ فكذبوه، واثمنهم على سيرة فحانوه، ووعدوه أن يخرجوا معه في الغزو فأخلفوه. وقد روى محمد المخرج هذا التأويل عن عطاء، وأنه قال: حدثني به جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، وذكر أن الحسن رجع إلى قول عطاء هذا لما بلغه عنه، وهذا كذب، و المخرج شيخ كذاب معروف بالكذب. وقد زوي عن عطاء هذا لما بلغه من وجهين آخرين ضعيفين أنه أنكر على الحسن قوله: (ثلاث من كن فيه فهو منافق) وقال: حدث إخوة يوسف فكذبوا، ووعدوا فأخلفوا، واثمنوا فحانوا، ولم يكونوا منافقين. وهذا لا يصح عن عطاء، والحسن لم يقل هذا من عنده وإنما بلغه عن النبي ﷺ ، فالحديث ثابت عنه ﷺ لا شك في ثبوته وصحته، والذي فسره به أهل العلم معتبرون أن النفاق قسمان: النفاق الأكبر وهو النفاق في العقيدة، والأصغر وهو نفاق العمل))^(٧).

(١) فاشتالها: رفعها. لسان العرب (١١ : ٣٧٦) مادة (شول) .

(٢) الكامل (٦ : ١٤٣) . وأورده اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦ : ١٠٢٥) .

(٣) خرجه البخاري في الإيمان (باب علامات المنافق) (٣١٧٨) (ص ٥٢٩) ومسلم في الإيمان (باب خصال المنافق) (٢١٠) (ص ٤٦) .

(٤) خرجه البخاري في الإيمان (باب علامات المنافق) (٣٤) (ص ٩) ومسلم في الإيمان (باب خصال المنافق) (٢١١) (ص ٤٦) .

(٥) ضعفاء العقيلي (٤ : ١٤٣) .

(٦) المغني في الضعفاء (٢ : ٦٤٦) .

(٧) جامع العلوم والحكم (١ : ٤٣٠) .

والحسن البصري لم يسمع من رسول الله ﷺ ؛ فالحديث مرسل.
فاتضح من ذلك أن البخاري أشار بالنكارة إلى تفرد الراوي بالحديث بهذا السند، إضافة إلى مخالفة
الثقات الحفاظ في لفظ الحديث حيث لم يُحفظ بهذه السياقة، وأشار أيضاً إلى أنّ قوله: (فقلت: يا أبا
سعيد ... إلى آخر الحديث) زيادة شاذة منكرة.

المطلب الثالث

أفاظ العلة الدالة على عدم شهرة الإسناد

المثال الأول:

قال البخاري:

((أوس بن عبد الله الرّبيعي، أبو الجوزاء البصري، سمع عبد الله بن عمرو، روى عنه بُدِيل بن ميسرة. وقال لنا مسدّد، عن جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك التُّكري، عن أبي الجوزاء قال: (أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة، ليس من القرآن آيةٌ إلا سألتهم عنها). قال محمد: في إسناده نظر)) .

أورد هذا الأثر ابنُ سعد في طبقاته بلفظ: (جاورت ابنَ عباس في داره اثنتي عشرة سنة، ما في القرآن آية إلا وقد سألته عنها)^(١).

قال البخاري: ((في إسناده نظر)) .

وقول البخاري هذا له احتمالان:

الأول: أنه أراد أن الإسناد ضعيف؛ لضعف عمرو بن مالك التُّكري. وهذا ما أشار إليه ابن حجر عندما ترجم لأوس فقال: ((وقول البخاري (في إسناده نظر) إنما قاله عقب حديث رواه له في التاريخ من رواية عمرو بن مالك التُّكري، والتُّكري ضعيفٌ عنده))^(٢).

أو لضعف جعفر بن سليمان، وقد قال البخاري فيه: ((يخالف في بعض حديثه))^(٣).

الثاني: أن هذا الأثر غير متصل؛ لعدم سماع أبي الجوزاء أوس بن عبد الله من السيدة عائشة رضي الله عنها.

وهذا ما ذكره ابن عدي فقال: ((وأبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس، وعائشة، وابن مسعود وغيرهم، وأرجو أنه لا بأس به، ولا يصحّ روايته عنهم أنه سمع منهم، ويقول البخاري: (في إسناده نظر) أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده))^(٤).

وقال ابن عبد البر: ((أوس بن عبد الله الرّبيعي لم يسمع من عائشة، وحديثه عنها مرسل))^(٥).

وقد دفع الرشيد العطار الإرسال بين أوس والسيدة عائشة بأن إدراك أوس لها معلومٌ لا يُختلف فيه، وسماعه منها جائز ممكن لكونهما في عصر واحد، وهذا محمول على السماع عند مسلم كما بيّنه في

(١) الطبقات الكبرى (٧ : ٢٢٤).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١ : ٣٣٥).

(٣) التاريخ الكبير (٢ : ١٧٥).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١ : ٤١١).

(٥) التمهيد (٢٠ : ٢٠٥).

مقدمته .

ثم عاد الرشيد العطار ورجّح احتمال الإرسال بينهما فقال: ((قال البخاري: (في إسناده نظر) قلت: ومما يؤيد قول البخاري ﷺ ما رواه محمد بن سعد كاتب الواقدي - وكان ثقةً - عن عارم، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء قال: جاورثُ ابن عباس في داره اثنتي عشرة سنة) فذكره ولم يذكر عائشة، وهذا أولى بالصواب، والله أعلم))^(١).

وقد شرح الذهبي عبارة البخاري (في إسناده نظر) عندما ترجم لأويس الثوري فقال: ((هذه عبارته [يعني البخاري] يريد أن الحديث الذي روي عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر))^(٢).
فعبارة البخاري (في إسناده نظر) يقصد بها ضعف الإسناد، أو عدم اتصاله، وليست جرحاً للراوي المترجم له؛ إذ إن أويس بن عبد الله ثقة، خرّج حديثه الستة^(٣).

المثال الثاني:

قال البخاري:

((أهبان بن أوس الأسلمي، له صحبة، يُعدّ في الكوفيين.
قال لي خالد بن يزيد: حدّثنا إسرائيل، عن مجزأة بن زاهر، عن ابن أوس - وكان من أصحاب الشجرة - .

وقال محمد بن إسماعيل الهاشمي: حدّثني أبو طلحة سفيان بن حمزة الأسلمي: سمع عبد الله بن عامر الأسلمي، عن ربيعة بن أوس، عن أنيس بن عمرو، عن أهبان بن أوس: (كنتُ في غنمٍ لي). فكلّمه الذئب، فأتمى النبي ﷺ فأسلم. ويقال أهبان أبو مسلم.

قال أبو عبد الله: وإسناده ليس بالقوي))^(٤).

أورد هذا الحديث البيهقي في الدلائل^(٥).

قال البخاري: ((وإسناده ليس بالقوي)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بضعف رواه.

فسفيان بن حمزة الأسلمي قال عنه أبو زرعة: ((صدوق. وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث))^(٦).

وعبد الله بن عامر قال عنه البخاري: ((يتكلمون في حفظه))^(٧).

(١) انظر: غرر الفوائد المجموعة (ص ٣٣٩).

(٢) ميزان الاعتدال (١ : ٤٤٦).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص ١٥٥).

(٤) التاريخ الكبير (٢ : ٣٦).

(٥) دلائل النبوة (٦ : ٤٣).

(٦) الجرح والتعديل (٤ : ٢٣٠).

(٧) التاريخ الكبير (٥ : ٦٠).

وقال النسائي: ((ضعيف))^(١).

وأما ربيعة بن أوس فلم أعثر على من ترجم له.
وأنيس بن عمرو أوردته السخاوي في التحفة اللطيفة، وذكر أنه خرج لقتال عبد الله بن الزبير، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٢).

فاتضح من ذلك ضعف إسناد الحديث لما فيه من الرواة الضعفاء. قال ابن حجر: ((قال البخاري: (إسناده ليس بالقوي). قلت: لأن فيه عبد الله بن عامر الأسلمي، وهو ضعيف))^(٣).
ويضاف إلى قول ابن حجر أن إسناد الحديث رواه ضعفاء، لا عبد الله بن عامر بمفرده.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((جارية بن ظفر.

قال لي هذبة بن خالد: حدثنا أبو بكر بن عيَّاش، عن دَهْثَم بن قُرَّان، عن نَمْران بن جارية، عن أبيه
(أن قوماً اختصموا إلى النبي ﷺ في خُصٍّ^(٤)، فبعث معهم حذيفة يقضي بينهم، فقضى به للذي يلي
القُطْط^(٥)، فرجع إلى النبي ﷺ فأخبره فقال: ((أَصَبْتَ))).

قال أبو عبد الله: إسناده ليس بمشهور.

وقال لي أبو بكر بن عبد الله: حدثنا مروان بن معاوية: أخبرنا دَهْثَم بن قُرَّان العُكْلِي: سمع عُقِيلَ
ابن دينار مولى جارية بن ظفر، عن جارية بن ظفر، عن النبي ﷺ نحوه^(٦).
خرَّج هذا الحديث ابن ماجه في سننه^(٧).

قال البخاري: إسناده ليس بمشهور.

وأشار بذلك إلى أنه لا يحفظ هذا المتن بهذا الإسناد، وإنما هذا المتن محفوظ من طريق مروان بن
معاوية، عن دَهْثَم ... به.

وهذا ما أكدته الدارقطني فقال بعد أن خرَّج الحديث عن مروان بن معاوية: ((خالفه في الإسناد
أبو بكر بن عيَّاش، رواه عن دَهْثَم بن قُرَّان، عن نَمْران ... به. لم يروه غير دَهْثَم بن قُرَّان وهو ضعيف،

(١) الضعفاء والمتروكين (ص ٦١).

(٢) انظر: التحفة اللطيفة (١ : ١٩٩).

(٣) الإصابة (١ : ١٤١).

(٤) الخُصُّ: البيت الذي يُعمل من القصب. النهاية في غريب الأثر (٤ : ١٠٨) مادة (قَط).

(٥) القمط: جمع قِمَاط، وهي الشُّرْط التي يُشدُّ بها الخُصُّ ويوثَّق من ليف، أو خوصي، أو غيرها. المصدر السابق (٤ : ١٠٨) مادة (قَط).

(٦) التاريخ الكبير (٢ : ٢١٧).

(٧) في الأحكام (باب الرجلان يدعيان في خُصٍّ) (٢٣٤٣) (٢ : ٧٨٥).

وقد اختلف في إسناده^(١).

وقال المقدسي: ((تفرد به دهم بن قُرّان، عن عُقيل بن دينار مولى جارية عنه، ورواه أبو بكر بن عيَّاش عنه فخالف مروانَ في إسناده فقال: (عن دهم، عن نمران بن جارية، عن أبيه)))^(٢).
وأبو بكر بن عيَّاش ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح^(٣).
ودهم بن قُرّان قال عنه أحمد بن حنبل: ((ليس بشيء، يسقط حديثه))^(٤). وقال الذهبي:
((متروك الحديث))^(٥).

وأما نمران فهو مجهول، ذكر ذلك ابن حجر^(٦).
فاتضح من قول البخاري أنه لا يحفظ هذا الحديث بهذا الإسناد، إنما هو محفوظ بإسناد غيره.

المثال الرابع:

قال البخاري:

((جُنادة بن مالك الأزدي.

قال لي محمد بن العلاء: حدّثني يحيى بن عبد الرحمن، عن عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد،
عن مصعب بن عبيد الله بن جُنادة الأزدي، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: ((من الجاهلية
النياحة على الميت)).

قال أبو عبد الله: في إسناده نظر^(٧).

خرّج هذا الحديث الطبراني في المعجم الكبير^(٨).

قال البخاري: في إسناده نظر.

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بأمرين:

الأول: تدليس عبيدة بن الأسود، ولم يصرّح هنا بالسماع. قال ابن حبان: ((يُعتبر حديثه إذا روى
وبَيَّنَّ السماعَ في روايته، وكان فوقه ودونه ثقات))^(٩). وقال ابن حجر: ((أشار ابن حبان إلى أنه كان
يدلّس))^(١٠).

(١) سنن الدارقطني (٤ : ٢٢٩).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢ : ٤٦٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٦٥٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٣ : ٣٨١).

(٥) المغني (١ : ٢٢٣).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٥٩٥).

(٧) التاريخ الكبير (٢ : ٢١٣).

(٨) في مسند جُنادة بن مالك (٢١٧٨) (٢ : ٢٨٢).

(٩) الثقات (٨ : ٤٣٧).

(١٠) طبقات المدلسين (٨ : ٤٣٧).

وقال ابن أبي حاتم: ((سمعت أبي لا يقوي هذا الإسناد))^(١).

الثاني: ضعف رواته.

فيحيى بن عبد الرحمن هو الأرجبي، قال عنه أبو حاتم: ((شيخ لا أرى في حديثه إنكاراً))^(٢). وقال ابن حجر: ((صدوق ربما أخطأ))^(٣).

والقاسم بن الوليد قال عنه ابن حجر: ((صدوق يُعْرَب))^(٤).

ومصعب بن عبيد الله بن جُنادة وأبوه عبيد الله ذكرهما البخاري^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦)، ولم يذكرهما فيهما جرحاً ولا تعديلاً. وأوردهما ابن حبان في ثقاته^(٧).

فتبين مما سبق أن قول البخاري: (في إسناده نظر) إشارة إلى إعلال الحديث بالتدليس، وضعف رواته.

المثال الخامس:

قال البخاري:

((الحارث بن أَقْيَش، يُعَدُّ في البصريين.

قال لنا حجاج: حَدَّثَنَا حماد بن سلمة: حَدَّثَنَا داود بن أَبِي هِنْد، عن عبد الله بن قيس، عن الحارث بن أَقْيَش، عن النبي ﷺ قال: ((إِنْ مِنْ أُمَّتِي لَمَنْ يَشْفَعُ لَأَكْثَرِ مِنْ رِبْعَةِ وَمَضَر)).

قال أبو عبد الله: إسناده ليس بذلك المشهور. قال شعبة: الحارث بن وَقَيْش^(٨). خرَّج هذا الحديث ابن ماجه^(٩).

قال البخاري: ((إسناده ليس بذلك المشهور)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بأن إسناده لا يُعرف لدى نقاد الحديث.

قال البُوصَيْرِي: ((هذا إسناده فيه مقال؛ عبد الله بن قيس النَّخَعِي ذكره ابن حبان في الثقات وقال: (أحسبه الذي روى عنه أبو إسحاق، ولم يرو عنه غيرُ داود بن أبي هند، وليس إسناده بالشافي).

(١) الجرح والتعديل (٢ : ٥١٥).

(٢) الجرح والتعديل (٩ : ١٦٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٦٢٥).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٨٢).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٧ : ٢٣١) و (٥ : ٢٣٤).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٨ : ٣٠٦) و (٥ : ٣١٠).

(٧) انظر: الثقات (٧ : ٤٧٩) و (٧ : ١٤٣).

(٨) التاريخ الكبير (٢ : ٢٤١).

(٩) في الزهد (باب صفة النار) (٤٣٢٣) (٢ : ١٤٤٦).

وباقى رجال الإسناد ثقات، رواه الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد من حديث الحارث^(١).
 وقال ابن حجر: ((عبد الله بن قيس تابعي أرسل، مجهول)). وقال ابن المديني: (عبد الله بن قيس عن الحارث بن أقيش مجهول، نقلته من خط ابن عبد الهادي^(٢).
 وذكر المقدسي أن هذا الحديث مما تفرد به المنذر بن الوليد فقال: ((تفرد به المنذر بن الوليد، عن أبيه، عن شعبة، عن داود بن أبي هند، عن عبد الله بن قيس عنه^(٣).
 فقول البخاري: ((إسناده ليس بذاك المشهور)). إشارة إلى إعلال الحديث بعدم معرفة النقاد لهذا الإسناد بهذه السياقة، إضافة إلى جهالة راويه عبد الله بن قيس.

المثال السادس:

قال البخاري:

((حُصَيْن بن ثُمَيْر.

قال حَبَّان: حَدَّثَنَا عبد الوارث: حَدَّثَنَا محمد بن الزبير: حَدَّثَنَا يزيد بن حُصَيْن بن ثُمَيْر، عن أبيه قال: شَهِدْتُ بلالاً خطبَ على أخيه.

وكان عمر استعمله على الأردن فزَوَّجوه عَرَبِيَّةً، ويقال إنه فيمن أحرَقَ الكعبة. ولم يصحَّ إسناده^(٤).

هذا الأثر أورده ابن عساكر في تاريخه^(٥).

قال البخاري: ((ولم يصحَّ إسناده)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بالانقطاع؛ وذلك أنه غير مسند، وإعلاله بضعف رواته وجهالتهم.

فأما إعلال الحديث بالانقطاع فقد بيَّنه ابن حجر حيث قال: ((حُصَيْن بن ثُمَيْر، عن أبيه، لا يُدرى من هم. وأما قول الذهبي: (يروي عن أبيه) خطأ، وإنما يروي عن بلال، وعنه ابنه يزيد بن حُصَيْن، وهو سَكُونِي شهير، كان أحدَ أمراءِ يزيدَ بنِ معاويةَ في الحَرَّة^(٦).

وأما ضعف رواته وجهالتهم:

(١) مصباح الزجاجة (٤ : ٢٦٢).

(٢) لسان الميزان (٣ : ٣٢٨).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣ : ٤٦).

(٤) التاريخ الكبير (٣ : ٥).

(٥) تاريخ دمشق (١٤ : ٣٨٣).

(٦) انظر: لسان الميزان (٧ : ١٩٩). والحرة: وقعة جرت سنة ثلاث وستين من الهجرة، بين جيش يزيد بن معاوية وأهل المدينة، وقد قُتل من الفريقين خلقٌ من السادات والأعيان. انظر: البداية والنهاية (٨ : ٢٢٠).

فمحمد بن الزبير هو الحنظلي قال عنه البخاري: ((فيه نظر))^(١). وقال النسائي: ((ضعيف))^(٢).
وقال ابن عدي: ((حديثه قليل، والذي يرويه غرائب وأفراد))^(٣).
وزيد بن حصين قال عنه ابن عدي: ((ليس بمعروف، ولا أعرف له من المسند شيئاً))^(٤).
وحصين بن نمير قال عنه الذهبي: ((لا يثبت حديثه، وفيه جهالة))^(٥). وقال ابن حجر:
((مجهول))^(٦).

فاتضح مما سبق أن قول البخاري: ((ولم يصح إسناده)) إشارة إلى إعلال الحديث بالانقطاع،
وضعف رواته وجهالتهم.

المثال السابع:

قال البخاري:

((سلمة بن شريح، عن عبادة بن الصامت: (أوصانا النبي ﷺ بسبع وقال: ((من ترك الصلاة
فليس من الله))))).

قاله لنا ابن أبي مريم، عن نافع بن يزيد، سمع سيّار بن عبد الرحمن، عن يزيد بن قوذر.
قال أبو عبد الله: لا يُعرف إسناده))^(٧).

خرج هذا الحديث الضيأ بسنده عن سيّار بن عبد الرحمن، عن يزيد بن قوذر، عن سلمة بن
شريح، عن عبادة بن الصامت قال: (أوصانا رسول الله ﷺ بسبع خلالٍ فقال: ((لا تشركوا بالله شيئاً
وإن قُطعتم، أو حُرِّقتم، أو صُلِّبتم، ولا تتركوا الصلاة متعمدين؛ فمن تركها متعمداً فقد خرج من الملة،
ولا تركوا المعصية فإنها سخط الله، ولا تقربوا الخمر فإنه رأس الخطايا كلّها، ولا تفرّوا من الموت أو القتل
وإن كنتم فيه، ولا تعصِ والدَيْك وإن أمراك أن تخرج من الدنيا كلّها فاحرج، ولا تضع عصاك عن
أهلك، وأنصِفْهُمْ من نفسك))))^(٨).

قال البخاري: ((لا يُعرف إسناده)).

وأشار بذلك إلى إعلال إسناده الحديث بتفرد سيّار به؛ حيث لم يروه غيره، وأن الإسناد غير مشهور
لدى نقاد الحديثين.

(١) التاريخ الكبير (١ : ٩٠).

(٢) الضعفاء والمتروكين (ص ٩٥).

(٣) الكامل (٦ : ٢٠٣).

(٤) المصدر السابق (٧ : ٢٧٩).

(٥) المغني (١ : ١٧٨).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٢٠٨).

(٧) التاريخ الكبير (٤ : ٨٠).

(٨) الأحاديث المختارة (٨ : ٢٨٨).

وفي إسناده الحديث سلمة بن شريح، قال عنه الذهبي: لا يُعرف^(١). ويزيد بن قوذِر ذكره البخاري^(٢) وابن أبي حاتم^(٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وسيار بن عبد الرحمن قال عنه أبو حاتم: ((شيخ)). وقال أبو زرعة: ((مصري ليس به بأس))^(٤). ونقل الذهبي عن أبي سعيد بن يونس قوله: ((لم يحدث بهذا الحديث غير سيار وحده، وهو عند ابن لميعة عن سيار، ولا يحدث عن سلمة غير يزيد بن قوذِر))^(٥). فقول البخاري: ((لا يُعرف إسناده)). إشارة منه إلى إعلال الحديث بتفرد الراوي به، كما أنه لم يشتهر لدى نقاد الحديث.

المثال الثامن:

قال البخاري:

((عمر بن عثمان بن عفان القرشي الأموي، سمع عثمان رضي الله عنه)).

قاله إبراهيم بن عمر بن عثمان، عن أبيه.

في إسناده شيء^(٦).

أورد هذا الحديث ابن عدي قال: ثنا أبو يعلى: ثنا المقدمي: ثنا أبو معشر، عن إبراهيم بن عمر بن أبان، عن أبيه، عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ أسرَّ إليه أنه يُقتل مظلوماً^(٧).

قال البخاري: ((في إسناده شيء)).

وأشار بذلك إلى إعلال الإسناد بضعف روايته؛ فإبراهيم بن عمر بن أبان قال عنه البخاري: ((في حديثه بعض المناكير))^(٨). وقال أبو حاتم: ((هو ضعيف الحديث، منكر الحديث))^(٩). وقال ابن أبي حاتم: ((ترك أبو زرعة حديث إبراهيم بن عمر بن أبان، فلم يقرأ علينا حديثه))^(١٠). وقال ابن حبان: ((لا يُحتج بخبره إذا انفرد))^(١١).

(١) المغني (١ : ٢٧٥).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٢ : ٢٣٥).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٩ : ٢٨٤).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٤ : ٢٥٦).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال (٨ : ١٢٠).

(٦) التاريخ الكبير (٢ : ٢٣٥).

(٧) الكامل (٣ : ٥٨).

(٨) التاريخ الكبير (٦ : ٣٥).

(٩) الجرح والتعديل (٣ : ٢٢٣).

(١٠) المصدر السابق (٣ : ٢٢٣).

(١١) لسان الميزان (٤ : ٢١٣).

وأما عمر بن عثمان بن عفان فهو عمرو؛ قال الذهبي: «إنما سماه عمرَ مالك في حديثه عن أسامة: ((لا يرث المسلم الكافر)) وإلا فهو عمرو . وأما عمر هذا فلا يكاد يعرف^(١).

وقد فسّر الذهبي قول البخاري: «(في إسناده شيء)» بقوله: «(يعني إنما الصوابُ عمرو)»^(٢). وقال أيضاً: «(كذا يقول مالك بن أنس: (عمر بن عثمان) . وخالفه عشرة ثقات، فروّوه عن ابن شهاب فكلهم قال: (عن عمرو بن عثمان) . وكذلك هو في الصحيحين (عمرو)»^(٣).

وقال النسائي: «(والصواب من حديث مالك (عمرو بن عثمان) ولا نعلم أنّ أحداً من أصحاب الزهري تابعه على ذلك)»^(٤).

وقال ابن عبد البر: «(فليس الاختلاف في أنّ لعثمان ابناً يُسمّى عُمرًا، وإنما الاختلاف في هذا الحديث هل هو لُعمَر أو عمرو؟ فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون في هذا الحديث: (عن علي ابن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد) ومالك يقول فيه: (عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة) وقد وافقه الشافعي، ويحيى بن سعيد القطان على ذلك فقال: (هو عُمر) وأبي أن يرجع وقال: (قد كان لعثمان ابنٌ يقال له عُمر، وهذه داره) . ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً، لكنّ الغلط لا يسلم منه أحدٌ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو، وقال أحمد بن زهير: (خالف مالك الناس في هذا فقال: عُمر بن عثمان)»^(٥).

وما ذكره النقاد من وهم مالك وخطئه في اسم الراوي ذكره ابن الصلاح فقال: «(خالف مالك غيره من الثقات في قوله: (عُمر بن عثمان) بضم العين. وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: (عمرو بن عثمان) يعني بفتح العين، وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمر وعمر جميعاً ولدا عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه والله أعلم»^(٦).

وقال ابن حجر: «(عُمر بن عثمان بن عفان في حديث أسامة صوابه: (عمرو)، تفرد مالك بقوله: (عُمر)»^(٧).

(١) ميزان الاعتدال (٣ : ٢١٣).

(٢) المغني (٢ : ٤٧٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤ : ٤٠١).

(٤) سنن النسائي الكبرى (٤ : ٨١).

(٥) التمهيد (٩ : ١٦١ - ١٦٢).

(٦) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨١). وجعله مثلاً للمنكر المنفرد المخالف لما رواه الثقات.

(٧) تقريب التهذيب (ص ٤٤٦).

فاتضح من ذلك أن قول البخاري (في إسناده شيء) إشارة إلى إعلال الحديث بضعف روايته، إضافة إلى مخالفة مالك لأصحاب الزهري فيه، حيث لم يتابعه أحد منهم على قوله (عُمَر).

المثال التاسع:

قال البخاري:

((عُمارة بن أوس، له صحبة، حديثه ليس بقائم الإسناد)).

خرَّج هذا الحديث ابن أبي شيبة في مصنفه قال: ((حدَّثنا شَبَابَة قال: حدَّثنا قيس، عن زياد بن عِلَاقَة، عن عُمارة بن أوس قال: (كنا نصلّي إلى بيت المقدس، إذ أتانا آتٍ وإمامنا راکعٌ ونحن ركوعٌ فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه قرآنٌ قد أمر أن يستقبل الكعبة ألا فاستقبلوها. قال: فانحرف إمامنا وهو راکع، وانحرف القوم حتى استقبلوا الكعبة، فصلّينا بعض تلك الصلاة إلى بيت المقدس، وبعضها إلى الكعبة)))^(١).

قال البخاري: ((حديثه ليس بقائم الإسناد)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بضعف قيس وهو ابن الربيع، وقد تكلم النقاد فيه جرحاً وتعديلاً. فقد نقل ابن حبان تعديله عن شريك وشعبة. ونقل جرحه عن ابن معين، وابن المبارك، وابن مهدي. ثم قال ابن حبان: ((قد سَبَرْتُ أخبارَ قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتَبَعْتُها فرأيتُه صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كَبُرَ ساء حفظه، وامْتَحَنَ بآبن سوء؛ فكان يُدخل عليه الحديث فيجيبُ فيه ثقةً منه بآبنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته))^(٢). وقال أيضاً: ((عمارَة بن أوس له صحبة غير أني لست بالمعتمد على إسناد خبره))^(٣).

وقال البوصيري: ((هذا إسناد ضعيف؛ لضعف قيس بن الربيع))^(٤).

وقال ابن حجر: ((تفرَّد به قيس، وهو ضعيف))^(٥). وقال أيضاً: ((صدوقٌ تغيَّرَ لما كَبُرَ، وأدخل عليه آبنه ما ليس من حديثه فحدَّث به))^(٦).

فاتضح من ذلك أن قول البخاري ((حديثه ليس بقائم الإسناد)) إشارة إلى إعلال الإسناد بضعف راويه، خصوصاً وأنه صار يقبل التلقين، ويُدخل آبنه على حديثه ما ليس منه، وهو ما رجَّحه ابن حبان.

(١) في الصلوات (في الرجل يصلي بعض صلاته لغير القبلة) (٣٣٧٤) (١ : ٢٩٤).

(٢) انظر: المجروحين (٢ : ٢١٧ - ٢١٨).

(٣) الثقات (٣ : ٢٩٤).

(٤) إتحاف الخيرة المهرة (٢ : ٩٩).

(٥) الإصابة (٤ : ٥٧٧).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٤٨٧).

المطلب الرابع

ألفاظ متفرقة

استعمل البخاري في تاريخه ألفاظاً عديدة دالة على العلة، وهذه الألفاظ لا تندرج تحت مسمى معين، وهي شاملة للسند والمتن على السواء، فمنها على سبيل المثال: ((لم يثبت، هذا لا أصل له، حديثه ليس يثبت من وجه صحيح)).

وسنضرب مثلاً لكل من هذه الألفاظ، ونتعرف على دلالتها في إعلال الحديث عند البخاري في تاريخه الكبير

المثال الأول:

قال البخاري:

((إبراهيم الأنصاري. رأى مسلمة بن مخلد مسح على خفيه.

قاله لي أصبغ: أخبرني ابن وهب قال: أخبرني عمرو، عن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري أنه حدثه: أن أباه حدثه. وروى محمد بن أبي حميد، عن ابن المنكدر، عن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري، عن أبيه، سمع النبي ﷺ .

قال أبو عبد الله: ((لم يثبت))^(١).

أعلّ البخاري هذا الحديث بقوله: ((لم يثبت)) أي لم يثبت سماع إبراهيم من رسول الله ﷺ ؛ فالحديث مرسل؛ لأنه من رواية التابعي عن النبي ﷺ ، وإبراهيم يروي عن مسلمة بن مخلد الصحابي، وعلى هذا فسماعه من رسول الله ﷺ غير ممكن. وأعلّه البخاري أيضاً بقوله: ((لم يصح))^(٢).

وقد أوضح ابن حجر سبب عدم ثبوته فقال: ((قلت: لأنه سقط منه الصحابي، ومحمد بن أبي حميد ضعيف جداً، وقد رواه عمرو بن الحارث أحد الثقات، عن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري أنه حدثه: أن أباه حدثه: أنه رأى مسلمة بن مخلد يمسح على خفيه... فذكر الحديث))^(٣).

وعدّ أبو حاتم إسماعيل بن إبراهيم مجهولاً لا يُدرى مصريّ هو أم لا^(٤).

وفرقّ الذهبي بين إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري يروي عن أبيه وأبي فراس، وعنه ابن المنكدر، وبين إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري يروي عن عطاء، و عنه حماد بن عبد الرحمن الكلبي مجهول^(٥).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣١٩).

(٢) المصدر السابق (١ : ٣٢٤).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (١ : ٢٢٦).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٣ : ٣٠٤).

(٥) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١ : ٣٧١ - ٣٧٢).

وأما محمد بن أبي حميد فقال يحيى بن معين: ((ضعيف، ليس حديثه بشيء))^(١).

وقال البخاري: ((منكر الحديث))^(٢).

وقد قال البخاري: ((كلُّ مَنْ قُلْتُ فِيهِ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَلَا تَحِلَّ الرَّوَايَةُ عَنْهُ))^(٣).

فبان من ذلك تعليل البخاري بعدم ثبوت الحديث لكونه مرسلاً، والجرح الشديد لمحمد بن أبي حميد، والخلاف في جهالة إسماعيل بن إبراهيم كما ذكره المحدثون.

المثال الثاني:

قال البخاري:

((إبراهيم بن يزيد بن قُدَيْدٍ.

عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوع: ((إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ)) سمع منه سعد بن عبد الحميد.

قال أبو عبد الله: ((هَذَا لَا أَصِلُ لَهُ))^(٤).

أورد هذا الحديث الخرائطي بإسناده عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : ((إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ بَيْتَهُ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَصْلِيَ رَكَعَتَيْنِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَاعِلٌ لَهُ مِنْ رَكَعَتَيْهِ خَيْرًا))^(٥).

أعلّ البخاري هذا الحديث بقوله: ((هَذَا لَا أَصِلُ لَهُ)) وأشار بذلك أنه لا يعرف حديثاً بهذا المتن والإسناد معاً.

والحفوظ هو حديث أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال: ((إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ))^(٦). وقد خرّجه الشيخان متفقين في لفظه.

وخرّجه الترمذي أيضاً من حديث أبي قتادة كما عند الشيخين وقال: ((وفي الباب عن جابر، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وأبي ذرٍّ، وكعب بن مالك، وحديث أبي قتادة حديث حسن صحيح))^(٧). ولم يذكر رواية إبراهيم بن يزيد عن الأوزاعي؛ وذلك لعدم ثبوتها عنده.

(١) تهذيب الكمال (٢٥ : ١١٤).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٧٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١ : ١١٩).

(٤) التاريخ الكبير (١ : ٣١٧).

(٥) المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها (١ : ١٩٢).

(٦) خرّجه البخاري في الصلاة (باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين) (٤٤٤) (ص ٧٧) ومسلم في صلاة المسافرين (باب استحباب

تحية المسجد بركعتين) (٧١٤) (ص ٢٩٠).

(٧) في الطهارة (باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين) (٣١٦) (٢ : ٢٩).

والحديث أورده ابن عدي من طريق البخاري في التاريخ بلفظ: ((إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين، وإذا دخل أحدكم بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين؛ فإن الله جاعلٌ له من ركعته في بيته خيراً)) . ثم قال ابن عدي: ((وإبراهيم بن يزيد هذا لا يَحْضُرُنِي له حديثٌ غير هذا، وهذا بهذا الإسناد منكراً))^(١).

وما ذكره البخاري أكّده عبدُ الحق الإشبيلي فقال: ((قال البخاري: (هذه الزيادة في الركوع عند دخول البيت لا أصل لها)))^(٢).

قال القرطبي: ((وهذا يقتضي التسوية بين المسجد والبيت. قيل: هذه الزيادة في الركوع عند دخول البيت لا أصل لها، قال ذلك البخاري، وإنما يصح في هذا حديثُ أبي قتادة، وإبراهيم هذا لا أعلم روى عنه إلا سعد بن عبد الحميد، ولا أعلم له إلا هذا الحديث الواحد))^(٣).

وقال البيهقي: ((أنكره البخاري بهذا الإسناد))^(٤).

وقال العقيلي: ((هذا لا أصل له من حديث الأوزاعي))^(٥).

وإبراهيم بن يزيد بن قُذَيْد قال عنه العقيلي: ((في حديثه وَهْمٌ وَغُلْطٌ))^(٦).

والحديث أورده الذهبي^(٧)، وذكر أن الآفة فيه من إبراهيم.

قال السيوطي: ((وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ولم يُصِبْ))^(٨). وأورده السيوطي في اللآلئ^(٩)، وساق للحديث شواهد لم يَحْلُلْ واحدٌ منها من مقال.

فقول البخاري (لا أصل له) وافقه عليه الحفاظ النقاد، كابن عدي، والبيهقي، وهو منكراً بإسناده ومتمنه، ولم يعرف الحديث عند أحد من أصحاب الأوزاعي الثقات كابن المبارك، وهِثْلُ بن زياد، وابن سَمَاعَةَ، ويزيد بن السَّمُط^(١٠)، فتفرّد به سنداً ومتمناً، وهو أحد معاني المنكر عند المتقدمين.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((سَخْبِرَةُ الْأَزْدِي، له صحبة، روى عنه ابنه عبدُ الله.

(١) الكامل (١ : ٢٥١).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٢ : ٣٠٠).

(٣) تفسير القرطبي (١٢ : ٢٧٤).

(٤) شعب الإيمان (٣٠٧٩) (٣ : ١٢٤).

(٥) الضعفاء (٣ : ١٢٤) رقم (٣٠٧٩).

(٦) المصدر السابق (٣ : ١٢٤) رقم (٣٠٧٩).

(٧) انظر: تلخيص كتاب الموضوعات (٢٧٤).

(٨) جامع الأحاديث (٣ : ١٠٩).

(٩) المصدر السابق (٢ : ٣٩).

(١٠) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٤٨).

حديثه ليس من وجه صحيح^(١).

خرج هذا الحديث الترمذي قال: حدثنا محمد بن حميد الرازي: حدثنا محمد بن المعلي: حدثنا زياد ابن خيثمة، عن أبي داود، عن عبد الله بن سخبيرة، عن سخبيرة، عن النبي ﷺ قال: ((مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ كَانَ كَقَارَةً لَمَّا مَضَى)) قال أبو عيسى: ((هذا حديث ضعيف الإسناد؛ أبو داود يُضَعِّف، ولا نعرف لعبد الله بن سخبيرة كبير شيء ولا لأبيه، واسم أبي داود نُفَيْعُ الْأَعْمَى، تَكَلَّمَ فِيهِ قَتَادَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ))^(٢).

ومن تكلم في أبي داود ابن معين حيث قال: ((كَذَابٌ))^(٣). وقال الذهبي: ((تَالَفٌ))^(٤). وأما عبد الله بن سخبيرة فَمَيَّزَ الْمَرْيُوتَيْنِ: عبد الله بن سخبيرة الأزدِي، أبو مَعْمَرٍ، ثقة من الثالثة^(٥)، وبين عبد الله بن سخبيرة يروي عن أبيه، قال الذهبي: ((لا يُعْرَفُ))^(٦). وقال ابن حجر: ((مجهول))^(٧).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (حديثه ليس من وجه صحيح) وذلك إشارة إلى أنه ليس لهذا الحديث إسناد صحيح، وقد تبين ما في إسناده من رواة مجاهيل، وكذابين بل تالفين، ومن هنا حكم البخاري بعدم ثبوته.

وقد ذكر الحديث ابن القيم ثم قال: ((وليس بشيء؛ فإنَّ أبا داود هو نُفَيْعُ الْأَعْمَى غَيْرُ ثَقَّةٍ))^(٨). ثم ساق آثاراً مرفوعةً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم تبين فضائل العلم وطالبه، لكن لم يخل واحد منها من مقال. فإسناد الحديث ضعيف جداً ففيه كذاب ومجهول، وهو ما أكده الترمذي فقال: ((هذا حديث ضعيف الإسناد)).

المثال الرابع:

قال البخاري:

((إسماعيل بن عبد الرحمن.

قال لي حسن بن صباح: حدثنا إبراهيم بن مهدي قال: ثنا أبو حفص الأبار، عن إسماعيل، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: ((أول من صُنِعَتْ لَهُ الْحَمَامَاتُ سُلَيْمَانٌ)).

(١) التاريخ الكبير (٤ : ١٨٠).

(٢) في الإيمان (باب فضل طلب العلم) (٢٦٤٨) (٥ : ٢٩).

(٣) تقريب التهذيب (٥٩٤).

(٤) ميزان الاعتدال (٤ : ١٠٥).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٣٩) خلاصة تهذيب الكمال (ص ١٦٩) رجال صحيح البخاري (١ : ٤٠٩).

(٦) المغني (١ : ٣٣٩).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٣٣٩).

(٨) مفتاح دار السعادة (١ : ٧٦).

قال أبو عبد الله: فيه نظر، لا يتابع فيه»^(١).

خرّج هذا الحديث الطبراني في الأوسط^(٢).

قال البخاري: «فيه نظر، لا يتابع فيه»

وهذا إعلال منه للحديث بضعف راويه إسماعيل بن عبد الرحمن. قال الأزدي: «منكر الحديث»^(٣).

كما أعله أيضا بتفرد إسماعيل به سنداً ومتناً حيث لم يروه غيره.

قال العقيلي: «لا يُتَابَع على حديثه، ولا يُعرف إلا به»^(٤).

وقال البيهقي: «تفرد به إسماعيل بن عبد الرحمن الأزدي»^(٥).

وفي إسناده: إبراهيم بن مهدي. قال عنه ابن معين: «جاء بمناكير»^(٦). وقال ابن حجر: «مقبول»^(٧).

وفي إسناده أيضاً: أبو حفص الأبار عمر بن عبد الرحمن بن قيس. قال ابن حجر: «صدوق، وكان يحفظ، وقد عمي»^(٨).

فاتضح مما سبق إعلال الحديث بضعف راويه إسماعيل، إضافة إلى تفرد به حيث لم يروه غيره.

المثال الخامس:

قال البخاري:

«ثوبان أبو عبد الله مولى النبي ﷺ .

قال إسحاق بن إبراهيم بن العلاء: حدّثنا أبو المغيرة: حدّثنا إسماعيل بن عياش: حدّثنا راشد بن داود الصنعاني، عن أبي أسماء الرّحبي، عن ثوبان: قال النبي ﷺ : «(مالي ولبي فلان؟ جعلوا أمّي شيعاً، وألبسوا أمّي السواد، ألبسهم الله ثياب النار)».

قال أبو عبد الله: راشد فيه نظر. ويقال من العرب، من حكم بن سعد»^(٩).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٣٩).

(٢) في حديث أحمد بن حنبل (٤٦١) (١ : ١٤٦).

(٣) لسان الميزان (١ : ٤١٨).

(٤) ضعفاء العقيلي (١ : ٦٨).

(٥) شعب الإيمان (٦ : ١٦٠).

(٦) ضعفاء العقيلي (١ : ٨٤).

(٧) تقريب التهذيب (ص ١٣٣).

(٨) تقريب التهذيب (ص ٤٤٥).

(٩) التاريخ الكبير (٢ : ١٦٣).

خرّج هذا الحديث الطبراني في الكبير^(١).

أعل البخاري هذا الحديث بضعف راويه راشد بن داود. قال عنه النسائي: ((ضعيف))^(٢). وقال عنه ابن حجر: ((صدوق له أوهام))^(٣).

وأعله الذهبي بيزيد بن ربيعة وهو عند الطبراني فقال: ((يزيد بن ربيعة متروك، والخبر كذب))^(٤). وقال الخطيب: ((هو منكر، يزيد بن ربيعة متروك الحديث))^(٥).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بكون راويه ضعيفاً، ومتمنه كذباً، حيث أورده ابن الجوزي في الموضوعات^(٦).

المثال السادس:

قال البخاري:

((عبد الله بن عبد الرحمن.

قال يحيى بن قرعة وإبراهيم بن مهدي، عن إبراهيم بن سعد (ح).

عبدة، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مُعَقَّل، عن النبي ﷺ قال: ((لا تتخذوا أصحابي غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم من آذاهم)).

وقال عبد الله بن عثمان بن جبلة: أخبرنا إبراهيم بن عبدة بن أبي رائلة، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن مُعَقَّل، عن النبي ﷺ نحوه. فيه نظر^(٧).

خرّج هذا الحديث الترمذي في سننه وقال: ((هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه))^(٨). قال البخاري: ((فيه نظر)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بضعف إسناده. قال ابن عدي: ((هو إسناد لا يُعرف))^(٩).

فعبد الله بن عبد الرحمن قال عنه ابن معين: ((صويلح))^(١٠).

وقال النسائي: ((ليس بالقوي))^(١١).

(١) في مسند ثوبان (١٤٢٦) (٢ : ٩٦).

(٢) المغني في الضعفاء (١ : ٢٢٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٢٤٠).

(٤) تلخيص كتاب الموضوعات (ص ١٥٧).

(٥) الموضوعات (١ : ٣٤٧).

(٦) المصدر السابق (١ : ٣٤٧).

(٧) التاريخ الكبير (٥ : ٦٩٥).

(٨) في المناقب (باب في فضل من باع تحت الشجرة) (٣٨٦٢) (٥ : ٦٩٥).

(٩) الكامل (٤ : ١٦٧).

(١٠) المصدر السابق (٤ : ١٦٧).

(١١) المصدر السابق (٤ : ١٦٧).

وقال ابن عدي: ((هو ممن يكتب حديثه))^(١).
وأما عبد الرحمن بن زياد فنفي أحمد أن يكون هو ابن أنعم الإفريقي. بل جهله ابن معين فقال:
((لا أعرف عبد الرحمن بن زياد)) وقال ابن الغلابي: ((هو عبد الرحمن بن زياد بن أبي سفيان))^(٢).
وعبد الله بن عبد الرحمن قال عنه الذهبي: ((لا يُعرف))^(٣).
وأما قول الترمذي: ((هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)) فأشار بذلك إلى وجود
روايات تؤيد معناه، ولهذا قال العُقيلي: ((وفي هذا الباب أحاديث جيدة الإسناد من غير هذا الوجه
بخلاف هذا اللفظ))^(٤).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بضعف إسناده، وهو ما أشار إليه البخاري بقوله: ((فيه نظر)).

المثال السابع:

قال البخاري:

((عبد الله بن مَكْنَف.))
سمع أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: ((أُحَدِّثُ جِبِلَّ يَحْبُنَا وَنَحْبَهُ، وَهُوَ عَلَى تُرْعٍ^(٥) مِنْ تُرْعِ الْجَنَّةِ،
وَعَيْرٌ^(٦) عَلَى تُرْعِ النَّارِ)).
قاله يوسف بن بُهلول: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ. فِيهِ نَظَرٌ^(٧).
خرَّجَ هذا الحديث ابن ماجه^(٨).
قال البخاري: ((فيه نظر)).
وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بجهالة راويه عبد الله بن مَكْنَف. قال الذهبي: ((مجهول))^(٩).
وقال ابن حبان: ((لا يجوز الاحتجاج به))^(١٠).
وأشار البخاري بذلك أيضاً إلى أن هذا الحديث في إسناده ضعف، حيث تفرّد به عبد الله بن
مَكْنَف. قال العُقيلي: ((لا يُعرف إلا بعبد الله بن مَكْنَف، ولم يرو عنه إلا ابن إسحاق، وفي هذا الباب

(١) المصدر السابق (٤ : ١٦٧).

(٢) انظر: المنتخب من علل الخلال للمقدسي (ص ٢٣).

(٣) الكاشف (١ : ٦٢٨).

(٤) الضعفاء (٢ : ٢٧٢).

(٥) الترة: الروضة على المكان المرتفع، وهي في السهل روضة. غريب الحديث للحري (١ : ٢٠٤).

(٦) عَيْرٌ: جبل معروف بالمدينة. النهاية في غريب الأثر (١ : ٢٢٩) مادة (عير).

(٧) التاريخ الكبير (٥ : ٩٣).

(٨) في المناسك (باب فضل المدينة) (٣١١٥) (٢ : ١٠٤٠).

(٩) المغني (١ : ٣٥٩).

(١٠) المجروحين (٢ : ٦).

رواية ثابتة من غير هذا الوجه عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ^(١).
 وقال البوصيري: ((هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق وشيخه عبد الله بن مكنف، قال البخاري: (في حديثه نظر)))^(٢).
 وذكر المنذري ضعف هذا الإسناد فقال: ((وهذا إسناد واه))^(٣).
 فاتضح من ذلك إعلال الحديث بكون راويه مجهولاً، وبتدليس ابن إسحاق حيث لم يصرح هنا بالسماع، كما أن زيادة (وهو على ثُرْع من ثُرْع الجنة، وعَيَّر على ثُرْع النار) زيادة شاذة منكّرة؛ ففي صحيح البخاري^(٤) ومسلم^(٥) من حديث أنس مرفوعاً: ((هذا جبل يحبنا ونحبه))، ليس فيه هذه الزيادة.

المثال الثامن:

قال البخاري:

((عمر بن زيد اليماني، مرسل. قاله أبو نعيم، عن إبراهيم بن إسحاق.
 وقال إسحاق بن إبراهيم: حدّثنا عبد الرزاق: سمع عمر بن زيد الصنعاني، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: (نهي رسول الله ﷺ عن ثمن الهرّ). فيه نظر))^(٦).
 خرّج هذا الحديث أبو داود^(٧)، والترمذي^(٨)، وابن ماجه^(٩).
 قال البخاري: ((فيه نظر)).
 وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بكون راويه عمر بن زيد مجهولاً؛ حيث لم يرو عنه غير عبد الرزاق، ومجهول العين عند المحدثين: هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد^(١٠).

قال الترمذي: ((هذا حديث غريب، وعمر بن زيد لا نعرف كبيراً أحد روى عنه غير عبد الرزاق))^(١١). وقال الحاكم: ((عمر بن زيد، روى عن محارب بن دثار وأبي الزبير أحاديث موضوعة، روى

(١) الضعفاء الكبير (٢ : ٣٠٨).

(٢) مصباح الزجاجة (٣ : ١١٨).

(٣) الترغيب والترهيب (٢ : ١٥٠).

(٤) في الجهاد والسير (باب فضل الخدمة في الغزو) (٢٨٨٩) (ص ٤٧٧).

(٥) في الحج (باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة) (٣٣٢١) (ص ٥٧٤).

(٦) التاريخ الكبير (٦ : ١٨).

(٧) في الإجارة (باب في ثمن السنّور) (٣٤٨٠) (٣ : ٢٧٨).

(٨) في البيوع (باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنّور) (١٢٨٠) (٣ : ٥٧٨).

(٩) في الصيد (باب الهرة) (٣٢٥٠) (٢ : ١٠٨٢).

(١٠) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٨٨).

(١١) سنن الترمذي (٣ : ٥٧٨).

عنه عبد الرزاق ^(١). وقال أبو نُعيم: ((عمر بن زيد الصنعاني، روى عن محارب بن دثار وأبي الزبير بالمناكير، حدّث عنه عبد الرزاق، لا شيء)) ^(٢). وقال ابن حبان: ((ينفرد بالمناكير عن المشاهير على قلة روايته، حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات)) ^(٣).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بكون راويه مجهولاً؛ حيث لم يرو عنه غير عبد الرزاق.

المثال التاسع:

قال البخاري:

((علي بن أبي فاطمة.

((قال عُبيد: حدّثنا يونس بن بُكير، سمع عليّاً، عن أبي مريم سمع عماراً رضي الله عنه يقول لأبي موسى رضي الله عنه:
(ألم تسمع النبي ﷺ يقول: ((من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)).

يعدُّ في الكوفيين، هو أراه من الحزوة ^(٤). فيه نظر)) ^(٥).

خرّج هذا الحديث أبو يعلى في مسنده ^(٦).

قال البخاري: ((فيه نظر)).

وأشار بذلك إلى إعلال الحديث بكون راويه متروكاً ومجهولاً، وهو علي بن أبي فاطمة.

قال البخاري: ((عنده عجائب)) ^(٧). وقال الدارقطني: ((مجهول يُترك)) ^(٨). وقال ابن حبان: ((كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد على قلة روايته)) ^(٩).

فقول البخاري: ((فيه نظر)) إشارة إلى إعلال الحديث بكون راويه متروكاً ومجهولاً، وهو ما وافقه

عليه النقاد.

(١) المُدْخَل إلى الصحيح (ص ١٦١).

(٢) الضعفاء (ص ١١١).

(٣) المجروحين (٢ : ٨٢).

(٤) الحزوة: ويقال: (الحزوة) بالتشديد، وهو موضع بمكة، عند باب الحنّاطين. النهاية في غريب الأثر (١ : ٣٨٠) مادة (حزور).

(٥) التاريخ الكبير (٦ : ١٢٠).

(٦) في مسند عمار بن ياسر (١٦٣٦) (٣ : ٢٠٣).

(٧) التاريخ الأوسط (٢ : ٥٦).

(٨) انظر: سؤالات البزقاني للدارقطني (ص ٥٢).

(٩) المجروحين (٢ : ١٠٩).

المبحث الثاني

الألفاظ التي شكَّ البخاري فيها بالعلة

المطلب الأول: ألفاظ العلة الدالة على الشكِّ في سماع الراوي .

المطلب الثاني: ألفاظ العلة الدالة على الشكِّ في وصل الحديث وإرساله .

المطلب الثالث: ألفاظ العلة الدالة على الشكِّ في حفظ الحديث .

المطلب الأول

ألفاظ العلة الدالة على الشك في سماع الراوي

يُلاحظ عند تصفح التاريخ الكبير استعمال البخاري أسلوب الشك في الحديث بكثرة واضحة، ويدل على هذا الأسلوب ألفاظٌ متعددةٌ متنوعة، وفي حالاتٍ نادرةٍ نقل البخاري الشك في الحديث عن سبقه من المحدثين.

أما الألفاظ الدالة على الشك في سماع الراوي فمن أمثلتها قوله:

١- محمد بن صفوان الجُمحي. قال لي بشر بن الحكم: حدثنا الدَّرَاوَزدي، عن محمد بن صفوان، عن سعيد بن المسيَّب، عن سعد: قال النبي ﷺ علي: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا النبوة)).

قال أبو عبد الله: لم يَذْكُرْ سماعاً من سعيد، فلا أدري أسمع منه أم لا^(١).

٢- محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيْع شامي، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن مقتل عثمان، سمع منه هشام بن عمار. ويقال أنه لم يسمع من ابن أبي ذئب هذا الحديث^(٢).

٣- خالد بن كثير الهَمْداني. وروى إبراهيم بن طهمان، عن خالد بن كثير الهَمْداني، عن النبي ﷺ مرسل، فلا أدري سمع منه إبراهيم أم لا^(٣).

٤- سعيد بن أبي مرزوم. قال أبو نُعيم: حدثنا عبد السلام، عن يزيد الدالاني، عن يحيى بن إسحاق، عن سعيد رجل من أصحاب النبي ﷺ: ((إذا تَوَضَّأَ وَمَسَحَ ثَمَ خَلَعَ خُفَّيْهِ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ)) ولا يُعرف أن يحيى سمع سعيداً أم لا، ولا سعيداً من أصحاب النبي ﷺ^(٤).

٥- سعد مولى حاطب بن أبي بلتعة. روى عنه ابن أبي خالد، لا أراه سمع منه، حديثه في الكوفيين. قال لي محمد بن حُميد: نا علي بن مجاهد، عن محمد بن مسلم الجزري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سعد مولى حاطب قال: قلت يا رسول الله، حاطب من أهل النار. قال النبي ﷺ: ((لن يَلِجَ النارَ أحدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَبَيْعَةَ الرِّضْوَانِ))^(٥).

وسنورد أمثلة على ما علَّه البخاري بشكِّه في سماع الراوي ممن روى عنه، ونتعرف على طريقته في إعلال الحديث بذلك.

(١) التاريخ الكبير (١ : ١١٧).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٢٠٢).

(٣) التاريخ الكبير (٣ : ١٥٣).

(٤) التاريخ الكبير (٤ : ٨).

(٥) التاريخ الكبير (٤ : ٥٩).

المثال الأول:

قال البخاري:

((محمد بن عبد الله ويقال: ابن حسن.

حدّثني محمد بن عُبَيْد الله قال: حدّثنا عبد العزيز، عن محمد بن عبد الله، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رفعه: ((إِذَا سَجَدَ فَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ)).

ولا يتابع عليه، ولا أدري سمع من أبي الزناد أم لا ^(١).

هذا الحديث خرّجه أبو داود قال: حدّثنا سعيد بن منصور: ثنا عبد العزيز بن محمد: حدّثني محمد بن عبد الله بن حسن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: ((إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ)) ^(٢).

أعلّ البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يتابع عليه، ولا أدري سمع من أبي الزناد أم لا).

وقول البخاري (لا يتابع عليه) راجع إلى أنه لم يجد من يروي هذا الحديث عن أبي الزناد سوى محمد بن عبد الله، وهذا دليل على تفرّده.

وشكّ البخاري هنا بينه ابن حبان فقال: ((محمد بن عبد الله بن حسن يروي عن أبي الزناد، إن كان سمع منه)) ^(٣).

وأجاب المباركفوري على شكّ البخاري جواباً سديداً فقال: ((وأما قول البخاري: (لا أدري سمع من أبي الزناد أم لا) فإنه لا يضر؛ لأنّ محمد بن عبد الله ليس بمدلس، وسماعه من أبي الزناد ممكن؛ فإنه قُتل سنة (١٤٥هـ) خمس وأربعين ومئة، وهو ابن خمس وأربعين، وأبو الزناد مات سنة (١٣٠هـ) ثلاثين ومئة، فَتَحْمَلُ عَنْتُهُ عَلَى السَّمَاعِ عِنْدَ جَمْعِهِ الْمَحْدَثِينَ)) ^(٤).

ويؤيد قول المباركفوري أن كل من ترجم لمحمد بن عبد الله ذكر روايته عن أبي الزناد، كالمزّي ^(٥)، والذهبي ^(٦).

وأما الكلام في متن الحديث فمحلُّ بَسْطِهِ كُتُبُ الشُّرُوحِ وَالْخُلَافِ ^(٧).

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٤١).

(٢) في الصلاة (باب كيف يضع يديه قبل ركبته) (٨٤٠) (١ : ٢٢٢). وخرّجه النسائي في التطبيق (باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده) (١٠٩١) (٢ : ٢٠٧).

(٣) الثقات (٩ : ٤٠).

(٤) تحفة الأحوذى (٢ : ١٢٣).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٢٥ : ٤٦٥).

(٦) انظر: الكاشف (٢ : ١٨٥).

(٧) انظر: زاد المعاد (١ : ٢٢٤) تحفة الأحوذى (٢ : ١١٧) عون المعبود (٣ : ٥١) التحقيق في أحاديث الخلاف (١ : ٣٨٨).

المثال الثاني:

قال البخاري:

((أسامة بن مالك بن قهطم، أبو العُشراء الدارمي، قاله أحمد.
وقال بعضهم: عطارِد بن بَلَز. ويقال: سَيَّار بن بَلَز بن مسعود بن خُوَلي بن حَزْمَلَة بن قتادة، من
بني مولة بن عبد الله بن فقيم بن دارِم البَصْري.
قال لنا آدم، عن حماد بن سلمة، عن أبي العُشراء، عن أبيه قلت: يا رسول الله! أما تكون الذَّكَاةُ إلا
في اللَّبَّة^(١)؟ قال: ((لو طَعَنْتَ فِي فَحْدِهَا لَأَجْزَأَكَ))^(٢).
قال أبو عبد الله: في حديثه، واسمه، وسماعه من أبيه نظر^(٣).
خرَّج هذا الحديث الأربعة^(٤).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (في حديثه، واسمه، وسماعه من أبيه نظر).
وقال الترمذي بعد أن خرَّج الحديث: ((هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة،
ولا نعرف لأبي العُشراء عن أبيه غيرَ هذا الحديث، واختلفوا في اسم أبي العُشراء فقال بعضهم: اسمه
أسامة بن قهطم. ويقال: اسمه يسار بن بَزَز. ويقال: ابن بَلَز. ويقال: اسمه عطارِد تُسبب إلى جدّه))^(٥).
هذا الخلاف في اسم أبي العُشراء. أما في حديثه فقد حمله كثير من المحدّثين وقَيّدوه فيما إذا تردّى
الحيوان، أو توحّش، أو نفّر، أو ندّد، أو لم يمكن الوصول إليه.
قال أبو داود: ((لا يصلح إلا في المتردّية أو المتوحّش))^(٦).
وقال البيهقي: ((وهذا في المتردّي وأشباهه))^(٧).
ونقل الترمذي عن يزيد بن هارون قوله: ((هذا في الضرورة))^(٨).
وذهب إلى ذلك أحمد فقال الميموني: ((سألت أحمد عن حديث أبي العُشراء في الذَّكَاة قال: (هو
عندي غلط، ولا يعجبني ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة). قال: (ما أعرف أنه يُروى عن
أبي العُشراء حديثٌ غيرُ هذا، يعني حديث الذَّكَاة))^(٩).

(١) اللَّبَّة: موضع النحر، جمعها لَبَات. غريب الحديث لابن سلام (٣ : ٣١).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ١٨).

(٣) خرّجه أبو داود في الضحايا (باب ما جاء في الذبيحة المتردّية) (٢٨٢٥ : ٣ : ١٠٣) والترمذي في الضحايا (باب ما جاء في
الذَّكَاة في الحلق واللَّبَّة) (١٤٨١ : ٤ : ٧٥) والنسائي باب الضحايا (باب ذكر المتردّية في البئر التي لا يُوصَل إلى حلقها)

(٤٤٠٨ : ٧ : ٢٢٨) وابن ماجه في الذبائح (باب ذكَاة النَّاد من البهائم) (٣١٨٤ : ٢ : ١٠٦٣).

(٤) سنن الترمذي (٤ : ٧٥).

(٥) سنن أبي داود (٣ : ١٠٣).

(٦) السنن الكبرى (٩ : ٢٤٦).

(٧) سنن الترمذي (٤ : ٧٥).

(٨) تهذيب الكمال (٣٤ : ٨٦).

وهذا معنى قول البخاري (في حديثه نظر) أي أنه لا يُعمل به إلا في الحالات التي ذكرها الحفاظ آنفاً، مع أن ظاهر الحديث يوحي بأن الدُّكَاة في الفخذ تُجَزَّى عن اللَّبَّة حتى لو لم يكن هناك ضرورة. وأما سماع أبي العُشْرَاء من أبيه فقد شَكَّك فيه البخاري. وذهب الخطَّابِيُّ إلى أنَّ رواة الحديث مجهولون، وأبو العُشْرَاء لا يُدرى من أبوه، ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة^(١).

وقال ابن حجر: ((تفرد حماد بن سلمة بالرواية عنه على الصحيح، ولا يُعرف حاله))^(٢).

وقال ابن سعد: ((هو مجهول))^(٣).

ونقل ابن حجر عن أبي موسى المديني أنه وقع له من روايته عن النبي ﷺ خمسة عشر حديثاً. قال ابن حجر: ((وقد وَقَفْتُ على جميع حديثه لتَمَام الرازي بخطه فبلغ نحو هذه العدة، وكلُّها بأسانيد مظلمة))^(٤).

وحامد بن سلمة من أثبت الناس في ثابت البُنَّاني ويضطرب في غيره كقتادة وأيوب الذين لم يكثر من ملازمتهم. قال الترمذي بعد أن ساق تعريف الحديث الحسن: ((فهذا حديثٌ تفرد به حمادُ بن سلمة عن أبي العُشْرَاء، ولا يعرف لأبي العُشْرَاء عن أبيه إلا هذا الحديث، وإن كان هذا الحديث مشهوراً عند أهل العلم فإنما اشتهر من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرفه إلا من حديثه))^(٥).

فبان من ذلك عدم سماع أبي العُشْرَاء من أبيه؛ لجهالة حالهما، وعدم المعرفة بهما كما ذكره البخاري، ووافقه عليه النقاد كالترمذي.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((زياد بن لبيد البَيَاضِي الأنصاري.

قال وكيع، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن زياد، عن النبي ﷺ قال: ((هذا أَوَانٌ يُرْفَع العلم)).

وقال: إن زياداً.

ولا أرى سالماً سمع من زياد))^(٦).

خرَّج هذا الحديث ابن ماجه قال: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة: ثنا وكيع: ثنا الأعمش، عن سالم ابن أبي الجعد، عن زياد بن لبيد قال: ذكر النبي ﷺ شيئاً فقال: ((ذاك عند أَوَانٍ ذهاب العلم)) قلت

(١) انظر: تحفة الأحوذى (٥ : ٤٧).

(٢) تلخيص الحبير (٤ : ١٣٤).

(٣) الطبقات الكبرى (٧ : ٢٥٤).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (١٢ : ١٨٦).

(٥) شرح علل الترمذي (١ : ٣٤٠).

(٦) التاريخ الكبير (٣ : ٢٩١).

يا رسول الله! وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونُقرئه أبناءنا ويُقرئه أبناءنا؟ إلى يوم القيامة؟ قال: ((تَكَلَّمْتُ أَثْمَكَ زِيَادًا! إِنْ كُنْتُ لَأَرَاكَ مِنْ أَفْقِهِ رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ، أَوْ لَيْسَ هَذِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرَأُونَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ لَا يَعْمَلُونَ بِشَيْءٍ مِمَّا فِيهِمَا))^(١).

أَعْلَى الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ بِقَوْلِهِ: (وَلَا أَرَى سَالِمًا سَمِعَ مِنْ زِيَادَ). قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ((ثَقَّةٌ، وَكَانَ يُرْسِلُ كَثِيرًا))^(٢). وَقَالَ أَيْضًا: ((وَسَالِمٌ لَمْ يَلْقَ زِيَادًا))^(٣).

وَرَوَايَةُ سَالِمٍ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَرْسَلَةٌ فِي الْغَالِبِ؛ فَقَدْ نَقَلَ الْعِرَاقِيُّ عَنْ أَحْمَدَ وَأَبِي حَاتِمٍ: ((سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ثَوْبَانَ)) . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: ((لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَلْقَ عَائِشَةَ)) . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ((حَدِيثُهُ عَنْ عُثْمَانَ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ مَرْسَلٌ))^(٤).

وَجَزَمَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ سَالِمًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ زِيَادٍ فَقَالَ: ((هُوَ مَرْسَلٌ، لَا يَصَحُّ))^(٥).

فَنَبَتَ بِذَلِكَ عَدَمَ سَمَاعِ سَالِمٍ مِنْ زِيَادٍ كَمَا أَكَّدهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ، بَلْ إِنَّ الْبُخَارِيَّ جَزَمَ بِذَلِكَ كَمَا فِي تَارِيخِهِ الْأَوْسَطِ.

المثال الرابع:

قال البخاري:

((سَعْدٌ مَوْلَى حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ.

لَا أَرَاهُ سَمِعَ مِنْهُ، حَدِيثُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ)) .

قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ: نَا عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ سَعْدِ مَوْلَى حَاطِبِ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَاطِبٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((لَنْ يَلْجَأَ النَّارَ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَبَيْعَةَ الرِّضْوَانِ))^(٦).

أُورِدَ هَذَا الْحَدِيثُ ابْنُ قَانِعٍ بِمِثْلِ مَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ إِسْنَادًا وَمُتَنًا^(٧).

أَعْلَى الْبُخَارِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ بِقَوْلِهِ: (لَا أَرَاهُ سَمِعَ مِنْهُ).

وَشَكُّ الْبُخَارِيِّ فِي سَمَاعِ إِسْمَاعِيلَ مِنْ سَعْدِ مَوْلَى حَاطِبِ أَكَّدهُ الْبَغَوِيُّ فَقَالَ: ((لَا أَرَى سَمْعَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ مِنْ سَعْدِ مَوْلَى حَاطِبِ وَلَا أَدْرِكُهُ))^(٨).

(١) فِي الْفَتَنِ (بَابُ ذَهَابِ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ) (٤٠٤٨) (٢ : ١٣٤٤).

(٢) تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٦١).

(٣) الْإِصَابَةُ (٢ : ٥٨٦).

(٤) تَحْفَةُ التَّحْصِيلِ (ص ١٢٠).

(٥) التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ (١ : ٤١).

(٦) التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (٤ : ٥٩).

(٧) مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ (١ : ٢٥٩).

(٨) تَارِيخُ دِمَشْقَ (٦٢ : ١٤٩).

وقال ابن عبد البر: ((روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وقد قيل: إنه قُتل يوم أُحُدٍ، فإن كان قُتل يوم أُحُدٍ فحديثُ إسماعيلَ عنه مرسلٌ))^(١).

ومما يرجح عَدَمَ إدراكِ إسماعيلَ لسعدٍ أنَّ وفاةَ إسماعيلَ كانت سنة (١٤٦ هـ) مئة وست وأربعين^(٢)، وقد رأى أنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع، وروى عن عبد الله بن أبي أوفى، وأبي كاهلٍ قيس بن عائذ، وأبي جُحيفة وهب بن عبد الله السُّوَّائي رضي الله عنه، وهم من متأخري الوفاة^(٣).

قال أبو نُعيم: ((ولا أرى إسماعيلَ أدرك سعداً))^(٤).

وخرَّج مسلم الحديثَ بإسناده عن أبي الزبير، عن جابر أنَّ عبداً جاء رسولَ الله ﷺ يشكو حاطباً... به^(٥). ولم يصرِّح مسلم باسم الراوي المُبْهَم عنده.

وذكر ابنُ بَشْكُوَال أنَّ اسمَ الراوي المُبْهَم في رواية مسلم هو سعدٌ مولى لحاطب بن أبي بَلْتَعَة^(٦). وكأنه اعتمد على ما أورده ابنُ قانع.

وأما ابنُ حجر فرجَّح أنَّ سعداً مولى حاطب هما اثنان، فالأول استُشهد في أُحُد. والثاني: بقي مع حاطب وشهد معه بيعة الرِّضْوَانِ^(٧).

غير أنَّ كل من ترجم للصحابة لم يذكر أنَّ سعداً هما اثنان كما ذكر ابن حجر، فعند ابن عبد البر، وابن قانع، وأبي نُعيم هما واحد، وقد أَسَمَوْهُ سعداً مولى حاطب، ووافقهم على ذلك ابنُ الأثير^(٨).

فثبت بذلك إعلال الحديث بالإرسال؛ فإدراك إسماعيل لسعد غير ممكن، فسماعه منه من باب أولى، وهو ما ذكره البخاري.

(١) الاستيعاب (٢ : ٢٨٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٤٦).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣ : ٦٩ - ٧٠).

(٤) معرفة الصحابة (٣ : ١٢٨٤).

(٥) في فضائل الصحابة (باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنه وقصة حاطب بن أبي بَلْتَعَة) (٢٤٩٥) (ص ١٠٩٩).

(٦) انظر: غوامض الأسماء المبهمة (١ : ٢٤٩).

(٧) انظر: الإصابة (٣ : ٩٠).

(٨) انظر: أسد الغابة (١ : ٤٢٨).

المطلب الثاني

ألفاظ العلة الدالة على الشك في وصل الحديث وإرساله

تعددت ألفاظ البخاري الدالة على الشك في وصل الحديث وإرساله في كتابه التاريخ الكبير، فمنها على سبيل المثال قوله:

١- محمد بن بشير الأنصاري، عن النبي ﷺ . أراه مرسل. قاله ابن وهب: عن خالد بن حميد، عن سلمة بن شريح الأنصاري، عن يحيى بن محمد بن بشير الأنصاري، عن أبيه^(١).

٢- محمد بن النعمان، سمع طلحة الأيامي، عن امرأة من عبد القيس، عن أخت عبد الله بن رَواحة، عن النبي ﷺ قال: ((وَجَبَ الخُرُوجُ عَلَى كُلِّ ذَاتِ نِطَاقٍ)) . - يعني في العيد - . قال محمد: كأنه مرسل^(٢).

٣- إسحاق بن الحكم الأسدي، عن محمد بن رافع. روى عنه إبراهيم بن عبد الأعلى، مرسل أراه^(٣).

٤- أيوب بن عبد الله بن مكرز من بني عامر بن لؤي وكان رجلاً خطيباً، عن ابن مسعود ووابصة، روى عنه الزبير أبو عبد السلام. ويقال: إنه مرسل^(٤).

٥- عبد المزني. والد يزيد، عن النبي ﷺ ، روى عنه ابنه يزيد، أراه مرسل في العقيقة^(٥).

٦- منذر بن سعد. عن عمر وزينب، أراه مرسلًا، سمع منه سعيد بن أبي هلال^(٦).

وفيما يلي أمثلة لما أعله البخاري بالشك في وصل الحديث وإرساله:

المثال الأول:

قال البخاري:

((محمد بن بشير الأنصاري، عن النبي ﷺ . أراه مرسل)) .

قاله ابن وهب: عن خالد بن حميد، عن سلمة بن شريح الأنصاري، عن يحيى بن محمد بن بشير الأنصاري، عن أبيه^(٧).

خرّج هذا الحديث البيهقي بإسناده عن عبد الله بن وهب، عن خالد بن حميد، عن سلمة بن شريح

(١) التاريخ الكبير (١ : ٤٤) .

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٢٥٠) .

(٣) التاريخ الكبير (١ : ٣٦٠) .

(٤) التاريخ الكبير (١ : ٣٨٨) .

(٥) التاريخ الكبير (٥ : ٣٨٠) .

(٦) التاريخ الكبير (٧ : ٢٣٦) .

(٧) التاريخ الكبير (١ : ٤٤) .

عن يحيى بن محمد بن بشير الأنصاري، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا أراد الله بعبد هواناً أنفق ماله في البنين، أو الماء والطين))^(١).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (أراه مرسل). وشك البخاري في وصل الحديث راجع إلى عدم ثبوت الصحبة لمحمد بن بشير، وهو ما ذكره ابن حبان فقال: ((هذا مرسل، وليس بمُسْنَد))^(٢). قال ابن حجر: ((وشك في صحبته ابن يونس فقال: يُقال له صحبة، وقد ذكر في أهل مصر، وليس هو بالمعروف فيهم، وله بمصر حديث))^(٣).

وفرق ابن عبد البر بين محمد بن بشر الأنصاري روى عن النبي ﷺ، روى عنه ابنه يحيى، زعم بعضهم أن حديثه مرسل^(٤)، وبين محمد بن بشير الأنصاري وهو الذي شهد الحُرْم بن أوس مع محمد بن مسَلَمَة عند خالد بن الوليد^(٥).

قال ابن حجر: ((وتبع في ذلك ابن أبي حاتم؛ فإنه ذكره فيمن اسم أبيه بشر مع محمد بن بشر العبدي))^(٦). ورجح ابن حجر أنه على وزن عظيم أي بشير.

وفي إسناده الحديث سلمة بن شريح، قال أبو حاتم: ((روى عن يحيى بن محمد بن بشر، وسلمة ويحيى مجهولان))^(٧).

وقد أورده ابن عدي من حديث أبي يحيى زكريا الوقار المصري: ثنا العباس بن طالب الأزدي، عن أبي عوانة، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله: ((إذا أراد الله بعبد هواناً أنفق ماله في الطين))^(٨). وهذا الحديث بهذا الإسناد عن أبي عوانة، عن قتادة، عن أنس باطل، والعباس بن طالب صدوق بصري، سكن مصر، لا بأس به^(٩).

وقول ابن عدي: (وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل) ؛ لأن فيه أبا يحيى زكريا الوقار المصري يضع الحديث. وقال صالح جزرة: ((ثنا أبو يحيى الوقار وكان من الكذابين الكبار))^(٩).

فبان من ذلك الضعف الشديد لحديث محمد بما فيه من الرواة المجاهيل، وعدم ثبوت الصحبة لمحمد ابن بشير، وبالتالي فهو مرسل.

(١) شعب الإيمان (١٠٧٢٠) (٧ : ٣٩٤).

(٢) الثقات (٥ : ٣٦٦).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٦ : ٦).

(٤) انظر: الاستيعاب (٣ : ١٣٦٥).

(٥) انظر: المصدر السابق (٣ : ١٣٦٦).

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة (٦ : ٦).

(٧) الجرح والتعديل (٤ : ١٦٤).

(٨) الكامل (٣ : ٢١٦).

(٩) الكامل (٣ : ٢١٥) الكشف الحثيث (ص ١٢٠).

المثال الثاني:

قال البخاري:

((محمد بن عقبة، أخو موسى بن عقبة، مولى الزبير بن العوام القرشي المدني، روى عنه مالك. وقال لنا أبو نُعيم، عن سفيان، عن إبراهيم بن عقبة، عن كُريب، عن ابن عباس أن امرأة رَفَعَتْ صَبِيًّا لها إلى النبي ﷺ فقالت: ألهذا حَجٌّ؟ قال: ((نَعَمْ، ولكِ أجرٌ)) . وقال لنا قَبِيصة، عن سفيان، عن محمد بن عقبة، عن كُريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثله. وقال لي محمد: حدّثني يحيى، عن سفيان، عن محمد بن عقبة، عن كُريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ .

قال سفيان: وحدّثني إبراهيم قال: حدّثني كُريب، عن النبي ﷺ . وقاله مالك وزهير، عن إبراهيم، عن كُريب، عن النبي ﷺ . وقال الماجشون وابن عُيَينة، عن إبراهيم، عن كُريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ . ومحمد بن كثير، عن سفيان، عن محمد بن عقبة، عن كُريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ . وقال عبد الله بن الوليد: حدّثنا سفيان: حدّثني محمد مثله. وقال حَبّان: أخبرنا عبد الله: أخبرنا إبراهيم بن عقبة: حدّثنا كُريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ .

وحدّثني محمد قال: ثنا يَغْلَى قال: حدّثنا ابن إسحاق، عن إبراهيم، عن كُريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ .

وقال ابن بكر: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني موسى بن عقبة: أخبره كُريب، عن النبي ﷺ . قال أبو عبد الله: أخشى أن يكون هذا الحديث مرسلاً في الأصل. قال أبو عبد الله: وقال أبو ظَبْيَان وأبو السَّفَر عن ابن عباس: (أيما صبيّ حَجَّ ثمّ أدرك فعليه الحجُّ). وهذا المعروف عن ابن عباس ^(١).

حديث إبراهيم بن عقبة ومحمد بن عقبة خرّجه مسلم عن ابن عباس مرفوعاً ^(٢). أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (أخشى أن يكون هذا الحديث مرسلاً في الأصل). وشكُّ البخاري في إرساله راجع إلى الاختلاف في سماع كُريب لهذا الحديث من ابن عباس. ورجَّح ابنُ معين وهَمَّ ابنُ عُيَينة فيه فقال: ((أخطأ فيه ابن عُيَينة، إنما هو مرسلٌ)) . قال يحيى: ((روى عنه الثوري مرسلاً)) ^(٣).

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٩٧) .

(٢) في الحج (باب صَحَّة حَجِّ الصبيِّ وأجر من حجَّ عنه) (٣٢٥٣) (ص ٥٦٤) .

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ٢٢٥) .

وقال: ((إنما يرويه الناس مرسلاً عن كُريب))^(١).

ومما يرجح رواية الإرسال أنها من طريق مالك، وسفيان الثوري عن إبراهيم بن عقبة، عن كُريب، وهما من الحفاظ الثقات، فمالك رأس المتقين وكبير المشتبهين^(٢)، وسفيان ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة^(٣). وقد خالفا أبا نُعيم وقبيصة في رفع الحديث.

ورواية الإرسال أوردها ابن أبي الدنيا في العيال قال: أخبرنا زهير بن معاوية، عن إبراهيم بن عقبة، عن كُريب أن رسول الله ﷺ كان يسير في وادي الرُّوحاء^(٤)، فانتهى إلى رُفْقَةٍ أو قومٍ في آخر القوم فقال: ((من القوم؟)) قالوا: المسلمون. قالوا: من أنت؟ قال: ((رسول الله)) فقالت امرأة وهي في حِفْها^(٥) وأخذت صبيّاً بَعْضُدهِ أو رَفَعَتْ صبيّاً بَعْضُدهِ: يا رسول الله! ألهذا حُجٌّ؟ قال: ((نَعَمْ، ولكِ أَجْرٌ)) أو قال: ((لكِ حُجٌّ وله أَجْرٌ)) . هكذا قال إبراهيم، فلا أدري الشك منه أو من كُريب^(٦). قال البزار: ((قال عبد الرحمن: حَدَّثَنَا سفيان، عن إبراهيم بن عقبة، عن كُريب، ولم يقل: عَنْ ابنِ عباس))^(٧).

وعارضه البخاري بمذهب ابن عباس وهو أن الصبي إذا حُجَّ ثم أدرك فعليه الحُجُّ، قال البخاري: (وهذا المعروف عن ابن عباس). وهذا الإعلال جارٍ على قاعدة تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه.

قال ابن رجب: ((رَدُّه البخاري؛ فإن ابن عباس كان يقول: أئماً صبي حُجَّ به ثم أدرك فعليه الحُج))^(٨).

فاتضح من ذلك رجحان رواية الإرسال على الوصل كما شكَّ البخاري، لأنها من رواية الأئبات الحفاظ مالك والثوري.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((عَبْدُ الْمُزَيِّنِيَّ والد يزيد، عن النبي ﷺ ، روى عنه ابنه يزيد، أراه مرسل، في العقيقة))^(٩).

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ١٤١).

(٢) انظر: تقريب التهذيب (٥٤٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢٧٨).

(٤) الرُّوحاء: قرية جامعةٌ لِمُرْتَبَةِ، على ليلتين من المدينة، بينهما أحدٌ وأربعون ميلاً. الروض المغطار (ص ٢٧٧).

(٥) المِحْفَةُ: رَحْلٌ يُحْفُ بِتَوْبٍ، ثُمَّ تَرَكِبُ فِيهِ الْمَرْأَةُ. وقيل: المِحْفَةُ مركبٌ كالهودج إلا أنَّ الهودج يُقَبَّبُ والمِحْفَةُ لا تُقَبَّبُ. وقيل: المِحْفَةُ: مَرْكَبٌ من مراكبِ النساء. لسان العرب (٩ : ٤٩) مادة (ح ف) .

(٦) العيال (٢ : ٨٥٠).

(٧) مسند البزار (٢ : ١٧٢).

(٨) شرح علل الترمذي (٢ : ٨٠١). وهذا الأثر عن ابن عباس خرجه ابن أبي شيبة (١٤٨٧٥) (٣ : ٣٥٥).

(٩) التاريخ الكبير (٥ : ٣٨٠).

خَرَجَ هذا الحديث ابنُ ماجه مرسلًا قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ: ثنا عبد الله بن وَهْب: حَدَّثَنِي عمرو بن الحارث، عن أيوب بن موسى أنه حَدَّثَهُ: أن يزيد بن عُبَيْدِ الْمُزَنِيِّ حَدَّثَهُ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: ((يُعَقُّ عن الغلام، ولا يُمَسُّ رأسُه بدمٍ))^(١).

وأما رواية الرفع فخرَّجها الشَّيْبَانِيُّ قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ: نا عبد الله بن وَهْب: أَخْبَرَنِي عمرو ابن الحارث أنَّ أيوب بن موسى حَدَّثَهُ، عن يزيد بن عُبَيْدٍ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: ((يُعَقُّ عن الغلام، ولا يُمَسُّ رأسُه بدمٍ))^(٢).

أعلَّ البخاريُّ هذا الحديث بقوله: (أراه مرسل). وهذا الشك من البخاري راجع إلى عدم ثبوت صحبة عُبَيْدِ الْمُزَنِيِّ لرسول الله ﷺ، وعليه فالحديث مرسل.

ويؤيد ذلك أن ابن حجر قال: ((ولم تثبت صحبة أبيه أيضاً))^(٣). وترجم له ابن أبي حاتم^(٤) ولم يذكر أن له صحبةً بل قال: ((روى عن النبي ﷺ)) ولم يورده ابنُ عبد البر في استيعابه ضمن الصحابة رضي الله عنهم. وقال أبو حاتم: ((عُبَيْدُ الْمُزَنِيِّ، روى عن رسول الله ﷺ، مرسل))^(٥).

وقال العراقي: ((وروى ابنُ ماجه من رواية يزيد بن عُبَيْدِ الْمُزَنِيِّ مرسلًا أن النبي ﷺ قال: ((يُعَقُّ عن الغلام، ولا يُمَسُّ رأسُه بدمٍ)) ورواه البزار وغيره بزيادة (عن أبيه) وهو مرسلٌ أيضاً كما قاله البخاري وغيره))^(٦).

لكنَّ ابن حجر عاد وأثبت لعُبَيْدِ الْمُزَنِيِّ الصحبة فقال: ((عُبَيْدُ الْمُزَنِيِّ والد يزيد، صحابي، له حديث في العقيقة، (ق)))^(٧). ورمز لابن ماجه. وابنُ ماجه إنما خرَّج الحديث كما أوردناه، ولم يذكر فيه (عن أبيه). وقد ذكر النقاد أن أباه لا صحبة له.

وأنكر الإمام أحمدُ معرفة عُبَيْدِ الْمُزَنِيِّ فقد نقل الخلالُ عن مُهَنَّأ أنه سأل أحمدَ عن حديث يزيد بن عُبَيْدِ الْمُزَنِيِّ، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: ((يُعَقُّ عن الغلام...)) فقال أحمد: (ما أعرفه، ولا أعرف عبدَ بن يزيد الْمُزَنِيِّ، ولا هذا الحديث). فقلت له: أتكرهه؟ فقال: (لا أعرفه، وقصة الحسن والحسين رضي الله عنهما حديثٌ واحدٌ)^(٨).

(١) في الذبائح (باب العقيقة) (٣١٦٦) (٢ : ١٠٥٧).

(٢) الأحاد والمثاني (٢ : ٢٣٩).

(٣) الإصابة (٦ : ٧١٨).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٦ : ٩٣).

(٥) المراسيل (ص ١٣٥).

(٦) طح الشريب (٥ : ١٨٥).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٤٠٠).

(٨) انظر: زاد المعاد (٢ : ٣٣٠).

وأشار أحمد بذلك إلى أنه لا يحفظ في هذا الباب إلا هذا الحديث: (عَقَّ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ)^(١). رضي الله عنهما. وعليه فحديثُ يزيد عن أبيه شاذٌّ. فثبت بذلك إعلال الحديث بالإرسال؛ حيث لم تثبت صحبة عَبْدِ الْمُزَنِيِّ ولا ابنه، إضافة إلى جهالتهم، وأن هذا الحديث غير محفوظ كما ذكره أحمد رحمه الله.

(١) خرَّجه أبو داود في الضحايا (باب في العقيقة) (٢٨٤١) (٣ : ١٠٧) .

المطلب الثالث

ألفاظ العلة الدالة على الشك في حفظ الحديث

استعمل البخاري في تاريخه الكبير ألفاظاً دالة على الشك في حفظ الراوي للحديث، وهي ألفاظ تشمل طريفي الحديث السند والمتن، ومن الأمثلة على ذلك قوله:

١- إسحاق بن راشد، أخو النعمان بن راشد، نسبه محمد بن راشد. قال أحمد: لا أعلم بينهما قرابة. ولا أراه حفظه. ويُقال الحَرَّايّ، ويقال: الجزري، مولى بني أمية^(١).

٢- أيوب بن مَرْثَد. يُقال عن علي أيضاً: أيوب بن يزيد. فلا أدري يزيد محفوظ أم لا^(٢)؟

٣- سليمان بن موسى الدمشقي، ابن الأشدق، ويقال الأشدق، أدركه ابن عُيَيْنَةَ بمكة، وخرج ولم يسمع منه، كُنِيَّتُهُ: أبو أيوب. كناه يحيى بن بكير، فلا أدري يحيى حفظه^(٣)؟ وهذه أمثلة لما أعله البخاري بالشك في حفظ الراوي:

المثال الأول:

قال البخاري:

((محمد بن كعب، أبو حمزة القُرْظِيّ، مديني، سمع ابنَ عباس، وزيدَ بن أرقم. قال أبو نُعيم: مات سنة ثمان ومئة. سمع منه الحَكَم بن عُتيبة، وابنُ عجلان. ويقال: محمد بن كعب بن سليم، وكان أبوه ممن لم يُنْبِث يومَ قُرَيْظَةَ فَتْرُك. حَدَّثني ابنُ بشار قال: حَدَّثنا أبو بكر قال: حَدَّثنا الضَّحَّاك بن عثمان، عن أيوب بن موسى: سمعتُ مُحَمَّدَ بنَ كعب القُرْظِيّ: سمعتُ عبدَ الله بن مسعود عن النبي ﷺ : ((من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة))).

قال محمد: (لا أدري حَفِظَهُ أم لا) ((^(٤)؟

خرَجَ هذا الحديث مرفوعاً الترمذي قال: حَدَّثنا محمد بن بشار: حَدَّثنا أبو بكر الحنفي: حَدَّثنا الضَّحَّاك بن عثمان: عن أيوب بن موسى قال: سمعتُ محمد بن كعب القُرْظِيّ قال: سمعتُ عبدَ الله بن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ : ((من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنةُ بِعَشْرٍ أمثالها، لا أقول: ألم حرف، ولكن ألفٌ حرفٌ، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرفٌ))^(٥).
أعلَّ البخاريُّ هذا الحديث بقوله: (لا أدري حفظه أم لا؟).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٦١).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ٣٩١).

(٣) التاريخ الكبير (٤ : ٥٢).

(٤) التاريخ الكبير (١ : ٢١٧).

(٥) في فضائل القرآن (باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر) (٢٩١٠) (٥ : ١٧٥).

وأشار بذلك إلى محمد بن كعب؛ حيث خالف في روايته لمتن الحديث، وإنما هو محفوظ عن ابن مسعود بلفظ: (تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَاتْلُوهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْجُزُكُمْ عَلَى تِلَاوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، أَمَّا إِنِّي لَا أَقُولُ: أَلَمْ، وَلَكِنْ: أَلْفٌ وَلَا مٌ وَمِيمٌ)^(١).

قال الترمذي: ((وَيُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ))^(٢).

وخالف محمد بن كعب في رواية الحديث مرفوعاً، والمحفوظ أنه موقوف على ابن مسعود من قوله. وخالف أيضاً في قوله: (سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ). وسماعه غير ممكن؛ فقد مات سيِّدنا ابن مسعود سنة (٣٢ هـ) وولد محمد بن كعب سنة (٤٠ هـ)^(٣). وقريب منه ما ذكره ابن منجويه عن الواقدي: ((توفي محمد بن كعب القُرظي سنة (١١٧ هـ) وهو ابن ثمان وسبعين سنة))^(٤). فتكون ولادته على ذلك سنة (٣٩ هـ).

وقال أبو داود: ((سَمِعْتُ قَتِيْبَةَ يَقُولُ: بَلَغَنِي أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ))^(٥). قال الذهبي: ((قُلْتُ: هَذَا قَوْلٌ مَنْقُطٌ شَاذٌ))^(٦).

وقال أبو داود أيضاً: ((سَمِعَ مِنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ))^(٧). وتابعه على ذلك العلائي فقال: ((وهذا هو الصحيح)) واستشهد العلائي لذلك فقال: ((فَقَدْ رَوَى أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ))^(٨).

لكن ما ذكره أبو داود والعلائي لا يصح؛ لما قدّمنا من أقوال المحدثين في ولادته ووفاته، وقد ذكر ابن أبي حاتم مَنْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ : أبو هريرة، وأنس بن مالك، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، وجابر بن عبد الله، وابن عباس^(٩). ولم يذكر ابن مسعود ﷺ منهم.

والحديث خرّجه موقوفاً على ابن مسعود من قوله ابن أبي شيبة، حيث ساق الحديث عن الحفاظ الأثبات من أصحاب ابن مسعود، فقد خرّجه عن إبراهيم، عن علقمة أو الأسود عن عبد الله بن مسعود. وهي سلسلة مما قيل فيها أنها من أصح الأسانيد^(١٠).

فاتضح من ذلك عدم حفظ محمد بن كعب لهذا الحديث في قوله: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ)

(١) بن أبي شيبة (٢٩٩٣٤) (٦ : ١١٨). ابن أبي شيبة (٢٩٩٣٤) (٦ : ١١٨).

(٢) سنن الترمذي (١٧٥ : ٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٥٣٤).

(٤) رجال صحيح البخاري (٢ : ٦٧٥).

(٥) سير أعلام النبلاء (٥ : ٦٧).

(٦) المصدر السابق (٥ : ٦٧).

(٧) المصدر السابق (٥ : ٦٧).

(٨) جامع التحصيل (ص ٢٦٨).

(٩) انظر: الجرح والتعديل (٨ : ٦٧).

(١٠) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٦) تقريب النووي (١ : ٥٦).

ومخالفته في روايته لمتن الحديث، وفي رفع الحديث حيث إنه موقوف على ابن مسعود من كلامه.

المثال الثاني:

قال البخاري:

((إسحاق بن سيار، سمع يونس بن ميسرة الشامي.

سمع أبا إدريس الخولاني: سألت المغيرة بن شعبة بدمشق قال: (وضأت النبي ﷺ بنبوك فمسح على خفيته). قاله لي سليمان بن عبد الرحمن، عن الوليد بن مسلم.

وقال هشيم، عن داود بن عمرو، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن عوف بن مالك: (جعل النبي ﷺ المسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثاً للمسافر، ويوماً للمقيم). قال أبو عبد الله: (إن كان هذا محفوظاً فإنه حسن).

وقال حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس، عن بلال: (مسح النبي ﷺ).

وقال غير واحد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن بلال، مرسل.

وقال الوليد: كنيته أبو النضر - يعني إسحاق بن سيار ((^(١).

خرج حديث إسحاق بن سيار الطبراني بإسناده عن الوليد بن مسلم: ثنا إسحاق بن سيار أبو النضر: ثنا يونس بن ميسرة بن حلبس أنه سمع أبا إدريس الخولاني يقول: سألت المغيرة بن شعبة عن ما حضر من رسول الله ﷺ بنبوك فقال: (كان رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فمسح على خفيته)^(٢).

وخرج حديث عوف بن مالك بإسناد البخاري البزار، ومثله: (أمراً رسول الله ﷺ في غزوة تبوك بالمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم)^(٣).

قال البخاري: (إن كان هذا محفوظاً فإنه حسن). وأشار إلى أن حديث عوف هو المحفوظ من فعله ﷺ .

ورجح أحمد ذلك فقال: ((هذا من أجود حديث في المسح على الخفين، لأنه في غزوة تبوك، آخر غزاة غزاها))^(٤).

وشك البخاري هذا إشارة إلى ضعف حديث إسحاق بن سيار؛ فإسحاق هو أبو النضر، قال عنه أبو حاتم: ((مجهول لا أعرفه))^(٥).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٦٤).

(٢) في المعجم الكبير في مسند المغيرة بن شعبة (١٠٨٥) (٢٠ : ٤٤٤).

(٣) مسند عوف بن مالك (٢٧٥٧) (٧ : ١٨٩).

(٤) تنقيح التحقيق (١ : ١٨٧).

(٥) لسان الميزان (١ : ٣٦٤).

لكن ابن أبي حاتم ترجم لإسحاق بن سيار ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، بل نُقِلَ عن أبي زرعة قوله: ((يُعَدُّ في الشاميين))^(١). وقال عنه أبو حاتم: ((ليس بالمشهور؛ لم يرو عنه غير الوليد))^(٢). لكن ابن عساكر ذكر أنه قد روى عنه الوليد والأوزاعي^(٣).

ويظهر أن ابن حجر نُقِلَ عن أبي حاتم قوله هذا استنباطاً من كلام ابن أبي حاتم؛ فقد قال في اللسان: ((قال أبو حاتم: لا أعرفه، مجهول)) انتهى. وعبارة ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه. وإذا لم يعرفه مثل أبي صار مجهولاً))^(٤). مع أن الذهبي لم يورد إسحاق بن سيار في ميزانه!! ولم يذكره مَنْ صَنَّفَ في الضعفاء كابن عدي، والعُقيلي. وهو معروف عند الحفاظ فقد ذكره ابن أبي حاتم، والدارقطني^(٥) وابن ماكولا^(٦).

ويدلّ لذلك أن البخاري خرّج حديث المغيرة في صحيحه بالمتن الوارد آنفاً من طريق أبي أسامة، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن المغيرة قال: (وَضَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَصَلَّى)^(٧). والحديث خرّجه أبو داود والترمذي من حديث أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت، عن النبي ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَقَالَ: ((لِّلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ))^(٨). قال أبو عيسى: ((هذا حديث حسن صحيح. وفي الباب عن علي، وأبي بكر، وأبي هريرة، وصفوان بن عسال، وعوف بن مالك، وابن عمر، وجري))^(٩).

فالشك من البخاري ليس على حقيقته، ويُشْتَشَفُ منه حُسْنُ الحديث؛ فإن فيه داود بن عمرو، قال عنه ابن عدي: ((لا أرى بروايته بأساً))^(١٠). وقال ابن حجر: ((صدوق يخطئ))^(١١).

المثال الثالث:

قال البخاري:

-
- (١) الجرح والتعديل (٢ : ٢٢٢).
 - (٢) علل الحديث (١ : ٣٩).
 - (٣) انظر: تاريخ دمشق (٨ : ٢١٩).
 - (٤) لسان الميزان (١ : ٣٦٤).
 - (٥) المؤلف والمختلف (٤ : ١٢٦).
 - (٦) الإكمال (٧ : ٢٦٧).
 - (٧) في الصلاة (باب الصلاة في الخفاف) (٣٨٨) (ص ٦٩).
 - (٨) خرّجه أبو داود في المسح على الخفّين (باب التوقيت في المسح) (١٥٧) (١ : ٤٠) والترمذي في المسح على الخفّين (باب المسح على الخفّين) (١٥٨).
 - (٩) الترمذي (١ : ١٥٨).
 - (١٠) الكامل (٣ : ٨٣).
 - (١١) تقريب التهذيب (ص ٢٣٥).

((إسحاق بن سعد بن كعب بن عُجْرة الأنصاري، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ قال: ((من أقام الصلاة)) روى عنه عبد الرحمن بن النعمان، قاله لنا أبو نعيم.

وقد روى هذا الحديث سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة، عن ابن حبان، عن ابن مُحَرَّرٍ، عن عبادة، عن النبي ﷺ قال: ((خمس صلوات كتبهنَّ الله على عباده)).

فالله أعلم به - يعني بإسحاق - أنه محفوظ أم لا؛ لأن إسحاق ليس يُعرف إلا بهذا، لا أدري حفظه أم لا؟ قال أبو عبد الله: أهَابُ أنه أراد سعد بن إسحاق^(١).

خرج هذا الحديث من الطريق الأول الدارمي قال: أخبرنا أبو نعيم: ثنا عبد الرحمن - هو ابن النعمان الأنصاري - : حدَّثني إسحاق بن سعد بن كعب بن عُجْرة الأنصاري، عن أبيه، عن كعب قال: (خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد سبعة، مِنَّا ثلاثة من عَرِينَا، وأربعة من موالينا، أو أربعة من عَرِينَا، وثلاثة من موالينا قال: فخرج علينا النبي ﷺ من حُجْرة حتى جلس إلينا فقال: ((ما يُجْلِسُكُمْ ها هنا؟)) قلنا: انتظر الصلاة. قال: ((فَتَكْتُ بأصبعه في الأرض ونَكْسَ ساعة، ثم رفع إلينا رأسه فقال: ((هل تدرون ما يقول رُبُّكُمْ؟)) قال: قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: ((إنه يقول: من صَلَّى الصلاة لوقتها فأقام حدها كان له بها عليَّ عهدٌ أُدْخِلُهُ الجنةَ، ومن لم يُصَلِّ الصلاة لوقتها ولم يُقِمْ حدها لم يكن له عندي عهدٌ، إِنْ شِئْتُ أُدْخِلْتُهُ النارَ و إِنْ شِئْتُ أُدْخِلْتُهُ الجنةَ))^(٢).

أما الرواية على الوجه الصحيح كما ذكره البخاري فخرجها ابنُ أبي شيبة قال: نا الفضل بن دُكَيْنٍ، نا عبد الرحمن بن النعمان الأنصاري: نا سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة الأنصاري، عن أبيه، عن كعب قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد سبعة ... به^(٣).

أعلَّ البخاري هذا الحديث بقوله: (فالله أعلم به - يعني بإسحاق - أنه محفوظ أم لا؛ لأن إسحاق ليس يُعرف إلا بهذا، لا أدري حفظه أم لا؟ قال أبو عبد الله: أهَابُ أنه أراد سعد بن إسحاق).

والشكُّ من البخاري هنا راجع إلى خطأ الراوي في اسم إسحاق بن سعد بن كعب، ويَبَيِّنُ البخاري تفردَ إسحاق بهذا الحديث، وشكَّكَ في حفظه؛ لأنه لا يُروى إلا من طريقه. وأرجع البخاري الخطأ في ذلك إلى عبد الرحمن بن النعمان، حيث انقلب عليه اسم الراوي ووهم فيه فقال: إسحاق بن سعد. وإنما هو سعد بن إسحاق.

غير أن أبا زرعة الرازي أرجع الخطأ في ذلك إلى أبي نعيم فقال: ((هكذا قال أبو نعيم، ونُراه أراد سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجْرة، يُعَدُّ في المَدِينِيَّيْنِ)) قال ابن أبي حاتم: ((وسمعت أبي يقول:

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٦٢).

(٢) في الصلاة (باب استحباب الصلاة في أول الوقت) (١٢٢٦) (١ : ٣٠٣).

(٣) مسند ابن أبي شيبة (٥١٢) (١ : ٣٤٨).

هكذا قال أبو نُعيم. وهو سعد بن إسحاق، وغلط فيه عبد الرحمن بن النعمان، أو أبو نُعيم^(١).
ورجح الذهبي انقلاب اسمه على عبد الرحمن بن النعمان قال: ((أرى أنه انقلب اسمُهُ على عبد
الرحمن بن النعمان؛ ولهذا لم يذكره عاقمة من جَمَعَ في الضعفاء))^(٢).
وأما إسحاق بن سعد فقال عنه الذهبي: ((لا يُدرى من هو، أو لا وجودَ له))^(٣). وعبد الرحمن بن
النعمان: صدوقٌ ربّما غَلِطَ^(٤). فالغلط منه والله أعلم.
فثبت بذلك إعمال الحديث بانقلاب اسم الراوي على عبد الرحمن بن النعمان ، وسببه وهمّة وعدم
حفظه، والمحفوظ هو سعد بن إسحاق؛ لأن إسحاق بن سعد مجهول ولا يُعرف.

(١) الجرح والتعديل (٢ : ٢٢١).

(٢) ميزان الاعتدال (١ : ١٣٠).

(٣) المصدر السابق (١ : ١٣٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣٨٤).

الباب الثاني

قرائن التعليل والترجيح عند البخاري

في التاريخ الكبير

تمهيد: القرائن عند المحدثين (تعريفها، أنواعها، تطبيقاتها)

الفصل الأول: قرائن إعلال الحديث وتطبيقاتها عند البخاري

في التاريخ الكبير.

الفصل الثاني: قرائن الترجيح وتطبيقاتها عند البخاري

في التاريخ الكبير.

تمهيد

القرائن عند المحدثين

(تعريفها، أنواعها، تطبيقاتها)

المطلب الأول: تعريف القرائن لغةً واصطلاحاً .

المطلب الثاني: أنواع القرائن عند المحدثين وتقسيماتها .

المطلب الثالث: القرائن وتطبيقاتها عند المحدثين .

المطلب الأول

تعريف القرائن لغةً واصطلاحاً

أولاً: تعريف القرائن لغةً.

قال ابن منظور:

((القرينة: فعيلة، بمعنى مفعولة، من الاقتران. وقد اقترن الشيئان وتقارنا. وجاءوا قُرَانِي: أي مُقْتَرِنِينَ. والقُرَانِي: تشنية فُرَادِي، يقال: جاءوا قُرَانِي وجاءوا فُرَادِي. وقَارَنَ الشيئُ الشيئَ مقارنةً و قِرَانًا: اقْتَرَنَ به وصاحبه. وَقَرَنْتُ الشيءَ بالشيءِ: وَصَلْتُهُ. والقَرِينُ: المصاحِبُ))^(١).
وقال الجُرْجَانِي: ((القرينة فعيلة بمعنى المفاعلة، مأخوذ من المقارنة))^(٢).

وقال الشوكاني:

((القرينة: امرأة الرجل؛ لأنها تقارنه، فعيلة بمعنى فاعلة))^(٣).

مما سبق من كلام أهل اللغة في القرينة يتضح أنها مأخوذة من الاقتران وهو المصاحبة. وهي فعيلة بمعنى المفاعلة، وبمعنى فاعلة، وبمعنى مفعولة، فهي على ذلك بمعنى المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول.

ثانياً: تعريف القرائن اصطلاحاً.

قال أبو البقاء الكفوي:

((القرينة: ما تدل على تعيين المراد باللفظ، أو على تعيين المحذوف، لا ما يدل على معنى))^(٤).

وقال الجُرْجَانِي:

((أمرٌ يشير إلى المطلوب، وهي إما حالية^(٥)، أو معنوية^(٦)، أو لفظية^(٧)))^(٨).

ويمكن تعريفها عند المحدثين: الدلائل التي استعملها المحدثون في إعلال الحديث، والترجيح بين الروايات، بالنظر في الراوي والمروي.

(١) لسان العرب (١٣ : ٣٣٦) مادة (ق ر ن) قرن).

(٢) التعريفات (ص ٢٢٣).

(٣) التعاريف (ص ٥٨١).

(٤) الكليات (١ : ١٠٨٥).

(٥) قال الجويني: كقول القائل: (رأيتُ الناسَ) ونحن نعلم أن حاله لا يحتمل رؤية الناس جميعاً. انظر: البرهان (١ : ٢٥٣).

(٦) قال الزركشي: وهي كثيرة منها: أن تكون الصيغة صيغة الخبر، ويراد به الأمر، كقوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] فَإِنَّ صيغته صيغة الخبر، ولكن لا يمكن حمله على حقيقته؛ فإنهن قد لا يتربصن، فيقع خبر الله بخلاف مخبره وهو محال، فوجب حمل الصيغة على معنى الأمر؛ صيانةً لكلام الله عن احتمال المحال. البرهان في علوم القرآن (٢ : ٢١٥).

(٧) قال الزركشي: اللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة، أما المتصلة فنوعان: نوع يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لحمل عليه ويسمى تخصيصاً وتأويلاً، ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً. وأما اللفظية المنفصلة فنوعان أيضاً: تأويل وبيان.

انظر: البرهان في علوم القرآن (٢ : ٢١٥).

(٨) التعريفات (ص ٢٢٣).

المطلب الثاني

أنواع القرائن عند المحدثين وتقسيماتها

لم يتصدّ المحدثون لدى تدوينهم السنة النبوية الشريفة إلى التصنيف في موضوع القرائن وتقسيماتها، بل كانت غايتهم الرئيسة جمع حديث رسول الله ﷺ في تصانيف جامعة بغية الرجوع إليها، غير أن البحث عنها كان مبنوياً في ثنايا المصنّفات الحديثية وخصوصاً كتب العلل، من خلال مباحث زيادات الثقات من تعارض الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، أو ذكر عدم سماع الراوي ممن روى عنه اعتماداً على كتب التراجم والطبقات، أو ما استعمله المحدثون من الثابت في مسلمّات القرآن، أو الحديث، أو السيرة، أو التاريخ في معارضة الحديث الذي يحمل في دلالة مخالفته صريحة للثابت من هذه المسلمّات.

وإذا نظرنا إلى البعد التاريخي لظاهرة القرائن ونشوئها ومن ثمّ اعتمادها لدى المحدثين لا بد من العودة إلى عصر الرواية في بدايته وهو القرن الهجري الأول، حيث تمحيص الروايات على أشده، والفحص في أحوال الرجال من حيث العدالة والضبط والسماع، وما ينشأ عن اختلال كل واحد منها من الحكم على الراوي بالجهالة، والضعف، والبدعة، وعلى المروي بالإرسال والانقطاع، وكلّ هذه أوصاف مُعلّلة للحديث، مؤثّرة فيه من حيث القبول والردّ.

ومن جمّع كلام الأئمة النقاد في هذا العصر، وتباين وجهات نظرهم في الأحاديث صحّة وضعفاً استفاد المحدثون من هذه الأقوال في التمييز بين الرواة من حيث الوثاقة والضعف، والعدالة والضبط، وبدأت ملامح إعلال الحديث والترجيح بينها بحسب ما يلوح من القرائن التي ترجع إلى ضبط الراوي، أو تثبته، أو ملازمته للشيخ، أو فقهه.

وأطلّ القرن الهجري الثاني بالخلافة الراشدة لعمر بن عبد العزيز الذي أعطى الأمر بتدوين الحديث الشريف خوفاً من دروس العلم، وذهاب العلماء^(١)، فبدأت المصنّفات الحديثية بالظهور، وكانت تُسمّى بالمسانيد^(٢).

ومن أكثر الكتب التي حملت المقدمات لنشوء علم القرائن هي كتب العلل، كعلل أحمد، وابن المديني، والترمذي، وابن أبي حاتم، والدارقطني، وكتب التاريخ التي تُعنى بالرواة كتاريخ ابن معين، والبخاري، وكتب الجرح والتعديل كالضعفاء للعقيلي، والكامل لابن عدي.

فمقارنة هؤلاء الأئمة بين الرواة من حيث الحفظ والإتقان، والعدالة والضبط، وتمييزهم بين الأحاديث والأسانيد من حيث الانقطاع والاتصال هي الركيزة الأساس في نشوء علم القرائن.

(١) أورده البخاري معلقاً في العلم (باب كيف يقبض العلم) (ص ٢٢).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٨٠٥).

وبدأ هذا العلم بالتبلور والوضوح على يد الحفاظ النقاد، العلماء بالأحاديث وعللها، والأسانيد وخفاياها، والرواة وأحوالهم كشعبة، والقطان، وابن معين، وأحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذي. وعَقِبَ النظر في كلام هؤلاء الأئمة وفهم ملابسات كل حديث، والتعمق في شرح أقوالهم استنبط علماء الحديث منها إشارات وأمارات على إلال الحديث، أو رجحان رواية على غيرها لزيادة حفظ، أو لكثرة عدد، أو ملازمة للشيخ، أو اختصاصه به، أو بحفظه لحديث أهل بلد معين.

فعلم القرائن عند المحدثين لم يفرد أحد من العلماء بالتصنيف في كتاب مستقل كغيره من علوم الحديث، إنما استنبط العلماء هذه القرائن بالاستقراء لصنيع المحدثين والتمعن في أقوالهم واجتهاداتهم. مثلاً في ذلك مثل تعريف الحديث الصحيح الذي اقتُنع بالاستقراء كما نصَّ الزركشي على ذلك^(١).

وتُقسم القرائن قسمين:

أولاً: قرائن إلال.

وهي قسمان:

١- قرائن إلال إسنادية، منها:

أ- اختلاط الراوي.

ب- سلوك الجادة.

٢- قرائن إلال متنية، منها:

أ- عدم معرفة الحديث إلا من طريق واحد (التفرد).

ب- التناقض في الحديث.

ثانياً: قرائن ترجيح.

وهي كثيرة، نذكر منها مايلي:

١- الترجيح بحال الراوي.

٢- الترجيح بكثرة العدد.

٣- الترجيح برواية الأثبت في الشيخ.

وهذه القرائن ذكرها السيوطي نقلاً عن الحازمي، وهي خمسون مرجحاً، ثم قسمها السيوطي سبعة أقسام، ذكرها في كتابه التدريب^(٢).

(١) النكت على ابن الصلاح (١ : ١٠١).

(٢) تدريب الراوي (٢ : ١٧٧).

المطلب الثالث

القرائن وتطبيقاتها عند المحدثين

إن ميدان القرائن وتطبيقاتها عند المحدثين أوضح ما يكون عند مطالعة كتب العلل عند المتقدمين، كعلل ابن المديني وأحمد، والتمييز للإمام مسلم، وعلل الترمذي الصغير، وابن أبي حاتم، والدارقطني، ومنها أيضاً كتاب التاريخ الكبير.

ومن المؤلفات التي تتجلى فيها تطبيقات القرائن بقسميها الإعلال والترجيح كتاب التمييز للإمام مسلم رحمه الله، فهو مجال تطبيقي خصب لاستعمال القرائن عند المحدثين. فقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه هذا الدافع لتصنيفه، وهو بيان أسباب اعتبار بعض الأحاديث في عداد الغلط والخطأ، وهذه الأسباب هي عينها القرائن التي يستعملها المحدثون في حكمهم على الأحاديث، كقولهم: (هذا وَهْمٌ، هذا خطأ).

فمن قرائن الإعلال التي ذكرها الإمام مسلم:

١- النقل المجرد من الكتب، دون الاعتماد على السماع من لفظ الشيخ أو العرض عليه^(١).

٢- مخالفة متن الحديث للحديث الثابت المشهور^(٢).

٣- التناقض في الحديث^(٣).

ومن قرائن الترجيح التي ذكرها مسلم رحمه الله:

١- الترجيح بحال الراوي من حيث عدالته وضبطه^(٤).

٢- الترجيح برواية الأئمة في الشيخ^(٥).

٣- الترجيح بكثرة العدد^(٦).

٤- الترجيح بحفظ الراوي أحاديث أهل بلدٍ معيّن^(٧).

وستتناول بالدراسة في الفصلين القادمين قرائن الإعلال الواردة في التاريخ الكبير، إضافة إلى قرائن

الترجيح مع أمثلتها التطبيقية.

(١) التمييز (ص ١٨٧) رقم (٥٧).

(٢) التمييز (ص ١٨٣) رقم (٤٥).

(٣) التمييز (ص ١٨٦) رقم (٥٢).

(٤) التمييز (ص ١٨٩) رقم (٥٩).

(٥) التمييز (ص ١٩٣) رقم (٦٦).

(٦) التمييز (ص ١٩٠) رقم (٦١).

(٧) التمييز (ص ١٩٠) رقم (٦٢).

الفصل الأول

قرائن إعلال الحديث وتطبيقاتها عند البخاري

في التاريخ الكبير.

المبحث الأول: قرائن إعلال الحديث الإسنادية عند البخاري في

التاريخ الكبير.

المبحث الثاني: قرائن إعلال الحديث المتنوية عند البخاري في

التاريخ الكبير.

المبحث الأول

قرائن إعلال الحديث الإسنادية عند البخاري في التاريخ

الكبير

المطلب الأول: اختلاط الراوي.

المطلب الثاني: سلوك الجادة.

المطلب الأول

اختلاط الراوي

أدرج المحدثون اختلاط الراوي ضمن العلامات الدالة على سوء الحفظ الذي هو أحد أسباب الطعن في الرواة كما ذكره ابن حجر^(١).

والاختلاط في أصله اللغوي هو فساد العقل. قال الزبيدي: ((اختلط فلان: فسد عقله. واختلط عقله: إذا تغير فهو مختلط))^(٢).

وأما عند المحدثين فالمعنى اللغوي حاضر في تعريفهم للاختلاط، قال السخاوي: ((الاختلاط: فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما لحرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن، وسرقه مال كالمسعودي، أو ذهاب كُتُب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن))^(٣).

وقسم ابن رجب رحمه الله الرواة المختلطين ثلاثة أقسام:

١- من ضَعَفَ حديثه في بعض الأزمان دون بعض.

٢- من ضَعَفَ حديثه في بعض الأماكن دون بعض.

٣- من ضَعَفَ حديثه في بعض الشيوخ دون بعض^(٤).

وحكم رواية المختلط قبول ما حدث به قبل الاختلاط، وما سَمِعَ منه بعد الاختلاط فلا يُحتج به. أما إذا لم يُعرف هل حدث به قبل الاختلاط أو بعده، ولم يتميز هذا من ذاك فلم يُدر أي ذلك متحقق، فرأى ابن الصلاح أن حكمه كحكم من سمع منه قبل الاختلاط^(٥). وقد ذهب إلى ذلك العلائي^(٦).

ورأى ابن حبان الاحتجاج بحديثهم مما رواه الثقات عنهم من القدماء الذين علم سماعهم منهم قبل اختلاطهم فقال: ((وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري، وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما فإننا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رَوَوْا، إلا أننا لا نَعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات

(١) انظر: نزهة النظر (ص ١٠٧).

(٢) تاج العروس (١٩ : ٢٥٨) مادة (خلط).

(٣) فتح المغيث (٣ : ٣٦٦).

(٤) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٥٢).

(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٢).

(٦) انظر: المختلطين (ص ٣). قال أستاذنا الدكتور نور الدين عتر: ومن القرائن التي تتميز بها الرواية قبل الاختلاط أن يكون الحديث من رواية الكبار من أصحاب الراوي المختلط، أي الذين علم أنهم سمعوا منه في وقت مبكر وإن لم يُنص على تاريخ سماعهم. فقد وجدناهم يصرحون بصحة رواية هؤلاء، مثل عطاء بن السائب، قال الخطيب في الكفاية: (قد اختلط في آخره عمره، فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة؛ لأن سماعهم منه كان في الصحة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخيراً). منهج النقد في علوم الحديث (ص ١٣٤).

من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى»^(١).

وأما إخراج الشيخين لأحاديث المختلطين فأجاب عنه ابن الصلاح بقوله: ((واعلم: أنّ من كان من هذا القبيل محتجاً بروايته في (الصحيحين) أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة: أن ذلك مما تميّز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط، والله أعلم))^(٢).

وأما التصنيف في المختلطين فذكر ابن الصلاح أنّ أحداً لم يفرّده بالتصنيف. وأجاب على ذلك السخاوي قائلاً: ((وأفرد للمختلطين كتاباً الحافظ أبو بكر الحازمي حسبما ذكره في تصنيفه (تحفة المستفيد) ولم يقف عليه ابن الصلاح؛ فإنه قال: (ولم أعلم أحداً أفرد بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً). والعلائي مرتباً لهم على حروف المعجم باختصار، وذيل عليه شيخنا، وللبرهان الحلبي (الاحتياط بمن رمي بالاختلاط) وأمثله كثيرة))^(٣).

وقول ابن الصلاح هذا كان الباعث لسبب ابن العجمي على التصنيف في المختلطين فإنه قال: ((فهذا كتاب جمعته على حروف المعجم في الاسم واسم الأب في معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات وغيرهم، وذلك لأنّ الحافظ تقي الدين أبا عمرو ابن الصلاح قال في علومه: إنه فنّ عزيزٌ مهمٌّ لم أعلم أحداً أفرد بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً))^(٤).

ومن قبل سبب ابن العجمي كان كلام ابن الصلاح هذا باعثاً للعلائي على التصنيف في المختلطين، فقد نقل السبب عن شيخه العراقي قوله: ((وبسبب كلام ابن الصلاح أفرد شيخنا صلاح الدين العلائي بالتصنيف في جزء حدّثنا به، ولكنه اختصره ولم ييسط الكلام فيه، وربّهم على حروف المعجم))^(٥).

وهذه أمثلة لما أعله البخاري في تاريخه الكبير مستنداً في ذلك إلى قرينة الاختلاط.

المثال الأول:

قال البخاري:

((صفوان بن محرز المازني البصري، سمع أبا موسى، وابن عمر، روى عنه الحسن، وقتادة. وقال الأعمش: نا جامع بن شداد: نا صفوان: نا عمران بن حصين، عن النبي ﷺ :)) أن الله كتب الذكر ((.

(١) صحيح ابن حبان (١ : ١٦١).

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩٧).

(٣) فتح المغيث (٣ : ٣٦٦).

(٤) الاغبط (ص ٣٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٣٣).

وتابعه سفيان، عن جامع، عن صفوان، عن عمران، عن النبي ﷺ .

وقال المسعودي، عن جامع، عن صفوان، عن بُرَيْدَةَ، عن النبي ﷺ . **ولا يصح بُرَيْدَةَ** ^(١).

خرج حديث عمران البخاري قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش: حدثنا جامع بن شداد، عن صفوان بن مُحَرَّر أنه حدثه عن عمران بن حُصَيْن رضي الله عنهما قال: دخلتُ على النبي ﷺ وعقلتُ ناقتي بالباب، فأتاه ناسٌ من بني تميم فقال: « اقبلوا البشرى يا بني تميم ». قالوا: قد بشرتنا فأعطينا - مَرَّتَيْنِ - ، ثم دخل عليه ناسٌ من أهل اليمن فقال: « اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلوها بنو تميم ». قالوا: قد قبلنا يا رسول الله. قالوا: جئناك نسألك عن هذا الأمر. قال: « كان الله ولم يكن شيءٌ غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض ». فنادی منادٍ: ذَهَبَتْ ناقتُك يا ابن الحُصَيْن. فانطلقت فإذا هي يقطع دونها السراب، فوالله لوددتُ أني كنتُ تركتها ^(٢).

وحديث بُرَيْدَةَ أورده أبو الشيخ في العظمة قال: حدثنا الوليد: حدثنا يحيى بن أبي طالب: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا المسعودي، عن جامع بن شداد، عن ابن بُرَيْدَةَ الأسلمي، عن أبيه رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ : « كان الله ولا شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء يكون، وخلق سبع سماوات » ^(٣).

أشار البخاري بقوله: (**ولا يصح بُرَيْدَةَ**) إلى إعلال الحديث بانقلاب اسم الراوي على المسعودي، واستند البخاري في ذلك بأن المسعودي رواه في حال اختلاطه، كما أن الراوي عنه وهو يزيد بن هارون ممن روى عنه بعد الاختلاط. قال عبد الله بن الإمام أحمد: « سمعت أبي يقول: كل من سمع المسعودي بالكوفة فهو جيد، مثل وكيع، وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون، وحجاج، ومن سمع منه ببغداد وهو في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة » ^(٤).

قال ابن رجب: « يعني أن سماع من سمع منه بالكوفة صحيح، ومن سمع منه ببغداد كيزيد بن هارون، وحجاج، فهو بعد الاختلاط. وقال محمد بن عبد الله بن مُثِير: (المسعودي كان ثقة، اختلط بآخرة، سمع منه عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ هو مستقيم) » ^(٥).

(١) التاريخ الكبير (٤ : ٢٥٥).

(٢) في بدء الخلق) باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ﴾ [الروم : ٢٧] (٣١٩١) (ص ٥٣٢).

(٣) العظمة (٢ : ٥٧٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٣ : ٥٠).

(٥) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٧٠ - ٥٧١).

ومما يدلّ لهذه القرينة التي أعل بها البخاري الحديث أن القدماء الأثبات من أصحاب المسعودي الذين حملوا عنه قبل الاختلاط كالأعمش، والثوري، ووكيع، وأبي نعيم زَوْوَا الحديث عن عمران بن حصين، ومن هنا قال البخاري: (ولا يصحُّ بُرَيْدَة). وهذا يدلّ على أن رواية المسعودي للحديث إنما هي بعد الاختلاط.

قال عبد الله بن الإمام أحمد أيضاً: ((سألت أبي عن حديث عمران بن حصين أن قوماً قَدِمُوا على النبي ﷺ فقالوا: قد بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا. فَإِنَّ الْأَعْمَشَ وَسَفِيَانَ جَمِيعاً يَقُولَانِ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ جَامِعٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ. قُلْتُ: أَيُّهُمَا الصَّوَابُ؟ فَقَالَ: الصَّوَابُ مَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ، وَسَفِيَانَ، وَسَمَاعُ بْنُ يَزِيدٍ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ بِأَخْرَةٍ))^(١).

وقول البخاري: (ولا يصحُّ بُرَيْدَة). هو ترجيح لرواية الأعمش، والثوري، والكبار من أصحاب المسعودي الذين رَوَوْا الحديث عن عمران بن حصين، وهو ما أكّده الطحاوي فقال: ((فاختلف الأعمش في الذي رجع إليه هذا الحديث من أصحاب رسول الله ﷺ ، فذكر الأعمش أنه عمران بن الحصين، وذكر المسعودي أنه بُرَيْدَة بن الحبيب، وكان الصحيح عندنا ما قاله الأعمش فيه، ودلّ على ذلك أنَّ الثوريَّ قد رواه عن جامع بن شدّاد، فوافق الأعمش فيه، وخالف المسعوديَّ، وإن كان قد قصّر عن بعض متنه مما في روايتهما))^(٢).

وخرّجه الحاكم بإسناده عن رَوْحِ بْنِ عِبَادَةَ: حدّثنا المسعودي، عن أبي صخرَة جامع بن شدّاد، عن صفوان بن محرز، عن بُرَيْدَة الأسلمي قال: دخل قومٌ على رسول الله ﷺ فجعلوا يسألونه ... به^(٣). ورَوْحُ بْنُ عِبَادَةَ هو ابن العلاء ثقة فاضل^(٤). غير أن أحداً لم يذكره في القدماء من أصحاب المسعودي؛ فيُحتمل أنه سمع منه بعد الاختلاط.

فثبت من أقوال النقّاد أن هذا الحديث رواه المسعودي بعد اختلاطه بدليل رواية الحفاظ من أصحابه الحديث عن عمران بن حصين لا عن بُرَيْدَة، وهو ما رجّحه أحمد، والطحاوي.

المثال الثاني:

قال البخاري:

((كَهْمَسُ بْنُ الْمُنْهَالِ. عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ:

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣ : ٣٠٢).

(٢) شرح مشكل الآثار (١٤ : ٣٠٢).

(٣) في التفسير (باب سورة هود) (٣٣٠٧) (٢ : ٣٧١).

(٤) انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٤٧).

(نهي النبي ﷺ عن بيع السنين)^(١).

قاله سعيد بن عُقَيْرٍ سمع كَهْمَسًا السَّدُوسِيَّ.

قال إسماعيل بن جعفر، عن أبيه كان يقول: **فيه القدر**»^(٢).

خرَّج الحديث بهذا الإسناد الطبراني في الكبير^(٣).

ومن القرائن التي استعملها البخاري في إعلال هذا السند أن سماع كَهْمَسٍ من سعيد إنما هو بعد الاختلاط.

قال العجلي: ((روى عن ابن أبي عَرُوبَةَ في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، كلُّ ما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح حديث حماد بن سلمة، وابن عُثَيْبَةَ، وعبد الأعلى عنه، والثوري وشعبة صحيح))^(٤).

وقال ابن عدي: ((أثبت الناس عنه يزيد بن زُرَّع، وخالد بن الحارث، ويحيى بن سعيد))^(٥).
ومما يدلُّ على ذلك أن مسلماً خرَّج الحديث عن حميد الأعرج، عن سليمان بن عتيق، عن جابر^(٦).

وكذا خرَّجه أبو داود، وابن ماجه^(٧).

وخرَّجه النسائي عن سفيان عن أبي الزبير، عن جابر^(٨).

وخرَّجه أبو داود^(٩) بلفظ آخر قال: حدثنا أحمد بن حنبل: ثنا إسماعيل (ح) وثنا مسدد أن حماداً، وعبد الوارث حدثاهم كلُّهم، عن أيوب، عن أبي الزبير - قال عن حماد، وسعيد بن مينا، ثم اتفقوا - عن جابر بن عبد الله قال: نهي رسول الله ﷺ عن المحاقلة^(١٠)، والمزائنة^(١١)، والمخابرة^(١٢)، والمعاومة -

(١) قال النووي: ((بيع السنين معناه: أن يبيع ثمر الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيُستَوى بيع المعاومة وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره لهذه الأحاديث، ولأنه يبيغ غَرْزاً، ولأنه يبيغ معدوم ومجهول غير مقدور على تسليمه، وغير مملوك للعاقدة، والله أعلم)) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠ : ١٩٣).

(٢) التاريخ الكبير (٧ : ١٢٢).

(٣) في مسند سَمُرَةَ بن جندب (٦٨٧٠ : ٧) (٢٠٩ : ٧).

(٤) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٦٧).

(٥) الكامل (٣ : ٣٩٦) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٦٦).

(٦) في البيوع (باب كراء الأرض) (٣٩٣٠ : ص ٦٧٣).

(٧) خرَّجه أبو داود في البيوع (باب بيع السنين) (٣٣٧٤ : ٣) (٢٥٤ : ٣) وابن ماجه في التجارات (باب بيع الثمار سنيناً والجائحة) (٢٢١٨ : ٢) (٧٤٧ : ٢).

(٨) في البيوع (باب بيع السنين) (٤٦٢٧ : ٧) (٢٩٤ : ٧).

(٩) في البيوع (باب في المخابرة) (٣٤٠٤ : ٣) (٢٦٢ : ٣).

(١٠) المحاقلة: بيع الحنطة في سنبليها بحنطة صافية، وهي مأخوذة من الحقل وهو الحرث. شرح النووي على مسلم (١٠ : ١٨٨).

(١١) المزائنة: وهي بيع الثمر بالتمر، وبيع الزبيب بالكرم. صحيح البخاري (ص ٣٤٨).

(١٢) المخابرة: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والرابع. شرح النووي على مسلم (١٠ : ١٨٨).

قال عن حماد. وقال أحدهما: والمعاومة. وقال الآخر: بيع السنين. ثم اتفقوا - وعن الثُّنْيَا^(١)، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا^(٢).

فحديث كَهْمَس عن سعيد، عن قتادة لم يورده أحدٌ ممن خرَّج الحديث فدلَّ على أنه غير محفوظ، وأنَّ تَحْمَلَ كَهْمَس من سعيد إنما هو بعد الاختلاط.

وقد تكلم النقاد في رواية الحسن عن سمرة فقالوا: ((سمع منه حديث العقيقة، والنهي عن المُثَلَّة. وقال بعضهم: لم يسمع منه شيئاً بالكلية))^(٣).

وَوَرَدَ من حديث يونس بن عُبيد، عن نافع، عن ابن عمر^(٤). تفرد به يونس، عن نافع؛ حيث لم يروه أحدٌ من أصحاب نافع الكبار كأيوب، وعُبيد الله بن عمر، ومالك، وابن جريج. وكَهْمَس أورده البخاري في الضعفاء^(٥). وقال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عنه فقال: يُكْتَب حديثه، محلُّه الصدق))^(٦).

وقد خرَّج البخاري لكَهْمَس مقروناً بمحمد بن سَوَّاء وهو صدوق. وإخراجه لحديثه مع ما رُمي به من القَدَر دالٌّ على أنه لم يكن داعياً لبدعته، وهو ما قرَّره ابن حجر في مقدمة الصحيح.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((كثير بن جُمُهَان السُّلَمي، يُعَدُّ في الكوفيين، سمع ابن عمر. قال علي: نا جرير، عن عطاء بن السائب، عن كثير بن جُمُهَان، عن أبي عياض، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((من صلى على جنازة فله قيراط))^(٧). خرَّج حديث كثير ابن رَاهُويَه^(٨).

وأشار البخاري بإيراد الحديث في ترجمة كثير إلى إعلال الحديث بهذا الإسناد.

(١) الثُّنْيَا: الاستثناء في البيع كقوله: بعتك هذه الأشجار إلا بعضَهَا فلا يصح البيع؛ لأنَّ المستثنى مجهول. شرح النووي على مسلم (١٠ : ١٩٥).

(٢) العرايا: بيع الرُّطَب في رؤوس النخل خرصاً بالتمر على وجه الأرض كيلاً فيما دون خمسة أَوْسُقٍ لمن به حاجة إلى أكل الرُّطَب ولا ثمن معه. قال الخليل بن أحمد: النخلة الغريَّة هي التي إذا غرُضت النخلُ على بيع ثمرها غَرِثَ منها نخلةٌ أي غُزِلت عن المساومة. غريب الحديث لابن الجوزي (٢ : ٩١).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ : ٧٣٥).

(٤) الطبراني في الأوسط (٨٣٥٧) (٨ : ١٨٨).

(٥) انظر: الضعفاء الصغير (ص ٩٧).

(٦) الجرح والتعديل (٧ : ١٧١).

(٧) التاريخ الكبير (٧ : ١٧١).

(٨) مسند أبي هريرة (٢٥٠ : ١) (٢٧٧).

ومن القرائن التي استعملها البخاري في إعلال الحديث أنه من رواية جرير عن عطاء بن السائب، وجرير إنما حدّث عن عطاء بعد الاختلاط كما ذكره المحدثون.

قال يحيى بن معين: ((حديث سفيان، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب مستقيم، وحديث جرير بن عبد الحميد وأشباه جرير ليس بذاك؛ لتغيّر عطاء في آخر عمره))^(١). وقال الدوري: ((سمعت يحيى يقول: (كان عطاء بن السائب قد اختلط قال: سمعت من عبيدة ثلاثين حديثاً). فقلت ليحيى: فما سمع منه جرير وذووه أليس هو صحيح؟ قال: (لا، ما روى هو وخالد الطحّان - كأنه يُضَعَّفُهُمْ - إلا من سمع منه قديماً). قال يحيى: (وقد سمع أبو عوانة منه في الصّحة وفي الاختلاط جميعاً)))^(٢).

وقال أحمد بن حنبل: ((وممن سمع منه بأخرّة بعد اضطرابه: جرير))^(٣). وقد ساق البخاري حديث عطاء من هذا الطريق ليدلّ على علته، وأنه لا يُحفظ من هذا الطريق؛ حيث لم يورده سوى البخاري في تاريخه. ومما يدلّ على علته أن البخاري ومسلماً خرجا الحديث من طرق كثيرة عن أبي هريرة، وثوبان رضي الله عنهما.

فخرّجه البخاري من طريق عوف، عن الحسن ومحمد، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((من أتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معه حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين، كلُّ قيراطٍ مثلُ أُحُدٍ، ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تُدفن فإنه يرجع بقيراطٍ))^(٤). وخرّجه من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة^(٥). وخرّجه مسلم من طريق ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة^(٦). وخرّجه أيضاً من طريق ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة^(٧). وخرّجه أيضاً من طريق يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة^(٨). وخرّجه من طريق سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان^(٩).

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ٣٠٩).

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ٣٢٨).

(٣) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٥٨).

(٤) في الإيمان (باب اتباع الجنائز من الإيمان) (٤٧) (ص ١١).

(٥) في الجنائز (باب من انتظر حتى تُدفن) (١٣٢٥) (ص ٢١٢).

(٦) في الجنائز (باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها) (٢١٨٩) (ص ٣٨٠).

(٧) في الجنائز (باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها) (٢١٩٠) (ص ٣٨١).

(٨) في الجنائز (باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها) (٢١٩٣) (ص ٣٨١).

(٩) في الجنائز (باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها) (٢١٩٦) (ص ٣٨٢).

وكثير بن جُمهان ليس له إلا حديث واحد في السعي، خرّجه الأربعة^(١). قال عنه ابن حجر: «مقبول»^(٢). وقال ابن أبي حاتم: «هو شيخ يُكتب حديثه»^(٣). وهذا ما يزيد من ضعف الإسناد. فأتضح من ذلك استدلال البخاري بقرينة اختلاط عطاء في إعلال الحديث خصوصاً وأن الراوي عنه هو جرير ممن حمل عنه بعد الاختلاط، كما ذكر ذلك نقاد الحديث.

(١) خرّجه أبو داود في المناسك (باب أمر الصفا والمروة) (١٩٠٤) (٢ : ١٨٢) عن كثير بن جُمهان أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر بين الصفا والمروة: يا أبا عبد الرحمن، إني أراك تمشي والناس يسعون؟ قال: (إنّ أمشي فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشي، وإنّ أسع فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعي، وأنا شيخ كبير). وخرّجه الترمذي في الحج (باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة) (٨٦٤) (٣ : ٢١٧) والنسائي في المناسك (باب المشي بينهما) (٢٩٧٦) (٥ : ٢٤١) وابن ماجه في المناسك (باب السعي بين الصفا والمروة) (٢٩٨٨) (٢ : ٩٩٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٤٨٩).

(٣) الجرح والتعديل (٧ : ١٤٩).

المطلب الثاني

سلوك الجادة

الجادة في أصل اللغة: الطريق، أو معظم الطريق. قال الزبيدي: « والجادة مُعْظَمُ الطَّرِيقِ. وقيل: سَوَاؤُهُ. وقيل: وَسْطُهُ. وقيل: هي الطَّرِيقُ الأعْظَمُ الَّذِي يَجْمَعُ الطُّرُقَ وَلَا بُدَّ مِنَ الْمُرُورِ عَلَيْهِ. وقيل: جادَهُ الطريق: مَسَلَكُهُ وما وَضَحَ منه. وقال أبو حنيفة: الجادة: الطَّرِيقُ إِلَى الْمَاءِ. وقال الزَّجَّاج: كلُّ طَرِيقَةٍ جَدَّةٌ وَجَادَةٌ. وجمعها: جَوَادٌ بتشديد الدال »^(١).

وأما في اصطلاح المحدثين فالجادة: « سلسلة سندٍ معروفة تُروى بها أحاديث كثيرة، فيصل الراوي إلى أولها فيسبق وهمة إليها فيتابع السند إلى آخرها، ويكون السند من طريق آخر، فينقلب السند على الراوي »^(٢).

وقد استعمل المحدثون هذه القرينة في الدلالة على وهم الراوي وخطئه، قال الحافظ ابن رجب: « فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ »^(٣).

ثم مثل ابن رجب لذلك فقال: « ومثال ذلك:

روى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضُّبَعِي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله، إني أحب فلاناً. قال: (قال) : « أَعْلَمْتُهُ ؟ » قال: لا ... الحديث.

هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه.

وخالفه من لم يكن في حفظه بذلك من الشيوخ الرواة عن ثابت، كـمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما، فَرَوَوْهُ عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

وحكّم الحفاظ هنا بصحة قول حماد وخطأ من خالفه، منهم: أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني .

قال أبو حاتم : (مبارك لَزِمَ الطريقَ) . يعني أنّ رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلّ حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة فإن في إسناده ما يُستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ .

وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة »^(٤).

ويظهر من تتبع كلام المحدثين في هذا الجانب أن أول من أشار إلى هذه القرينة الإمام الشافعي؛ فقد

(١) تاج العروس (٧ : ٤٨٣) مادة (جدد) .

(٢) مخات موجزة في أصول علل الحديث للأستاذ الدكتور نور الدين عتر (ص ٥٥) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢ : ٧٢٥) .

(٤) المصدر السابق (٢ : ٧٢٥) .

نقل عنه البيهقي قوله في حديث حيان بن عُبَيْد الله: ((حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنََّّ عِنْدَ كُلِّ أَذَانَيْنِ رَكْعَتَيْنِ مَا خَلَا الْمَغْرِبَ)))). قال ابن خزيمة: (حيان بن عُبَيْد الله هذا قد أخطأ في الإسناد؛ لأنَّ كَهْمَسَ بن الحسن، وسعيد بن إياس الجُرَيْرِي، وعبد المؤمن العَتَكِي رَوُّوا الخبرَ عن ابن بُرَيْدَةَ، عن عبد الله بن مُعَقَّلٍ لا عن أبيه. وهذا عَلَمِي من الجنس الذي كان الشافعي رحمه الله يقول: (أخذ طريق المَجَرَّة). فهذا الشيخ لما رأى أخبارَ ابن بُرَيْدَةَ عن أبيه تَوَهَّم أنَّ هذا الخبر هو أيضاً عن أبيه) ((^(١)).

وقد تختلف العبارات الدالة على هذه القرينة بين المتقدمين والمتأخرين، غير أن المعنى واحد في نهاية الأمر؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، فالإمام أحمد مثلاً يعبر عن ذلك بقوله: ((يُحِيلُونَ عَلَيْهِ))^(٢). واستعمل أبو حاتم عبارة: ((لَزِمَ الطَّرِيقَ))^(٣). وعبر عنها ابن عدي: ((وكان هذا الطريق أسهل عليه))^(٤). وقال أيضاً: ((وكان هذا الإسناد أسهل عليه))^(٥).

وأما المتأخرون فمن ألفاظهم في ذلك:

- رواه على الجادة^(٦).

- كأنه سلك الجادة فأخطأ^(٧).

- سلك طريق الجادة^(٨).

- جرى على الجادة^(٩).

- أخذ طريق الجادة^(١٠).

- تبع الجادة^(١١).

وهذه أمثلة لما أعلاه البخاري في تاريخه الكبير مستنداً في ذلك إلى قرينة سلوك الجادة.

(١) انظر: سنن البيهقي الكبرى (٢ : ٤٧٤).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٠٢).

(٣) علل الحديث (١ : ٢٧) (٢ : ٢٦٦).

(٤) الكامل (١ : ٢٠١) (١ : ٤٠١).

(٥) المصدر السابق (٢ : ٢٢٨) (٤ : ٧٠).

(٦) جامع التحصيل (١١٨).

(٧) تلخيص الحبير (١ : ٢٦٦).

(٨) شرح الزرقاني (٢ : ١٥٠).

(٩) تحفة الأحوذى (٦ : ١٦١).

(١٠) توجيه النظر (٢ : ٦١١).

(١١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢ : ٦١٠).

المثال الأول:

قال البخاري:

((عثمان بن عبد الله بن سُرَاقَة المدني العَدَوِي، أُمّه بنتُ عمر بن الخطاب القرشي. قال يحيى: حدثنا وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن عثمان بن عبد الله بن سُرَاقَة، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: (لم يكن النبي ﷺ يصلي قبل الفريضة وبعدها في السفر). وقال أبو أسامة، عن عُبيد الله، عن رجل من آل سُرَاقَة، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما. وقال يحيى بن سُلَيم، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، عن النبي ﷺ. ولا يصح فيه نافع))^(١).

حديث عُبيد الله بن عمر، عن رجل من آل سُرَاقَة، عن ابن عمر خرّجه الترمذي^(٢). وحديث يحيى بن سُلَيم خرّجه الترمذي أيضاً^(٣). أعلّ البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يصح فيه نافع). واستدل البخاري على ذلك أن يحيى سلك الجادة فقال: (عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر). وهي سلسلة تُروى بها أحاديث كثيرة. وأكد البخاري ذلك؛ فقد سأله الترمذي عن حديث يحيى بن سُلَيم فقال: ((هذا حديث خطأ، وإنما هو عُبيد الله بن عمر، عن رجل من آل سُرَاقَة، عن ابن عمر))^(٤). وأشار البخاري بذلك إلى أنه لا يحفظ هذا الحديث من طريق يحيى بن سُلَيم، وإنما المحفوظ عن عُبيد الله بن عمر، عن رجل من آل سُرَاقَة، عن ابن عمر. ويظهر من كلام الحديثين في يحيى أن عنده نسخة يرويها عن عُبيد الله بن عمر دون أصحابه الأثبات الثقات كأيوب، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن المبارك، وابن عُيَيْنَة. قال البخاري: ((يحيى بن سُلَيم يروي أحاديث عن عُبيد الله يهمل فيها))^(٥). وتأكيداً لذلك قال عبد الله بن الإمام أحمد: ((وقال [يعني أباه] في حديث يحيى بن سُلَيم، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: سافرتُ مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين، لا يصلون قبلها ولا بعدها. فأنكره إنكاراً شديداً وقال: هذا من قِبَل يحيى بن سُلَيم))^(٦).

(١) التاريخ الكبير (٦ : ٧٢).

(٢) في الصلاة (باب ما جاء في التقصير في السفر) (٢ : ٤٢٩).

(٣) في الصلاة (باب ما جاء في التقصير في السفر) (٥٤٤ : ٢ : ٤٢٨).

(٤) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٩٦).

(٥) المصدر السابق (ص ١٩٢).

(٦) العلل ومعرفة الرجال (١ : ١٣٤).

وقال الدارقطني: ((تفرّد به يحيى بن سليم، عن عُبيد الله))^(١).

وهذا الإعلال بالاستناد إلى قرينة سلوك الجادة مبنّي على قاعدة عند المحدثين ذكرها ابن رجب فقال: ((إذا روى الحفاظ الأثبات حديثاً بإسنادٍ واحدٍ وانفرد واحدٌ منهم بإسنادٍ آخرٍ فإن كان المنفرد منهم ثقةً حافظاً فحكمه قريبٌ من حكم زيادة الثقة في الأسانيد والمتون، وإن كان المنفرد عن الحفاظ سيئ الحفظ، فإنه لا يُعبأ بانفراده، ويُحكم عليه بالوهم))^(٢).

ومما يؤيد قول البخاري وإعلاله الحديث بسلوك الجادة أن النسائي قال عن يحيى: ((لا بأس به، ولكنه منكر الحديث عن عُبيد الله بن عمر))^(٣).

وذهب أبو الحسن ابن القطان إلى توثيق يحيى بن سليم فقال: ((ويحيى بن سليم وثقة ابن معين، ومن ضعفه لم يأت بحجة، وهو صدوق عند الجميع))^(٤).

لكن ابن عدي قال في يحيى: ((قال أحمد بن حنبل: أتيت يحيى بن سليم الطائفي وهو بمكة فكتبته عنه شيئاً، ثم رأيت غلطاً في الحديث فتركته))^(٥). وقال أبو حاتم: ((شيخٌ محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به))^(٦). وقال النسائي: ((ليس بالقوي))^(٧). وقال ابن حجر: ((صدوقٌ سيئ الحفظ))^(٨).

فتبين مما سبق استدلال البخاري على إعلال الحديث بقرينة سلوك الجادة، وهو ما أكدته الحفاظ النقاد أحمد، والنسائي.

المثال الثاني:

قال البخاري:

((محمد بن عبد الملك، أبو جابر، بصري، سكن مكة، سمع ابنَ عون، وهشام بن حسان. وسمع عمران بن حدير، عن أبي بَرزَيٍّ واسمه يزيد بن عطارِد، عن ابن عمر قال: (كُنا نأكلُ ونحن نمشي، ونشربُ ونحن قيام على عهد رسول الله ﷺ).

وقال حفص بن غياث، عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، مثله.

(١) تاريخ بغداد (٥ : ١٩٣).

(٢) شرح علل الترمذي (٢ : ٧١٩).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥ : ٢١٠).

(٤) المصدر السابق (٢ : ٣٥٥).

(٥) الكامل (٧ : ٢١٩).

(٦) الجرح والتعديل (٩ : ١٥٦).

(٧) الضعفاء (١ : ١٠٨).

(٨) تقريب التهذيب (ص ٦٢٢).

قال أبو عبد الله: **والأول أصح** ^(١).

حديث يزيد بن عطار خَرَّجَه الترمذي وقال: ((وروى عمران بن حُدَيْر هذا الحديث عن
عن أبي البَرَزِيِّ، عن ابن عمر)) ^(٢).

وخرَّجَه من حديث عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر الترمذي ^(٣)، وابن ماجه ^(٤).
قال البخاري: **(والأول أصح)**.

وأشار بذلك إلى إعلال حديث حفص، مستنداً في إعلاله هذا إلى أن حفصاً سلك فيه الجادة
فقال: (عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر). وهي طريق مشهورة معروفة تسبق إليها
الأسنة.

ومما يعضد قول البخاري أن الترمذي قال: ((هذا حديثٌ صحيحٌ غريبٌ من حديث عُبيد الله بن
عمر، عن نافع، عن ابن عمر)) ^(٥). أي أنه لا يحفظ متن الحديث بهذا الإسناد.
ويؤكد ذلك أيضاً أن الحديث لم يُعرف ولم يُحفظ عند أصحاب عُبيد الله بن عمر الكبار الأثبات،
مثل شعبة، والثوري، وابن عُيينة، وابن المبارك، وأيوب، وإنما تفرَّد به حفص دونهم.

وبين ذلك أبو حاتم فقال ابنه محمد: ((سألت أبي عن حديث رواه محمد بن آدم بن سليمان
المصيصي، عن حفص بن غياث، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: (كنا في عهد
رسول الله ﷺ نأكل ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيام). قال أبي: (قد تابعه على روايته ابن أبي شيبه،
عن حفص، وإنما هو حفص، عن محمد بن عبيد الله العَرَزَمي، وهذا حديث لا أصل له بهذا
الإسناد)) ^(٦).

ونقل أبو عُبيد الآجُرِّي عن أبي داود قوله: ((كان حفص بأخرةٍ دخله نسيانٌ، وكان يحفظ، ومما
أنكر على حفص حديثه عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: (كنا نأكل ونحن نمشي). قال
ابن معين: (تفرَّد، وما أراه إلا وهم فيه). وقال أحمد: (ما أدري ما ذا!) كالمُنْكَرِ له. وقال أبو زرعة:
(رواه حفص وحده). وقال ابن المديني: (انفرد حفص نفسه بروايته، وإنما هو حديث
أبي البَرَزِيِّ)) ^(٧).

والوهم الذي ذكره ابنُ معين إنما هو في سلوك حفص الجادة حيث قال: (عُبيد الله، عن نافع، عن

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٦٥).

(٢) سنن الترمذي (٤ : ٣٠٠).

(٣) في الأشربة (باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً) (١٨٨٠) (٤ : ٣٠٠).

(٤) في الأطعمة (باب الأكل قائماً) (٣٣٠١) (٢ : ١٠٩٨).

(٥) سنن الترمذي (٤ : ٣٠٠).

(٦) علل الحديث (٢ : ٩).

(٧) تهذيب التهذيب (٢ : ٣٥٩).

عن ابن عمر (. وإنما هو حفص، عن محمد بن عبيد الله العَرَزَمي . كما ذكره أبو حاتم.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((محمد بن عبد الله.

قال لنا إسماعيل: حدّثني أخي، عن سليمان، عن سهيل بن أبي صالح، عن محمد بن عبد الله، عن أبيه: قال النبي ﷺ : ((مُدْمِنٌ خَمْرٍ كَعَابِدٍ وَثْنٍ)).

وقال لي فروة: حدّثنا محمد بن سليمان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة: قال النبي ﷺ مثله.

ولا يصح حديث أبي هريرة في هذا ^(١).

أورد حديث سليمان، عن سهيل الدارقطني ^(٢).

وخرّج حديث محمد بن سليمان، عن سهيل ابن ماجه ^(٣).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يصح حديث أبي هريرة في هذا).

واستند البخاري في ذلك إلى قرينة سلوك الجادة؛ وهو أن محمد بن سليمان الأصبهاني ساق

الحديث عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهي طريق معروفة تُروى بها أحاديث كثيرة.

وأكد ذلك ابن عدي فقال: ((وهذا الخطأ من ابن الأصبهاني حيث قال: عن سهيل، عن أبيه،

عن أبي هريرة كان هذا الطريق أسهل عليه، وقد روي عن سهيل بإسنادٍ آخرَ مرسلاً)) ^(٤).

ويضاف إلى قول ابن عدي أنّ الدارقطني رجّح رواية سليمان بن بلال كما ذكره البخاري، فقال

الدارقطني: ((يرويه سهيل بن أبي صالح واختلف عنه:

فرواه محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وخالفه سليمان بن بلال؛ رواه عن سهيل، عن محمد بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، قاله

ابن أبي مريم عنه)) ^(٥).

ومحمد بن سليمان قال عنه ابن عدي: ((مضطرب الحديث)) ^(٦). وقال أبو حاتم: ((لا بأس به،

يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به)) ^(٧).

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٣١).

(٢) علل الدارقطني (١٠ : ١١٤).

(٣) في الأشربة (باب مدمن الخمر) (٣٣٧٥) (٢ : ١١٢٠).

(٤) الكامل (٦ : ٢٢٩).

(٥) علل الدارقطني (١٠ : ١١٤).

(٦) الكامل (٦ : ٢٢٩).

(٧) الجرح والتعديل (٧ : ٢٦٧).

فاتضح مما تقدم أن محمد بن سليمان سلك الجادة، وهو ما ذكره البخاري إشارةً، وابن عدي صراحةً، خصوصاً مع ما ذكر أن محمد بن سليمان مضطرب الحديث، وسليمان بن بلال ثقة إمام^(١).

المثال الرابع:

قال البخاري:

((سعيد بن محمد بن أبي موسى.

عن ابن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ : ((من مات مُدْمِنَ خَمْرٍ مات كعابدٍ وَثْنٍ)) .
سمع منه يعقوب بن حميد.

وقال سعيد بن سلمة: حدثنا ابن المنكدر، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ .
وتابعه الحسن بن صالح، عن ابن المنكدر، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ((^(٢) .
حديث سعيد أورده ابن حبان في المجروحين^(٣) .
وحديث الحسن بن صالح خرجه أحمد^(٤) .

أشار البخاري بسياقة هذه الأسانيد إلى إعلال حديث سعيد بن محمد بأن سعيداً سلك فيه الجادة وهي ابن المنكدر، عن جابر.

قال الإمام أحمد: ((أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يُحِيلُونَ عليهما))^(٥) .

وما ذهب إليه أحمد أكده ابن حبان فقال: ((سعيد بن محمد بن أبي موسى، أبو عثمان المدني، يروي عن محمد بن المنكدر، روى عنه أهل الحجاز والغرباء، يقلب الأخبار، روى عن ابن المنكدر بنسخةٍ منها أشياءً مستقيمةً تشبه حديث الثقات، وأشياءً مقلوبةً لا تشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عن ابن المنكدر عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: ((من مات مُدْمِنَ خَمْرٍ لقي الله ﷻ كعابدٍ وَثْنٍ)) . فيما يشبه هذا))^(٦) .

وأشار البخاري إلى ترجيح رواية سعيد بن سلمة، عن ابن المنكدر، حيث قال: (وتابعه الحسن بن صالح، عن ابن المنكدر، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ) . أي أنه لا يعرف الحديث ولا يحفظه من رواية سعيد بن محمد، عن ابن المنكدر.

(١) انظر: الكاشف (١ : ٤٥٧) .

(٢) التاريخ الكبير (٤ : ١١) .

(٣) المجروحين (١ : ٣٢٦) .

(٤) في مسند عبد الله بن عباس (٢٤٥٣) (١ : ٢٧٢) .

(٥) شرح علل الترمذي (١ : ٤٥٧) .

(٦) المجروحين (١ : ٣٢٦) .

ورجح أبو حاتم رأي البخاري بأن سعيداً سلك فيه الجادة فقال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبي، عن حديث رواه المؤمِّل بن إسماعيل، عن سُفيان، عن مُحمَّد بن المنكدر، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ((مُدْمِنُ الخمرِ كعابدٍ وثنٍ)).

سمعتُ أبي يقول: هذا خطأ، إنما هو كما رواه حسن بن صالح، عن محمد بن المنكدر قال: حَدَّثْتُ عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ((^(١))).

وسعيد بن محمد قال عنه أبو حاتم: ((حديثه ليس بشيء)) ((^(٢))).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بقرينة سلوك الجادة؛ حيث أشار البخاري إلى ترجيح رواية سعيد بن سلمة مع متابعة الحسن بن صالح له، على رواية سعيد بن محمد بن أبي موسى.

المثال الخامس:

قال البخاري:

((محمد بن سليمان، ابن الأصبهاني، يُعدّ في الكوفيين.

قال لي فروة بن أبي المغراء: حدثنا محمد بن سليمان ابن الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((من صلى ثِنْتَيْ عشرة ركعةً في يومٍ سوى المكتوبة بُني له بيتٌ في الجنة)).

وقال لنا أبو النعمان: حدثنا حمّاد بن زيد: سمع عاصماً، عن أبي صالح، عن أمّ حبيبة، عن النبي ﷺ مثله. وهذا أصحّ.

وروى فُليح، عن سُهَيْل، عن أبي إسحاق، عن المسيّب بن رافع، عن عنبسة، عن أمّ حبيبة، عن النبي ﷺ.

وقال خالد: حدثنا حُصَيْن، عن المسيّب، عن أبي صالح ذكوان قال: حَدَّثَنِي عنبسة قال: حَدَّثَنِي أمّ حبيبة، عن النبي ﷺ ((^(٣))).

خرَّج حديث ابن الأصبهاني النسائي^(٤)، وابن ماجه^(٥).

وأما حديث أبي صالح، عن أمّ حبيبة فخرَّجه النسائي^(٦).

(١) علل الحديث (٢ : ٣٧).

(٢) الجرح والتعديل (٤ : ٥٨).

(٣) التاريخ الكبير (١ : ١٠٢).

(٤) في قيام الليل (باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثِنْتَيْ عشرة ركعة سوى المكتوبة) (١٨١١) (٣ : ٢٦٤).

(٥) في إقامة الصلاة (باب من صلى في يوم وليلة ثِنْتَيْ عشرة ركعة بُني له بيت في الجنة) (١١٤٢) (١ : ٣٦١).

(٦) في قيام الليل (باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثِنْتَيْ عشرة ركعة سوى المكتوبة) (١٨١١) (٣ : ٢٦٤).

أشار البخاري بقوله: (وهذا أصح) إلى إعلال حديث محمد بن سليمان استناداً إلى قرينة سلوك الجادة، وهي أن محمداً قال: (عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة) وهي سلسلة إسناد مشهورة، تُروى بها أحاديث كثيرة.

ومما يدلّ على ذلك أن البخاري رجّح حديث أبي صالح عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ وقال: (وهذا أصحّ).

وأشار البخاري إلى خطأ محمد؛ فقال في ترجمة عنبة بن أبي سفيان: ((وقال عارم: نا حماد بن زيد: سمع عاصماً، عن أبي صالح، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ نحوه، وهذا مرسل. وقال محمد بن سليمان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي نحوه، وهذا وهم))^(١).

وأكد ذلك النسائي فقال: ((هذا خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف، هو ابن الأصبهاني))^(٢). وأكده أبو حاتم أيضاً كما نقله ابنه عنه فقال: ((وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ (أنه كان يصلي في اليوم واللييلة اثنتي عشرة ركعة). فقال أبي: هذا خطأ، رواه سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيّب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ . وقال أبي: كنتُ معجباً بهذا الحديث، وكنتُ أرى أنه غريب، حتى رأيتُ سهيلاً، عن أبي إسحاق، عن المسيّب، عن عمرو بن أوس، عن عنبة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ ، فعلمتُ أن ذاك لزم الطريق))^(٣).

وذهب ابن عدي إلى أن محمداً سلك فيه الجادة فقال: ((وهذا أخطأ فيه ابن الأصبهاني حيث قال: (عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة) وكان هذا الطريق أسهل عليه، إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيّب بن رافع، عن عنبة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة))^(٤). ومحمد بن سليمان قال عنه أبو حاتم: ((لا بأس به، يكتب حديثه ولا يُحتجّ به))^(٥).

والحديث خرّجه مسلم من طريق النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن عنبة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ^(٦).

فاتضح من كلام النقاد سلوك محمد بن سليمان الجادة حيث قال: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، فأخطأ فيه، وإنما هو محفوظ عن المسيّب بن رافع، عن عنبة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة.

(١) التاريخ الكبير (٦ : ٣٤٦).

(٢) سنن النسائي (٣ : ٢٦٤).

(٣) علل الحديث (١ : ١٠٦).

(٤) الكامل (٦ : ٢٢٩).

(٥) الجرح والتعديل (٧ : ٢٦٧).

(٦) في صلاة المسافرين (باب فضل السنن الراجعة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن) (١٦٩٤) (ص ٢٩٥).

المبحث الثاني

قرائن إعلال الحديث المتنية عند البخاري في التاريخ الكبير

المطلب الأول: عدم معرفة الحديث إلا من طريق واحد .

المطلب الثاني: مخالفة متن الحديث للحديث الثابت المشهور .

المطلب الأول

عدم معرفة الحديث إلا من طريق واحد

تكلم المحدثون عن عدم معرفة الحديث إلا من طريق واحد في باب تفرد الراوي، حيث لا يُعرف الحديث إلا من طريق الذي رواه، أي لم يروه غيره.

وعلى ذلك فالتفرد أعم من الغرابة؛ إذ تدخل فيه أقسام لا تدخل في الغريب^(١)، ويعبر المتقدمون عن الغرابة بالفاظ متعددة، فالتصحيح لعل ابن أبي حاتم والدارقطني يجد أنهما استعمالاً لفظ (تفرد به) للدلالة على التفرد بالحديث وغرابته^(٢).

أما الإمام أحمد فلم يستعمل لفظ (تفرد به) لكنه استعمل لفظ (غريب)^(٣)، والإمام البخاري في تاريخه استعمل لفظ (غريب) مرة واحدة في ترجمة مسلم بن أبي مرثم^(٤).

وأما مسلم فعبر عن التفرد بالفاظ متعددة في كتابه التمييز، منها: (لم يَحْجُ به غيره)^(٥) وقوله: (لا يُتَابَع راويها في متنها ولا في إسنادها)^(٦) وقوله: (لم يُوَاطَأ عليه من وجه من الوجوه المعروفة)^(٧). والترمذي يعبر عن الغرابة بلفظها ويفسرها بالتفرد كقوله: (هذا حديث غريب تفرد به فلان)^(٨)، وأحياناً يستعمل (تفرد به فلان)^(٩) دون وصف آخر.

وأما بالنسبة للطبراني في معاجمه الثلاث فيلاحظ كثرة الأحاديث التي حكم عليها بالتفرد^(١٠)، ولم يستعمل لفظ (غريب) إلا في أحاديث يسيرة جداً.

فالمُتَقَدِّمُونَ — كما اتضح من الأمثلة السابقة — يستعملون ألفاظ التفرد والغرابة كلاً منهما في موضع الآخر، وهو أمرٌ هينٌ.

إنَّ عدم معرفة الحديث إلا من طريق واحد أمانة على التفرد، والتفرد مظنة الخطأ، ويعبر عنه

(١) انظر: منهج النقد في علوم الحديث (ص ١٠٧).

(٢) انظر: علل ابن أبي حاتم (١ : ٢٨٨) (١ : ٣٦٢) (١ : ٤١٨) (٢ : ٣٦٥) وكذلك علل الدارقطني (١ : ١٦١)

(١ : ١٧٤) (٢ : ٤٠) (٢ : ١٤٣) (٣ : ٥٨) (٣ : ٢١٧) (٤ : ٩) (٤ : ١٨٣).

(٣) انظر: علل أحمد (٢ : ٢٧٣) (٢ : ٢٧٧) (٣ : ٩١).

(٤) التاريخ الكبير (٧ : ١٤٩).

(٥) التمييز (ص ٢٠٤).

(٦) المصدر السابق (ص ٢٠٦).

(٧) المصدر السابق (ص ٢٠٦).

(٨) الترمذي (٢ : ٢٦٧) (٢ : ٤٤٠).

(٩) المصدر السابق (١ : ١٧٨) (١ : ٢٢٠) (٢ : ٢٦٧) (٤ : ٢٣٧) (٤ : ٢٨٣) (٤ : ٣٤٨) (٤ : ٢٨٣).

(١٠) وهي كثيرة جداً، فمنها — في المعجم الكبير — على سبيل المثال: (٢ : ٢٩٦) (٣ : ٦٩) (٣ : ٧٠).

المتقدمون بقولهم: (لا يُعرف إلا به) وقولهم: (حديثه غير محفوظ، لا يُعرف إلا به) وقولهم: (لا يُتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به) وقولهم: (لا يُعرف إلا بهذا).

وأشار الترمذي إلى ذلك فقال: ((وكذلك مَنْ تَكَلَّمَ من أهل العلم في مجاليد بن سعيد، وعبد الله بن لُيعة وغيرهما، إنما تكلموا فيهم من قِبَل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحدٍ من الأئمة، فإذا تفرّد أحدٌ من هؤلاء بحديث - ولم يُتابع عليه - لم يُحتج به، كما قال أحمد بن حنبل: (ابن أبي ليلى لا يُحتج به). إنما عَنَى إذا تَفَرَّدَ بالشيء، وأشدّ ما يكون هذا إذا لم يَحْفَظِ الإسناد، فزاد في الإسناد، أو نَقَصَ، أو غَيَّرَ الإسناد، أو جاء بما يتغيّر فيه المعنى))^(١).

وقال ابن رجب: ((وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث - إذا تفرّد به واحدٌ - وإن لم يرو الثقات خلافة - : إنه لا يُتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه، كالزُّهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرّدات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقدٌ خاصٌّ، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه))^(٢).

ثم علّق ابن رجب على تعريف الترمذي للغريب فقال: ((ذكر الترمذي رحمه الله أنّ الغريب عند أهل الحديث يُطلق بمعانٍ:

أحدها: أن يكون الحديث لا يُروى إلا من وجهٍ واحدٍ.

وثانيها: ما قاله أبو عيسى رحمه الله: ورُبَّ حديثٍ إنما استُغرب لزيادةٍ تكون في الحديث، وإنما يصحّ إذا كانت الزيادة ممّن يُعتمد على حفظه.

وثالثها: وهو أن يكون الحديث يُروى عن النبي ﷺ من طرق معروفة، ويُروى عن بعض الصحابة من وجهٍ يُستغرب عنه، بحيث لا يُعرف حديثه إلا من ذلك الوجه))^(٣).

وبعض المتقدمين يطلق المنكر على ما تفرّد به راويه خالف أو لم يخالف، كما تقدّم في الكلام على النكارة في موضعه.

وفيما يلي أمثلة لما أعلّه البخاري بقرينة عدم معرفة الحديث إلا من طريقٍ واحدٍ.

المثال الأول:

قال البخاري:

((الحارث بن عمرو، ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي، عن أصحاب معاذ عن معاذ، روى عنه أبو عون، ولا يصحّ، ولا يُعرف إلا بهذا، مرسل))^(٤).

(١) شرح علل الترمذي (١ : ١٣٠).

(٢) المصدر السابق (١ : ٣٥٢).

(٣) انظر: المصدر السابق (١ : ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٤٠).

(٤) التاريخ الكبير (٢ : ٢٥٦).

هذا الحديث خرجه أبو داود قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَحْيَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ جَمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: ((كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟)) قَالَ أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: ((فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ)) قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: ((فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ)) قَالَ: أَجْتَهُدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو. فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنِي أَبُو عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَذَكَرَ مَعْنَاهُ^(١).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يصح، ولا يعرف إلا بهذا، مرسل).

واستند البخاري في هذا الإعلال إلى عدم معرفة الحديث إلا من هذا الطريق؛ حيث تفرد به أبو عون الثقفي، ولم يروه غيره.

وأكد الترمذي ذلك فقال: ((هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ. وَأَبُو عَوْنٍ الثَّقَفِيُّ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ))^(٢).

وقال الذهبي: ((تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن الحارث، وما روى عن الحارث غير أبي عون فهو مجهول))^(٣).

وقال ابن حجر: ((الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي، روى عن أناسٍ من أهل جَمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذٍ فِي الْاجْتِهَادِ، وَعَنْهُ أَبُو عَوْنٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَذَا))^(٤).

وذهب الخطيب مذهباً آخر فقال: ((فَإِنْ اعْتَرَضَ الْمُخَالَفُ بِأَنْ قَالَ: لَا يَصَحُّ هَذَا الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ جَمْصَ لَمْ يُسَمَّوْا فَهَمَّ بِجَاهِيلٍ، فَالْجَوَابُ: أَنَّ قَوْلَ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ جَمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، يَدُلُّ عَلَى شَهْرَةِ الْحَدِيثِ، وَكَثْرَةِ رَوَاتِهِ، وَقَدْ عُرِفَ فَضْلُ مُعَاذٍ وَزَهْدُهُ، وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ أَصْحَابِهِ الدِّينِ، وَالثَّقَةِ، وَالزُّهْدِ، وَالصَّلَاحِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ عُبَادَةَ بْنَ نُسَيْبٍ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُعَاذٍ، وَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ، وَرِجَالُهُ مَعْرُوفُونَ بِالثَّقَةِ، عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ تَقَبَّلُوهُ وَاحْتَجَّوْا بِهِ، فَوَقَفْنَا بِذَلِكَ عَلَى صِحَّتِهِ عِنْدَهُمْ، كَمَا وَقَفْنَا عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ((لَا وَصِيَّةَ))

(١) في الأفضية (باب اجتهاد الرأي في القضاء) (٣٥٩٢) (٣ : ٣٠٣). وخرجه الترمذي في الأحكام (باب ما جاء في القاضي كيف يقضي) (١٣٢٧) (٣ : ٦١٦).

(٢) سنن الترمذي (٣ : ٦١٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٢ : ١٧٥).

(٤) تهذيب التهذيب (١ : ١٤٧).

لوارثٍ)) وقوله في البحر: ((هو الطَّهْوُ ماؤه، الحِلُّ مَيْتُهُ)). وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد لكن لما تلقتهما الكافّة عن الكافّة غَنَوَا بصحّتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكَذلك حديث معاذ لما احتجّوا به جميعاً غَنَوَا عن طلب الإسناد له))^(١).

وتابع الخطيب في رأيه هذا ابنُ القَيِّم فقال: ((فهذا حديثٌ وإن كان عن غير مُسَمَّين فهم أصحابُ معاذٍ فلا يضرُّه ذلك؛ لأنه يدلّ على شهرة الحديث، وأنّ الذي حدّث به الحارث بن عمرو عن جماعةٍ من أصحاب معاذٍ لا واحدٌ منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحدٍ منهم لو سُمِّي، كيف وشهرة أصحاب معاذٍ بالعلم، والدين، والفضل، والصدق بالمحلّ الذي لا يخفى، ولا يُعرف في أصحابه مُتَّهَمٌ، ولا كذابٌ، ولا مجروحٌ، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشكّ أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبةٌ حاملٌ لواء هذا الحديث، وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيتَ شعبةً في إسناد حديثٍ فاشدّدْ يدَيْكَ به))^(٢).

فتصحیح الخطيب للحديث بناءً على أنه متلقًى بالقبول، وعملت به الأمة جيلاً بعد جيل، وإن لم يكن له إسنادٌ صحيح.

لكن يَرِدُ على ما قاله أنّ الطبرانيّ أوردَ الحديث في معجمه الكبير فقال: ((المراسيلُ عن معاذ بن جبل))^(٣). ثم ساق الحديث. كما أن المتفرّد به مجهول وهو الحارث بن عمرو، ليس له إلا هذا الحديث الواحد. قال المِزِّي: ((الحارث بن عمرو لا يُعرف إلا بهذا الحديث))^(٤).

والحديث أورده ابن الجوزي وقال: ((هذا حديث لا يصحّ، وإن كان الفقهاء كلّهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولَعَمْرِي إنّ كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يُعرف؛ لأنّ الحارث بن عمرو مجهولٌ، وأصحاب معاذٍ من أهل حِمَصَ لا يُعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته))^(٥).

وقال ابن الملقّن: ((وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في المصنّف الذي له على هذا الحديث: اعْلَمْ، أنّي فحصتُ عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجِدْ له غير طريقين: أحدهما: ما رواه أبو داود، عن حَفْص بن عمر، عن شُعْبَةَ، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو ابن أخي المُغيرة بن شُعْبَةَ، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ، عن رسول الله ﷺ. وثانيهما: عن مُحَمَّد بن جابر اليمامي، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن رجل من ثَقِيف، عن معاذ، عن رسول الله ﷺ. والطريق الأول مداره على الحارث بن عمرو وهو مجهول.

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١ : ٤٧٢).

(٢) أعلام الموقعين (١ : ٢٠٢).

(٣) المعجم الكبير (٢٠ : ١٧٠).

(٤) تهذيب الكمال (٥ : ٢٦٧).

(٥) العلل المتناهية (٢ : ٧٥٨).

وَأَناسٍ مِنْ جَمْعٍ لَا يَعْرِفُونَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ أَحَدٌ سَمْعَهُ مِنْ مَعَاذٍ. قَالَ: وَمِثْلُ هَذَا الْإِسْنَادُ لَا يُعْتَمَدُ فِي أَصْلِ
مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ»^(١).

لَكِنَّ السِّيَاطِي نَقَلَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْأَصُولِ تَصْحِيحَ أَحَادِيثَ تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ
بِالْقَبُولِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى إِسْنَادِهَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ بِالْأَمْثَلِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخَطِيبُ آنِفًا، ثُمَّ نَقَلَ السِّيَاطِي عَنْ
ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ قَوْلَهُ: «رَوَى جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ((الدِّينَارُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا)). وَفِي قَوْلِ جَمَاعَةِ
الْعُلَمَاءِ، وَاجْتِمَاعِ النَّاسِ عَلَى مَعْنَاهُ غِنًى عَنِ الْإِسْنَادِ فِيهِ»^(٢).
أَمَا قَوْلُ الْبُخَارِيِّ (مَرْسَلٌ) فَأَكَّدَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارِقُطِيُّ.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: «يُرْوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَصْحَابِ مَعَاذٍ، عَنْ مَعَاذٍ.
حَدَّثَ بِهِ كَذَلِكَ عَنْ شُعْبَةَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَوَكَيْعٌ، وَعُفَّانٌ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَغُنْدَرٌ،
وَأَرْسَلَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو الْوَلِيدِ، وَالرَّصَاصِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ. وَقَالَ أَبُو
دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ مَرَّةً: عَنْ مَعَاذٍ، وَأَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْدُثُنَا، عَنْ أَصْحَابِنَا مَعَاذُ أَنْ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَرَوَى عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ مَرْسَلًا، وَالْمَرْسَلُ أَصَحُّ»^(٣).

فَرَجَحَ بِذَلِكَ كَلَامَ الْبُخَارِيِّ فِي إِعْلَالِ الْحَدِيثِ بِالتَّفَرُّدِ، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ،
وَالْحَارِثُ مَجْهُولٌ.

المثال الثاني:

قال البخاري:

«زائدة مولى عثمان، سمع سعداً، عن النبي ﷺ.
قاله أبو عفان المدني الأموي عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن زائدة، حديث منكر.
قال أبو عبد الله: أبو عفان منكر الحديث»^(٤).

أورد هذا الحديث العُقَيْلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُسْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى الْبَلْخِيُّ
قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَفَّانَ الْمَدِينِيُّ - مِنْ وَلَدِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
زَائِدَةَ مَوْلَى عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ قَالَ: أَرْسَلَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَاتَاهُ، فَتَنَاجَا سَاعَةً
بَيْنَهُمَا، فَقَامَ عَلِيٌّ كَالْمُعْضَبِ، قَالَ: فَأَخَذَ عَثْمَانُ بِأَسْفَلِ ثَوْبِهِ لِيُجْلِسَهُ، قَالَ: فَأَبَى عَلِيٌّ، فَضْرَبَ بِيَدِهِ
فَمَضَى، قَالَ: فَقَالَ النَّاسُ: سَبَحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ اسْتَحْفَ بِحَقِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَ عَثْمَانُ: دَعُوهُ فَمَا يَجِدُ
حَالُوهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ. قَالَ زَائِدَةُ: فَأَتَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ كَالْمَتَعَجِّبِ مِمَّا

(١) البدر المنير (٩ : ٥٣٨).

(٢) انظر: تدريب الراوي (١ : ٦٧).

(٣) علل الدارقطني (٦ : ٨٨).

(٤) التاريخ الكبير (٣ : ٣٥٨).

قال، فقال سعد: وما تعجبُك من ذلك؟ أنا سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: ((لا يجد حلاوتها هو ولا أحدٌ من ولده)) قال حامد: لم يقل: لا يليها هو ولا أحدٌ من ولده؛ لأنه قال: الذي يلي من ولده لا يجد حلاوتها^(١).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (حديثٌ منكرٌ).

واستند البخاري في ذلك إلى أن الحديث لا يُعرف إلا من طريق زائدة فتفرّد به حيث لم يروه غيره، ولم يخرجْه أحدٌ من المُصنِّفين أصحاب الكتب المعتمدة المشهورة.

قال أبو حاتم: ((زائدة مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه حديثه منكر))^(٢).

وقال ابن عدي: ((زائدة مولى عثمان بن عفان، سمعت ابن حماد يقول: (قال البخاري: زائدة مولى عثمان بن عفان، سمع سعداً، عن النبي ﷺ). وهو حديث لم يتابع عليه))^(٣).

وقال ابن حبان: ((زائدة مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، يروي عن سعد بن أبي وقاص، روى عنه أبو الزناد، منكر الحديث جداً، لا يُحتجّ به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد؟))^(٤).

وأكد العقيلي ما ذهب إليه البخاري من إعلال الحديث بقرينة عدم معرفته إلا من طريق واحد فقال: ((لا يُتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به))^(٥).

وقول المتقدمين: (لا يُتابع عليه) إما أن يكون منكراً، وهو ما تفرّد به راويه خالف أو لم يخالف، ثقةٌ أو غير ثقة، أو يُتوقّف فيه، ذكر ذلك ابن رجب^(٦).

ومما يُضعف الحديث أنّ في إسناده أبا عقّان عثمان بن خالد. قال البخاري: ((منكر الحديث))^(٧). وكذا قال أبو حاتم^(٨). وقال ابن عدي: ((مجهول))^(٩).

وبناء على مذهب البخاري في الجرح والتعديل فإن أبا عقّان لا تحلّ الرواية عنه^(١٠).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بالتفرد، حيث لم يُعرف إلا من طريق واحد، وهو أحد معاني المنكر عند المتقدمين، كما أن المتفرد به منكر الحديث، بل مجهول أيضاً كما ذكره نقّاد الحديث.

(١) الضعفاء الكبير (٩ : ٥٣٨).

(٢) الجرح والتعديل (٣ : ٦١١).

(٣) الكامل (٢ : ٢٢٨).

(٤) المجروحين (١ : ٣٠٧).

(٥) الضعفاء الكبير (٢ : ٨٢).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٧٧).

(٧) التاريخ الكبير (٦ : ٦٤).

(٨) انظر: الجرح والتعديل (٦ : ١٤٩).

(٩) الكامل (٥ : ١٧٥).

(١٠) انظر: تدريب الراوي (١ : ٢٩٦).

المثال الثالث:

قال البخاري:

((طارق بن عمار.

قال عليّ: نا مُعلّى بن منصور: نا عبد العزيز بن محمد: حدثني طارق بن عمار، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((الصبرُ يأتي على قدر البلاء)) .
وقال أصبغ: حدثنا الدراوردي، عن عبّادٍ وطارقٍ، عن أبي الزناد، ولا يُتابع عليه ((^(١)).
خرّج هذا الحديث البيهقي في الشعب^(٢).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يُتابع عليه).

واستند البخاري في ذلك إلى أن هذا الحديث مما يُعرف به طارق لم يروه غيره، فدلّ على تفردّه به من هذا الطريق.

وقول البخاري في التاريخ الكبير (لا يُتابع عليه) من القرائن التي يستعملها للدلالة على العلة الواقعة في السند، أو العلة المشتركة بين السند والمتن.

وأكد ذلك العقيلي قال: ((وطارق بن عمار يُعرف بهذا الحديث))^(٣).

وقال المنذري: ((رواه البزار، وروائه محتجّ بهم في الصحيح، إلا طارق بن عمار ففيه كلام قريب ولم يُترك، والحديث غريب))^(٤).

وطارق بن عمار قال عنه الذهبي: ((تُكلم فيه))^(٥).

وما جرح به طارق هو جرح غير مفسّر، وبالتالي فروايته صالحة للاعتبار كما هو مذكور في مصطلح أهل الجرح والتعديل، وقد أكد العقيلي ذلك فقال: ((في هذا رواية من غير هذا الوجه أصلح من هذا))^(٦).

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بقرينة تفرد الراوي بالحديث؛ حيث لم يتابعه أحدٌ على روايته تلك، وهو ما عبّر عنه البخاري بقوله: (لا يُتابع عليه).

المثال الرابع:

قال البخاري:

(١) التاريخ الكبير (٤ : ٣٠٧).

(٢) شعب الإيمان (٩٩٥٤) (٧ : ١٩٠).

(٣) الضعفاء الكبير (٢ : ٢٢٧).

(٤) الترغيب والترهيب (٣ : ٤٣).

(٥) المعني في الضعفاء (١ : ٣١٤).

(٦) الضعفاء الكبير (٢ : ٢٢٧).

((عبد الله بن جُبَيْر الخُزَاعِي، عن أَبِي الْفَيْل، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجِمَ.

قاله محمد بن صَبَّاح، عن الوليد بن أبي ثور، عن سِمَاك.

ولا يُعرف إلا بهذا، ولا يُعرف لأبي الْفَيْل صحبةً ((^(١).

خَرَجَ هذا الحديث الطبراني في المعجم الكبير قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحَلَوَانِي قَالَا: ثنا محمد بن الصَّبَّاح الدُّوَلَابِي: ثنا الوليد بن أبي ثور، عن سِمَاك بن حرب قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُبَيْرِ الْخُزَاعِي، عن أَبِي الْفَيْل، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: ((لَا تَسُبُّوهُ)) . يعني ماعز بن مالك ^(٢).
أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يُعرف إلا بهذا).

واستند البخاري في هذا الإعلال إلى قرينة تفرد الوليد بن أبي ثور بهذا الحديث سنداً وممتناً، حيث لم يروه غيره.

وحديث الرَّجْم خَرَجَهُ البخاري، ومسلم، ولم تقع رواية الوليد بن أبي ثور عند أيٍّ منهما.

فخرجه البخاري من طريق ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن جابر ^(٣).

وخرجه أيضاً من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ^(٤).

وخرجه أيضاً من طريق يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس ^(٥).

وخرجه مسلم من طريق أبي عَوَانة، عن سِمَاك بن حرب، عن جابر بن سَمُرَةَ ^(٦).

وقال الترمذي: ((فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: (لا أعلم أحداً رواه عن سِمَاك بن حرب غير الوليد بن أبي ثور). قلت له: أبو الْفَيْل له صحبة؟ قال: (لا أدري، ولا أعرف اسمه، ولا يُعرف له غيرُ هذا الحديث الواحد)) ^(٧).

وأبو الْفَيْل قال عنه الْعُقَيْلِي: ((لا يُعرف أبو الْفَيْل إلا من حديث الوليد، ولا يُدرى من هو، ولا رواية له غير هذا)) ^(٨).

وأثبت لأبي الْفَيْل الصحبة ابنُ ناصر الدين الْقَيْسِي ^(٩). ولم يوافقه على ذلك أحدٌ من نقاد المحدثين، كالبخاري، وابن عدي، والعُقَيْلِي.

(١) التاريخ الكبير (٤ : ٣٦٧).

(٢) في مسند أبي الْفَيْل (٨١٧) (٢٢ : ٣٢٥).

(٣) في الطلاق (باب الطلاق في الإغلاق والكُزْه) (٥٢٧٠) (ص ٩٤٢).

(٤) في الحدود (باب لَا يُرْجَمُ الْمَخْنُونُ وَالْمَخْنُونَةُ) (٦٨١٥) (ص ١١٧٤).

(٥) في الحدود (هل يقول الإمامُ لِلْمُقَرَّرِ لَعَلَّكَ لَمَسْتِ أَوْ غَمَزْتِ؟) (٦٨٢٤) (ص ١١٧٥).

(٦) في الحدود (باب مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَى) (٤٤٢٤) (ص ٧٥٠).

(٧) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٢٢٩).

(٨) الضعفاء الكبير (٤ : ٣١٩).

(٩) انظر: توضيح المشتبه (٧ : ١٤٢).

وقال ابن عدي: ((ولا يُعرف لأبي الفيل صحبة^(١))).

وأما عبد الله بن جُبَيْر فمجهولٌ. ذكر ذلك الذهبي^(٢).

وأكد محمد بن طاهر المقدسي ما ذهب إليه البخاري من إعلال الحديث بالتفرد فقال: ((تفرد به أبو الوليد بن أبي ثور، عن سَمَّاك، عن عبد الله بن جُبَيْر الخُزَاعِي، عن أبي الفيل))^(٣).
فاتضح من ذلك تفرد عبد الله بن جُبَيْر بالحديث سنداً ومتناً، إضافةً إلى أنه مجهول، وأبو الفيل لم تُعرف له صحبةٌ، بل لا يُدرى من هو كما ذكره العُقيلي، فالحديث بذلك منكّر؛ لأن عبد الله خالف من هو أوثق منه وأحفظ كما في روايات الصحيحين.

المثال الخامس:

قال البخاري:

((مالك بن مالك.

قال لي عبد الله بن محمد: نا حسين الأشقر الكوفي - لقيته بالبصرة، جليس يحيى بن آدم - قال: نا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مالك بن مالك - ضيف كان لمسروق - عن صفية بنت حُيَيٍّ قالت: قلت: يا رسول الله، ليس من نسائك أحدٌ إلا ولها عشيرةٌ تلجأ إليها غيري، فإن حَدَّثَ بِكَ حَدَّثٌ فإلى مَنْ؟ قال: ((إلى عليّ)).

ولا يُعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد، ولم يُتَابَعْ عليه^(٤).

أورد هذا الحديث ابن عدي في الكامل^(٥).

أعلّ البخاري هذا الحديث استناداً إلى قرينة عدم معرفته سنداً ومتناً إلا من رواية مالك بن مالك. واستند البخاري في ذلك أيضاً إلى أنّ أحداً لم يتابع مالكا في روايته لهذا الحديث، فتفرد به.
قال ابن عدي: ((ولا يعرف مالك إلا بهذا الإسناد، ولم يتابع عليه، وهذا الذي قاله البخاري كما قال^(٦))).

وقال الذهبي: ((مالك بن مالك من مشيخة أبي إسحاق السَّيِّعِي، لا يُدرى من هو))^(٧).

(١) الكامل (٤ : ٢٢٢).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٤ : ٧١).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥ : ١١٣).

(٤) التاريخ الكبير (٧ : ١٨٨).

(٥) الكامل (٦ : ٣٨٠).

(٦) الكامل (٦ : ٣٨٠).

(٧) ميزان الاعتدال (٦ : ٩).

وقال ابن حبان: ((مالك بن مالك شيخ يروي عنه أبو إسحاق السبيعي في فضائل علي، مراسيل ليست بمسانيد، كلها مناكير لا أصول لها، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب))^(١).

فانضاف إلى تفرّد مالك بهذا الحديث جهالته حيث لم يُعرف، والمجهول في عُرف المحدثين: هو كل مَنْ لم يَشْتَهَرْ بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد^(٢).

فبان من ذلك أنّ قول البخاري (ولا يُعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد، ولم يُتَابَع عليه) قرينة على تفرّده بهذا الحديث سنداً وممتناً، إضافةً إلى أنّ مالكا مجهول.

المثال السادس:

قال البخاري:

((يزيد بن عَميرة الزُّيَدي الشامي، نَسَبَهُ معاوية بن صالح.

وقال محمد بن أبي حفصة: الكِنْدِي. وقال بعضهم: الحارث بن عَميرة، ولا يصحّ.

سمع معاذ بن جبل، وقدم الكوفة، وسمع ابن مسعود، لم يتابع عليه، يُعرف بحديث واحد))^(٣).

خرّج هذا الحديث الترمذي قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمِيرَةَ قَالَ: لَمَّا حَضَرَ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ الْمَوْتُ قِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَوْصِنَا. قَالَ: أَجْلِسُونِي. فَقَالَ: إِنَّ الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ مَكَانَهُمَا مَنِ ابْتَغَاهُمَا وَجَدَهُمَا. - يَقُولُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - وَالتَّمَسُّوا الْعِلْمَ عِنْدَ أَرْبَعَةِ رَهْطٍ: عِنْدَ عُومِرِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَعِنْدَ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَعِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ الَّذِي كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ فَأَتَى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((إِنَّهُ عَاشِرُ عَشْرَةٍ فِي الْجَنَّةِ))^(٤).

أعلّ البخاري هذا الحديث بقوله: (لم يتابع عليه، يُعرف بحديث واحد).

واستند البخاري في هذا الإعلال إلى قرينة عدم معرفة الحديث إلا من طريق يزيد بن عَميرة، حيث لم يروه غيره عن معاذ رضي الله عنه، مع وفرة أصحابه وكثرتهم ممن روى عنه.

وأكد الذهبي أن هذا السند إلى يزيد لا يُعرف بهذا السياق فقال: ((الحارث بن عَميرة، والصحيح: يزيد بن عَميرة الزُّيَدي، كذا قال البخاري، له حديث لا يصحّ، قلت: يزيد صدوق، لكن قال البخاري

(١) المجروحين (٣ : ٣٦).

(٢) انظر: الكفاية (ص ٨٨).

(٣) التاريخ الكبير (٨ : ٢٣٢).

(٤) في المناقب (باب مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه) (٣٨٠٤ : ٥) (٦٧١).

ذاك باعتبار السند إليه ^(١) .

هذا ما ذكره الذهبي، مع أنه أثبت الحديث فقال: « وثبت عن يزيد بن عَميرة قال: لما احتُضر معاذ قيل: أوصنا. قال: أجلسوني... به » ^(٢) .

فقول البخاري: (لم يتابع عليه). أي تفرّد بهذا الحديث سنداً وممتناً ؛ حيث لم يعرفه الحفاظ والنقاد بهذا السياق.

وقال الترمذي: « وفي الباب عن سعد، وهذا حديث حسن صحيح غريب » ^(٣) .

وما ذكره الترمذي من قوله: (حسن صحيح غريب) إن كان غريباً سنداً فقط فهذا يفيد أنه تعددت أسانيد الحديث، وبلغ درجة الصحة، فجمع الحسن إلى الصحة؛ ليبين أنه خرج عن حد الغرابة. غاية الأمر أنه أفاد أنّ في الإسناد تفرّداً عما اشتهرت به الأسانيد الأخرى. وإن كان غريباً سنداً وممتناً فيكون قد ذكر الحُسْنَ هنا لإفادة أنه ورد ما يوافق معنى الحديث ^(٤) .

والحديث هنا غريب سنداً وممتناً، فذكر الحسن هنا لإفادة أنه ورد ما يوافق معنى الحديث؛ فهناك أحاديث صحيحة وردت في فضائل هؤلاء الأربعة.

فاتضح من ذلك إعلال الحديث بالتفرّد كما ذكره البخاري؛ حيث لم يروه غير يزيد بن عَميرة، ويزيد بن عَميرة ثقة، ذكر ذلك العجلي ^(٥)، وابن حجر ^(٦). وقال الذهبي: « صدوق » ^(٧) .

(١) ميزان الاعتدال (٢ : ١٧٧).

(٢) تاريخ الإسلام (٤ : ٧٦).

(٣) الترمذي (٥ : ٦٧١).

(٤) انظر: منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٧١).

(٥) انظر: معرفة الثقات (٢ : ٣٦٦).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٦٣٤).

(٧) ميزان الاعتدال (٢ : ١٧٧).

المطلب الثاني

مخالفة متن الحديث للحديث الثابت المشهور

استعمل البخاري في تاريخه قرائن إعلال متنيةً من بينها: مخالفة متن الحديث للحديث الثابت المشهور، كقوله على سبيل المثال:

((محمد بن عبد الرحمن بن يُحَنَس، عن أبي سفيان الأَخَنَسِي، عن جدّته حكيمة بنت أمية، عن أمّ سَلَمَةَ: سمعت النبي ﷺ : ((مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنْ مَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)) .

أبو يعلى محمد بن الصلت، عن ابن أبي فُديك.

وقال لي عبد الله بن أبي شيبه: حدثنا عبد الأعلى، عن ابن إسحاق: سمع سليمان بن سُحَيْم، عن أمّ حكيم بنت أمية، عن أمّ سَلَمَةَ عن النبي ﷺ نحوه.

قال أبو عبد الله: ولا يُتَابَع في هذا الحديث؛ لما وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَالْجُحْفَةَ، واختار أن أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ من ذي الْحُلَيْفَةِ ((^(١)).

وهذه القرينة في إعلال الحديث بمخالفة متنه للحديث الثابت المشهور تعود في أصولها إلى عصر الخلافة الراشدة، فعرض الحديث على الحديث الثابت المشهور ظهر أول ما ظهر على يد السيدة عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها؛ فكانت إذا سَمِعَتْ بالحديث يُروى على وجهٍ معيّنٍ عَارَضَتْهُ بحديث ثابتٍ عن النبي ﷺ .

ولعلّ من أسباب ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا على درجةٍ واحدةٍ من الحفظ، والفهم، والصحبة، والملازمة لرسول الله ﷺ ، فكان بعضهم أحفظ وأتقن للحديث، وأحسن تلقياً وأداءً من غيره، قال البراء ابن عازب رضي الله عنه: ما كلُّ الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ ، كان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشغولين في رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم، ومَن هو أحفظ منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه^(٢).

وَوَهْمُ الصَّحَابِيِّ فِي الْحَدِيثِ لَهُ أسبابٌ عديدةٌ، منها :

١- أن يقع له انقلاب بين شيئين أو لفظين، فيجعل كلّ واحدٍ منهما مكان الآخر، وهذا هو المقلوب.

٢- أن يقول مع رواية الحديث قولاً من عند نفسه، متصلاً بنص الحديث، فيظن السامعون أنه مرفوع.

(١) التاريخ الكبير (١ : ١٦١) . في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن يُحَنَس .

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث (ص ١٠٧) .

يقول الدكتور بنيامين أرول: ((ففي مثل هذه الحالات كان المتشككون أو النقاد من الصحابة يسألون الراوي عمن سمع هذا الحديث، هل من النبي ﷺ مباشرة؟ أم من صحابي آخر بواسطة؟ وإذا كان المصدر هو النبي ﷺ ربما كانوا يطلبون شاهداً آخر ليؤكدده، أو يسألون من هو أحفظ مثل السيدة عائشة رضي الله عنها فيثبتونه. وإذا كان المصدر هو صحابياً آخر، فكانوا يرسلون إليه فيسألونه عن صحة هذه الرواية، إن كان يخبر أنه سمعه من النبي ﷺ هكذا فيقبلون حديثه، وإن لم يؤيده فيبدو لهم خطأ الراوي فيصحح خطأه ثم يقبلونه))^(١).

وكما أسلفنا فإن السيدة عائشة رضي الله عنها استعملت هذه القرينة للدلالة على علة الحديث بما كان لها من الملازمة التامة لرسول الله ﷺ وما شاهدته من أحواله، وسمعته من أقواله، وما امتازت به من حافظة قوية، ما لم يكن لغيرها من نسائه ﷺ.

وقد جمع الزركشي رحمه الله تعالى ما استدركته عائشة رضي الله عنها على جمع من الصحابة ﷺ فقال:

((وبعد، فهذا كتاب أجمع فيه ما تفرّدت به الصّدّيقة رضي الله عنها، أو خالفت فيه سواها برأي منها، أو كان عندها فيه سنة بينة، أو زيادة علم متقنة، أو أنكرت فيه على علماء زمانها، أو رجّع فيه إليها أجلّة من أعيان أوانها، أو حرّرت من فتوى، أو اجتهدت فيه من رأي رآته أقوى، مؤرداً ما وقع إليّ من اختياراتها، ذاكرّاً من الأخبار في ذلك ما وصل إليّ عن رواها...))^(٢).

وقد مثّل الزركشي على معارضتها الحديث بالحديث الثابت المشهور فقال:

((أخرج البيهقي في سننه عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر: سمعت عمر يقول: إذا رميتم وحلقتم فقد حلّ لكم كل شيء إلا النساء والطيب.

قال سالم: وقالت عائشة: كل شيء إلا النساء، أنا طيّبت رسول الله ﷺ لحله.

ثم أخرج عن ابن عيّنة، عن عمرو، عن سالم قال، قالت عائشة: أنا طيّبت رسول الله ﷺ لحله وإحرامه. قال سالم: و سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع.

وقد أخرج الشيخان عن القاسم عنها قالت: طيّبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرّم، و لحله حين حلّ قبل أن يطوّف بالبيت.

وقد تابعها على ذلك ابن عباس فيما أخرجه البيهقي أيضاً من جهة الثوري، عن سلمة، عن الحسن العُريّ، عن ابن عباس قال: إذا رميتم الجُمرة فقد حللتُم من كل شيء كان عليكم حراماً إلا النساء حتى تطوفوا بالبيت. فقال رجل: والطيب يا أبا العباس فقال له: إني رأيت رسول الله ﷺ يضمّ رأسه

(١) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق بنيامين أرول (ص ٤٤).

(٢) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة (ص ٧٩).

بِالْمِسْكِ، أَفْطِيبٌ هُوَ أَمْ لَا؟»^(١).

وفيما يلي أمثلة لما أعله البخاري مستنداً إلى مخالفة الحديث للحديث الثابت المشهور.

المثال الأول:

قال البخاري:

((محمد بن عبد الرحمن بن يُحْنَس، عن أبي سفيان الأَخْثَسِي، عن جدّته حُكَيْمَة بنت أمية، عن أمّ سَلَمَة: سمعت النبي ﷺ : ((مَنْ أَهْلَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنْ مَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))).

أبو يعلى محمد بن الصلت، عن ابن أبي فُديك.

وقال لي عبد الله بن أبي شيبه: حدثنا عبد الأعلى، عن ابن إسحاق: سمع سليمان بن سُحَيْم، عن أمّ حكيم بنت أمية، عن أمّ سَلَمَة عن النبي ﷺ نحوه.

قال أبو عبد الله: **وَلَا يُتَابَعُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِمَا وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْخُلَيْفَةِ وَالْجُحْفَةَ، وَاخْتَارَ أَنْ أَهْلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ.**

وقال لي الأَوْيُوسِي: حَدَّثَنِي الدَّرَاوَرْدِي: عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن يحيى بن سفيان، عن جدّته حُكَيْمَة، عن أمّ سَلَمَة، عن النبي ﷺ .

وقال لي أبو يحيى محمد: أخبرنا سعيد بن سليمان: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُديك قال: حَدَّثَنَا عبد الله بن عبد الرحمن بن يُحْنَس، عن يحيى بن أبي سفيان بن الأَخْثَس، عن جدّته حُكَيْمَة، عن أمّ سَلَمَة: سمعتُ النبي ﷺ، مثله ((^(٢)).

حديث محمد بن عبد الرحمن بن يُحْنَس أورده البخاري في تاريخه الكبير كما هو مثبتٌ هنا.

أما حديث سليمان بن سُحَيْم، عن أمّ حكيم، عن أمّ سَلَمَة فخرّجه ابن ماجه^(٣).

وخرّجه الدارقطني بإسناده عن ابن إسحاق، عن يحيى بن أبي سفيان، عن جدّته حُكَيْمَة، عن أمّ سَلَمَة^(٤).

أعلّ البخاري حديث محمد بن عبد الرحمن بن يُحْنَس بقوله: (**وَلَا يُتَابَعُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِمَا وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْخُلَيْفَةِ وَالْجُحْفَةَ، وَاخْتَارَ أَنْ أَهْلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ.**)

واستند البخاري في هذا الإعلال إلى قرينة مخالفة حديث محمد بن عبد الرحمن للحديث الصحيح الثابت المشهور المتفق عليه في الصحيحين، وهو ما خرّجاه بسنديهما من طريق عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ

(١) الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة (١٥٢). وانظر: الكبرى للبيهقي (٥ : ١٣٥) وما بعد.

(٢) التاريخ الكبير (١ : ١٦١).

(٣) في المناسك (باب مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ) (٣٠٠١) (٢ : ٩٩٩).

(٤) في الحج (باب المواقيت) (٢١٢) (٢ : ٢٨٣).

طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ بَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، فَهَئِذَا هُوَ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَاكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا^(١).

وحديث محمد بن عبد الرحمن بن يُحْنَسٍ مخالف لفعله ﷺ .

وأشار البخاري إلى تفرد محمد بن عبد الرحمن به من هذا الطريق حيث لم يروه غيره، ولم يتابع على روايته هذه، فحديثه منكّر.

قال النووي: ((وأما حديث أمّ سلمة فرواه أبو داود، وابن ماجه، والبيهقي، وآخرون، وإسناده ليس بالقوي))^(٢).

وضعف الإسناد الذي ذكره النووي عائد إلى أمرين:

١- الاضطراب فيه.

٢- ضعف رواته.

أما الاضطراب فقد اختلف الرواة في إسناده:

فروى عن محمد بن عبد الرحمن بن يحنس، عن أبي سفيان الأحنسي، عن جدّته حُكَيْمَةَ.

وروى عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن يحيى بن سفيان، عن جدّته حُكَيْمَةَ.

وروى عن ابن إسحاق: سمع سليمان بن سُحَيْمٍ، عن أمّ حكيم بنت أمية.

وروى عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن يحيى بن سفيان، عن جدّته حُكَيْمَةَ.

قال الدارقطني: ((يرويه محمد بن إسحاق، واختلّف عنه؛ فرواه إبراهيم بن سعد، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن ابن إسحاق، عن سليمان بن سُحَيْمٍ، عن يحيى بن أبي سفيان الأحنسي، عن أمّه أمّ حكيم، عن أمّ سلمة. وقال أحمد بن خالد الوهبي: عن ابن إسحاق، عن يحيى بن أبي سفيان، عن أمّ حكيم، ولم يذكر سليمان بن سُحَيْمٍ. ورواه الدراوردي، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يُحْنَسٍ، عن يحيى بن أبي سفيان، عن جدّته حُكَيْمَةَ، عن أمّ سلمة، وكذلك قال ابن أبي فديك، ولعل اسمها حُكَيْمَةُ تُكْنَى أمّ حكيم))^(٣).

وأما ضعف الرواة:

فمحمد بن عبد الرحمن بن يُحْنَسٍ أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٤).

(١) خرّجه البخاري في الحج (باب مُهَلِّ أَهْلِ الشَّامِ) (١٥٢٦) (ص ٢٤٧) ومسلم في الحج (باب مواقيت الحج) (٢٨٠٣) (ص ٤٨٧) .

(٢) المجموع شرح المذهب (٧ : ١٧٥) .

(٣) علل الدارقطني (١٥ : ٢٥٤) .

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٧ : ٣٢٢) .

وأما يحيى بن أبي سفيان فقال ابن حجر: مستور^(١).

وأما سليمان بن سحيم فصدوق^(٢).

وأما عبد الله بن عبد الرحمن بن يُحَنَس فمقبول^(٣).

فاستند البخاري إلى هذه القرينة ليعلّ الحديث، وأنّ حديث محمد بن عبد الرحمن مخالف للأحاديث الصحيحة في تحديد المواقيت.

المثال الثاني:

قال البخاري:

((محمد بن عبد الرحمن الحُجَبيّ، عن أمّه، ومنصور بن عبد الرحمن، سمع منه ابن المبارك.

قال لي إسحاق: أخبرنا أبو عاصم: حدّثنا محمد بن عبد الرحمن بن طلحة العبدي - من بني عبد الدار - قال: سمعت جدّي صفية بنت شيبه: وُلِدَ لي فأسميتهُ محمداً، وأَكْنَيْتُهُ أبا القاسم، فسألت عائشة فقالت: جاءت امرأة رجلٍ من الأنصار فقالت: يا رسول الله، وُلِدَ لي غلامٌ فسميتهُ محمداً، وأَكْنَيْتُهُ أبا القاسم، فَبَلَعَنِي أَنْكَ تَكْرَهُهُ. فقال: ((ما أَحَلَّ اسمي، وَحَرَّمَ كُنْيَتِي؟ أو ما أَحَلَّ كُنْيَتِي وَحَرَّمَ اسمي؟)).

وقال لي محمد: حدّثنا أبو عاصم قال: أخبرنا محمد بن عمران: حدّثني جدّي.

وعن الثَّقَلِيّ: حدّثنا محمد بن عمران الحُجَبيّ، عن جدّته صفية بهذا.

قال محمد: (تلك الأحاديث أصحّ: سُمُّوا باسمي ولا تَكُنُّنُوا بِكُنْيَتِي) ((^(٤)).

حديث محمد بن عبد الرحمن الحُجَبيّ خرّجه ابن راهوويه^(٥).

وأما حديث محمد بن عمران فخرّجه أبو داود^(٦).

قال البخاري: (تلك الأحاديث أصحّ).

وأشار بذلك إلى إعلال حديث محمد بن عبد الرحمن، واستند في هذا الإعلال إلى قرينة مخالفة

حديث محمد للأحاديث الصحيحة التي تنهى عن التكنّي بكُنْيَتِهِ ﷺ، وعن الجمع بين اسمه وكُنْيَتِهِ ﷺ.

(١) انظر: تقريب التهذيب (ص ٦٢٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ٢٨٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ٣٤٥).

(٤) التاريخ الكبير (١ : ١٥٦).

(٥) مسند عائشة (١٢٧٢) (٣ : ٦٧٩).

(٦) في الأدب (باب في الرخصة في الجمع بينهما [أي بين اسمه ﷺ وكُنْيَتِهِ]) (٤ : ٢٩٢) رقم (٤٩٦٨).

وقد خرّج البخاري، ومسلم^(١) إباحة التسمي باسمه ﷺ، والنهي عن كُنيته، عن أبي هريرة، وجابر، وأنس رضي الله عنه، ولم تقع في أي رواية منها عن عائشة رضي الله عنها، فدلّ على تفرد محمد بن عبد الرحمن، ومحمد بن عمران به عن صفية، عن عائشة، وهو ما أكده الطبراني قال: ((لم يرو هذا الحديث عن صفية إلا محمد بن عمران، ولا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد))^(٢).

ومحمد بن عبد الرحمن الحنّبي أورد ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٣). وقال عنه ابن حجر: ((مستور))^(٤). وقال الذهبي: ((له حديث، وهو منكر))^(٥). وما أعلّ البخاري به الحديث من مخالفة الأحاديث الصحيحة المشهورة أكّده ابن حجر فقال: ((هو متنّ منكر مخالف للأحاديث الصحيحة))^(٦). وتابعه على ذلك تلميذه السخاوي^(٧). وحديث: ((سمّوا باسمي ولا تكُنّوا بكُنيتي)) أورد الكتاني في نظم المتناثر^(٨). فاتضح من ذلك ضعف حديث محمد بن عبد الرحمن لتفرده به من هذا الطريق، وضعفه هو نفسه، وجهالة محمد بن عمران، ومخالفته للأحاديث الصحيحة، وهو ما رجّحه نقاد الحديث.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب القرشي، أحد بني عامر بن لؤي، مديني، أبو الحارث.

(١) انظر على سبيل المثال: صحيح البخاري في العلم (باب إثم من كذب على النبي ﷺ) (١١٠) (ص ٢٤) وفي البيوع (باب ما ذكر في الأسواق) (٢١٢٠) (ص ٣٤٠) وفي فرض الخمس (باب قول الله تعالى: فَأَنْ لِّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ) (٣١١٤) (ص ٥١٦) وفي المناقب (باب كنية النبي ﷺ) (٣٥٣٧) (ص ٥٩٥) وفي الأدب (باب قول النبي ﷺ: سمّوا باسمي ولا تكُنّوا بكُنيتي) (٦١٧٨) (ص ١٠٧٨) ومسلم في الآداب (باب النهي عن التّكّي بأبي القاسم، وبيان ما يُستحب من الأسماء) (٥٥٨٦) (ص ٩٥١).

(٢) المعجم الأوسط (٩ : ٢).

(٣) الجرح والتعديل (٧ : ٣٢٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٥٣٠).

(٥) ميزان الاعتدال (٦ : ٢٨٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٩ : ٣٣٩).

(٧) انظر: التحفة اللطيفة (٢ : ٥٥٠).

(٨) انظر: نظم المتناثر (ص ١٤٠).

قال الإمام النووي: اختلف العلماء في التّكّي بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب: فذهب الشافعي رحمه الله ومن وافقه إلى أنه لا يحل لأحد أن يتكّي أبا القاسم، سواء كان اسمه محمداً أو غيره، ومن روى هذا من أصحابنا عن الشافعي الأئمة الحفاظ الأئمة الفقهاء المحدثون: أبو بكر البيهقي، وأبو محمد البغوي في كتابه التهذيب. والمذهب الثاني: مذهب مالك رحمه الله أنه يجوز التّكّي بأبي القاسم لمن اسمه محمداً ولغيره، ويجعل النهي خاصاً بحياة رسول الله ﷺ. والمذهب الثالث: لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره. انظر: الأذكار (ص ٢٣٣).

قال لي عياش بن المغيرة: ^(١) وُلِدَ سَنَةُ الْجُحَافِ سَنَةً ثَمَانِينَ، سَمِعَ نَافِعًا، رَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ، وَوَكَيْعٌ.
وقال لي عبد الله بن محمد: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((مَا أَدْرِي أُعْزِيزُ نَبِيًّا كَانَ أَمْ لَا؟ وَتُبَّعُ لَعِينًا كَانَ أَمْ لَا؟ وَالْحُدُودُ كَفَارَاتٌ لِأَهْلِهَا
أَمْ لَا؟)).

وقال عبد الرزاق، عن مَعْمَرٍ، عن ابنِ أبي ذُئْبٍ، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ .
والأول أصح، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ ؛ لأن النبي ﷺ قال: ((الحدودُ كفارة)) .
قال أحمد: مات سنة تسع وخمسين. قال أبو عبد الله: نَسَبَهُ ابنُ أَبِي أُوَيْسٍ ^(٢).

حديث ابن أبي ذُئْبٍ عن الزَّهْرِيِّ أوردَه البخاري في تاريخه.
وأما حديث مَعْمَرٍ، عن ابنِ أبي ذُئْبٍ، عن سعيد، عن أبي هريرة فخرَّجه أبو داود دون قوله:
((والحدودُ كفاراتٌ لأهلها أم لا ؟)) ^(٣).

وخرَّجه الحاكم قال: حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن الحسن القاضي بِمَعْدَانَ: حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحسين:
حَدَّثَنَا آدم بن أبي إياس: حَدَّثَنَا ابنُ أبي ذُئْبٍ، عن المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ : ((مَا أَدْرِي أَتُبَّعُ كَانَ لَعِينًا أَمْ لَا ؟ وَمَا أَدْرِي أَذُو الْقَرْنَيْنِ كَانَ نَبِيًّا أَمْ لَا ؟ وَمَا أَدْرِي
الْحُدُودُ كَفَّارَةٌ لِأَهْلِهَا أَمْ لَا ؟)) . هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ^(٤).

أعلَّ البخاري الحديث استناداً إلى قرينة مخالفته للحديث الثابت المشهور فقال: (والأول أصح، ولا
يثبت هذا عن النبي ﷺ ؛ لأن النبي ﷺ قال: ((الحدودُ كفارة))) .

وأشار البخاري إلى الحديث الصحيح الذي خرَّجه الشيخان ^(٥) من حديث الزَّهْرِيِّ، عن أبي إدريس
الْحَوْلَانِي، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ أَحَدُ النَّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
وَحَوْلُهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: ((بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا
أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ
عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ
سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ)) . فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ.

ورجح ابنُ عبد البر ما ذهب إليه البخاري فقال: ((حديثُ عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ فيه

(١) قال الفاكهي: سُمِّيَ بِالْجُحَافِ لِأَنَّهُ جَاءَ السَّيْلُ وَهُمْ بِالْأَبْطَحِ فَجَحَفَهُمْ وَأَهْلَكَهُمْ وَهُمْ غَاوُونَ [يعني غافلين] . أخبار مكة
(٣ : ١٠٦) .

(٢) التاريخ الكبير (١ : ١٥٣) .

(٣) في السنة (باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) (٤٦٧٤) (٤ : ٢١٨) .

(٤) في التفسير (باب تفسير سورة حم الدخان) (٣٦٨٢) (٢ : ٤٨٨) . قال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم .

(٥) خرَّجه البخاري في الإيمان (باب علامة الإيمان حبُّ الأنصار) (١٨) (ص ١٠) ومسلم في الحدود (باب الحدود كفارات لأهلها)
(٤٤٦١) (٧٥٧) .

أن الحدود كفارة، وهو أثبت وأصح إسناداً من حديث أبي هريرة ^(١).

وأكدّه ابن رجب أيضاً حيث قال: « وأما حديث أبي هريرة المرفوع: « لا أدري الحدود طهارة لأهلها أم لا؟ ». فقد خرّجه الحاكم وغيره، وأعلّه البخاري وقال: (لا يثبت). وإنما هو مراسيل الزهري وهي ضعيفة، وغلط عبد الرزاق فوصله ^(٢).

وأبدى البيهقي رأياً له وجاهته فقال: « فإن صحّ [أي حديث ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي هريرة] فيُحْتَمَلُ أنه ﷺ قاله في وقتٍ لم يأت فيه العلم عن الله، ثم لما أتاه قال ما رُوِيَتْه في حديث عبادة وغيره. ولا يمكن الاستدلال بحديث أبي هريرة على أنه كان بعد حديث عبادة بن الصامت؛ فإن الصحابة كان يأخذ بعضهم من بعض، فيُحْتَمَلُ أن يكون أبو هريرة - إن صحّت الرواية عنه - أخذه عن تقدم إسلامه من الصحابة، والله أعلم ^(٣).

وجنح ابن حجر إلى أن في هذا القول تعسفاً، ويطلبه أن أبا هريرة صرح بسماعه، ثم قال: « والحدود لم تكن نزلت إذ ذاك، والحقّ عندي أن حديث أبي هريرة صحيح، وهو ما تقدّم على حديث عبادة، والمبايعة المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة لم تقع ليلة العقبة، وإنما كان ليلة العقبة ما ذكر ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي أن النبي ﷺ قال لمن حضر من الأنصار: « أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم » فبايعوه على ذلك، وعلى أن يرحل إليهم هو وأصحابه، وقد وضع أن هذا هو الذي وقع في البيعة الأولى، ثم صدرت مبايعات أخرى، والذي يقوّي أنها وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في الممتحنة وهي قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾ [الممتحنة : ١٢] ونزول هذه الآية متأخراً بعد قصة الحديبية بلا خلاف، وذلك بعد إسلام أبي هريرة بمدة، فيرتفع بذلك الإشكال، ولا يبقى بين حديثي أبي هريرة وعبادة تعارض، ولا وجه بعد ذلك للتوقف في كون الحدود كفارة ^(٤).

فأعلّ البخاري الحديث لمخالفته الحديث الصحيح أن الحدود كفارة لأهلها، ووافقه على ذلك نقاد الحديث كابن عبد البر، والبيهقي، وابن رجب، وسلك ابن حجر طريقة الجمع بين الروایتين، ورجح في نهاية كلامه ما ذكره البخاري أن الحدود كفارة لأهلها.

المثال الرابع:

قال البخاري:

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢ : ٥٠).

(٢) جامع العلوم والحكم (١ : ١٧١).

(٣) سنن البيهقي الكبرى (٨ : ٣٢٩).

(٤) فتح الباري (١ : ٦٦).

((حَشْرُجُ بن ثُبَّانَةَ: سمعتُ سعيدَ بن جُمَهانَ، عن سفيانة، أن النبي ﷺ قال لأبي بكرٍ وعمرَ وعثمان: ((هؤلاء الخلفاء بعدي)))).

وهذا لم يتابع عليه؛ لأنَّ عمرَ بن الخطاب وعليًّا قالا: لم يستخلف النبي ﷺ .

وقال هاشم بن القاسم: هو العَبْسِيُّ الكوفيُّ. قلتُ لسعيد: لَقِيتَ سفيانة؟ قال: لَقِيتُهُ بِمَكَّةَ زَمَانًا الْحَاجَّاجَ، فَأَقَمْتُ عِنْدَهُ ثَمَانِ لَيَالٍ أَسْأَلُهُ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ))^(١).
أورد هذا الحديث ابنُ أبي عاصمٍ في كتاب السُّنة^(٢).

قال البخاري: ((وهذا لم يتابع عليه؛ لأنَّ عمرَ بن الخطاب وعليًّا قالا: لم يستخلف النبي ﷺ).
وأشار بذلك إلى إعلال الحديث مستنداً إلى قرينة مخالفة حديث حَشْرُجٍ للحديث الثابت المشهور عن عروة، عن ابن عمرَ ﷺ والذي خرَّجه الشيخان^(٣)، وعن عليٍّ ﷺ والذي خرَّجه الحاكم^(٤).
وأشار البخاري بقوله: (ولا يُتَابَعُ عليه) إلى تفرُّد حَشْرُجٍ بهذا الإسناد والمتن؛ حيث لم يروه غيره، ولم يُحْفَظْ عن الثقات الأثبات، فهو حديث منكراً.

قال البخاري: ((وهذا حديث لم يُتَابَعُ عليه؛ لأنَّ عمرَ بن الخطاب، وعليَّ بن أبي طالب قالا: لم يَسْتَخْلِفِ النَّبِيُّ ﷺ))^(٥).

وحَشْرُجُ بن ثُبَّانَةَ وثَّقه أحمد^(٦). وقال ابن معين: ((كوفي، وهو ثقة))^(٧). وقال أبو زرعة: ((لا بأس به، حديثه مستقيم))^(٨). وقال النسائي: ((ليس بالقوي))^(٩). وقال ابن حجر: ((صدوقٌ يَهْمُ))^(١٠). وقال الذهبي: ((ذكره ابنُ عدي في كامله وسرَّ له عدَّةُ أحاديثٍ مناكيرٍ، وغرائب))^(١١).
وسعيد بن جُمَهان قال عنه أبو حاتم: ((شيخٌ، يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به))^(١٢). وقال ابن عدي: ((أرجو أنه لا بأس به))^(١٣).

(١) التاريخ الكبير (٢ : ١٠٧).

(٢) السُّنة (١١٥٧ : ٢ : ٥٥٠).

(٣) خرَّجه البخاري في الأحكام (باب الاستخلاف) (٧٢١٨) (ص ١٢٤٣) ومسلم في الإمامة (باب الاستخلاف وتركه) (٤٧١٣) (ص ٨١٧).

(٤) في معرفة الصحابة (باب: أبو بكر ﷺ) (٤٤٦٧) (٣ : ٨٤). قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٥) الضعفاء الصغير (ص ٣٩).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٣ : ٢٩٦).

(٧) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ٣١١).

(٨) الجرح والتعديل (٣ : ٢٩٦).

(٩) الضعفاء (ص ٣٤).

(١٠) تقريب التهذيب (ص ٢٠٧).

(١١) ميزان الاعتدال (٢ : ٣١٠).

(١٢) الجرح والتعديل (٤ : ١٠).

(١٣) الكامل في الضعفاء (٣ : ٤١٠).

وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

فاتضح من ذلك مخالفة حديث حشرج لحديث عروة عن ابن عمر في الصحيحين، وهو أن رسول الله ﷺ لم يستخلف، وهو موافق لإجماع الصحابة رضي الله عنهم أنه ﷺ لم يُنصَّ على خليفة من بعده.

المثال الخامس:

قال البخاري:

((زياد بن عبيدة، سمع أنساً: رأيْتُ النبي ﷺ يمسح. سمع منه مروان، ولا يصحّ.

قال يحيى بن أبي إسحاق، عن أنس: لم أرَ النبي ﷺ يمسح))^(٢).

خرَجَ حديث زياد ابنُ حجر قال: قال أحمد بن مَنِيع: وَحَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عُبَيْدَةَ، أَوْ عُبَيْدَةُ، شَكَكَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ، فَقَامَ بِالنَّاسِ بِالْعَلَسِ، فَقَالَ: ((يَا أَنَسُ، فِي إِدَاوَتِكَ مَاءٌ؟)) قُلْتُ: نَعَمْ، فَتَنَحَّى قَبَالَ، وَصَبَبْتُ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَمْسَحَ طَاطَأْتُ ظَهْرِي لِأَنْظُرَ مَا يَصْنَعُ، فَقَالَ: ((هُوَ مَا تَرَى)) وَامْسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ^(٣).

أعلَّ البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يصحّ).

واستند البخاري في هذا الإعلال إلى مخالفة حديث زياد للحديث الثابت المشهور عن أنس رضي الله عنه أن المسح من فعله، ولم يُنسب ذلك لرسول الله ﷺ.

ويؤكد ذلك أن البخاري ساق الحديث عن يحيى بن أبي إسحاق، عن أنس موقوفاً عليه من قوله، وهو ما خرجه أحمد بن مَنِيع قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كُنَّا نَمْسَحُ خِفَافَنَا. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّا سَمِعْنَاهُ مِمَّنْ لَا يُتَّهَمُ مِنْ أَصْحَابِنَا، يَقُولُ: امْسَحْ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَاصْنَعْ كَذَا وَكَذَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَكْنِي^(٤).

وأما حديث زياد بن عبيدة فقال أبو حاتم: ((زياد بن عبيدة مجهول، والحديث الذي رواه باطل))^(٥).

والبخاري بمعارضته حديث زياد بحديث يحيى يشير إلى أن الحفاظ لا يعرفون حديث المسح مرفوعاً، عن أنس، وإنما هو محفوظ من فعله.

فقد روى ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُمَيَّرٍ: حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسيُّ: حَدَّثَنَا

(١) انظر: الثقات (٤ : ٢٧٨).

(٢) التاريخ الكبير (٣ : ٣٠٧).

(٣) المطالب العالية (٢ : ٣٢٤).

(٤) المصدر السابق (٢ : ٣٢٤).

(٥) الجرح والتعديل (٣ : ٥٣٨).

عُمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: ((هَلْ مِنْ مَاءٍ؟)) . فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ لَحَقَ بِالْجَيْشِ فَأَمَّهُمْ^(١).

قال مُعَلَّطاي: ((هذا حديث في إسناده ثلاث علل:

الأولى: ضعف رواه أبي أيوب، ويقال: أبو سعيد، عطاء بن أبي مسلم، وهو وإن كان مسلم قد روى حديثه، ووثقه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني، فقد كدّبه سعيد بن المسيّب، وقال ابن حبان: كان سيّئ الحفظ، يخطئ ولا يعلم، فبطل الاحتجاج به.

الثانية: الانقطاع ما بين عطاء وأنس بن مالك. قاله أبو زرعة الرازي فيما ذكره ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل، وقيل لابن معين: لقي عطاءً أحداً من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: لا أعلمه.

الثالثة: الجهالة بحال عمر؛ فإني لم أر أحداً ذكرها، والله أعلم.

وذكر مُعَلَّطاي أنّ هذا الحديث وقع له بإسنادٍ صحيح لا يُطعن في أحدٍ من رجاله فقال: ذكره أبو عبد الرحمن النسائي فقال: أنبأ قتيبة: أنبأ أبو عوانة، عن أبي يعفور زياد بن عبد الله: أنبأ أنس بن مالك قال: رأيت النبي ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ((^(٢).

وقد سأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث فقال: ((أخطأ فيه قتيبة، والصحيح عن أنس موقوف))^(٣).

وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن أبي يعفور إلا أبو عوانة، ولا رواه عن أبي عوانة إلا قتيبة، ونعيم بن الهيثم))^(٤). وقال أيضاً: ((لم يرفع هذا الحديث عن أبي يعفور إلا أبو عوانة، ولا رواه مرفوعاً عن أبي عوانة إلا قتيبة بن سعيد، ونعيم بن هيصم))^(٥).

ثم عاد مُعَلَّطاي لِيَذْكُرَ أنه وجد لقتيبة متابعاً، ولحديثه شاهداً، وهو ما ذكره بَحْشَلُ^(٦) في تاريخه: ثنا علي بن يونس: ثنا عبد المجيد بن أبي رَوَاد: ثنا ياسين الرِّبَّات، عن الأعمش، عن أنس: (رأيتُ رسولَ الله ﷺ بال على سَبَاطَةٍ^(٧) قوم، ثم تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ)^(٨).

(١) في الطهارة (باب ما جاء في المسح على الخفين) (٥٤٨) (١ : ١٨٢) .

(٢) انظر: شرح ابن ماجه لمغلطاي (١ : ٦١٤) . والحديث لم يخرج النسائي، ولعل مُعَلَّطاي رحمه الله قد استند في ذلك إلى ما خرجه الضياء في المختارة، حيث ساق الحديث بإسناده إلى أن قال: أنبأ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي قال: أنبأ قتيبة: أنبأ أبو عوانة... (٧ : ٢٥٨) رقم (٢٧٠٦) . فلعله سهو من الضياء، والله أعلم.

(٣) انظر: علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ٥١) .

(٤) المعجم الأوسط (٢ : ١٩٠) .

(٥) المصدر السابق (٨ : ٢٦٠) .

(٦) هو لقب أسلم بن سهل بن أسلم الواسطي الرِّزَّاز، صاحب تاريخ واسط، والبَحْشَلُ من الرجال: الأسود الغليظ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣ : ٥٥٣) تاج العروس (٢٨ : ٦٢) مادة (بحشل) .

(٧) الموضع الذي يُرمى فيه التراب والأوساخ وما يُكنس من المنازل. النهاية في غريب الأثر (٢ : ٣٣٥) مادة (سبط) .

(٨) شرح ابن ماجه (١ : ٦١٥) . وانظر: تاريخ واسط (ص ٢١٩) .

والأعمش رأى أنساً رضي الله عنه ، ولم يسمع منه؛ قال المزي: ((قال علي بن المديني: (الأعمش لم يحمل عن أنس إنما رآه يخضب، ورآه يصلي، وإنما سمعها من يزيد الرقاشي، وأبان عن أنس). وقال يحيى بن معين: (كل ما روى الأعمش عن أنس فهو مرسل)) ^(١). فالإسناد على ذلك منقطع.

وياسين هو ابن معاذ الزيات، قال عنه البخاري: ((منكر الحديث)) ^(٢). وقال النسائي: ((متروك الحديث)) ^(٣). وقال الذهبي: ((مجهول)) ^(٤). فلم يصلح للمتابعة.

وقال الميموني: ((قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - : حدثوني عن الحسن بن الربيع، عن أبي شهاب الحافظ، عن عاصم الأحول، عن أنس قال: (مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين). فقال: ليس بصحيح، إنما هو عن أنس أنه كان يمسح. وكان يقول: ثنا أصحابنا، وقال: هو عن عاصم، عن أنس موقوفاً.

قلت: يُخاف أن يكون من الحسن بن الربيع؟ قال: نعم. قلت: ابن شهاب؟ قال: ثبت، وليس هذا من ابن شهاب)) ^(٥).

ورجحه البخاري كما في ترجمة سعد الأنصاري فقال: ((وقال ابن أبي شيبة: نا ابن عيينة، عن يحيى بن أبي إسحاق: سمع أنساً: لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يمسح، حدثوني عنه. وهذا أصح)) ^(٦).

فاتضح مما تقدم رجحان وقف الحديث، وأنه الصحيح من فعل أنس رضي الله عنه ، ولا يصح مرفوعاً لمخالفته الأحاديث الثابتة المشهورة، وهو ما قرره أحمد، والبخاري.

المثال السادس:

قال البخاري:

((الزبير بن الشَّعْشَاع، عن أبيه، سمع علياً: (كُلْ لَحْمَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيِّ).

قال عبد الصمد: سمع طلحة بن حسين الشَّيْبِي: سمع زُبَيْراً. ولا يصح؛ لأنَّ علياً روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه)) ^(٧).

أورد هذا الحديث العُقَيْلي قال: ((حدثنا بهذا الحديث محمد بن إسماعيل الصايغ قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا طلحة بن الحسين العبدى قال: حدثنا الزبير بن الشَّعْشَاع أبو خَثَرَم الشَّيْبِي، عن أبيه قال: سَأَلْتُ عَلِيّاً رضي الله عنه عن أكل لحوم الحمر الأهلية فقال عليٌّ: (كُلُّهَا هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا).

(١) تهذيب الكمال (١٢ : ٨٣).

(٢) التاريخ الكبير (٨ : ٣٠٢).

(٣) الضعفاء والمتروكين (ص ١١١).

(٤) لسان الميزان (١ : ٢١٩). وانظر: تاريخ واسط (ص ٢١٩).

(٥) شرح ابن ماجه (١ : ٦١٦).

(٦) التاريخ الكبير (٤ : ٧٢).

(٧) المصدر السابق (٣ : ٣٤٦).

ولا يتابع عليه، ولا يُعرف إلا به»^(١).

أعل البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يصح؛ لأنّ علياً روى أن النبي ﷺ نهى عنه).
ومن القرائن التي أعلّ بها البخاري الحديث مخالفته للحديث الثابت المشهور عن علي رضي الله عنه ، وهو ما
خرّجه البخاري^(٢)، ومسلم^(٣).
وقول البخاري (ولا يصح) إشارة إلى عدم صحة الإسناد، وتفرد الزبير به من هذا الطريق؛ حيث
لم يروه عن علي رضي الله عنه سواه، وخالف في نقل المذهب المعروف عن علي رضي الله عنه وهو تحريم لحوم الحُمُر الأهلية
في غزوة خيبر.

قال العُقيلي: ((وقد رُوي عن عليّ بإسناد جيد أنّ النبي ﷺ نهى عن أكل لحوم الحُمُر الأهلية. رواه
الزهري، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ))^(٤).
والزبير هذا لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً^(٥). وكذلك فعل ابن عدي^(٦).
وأما أبوه الشَّعْشَاع فلم يترجم له أحدٌ، ولم يُعرف.

فحديث الزبير هذا لا ينهض سنداً ولا متناً في مقابل إسناد التحريم في غزوة خيبر؛ فالحسن هو
ابن محمد بن علي بن أبي طالب ثقةٌ فقيهٌ^(٧)، وعبد الله أخوه ثقةٌ^(٨)، والراوي عنهما الزهري ثقةٌ إمامٌ
متَّفَقٌ على جلالته وإتقانه^(٩).

فتبيّن من ذلك عدم صحة حديث الزبير لضعف إسناده، ومخالفة متنه لما هو ثابت مشهور عن
علي رضي الله عنه .

المثال السابع:

قال البخاري:

((عبد الله بن رافع بن خديج الحارثي الأنصاري.

قال عبد الرحمن بن يونس: حدّثنا حاتم بن إسماعيل: سمع يزيد بن عمرو الأسلمي، عن عبد العزيز

(١) الضعفاء (٢ : ٩٠).

(٢) في المغازي (باب غزوة خيبر) (٤٢١٦) (ص ٧١٦).

(٣) في الصيد والذبائح (باب تحريم أكل لحم الحُمُر الإنسية) (٥٠٠٥) (ص ٨٦٦).

(٤) الضعفاء (٢ : ٩٠).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٣ : ٥٨٣).

(٦) انظر: الكامل (٣ : ٢٢٦).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٢٠١).

(٨) انظر: المصدر السابق (ص ٣٥٦).

(٩) انظر: المصدر السابق (ص ٥٣٦).

ابن عقبة بن سلمة قال: صليت مع عبد الله بن رافع بن خديج العصر بالضرية^(١)، وأهل البادية يؤخرون فأخروها جداً، فقلت له، فقال: ما لي وللبدع؟ هذه صلاة آبائي مع النبي ﷺ .

وقال أبو عاصم: عن عبد الحميد - أو عبد الواحد - قال: مررت فإذا مؤذن يؤذن بالعصر بالمدينة فقال رجل: حدثني أبي أن النبي ﷺ أمر بتأخير هذه. فقلت: من هذا؟ قالوا: عبد الله بن رافع بن خديج، وأذن مؤذنه للعصر فكأنه قدّم الأذان فقال: أخبرني أبي أنه كان يسمع النبي ﷺ يأمر بتأخير العصر.

وقال موسى بن إسماعيل: حدثنا أبو الرّماح عبد الواحد بن نافع قال: شهدت عبد الرحمن بن رافع ابن خديج فقال: أخبرني أبي أنه كان يسمع النبي ﷺ يأمر بتأخير العصر. ولا يتابع عليه.

قال الحميدي: حدثنا الوليد: حدثنا الأوزاعي: حدثني أبو النجاشي: حدثني رافع بن خديج: كنا نصلي مع النبي ﷺ العصر ثم ننحر الجزور فنقسم عشر قسم ثم نطبخ فناكل لحماً نضيجاً قبل أن تغرب الشمس. وهذا أصح^(٢).

حديث عقبة بن سلمة عن عبد الله بن رافع أورده البخاري في تاريخه الأوسط^(٣).
وأما حديث عبد الواحد فخرجه أحمد^(٤).

أعلّ البخاري هذا الحديث بقوله: (ولا يتابع عليه).

واستند البخاري في هذا الإعلال إلى قرينة مخالفة حديث عبد الله بن رافع هذا للحديث الثابت المشهور، والذي أورده عقب حديث عبد الله ليدل على مخالفته، ووهمه، وخطئه، فرواه البخاري عن شيخه الحميدي قال: حدثنا الوليد ... به. ثم قال البخاري: (وهذا أصح).

وحديث عبد الله قال عنه الدارقطني: ((وهذا حديث ضعيف الإسناد من جهة عبد الواحد هذا؛ لأنه لم يروه عن ابن رافع بن خديج غيره، وقد اختلف في اسم ابن رافع هذا، ولا يصح هذا الحديث عن رافع ولا عن غيره من الصحابة، والصحيح عن رافع بن خديج وعن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ ضد هذا وهو التعجيل بصلاة العصر والتبكير بها))^(٥).

ثم ساق الدارقطني الرواية عن رافع وقال: ((فأما الرواية الصحيحة عن رافع بن خديج: فحدثنا أبو بكر النيسابوري: أخبرني عباس بن الوليد بن مزيد: أخبرني أبي قال: سمعت الأوزاعي: حدثني أبو النجاشي: حدثني رافع بن خديج قال: كنا نصلي مع النبي ﷺ صلاة العصر ... وأبو النجاشي

(١) الضرية: قرية لبني كلاب على طريق البصرة، وهي إلى مكة أقرب، اجتمع بها بنو سعد وبنو عمرو بن حنظلة للحرب ثم اصطبلوا، والنسبة إليها ضرّوي، وقيل غير ذلك. معجم البلدان (٣ : ٤٥٧).

(٢) التاريخ الكبير (٤ : ٣٩١).

(٣) التاريخ الأوسط (٢ : ٦٥).

(٤) مسند رافع بن خديج (١٥٨٣٤) (٣ : ٤٦٣).

(٥) سنن الدارقطني (١ : ٢٥١).

هذا اسمه عطاء بن صهيب، ثقة مشهور، صحب رافع بن خديج ست سنين، وحديثه عن رافع بن خديج أولى من حديث عبد الواحد عن ابن رافع، والله أعلم ((^(١)).

وما ذكره الدارقطني أكده البيهقي فقال: ((وهذه الرواية الصحيحة عن رافع بن خديج تدل على خطأ ما رواه عبد الواحد، أو عبد الحميد بن نافع، أو نفع الكلابي، عن ابن رافع بن خديج، عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يأمرهم بتأخير العصر. وهو مختلف في اسمه واسم أبيه، واختلف عليه في اسم ابن رافع فقليل فيه: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن. قال البخاري: (لا يتابع عليه). واحتج على خطئه بحديث أبي النجاشي، عن رافع))^(٢).

وقال العقيلي: ((والرواية في تأخير العصر فيها لين))^(٣).

والطريق الأول فيه يزيد بن عمرو. قال الطبراني: ((غير معروف سماعه من عبد العزيز))^(٤).

وأما عبد الواحد بن نافع فقال عنه ابن حبان: ((شيخ يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح))^(٥).

وأما عبد الله بن رافع بن خديج فقال عنه الدارقطني: ((ليس بالقوي))^(٦). وقال ابن سعد: ((كان ثقة، قليل الحديث))^(٧).

وأشار البخاري بقوله: (ولا يتابع عليه) إلى تفرد عبد الواحد بن نافع به حيث لم يروه غيره. قال ابن عدي: ((وهذا هو معروف بأبي الرماح هذا وبهذا الإسناد، وما أظن لأبي الرماح غير هذا الحديث إلا شيئاً يسيراً))^(٨).

فاتضح من ذلك مخالفة حديث ابن رافع للحديث الثابت المشهور عن أبيه، وهو ما داوم عليه رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم من التكبير بصلاة العصر والتعجيل بها، وقد أكد ذلك نقاد الحديث كالدارقطني، والبيهقي.

المثال الثامن:

قال البخاري:

(١) سنن الدارقطني (١ : ٢٥٢). وحديث رافع هذا خرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (باب استحباب التكبير بالعصر)

(١٤١٥) (ص ٢٥٢).

(٢) السنن الكبرى (١ : ٤٢٢).

(٣) الضعفاء (٣ : ١٣).

(٤) المعجم الأوسط (٢ : ٦٤).

(٥) المجروحين (٢ : ١٥٤).

(٦) ميزان الاعتدال (٤ : ٩٧).

(٧) الطبقات الكبرى (٥ : ٢٥٦).

(٨) الكامل (٥ : ٣٠٠).

((الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب الدؤسي، سمع يزيد بن هرمز، وعطاء بن يسار. قال لي علي: حدّثنا صفوان بن عيسى قال: أخبرني الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب قال: أخبرني منير بن عبد الله، عن أبيه، عن سعد بن أبي ذباب: (قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْلَمْتُ، ثُمَّ اسْتَعْلَمَنِي أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ).

حدّثني الصّلت بن محمد قال: حدّثنا أنس بن عِيَاض قال: حدّثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، عن منير بن عبد الله، عن أبيه، عن سعد، - وكان من أهل السّرّة^(١) - مثله. فكَلَّمْتُ قَوْمِي فِي الْعَسَل، فَأَتَيْتَ عُمَرَ، فَجَعَلَ ثَمَنَهُ فِي صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ.

حدّثنا القعني قال: ثنا يزيد بن زُرَيْع، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن ابن أبي ذباب، عن أبيه، عن جده: (فَرَضَ عُمَرُ فِي الْعَسَلِ الْعُشْرَ). قال أبو عبد الله: ((وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ))^(٢).

حديث صفوان بن عيسى عن الحارث خَرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ^(٣).

وحديث (فِي الْعَسَلِ الْعُشْرَ) خَرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ^(٤).

قال البخاري: ((وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ)).

وأشار بذلك إلى إعلال حديث ابن أبي ذباب عن أبيه: (فرض عُمرُ في العسل العُشْرَ).

واستند البخاري في هذا الإعلال لمخالفة هذا الحديث الحديث الثابت المشهور: (فجعل ثمنه في صدقات المسلمين).

قال الشافعي: ((حديث (أنّ في العسل العُشْرَ) ضعيفٌ، وفي أنّ لا يؤخذ منه العُشْرُ ضعيفٌ، إلا عن عمر بن عبد العزيز))^(٥). وقال البخاري: ((ولا يصح في زكاة العسل شيء))^(٦).

ونقل ابن المنذر الإجماع على أنه ليس في العسل خبر يثبت ولا إجماع^(٧).

ورجّح البيهقي أن لا زكاة في العسل فقال: ((واختياري أنه لا يؤخذ منه؛ لأن السنن والآثار ثابتة فيما يؤخذ منه، وليست فيه ثابتة، فكأنه عفو))^(٨).

فبان من ذلك إعلال حديث (في العسل العُشْرَ) لمخالفته الأحاديث الثابتة في أن العسل لا زكاة فيه.

(١) السّرّة: الجبال والأرض الحاجزة بين صحابة اليمن، ولها سعة، وهي باليمن أخص. معجم البلدان (٣ : ٢٠٤).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ٢٥١).

(٣) في الزكاة (باب في العسل هل فيه زكاة أم لا) (١٠٠٥٣) (٢ : ٣٧٣).

(٤) في الزكاة (باب زكاة العسل) (١٨٢٤) (١ : ٥٤٨).

(٥) سنن البيهقي الكبرى (٤ : ١٢٧).

(٦) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ١٠٢).

(٧) انظر: فتح الباري (٣ : ٣٤٨).

(٨) سنن البيهقي الكبرى (٤ : ١٢٧).

الفصل الثاني

قرائن الترجيح وتطبيقاتها عند البخاري في التاريخ الكبير

المبحث الأول: تعدّد قرائن الترجيح وتطبيقاتها عند المحدثين.

المبحث الثاني: قرائن الترجيح عند البخاري في التاريخ الكبير.

المبحث الأول

تعدد قرائن الترجيح وتطبيقاتها عند المحدثين

أولاً: تعريف الترجيح لغةً واصطلاحاً.

ثانياً: الترجيح عند المحدثين وتقسيماته.

المطلب الأول

تعريف الترجيح وشروطه

أولاً: تعريف الترجيح لغةً.

قال الزبيدي: ((رَجَحَ المِيزَانُ يَرْجَحُ وَيَرْجَحُ وَيَرْجَحُ رُجُوحاً بِالضَّمِّ وَرُجْحَاناً كَحُسْبَانٍ: مَالَ. وَرَجَحَ الشَّيْءُ يَرْجَحُ رُجُوحاً وَرُجْحَاناً وَرَجَحَاناً. وَأَرْجَحَ لَهُ وَرَجَّحَ: أَعْطَاهُ رَاجِحاً. وَأَرْجَحَ المِيزَانُ: أَثْقَلَهُ حَتَّى مَالَ، وَتَرَجَّحَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ: مَالَ))^(١).

وقال الزمخشري: ((رَجَحْتُ إِحْدَى الْكِفَّتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى: إِذَا وَزَنْتُ، وَرَجَحْتُ الشَّيْءَ: وَزَنْتُهُ بِيَدِي وَنَظَرْتُ مَا يَثْقُلُهُ))^(٢).

هذا معنى الترجيح عند أهل اللغة، ويتضح منه أنَّ الترجيح هو الميلُ لجانبٍ دون آخر، بحيث يكون راجحاً عليه.

ثانياً: تعريف الترجيح اصطلاحاً.

قال السرخسي: ((الترجيح: إظهارُ فضلٍ في أحد جانبي المعادلة وصفاً لا أصلاً، فيكون عبارةً عن مماثلةٍ يتحقق بها التعارض، ثم يظهر في أحد الجانبين زيادةٌ على وجهٍ لا تقوم تلك الزيادة بنفسها فيما تحصل به المعارضة أو تثبت به المماثلة بين الشيئين، ومنه الرجحان في الوزن؛ فإنه عبارة عن زيادة بعد ثبوت المعادلة بين كِفَّتَيْ المِيزَانِ))^(٣).

وقال الآمدي: ((الترجيح: عبارة عن اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر))^(٤).

وعرّفه الزركشي فقال: ((وهو تقوية إحدى الأمرتين على الأخرى بما ليس ظاهراً، مأخوذ من رجحان الميزان، وفائدة القيد الأخير أن القوة لو كانت ظاهرة لم يُحتج إلى الترجيح. قال إلكيا: الترجيح: إظهار الزيادة لأحد المثليين على الآخر أصلاً. مأخوذ من رجحت الوزن: إذا زدت جانب الموزون حتى مالت كِفَّتُهُ. وقيل: بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة عن مقابله ليعمل بالأقوى ورجح على الأول، لأن الترجيح يجري في الظواهر والأخبار تارة، وفي المعاني أخرى))^(٥).

وقال أبو البقاء: ((الترجيح هو بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر))^(٦).

(١) تاج العروس (٦ : ٣٨٣) مادة (رجح).

(٢) أساس البلاغة (ص ٢٢١).

(٣) أصول السرخسي (٣ : ٤٢٩).

(٤) الإحكام للآمدي (٤ : ٤٤٢).

(٥) البحر المحيط (٤ : ٤٢٥).

(٦) الكليات (ص ٣١٥).

وعرّفه الجرجاني فقال: ((إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر))^(١).
 وقال الأنصاري: ((إثبات مزية لأحد الدليلين على الآخر))^(٢).
 وقال المُنَاوي: ((الترجيح لغة: زيادة الموزون. تقول: رجّحتُ الميزانَ: ثَقَلْتُ كِفَّتَهُ بالموزون. ورجّحتُ الشيءَ (بالثقل) : فَضَّلْتُهُ. وعُرفاً: تقوية أحد الدليلين بوجهٍ معتبرٍ. وعبرَ بعضهم بزيادة وضوح في أحد الدليلين. وبعضهم بالتقوية لأحد المتعارضين، أو تغليب أحد المتقابلين))^(٣).
 والجامع بين هذه التعاريف أنّ هناك دليلين متعارضين، وأحد الدليلين راجحٌ، والآخر مرجوحٌ. والمرجّحات التي ذُكرت آنفاً إمّا أن تكون بقوة الدليل، أو زيادة وضوحه، أو إثبات مزية أو مرتبة له على معارضه.

ثالثاً: شروط الترجيح.

قال الشوكاني: للترجيح شروط:

الأول: التساوي في الثبوت، فلا تعارض بين الكتاب وخبر الواحد إلا من حيث الأدلة.
الثاني: التساوي في القوة، فلا تعارض بين المتواتر والآحاد، بل يقدم المتواتر بالاتفاق، كما نقله إمام الحرمين.

الثالث: اتفاقهما في الحكم، مع اتحاد الوقت والمحل والجهة، فلا تعارض بين النهي عن البيع مثلاً في وقت النداء مع الإذن به في غيره^(٤).

رابعاً: العمل بالراجح.

قال الآمدي: ((وأما أنّ العمل بالدليل الراجح واجبٌ فيدلّ عليه ما نُقل وعُلم من إجماع الصحابة والسلف في الوقائع المختلفة على وجوب تقديم الراجح من الظنّين، وذلك كتقديمهم خبر عائشة رضي الله عنها في التقاء الحِثَّانين على خبر أبي هريرة في قوله: ((إنما الماء من الماء))؛ لكونها أعرف بحال النبي ﷺ))^(٥).

(١) التعريفات (ص ٧٨).

(٢) الحدود الأنيفة (ص ٨٣).

(٣) التعاريف (ص ١٧٠).

(٤) إرشاد الفحول (٢ : ٢٨٥).

(٥) الإحكام للآمدي (٤ : ٤٤٢).

المطلب الثاني

الترجيح عند المحدثين وتقسيماته

استعمل المحدثون قرائن الترجيح بين الروايات، وهذه القرائن ذكرها الحازمي في كتابه الاعتبار، ثم جاء السيوطي و قسمها سبعة أقسام، وهي مرجحات باعتبار السند، ومرجحات باعتبار المتن، قال الشوكاني: ((واعلم: أن الترجيح قد يكون باعتبار الإسناد، وقد يكون باعتبار المتن، وقد يكون باعتبار المدلول، وقد يكون باعتبار أمر خارج، فهذه أربعة أنواع.

فالنوع الأول: الترجيح باعتبار الإسناد. فمن صورته:

١- الترجيح بكثرة الرواة، فيرجح ما رواه أكثر على ما رواه أقل، لقوة الظن به، وإليه ذهب الجمهور.

٢- يرجح ما كانت الوسائط فيه قليلة، وذلك بأن يكون إسناده عاليا؛ لأن الخطأ والغلط فيما كانت وسائطه أقل، دون ما كانت وسائطه أكثر.

٣- ترجح رواية الكبير على رواية الصغير؛ لأنه أقرب إلى الضبط، إلا أن يعلم أن الصغير مثله في الضبط، وأكثر ضبطاً منه.

٤- ترجح رواية من كان فقيهاً على من لم يكن كذلك، لأنه أعرف بمدلولات الألفاظ.

٥- ترجح رواية من كان عالماً باللغة العربية؛ لأنه أعرف بالمعنى ممن لم يكن كذلك.

٦- أن يكون أحدهما أوثق من الآخر.

٧- أن يكون أحدهما أحفظ من الآخر.

٨- أن يكون أحدهما من الخلفاء الأربعة دون الآخر.

٩- أن يكون أحدهما متبعاً والآخر مبتدعاً.

١٠- أن يكون أحدهما صاحب الواقعة؛ لأنه أعرف بالقصة ((^(١)).

أما المرجحات باعتبار المتن فذكر الشوكاني صوراً كثيرة منها:

١- أن يُقدّم الخاص على العام.

٢- أنه يُقدّم الأفصح على الفصيح؛ لأن الظن بأنه لفظ النبي ﷺ أقوى.

٣- أن يُقدّم العام الذي لم يُخصَّص على العام الذي قد خُصَّص.

٤- أنه يُقدّم العام الذي لم يرد على سبب على العام الوارد على سبب.

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (٢ : ٢٦٤). وقد ذكر الشوكاني اثنين وأربعين مرجحاً باعتبار السند، اقتصرنا على بعض صورها.

- ٥- أنها تُقدَّم الحقيقة على المجاز، لتبادرها إلى الذهن، هذا إذا لم يغلب المجاز.
- ٦- أنه يُقدَّم المجاز الذي هو أشبه بالحقيقة على المجاز الذي لم يكن كذلك.
- ٧- أنه يُقدَّم ما كان حقيقة شرعية، أو عرفية على ما كان حقيقة لغوية.
- ٨- أنه يُقدَّم ما كان مستغنياً عن الإضمار في دلالة على ما هو مفتقر إليه.
- ٩- أنه يُقدَّم الدال على المراد من وجهين على ما كان دالاً على المراد من وجه واحد.
- ١٠- أنه يُقدَّم ما دل على المراد بغير واسطة على ما دل عليه بواسطة.

وأما **المرجحات باعتبار المدلول** فهي أنواع.

- ١- أنه يُقدَّم ما كان مقرراً لحكم الأصل والبراءة على ما كان ناقلاً، وقيل العكس.
- ٢- أن يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط، فإنه أرجح.
- ٣- أنه يُقدَّم المثبت على المنفي، وقيل: يقدم النافي، وقيل: هما سواء،
- ٤- أنه يُقدَّم ما يفيد سقوط الحد على ما يفيد لزومه.

وأما **المرجحات بحسب الأمور الخارجة** فهي أنواع:

- ١- أنه يُقدَّم ما عضده دليل آخر على ما لم يعضده دليل آخر ١.
 - ٢- أن يكون أحدهما قولاً والآخر فعلاً، فيقدم القول؛ لأن له صيغة، والفعل لا صيغة له.
 - ٣- أنه يُقدَّم ما كان فيه التصريح بالحكم، على ما لم يكن كذلك^(١).
- وهذه القرائن إنما أخذت من استقراء صنيع المحدثين في هذا الجانب، ولم تُجمَع في تصنيف مستقل، وهي كثيرة متشعبة، شاملة لشروط قبول الحديث من الاتصال، والعدالة، والضبط، والسلامة من الشذوذ والعلة، وقد استعملها المحدثون في الترجيح بين الروايات، بل بين الرواة أنفسهم، من خلال ذكر خصوصيات الراوي من حيث ضبطه، وحفظه، وملازمته لشيخه، باختلاف الرواة فيما بينهم في هذه النواحي جعل المحدثين يميزون بين الرواة، ويفاضلون بينهم، فتراهم يقولون: فلان أتقن من فلان وأحفظ، وفلان من المتقدمين في حديث فلان؛ لملازمته شيخه أكثر من باقي رفقاءه في الطلب.
- ويعود الفضل في تأسيس هذا العلم إلى عصر المتقدمين كابن معين، وأحمد، وابن المديني، والقطان، والثوري، والبخاري، ومسلم، الذين فاضلوا بين الرواة على الأسس السابقة، وهو ما يظهر في كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي عند كلامه حول معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يُرجَّح قوله منهم عند الاختلاف، حيث جمع أقوال النقاد في هذا الجانب مقروناً بالأمثلة التطبيقية^(٢).

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (٢ : ٢٦٨). وما بعد.

(٢) شرح علل الترمذي (٢ : ٤٧١).

المبحث الثاني

قرائن الترجيح عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير

المطلب الأول: الترجيح بالأحفظ .

المطلب الثاني: الترجيح بكثرة العدد .

المطلب الثالث: الترجيح برواية الأثبت في الشيخ (الاختصاص) .

المطلب الأول

الترجيح بالأحفظ

إن الترجيح بحفظ الراوي وإتقانه وضبطه للحديث قرينةً استعملها المحدثون في المفاضلة بين الرواة، وهي قرينة تتجلى واضحةً في كلام المحدثين؛ فقد بيّن الإمام مسلم في مقدمة صحيحه تقديمه لحديث الحفاظ المتقنين الضابطين على حديث غيرهم ممن هم دونهم فقال: «فإنّا نتوخى أن نقدّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلافٌ شديدٌ، ولا تخليطٌ فاحشٌ كما قد عُثر فيه على كثيرٍ من المحدثين وبأن ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصّينا أخبارَ هذا الصّنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعضٌ من ليس بالموصوف بالأحفظ والإتقان كالصّنف المقدّم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصّفنا دوهم فإنّ اسم السّتر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم»^(١).

فرجّح الإمام مسلم رواية أهل الحفظ والإتقان على رواية من هم دونهم، وهذا يدل على أنّ حفظ الراوي وإتقانه قرينةٌ لترجيح حديثه على حديث غيره ممن لم يكن كذلك. وفيما يلي أمثلة لما رجّحه البخاري مستنداً إلى قرينة الحفظ.

المثال الأول:

قال البخاري:

«محمد بن سهم، عن سعيد بن المسيّب: قضى النبي ﷺ بالشُّفعة للجار في الدار والأرض.

قاله لي محمد بن يحيى القطعي: سمع يحيى بن راشد: سمع محمداً.

وقال الزهري، عن سعيد: قضى النبي ﷺ بالشُّفعة ما لم يُقسَم»^(٢).

حديث محمد بن سهم لم أعثر على من خرّجه رغم البحث.

وأما حديث الزهري، عن سعيد مرسلًا فخرّجه مالك عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنّ رسول الله ﷺ قضى بالشُّفعة فيما لم يُقسَم بين الشركاء، فإذا وقّعت الحدود بينهم فلا شُّفعة فيه»^(٣).

(١) صحيح مسلم (ص ٥).

(٢) التاريخ الكبير (١ : ١١٤).

(٣) في الشُّفعة (باب ما تقع فيه الشُّفعة) (١٣٩٥) (٢ : ٧١٣).

وخرّجه مرفوعاً عن سعيد بن المسيّب، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ابن ماجه ثم قال: حدثنا محمد بن حماد الطُّهْراني: ثنا أبو عاصم، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه. قال أبو عاصم: سعيد ابن المسيّب مرسل، وأبو سلمة عن أبي هريرة متصل^(١).

وقد أورد البخاري رواية الزهري عن سعيد عقب رواية محمد بن سهم ليدلّ على رجحانها. ومن القرائن المرجّحة لإمامة الزهري وثقته وجلالته، ومحمد بن سهم لم يرو عنه سوى رشدين بن سعد، ذكر ذلك أبو حاتم^(٢)، فدلّ ذلك على جهالته جهالة عين. وذكر ابن حبان أنه روى عنه أيضاً يحيى بن راشد^(٣). ويحيى قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»^(٤). وقال أبو زرعة: «شيخ لئيم الحديث»^(٥). وقال أبو حاتم: «لئيم الحديث، في حديثه إنكار»^(٦).

ورجح الإمام مالك العمل بحديث سعيد فنقل عن محمد بن عُمارة، عن أبي بكر بن حزم أنّ عثمان بن عفان قال: إذا وَقَعَتِ الحدودُ في الأرض فلا شُفْعَةٌ فيها، ولا شُفْعَةٌ في بئرٍ، ولا في فحل النخل. قال مالك: وعلى هذا الأمرُ عندنا^(٧).

ورجّحه أيضاً أبو حاتم فقال: «وعليه العملُ عندنا»^(٨). وقال الدارقطني: «وأخرجه مالك في الموطأ عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة مرسلًا، وحديث جابر وأبي هريرة محفوظان»^(٩).

وحديث جابر خرّجه البخاري^(١٠)، ومسلم^(١١). وأما حديث أبي هريرة فخرّجه البيهقي^(١٢). فبان من ذلك ترجيح البخاري لحديث الزهري عن سعيد على رواية محمد بن سهم عنه؛ لجلالة الزهري وحفظه وإتقانه، ولما وقع الاتفاق عليه عند العلماء على العمل بحديث جابر وأبي هريرة.

المثال الثاني:

(١) في الشُّفْعَةِ (باب إذا وَقَعَتِ الحدودُ فلا شُفْعَةٌ) (٢٤٩٧) (٢ : ٨٣٤).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٧ : ٢٧٩).

(٣) انظر: الثقات (٧ : ٤٢٥).

(٤) تهذيب التهذيب (١١ : ١٨١).

(٥) الجرح والتعديل (٩ : ١٤٢).

(٦) المصدر السابق (٩ : ١٤٢).

(٧) مالك (٢ : ٧١٧).

(٨) العلل (١ : ٤٧٨).

(٩) علل الدارقطني (٤ : ٢٧٧).

(١٠) في البيوع (باب بيعُ الأرض والدُّور والغروض مُشاعاً غيرَ مقسوم) (٢٢١٤) (ص ٣٥٢).

(١١) في المساقاة (باب الشُّفْعَةِ) (٤١٢٧) (ص ٧٠٣).

(١٢) في الشفعة (باب الشفعة فيما لم يُقسم) (١١٣٤٣) (٦ : ١٠٣).

قال البخاري:

((حَبَّان بن يسار، أبو رَوح الكِلَابِيُّ. قاله موسى بن إسماعيل، ومالك بن إسماعيل.

وقال الصلت بن محمد: حيان بن زهير.

سمع بُرَيْد بن أبي مریم، ومحمد بن واسع، وطلحة بن كُرَيْز، وثابتاً، وهشام بن عروة.

قال الصَّلْتُ: رأيتُ حَبَّانَ آخرَ عهدِهِ، فَذَكَرَ مِنْهُ الاختِلَافَ.

وقال موسى: حَدَّثَنَا حَبان بن يسار قال: حَدَّثَنَا أَبُو مَطَرٍ عُبيد الله بن طلحة بن عُبيد الله بن كُرَيْز: حَدَّثَنِي محمد بن علي الهاشمي، عن نُعيم المُجَمِّر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ((من سَرَّهُ أن يَكْتالَ بالمكيال إذا صَلَّى علينا أهل البيتِ فليقل: اللهم صلِّ على النبي، وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته، وأهل بيته، كما صليت على إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ)).

وروى داود بن قيس، عن نُعيم المُجَمِّر، عن أبي هريرة الصلاة على النبي ﷺ.

وقال عبد الله بن مَسْلَمَة، عن مالك، عن نُعيم: سمع محمد بن عبد الله بن زيد، عن أبي مسعود،

عن النبي ﷺ. وهذا أصح.

وقال وهب بن جرير: حَدَّثَنَا أَبُو زهير حيان بن زهير العَدَوِي. وقال غيره: حيان بن عُبيد الله^(١).

خرَجَ حديث حَبَّان أبو داود^(٢).

وأما حديث داود فخرَّجه النسائي في الكبرى^(٣).

وحديث مالك، عن نُعيم خرَّجه مسلم^(٤).

قال البخاري: (وهذا أصح).

وأشار البخاري بذلك إلى ترجيح رواية مالك على رواية حبان بن يسار؛ لحفظ مالك وتثبتته، فهو

رأس المتقين، وكبير المتثبتين^(٥). وقد روى الحديث على الوجه الصحيح^(٦).

وحَبَّان بن يسار قال عنه أبو حاتم: ((ليس بالقوي، وليس بمتروك))^(٧).

(١) التاريخ الكبير (٣ : ٨٠).

(٢) في الصلاة (باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد) (٩٨٢) (١ : ٢٥٨).

(٣) في عمل اليوم والليلة (باب كيف الصلاة على النبي ﷺ) (٩٨٧٥) (٦ : ١٧).

(٤) في الصلاة (باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد) (٩٠٧) (ص ١٧٣).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ٥٤٥).

(٦) وهو ما خرَّجه مسلم بإسناده عن مالك، عن نُعيم بن عبد الله المَجْمُور، أنَّ محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري - وعبد الله بن زيد هو الذي كان أُرِي النداء بالصلاة - أخبره، عن أبي مسعود الأنصاري قال: أتانا رسولُ الله ﷺ ونحن في مجلسٍ سعد بن عبادَةَ فقال له بشير بن سعد: أمرنا الله تعالى أن نصلِّي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ قال: فسكت رسولُ الله ﷺ حتى تمنينا أنَّه لم يسأله، ثم قال رسول الله ﷺ: ((قولوا: اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمدٍ وعلى آل محمدٍ، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميدٌ مجيدٌ، والسلام كما قد علمتم)) (٩٠٧) (ص ١٧٣).

(٧) الجرح والتعديل (٣ : ٢٧٠).

وذكر الدارقطني ما في حديث حَبَّان من الضعف فقال: ((رواه مالك بن أنس، عن نعيم، عن محمد، عن أبي مسعود، حدّث به عنه كذلك القَعْنِيّ، ومعن، وأصحابُ الموطأ، ورواه حمّاد بن مَسْعُودَة، عن مالك، عن نعيم فقال: عن محمد بن زيد، عن أبيه، ووهِمَ فيه. ورواه داود بن قيس القَرَاء، عن نعيم بن عبد الله المُجَمِّر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، خَالَفَ فيه مالِكًا، وحديثُ مالِكٍ أُولَى بالصواب))^(١).

فثبت بذلك ترجيح البخاري مالِكًا لحفظه وتثبتته على حَبَّان وهو ضعيف، وحديث مالك خرّجه مسلم في صحيحه، وهو دليل على رجحانه.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((الحارث بن عبد المطلب.

سمع نافع بن جُبَيْر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((من صَلَّى على جنازةٍ فله قيراطٌ)).

قال لي إبراهيم، عن هشام بن يوسف، عن ابن جُرَيْج. وهذا أصحّ.

وقال أبو عاصم: عن ابن جُرَيْج، عن الحارث بن عبد الملك.

وقال لي محمد بن المثنى: ثنا العَقْدِيُّ: سمع عُبيد الله بن إسحاق: سمع أباه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله.

وقال لي محمد بن بشار: حدثنا عبد الأعلى: سمع هشامًا، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وعن رَوْح، سمع الأشعث، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ.

وقال لنا موسى: حدثنا أبو عوانة: سمع عبدَ الملك بن عُمَيْر، عن سالم البرّاد، عن أبي هريرة قوله.

وقال ابن أبي خالد: سمع سالمًا أبا عبد الله البرّاد: سمع ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله. وهذا لا

يصح؛ لأنّ الزهريّ قال: عن سالم أنّ ابنَ عمر أنكرَ على أبي هريرة حتى سأل عائشة.

وقال لنا المُقَرِّي: حدّثنا حَيَّوَةُ: سمع أبا صخر: سمع يزيد بن قُسَيْط: سمع داودَ بن عامر بن سعد:

سمع ابنُ عمر خباباً صاحبَ المقصورة، وذكرَ عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله، فأَنكَرَ ابنُ عمر حتى أرسل إلى عائشة فَصَدَّقَتْ أبا هريرة))^(٢).

حديث عبد الملك بن عُمَيْر، عن سالم البرّاد خرّجه ابن راهوويه^(٣).

(١) علل الدارقطني (٦ : ١٨٩). وانظر جلاء الأفهام (ص ٤٣).

(٢) التاريخ الكبير (٢ : ٢٥٤).

(٣) مسند أبي هريرة (٤٣٤ : ١ : ٣٩٦).

وحديث داود بن عامر بن سعد خرّجه مسلم^(١).

وحديث ابن أبي خالد خرّجه أحمد^(٢).

وقد رجّح البخاري رواية عبد الملك بن عُُمَيْر، عن سالم البرّاد، عن أبي هريرة على رواية ابن أبي خالد؛ لأنّ المحفوظ من حديث ابن عمر ثوابُ الصلاة على الجنّاة ليس بمرفوع إلى النبي ﷺ، إنّما هو من حديث أبي هريرة، وقد أرسل ابنُ عمر إلى عائشة رضي الله عنها ليتثبت من رواية أبي هريرة. وأكد البخاري ذلك فأخرج بسنده عن جرير بن حازم قال: سمعت نافعاً يقول: حدّث ابنُ عمر أنّ أبا هريرة رضي الله عنه يقول: من تبع جنازةً فله قيراطٌ. فقال: أكثر أبو هريرة علينا. فصَدَّقَتْ - يعني عائشة - أبا هريرة وقالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقوله. فقال ابن عمر رضي الله عنهما: لقد فرطنا في قرايط كثيرة^(٣).

وأكد مسلم ذلك فقال: ((قال ابن شهاب: قال سالم بن عبد الله بن عمر: وكان ابنُ عمر يصلّي عليها ثم ينصرف، فلما بلغه حديثُ أبي هريرة قال: لقد ضيّعنا قرايط كثيرة))^(٤).

والبخاري إذ يرجح رواية الزهري يشير إلى وهم ابن أبي خالد حيث ساق الحديث مرفوعاً عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وإنّما هو محفوظ من حديث أبي هريرة.

وحديث ابن أبي خالد خرّجه الترمذي قال: حدّثنا أحمد بن منيع: نا يزيد بن هارون: أنا إسماعيل ابن أبي خالد، عن سالم البرّاد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ((مَنْ صَلَّى على جنازة فله قيراطٌ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان، أحدهما أو أصغرهما مثلُ أُحُدٍ)).

سألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: ((رواه عبد الملك بن عُُمَيْر: عن سالم البرّاد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح، وحديثُ ابن عمر ليس بشيء، ابنُ عمر أنكرَ على أبي هريرة حديثه))^(٥). وهذا ما أكده ابن رجب^(٦).

وهذا الإعلال كما ذكره ابن رجب مبني على قاعدة مستمدة من صنيع المحدثين وهو تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه^(٧).

وقول البخاري: (وهذا لا يصح؛ لأنّ الزهري قال: عن سالم أنّ ابن عمر أنكرَ على أبي هريرة حتى سأل عائشة) . ترجيحُ لرواية عبد الملك على رواية ابن أبي خالد، وليؤكد على أن

(١) في الجنائز (باب فضل الصلاة على الجنّاة وآتباعها) (٢١٩٥) (ص ٣٨١).

(٢) مسند ابن عمر (٤٨٦٧) (٢ : ٣١).

(٣) في الجنائز (باب فضل آتباع الجنّاة) (١٣٢٣ ، ١٣٢٤) (ص ٢١٢).

(٤) صحيح مسلم (ص ٣٨١).

(٥) علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي (ص ١٤٨).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٨٠٠).

(٧) المصدر السابق (٢ : ٧٩٦).

الحديث غير محفوظ عن ابن عمر مرفوعاً، وأكّده أيضاً عندما ساق حديث داود بن عامر بن سعد، وهو مؤيدٌ لما تقدم، وقد خرّجه مسلم.

المثال الرابع:

قال البخاري:

((إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شُرْحُبَيْل، من بني عبد الدار بن قصي القرشي المدني، عن أبيه، عن عقبة بن عامر الجُهَنِيِّ، وعن عمرو بن أبي عمرو.

روى عنه يحيى بن يحيى، ويعقوب بن كاسب. وسمع منه ابن وهب، ومحمد بن سنان، ويعقوب بن محمد، وسمع ابن أبي عتيق.

وقال لي أبو مصعب: حدّثنا إبراهيم، عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق، عن سعيد بن عمرو بن جَعْدَةَ، عن أبيه، عن جدّته أمّ هانئ: قال النبي ﷺ : ((فَضَّلَ اللَّهُ قَرِيشاً بِسَبْعٍ: أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةَ إِيلَافٍ قَرِيش...)).

وقال لي الأَوْسِيُّ: حدّثني سليمان، عن عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق، عن ابن جَعْدَةَ المخزومي، عن ابن شهاب، عن النبي ﷺ نحوه.

قال أبو عبد الله: **هذا بإرساله أشبه** ^(١).

خرّج هذا الحديث الحاكم قال: حدّثنا بكر بن محمد بن حمدان الصَّيْرَفِيُّ: حدّثنا أحمد بن عُبيد الله النَّزَّسِيُّ: حدّثنا يعقوب بن محمد الزهري: حدّثنا إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شُرْحُبَيْل: حدّثني عثمان ابن عبد الله بن أبي عتيق، عن سعيد بن عمرو بن جَعْدَةَ بن هُبَيْرَةَ، عن أبيه، عن جدّته أمّ هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال: ((فَضَّلَ اللَّهُ قَرِيشاً بِسَبْعٍ خِلَالٍ: أُنِيَ فِيهِمْ، وَأَنَّ النَّبُوَّةَ فِيهِمْ، وَالْحِجَابَةُ ^(٢) فِيهِمْ، وَالسَّقَايَةُ ^(٣) فِيهِمْ، وَأَنَّ اللَّهَ نَصَرَهُمْ عَلَى الْفِيلِ، وَأَنَّهُمْ عَبْدُوا اللَّهَ عَشْرَ سِنِينَ لَا يَعْبدُهُ غَيْرُهُمْ، وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِيهِمْ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ تَلَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِلَّا إِلَافُهُمْ رِحْلَةَ الْشَتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ فليعبدوا ربَّ هذا البيتِ ﴿٣﴾ الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوفٍ ﴾)). هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ^(٤).

وقد رجّح البخاري إرسال الحديث فقال: **هذا بإرساله أشبه**.

واستند البخاري في ترجيحه هذا إلى أن سليمان بن بلال وهو ثقة إمام ^(٥) روى هذا الحديث مرسلًا

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٠٤).

(٢) حِجَابَةُ الْكَعْبَةِ: هِيَ سِدَائُهَا، وَتَوَلَّى حِفْظُهَا. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْأَثَرِ (١ : ٣٤٠) مادة (حَب).

(٣) سَقَايَةُ الْحَاجِّ: وَهِيَ سَقْيُ الْحَاجِّ الشَّرَابَ. تَهْذِيبُ اللَّغَةِ (٩ : ١٨١) مادة (سَقَى).

(٤) فِي التَّفْسِيرِ (تَفْسِيرُ سُورَةِ قُرَيْشٍ) (٣٩٧٥) (٢ : ٥٨٤).

(٥) الْكَاشِفُ (١ : ٤٥٧).

فخالف إبراهيم بن محمد بن ثابت وهو صدوق^(١)، حيث رواه موصولاً.
وأما تصحيح الحاكم لإسناده فلا يُسلم له؛ فقد قال الذهبي: ((يعقوب ضعيف، وإبراهيم له مناكير، هذا أنكرها))^(٢). وقال أيضاً: ((صالح الحديث، وله مناكير))^(٣). وعمرو بن جعدة لم يترجم له أحد من المصنّفين، والله أعلم.

وقد ورد الحديث من حديث الزبير، خرّجه الطبراني وقال: ((لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا عبد الله بن مصعب، ولا يُروى عن الزبير إلا بهذا الإسناد))^(٤).

فاتضح من ذلك ترجيح البخاري لرواية سليمان بن بلال؛ لحفظه وإمامته على رواية إبراهيم لضعفه.

المثال الخامس:

قال البخاري:

((عبد الرحمن بن مُدْرِك، عن ابنة خَبَّاب بن الأَرْت. قاله ابن رجاء، عن إسماعيل بن أبي إسحاق الصوفي: قال يوسف بن إسحاق، عن أبي إسحاق: حدثني عبد الرحمن بن مُدْرِك الأحمسي، عن خَبَّاب. قال الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن زيد الفايشي، عن بنت خَبَّاب. والأول أصحَّ))^(٥).

حديث الأعمش، عن أبي إسحاق خرّجه الطبراني في الكبير قال: حَدَّثَنَا عُبيدُ بْنُ غَنَمٍ: ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ثنا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ الْفَائِشِيِّ، عَنْ بِنْتِ خَبَّابٍ، قَالَتْ: خَرَجَ أَبِي فِي غَزَاةٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَاهِدُنَا، فَيَحْلُبُ عَنْزًا لَنَا، وَكَانَ يَحْلُبُهَا فِي جَفْنَةٍ، فَتَمْلِئُ، فَلَمَّا قَدِمَ خَبَّابٌ كَانَ يَحْلُبُهَا، فَعَادَ حِلَابُهَا الْأَوَّلَ^(٦).

وأما حديث يوسف بن إسحاق، عن أبي إسحاق فخرّجه البزار عقب حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ابنة خَبَّاب، عن خَبَّاب فقال: حدثنا أبو كُرَيْب قال: نا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن مدرك الأحمسي، عن بنت خَبَّاب، عن خَبَّاب، عن النبي ﷺ بنحوه^(٧).

قال البخاري: (والأول أصح) .

(١) الجرح والتعديل (٢ : ١٢٥).

(٢) تعليقات الذهبي على المستدرك (٢ : ٥٨٤).

(٣) تاريخ الإسلام (١٢ : ٦١).

(٤) الأوسط (٩ : ٧٦).

(٥) التاريخ الكبير (٥ : ٢١٧).

(٦) في مسند نساء غير مسميات ممن لهن صحبة (٤٦٠) (٢٥ : ١٨٧).

(٧) في مسند خباب (٢١٤٠ ، ٢١٤١) (٦ : ٨٤ - ٨٥).

وأشار البخاري بذلك إلى ترجيح رواية يوسف بن إسحاق، عن أبيه أبي إسحاق، على رواية الأعمش عن أبي إسحاق حيث قال: عن ابنة خَبَّاب، وإنما هو عن ابنة خَبَّاب، عن خَبَّاب، كما خرجه البزار.

وإنما رجَّح البخاري رواية يوسف لأنه ثقة، والأعمش ممن يضطرب في حديث أبي إسحاق، ذكر ذلك ابن رجب^(١) نقلاً عن ابن المديني. واضطراب الأعمش في أمرين:

الأول: قوله (عبد الرحمن بن زيد الفائشي) وإنما هو عبد الرحمن بن مُدْرِك الأحمسي.

الثاني: قوله (عن بنت خَبَّاب) وإنما هو ابنة خَبَّاب، عن خَبَّاب.

وعبد الرحمن بن زيد الفائشي قال عنه ابن المديني: ((مجهول)). وذكره ابن حبان في الثقات^(٢). وأما يوسف فقال ابن عُيَيْنَةَ: ((لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه)). وقال ابن حبان: ((كان أحفظ من ولد أبي إسحاق، مستقيم الحديث على قلته)). وقال الدارقطني: ((ثقة))^(٣). فاتضح من ذلك ترجيح يوسف بن إسحاق عن أبيه، على رواية الأعمش عن أبي إسحاق لحفظ يوسف وإتقانه، واضطراب الأعمش في حديث أبي إسحاق، كما ذكره المحدثون.

المثال السادس:

قال البخاري:

((عبد الجليل بن حميد المصري، عن خالد بن أبي عمران، عن النبي ﷺ : ((خذوا حُتَّتْكُمْ^(٤)): سبحان الله، والحمد لله)).

قاله محمد بن أبي بكر، عن عمر بن علي، وعن ابن عجلان، عن عبد الجليل. وقال عبد العزيز بن مسلم، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ ، ((والأول أصح))^(٥).

خرج حديث عبد الجليل ابن أبي شيبة قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن عبد الجليل، عن خالد بن أبي عمران قال: قال رسول الله ﷺ : ((خذوا حُتَّتْكُمْ)). قالوا: يا رسول الله، من عدو حَضَرَ؟ قال: ((لا، بل من النار)). قلنا: ما حُتَّتْنَا من النار؟ قال: ((سبحان الله، والحمد لله، ولا

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٢٢).

(٢) انظر: تعجيل المنفعة (١ : ٢٥٠).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (١١ : ٣٥٩).

(٤) الجَنَّة: الوقاية. ومنه الحديث: ((الإمام جَنَّة)) لأنه يقي المأموم الزلل والسهو. النهاية في غريب الأثر (١ : ٣٠٨) مادة (جنن).

(٥) التاريخ الكبير (٥ : ٣٨٢).

إله إلا الله، والله أكبر؛ فَأَتَتْهُنَّ يَأْتِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَقْدَمَاتٍ، وَمَعْقَبَاتٍ، وَمَجْنَبَاتٍ، وَهِنَّ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ ((^(١)).

وأما حديث عبد العزيز بن مسلم عن ابن عجلان فخرجه النسائي في الكبرى^(٢).

قال البخاري: (والأول أصح).

وأشار البخاري إلى ترجيح رواية أبي خالد الأحمر، عن عبد الجليل، على رواية عبد العزيز بن مسلم، عن ابن عجلان.

ومن المرجحات أن أبا خالد ساق الحديث إلى النبي ﷺ مرسلاً، لأن خالد بن أبي عمران سمع سالماً ونافعاً^(٣)، فروايته عن التابعين.

وأما وَهْمُ عبد العزيز فذكره البخاري فقال: ((ولا يصح فيه المَقْبُرِي، ولا أبو هريرة))^(٤).

وقال الدارقطني: ((يرويه محمد بن عجلان واخْتُلِفَ عنه: فرواه عبدُ العزيز بن مسلم الْقَسْمَلِي، عن ابن عجلان، عن سعيد المَقْبُرِي، عن أبي هريرة. وخالفه أبو خالد الأحمر فرواه عن ابن عجلان، عن عبد الجليل بن مُحمَّد، عن خالد بن أبي عمران، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال... مرسلاً. ورواه ابن عُيَيْنَةَ، عن ابن عجلان مرسلاً، لم يجاوز به ابن عجلان، وقول أبي خالد الأحمر أَصْحُهَا))^(٥).

وأعل الطبراني رواية عبد العزيز بالتفرد فقال: ((لم يروه عن ابن عجلان إلا عبد العزيز بن مسلم، تفرد به داود بن بلال، وحفص بن عمر الحوضي))^(٦).

وعبد العزيز بن مسلم ثقة عابد ربما وَهِمَ^(٧). وقد وَهَمَ هنا بسياقة الحديث مرفوعاً، مع أن المرسل هو المحفوظ.

ومما يضعف رواية عبد العزيز ما قيل في رواية ابن عجلان عن المَقْبُرِي، فقد قال الإمام أحمد: ((بلغني عن يحيى بن سعيد قال: (لم يَقِفْ ابنُ عجلان على حديث سعيد المَقْبُرِي، عن أبيه، عن أبي هريرة فترك أباه، فكان يقول: سعيد المَقْبُرِي، عن أبي هريرة))^(٨).

فرجح البخاري رواية أبي خالد لأدائه الحديث على الوجه الصحيح مع أنه صدوق، على رواية عبد العزيز مع أنه ثقة.

(١) في الدعاء (باب ما قالوا في الرجل إذا بخل بماله أو جبن عن العدو وعن الليل أن يقومه وما يدعو به) (٢٩٧٢٩) (٦ : ٩٢).

(٢) في عمل اليوم والليلة (باب ثواب من سبح الله مئة تسبيحة وتحميدة وتكبير) (١٠٦٤٨) (٦ : ٢١٢).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٣ : ١٤٨).

(٤) التاريخ الأوسط (٢ : ٤٢).

(٥) علل الدارقطني (٨ : ١٥٥).

(٦) المعجم الأوسط (٤ : ٢١٩).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٩٠).

(٨) شرح علل الترمذي (٢ : ٤٧٨).

المثال السابع:

قال البخاري:

((عبد الرحمن السُّنْدِي. سمع أنساً رضي الله عنه : (كان النبي ﷺ يأكل ولا يتوضأ من اللحم).

قاله الثَّقَلِي: حَدَّثَنَا عبادَةُ بن بشير الرملي.

وقال أبو قِلَابَةَ والحسن: كان أنس رضي الله عنه يتوضأ مما مسَّته النار. وهذا أصحَّ^(١).

حديث عبد الرحمن السُّنْدِي أورده البخاري في تاريخه الكبير^(٢).

وحديث أبي قِلَابَةَ والحسن، عن أنس خرَّجه أحمد^(٣). وأورده البخاري في التاريخ الكبير^(٤).

قال البخاري: (وهذا أصحَّ).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية أبي قِلَابَةَ والحسن عن أنس، على رواية عبد الرحمن السُّنْدِي عنه.

وترجيح البخاري لرواية أبي قِلَابَةَ والحسن لتبَيَّنَّهما وحفظهما، وقد روي عن أنس الوضوء مما مسَّته

النار. فأبو قِلَابَةَ هو عبد الله بن زيد الجُرُمِي، ثقة فاضل كثير الإرسال^(٥)، والحسن هو البصري ثقة فقيه فاضل مشهور، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة^(٦).

أما عبد الرحمن فروى خلاف هذا عن أنس، وهو أنَّ النبي ﷺ كان يأكل ولا يتوضأ من اللحم.

وعبد الرحمن السُّنْدِي لم تقع له ترجمة في كتب التراجم المعتمدة، سوى ما ذكره البخاري هنا، ولم

يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

فاتضح من ذلك رجحان رواية أبي قِلَابَةَ والحسن على رواية عبد الرحمن السُّنْدِي؛ لثقتهما

وحفظهما.

المثال الثامن:

قال البخاري:

((أشعث بن ثُرْمَلَةَ.

عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ قال: ((من قَتَلَ معاهداً في غير كُنْهه^(٧) لم يجد رائحة الجنة)).

قاله لنا قَبِيصَة، عن سفيان، عن يونس، عن الحكم بن الأعرج، عن الأشعث.

(١) التاريخ الكبير (٥ : ١٧٦).

(٢) لم أعثر على من خرَّجه رغم البحث، فالله تعالى أعلم.

(٣) مسند أبي طلحة (١٦٣٩٣) (٤ : ٢٨).

(٤) في ترجمة عبد الرحمن بن زيد بن عقبة بن كريمة. انظر: التاريخ الكبير (٥ : ١٦٨).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٣٩).

(٦) انظر: المصدر السابق (ص ١٩٧).

(٧) كُنْه الأمر: حقيقته. وقيل: وقته وقدره. وقيل: غايته. يعني من قتله في غير وقته أو غاية أمره الذي يجوز فيه قتله. النهاية في غريب

الأثر (٤ : ٢٠٦) مادة (كنه).

وقال حماد، عن يونس، عن الحسن، عن أبي بكرة.
والأول أصح^(١).

خرّج حديث أشعث النسائي في الكبرى^(٢).

قال البخاري: (والأول أصح).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية سفيان على رواية حماد بن سلمة؛ حيث أخطأ حماد في الإسناد، وساق الحديث عن يونس، عن الحسن، عن أبي بكرة. وإنما هو محفوظ عن الأشعث، عن أبي بكرة. واستند البخاري في ترجيحه هذا إلى تثبيت سفيان الثوري وحفظه، واضطراب حماد بن سلمة في حديثه عن غير ثابت البُناني.

قال الإمام مسلم: « وحماد بن سلمة يُعَدُّ عندهم إذا حدّث عن غير ثابت فإنه يخطئ في حديثه كثيراً »^(٣).

فاتضح من ذلك تقدّم رواية سفيان على رواية حماد بن سلمة؛ لتثبت سفيان، واضطراب حماد بن سلمة في حديثه عن غير ثابت البُناني.

المثال التاسع:

قال البخاري:

(« إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة الرّقيّ، كان ببغداد، سمع خالد الطحان.

حدّثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رفعه قال: (لا يحافظ على الضحى إلا أوّاب).

حدّثنا موسى بن إسماعيل قال: ثنا حماد، عن محمد، عن أبي سلمة قوله. وكذلك كان يقول أصحابنا.

قال أبو عبد الله: وهذا أشبه، وهو الصحيح »).

خرّج هذا الحديث ابن خزيمة في صحيحه^(٤).

قال البخاري: (وهذا أشبه، وهو الصحيح).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية الوقف، وإعلال رواية الرفع الواردة عن إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة، حيث رفع الحديث، وإنما هو موقوف على أبي سلمة من قوله.

واستند البخاري في هذا الترجيح إلى قرينة حفظ حماد بن سلمة حيث رواه على الوجه الصحيح

(١) التاريخ الكبير (١ : ٣٩٧).

(٢) في القسامة) باب تعظيم قتل المعاهد (٥ : ٢٢٥) (٨٧٤٣).

(٣) انظر: التمييز (ص ٢١٨)

(٤) في الصلاة) في فضل صلاة الضحى إذ هي صلاة الأوابين (١٢٢٤) (٢ : ٢٢٧).

موقوفاً على أبي سلمة من قوله ولم يرفعه.

قال ابن خزيمة: ((لم يتابع هذا الشيخ إسماعيل بن عبد الله على إيصال هذا الخبر؛ رواه الدراوردي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلاً، ورواه حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة قوله))^(١).

وإسماعيل قال عنه ابن حجر: ((صدوق))^(٢).

فاتضح من ذلك رجحان رواية حماد على رواية إسماعيل، لحفظ حماد، وهو ما ذكره البخاري، وابن خزيمة.

(١) صحيح ابن خزيمة (٢ : ٢٢٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٧٤).

المطلب الثاني

الترجيح بكثرة العدد

استعمل المحدثون قرينة كثرة العدد للترجيح بين الروايات، وقد اختلفت عباراتهم في الدلالة على هذه القرينة، وأقدم من عُثِرَ عليه مستعملاً هذه القرينة بلفظها صراحة الإمام الشافعي رحمه الله، فقد قال: ((أخبرنا سفيان بن عُيَيْنَةَ، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي مَنْكِبَيْهِ، وإذا أَرَادَ أَنْ يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع، ولا يرفع بين السجدين.

أخبرنا سفيان، عن عاصم بن كُليب قال: سمعت أبي يقول: حدّثني وائل بن حُجر قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وإذا ركع، وبعد ما يرفع رأسه. قال وائل: ثم أتيّتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس^(١).

قال الشافعي: وروى هذا الحديث أبو حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ فصَدَّقوه معاً.

قال الشافعي: وبهذا نقول. فنقول إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما مَنْكِبَيْهِ، وإذا أَرَادَ أَنْ يركع رَفَعَهُمَا، وكذلك أيضاً إذا رفع رأسه من الركوع، ولا يرفع يديه في شيء من الصلاة غير هذه المواضع.

قال الشافعي رحمه الله: وبهذه الأحاديث تركنا ما خالفها من الأحاديث.

قال الشافعي: لأنها أثبت إسناداً منه وأنها عدد، والعدد أولى بالحفظ من الواحد^(٢).

ومن استعمل هذه القرينة في الترجيح - على سبيل المثال - أبو زرعة الرازي، فقال في كلامه على حديث حماد، عن عامر الشعبي، عن إبراهيم بن أبي موسى، عن المغيرة بن شعبة في الوضوء والمسح على الخُفَّين: وَهَمَّ فِيهِ حَمَادٌ، خَالَفَهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ، وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَخُصَيْنٌ.

قال ابن أبي حاتم: قلت: ((يعني أنهم رَوَوْا الحديث عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن المغيرة وليس لإبراهيم بن أبي موسى ههنا معنى))^(٣).

وقال الحازمي: ((ومما يُرَجَّحُ به أحدُ الحديثين على الآخر كثرة العدد في أحد الجانبين، وهي مؤثِّرة في باب الرواية؛ لأنها تقرب مما يوجب العلم، وهو التواتر))^(٤).

واستعملها أيضاً الدارقطني فقال في معرض كلامه عن حديث المسور بن مخرمة عن عُمرَ حين طعن،

(١) البُرْئُس: كلُّ ثوب رأسه منه مُلْتَرَقٌّ به، دُزَاعَةٌ كَانَتْ، أو مُجْطَرًا، أو جُبَّةً. النهاية في غريب الأثر (١ : ١٢٢) مادة (برنس).

(٢) اختلاف الحديث (ص ٥٢٣).

(٣) علل ابن أبي حاتم (١ : ١٦١).

(٤) تحفة الأحوذى (٢ : ٩٤).

وأنه صَلَّى وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ ^(١) كَمَا: ((رواه سليمان بن يسار، عن المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ. حَدَّثَ به عنه الزهري، وعروة بن الزبير، رواه عن عروة كذلك: أبو الزناد، وهشام بن عروة، واختُلِفَ عن هشام: فرواه زائدة، وإسماعيل بن زكريا، وعليّ بن مُسَهْر، وأبو ضَمْرَةَ، والليث بن سعد، والمُقَضَّل بن فَضَّالَةَ، وأبو أسامة وحماد بن سلمة، وأبو معاوية، وعَبْدَةُ، وغيرهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ.

وخالفهم مالك بن أنس فرواه عن هشام، عن أبيه، أنَّ المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ أخبره. والقول زائدة ومن تابعه عن هشام، عن أبيه، عن سليمان بن يسار. وقول مالك عن هشام عن أبيه أن المسور أخبره وَهَمَّ منه - والله أعلم - ؛ لكثرة من خالفه ممن قَدَّمْنَا ^(٢). وقال العيني: ((إنَّ من جملة أسباب الترجيح كثرة عدد الرواة، وشهرة المروي، حتى إذا كان أحد الخبرين يرويه واحد، والآخر يرويه اثنان، فالذي يرويه اثنان أولى بالعمل به ^(٣)). وفيما يلي أمثلة لما رجَّحه البخاري مستنداً فيه إلى قرينة كثرة العدد.

المثال الأول:

قال البخاري:

((أيمن الحبشي، من أهل مكة، مولى ابن أبي عمرو المكي المخزومي، سمع عائشة. قال لنا موسى، عن أبي عَوَّانة - وتابعه شيبان - عن منصور، عن الحكم، عن مجاهد، عن أيمن الحبشي قال: يُقَطَّع السارقُ في ثمن المِجَنِّ ^(٤) فما فوقه، وثمنه يومئذٍ دينارٌ. سمع منه ابنه عبد الواحد بن أيمن.

وقال لنا أبو الوليد، عن شريك، عن منصور، عن مجاهد وعطاء، عن أيمن ابن أم أيمن. قال أبو الوليد - رفعه - : لا يُقَطَّع السارقُ إلا في مِجَنٍّ أو حَجَفَةٍ ^(٥)، قيمته دينارٌ، وهو يومئذٍ يساوي ديناراً. قال أبو عبد الله: والأول أصحُّ بإرساله.

وقال لي عيَّاش: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا ابن إسحاق قال: حدثني أيوب بن موسى، عن عطاء، أن ابن عباس قال: لا يُقَطَّع السارقُ فيما دونَ ثمنِ المِجَنِّ، وثمنه عشرة. وقال لنا علي: حدثنا يعقوب قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق: حدثني عمرو بن شعيب، أنَّ شعيباً حَدَّثَهُ، أنَّ عبد الله بن عمرو كان يقول.

(١) يَثْعَبُ: يجري. غريب الحديث لابن الجوزي (١ : ١٢٢).

(٢) علل الدارقطني (٢ : ٢٠٩).

(٣) عمدة القاري (٦ : ٦٠).

(٤) المِجَنُّ: الثُّرْس. النهاية في غريب الأثر (٤ : ٣٠١) مادة (مجن).

(٥) الحَجَفَةُ: هي الثُّرْس الصَّغِير يُطَارَقُ بين جُلْدَيْن، وتُجْعَلُ منهما حَجَفَةٌ، والجَمْعُ حَجَفٌ. مقاييس اللغة (٢ : ١٤٠) مادة (حجف).

وحدَّثني أنَّ مجاهدًا أخبره، أنَّ عبد الرحمن بن أبي ليلى حدَّثه أنَّ ثَمَنَ المِحَنِّ يَوْمَئِذٍ عشرةٌ.
 وحدَّثني أنَّ عطاء بن أبي رباح حدَّثه، أنَّ ابن عباس كان يقوله.
 وقال الوليد بن كثير: حدَّثني من سمع عطاء، عن ابن عباس مثله.
 وقال عبد الملك، عن عطاء، عن أيمن، عن تبيع، عن كعب بحديث آخر.
 حدَّثني عبد الله بن يوسف: قال أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله ﷺ
 قطع في مِحَنٍّ قيمته ثلاثة دراهم.

قال أبو عبد الله: «وهذا أصحُّ»^(١).

حديث أبي عَوَّانة عن منصور خرَّجه البيهقي^(٢).

وحديث شريك عن منصور خرَّجه الطبراني^(٣).

قال البخاري: (والأول أصحُّ بإرساله).

وأشار البخاري بذلك إلى ترجيح رواية أبي عَوَّانة وشيبان عن منصور، على رواية شريك عن منصور
 حيث قال في إسناده: عن أيمن ابن أم أيمن. قال أبو الوليد - رفعه - .
 وأبو عَوَّانة^(٤) وشيبان^(٥) حفاظ ثقات، رووا الحديث مرسلاً عن أيمن الحبشي قال: يُقطع
 السارق... .

وممن رواه مرسلاً عن منصور سفيان الثوري، وهو عند البيهقي في سننه^(٦).

والثوري من أثبت أصحاب منصور كما ذكره الدارقطني^(٧).

ورواه مرسلاً عن منصور أيضاً علي بن صالح^(٨)، والحسن بن حي^(٩)، وهما حفاظ ثقات.

فقد خالف شريك هؤلاء الحفاظ الخمسة في روايته الحديث مرفوعاً، بينما رووه موقوفاً من كلام
 أيمن.

وأيمن قال عنه النسائي: ((وأيمن ما أحسب أن له صحبة))^(١٠). وقال البيهقي: ((وروايته عن

(١) التاريخ الكبير (٢ : ٢٢).

(٢) في السرقعة) باب ما يجب فيه القطع (١٦٩٥١) (٨ : ٢٥٧).

(٣) مسند أم أيمن (٢٢٨) (٢٥ : ٨٨).

(٤) انظر: تقريب التهذيب (ص ٦١٠).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص ٣٠٣).

(٦) انظر: السنن الكبرى (٨ : ٢٥٧).

(٧) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٣٨).

(٨) انظر: تقريب التهذيب (ص ٤٣٣).

(٩) المصدر السابق (ص ١٩٩).

(١٠) سنن النسائي (٨ : ٨٣).

النبي ﷺ منقطعة))^(١).

ورجح أبو حاتم ما ذهب إليه البخاري من إعلال رواية شريك، وترجيح رواية أبي عوانة، والثوري، فقال عن حديث شريك:

« هذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أن أصحاب شريك لم يقولوا: (عن أم أيمن). إنما قالوا: (عن أيمن ابن أم أيمن، عن النبي ﷺ).

والآخر: أن الثقات يروون عن منصور، عن الحكم، عن مجاهد وعطاء، عن أيمن قوله. وأيمن ابن أم أيمن لم يدرك النبي ﷺ))^(٢).

ومما يرجح رواية هؤلاء الحفاظ أن شريك بن عبد الله النخعي صدوقٌ يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء. ذكر ذلك ابن حجر^(٣).

وقال ابن معين: ((شريك صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه))^(٤).

فاتضح من ذلك ترجيح رواية أبي عوانة، وشيبان، والثوري، والحسن بن حي، وعلي بن صالح على رواية شريك بن عبد الله؛ حيث أخطأ في إسناده ورواه مرفوعاً، إنما هو مرسلٌ غير مرفوع.

المثال الثاني:

قال البخاري:

((محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد المؤذن القرظ، أبو عبد الله، سمع عمار بن سعد، وصالحاً مولى التوأمة، سمع منه عبد الله الحنفي.

قال لي ابن حجر: حدثنا محمد بن عمار الأنصاري: عن شريك بن أبي نمر، عن أنس قال: أُقيمت الصلاة فرأى النبي ﷺ أناساً يصلون، فقال: ((أصلاتان؟)).

وعن إسماعيل بن جعفر، عن شريك، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ . قال أبو عبد الله: والمرسل أصح. يعني أبو سلمة عن النبي ﷺ.

وقال العقدي: حدثنا كشاكش محمد))^(٥).

حديث محمد خرجه ابن خزيمة^(٦)

(١) السنن الكبرى (٨ : ٢٥٧).

(٢) علل الحديث (١ : ٤٥٨).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٠٠).

(٤) تهذيب الكمال (١٢ : ٤١٩).

(٥) التاريخ الكبير (١ : ١٨٧).

(٦) في الصلاة (باب النهي عن أن يصلي ركعتي الفجر بعد الإقامة) (١١٢٦) (٢ : ١٧٠).

وأما حديث إسماعيل بن جعفر فخرجه مالك^(١).

قال البخاري: (والمرسل أصح).

وأشار البخاري بذلك إلى ترجيح رواية إسماعيل بن جعفر على رواية محمد بن عمار حيث روى الحديث مرفوعاً، وإنما هو مرسل، رواه أبو سلمة، عن النبي ﷺ .

ومن المرجحات أن إسماعيل ثقة ثبت^(٢)، كما أن مالكاً، والثوري، وقتيبة بن سعيد وهم من الثقات الأثبات قد تابعوا إسماعيل على روايته الحديث مرسلًا غير مرفوع.

ومحمد بن عمار بن حفص قال عنه الذهبي: ((تكلم فيه البخاري، ولم يُترك))^(٣).

ومما يرجح قول البخاري ما ذكره ابن عدي فقال: ((وقد ذكر علته البخاريُّ فقال: (عن شريك، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ ، ومحمد بن عمار يقول: عن أنس بدّل أبي سلمة)))^(٤).
ورجّحه الدارقطني أيضاً فقال:

((وروي هذا الحديث عن شريك واختلّف عنه: فقال إبراهيم بن حمزة، عن الدّراوژدي، عن شريك، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها. وخالفه قتيبة بن سعيد: رواه عن الدّراوژدي، عن شريك، عن أبي سلمة مرسلًا. وكذلك رواه مالك بن أنس، والثوري، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهم روه عن شريك، عن أبي سلمة مرسلًا. ورواه إبراهيم بن طهمان، ومحمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعيد مؤدّن مسجد رسول الله ﷺ ، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس بن مالك. والصحيح عن أبي سلمة مرسلًا))^(٥).

فاتضح من ذلك ترجيح رواية الإرسال؛ لأنها من طريق الحفاظ مالك، والثوري، وقتيبة بن سعيد، وإسماعيل بن جعفر، وخالفهم محمد بن عمار بن حفص وهو متكلم فيه فترجّحت روايتهم.

المثال الثالث:

قال البخاري:

((بُرد بن عَرِين، حديثه في البصريين.

حدّثني بشر بن آدم قال: حدّثنا رَوْح بن عبادة قال: ثنا عثمان بن غياث، عن بُرد بن عَرِين، عن عمّته زينب بنت منجل: سألتنا عائشة عن الجراد فقالت: زَجَرَ النبي ﷺ صبياننا، وكانوا يأكلونه.

(١) في صلاة الليل (باب ما جاء في ركعتي الفجر) (٢٨٥) (١ : ١٢٨).

(٢) انظر: تقريب التهذيب (ص ١٤٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٦ : ٢٧١).

(٤) الكامل (٦ : ٢٣٠).

(٥) علل الدارقطني (٩ : ٢٩٨).

حدَّثني عبد الأعلى قال: ثنا أبو عَوانة، عن السُّدِّي، عن عبد الله البُهَي: رأيتُ عائشةَ تأكلُ الجرادَ. تابعه عُبيد الله، عن إسرائيل، عن السُّدِّي، نحوه.

حدَّثني محمود قال: ثنا أبو النَّضَر قال: حدَّثنا شيبان، عن زياد، عن حسان بن أنس الثعلبي: كنتُ عند ابنِ أختِ عائشةَ، فأرسلتُ إليه بجرادٍ. قال أبو عبد الله: وهذا أكثر، وهذا أصح. حدَّثنا أبو الوليد قال: ثنا شعبة، عن أبي يعفور قال: سمعتُ عبدَ الله بن أبي أوفى يقول: غَزَوْتُ مع النبي ﷺ سبعَ غزواتٍ، أو ستَّ غزواتٍ نأكلُ الجرادَ ((^(١)).

حديث بُرَّد أورده البخاري في التاريخ الكبير، كما ذكره هنا.

وكذلك الأحاديث عن عائشة رضي الله عنها^(٢).

قال البخاري: (وهذا أكثر، وهذا أصح).

وأشار البخاري إلى ترجيح رواية من روى عن عائشة حلَّ أكل الجراد، على رواية من روى النهي عن أكله.

ورواية الحلِّ رواها الحفاظ الثقات عن عائشة أبو عَوانة، وشيبان، وإسرائيل.

أما رواية النهي فرواها بُرَّد بن عرين، قال عنه الأُزدي: ((لا يقوم حديثه))^(٣). وعلّق عليه الذهبي فقال: ((ذكره البخاري من طريق عثمان بن غياث عنه، عن عمته أنها سألت عائشة عن الجراد فقالت: زَجَرَ النبي ﷺ صبياننا، وكانوا يأكلونه. وهذا منكر))^(٤).

وأشار الذهبي بذلك إلى تفرد بُرَّد بهذا الإسناد والمتن؛ حيث لم يروه غيره.

ومما يرجّح حديث أبي عَوانة، وشيبان أن البخاري ساق حديث شعبة، عن أبي يعفور؛ ليؤكّد ما ذهب إليه من ثبوت حديث عائشة في حلِّ أكل الجراد، وهو مخرّج في الصحيحين^(٥).

فاتضح من ذلك رجحان حديث أبي عَوانة، وشيبان، وإسرائيل على رواية بُرَّد؛ لشقّتهم وحفظهم، وبُرَّد لم يُعرف إلا بهذا الحديث، ولم يرو عنه سوى عثمان بن غياث.

المثال الرابع:

قال البخاري:

((عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي، سمع أبا هريرة رضي الله عنه، وهو حليف بني زُهرة.

(١) التاريخ الكبير (٢ : ١١٨).

(٢) لم أعثر على من خرّجهما رغم البحث، فالله تعالى أعلم.

(٣) ميزان الاعتدال (٢ : ١١).

(٤) المصدر السابق (٢ : ١١).

(٥) خرّجه البخاري في الذبائح والصيد (باب أكل الجراد) رقم (٥٤٩٥) (ص ٩٧٩) ومسلم في الصيد والذبائح (باب إباحة الجراد)

(٥٤٦) (ص ٨٧١).

قاله أبو اليمان، عن شعيب، عن الزهري.

وقال يونس، ومَعْمَر، والزبيدي، وعُقَيْل، عن الزهري، سمع عَمْرًا.

وقال بعضهم: عن ابن أسيد، والأول أصح.

وقال خليفة: حدّثنا الحسن بن حبيب: سمع حجاج بن فُرَافصة، عن عمرو بن أبي سفيان: سمع أبا موسى الحكيم رسالة مروان فقال: قال النبي ﷺ في القَدَرِ. إن لم يكن هذا صاحب الزهري فلا أدري ((^(١)).

حديث أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري خرّجه البخاري قال: حدّثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال، أخبرني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي - وهو حليف لبني زُهْرَة، وكان من أصحاب أبي هريرة - أنّ أبا هريرة رضي الله عنه قال: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ عشرةَ رَهْطٍ سريةً عيناً وأمّرَ عليهم عاصمَ بن ثابت الأنصاري... به^(٢).

وحديث مَعْمَر خرّجه البخاري^(٣).

وأما البعض الذي ذكره البخاري بقوله: (وقال بعضهم: عن ابن أسيد) فإنه أراد بذلك رواية إبراهيم بن سعد، ويعقوب عن الزهري حيث قالوا: عن الزهري، عن عمرو بن أسيد بن جارية، والذي خرّجه الإمام أحمد^(٤).

قال البخاري: (والأول أصح).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية شعيب، ويونس، ومَعْمَر، والزبيدي، وعُقَيْل عن الزهري بقولهم جميعاً: (عمرو بن أبي سفيان) على رواية إبراهيم بن سعد ويعقوب اللّذين قالوا في روايتهما: (عن عمرو بن أسيد).

وإبراهيم بن سعد صحيح الرواية عن الزهري، لكن لما خالف من هو أكثر منه عدداً، وإتقاناً، وحفظاً، رجّح البخاري روايتهم.

وهو ما أكده البيهقي قال: ((قال البخاري: (الأول أصح). يعني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد أصح، وكذلك قاله شعيب بن أبي حمزة، ومَعْمَر، ويونس وغيرهم عن الزهري))^(٥).

وخرّج أبو داود الحديث عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عمرو بن جارية الثقفي... به، ثم

(١) التاريخ الكبير (٦ : ١٥٣).

(٢) في الجهاد والسير (باب هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر ومن صلى ركعتين عند القتل) (٣٠٤٥) (ص ٥٠٣) . وقد اقتضرت على ذكر أول الحديث دون إيراده كاملاً؛ اقتصاراً على محل الشاهد وهو إسناد الحديث.

(٣) في المغازي (باب غزوة الرّجيع ورغل ودكوان وبئر مَعُونَة) (٤٠٨٦) (ص ٦٩١).

(٤) مسند أبي هريرة (٧٩١٥) (٢ : ٢٩٤).

(٥) السنن الكبرى (٩ : ١٤٦).

ساق بعدها الرواية عن شعيب؛ ليدلّ على صحتها^(١).

وذكر ابن حجر أنّ هذه الأسماء كلّها قيلت في عمرو، فتارة يُنسب لجدّه فقيّل: ابن أسيد بن جارية، وأخرى يُنسب لجدّ أبيه فقيّل: عمرو بن جارية، وقيل فيه أيضاً: عُمر بن أسيد، وقيل: عُمر بن أبي سفيان^(٢).

فترجيح البخاري لرواية شعيب، والزُّبيدي، ومُعمر، ويونس إنما هي لكثرتهم، وحفظهم، مقابل رواية إبراهيم بن سعد مع أنه ثقة، لكنه لما خالف العدد الكثير مع ضبطهم، وإتقانهم لحديث الزهري ترجّحت روايتهم، كما بيّنه الحافظ ابن رجب^(٣).

المثال الخامس:

قال البخاري:

((يزيد مولى المنبعث المدني، سمع زيد بن خالد.

قاله مالك، والثوري، وسليمان بن بلال، عن ربيعة، عن يزيد، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ في اللَّقْطَةِ^(٤) قال: ((اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوَكَاةَهَا^(٥)، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً)).

قاله لي إسماعيل، عن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن يزيد مولى المنبعث، سمع زيد بن خالد.

وقال ابن عُيَيْنَةَ، عن يحيى بن سعيد، عن يزيد مرسل: سئل النبي ﷺ .

قال يحيى: ويقول ربيعة، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ .

وقال ابن عُيَيْنَةَ: فَلَقِيْتُ رِبْعَةً فَقُلْتُ: عن زيد بن خالد؟ فقال: نعم. قال: ولم أحفظ عنه غيره.

وقال الحُمَيْدِي، عن محمد بن معن، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عقبة بن سويد، عن أبيه،

عن النبي ﷺ . **والأول أصحّ** ^(٦).

حديث مالك خرّجه الشيخان، عن ربيعة بن عبد الرحمن، عن يزيد، عن زيد بن خالد^(٧).

(١) في الجهاد (باب الرجل يستأسر) (٢٦٦٠ ، ٢٦٦١) (٣ : ٥١).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٨ : ٣٧).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٨١).

(٤) اللَّقْطَةُ: الشيء الملتقط، وهي بفتح القاف، هذه اللغة الفصيحة المشهورة. تهذيب الأسماء (٣ : ٣٠٦).

(٥) العِفَاص: الوعاء. يقال: عِفَاصُ القارورة لغلّاقتها، وعِفَاصُ الراعي لوعائه الذي فيه نَفَقَتُهُ، وهو فِعَالٌ مِنَ الْعَفَصِ وهو الشَّيْءُ وَالْعَطْفُ؛ لأنّ الوعاءَ يَنْثَنِي على ما فيه وينعطف. الْوَكَاةُ : الخيط الذي تُشَدُّ به. أراد أن يكون ذلك علامةً لِلْقَطْعَةِ، فمن جاء يتعرّفها بتلك الصفة دُفِعَتْ إليه. الفائق (٣ : ٦) مادة (عفص).

(٦) التاريخ الكبير (٨ : ٢٤٢).

(٧) خرّجه البخاري في المساقاة (باب شرب الناس وسقّي الدوابّ من الأنهار) (٢٣٧٢) (ص ٣٨١) ومسلم في اللَّقْطَةِ (باب معرفة العِفَاصِ وَالْوَكَاةِ) (٤٤٩٨) (ص ٧٦٣).

وحديث الثوري خرّجه البخاري^(١) ومسلم^(٢).
وأما حديث سليمان فخرّجاه من وجهين:
فخرّجه البخاري^(٣) ومسلم^(٤) من حديث سليمان، عن يحيى، عن يزيد مولى المنبِعث أنه سمع زيد
ابن خالد. لم يذكر فيه ربيعة.
وخرّجه مسلم من حديث سليمان، عن ربيعة، عن يزيد قال: سمعت زيد بن خالد ... به^(٥).
وحديث ابن عُيَيْنَةَ، عن يحيى، عن يزيد خرّجه البخاري^(٦).
قال البخاري: (والأول أصحّ).
وأشار بذلك إلى ترجيح رواية مالك، والثوري، وسليمان بن بلال على رواية يحيى بن سعيد؛ فقد
روى الثلاثة الحديث مرفوعاً، في حين رواه يحيى مرسلاً.
ومالك، والثوري، وسليمان حفاظ ثقات، ويحيى بن سعيد ثقة ثبت^(٧)، لكن لما خالف من هم
أكثر عدداً ترجّحت روايتهم على روايته.
وهذا ما رجّحه مسلم فقال: ((وحَدَّثني أبو الطاهر: أخبرنا عبد الله بن وهب: أخبرني سفيان
الثوري، ومالك بن أنس، وعمر بن الحارث، وغيرهم أنّ ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثهم بهذا
الإسناد مثل حديث مالك))^(٨).
قال ابن حجر: ((اقتضى قول سفيان بن عُيَيْنَةَ هذا أنّ يحيى بن سعيد ما سمعه من شيخه يزيد مولى
المنبِعث موصولاً، وإنما وصله له ربيعة، وقد تقدم الحديث من طريق سليمان بن بلال، عن يحيى بن
سعيد، عن يزيد، عن زيد موصولاً، فلعلّ يحيى بن سعيد لما حَدَّث به ابن عُيَيْنَةَ ما كان يتذكر وصله، أو
دلّسه لسليمان بن بلال حين حَدَّثه به موصولاً، وإنما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة))^(٩).
وهكذا ترجّحت رواية مالك ومن معه على رواية يحيى بن سعيد؛ لكثرتهم، وإسنادهم الحديث على
الوجه الصحيح دون شك، على خلاف رواية يحيى.

(١) في اللُّقْطَة (باب من عَزَفَ اللُّقْطَة ولم يَدْفَعْها إلى السلطان) (٢٤٣٨) (ص ٣٩٢).

(٢) في اللُّقْطَة (باب معرفة العِفَاص والوَكَاء) (٤٥٠٠) (ص ٧٦٤).

(٣) في اللُّقْطَة (باب ضالّة الغنم) (٢٤٢٨) (ص ٣٩٠).

(٤) في اللُّقْطَة (باب معرفة العِفَاص والوَكَاء) (٤٥٠٢) (ص ٧٦٤).

(٥) في اللُّقْطَة (باب معرفة العِفَاص والوَكَاء) (٤٥٠١) (ص ٧٦٤).

(٦) في الطلاق (باب حكم المفقود في أهله وماله) (٥٢٩٢) (ص ٩٤٥).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٦٢٢).

(٨) صحيح مسلم (٤٥٠٠) (ص ٧٦٤).

(٩) فتح الباري (٩ : ٤٣١).

المطلب الثالث

الترجيح برواية الأئمة في الشيخ (الاختصاص)

يختلف الرواة في ملازمة الشيخ وصحته والأخذ عنه، وقد بنى المحدثون على هذا الاختلاف قاعدة من قواعد الترجيح، فكلما طالت ملازمة الراوي لشيخه كان هذا مرجحاً لروايته على غيره من الأقران ممن لم يكن كذلك؛ لدلالته على مزيد اعتنائه بحديث شيخه وإتقانه له.

ومن خلال مطالعة كتب العلل، والسؤالات، وتواريخ الرواة وتراجهم نجد أنّ المتقدمين قد ناقشوا تفاصيل هذه الجزئية، واختلفت آراؤهم في بعض الأحيان فيمن هو أثبت روايةً وأرجح، تبعاً لمعرفتهم بحال الراوي من قلة الملازمة أو كثرتها.

وفيما يلي بعض نصوص المتقدمين الدالة على اعتبار هذه القرينة والأخذ بها:

((قال عبد الله بن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: (عَقَانُ أَثْبَتُ من عبد الرحمن بن مهدي. قلت له: أثبت من عبد الرحمن بن مهدي؟ قال: نعم، إلا أنّ عبد الرحمن رجلاً، ثقةٌ، خيارٌ، صالحٌ، مسلمٌ. سمعت أبي يقول: (لَزِمْنَا عَقَانُ عَشْرَ سِنِينَ))) . يعني ببغداد^(١).

وقال الإمام أحمد أيضاً: ((كان حمّاد بن سلمة جالساً أيوباً أولاً ثم تركه بعدُ، ثم لزمه حمّادُ بن زيد بعد ذلك))^(٢).

وسئل أبو حاتم: ((أيهما أحبّ إليك عُقِيل، أو مَعْمَر؟ فقال: عُقِيل أثبت؛ كان صاحب كتاب، وكان الزهريّ يكون بأيلة^(٣)، وللزهري هناك ضَيْعَةٌ، وكان يكتب هناك عنه))^(٤).

وقال يونس بن يزيد الأيلي: ((كان عُقِيل يصحب الزهريّ في سفره وحضره))^(٥).

وقال يحيى بن سعيد القطان: ((اختلفتُ إلى شعبة عشرين سنة))^(٦). وعُقِبَ على قوله هذا الإمام أحمد فقال: ((لم يكن في زمان يحيى بن سعيد القطان مثله؛ كان تعلّم من شعبة))^(٧).

وهذه بعض أقوال المتقدمين في ترجيح رواية الأئمة:

قال يحيى بن سعيد: ((لَمْ أَلْقَ أَحَدًا يَحَدِّثُ عَنِ الْحَسَنِ أَثْبَتَ مِنَ الْأَشْعَثِ الْحُمْرَانِيِّ))^(٨).

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣ : ٤٣٤).

(٢) تهذيب الكمال (٧ : ٢٦٠).

(٣) أيلة: بالفتح مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام. وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشام. معجم البلدان (١ : ٢٩٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢ : ٥٤٧).

(٥) المصدر السابق (٧ : ٤٣).

(٦) المصدر السابق (١ : ٢٤٩).

(٧) المصدر السابق (١ : ٢٤٩).

(٨) التاريخ الكبير (١ : ٤٠١).

وقال يحيى بن سعيد أيضاً: ((لم يكن أحدٌ أثبت في نافع من ابن جريج))^(١).
 وسئل الإمام أحمد: ((أيما أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء))^(٢).
 وقال عبد الله بن أحمد: ((سمعت أبي وذكر قبيصة وأبا حذيفة فقال: (قبيصة أثبت منه جداً، -
 يعني في حديث سفيان - أبو حذيفة شئُهُ لا شيء، وقد كتبتُ عنهما جميعاً))^(٣).
 وقال الحارث بن سريج: ((سمعتُ عبدَ الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد يقولان: (هُشيم في
 حصين، أثبت من سفيان وشعبة))^(٤).
 وقال ابن شاهين: ((عُبيد الله الأشجعي ثقة، كان أثبت الناس في الثوري إذا أُخرج كتابه))^(٥).
 وقد بيّن الحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي أنّ من سبل معرفة العلة في الحديث معرفة مراتب
 الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإمّا في
 الوقف والرفع، ونحو ذلك^(٦).
 ثم عرض ابنُ رجب لمراتب كثيرٍ من أعيان الثقات، وتفاوتهم، وحكم اختلافهم، وقول من يرجح
 منهم عند الاختلاف، كأصحاب ابن عمر، ونافع، وعبد الله بن دينار، وسعيد المقبري، والزهري،
 وغيرهم^(٧).

وهذه أمثلة لما استعمل فيه البخاري قرينة الترجيح بالأثبات في الشيخ (الاختصاص).

المثال الأول:

قال البخاري:

((محمد بن سعد بن أبي وقاص الزُّهري القرشي، روى عنه يوسف بن الحكم، وابنه إسماعيل،
 وأبو ظبيان، ويونس بن جُبَيْر، وإسماعيل بن أبي خالد.
 قال لي إبراهيم بن موسى: أخبرنا يحيى بن زكريا، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن محمد بن سعد بن
 مالك، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: ((قتالُ المسلم كفرٌ، وسبُّه فُسُوقٌ))^(٨).
 وقال عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق، عن عمر بن سعد، سمع سعداً، عن النبي ﷺ مثله،
 والأول أصحُّ))^(٨).

(١) التاريخ الكبير (٥ : ٢٦٥).

(٢) انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢ : ٣٤٨).

(٣) المصدر السابق (١ : ٣٨٦).

(٤) الكامل (٧ : ١٣٦).

(٥) تاريخ أسماء الثقات (١٦٥).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٦٧).

(٧) انظر: المصدر السابق (٢ : ٤٧٢).

(٨) التاريخ الكبير (١ : ٩٢).

حديث زكريا عن أبي إسحاق خرّجه أحمد^(١).

وحديث مَعْمَر، عن أبي إسحاق خرّجه النسائي^(٢).

قال البخاري: (والأول أصح).

وأشار البخاري بذلك إلى ترجيح رواية زكريا عن أبي إسحاق، على رواية مَعْمَر عنه، فقد ساق مَعْمَر الحديث عن أبي إسحاق عن عمر بن سعد ... به. ورواه زكريا عن أبي إسحاق عن محمد بن سعد فأصاب فيه.

وزكريا من الأثبات في حديثه عن أبي إسحاق، وإن كان في حديثه عنه مقال^(٣).

أما مَعْمَر فهو يضطرب في حديثه عن العراقيين، قال ابن أبي خيثمة: ((سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدّثك مَعْمَر عن العراقيين فحَقِّقْهُ إلا عن الزهري، وابن طاوس))^(٤).

وقد سئل الدارقطني عن حديث محمد بن سعد فقال: ((رواه زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن محمد بن سعد، عن أبيه، وخالفه مَعْمَر فرواه عن أبي إسحاق، عن عمر بن سعد، عن سعد. وقيل عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، ولا يصح. والصواب حديث محمد بن سعد))^(٥). ومن المرجّحات أيضاً أن في إسناد حديث مَعْمَر: عمر بن سعد، أحد من قاتل الحسين عليه السلام، لم يَرْضَ ابنُ معين أن يُوثِّقَهُ^(٦).

أما محمد بن سعد بن أبي وقاص فتقّة من الثالثة^(٧).

ومتن الحديث خرّجه الشيخان، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وآله قال: ((سبّابُ المسلم فسوقٌ، وقتاله كفرٌ))^(٨).

فترجيح البخاري لرواية زكريا لمزيد اختصاصه بأبي إسحاق وتبّته في حديثه، أما مَعْمَر فهو مضطرب الحديث عن العراقيين؛ لذلك قال البخاري: (والأول أصح).

(١) في مسند سعد بن أبي وقاص (١٥٣٧) (١ : ١٧٨).

(٢) في تحريم الدم (باب قتال المسلم) (٤١٠٤) (٧ : ١٢١).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٢١).

(٤) المصدر السابق (٢ : ٦١٢).

(٥) علل الدارقطني (٤ : ٣٥٧).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٦ : ١١١).

(٧) انظر: تقريب التهذيب (ص ٥١٠).

(٨) خرّجه البخاري في الإيمان (باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) (٤٨) (ص ١١) ومسلم في الإيمان (باب بيان

قول النبي صلى الله عليه وآله : سبّابُ المسلم فسوقٌ وقتاله كفر) (٢٢١) (ص ٤٨).

المثال الثاني:

قال البخاري:

((محمد بن مسلم الطائفي، سمع عمرو بن دينار، وإبراهيم بن ميسرة، سمع منه يحيى بن سُلَيْم. قال لي يَسْرَةُ بن صفوان الدمشقي: حَدَّثَنَا محمد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، وأبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: ((لا صدقةَ فيما دون خمسة أَوْسُقٍ))).

وقال لنا آدم: ثنا أبو جعفر الرازي، عن عمرو، عن جابر، قوله.

وقال لي يحيى بن موسى: حَدَّثَنَا عبد الرزاق، عن ابن جُرَيْج: أَخْبَرَنِي عمرو قال: سمعت عن جابر ابن عبد الله، وعن غير واحد، مثله. هذا أصحّ، مرسل.

وقال لنا آدم: حَدَّثَنَا حمّاد، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ ولم يصحّ؛ لأنّ موسى حَدَّثَنَا، عن حمّاد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: ليس فيما دون خمس أَوْساقِ صدقةٌ.

وقال لنا إسماعيل: حَدَّثَنِي ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزبير، عن جابر قوله. وقال ابن مهدي: كُتِبَ محمد صَحَاحٌ^(١).

حديث محمد بن مسلم، عن عمرو مرفوعاً خَرَّجَهُ ابن ماجه^(٢).

وأما حديث ابن جُرَيْج، عن عمرو قال: سمعت عن جابر فخرّجه ابن خزيمة^(٣).

قال البخاري: (هذا أصحّ، مرسل).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية ابن جُرَيْج، عن عمرو بن دينار على رواية محمد بن مسلم عنه؛ لأنّ ابن جُرَيْج روى الحديث عن عمرو قال: سمعت عن جابر هكذا مرسلاً، أما محمد فرفع الحديث عن عمرو عن جابر عن النبي ﷺ . وابن جُرَيْج من أثبت الناس في عمرو بن دينار^(٤).

وقد خالفه محمد في رواية الحديث عن عمرو فأخطأ فيه بأمرين:

الأول: قوله: (عن عمرو بن دينار، عن جابر وأبي سعيد قال: لا صدقة ...) هكذا مرفوعاً إلى النبي ﷺ . وإنما هو موقوف على جابر من كلامه.

الثاني: قوله: (عن عمرو عن جابر). وهذا لا يصحّ؛ لأنّ عمرو بن دينار سمعه عمّن رواه عن جابر لا منه مشافهةً.

قال ابن خزيمة: ((وفي القلب من هذا الإسناد، ليس هذا الخبرُ مما سمعه عمرو بن دينار من جابر،

(١) التاريخ الكبير (١ : ٢٢٥).

(٢) في الزكاة (باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال) (١٧٩٤) (١ : ٥٧٢).

(٣) في الزكاة (باب إيجاب الصدقة في الزبيب) (٢٣٠٦) (٤ : ٣٧).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٩٤).

عَلَمِي، وهذا الخبر لم يسمعه عمرو بن دينار من جابر^(١).
وعقّب ابنُ خزيمة على حديث ابن جُريج عن عمرو فقال: ((وهذا هو الصحيح، لا رواية محمد بن مسلم الطائفي، وابنُ جُريج أحفظ من عددٍ مثل محمد بن مسلم))^(٢).
فرجّح ابنُ خزيمة رواية ابن جُريج؛ لحفظه، ومزيد اختصاصه بعمرو بن دينار، وضعف محمد بن مسلم.

قال الإمام أحمد: ((ما أضعف حديثه!))^(٣).
وفرق ابن معين بين ما حدّث من حفظه فهو يخطئ، وإذا حدّث من كتابه فليس به بأس^(٤).
لكنّ الميموني نقل عن أحمد تضعيفه على كل حال، من كتاب، ومن غير كتاب^(٥).
وقال العُقيلي: ((لا يُتابع عليه))^(٦).
ومما يؤكد ضعفه أنّ الذهبي قال: ((استشهد به مسلم))^(٧).
ومسلم يورد أحاديث الرواة المستشهد بهم في المتابعات والشواهد، وهم رجال الطبقة الثانية، الذين خفّ ضبطهم، لا كرجال الطبقة الأولى، كما بيّن ذلك في مقدّمة صحيحه^(٨).

المثال الثالث:

قال البخاري:

((إبراهيم بن إسماعيل بن مجّع بن جارية الأنصاري المدني، أراه أخا محمد، يروي عنه، وهو كثير الوهم عن الزهري.

وقال وكيع، عن إبراهيم، عن عمرو بن دينار، عن أبي هريرة رفعه: ((الرجل أحقُّ بهيئته ما لم يُثَبَّ منها))^(٩).

قال أبو عبد الله: وروى ابن عُيَينة، عن عمرو، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر قوله. وهذا أصحُّ^(١٠).

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة (٤ : ٣٧).

(٢) المصدر السابق (٤ : ٣٧).

(٣) الجرح والتعديل (٨ : ٧٧).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٤ : ٣٧).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٨ : ٧٧).

(٦) الضعفاء (٤ : ١٣٤).

(٧) ميزان الاعتدال (٦ : ٣٣٦).

(٨) انظر: صحيح مسلم (ص ٥).

(٩) ما لم يُثَبَّ منها: أي ما لم يعوّض منها. تحفة الأحمدي (٤ : ٤٣٦).

(١٠) التاريخ الكبير (١ : ٢٦٧).

حديث إبراهيم عن عمرو خرّجه ابن ماجه^(١).

وحديث ابن عُيَيْنَةَ عن عمرو خرّجه البيهقي في الكبرى^(٢).

قال البخاري: (وهذا أصحّ).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية ابن عُيَيْنَةَ عن عمرو على رواية إبراهيم عنه.

وترجيح البخاري لرواية ابن عُيَيْنَةَ لثبته وإتقانه في حديث شيخه عمرو بن دينار، بل هو أثبت أصحابه على الإطلاق، كما ذكره نقّاد المحدثين كابن معين، وأحمد، وابن المديني^(٣).

وإبراهيم ضعيف الحديث، وقد وَهَمَ في سِياقة الإسناد؛ قال البيهقي:

((وإبراهيم بن إسماعيل ضعيف عند أهل العلم بالحديث، وعمرو بن دينار عن أبي هريرة منقطع، والمحفوظ عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن عمر قال: مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَلَمْ يُتَّبَ فهو أَحَقُّ بِهَبَّتِهِ إِلَّا لَذي رَحِمٍ.))

أخبرناه أبو نصر بن قتادة: أنبأ أبو الفضل بن خُمَيْرُويه: ثنا أحمد بن نَجْدَة: ثنا سعيد بن منصور: ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن عمر فذكره. قال البخاري: هذا أصحّ^(٤).

ومما يدلّ على ضعفه أن البخاري خرّج له تعليقاً^(٥)، ولم يخرج له في الأصول.

قال النسائي: ((ضعيف متروك))^(٦). وقال ابن معين: ((ليس بشيء))^(٧). وقال أبو زرعة: ((سمعت أبا نُعيم يقول: (إبراهيم بن إسماعيل لا يسوى حديثه). ثم قال بعد ذلك: (لا يسوى حديثه فَلَسنٍ)))^(٨).

فاتضح من ذلك ترجيح البخاري رواية ابن عُيَيْنَةَ؛ لأنه أثبت أصحاب عمرو بن دينار بالاتفاق، وإبراهيم ضعيف.

المثال الرابع:

قال البخاري:

((عبد الرحمن بن زياد، يعدّ في الكوفيين.))

(١) في الهبات (باب مَنْ وَهَبَ هِبَةً رجاءً ثواباً) (٢٣٨٧) (٢ : ٧٩٨).

(٢) في الهبات (باب المكافأة في الهبة) (١١٨٠٥) (٦ : ١٨١).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٩٣ - ٤٩٤).

(٤) السنن الكبرى (٦ : ١٨٠).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (١٢٦).

(٦) الضعفاء والمتروكين (ص ١١).

(٧) الكامل (١ : ٢٣٢).

(٨) الجرح والتعديل (٢ : ٨٤).

قال أبو نُعيم: حَدَّثَنَا سفيان، عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث: إني لأسائر عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومعاوية في قتل عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنهما.

وقال أبو معاوية: عبد الرحمن بن زياد، نحوه.

وعن الأعمش، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن الحارث أن عثمان رضي الله عنه أهدى له حَجَلًا وهو مُحَرَّمٌ فَأَمَرَ بِهَا فَأَكَلُوا إِلَّا عَلِيٌّ رضي الله عنه. (الأول أصح) ^(١).

حديث سفيان، عن الأعمش خرجه النسائي قال: أخبرنا عمرو بن منصور قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عن سفيان، عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث قال، إني لأسائر عبد الله بن عمرو، وعمرو بن العاص، ومعاوية فقال عبد الله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((تَقْتُلُ الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَّةَ عَمَّارًا)) . فقال عمرو لمعاوية: أسمع ما يقول هذا؟ فَخَذَفَهُ ^(٢)، قال: نحن قتلناه؟ إنما قتله من جاء به، لا تزال داحضاً ^(٣) في بولك ^(٤).

وحديث أبي معاوية عن الأعمش خرجه أحمد ^(٥).

قال البخاري: (والأول أصح).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية سفيان عن الأعمش على رواية أبي معاوية الضعيفة؛ فقد ساق الثوري الحديث عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي زياد عن عبد الله بن عمرو ... به. أما أبو معاوية فقال: عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن عمرو ... به. فأخطأ في اسم عبد الرحمن، بينما رواه الثوري على الوجه الصحيح.

وهذا ما أكده النسائي فقال: ((أخبرنا عبد الله بن محمد قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سفيان، عن عبد الرحمن بن زياد، عن عبد الله بن الحارث قال: عبد الله بن عمرو ... نحوه. خالفه سفيان الثوري فقال: عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي زياد)) ^(٦).

ومما يرجح رواية الثوري أن كثيراً من نقاد المحدثين يقدمونه في الأعمش على أبي معاوية، فمن هؤلاء النقاد: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن مهدي، وأبو حاتم ^(٧)، وإن كان أبو معاوية من المتقدمين في حديث الأعمش أيضاً.

(١) التاريخ الكبير (٥ : ١٦٧).

(٢) فَخَذَفَهُ: خَذَفَ بالخصي: رمى بها من بين إصبعيه. أساس البلاغة (١٥٦).

(٣) داحضاً: زالقاً. النهاية للجزري (٢ : ٧٩٨) مادة (دحض).

(٤) في الخصائص (باب ذكر قول النبي ﷺ : ((عمار تقتله الفئة الباغية))) (٨٥٥٢) (٥ : ١٥٧).

(٥) في مسند عبد الله بن عمرو (٦٩٢٧) (٢ : ٢٠٦).

(٦) السنن الكبرى (٥ : ١٥٧).

(٧) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٥٣٠).

ومن المرجّحات أيضاً أنّ كل من روى الحديث عن الأعمش سواههما قال: (عبد الرحمن بن أبي زياد) منهم: أسباط بن محمد^(١)، وجريّر^(٢).

وأسباط ثقة في غير حديث الثوري^(٣)، وهو هنا يروي عن الأعمش، وجريّر ثقة صحيح الكتاب^(٤). وقال أبو بكر الخلال: « أبو عبد الله [يعني الإمام أحمد] لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في الأعمش، إلا أن يكون الثوري »^(٥).

فبان مما سبق ترجيح رواية الثوري على رواية أبي معاوية؛ لمزيد اختصاصه بشيخه الأعمش، وهو ما أكّده نقاد المحدثين.

المثال الخامس:

قال البخاري:

((عبد الرحمن بن هُنَيْدَة، مولى عمر بن الخطاب القرشيّ، رضيع عبد الملك بن مروان. وقال عبد الله: حدثني الليث: حدثني يونس، عن ابن شهاب: أخبره عبد الرحمن بن هُنَيْدَة، عن ابن عمر رضي الله عنهما: سمع النبي ﷺ يقول: « يُكْتَبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَا هُوَ لَاقٍ »)). وتابعه عمر بن سعيد.

وقال عُقَيْل، عن ابن شهاب: أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مثله. أخبرني ابن هُنَيْدَة، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مثله. ولم يرفعه عمرو، ولا عبد الرزاق عن مَعْمَر. وقال ابن المبارك، عن مَعْمَر، عن عبد الملك بن هُنَيْدَة، سمع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مراراً. وعن يونس، عن الزهري، عن ابن هُنَيْدَة عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ. والأوّل أصحّ^(٦).

حديث يونس عن ابن شهاب خرّجه ابن حبان قال: أخبرنا ابن قتيبة: حدّثنا حَزْمَة بن يحيى: حدّثنا ابن وهب: أخبرنا يونس، عن ابن شهاب أنّ عبد الرحمن بن هُنَيْدَة حدّثه أنّ عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا أراد الله أن يخلق نَسْمةً قال مَلَكُ الأرحام مُعَرِّضاً: يا ربّ، أَذْكَرُ أمْ أُنْثَى؟ فيقضي الله أمره. ثم يقول: يا ربّ، أَشَقِيّ أمْ سَعِيدٌ؟ فيقضي الله أمره، ثم يُكْتَبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَا هُوَ لَاقٍ حَتَّى التَّكْبَةُ يُنْكَبُهَا »^(٧).

(١) انظر: المعجم الكبير (٧٥٨) (١٩ : ٣٣١).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٨٥٥١) (٥ : ١٧٥).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص ١٣٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص ١٧٧).

(٥) شرح علل الترمذي (٢ : ٥٣٣).

(٦) التاريخ الكبير (٥ : ٢٢٣).

(٧) في بدء الخلق (٦١٧٨) (١٤ : ٥٤).

قال البخاري: (والأول أصح).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية يونس عن ابن شهاب على رواية عُقيل عنه.
ويونس وعُقيل من الأثبات في حديث الزهري كما ذكر ذلك نقاد الحديثين^(١)، وإن كان أحمد سيئ الرأي في يونس، وقدّم عليه مَعْمَرًا، وعُقيلًا^(٢).

ومما يرجح رواية يونس أنه ساق الحديث عن ابن شهاب، عن ابن هُنيّدة، عن ابن عمر مرفوعاً.
أما عُقيل فأورد الحديث عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن النبي. وإنما هو محفوظ من حديث ابن شهاب، عن ابن هُنيّدة.

قال الدارقطني وقد سئل عن حديث سالم، عن أبيه: قال رسول الله ﷺ: ((إذا خلقت النفس، قال مَلَكُ الأرحام: أي ربّ، أذكر أم أنثى؟

فقال:)) يرويه الزُّهري، واختلّف عنه:

فرواه صالح بن أبي الأخضر، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه.

وتابعه الأوزاعي، عن الزُّهري، على ذلك.

وخالفه يونس بن يزيد، فرواه عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن هُنيّدة، عن ابن عُمر.

وكذلك رواه مَعْمَر، وعمر بن سعيد بن سُريج، إلا أنه قال: ابن أبي هُنيّدة.

وكذلك قيل: عن عبد الرحمن بن عبد العزيز الأمامي، وعن محمد بن عبد الله بن مسلم - ابن أخي الزُّهري -.

ورواه عَمْرُو بن دينار، عن الزُّهري، عن ابن هُنيّدة، عن ابن عُمر موقوفاً.

وحديث يونس أصح^(٣).

فترجّحت رواية يونس على عُقيل؛ حيث ساق الحديث مرفوعاً عن ابن شهاب عن ابن هُنيّدة، وتوبع على روايته هذه من قبل مَعْمَر، ولذلك فإنّ أحداً من المصنّفين لم يخرج حديث عُقيل.

المثال السادس:

قال البخاري:

((عامر بن أسامة بن عُمير البصري الهذليّ، عن أبيه.

قال أحمد، عن أبي عبيدة: اسمه زيد بن أسامة.

قال مسلم: حدّثنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المَلِيح: كنا مع بُريدة في غزوة.

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٧٩).

(٢) المصدر السابق (٢ : ٤٨٣).

(٣) علل الدارقطني (١٣ : ١٣٤).

وقال الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر.
والأول أصح.

وروى الأوزاعي أيضاً أحاديث عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر. ولا يصح من أبي قلابة عن أبي المهاجر شيء، هو عامل الحجاج على الأبلّة^(١).

حديث هشام، عن يحيى بن أبي كثير خرجه البخاري في صحيحه قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا هشام قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المليح قال: كنا مع بُريدة في غزوة في يوم ذي غيم فقال: بَكُّروا بصلاة العصر؛ فإن النبي ﷺ قال: ((من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله))^(٢).

وحديث الأوزاعي عن يحيى خرجه ابن ماجه قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، ومحمد بن الصباح قالوا: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا الأوزاعي: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن بُريدة الأسلمي قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فقال: ((بَكُّروا بالصلاة في اليوم الغيم؛ فإنه من فاتته صلاة العصر حبط عمله))^(٣).

قال البخاري: (والأول أصح).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية هشام الدستوائي عن يحيى على رواية الأوزاعي عنه. ويرجع ترجيح البخاري لرواية هشام بسبب أنه أثبت أصحاب يحيى. قاله ابن معين، وأحمد^(٤). قال ابن حبان بعد تحريجه حديث الأوزاعي: ((وَهَمَّ الأوزاعي في صحيفته عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة فقال: (عن أبي المهاجر). وإنما هو أبو المهلب عمُّ أبي قلابة، واسمه: عمرو بن معاوية بن زيد الجرزمي))^(٥).

وذكر البيهقي أنّ الأوزاعي خالف هشاماً في سند الحديث ومثله^(٦).

وهذه المخالفة في السند والمتن فصلها ابن رجب فقال:

((وأما حديث بُريدة فصحيح، وقد رواه عن يحيى بن أبي كثير: هشام الدستوائي، والأوزاعي، فأما هشام فرواه كما خرجه البخاري من طريقه، وأما الأوزاعي فخالفه في إسناده ومثله . أما إسناده فقليل فيه: عن الأوزاعي: حدثني يحيى، وثني أبو قلابة: حدثني أبو المهاجر، عن بُريدة.

(١) التاريخ الكبير (٦ : ٢٣٩). والأبلّة: بضم أوله وثانيه وتشديد اللام وفتحها: بلدة على شاطئ دجلة، في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة. معجم البلدان (١ : ٧٧).

(٢) في مواقيت الصلاة (باب مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ) (٥٥٣) (ص ٩٣).

(٣) في الصلاة (باب ميقات الصلاة في الغيم) (٦٩٤) (١ : ٢٢٧).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٨٦).

(٥) صحيح ابن حبان (٤ : ٣٣٢).

(٦) انظر: السنن الكبرى (١٩٣٠) (١ : ٤٤١).

وخرّجه من هذا الوجه الإمام أحمد، وابن ماجه .
وقال الإمام أحمد في رواية مُهْتَأ: (هو خطأ من الأوزاعي، والصحيح حديث هشام الدّستوائي).
وذكر - أيضاً - أنّ أبا المهاجر لا أصل له، إنما هو أبو المهلب عمّ أبي قلابه، كان الأوزاعي يسمّيه
أبا المهاجر خطأً، وذكره في هذا الإسناد من أصله خطأً؛ فإنه ليس من روايته؛ إنما هو من رواية
أبي المّليح، وكذا قاله الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله .
وقيل: عن الأوزاعي، عن يحيى، عن ابن بُريدة .
وقيل: عن الثوري، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابه، عن بُريدة، بغير واسطة بينهما .
وهذا كله مما يدل على اضطراب الأوزاعي فيه، وعدم ضبطه .
وأما متنه فقال الأوزاعي فيه: إنّ بُريدة قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فقال: ((بَكُّرُوا بالصلاة
في اليوم الغيم؛ فإنه من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله)) .
كذلك خرّجه الإمام أحمد، وابن ماجه، والإسماعيلي، وغيرهم .
فخالف هشاماً في ذلك؛ فإنّ هشاماً قال في روايته: إنّ أبا المّليح قال: كنا مع بُريدة في غزوة في
يوم غيم فقال: بَكُّرُوا بصلاة العصر؛ فإن رسول الله ﷺ قال: ((من ترك صلاة العصر فقد حبط
عمله)) . فلم يرفع منه غير هذا القدر، وجعل الذين كانوا معه في الغزوة في يوم الغيم، والذي أمر
بالتبكير بصلاة العصر هو بُريدة، وهو الصحيح .
واللفظ الذي رواه الأوزاعي لو كان محفوظاً لكان دليلاً على تأخير العصر في غير يوم الغيم،
ولكنه وَهْمٌ^(١) .
وذكر ابن رجب المفاضلة بين أصحاب يحيى بن أبي كثير فقال: ((قال إسحاق بن هانئ: قلت لأبي
عبد الله: (أئماً أحبُّ إليك في حديث يحيى بن أبي كثير؟) . قال: (هشام أحبُّ إليّ ممن روى عن
يحيى بن أبي كثير)))^(٢) .
وذكر أحمد في رواية غير واحد من أصحابه أن الأوزاعي كان لا يُقيم حديث يحيى بن أبي كثير، ولم
يكن عنده في كتاب، إنما كان يحدث به من حفظه ويهمّ فيه، ويروي عن يحيى بن أبي كثير، عن
أبي قلابه، عن أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب^(٣) .
فاتضح من ذلك ترجيح البخاري رواية هشام على الأوزاعي؛ لأنه أحفظ أصحاب يحيى وأخصّهم
به، إضافة إلى وَهْمِ الأوزاعي فيه سنداً ومتناً .

المثال السابع:

(١) انظر: فتح الباري لابن رجب (٤ : ٥٨) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢ : ٤٨٦) .

(٣) انظر: المصدر السابق (٢ : ٤٨٦) .

قال البخاري:

((عمرو بن سعد، عن نافع، والرقاشي، روى عنه الأوزاعي.
وقال ابن وهب: أخبرني عمرو بن شبيب، عن النبي ﷺ في القراءة.
وقال أبو النضر: حدثنا شبيب. قال الأوزاعي: حدثني عمرو بن سعيد: حدثني نافع: حدثني
عبد الله بن حنين: حدثني عليّ ﷺ: نهاني النبي ﷺ عن المعصنفر.
وقال عبد الصمد: حدثنا حرب: حدثني يحيى: حدثني عمرو بن سعد الفدكي أنّ نافعاً أخبره:
حدثني ابن حنين أنّ عليّاً ﷺ حدثه: نهاني النبي ﷺ.
وقال أبو نعيم، عن شيبان، عن يحيى، عن ابن حنين أنّ عليّاً ﷺ أخبره.
وقال مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن عليّ ﷺ: نهاني
النبي ﷺ. وهذا أصحّ))^(١).

حديث عمرو بن سعد الفدكي خرّجه النسائي قال: أخبرني هارون بن عبد الله قال: حدثنا عبد
الصمد بن عبد الوارث قال: حدثنا حرب - وهو ابن شدّاد - عن يحيى قال: حدثني عمرو بن سعيد
الفدكي أنّ نافعاً أخبره قال: حدثني ابن حنين أنّ عليّاً ﷺ حدثه قال: نهاني رسول الله ﷺ عن ثياب
المعصنفر، وعن خاتم الذهب، وعن لبس القسّي^(٢)، وأن أقرأ وأنا راكع^(٣).
وحديث مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن عليّ ﷺ خرّجه النسائي
في الكبرى^(٤).

قال البخاري: (وهذا أصحّ).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية مالك، عن نافع على رواية عمرو بن سعد عنه.
وترجيح البخاري لرواية مالك أنه من أثبت أصحاب نافع مولى ابن عمر، ومالك رأس المتّقين،
وكبير المتّبتّين^(٥)، وهو من أخصّ أصحاب نافع^(٦).
وقد روى عمرو بن سعد عن نافع فقال: حدثني ابن حنين أنّ عليّاً ﷺ حدثه: نهاني النبي ﷺ.
فأخطأ فيه حيث رواه مراسلاً؛ فأسقط منه إبراهيم بن عبد الله بن حنين.

(١) التاريخ الكبير (٦ : ١٥٥).

(٢) القسّي: ثياب من كتان مخلوط بحرير، يؤتى بها من مصر، تُسبّت إلى قرية على شاطئ البحر، قريباً من تيّس، يقال لها القسّ بفتح
القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها. النهاية للجزري (٤ : ٥٩). وانظر البخاري (اللباس، لبس القسّي) (١٠٢٩).

(٣) في الزينة (باب خاتم الذهب) (٥١٨٠) (٨ : ١٦٩).

(٤) في الزينة (باب خاتم الذهب) (٩٤٨٣) (٥ : ٤٤٤).

(٥) انظر: تقريب التهذيب (٥٤٥).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٧٤).

ورجح البخاري رواية مالك فقال في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن حنين بعد أن ساق الروايات عن نافع: «وما روى مالك عن نافع أصح»^(١).

وعمر بن سعد ثقة، لكنه لما خالف من هو أوثق منه وأثبت في نافع وهو الإمام مالك رجح البخاري روايته، وهو ما خرجه النسائي.

المثال الثامن:

قال البخاري:

«الفضل بن دهم البصري».

سمع الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ قال: «للبكر جلد مئة وتغريب عام» روى عنه وكيع.

وقال قتادة وسلام، عن الحسن، عن حطان، عن عبادة، عن النبي ﷺ . وهذا أصح»^(٢).

حديث الفضل بن دهم، عن الحسن، عن قبيصة خرجه أحمد^(٣).

ورواية وكيع عنه خرجه ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَهْمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ قَالَ: قِيلَ لِأَبِي ثَابِتٍ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْحُدُودِ وَكَانَ رَجُلًا غَيُورًا: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّكَ وَجَدْتَ مَعَ أُمِّ ثَابِتٍ رَجُلًا أَيْ شَيْءٍ كُنْتَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: كُنْتُ ضَارِبُهُمَا بِالسَّيْفِ، أَنْتَظِرُ حَتَّى أَجِيءَ بِأَرْبَعَةٍ إِلَى مَا ذَاكَ؟ فَذُ قَضَى حَاجَتُهُ وَذَهَبَ، أَوْ أَقُولُ: رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا فَتَضَرَّبُونِي الْحَدَّ وَلَا تَقْبَلُوا لِي شَهَادَةً أَبَدًا. قَالَ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كَفَى بِالسَّيْفِ شَاهِدًا» ثُمَّ قَالَ: «لَا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَنَاقَعَ^(٤) فِي ذَلِكَ السَّكَرَانُ وَالْعَيْرَانُ»^(٥).

وحديث قتادة، عن الحسن خرجه مسلم قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ كُرِبَ لِذَلِكَ وَتَرَبَّدَ^(٦) لَهُ وَجْهُهُ، قَالَ: فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَلَقِي كَذَلِكَ، فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، فَذُ جَعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَيِّلًا، الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، الثَّيْبُ جُلْدُ مِئَةٍ، ثُمَّ رَجُمَ بِالْحِجَارَةِ، وَالْبِكْرُ جُلْدُ مِئَةٍ ثُمَّ نَفِي سَنَةً»^(٧).

(١) التاريخ الكبير (١ : ٢٨٩).

(٢) المصدر السابق (٧ : ٦).

(٣) في مسند سلمة بن المحبق (١٥٩٥١) (٣ : ٤٧٦).

(٤) التَّنَاقُعُ: التهاافت في الشيء، والمسارة فيه. تصحيفات المحدثين (١ : ١٩٣).

(٥) في الحدود (باب الحد كقارة) (٢٦٠٦) (٢ : ٨٦٨).

(٦) ترَبَّدَ لونه: أي تَلَوَّنَ وصار كَلَوْنِ الرَّمَادِ. غريب الحديث لابن الجوزي (١ : ٣٧٣).

(٧) في الحدود (باب حد الزنى) (٤٤١٤) (ص ٧٤٩).

قال البخاري: (وهذا أصحّ).

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية قتادة عن الحسن على رواية الفضل بن دهم عنه.

وقتادة هو ابن دِعامَة السُّدُسي من الأثبات المقدمين في حديث الحسن^(١).

وأما الفضل بن دهم فقال عنه أحمد: ((ليس به بأس))^(٢). وضعفه ابن معين^(٣).

وقد أخطأ الفضل في سياقة الحديث عن الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق، وإنما هو إسنادٌ لمتن حديث آخر مشهور: أنّ رجلاً وقع على جارية امرأته... فأخطأ الفضل في إسناده ومثله ولم يحفظ.

وهذا ما أكده أبو داود فقال: ((روى وكيع أول هذا الحديث عن الفضل بن دهم، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ، وإنما هذا إسنادٌ حديث ابن المحبق: أنّ رجلاً وقع على جارية امرأته. قال أبو داود: الفضل بن دهم ليس بالحافظ، كان قصاباً بواسط))^(٤).

ونقل ابن حجر عن الأثرم قوله: ((سمعتُ أبا عبد الله ذكر حديث الفضل، عن الحسن، عن قبيصة ابن حريث، عن سلمة بن المحبق حديث: ((خذوا عني))). فقال: (هذا حديث منكر). يعني أنه أخطأ فيه؛ لأنّ قتادة وغيره روه عن الحسن، عن حطّان بن عبد الله الرقاشي، عن عبادة))^(٥).

وما ذهب إليه البخاري من ترجيح رواية قتادة أكده أبو حاتم فقال ابنه محمد: ((وسألتُ أبي عن حديث رواه الفضل بن دهم، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ: ((خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً ...)) الحديث.

قال أبي: (هذا خطأ، إنما أراد: الحسن، عن حطّان، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ))^(٦). وأما حديث (أنّ رجلاً غشي جارية امرأته...) فقال النسائي: ((ليس في هذا الباب شيءٌ صحيح يُحتجّ به))^(٧).

وقد ذكر ابن رجب أنّ حديث سلمة بن المحبق لم يعمل به أحد من العلماء^(٨).

فاتضح مما سبق رجحان رواية قتادة عن الحسن على رواية الفضل بن دهم عنه؛ لتثبت قتادة في الحسن، وضعف الفضل، وخطئه في الإسناد والمتن.

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢ : ٤٩٦).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٧ : ٦١).

(٣) انظر: المغني في الضعفاء (٢ : ٥١١).

(٤) سنن أبي داود (٤ : ١٤٤).

(٥) تهذيب التهذيب (٨ : ٢٤٨).

(٦) علل الحديث (١ : ٤٥٦).

(٧) السنن الكبرى (٤ : ٢٩٧).

(٨) انظر: شرح علل الترمذي (١ : ١٧).

المثال التاسع:

قال البخاري:

((مسلم بن يزيد، أحد بني سعد بن بكر، من قيس، سمع أبا شريح، روى عنه الزهري، وجعل بعضُ الناسِ حديثه عن عطاء بن يزيد، ولا يصحّ.))

قال أبو صالح: حدّثني الليث قال: حدّثني يونس، عن ابن شهاب قال: حدّثني مسلم أنّ أبا شريح ابن عمرو الخزاعي أخبره، عن النبي ﷺ قال: ((إنّ أعتى الناسِ على الله ثلاثة: رجلٌ قتلَ فيها - يعني بمكة - ، ورجلٌ قتلَ غيرَ قاتله، ورجلٌ قتلَ بدخلٍ ^(١) الجاهلية)) .

وقال عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ ، والأول أصحّ، قاله يزيد بن زريع ^(٢) .

حديث يونس عن ابن شهاب خرّجه بتمامه أحمدُ قال: حدّثنا وهبُ بن جَرِيرٍ قال: حدّثني أبي: قال سمعتُ يونسَ يُحدّثُ عن الزُّهريِّ، عن مُسلمِ بنِ يزيدٍ - أحدِ بني سعدِ بنِ بكرٍ - أنّه سمعَ أبا شريحِ الخزاعيِّ ثمَّ الكعبيَّ - وكانَ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ - وهو يقولُ: أذنَ لنا رسولُ الله ﷺ يومَ الفتحِ في قتالِ بني بكرٍ حتّى أصبنا منهم ثأرنا وهو بمكة، ثمَّ أمرَ رسولُ الله ﷺ برُفْعِ السيفِ، فلقيَ رهطٌ منّا العدَ رجلاً من هذيلٍ في الحرمِ يؤمُّ رسولَ الله ﷺ ليُسلمَ، وكانَ قد وترَهُم في الجاهليّة، وكانوا يطلبونه فقتلوه، وبأذروا أن يخلّصَ إلى رسولِ الله ﷺ فيأمنَ، فلمّا بلغَ ذلكَ رسولَ الله ﷺ غضبَ غضباً شديداً، والله ما رأيتهُ غضبَ غضباً أشدَّ منه، فسعينا إلى أبي بكرٍ، وعمرَ، وعليٍّ ؓ نستشفعُهم، وخشينا أن نكونَ قد هلكنا، فلمّا صلى رسولُ الله ﷺ قامَ فأثنى على الله ﷻ بما هوَ أهله، ثمَّ قال: ((أمّا بعدُ، فإنَّ الله ﷻ هوَ حَرَمُ مَكَّةَ ولم يُحرّمها الناسُ، وإنّما أحلّها لي ساعةٌ من النّهارِ أمسٍ، وهي اليومَ حرامٌ كما حرّمها الله ﷻ أوّلَ مرّةٍ، وإنّ أعتى النَّاسِ على الله ﷻ ثلاثة: رجلٌ قتلَ فيها، ورجلٌ قتلَ غيرَ قاتله، ورجلٌ طلبَ بدخُلٍ في الجاهليّة، وإني والله لا أدينُ هذا الرجلَ الذي قتلتم)) . فوداهُ رسولُ الله ﷺ ^(٣) .

وحديث عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري خرّجه أحمد ^(٤) .

قال البخاري: (والأول أصحّ) .

وأشار بذلك إلى ترجيح رواية يونس، عن ابن شهاب على رواية عبد الرحمن بن إسحاق عنه .

(١) الدّخُل: الحقد والعداوة. يقال: طلبَ بدخله: أي بثأره. والجمع دُخُولٌ. مختار الصحاح (٧ : ١٥٣) مادة (دخل) .

(٢) التاريخ الكبير (٧ : ١٥٣) .

(٣) في مسند أبي شريح الخزاعي (١٦٤٢٣) (٤ : ٣١) .

(٤) في مسند أبي شريح الخزاعي (١٦٤٢٥) (٤ : ٣٢) .

وأما البعض الذي أشار إليه البخاري بقوله: (وجعل بعضُ الناسِ حديثَه عن عطاء بن يزيد، ولا يصحّ). فأشار بذلك إلى عبد الرحمن بن إسحاق حيث وَهَمَ في اسم مسلم بن يزيد وجعله عطاءً ابن يزيد. وعبد الرحمن صدوق رُمي بالقَدَر^(١). وذكر ابن عدي تفرّد عبد الرحمن بهذا الحديث عن أصحاب الزهري فقال: ((وهذا من حديث الزهري لا أعلم يرويه غيرُ عبد الرحمن بن إسحاق عنه))^(٢). وقد اختلفت أقوال النقاد في عبد الرحمن، فقال ابن معين: ((ثقة))^(٣). وقال القطان: ((سألتُ عنه بالمدينة فلم أرهم يحمّدونه))^(٤). كما أن النقاد لم يذكروه في أصحاب الزهري كمالك، وابن عُيَيْنَةَ، ويونس، ومَعْمَر، وعُقَيْل، وهذا ما يدلّ على تقدّم يونس عليه في حديث الزهري، ومن هنا قال البخاري: (والأول أصحّ).

(١) انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٦٩).

(٢) الكامل (٤ : ٣٠٢).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ : ١٧١).

(٤) ميزان الاعتدال (٤ : ٣٠٢).

خاتمة

بعد هذا التطواف في رياض التاريخ الكبير النضرة، وبين أزاهيره العطرة وضعت القلم الذي اجتني من ثمرات ذات أرواح لا ذات أكمام، وخرج من نفثاته شراباً مختلف طعمه فيه شفاء للأفهام، وهذه النفثات هي أهم نتائج البحث والتوصيات.

أهم نتائج البحث:

١- عظمة الإمام البخاري وبراعته في التصنيف من خلال كتابه التاريخ الكبير؛ إذ كان هذا الكتاب محاولة منه لاستقصاء أسماء الرواة، ورواياتهم وسماعاتهم.

٢- يتضح منهج البخاري في الإعلال من خلال الأمور التالية:

- أ- يسوق الرواية التي وقعت فيها العلة مصرحاً بعلتها كقوله: (مرسل، منقطع، ولم يثبت رفعه).
- ب- يورد في ترجمة الراوي روايتين ويشير إلى العلة بقوله: (هذا أصح، هذا أشبه).
- ت- يورد في ترجمة الراوي روايتين مقارناً بينهما معللاً إحداهما بالمخالفة، وهذه المخالفة هي العلة.

ث- لا يذكر العلة صراحةً - وهو منهجه عموماً في التاريخ الكبير - إنما يشير إليها بقوله: (ولا يصح، وهو وهم، هو خطأ).

ج- يصرح في بعض الأحيان بالعلة كقوله: (وهو مجهول، فيه نظر، منكر الحديث، متروك الحديث).

ح- يورد الأسانيد المتعددة في ترجمة الراوي ليدل على العلة دون ذكر العلة، وهو أسلوب شائع في التاريخ الكبير.

٣- يستعمل البخاري كلمة (مرسل) في التاريخ الكبير، ومراده بالإعلال بها ما يأتي:

أ- عدم سماع الراوي ممن روى عنه في أي موضع من السند (المنقطع).

ب- ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ .

ت- عدم ثبوت الصحة للراوي، أو الاختلاف في ثبوتها.

٤- يستعمل البخاري كلمة (منقطع) في التاريخ الكبير، ومراده بالإعلال بها ما يأتي:

أ- عدم سماع الراوي ممن روى عنه في أكثر من موضع في السند.

ب- ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ .

ت- عدم ثبوت الصحة للراوي.

٥- لم يستعمل البخاري كلمة (تفرد) أو (تفرد به فلان) في التاريخ الكبير، إنما استعمل ألفاظاً مثل (لا يتابع عليه)، ومراده بالإعلال بها ما يأتي:

أ- تفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً ومتناً (التفرد المطلق).
ب- تفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً ومتناً مع المخالفة للثقات.
ت- تفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً ومتناً حيث حدث به من حفظه ولم يوجد في كتابه.

ث- تفرد الراوي الثقة بالحديث سنداً ومتناً.
ج- تفرد الراوي المجهول بالحديث سنداً ومتناً.
٦- يستعمل البخاري كلمة (منكر) في التاريخ الكبير، ومراده بالإعلال بها ما يأتي:
أ- تفرد الراوي المتروك بالحديث سنداً مع مخالفته للثقات.
ب- تفرد الراوي الضعيف بالحديث سنداً ومتناً مع مخالفته للثقات.
ت- تفرد الراوي المجهول بالحديث سنداً ومتناً مع مخالفته للثقات.
٧- جرح البخاري للراوي بقوله (منكر الحديث) يطلق على الراوي الكذاب، والمهجور الحديث عند الأئمة، ومن لا تحل الرواية عنه.
٨- المجهول عند البخاري هو مجهول الحال، ومجهول العين. أما مجهول الحال فهو من لم تعرف عدالته الظاهرة والباطنة. ومجهول العين هو من لم يرو عنه إلا واحد. وأما قوله: (إسناده مجهول) فيقصد به أمرين:

أ- أن رواة الإسناد مجهولون.
ب- أن الإسناد غير معروف لدى النقاد.
١٠- قول البخاري: (فيه نظر) أراد به أمرين:
أ- أن الراوي مسكوت عنه.
ب- أن في الإسناد إلى المترجم له نظر.
٩- قرائن إعلال الحديث التي استعملها البخاري تعود في أغلبها إلى:
اختلاط الراوي، سلوك الجادة، عدم معرفة الحديث إلا من طريق واحد، مخالفة متن الحديث للحديث الثابت المشهور.
١٠- قرائن الترجيح بين الروايات التي استعملها البخاري تعود في أغلبها إلى:
الحفظ، الكثرة، الاختصاص.

التوصيات:

١- تأصيل علم العلل من خلال كتب المتقدمين، لقوة بحثهم ونقدهم.

٢- البحث في أسلوبَي الاختصار والشك عند البخاري في كتابه التاريخ الكبير، لمعرفة مقاصد البخاري منهما.

٣- الاعتناء بكتب الرجال للكشف عن إعلال الحديث فيها، والطرق المتبعة في ذلك.

٤- البحث في قرائن الترجيح المعتمدة عند من صنف في كتب الرجال في دراسة مستقلة.

وفي الختام أحمد الله على إتمام هذه الأطروحة، وأتقدم بالشكر من أستاذيَّ الجليلين: الدكتور نصار نصار، والدكتور بديع السيد اللحام جزاهما الله تعالى كل خير، وأشكر لجنة الحكم على جهدها في قراءة الأطروحة وتصويبها، كما أشكر كلية الشريعة عميداً وأساتذة وإداريين راجياً لهم التوفيق والسداد، وأشكر كل من مدَّ يدَ النصيحة والمشورة العلمية من إخواني طلبة العلم، وأسأل الله تعالى أن يجزيهم أحسن الجزاء، وما كان في هذه الأطروحة من صواب فمن الله، وما كان فيها غير ذلك فمن نفسي والشيطان، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

فهرس الآيات الكريمة .

فهرس الأحاديث والآثار .

فهرس الأماكن .

فهرس الغزوات والوقائع والأيام .

فهرس الأعلام .

فهرس المصادر والمراجع .

الفهرس العام .

فهرس الآيات الكريمة

الآية الكريمة	السورة / رقم الآية	الصفحة
﴿ لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم ﴾	الأنفال : ٢٧	٢٤٤
﴿ ومنهم من عاهد الله ﴾	التوبة : ٧٥	٢٤٥
﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾	التوبة : ٧٧	٢٤٤
﴿الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾	التوبة : ١١٢	٢٣٠
﴿ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾	هود : ٧٠	٢٣٠
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾	الممتحنة : ١٢	٣٢٩
﴿ أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾	البلد : ١٤	١٢٢
﴿ لِإِيْلَافٍ قُرَيْشٍ ﴾ ﴿ لِإِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ ﴾ ﴿ فليعبدوا ربَّ هذا البيت ﴾ ﴿ الذي أطعمهم ﴾	قريش : ١، ٢، ٣، ٤	٣٥٠
﴿ قل هو الله أحد ﴾	الصمد : ١	٢٠٢

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٢٠	أنس بن مالك	الأئمة من قریش
٣٢٩		أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَنْ تَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ نِسَاءَكُمْ
٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠	عائشة	احْتَرَقْتُ، وَقَعْتُ بِأَمْرَاتِي فِي رَمَضَانَ
٢٦٤، ٢٦٣، ١٢٥	أنس بن مالك	أُحْدِثُ جَبَلًا يَحْبِبُنَا وَنَحْبَهُ
٣٧٣	ابن عمر	إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ نَسَمَةً قَالَ مَلَكُ الْأَرْحَامِ
١٩٤	عبد الله	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ أَهْلُهُ فَلْيَسْتَرِ
١٦٨	جابر	إِذَا أُدْخِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأُقِيمَ عَلَيْهِمُ بِالْكَرَامَةِ
٢٧٤	أنس بن مالك	إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بَعْدَ هَوَانًا أَنْفَقَ مَالَهُ فِي الْبَنِيَانِ
١٦٠	محمد بن عبد الله بن ثوبان	إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذِكْرِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ
٢٤٣	أبو هريرة	إِذَا أُقْبِلَتِ الرَّايَاثُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ
١٩٣	أنس بن مالك	إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي
١٧٤، ١٧٣	محمد بن مسلمة	إِذَا أَلْقَى اللَّهُ فِي قَلْبِ امْرِئٍ خِطْبَةً امْرَأَةً
٧٠	أبو هريرة	إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا
١٦٢	محمد بن عبد الرحمن	إِذَا بَلَغَ أَوْلَادُكُمْ سَبْعَ سِنِينَ فَعَلِّمُوهُمْ الصَّلَاةَ
٢٦٧	سعيد	إِذَا تَوَضَّأَ وَمَسَحَ ثُمَّ خَلَعَ خُفَّيْهِ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ
٧٢	عبد الله الصُّنَّابِحِي	إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ فَتَمَضَّمْضُ خَرَجْتَ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ
١٤٣	أبو هريرة	إِذَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُؤَافِقُ الْحَقَّ فَخَذُّوا بِهِ
١٤٣	أبو هريرة	إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنِّي حَدِيثًا تَعْرِفُونَهُ وَلَا تَنْكُرُونَهُ فَصَدِّقُوا بِهِ
٣٧٤	سالم عن أبيه	إِذَا خُلِقَتِ النَّفْسُ، قَالَ مَلَكُ الْأَرْحَامِ
٢٥٩، ٢٥٨	أبي قتادة	إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ
١١٣	جابر بن عبد الله	إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ
٢٥٨	أبو هريرة مرفوعاً	إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رُكْعَتَيْنِ
٦٨	الحسن بن علي	إِذَا رَأَيْتُمْ مَعَاوِيَةَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَاقْتُلُوهُ
٣٢٣	عبد الله بن عمر	إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ
٦٥	أبو هريرة	إِذَا زَنَتِ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنْ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا
٢٦٨	أبو هريرة	إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ
١٨٣	أبو هريرة	إِذَا صَلَّى فَلْيَتَقَدَّمْ أَوْ يَتَأَخَّرْ
١٣٩	عبد الله بن مسعود	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
١٨٧	أبو هريرة	إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُفْطِرْ؛ فَإِنَّمَا يُخْرِجُ وَلَا يُؤَلِّجُ

١٠٦	فاطمة بنت أبي حُبَيْش	إذا كان دم الحيضة فإنه دمٌ أسودٌ يُعرَف
١١٣	أوس بن أوس	إذا كان يوم الجمعة فغسل أحدكم رأسه واغتسل
١٦٠	جابر بن عبد الله	إذا مس أحدكم ذكره فعليه الوضوء
٩٥	أبو إدريس الخولاني	إذا وُضع الطعام فليبدأ أميرُ القوم
٤٢	سعد بن أبي وقاص	أربعٌ من كُرٍّ فيه فهو مؤمن
٢٢٥	عبد الله بن عمرو	أربعٌ من كُرٍّ فيه كان منافقاً خالصاً
١٧٢	عائشة	أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر
١٠٣	وابصة بن معبد	استفتِ نفسك
١٢١	عبد الله بن عباس	استوصوا بالمعزى خيراً
١٦٢	سعيد بن عُمر	أطيب الكسْبِ عملُ الرجل بيده
١٢١	كبيرة بنت سفيان	أعْتَقِي أربعَ رِقَابٍ
٤٢	عوف بن مالك	اعْدُدْ سنَةً بين يدي الساعة
64٣	زيد بن خالد	اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوَكَاةَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً
٢٩٥	عمران بن حُصَيْن	اقْبَلُوا البشري يا بني تميم
٣٦٠	أنس بن مالك	أُقيمت الصلاةُ فرأى النبي ﷺ أناساً يصلون
١٣١	ثعلبة بن الحكم	أَكْفَيْتُوا الثُّدُورَ؛ فَإِنَّهُ لَا تَحِلُّ التُّهْبَةُ
١٥٧	علي السُّلَمي	أَلَا أَنْكِحُكَ أُمَامَةَ بِنْتَ رِبْعَةَ بْنِ الْحَارِثِ
١٥٦	ابن عمر	أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ
١٥٩	أبو أُمَامَةَ الْبَاهِلِي	الْتَمِسُوا فِي مَثَرِهِ
٣٨٠	أبو شُرَيْح الْخَزَاعِي	أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ هُوَ حَرَمٌ مَكَّةَ
٢٨١	عبد الله بن عمرو	أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ
١٧١، ١٧٠	عائشة	أَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُؤَافِيَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ
١٠٣	أبو أُمَامَةَ الْبَاهِلِي	أَنَا زَعِيمٌ بَيْتٍ فِي رِضْ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ
١٣١	ثعلبة بن الحكم	انْتَهَبُوا يَوْمَ خَيْبَرٍ
٢٢٤	الحسن البصري	إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ قَدْ تَوَجَّهَ وَهُوَ فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا
٣١٦	أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ	إِنَّ آدَمَ كَانَ رَجُلًا طَوَالًا، كَأَنَّهُ نَخْلَةٌ سَحُوقٌ
١٦٩، ١٦٨، ١٦٧	أبو موسى الأشعري	إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ
٦٦	أبو هريرة	إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ
٧٣	زيد بن ثابت	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ فِي الْمَسْجِدِ
٢٣٦	ابن عمر	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ
١٩٦	معاذ بن جبل	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ
٦٦	عمر بن الخطاب	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَنَى هَذَا الْمَسْجِدَ وَخُتِّ مَعَهُ
١٩٥	عبد الملك بن عمرو	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ رِيحًا مَسَّ لَحْيَتَهُ وَهُوَ يَصْلِي

١٩٥	عبد الملك بن عمرو	أن رسول الله ﷺ كان مما يضع يده اليمنى على اليسرى
٨١	ذؤيب أبو قبيصة	أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبُدن
٢٠٧	عائشة	أن رسول الله ﷺ نهي أن يُخلط بين البُسر والرُطب
٢٤٢	ابن عمر	إن شاهد الزور لا تزول قدماه حتى تجب له النار
١٥١	أبو بكر بن عبد الرحمن	إن شئت سبعتُ عندك، وسبعتُ عندهنَّ
٧٢	عبد الله الصُّنَّاجِي	إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان
٢٢٢	الزبير بن العوام	إنَّ صَيْدَ وَجٍّ وَعِضَاهُهُ حَرَامٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ
٢٣٣	أبو هريرة	إنَّ عبدًا أَصْحَحْتُ جِسْمَهُ، وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ
٣٩٧	عبد الله بن الحارث	أنَّ عثمانَ رضي الله عنه أَهْدَى لَهُ حَجَلًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَأَمَرَ بِهَا
٣٠٢	أبو موسى الأشعري	إنَّ عند كلِّ أَدَانَيْنِ رَكَعَتَيْنِ مَا خَلَا الْمَغْرِبَ
٩٠	وهب بن مُنبه	إنَّ في حِكْمَةِ آلِ دَاوُدَ
٢٠٨	جرهد الأسلمي	إنَّ الفِجْدَ عَوْرَةٌ
٢٤٩	نمران بن حارية	أنَّ قومًا اخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي خُصٍّ
٩٢	سهل بن حنيف	إنَّ كُنْتُ أَحْسَنْتَ بِهِ الْقِتَالَ فَقَدْ أَحْسَنْتَهُ عَاصِمٌ
١٠١	خارجة بن خُذَافَة	إنَّ اللَّهَ ﷻ أَمَرَكَم بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ
١٦٤، ١٦٣	عبد الرحمن بن قتادة	إنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الْخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ
١٠٧	أبي سعيد الخدري	إنَّ اللَّهَ ﷻ زَادَكُمْ صَلَاةً هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ
١٠٢	عبد الله بن أبي مرة	إنَّ اللَّهَ ﷻ زَادَكُمْ صَلَاةً وَهِيَ الْوِثْرُ
٢٩٤	عمران بن حصين	أنَّ اللَّهَ ﷻ كَتَبَ الذِّكْرَ
٩٨	الحسن بن علي	إنَّ اللَّهَ ﷻ لِيُعْطِيَ الْعَبْدَ مِنَ الثَّوَابِ
٣٤١	أبو هريرة	إنَّما الماء من الماء
٢٥١	الحارث بن أَقْيَش	إنَّ مِنْ أَمْتِي لَمَنْ يَشْفَعُ لِأَكْثَرِ مِنْ رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ
١٢٢	جابر بن عبد الله	إنَّ مِنْ مَوْجِبَاتِ الْمَغْفِرَةِ إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ السَّعْبَانَ
٧٣	زيد بن ثابت	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ
٢٠٠	أبو مسعود	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِنَبِيذٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ
٧١	زيد بن ثابت	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ بِخُوصَةٍ
١٧٧، ١٧٦	أمية بن صفوان	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ
٢٥٤	عمر بن أبان	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْرَّ إِلَيْهِ أَنَّهُ يُقْتَلُ مَظْلُومًا
٤٢	أنس بن مالك	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ فِيمَنْ يَرِيدُ
٣٤٤	أبو الفيل	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَحِمَ
٢٠١	أبو مسعود	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ فَاسْتَسْقَى
٢٥٩	عمرو بن الحويرث	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مِمَّا يَضَعُ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى
١٩٥	عمرو بن الحويرث	أنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ لِحْيَتَهُ فِي الصَّلَاةِ

٧٦	أبو بكر الصديق	أن النبي ﷺ نحر جملاً لأبي جهل
٧٥	أبو بكر الصديق	أن النبي ﷺ نهس كففاً وصلى ولم يتوضأ
١٥٣	جابر بن عبد الله	إن هذا الدين متين
٢٦٧	سعد بن أبي وقاص	أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة
١٤٢	عبد الله بن عمرو	إنها ستكون فتنة تستنظف العرب
١٠١	ثابت بن الأحنف	أنه تزوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب
٢٨٢	خزيمة بن ثابت	أنه سئل عن المسح على الخفين
٣٢٠	يزيد بن عَميرة	إنه عاش عشرَ عشرةٍ في الجنة
٣٣٥	رافع بن خديج	أنه كان يسمع النبي ﷺ يأمر بتأخير العصر
٣٠٩	أبو هريرة	أنه كان يصلي في اليوم
٢١٩، ٢١٨	أبو سعيد الخدري	أنه لعن النائحة والمستمعة
٣٥١	عبد الله بن العباس	إني رأيت رسول الله ﷺ يضمخ رأسه بالمسك
٧٢	عبد الله الصنابحي	إني مكاثرتكم الأمم
١٠٣	عبد الرحمن بن علقمة	أهدية أم صدقة؟
٢٥٣	عبادة بن الصامت	أوصانا النبي ﷺ بسبع
٢٨٢	ابن مسعود	تعلموا القرآن واثلوه؛ فإن الله يأجزكم على تلاوته
١٨٠، ١٧٩، ١٧٨	أبو هريرة	أول ما يحاسب به العبد صلاته
١٥٩، ١٥٧	جرير	أول من أشفع له أهل المدينة
١٥٩	عبد الله بن عمر	أول من أشفع له من أمتي أهل بيتي
٢٦٠	أبو بريدة	أول من صُنعت له الحمامات سليمان
٢٠٥	خزيمة بن جزء	أو يأكل الضبُّ أحدًا؟
٢٢٥	أبو هريرة	آية المنافق ثلاث
١٦٢	سعيد بن عُمر	أي الكسب أطيب؟
١٨٤	أبو هريرة	أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر؟
١٥٤	ابن بريدة	أيما رجل من أصحابي مات ببلدة فهو قائدهم
٢٧٥	عبد الله بن عباس	أيما صبي حج ثم أدرك فعليه الحج
٣٢٨	عبادة بن الصامت	بأيعوني على أن لا تُشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا
٣٦٣	أبو هريرة	بعث رسول الله ﷺ عشرة رهط سرية عينا وأمر
٩٦	عبد الله بن عمرو	بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج
١٤١	عبد الله بن مسعود	بحسب المرء إذا رأى منكراً فلم يستطع
١٠٠	وابصة الأسدي	البر ما انشرح في صدرك، والإثم ما حاك في صدرك
١٠٤	أبو أمامة	البر ما سكنت إليه النفس
١١٦	بريدة	تخرج الدابة من هذا، فإذا شبر في شبر

٢٨٠	ابن مسعود	تعلموا القرآن واتلوه
١٠٦	أبو هريرة	تعوذوا بالله من جُبِّ الحُزْنِ
٣٧٢	عبد الله بن عمرو	تقتل الفئة الباغية عمّاراً
٣١٧	أنيس بن أبي مرثد	تكون فتنة عمياء صمّاء
٤١	سعد	تكون فتنة النائم فيها خيرٌ من القاعد
٢٤٤	الحسن بن علي	ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صام وصلى
٢٨١	عن عوف بن مالك	جعل النبي ﷺ المسح على الخُفَّين في غزوة تبوك
٢٢١	عبد الرحمن بن يعمر	الحج عرفة
٣٢٩، ٣٢٨	أبو هريرة	الحجُّ المبرور ليس له جزاءٌ إلا الجنة
١٦٠	عبد الله بن عباس	حجّم النبي ﷺ غلاماً لبعض قريش
٩٥	عبد الرحمن بن سابط	حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج؛ فإنه كان فيهم
٣٢٨	أبو هريرة	الحدودُ كفّارةٌ
١٨٩	عمر	حرّمت الخمرُ وهي من خمسة، والخمر ما خامر
٨٨	عائشة رضي الله عنها	حوّلوا مقعدي إلى القبلة
٢١٢	عبادة بن الصامت	خالفوا اليهود
٢١٤	أنس بن مالك	خالق ما يُرى
١١٠	بُريه بن عمر بن سفينة	خذ هذا الدّم فادفنه من الطير، والدواب، والناس
٣٥٢	خالد بن أبي عمران	خذوا جُنتكم سبحان الله والحمد لله
٣٧٩، ٣٧٨	عبادة بن الصامت	خذوا عني، قد جعلَ اللهُ هُنَّ سبيلاً
٣٥١	بنت خباب	خرج أبي في غزاةٍ في عهدِ النَّبيِّ ﷺ
٢٨٥	كعب بن عُجرة	خرج علينا رسولُ الله ﷺ ونحن في المسجد سبعة
١٠٧	محمد بن عقي	خطبْتُ إلى النبي ﷺ عَمَّتُهُ ولم يَتَشَهَّدْ
١٠٨	إسماعيل بن إبراهيم	خطبْتُ إلى النبي ﷺ أُمَامَةً بنتَ عبدِ المطلبِ
١٤٩	أبو هريرة	خلق الله التربة يوم السبت
١٩٠	عمر بن الخطاب	الخمر من خمسة أشياء، والخمر ما خامر العقل
٦٧	عبد الله بن العباس	خَمَرُوا وجوه موتاكم، ولا تَشَبَّهُوا بيهود
٢٨٣	عبادة بن الصامت	خمسُ صلواتٍ كتَبَهُنَّ اللهُ على عباده
٢٤٢	جابر بن عبد الله	خياركم من قَصَرَ الصلاة في السفر وأَفْطَرَ
٥٩		خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم،
٢٣٧	أبو ذر الغفاري	خُيِّرْتُ أسماء بين أزواجها الثلاثة في الجنة
٣٢٠	بُرَيْدة الأسلمي	دخل قومٌ على رسول الله ﷺ فجعلوا يسألونه
١٢١	كبيرة بنت سفيان	دمٌ عَفْرَاءٌ أَرَكِي عند الله من دم سوداء
١٠٥	عائشة	دمُ المحيض بحرانيّ أسودٌ

٣١٥	عبد الله البهي	الدينار أربعة وعشرون قيراطاً
٢٩٧	ابن عمر	رأى مسلمة بن مخلد مسح على خفيه
١٨٥	بُرَيْدَة الأسلمي	رأس مئة سنة يبعث الله رجلاً بارداً
٣٥٩	أنس بن مالك	رأيت رسول الله ﷺ بال على سباطة قوم
٣٦١	عبد الله البهي	رأيت عائشة تأكل الجراد
٣٨٢	ابن عمر	رأيت النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه
٣٥٩، ٣٥٨	أنس بن مالك	رأيت النبي ﷺ يمسح
٣٧٠	أبو هريرة	الرجل أحق بهيته ما لم يُتَب منها
٤٢	عبد الرحمن	الرحم تنادي ألا من وصلني وصله الله
١٣٣	سلمة بن عبد الرحمن	رُزَّ القميص
٣٣٠	ابن عمر	سافرت مع رسول الله ﷺ ، وأبي بكر، وعمر
٣٣٣	الشعشاع	سألت علياً عليه السلام عن أكل لحوم الحمر الأهلية
١٠٧	أرقم بن أبي أرقم	سئل ابن عباس: رأى محمد ربه؟ قال: نعم، مرتين
٢٣٤	أسامة بن زيد	سبحان الذي لا إله غيره، الإله العالم
٢٢١	أم هانئ	سبّحي مئة عدل مئة رقبة
٣٦٨	عبد الله بن مسعود	سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر
٣١٨	أنيس بن أبي مرثد	ستكون فتنة بكما صمائم عيائ
٢٢٥، ٢٢٤	خزيمة بن جزي	سل عما شئت
٣٢٦	صفية بنت شيبة	سموا باسمي ولا تكتموا بكنتي
٢٩٢	حصين بن نمير	شهدت بلالاً خطب على أخيه
١٢٤	أم هانئ	الصائم المتطوع أمين نفسه
٢٠٩	سمرة بن جندب	صاحبكم محبوس بدين على باب الجنة
٣١٧	أبو هريرة	الصبر يأتي على قدر البلاء
٢١٦	أبو ذر	الصعيد الطيب وضوء المسلم
١٢٩	ميمونة بنت الحارث	صلاة في مسجدك هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه
١٠٩	علي بن أبي طالب	صلوا على صاحبكم
٦٨	عمر بن الخطاب	صلوا في المسجد
١٤٦	أبو صدقة العجلي	صليت إلى جنب ابن عمر رضي الله عنهما
٣٦٢	عبد العزيز بن عتبة	صليت مع عبد الله بن رافع العصر بالضريّة
٧٥	أبو بكر الصديق	صنفان من أمتي لا يدخلان الجنة: المرجئة والقدرية
٢٧٨		عق النبي ﷺ عن الحسن والحسين
٣٦٢	عبد الله بن أبي أوفى	عزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات، أو ست غزوات
٢٠٨	زرعة بن مسلم بن جرهذ	غطها؛ فإن الفخذ عورة

٣٣٧	أبو ذباب	فرض غُمرٌ في العسل العُشر
٣٥٠	أم هانئ	فَضَّلَ اللهُ قريشاً بسع
٣٦٧	سعد بن أبي وقاص	قتالُ المسلم كُفْرٌ، وسبأه فُسُوقٌ
١٨٢	خزيمة بن ثابت	القتل كفارة
٣٣٧	سعد بن أبي ذباب	قَدِمْتُ على النبي ﷺ فَأَسْلَمْتُ
١٩٨	عوف بن مالك	القُصَّاص ثلاثة
٣٤٥	سعيد بن المسيب	قضى النبي ﷺ بالشُّفْعة للجار في الدار والأرض
٢٠٠	أبو أيوب	قل هو الله أحد ثلث القرآن
١٥٩	ميمون بن سِنْبَاذ	قَوَامُ هذه الأمة بِشِرَارِها
١٨٣	عائشة	كان أبغض الخلق إلى النبي ﷺ الكذب
٤١	عون بن عبد الله	كان ابن مسعود إذا ركع قال: سبحان ربي العظيم
٣١٧، ٣١٦	أبي بن كعب	كان آدم رجلاً أشعر، طَوَّالاً
١٩٧	حفصة	كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا اعتكف المؤدُّن للصُّبح
٢٨١	المغيرة بن شعبة	كان رسولُ الله ﷺ في غزوة تبوك فمسح على خُفِّيه
٢٣٢	عبادة بن الصامت	كان لا يجلس حتى توضع
٣١٩	عمران بن حصين	كان الله ولم يكن شيءٌ غيره
٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠	عائشة	كان النبي ﷺ جالساً في ظلِّ قَارِعٍ
٣٥٤	أنس بن مالك	كان النبي ﷺ يأكل ولا يتوضأ من اللحم
٦٨	البراء	كان النبي ﷺ يومَ الأحزاب ينقل معنا التراب
١٢٣	نوف البكالي	كان نملُ سليمان أمثالَ الذئاب
١٢٣	نوف البكالي	كان النمل في بني إسرائيل كالذئاب
١٧٧	نوف البكالي	كان النملُ في زمن سليمان بن داود أمثالَ الذئاب
٢٠٥، ٢٠٤	أنس بن مالك	كان يصلي الظهر عند دلوك الشمس
٢٢٨	أبو هريرة	الكذب بقدر
١٣٨، ١٣٧	عائشة	كَسُرَ عظمُ المسلم مِيتاً ككسره وهو حي
٣٧٨	سعد بن عبادة	كَفَى بالسَّيْفِ شَاهِداً
٣٣٣	الشعشاع	كُلُّ لحومِ الحُمُرِ الأهليِّ
١٣٤، ١٣٣، ٤٢	أبو موسى الأشعري	كلُّكم راعٍ
٢١٨	ابن عباس	كن مؤدِّناً، أو إماماً، أو بإزاء الإمام
٣٠٥، ٣٠٤	ابن عمر	كنا نأكل ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام
٢٥٦	عمارة بن أوس	كنا نصلي إلى بيت المقدس، إذ أتانا آتٍ
٣٣٥	رافع بن خديج	كنا نصلي مع النبي ﷺ العَصْرَ ثم نَنَحِرُ الجُرُورَ
٣٣١	أنس بن مالك	كنا نمسح خِفافنا

٩٠	عبد الله بن عُويمر	كنت مع عروة بن الزبير فَأَشْرَثْتُ بيدي إلى السحاب
٣١٣	معاذ بن جبل	كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟
٢٣٧	أينع	لا أبالي أعاني رجل على طهوري أو ركوعي
٣٥٦	أبو هريرة	لا أدري الحدود طهارة لأهلها أم لا؟
٢٦٢	عبد الله بن مُعَقَّل	لا تتخذوا أصحابي غرضاً بعدي
١٣١	ثعلبة بن الحكم	لا تحل التُّهبة
٣١٨	أبو الفيل	لا تَسُبُّوهُ
١٣٣	عبد الله بن بريدة	لا تغلبنكم الأعرابُ
٢٠٧	عائشة	لا تنبذوا التمرَ والزبيبَ جميعاً
٨٩	ذو الجوشن	لا حَاجةَ لي فِيهِ
١٤٦، ١٤٥	شريح بن النعمان	لا مقابلةً ولا مدابرةً ولا شَرْقاءَ
٣٥٥	أبو هريرة	لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أواب
١٣٢	عبد الله بن عمرو	لا يدخل الجنة ولد زنا
١٠٢	أبو هريرة	لا يؤمن عبدٌ الإيمانَ كُلَّهُ حتى يترك الكذبَ
١٤٤	أبو هريرة	لَدُمُ بِيضَاءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ دَمٍ سَوْدَاوَيْنِ
١٧٨	أبو ذر	لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة
١٩٧	أبو هريرة	لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء
٣٦٩	جابر وأبو سعيد الخدري	لا صدقة فيما دون خمسة أَوْسُقٍ
١٩٦	ابن عمر	لا صلاة بعد الفجر إلا سجدين
١٩٦	ابن عمر	لا صلاة بعد الفجر إلا الركعتين قبل صلاة الفجر
٢٣٥	صفوان بن عمران	لا قيلولة في الطلاق
١٨١	عائشة	لا نَذَرَ في معصية، وكفارته كفارة يمينٍ
١٢٦	عمران بن حصين	لا نَذَرَ في معصية، ولا فيما لا يملك
٢٣٨	ابن عباس	اللهم إني أسألك رحمة من عندك
٣١٣		لا وصية لوارث
٣١٦	سعد بن أبي وقاص	لا يجد حلاوتها هو ولا أحدٌ من ولده
١٩٨، ١٩٧	أبو هريرة	لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء
٢٥٥	أسامة بن زيد	لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم
١٩٨	كعب بن عُجرة	لا يقصُّ إلا ثلاثة
٢٠٣	عبد الله بن السائب	اللهم آتنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً
١٩٨	كعب بن عياض	لكل أمة فتنة وإن فتنة أمتي المالُ
٣٧٨	سلمة بن المُحَبَّق	لِلْبِكْرِ جُلْدٌ مِئَةٌ وتغريبٌ عامٌ
١٦٥	محمد بن أبي عائشة	لعلكم تقرأون والإمام يقرأ

لم أر النبي ﷺ يمسخ	أنس بن مالك	٣٥٨، ٣٦٠
لم يستخلف النبي ﷺ	عمر وعلي	٣٥٧
لم يكن النبي ﷺ يصلي قبل الفريضة وبعدها في السفر	ابن عمر	٣٠٣
لن يُلج النار أحدٌ شهد بَدْرًا وبيعة الرضوان	مولى حاطب	٢٧٣، ٢٦٩
لو أن رجلاً يُجرُّ على وجهه من يوم وُلد	عتبة بن عبد	٤١
لو أن عبداً جرَّ على وجهه من يوم وُلد	محمد بن أبي عميرة	٤٠
لو طعنت في فخذها لأجزأك	أسامة بن مالك بن قهطم	٢٧١
ليس بك على أهلك هوانٌ	أم سلمة	١٢٨، ١٢٩
ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن	سعد بن أبي وقاص	١٩١
ما أحلَّ اسمي، وحرَّم كُنيتي؟	عائشة	٣٢٦
ما أدري أعزيرُ نبياً كان أم لا؟	الزهري	٣٢٨
ما سمعتم عني من حديثٍ تعرفونه فصدِّقوه	سعيد المقبري	١٤٣
ما في الناس من نفس مُسلمة يقبضها الله	أبو عميرة	٤١
مَا كَانَ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْكَذِبِ	عائشة	١٨٤
مالي ولبنی فلان؟ جعلوا أمتي شيعاً	ثوبان	٢٦١
ما من عبد من أمتي صلى عليَّ صادقاً	أبو بردة	١٦٢
ما منعك أن تُجيبني في المرتين الأوليين؟	سمرة	١٥٠، ١٤٩
ما من مدينةٍ كثر فيها المؤذنون إلا قلَّ برؤها	الحسن بن علي	٩٧
ما وجدتُ إلا القتال	مازن بن عبد الله	٢١٨
المؤمن يأكل في معي واحد	جهجاه	١٩٩
مُدْمِنٌ خَمْرٍ كعابدٍ وَتَنٍ	عبد الله بن عمرو	٣٠٦، ٣٠٨
مرَّ رجل على رسول الله ﷺ في سِكةٍ من السِّكِّ	ابن عمر	١٣٥
مَرَرْتُ فَإِذَا مَوْذُنٌ يُؤَدِّنُ بِالْعَصْرِ بِالْمَدِينَةِ	عبد الواحد	٣٦٢، ٣٦٣
مُرُّوا صبيانكم بالصلاة	محمد بن عبد الرحمن	٢١٩
مسح رسول الله ﷺ على الخفين	أنس بن مالك	٣٣٣
مَطْلُ الْغَيِّ ظُلْمٌ		٣٢٣
من إجلال الله على العباد: إكرام ذي الشيب المسلم	ابن عمر	٢٢٦، ٢٢٧
من اتَّبَع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً	أبو هريرة	٢٩٩
من أدن فهو يُقيم	زياد بن الحارث الصدائي	٢٠٩
من استقاء فعليه القضاء	أبو هريرة	١٨٧
من أصاب حداً ثم أُقيم عليه الحدُّ	يزيد بن خزيمة	١٨٢
من أصل الدين: الصلاة خلف كلِّ برٍّ وفاجرٍ	علي بن أبي طالب	٨٥
من أقام الصلاة	كعب بن عجرة	٢٨٥

٢٧٩، ٢٧٥	أبو ريحانة	من انتسب إلى تسعة آباء كفّار يريد بهم عزّاً أو كرمًا
٣٢٤، ٣٢٢	أم سلمة	مَنْ أَهْلٌ بِحِجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنْ مَسْجِدِ الْأَقْصَى
٢٤١	جابر بن عبد الله	مَنْ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟
١٢٢	جابر بن عبد الله	مَنْ إِيْجَابِ الْمَغْفِرَةِ إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ السَّعْبَانَ
١٤٨، ١٤٧	أبو عبيدة	مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَشْتَرِ بِثَمَنِهَا دَارًا لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهَا
٦٤	أسماء بنت يزيد	مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا فَإِنَّ اللَّهَ يَبْنِي لَهُ بَيْتًا
٣٤٩	أبو هريرة	مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيْرَاطٌ
٣٧٦، ٣٧٥	بريدة	مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ
٢٥٠	جنادة الأزدي	مَنْ الْجَاهِلِيَّةِ النِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ
٧٨	عمر	مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
٢٢٣	أنس بن مالك	مَنْ دَفَعَ غَضَبَهُ دَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ
٢٥١	أبو هريرة	مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ
١٦٤	عائشة	مَنْ ذَكَرَ مَصِيْبَتَهُ وَإِنْ قَدَّمَ عَهْدَهَا فَيَسْتَرْجِعُ
٣٤٧	أبو هريرة	مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتُمَالَ بِالْمَكِيَالِ إِذَا صَلَّى عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ
١١٣، ١١٢	أنس بن مالك	مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْسَأَ فِي أَجَلِهِ، وَيُؤَسَّعَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ
١٤٤		مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ
٣٠٨	أبو هريرة	مَنْ صَلَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ سَوَى الْمَكْتُوبَةِ
٢٣٦	علي بن أبي طالب	مَنْ صَلَّى سُبْحَةَ الضُّحَى رَكْعَتَيْنِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا
٣٤٩، ٣٤٨	أبو هريرة	مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيْرَاطٌ
١٠٩	جابر	مَنْ ضَحِكَ فِي صَلَاتِهِ يَعِيدُ الصَّلَاةَ وَلَا يَعِيدُ الْوُضُوءَ
٢٦٠	سَخِرَة	مَنْ طَلَّبَ الْعِلْمَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى
١١٥	عمر	مَنْ غَلَّ فَأَحْرَقُوا مَتَاعَهُ
٢٣٨	أبو بكر	مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خُطْوَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ
٣٥٤	ابن عمر	مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ
٢٧٩	عبد الله بن مسعود	مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ حَسَنَةٌ
٩١	عبد الله بن أبي شديدة	مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً إِلَّا مِنْ حَرْثِ بَنِي اللَّهِ لَهُ بَيْتٌ فِي النَّارِ
٩٥	عامر الجهني	مَنْ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ فَصَبَّرَ عَلَيْهِنَّ
٢٦٥	عمار بن ياسر	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ
٣٠٧	جابر بن عبد الله	مَنْ مَاتَ مُدْمِنَ خَمْرٍ مَاتَ كَعَابِدٍ وَتَنٍّ
١٦٠	جابر بن عبد الله	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ
١٢٢	ابن المنكدر	مَنْ مَوْجِبَاتِ الْمَغْفِرَةِ: إِطْعَامُ الْمُسْلِمِ السَّعْبَانَ
١٢٦	عائشة	مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ
١١٥	عمر	مَنْ وَجَدَ قَوْمَهُ غُلًّا فَأَحْرَقُوا مَتَاعَهُ

٣٩٦	عمر	مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَلَمْ يُثَبِّتْ فَهُوَ أَحَقُّ بِحَبِيبِهِ إِلَّا لَذي رَحِمِ
٢١٩	جابر	مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ أَهَانَهُ اللَّهُ
٧٤	أبو هريرة	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ
٢٦٤	جابر بن عبد الله	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْهَرِّ
٧٧	أم سلمة	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَنُوتِ فِي الْفَجْرِ
٢٩٧	جابر بن عبد الله	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَحَافِلَةِ، وَالْمَزَابِنَةِ، وَالْمَخَابِرَةِ
١٢٧	سمرة بن جندب	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَتِهَا أَوْ عَلَى خَالَاتِهَا
٢٩٧	سمرة بن جندب	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّنَنِ
٢٢٠	عبد الرحمن بن يعمر	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجَرِّ
٣٧٧	علي بن أبي طالب	نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثِيَابِ الْمُعَصَّفَرِ
٣٧٧	علي بن أبي طالب	نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُعَصَّفَرِ
٢١٠، ٢٠٩	سمرة بن جندب	هَآ هُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ؟
٢٧٢	زياد بن لبيد	هَذَا أَوَّانٌ يُرْفَعُ الْعِلْمُ
١٨٢	خزيمة بن مَعْمَر	هَذَا كَفَّارَةٌ ذَنْبِهَا
٣٣٠	سفينة	هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ بَعْدِي
٣٣٢	أنس بن مالك	هَلْ مِنْ مَاءٍ؟
٣١٤		هُوَ الطَّهْوَرُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ
٢٨٣	عبد الله بن رواحة	هَلْ تَدْرُونَ مَا يَقُولُ رِبْكُمْ
٢٧٥	كعب بن عجرة	وَحَبَّ الْخُرُوجِ عَلَى كُلِّ ذَاتِ نِطَاقٍ
٢٨٢، ٢٨١	المغيرة بن شعبة	وَضَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَتَبَوَّكُ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ
٢٢٨	مجاهد	وَضَيْنَا ابْنَ عَمْرٍ
٣٢٥	ابن عباس	وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ
٩٢	عبد الله بن زُبيد	يَا أَبَا الْوَلِيدِ، يَا عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ
٣٣١	أنس بن مالك	يَا أَنَسُ، فِي إِذَاوَتِكَ مَاءٌ؟
٨٧	ذو الجوشن	يَا ذَا الْجَوْشَنِ
٣٠١	هشام بن حكيم	يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْني أَحِبُّ فَلَانًا
١٦٣	الحارث	يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى مَا نَعْمَلُ؟
٣١٩	صفية بنت حيي	يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ مِنْ نِسَائِكَ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهَا عَشِيرَةٌ
٨٦	بشير بن تيم	يَا عَبَّاسُ، فُكِّ نَفْسِكَ وَابْنِي أَخِيكَ
١٠٠	وابصة الأسدي	يَا وَابِصَةَ، اسْتَفْتِ قَلْبَكَ
١٨١		يُخْرِجُ الدَّجَالَ فِي أَمْتِي فَيَمَكْتُ أَرْبَعِينَ
١٣٣	سلمة بن الأكوع	يُزْرَةُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ
٨٥	علي بن أبي طالب	يُصَلِّي عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ

٢٧٧	يزيد بن عبد المنزي	يُعَقُّ عن الغلام، ولا يُمسُّ رأسُه بدمٍ
١٣٥	جابر بن عبد الله	يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء
٣٥٨	أيمن الحبشي	يُقطع السارق في ثمن المحنّ
٣٧٣	ابن عمر	يُكتب بين عينيه ما هو لاقٍ

فهرس الأماكن

- الأبطح : ٢٣٧ .
- الأُبُلَّة : ٣٧٥ .
- أصبهان : ٢٥ .
- بخارى : ١٣ .
- بَلُخ : ١٧ .
- البصرة : ١٨ .
- بغداد : ١٨ .
- جبل أحد : ١٢٥ .
- الجحفة : ٣٢٥ .
- الجزيرة : ٢٠ .
- جِصَّين : ١٥٤ .
- الحجاز : ١٩ .
- حمص : ٢٠ .
- الحزوة : ٢٦٥ .
- خراسان : ١٨ .
- خَزْتَنك : ١٤ .
- دمشق : ٢٠ .
- ذو الحليفة : ٣٢٤ .
- الركن اليماني : ٢٠٣ .
- الرَّيِّي : ١٧ .
- سجستان : ١٥٤ .
- السراة : ٣٣٧ .
- سمرقند : ١٤ .
- الشام : ٢٠ .
- صِرار : ١١٢ .
- الصُّفَّة : ١٥٨ .
- الصَّريَّة : ٣٣٥ .
- الطائف : ١٥٩ .
- العراق : ١٨ .
- قرن المنازل : ٣٢٥ .
- عسقلان : ٢٠ .

- فُرُزْر : ٢٧ .
- قيسارية : ٢٠ .
- الكوفة : ١٨ .
- ليّة: ٢٢٢ .
- مرو : ١٧ .
- مزدلفة : ١٧١ .
- مصر : ٢٠ .
- المدينة : ١٩ .
- المسجد الأقصى : ٣٢٢ .
- المسجد الحرام : ١٩ .
- مكة : ١٩ .
- مِنى : ١٧١ .
- نَسَف : ٢٥ .
- نيسابور : ١٧ .
- هَرّاة : ١٧ .
- وادي الرّوحاء : ٢٧٦ .
- يلملم : ٣٢٥ .

فهرس الغزوات والوقائع والأيام

- أُحُد : ٩٤ .
- الأحزاب : ٦٨ .
- بيعة الرضوان : ٢٦٨ .
- تبوك : ٢٨١ .
- الحُدَيْبِيَّة : ٣٥٦ .
- حُنَيْن : ١٣١ .
- خيبر : ٣٣٤ .
- عام الجُحاف : ٣٢٨ .
- فتح مكة : ٣٢٩ .
- فُرَيْضَة : ٢٧٩ .
- وقعة الحرة : ٢٥٢ .

فهرس الأعلام

(حرف الألف)

- أبان العطار ٦٤.
- إبراهيم بن إسحاق الحربي ١٥٥
- إبراهيم بن إسماعيل بن عباد ١٠٨.
- إبراهيم بن إسماعيل بن مجّع ٣٧٠.
- إبراهيم الأنصاري ٢٥٧.
- إبراهيم بن جرير ٢٢٩.
- إبراهيم بن حمزة ٢٣٤.
- إبراهيم بن الحسين ٣٢٨.
- إبراهيم الرمادي ١٥٦.
- إبراهيم بن سعد ٢٦٢.
- إبراهيم بن طهمان ٢٦٧.
- إبراهيم بن عبد الأعلى ٢٧٣.
- إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله ١٨٨.
- إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ١٣٣.
- إبراهيم بن عبد الله العبسي ١٣٥.
- إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس ١٢٩.
- إبراهيم بن عقبة ٢٧٨.
- إبراهيم بن عمر بن عثمان بن عفان ٢٥٤.
- إبراهيم بن محمد بن ثابت بن شرحبيل ٣٥٠.
- إبراهيم بن المنذر الحزامي ١٦٠.
- إبراهيم بن مهدي ٢٦٠.
- إبراهيم بن موسى ٢٠٣.
- إبراهيم بن أبي موسى ٣٥٧.
- إبراهيم بن ميسرة ٣٦٩.
- إبراهيم بن أبي يحيى ١١٣.
- إبراهيم بن يزيد بن قديد ٢٥٨.
- الأبناسي ١٩٢.
- أبي بن كعب ٢٠٤.
- أبيض بن أبان ١٣٩.
- الأثرم ٦٠.
- أجلح بن عبد الله ٨٦.
- أحمد بن إبراهيم البُسري ٣١٥.
- أحمد بن إشكاب ٢٠.
- أحمد بن خالد الوهبي ٢٠.
- أحمد بن سنان ١١٢.
- أحمد بن عبيد الله العُداني ١٥٩.
- أحمد بن عبيد الله الترسي ٣٥٠.
- أحمد بن علي بن ثابت = الخطيب البغدادي ١٨.
- أحمد بن علي بن الحسن المقرئ ١٣٥.
- أحمد بن علي بن محمد بن حجر = ابن حجر ١٣.
- أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل ٢٥.
- أحمد بن محمد الأزدي ١٨٩.
- أحمد بن محمد بن حنبل ١٨.
- أحمد بن محمد العتيقي ٢٠٦.
- أحمد بن محمد بن نصر القاضي ٢٤٤.
- أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق ١٩.
- أحمد بن منيع ٧٨.
- أحمد بن نجدة ٣٧١.
- أحمد بن هارون الفقيه ١٣٩.
- أحمد بن أبي الوليد ١٧.
- أحمد بن يحيى الحلواني ٣١٨.
- أحمد بن يعقوب ٢٩٤.
- أحمد بن يونس ١٣٩.
- آدم بن أبي إياس ١٣٧.
- آدم بن موسى ١٩١.
- آدم بن داود القومسي ٢٣٧.
- أبو إدريس الخولاني ٩٥.
- أرطأة بن المنذر ٢٢٨.
- أرقم بن أبي الأرقم ١٠٧.

الأزرق بن قيس ١٨١

أزهر بن سعيد ١٩٨

أزهر بن سنان ٧٨

أزهر بن مروان ٧٣

أسامة بن زيد ١٨١

أسامة بن مالك بن قهظم ٢٦٩

أبو أسامة ١٦٢

أسباط بن نصر ٦٦

إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي ٢٦١

إسحاق بن إبراهيم ٢٢٦

إسحاق بن أحمد بن خلف ١٨

إسحاق بن الحكم الأسدي ٢٧٣

إسحاق بن راشد ٢٧٩

إسحاق بن راهوية ١٧

أبو إسحاق السبيعي ٨٦

إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة ٢٨٣

إسحاق بن سليمان الرازي ١٢٢

إسحاق بن سيار ٢٨١

إسحاق بن عيسى الطباع ١٩٣

أسد بن موسى ١٣١

إسرائيل = ابن يونس بن أبي إسحاق

السبيعي ١٤٦

أسلم بن سهل ٩٠

أسماء بنت يزيد ٦٤

إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل ١٥٧

إسماعيل بن إبراهيم بن علي السلمي ١٨٢

إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ١٣

إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري ٢٥٧

إسماعيل بن أبي إسحاق ٣٥١

إسماعيل بن أمية ١٤٩

إسماعيل بن أبي أويس ١٩

إسماعيل بن جعفر ٣٦٠

إسماعيل بن أبي خالد ٢٦٧

إسماعيل بن زكريا ٣٥٨

إسماعيل بن عبد الرحمن ٢٦٠

إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي ٣٥٥

إسماعيل بن علي ١٦٥

إسماعيل بن عمر بن كثير = ابن كثير ١٤

إسماعيل بن عياش ١٦٧

إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت ٢٢٨

أبو إسماعيل بن المؤدب ١٦٢

إسماعيل بن مخراق ٢٢٩

إسماعيل بن أبي حية ١٩٣

إسماعيل بن المغيرة بن بردزبه ١٣

الأسود بن عامر ١٦٢

الأشج = بكير بن عبد الله ١٨٢

الأشجعي ٢٠٠

أشعث بن ثرملة ٣٥٤

الأشعث الحمراني ٣٦٦

أشعث بن سوار ٧٦

أشعث بن أبي الشعثاء ٣١٤

أشعث بن نزار ١٤٣

أصبغ ٢٥٧

الأعمش = سليمان بن مهران ١٢١

أفلح ٢٣١

الآلوسي = محمود ٣٢

أميمة بنت ربيعة بن الحارث ١٠٧

أميمة بنت عبد المطلب ١٠٨

الأمدي ٣٤٠

أمية بن صفوان بن عبد الله ١٧٦

أنس بن حكيم الضبي ١٧٨

أنس بن عياض ٧٥

أنس بن مالك ٧٤

الأنصاري ٣٤١

أهبان بن أوس ٢٤٨

الأوزاعي = عبد الرحمن بن محمد ٩٥

أوس بن أوس ١١٢.

أوس بن عبد الله الرّيعي ٢٤٧.

الأويسى = عبد العزيز بن عبد الله ١٩.

أيفع ٢٢٨.

أيمع ٢٢٨.

أيمن الحبشي ٣٥٨.

أيوب بن أبي أمامة بن سهل ٩٤.

أيوب بن حصين ١٩٥، ١٩٦.

أيوب بن خالد ١٤٩.

أيوب السّختياني ٥٩.

أيوب بن سليمان ١٨٢.

أيوب بن سليمان بن بلال ١٩، ٢١.

أيوب بن عبد الله بن مكرز ١٠٠.

أيوب بن محمد ١٠٢.

أيوب بن مرثد ٢٧٩.

أيوب بن موسى ٦٥.

(حرف الباء)

بجشل = أسلم بن سهل ٩٠.

البخاري = محمد بن إسماعيل بن إبراهيم

الجّعني ١٣.

بدر بن خليل الكوفي ٢٢٦.

بَدَل بن المحبّر ١٨.

بُدَيْل بن ميسرة ٢٤٧.

البراء بن عازب ١٦٢.

برد بن عرين ٣٦١.

أبو بردة = بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بردة ١٥٥.

البرقاني = أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب ٧٦.

البرهان الحلبي = سبط ابن العجمي (إبراهيم ابن

محمد بن خليل) ١٩٧.

بُرَيْد بن أصرم ١٠٩.

بُرَيْد بن أبي مرثم ٣٤٧.

بُرَيْدة بن حصيب ١٥٤.

بُرَيْه بن عمر بن سفينة ١١٠.

البنار = أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ٦٠.

بُسْر بن سعيد ٧١.

بشر بن آدم ٣٦١.

بشر بن تيم ٨٥.

بشر بن الحكم ٢٦٧.

بشر بن رافع ٢٣٢.

بشر بن غالب ٩٧.

بشر بن مرحوم ١٦٧.

بشير بن غالب ٩٦.

بشير بن المهاجر الغنوي ١٨٥.

ابن بطل = علي بن خلف بن عبد الملك ١٧٣.

البغوي = الحسين بن مسعود بن محمد ٢٧١.

أبو البقاء = أيوب بن موسى الحسيني ٢٨٧.

بقية بن الوليد ٧٥.

أبو بكر البرديجي ٥٧.

أبو بكر بن الجعالي ٥٨.

أبو بكر بن حزم ٢٣٥.

أبو بكر الحنفي ٢٧٩.

أبو بكر الخلال ٦٠.

أبو بكر بن أبي زهير ١٧٦.

أبو بكر بن أبي شيبة ٢١.

أبو بكر الصّدّيق (عليه السلام) ٧٢.

أبو بكر بن عبد الرحمن ١٢٨.

أبو بكر بن عبد الله ٢٨٩.

أبو بكر بن عيّاش ١٠٣.

بكر بن محمد بن حمدان ٣٥٠.

بُكَيْر بن عبد الله بن الأشج ١٨٢.

بُكَيْر بن عطاء ٢٢٠.

بلال بن رباح (عليه السلام) ٢٥٢.

بلال بن أبي بردة الأشعري ٢٢١.

البلقيني ٧٣.

بُنْدَار = محمد بن بشار ١٨.

بنيامين أرول ٣٢٣.

بهر بن أسد ٧١.

بهلول بن عُبيد الكندي ١٩٣.

البوصيري=أحمد بن أبي بكر ١١٦.

بيان بن جندب ٢٠٤.

البيهقي=أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ٥٧.

(حرف التاء)

تُبَّع ٣٢٨.

الترمذي=محمد بن عيسى بن سورة ٥٠.

تَبَّع ٣٥٩.

تَلِيد ٣٧.

تَمَّام ٢٧٠.

تَمِيم بن زياد ٨٣.

تَمِيم بن مُسيح ٢٠٦.

توبة العنبري ١٤٤.

(حرف الثاء)

ثابت البُنَّاني ٢٠.

ثابت بن ثوبان ٩٩.

ثابت بن محمد الشيباني ١٠٦.

ثُبَيْتة بنت الضحاك ١٧٣.

ثعلبة بن الحكم الليثي ١٣١.

أبو ثعلبة الحُثَنِي (رضي الله عنه) ١٠٤.

أبو ثفال ١٤٤.

ثُمَامَة بن كلاب ٢٠٧.

ثوبان (رضي الله عنه)=أبو عبد الله مولى النبي ﷺ ٢٦١.

أبو الثورين ٦٤.

(حرف الجيم)

جaban ١٣٢.

جابر بن سَمُرَة (رضي الله عنه) ٣١٨.

جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) ٩٦.

جامع بن شداد ٢٩٤.

أبو الجارود ٢٢٩.

جارية بن ظفر ٢٤٩.

جُبَيْر بن نُفَيْر ٤٠.

جدعون الرمادي ١٤٣.

جَرَّاح بن المنهال ١٩٥.

جرثومة بن عبد الله النَسَّاج ٢٢١.

الجُرْجاني=عبد القاهر بن عبد الرحمن ٥٢.

جَرْهَد ٢٠٧.

ابن جُرَيْج=عبد الملك بن عبد العزيز ٦٧.

جرير بن حازم ٨٨، ١١٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٤٢،

٢٥٧، ٣٧٤، ٣٩٨، ٤٠٥.

جرير بن عبد الحميد ٢٩٩.

الجُرَيْري=سعيد بن إياس ١٤٢.

جَعْدَة ١٢٤.

جعفر بن أبي جعفر الأشجعي ٢٢٩.

أبو جعفر الرازي ١٨٣.

جعفر بن سليمان ١٠٩.

جعفر بن محمد المستغفري ٢٩.

أبو جعفر النفيلي ٨٦.

جُلاس بن عمرو ٤٤.

جُمَيْع بن عُمَيْر ١٦٢.

جُنَادَة بن مالك ٢٥٠.

ابن الجُنَيْد المالكي ٢٠٨.

الجُنَيْدي ٤٥.

جهجاه ١٩٩.

جَهْم ٣٧.

الجوزجاني ١١٣.

الجوهري=إسماعيل بن حماد ٥٠.

ابن الجوزي

جوشن الكلابي ٨٨.

(حرف الحاء)

حاتم بن إسماعيل ٣٣٤.

أبو حاتم الرازي=محمد بن إدريس بن المنذر

الحنظلي ٢١.

ابن أبي حاتم الرازي=عبد الرحمن بن محمد بن

إدريس ٢٤.

الحارث الأعور ٨٥.

الحارث بن أقيش ٢٥١.

الحارث بن سُريج ٣٦٧.

الحارث بن عبد الرحمن ٣٣٧.

الحارث بن عبد المطلب ٣٤٨.

الحارث بن عمرو ٣١٢.

الحارث بن عميرة ٣٢٠.

الحارث بن فهر ٨٨.

الحارث بن نبهان ٧٢.

حارثة بن أبي الرجال ١٣٨.

الحازمي ٢٩٤.

حاشد بن إسماعيل ١٦.

حاطب بن أبي بلتعة ٢٦٧.

الحاكم = محمد بن عبد الله ٢٩.

حامد بن أبي حامد ١٢٢.

حامد بن يحيى البلخي ٣١٥.

حبان ٢٧٥.

ابن حبان (صاحب الصحيح) ٢٢.

حبان بن جزي ٢٢٤.

حبان بن يسار ٣٤٧.

حبيب بن أبي سبيعة ٣٠١.

حبيب بن نجيح ١٩٥.

أم حبيبة (رضي الله عنها) ٣٠٨.

الحجاج بن أرطاة ١٧٤.

حجاج الصواف ١٩٣.

حجاج بن فرافصة ٣٦٣.

حجاج بن محمد ٦٧.

حجاج بن يسار = حجاج بن أبي عبد الله ١٨٣.

ابن حجر ٣٨٥، ٤٠٠.

ابن حجر (الحافظ) = أحمد بن علي بن محمد ١٣.

حجر أبو السكن ٦٩.

حجر أبو العنيس ٦٩.

حديج بن معاوية ١٤٦.

حذيفة بن اليمان (رضي الله عنه) ١٤٧.

أبو حذيفة ١٠٣.

حرب بن شداد ٢٠٧.

حرملة بن يحيى ٣٧٣.

حزمي بن عمار ١٥٧.

حريث بن قبيصة ١٨٠.

حريز بن عثمان ٢١.

ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد ٢٣٥.

حسام بن مصك ٧٥.

حسان بن أنس ٣٦٢.

الحسن البصري ١١٣.

الحسن بن حبيب ٣٦٣.

الحسن بن الربيع ٣٣٣.

الحسن بن سوار ١٦٣.

الحسن بن شاذان ١٦٢.

الحسن بن شجاع ١٧.

الحسن بن صالح ٣٠٧.

حسن بن صبح ٢٦٢.

الحسن بن عطية ١٨.

الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ٩٦.

الحسن بن أبي القاسم ١٩٤.

الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ٣٦١.

الحسن بن مكرم ٩٠.

الحسين بن إدريس ١٢٢.

الحسين بن إسحاق ١٥٩.

حسين الأشقر الكوفي ٣١٩.

حسين بن علي النيسابوري ٦١.

حسين بن واقد ٣٢٦.

الحسيني ٩٩.

حشج ١١٠.

حشج بن نباتة ٣٣٠.

حُصَيْن بن نمير ٢٥٢.

حفص بن أبي داود ١٥٩.

حفص بن عمار ٤٤٤.

حفص بن عمر ١٠٨.

حفص بن عمرو ٢٢٨.

حفص بن غياث ٦٧.

حفص المنقري ٧٨.

الحكم بن أبان ١٠٧.

الحكم بن الأعرج ٣٥٤.

الحكم بن ظهير ١١٣.

الحكم بن عبد الله بن سعد ٣٧.

الحكم بن عُثَيبة ٢٧٩.

الحكم بن عمرو الغفاري ١٥٤.

حماد بن زيد ١٣.

حماد بن سلمة ٦٤.

حماد بن عمرو النصيبي ١٩٣.

حماد بن مالك ٤٢.

حماد بن مسعدة ٣٤٨.

حمزة بن أبي سُمَيٍّ ١٣٦.

حمزة بن عبد الله ١٥٧.

حمزة المليباري ٥٨.

حمزة بن نجيح ٤٤.

حميد بن عبد الرحمن ٢١.

حميد بن لاحق ٢٣٧.

الحُمَيْدي = عبد الله بن الزبير القرشي ١٩.

حَيَّوَة ٤٠.

(حرف الخاء)

خارجة بن حذافة ١٠١.

خالد بن بُرد ٢٢٣.

خالد الحذاء ٨٨.

خالد بن حميد ٢٧٣.

خالد بن زيد (أبو أيوب الأنصاري) ٢٠٢.

خالد بن سعيد ٢٠٠.

خالد بن أبي الصلت ٨٨.

خالد الطحان ٢٩٩.

خالد العبد ٢٤٢.

خالد بن عُبيد ١١٦.

خالد بن أبي عمران ٣٥٢.

خالد بن كثير ٢٦٧.

خالد بن مخلد ١٨.

خالد بن معدان ٤٠.

خالد بن الوليد (رضي الله عنه) ٢٧٤.

خالد بن يزيد ٢٤٨.

خباب بن الأرت (رضي الله عنه) ٣٥١.

خباب (صاحب المقصورة) ٣٤٨.

ابنة خباب بن الأرت ٣٥١.

خُثَيم بن مروان ٤٥.

ابن خراش ٢٣.

خُزَيم بن أوس ٢٧٤.

خزيمة بن ثابت ١٨١.

خزيمة بن جزي ٢٢٤.

خزيمة بن مَعمر الخطمي ١٨١.

ابن خزيمة = محمد بن إسحاق ٢٩.

خصيف ٨٤.

الخطابي ١٤٤.

خلاد بن يحيى ١٨.

الخلال ٢٧٧.

خلف بن خليفة ٢٣٣.

خلف الختيم ١٨.

الخليل بن عبد الله ٢٣٦.

الخليلي = الخليل بن عبد الله بن أحمد ٤٩.

ابن أبي خيشمة ٣٦٨.

(حرف الدال والذال)

الداخلي ١٦.

الدارقطني ٢٢.

الدارمي ٢٩.

داود بن إسماعيل ٤٣.

داود بن بلال ٣٥٣.

داود بن عبد الجبار ٢٢٩.

داود بن عبد الرحمن ١٩.

داود بن عطاء ٣٧.

داود بن علي بن عبد الله بن عباس ٢٣٩.

داود بن عمرو ٢٨١.

داود بن قيس ٣٤٧.

داود بن أبي هند ١٤٢.

أبو داود= سليمان بن الأشعث ١٠١.

أبو داود الطيالسي= سليمان بن داود ٣٦٥.

الدَّراوَزدي= عبد العزيز بن محمد ١٣٣.

أبو الدرداء (رضي الله عنه) ١٨٧.

ابن دقيق العيد ١٥٣.

ابن أبي الدنيا ٩٨.

دهثم بن قُرَّان ٢٤٩.

الدُّوري= عباس بن محمد الهاشمي ٦٤.

الديلمي= شبرويه بن شهردار ٩٧.

ابن أبي ذئب ١٤٣.

ذكوان السمان أبو صالح ٣٠٨.

الذهبي= محمد بن أحمد بن عثمان ١٤.

ذهل بن أوس ٢٠٦.

ذو الجوشن ٨٦.

(حرف الراء)

راشد بن داود الصنعاني ٢٦١.

راشد بن سعد ١٦٣.

رافع بن خديج ٣٣٥.

ابن راهويه ١٧.

رياح بن الحارث ١٦٨.

ربيع بن حراش ٢٠٢.

الربيع بن بدر ١٦٥.

الربيع بن حسان ٩٥.

ربيع بن خثيم ٢٠٢.

الربيع بن سليمان المرادي ١٧١.

ربيع بن سهل بن الزكّين ١٤٠.

ربيعة بن أوس ٢٤٨.

ربيعة بن عبد الرحمن ٣٦٤.

ابن رجاء ٢٠٧.

ابن رجب الحنبلي ٥٦.

رشد بن سعد ٣٤٦.

الرشيد العطار ٢٤٧.

الرّكين بن الربيع ١٤٠.

الرملي ٣٣.

رّوح ٣٤٨.

رّوح بن عبادة ٣٦١.

رّوح بن الفرج ١٩٧.

الرّوياني ١٨٥.

رياح بن الحارث ١٦٨.

(حرف الزاي)

زائدة بن أبي قدامة ١٠٦.

زائدة مولى عثمان (رضي الله عنه) ٣١٥.

الزبيدي= محمد مرتضى الحسيني ١١٩.

الزبير بن الشعشاع ٣٣٣.

الزبير أبو عبد السلام ١٠٠.

الزبير بن عدي ١٦.

الزبير بن العوام (رضي الله عنه) ٢٧٥.

زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد ٢٠٧.

أبو زرعة الرازي= عبيد الله بن عبد الكريم ابن يزيد

بن فَرّوخ ٥٩.

الزركشي ٣٣٢.

زكريا بن أبي زائدة ١٣١.

زكريا الوقار ٢٧٤.

ابن أبي زكريا ٤٤.

أبو الزناد ٢٠٨.

ابن أبي الزناد ٣١٥.

الزهري ٦٠.

زهير بن أبي ثابت ٢٠٦.

زهير بن حرب ٧١.

زهير بن معاوية ٢٧٦.

زياد بن أبيه ١٦٨.

زياد بن الحارث الصدائي ٢٠٩.

زياد بن خيثمة ١٤٦.

زياد بن سيمين كوش ١٤٢.

زياد بن عبدة ٣٣١.

زياد بن علاقة ٢٥٦.

زياد بن لبيد ٢٧٠.

زياد بن مخراق ٢٢٦.

زياد بن نعيم ٢٠٩.

زيد بن أرقم ٢٧٩.

زيد بن أسلم ٧٢.

زيد بن ثابت (رضي الله عنه) ٧١.

زيد بن الحباب ٧٥.

زيد بن خالد ٣٦٤.

الزيلي ١٩٤.

زينب ١٧٠.

زينب بنت منجل ٣٦١.

(حرف السين)

السائب بن عبد الله ٢٠٣.

سالم البراءة ٣٤٨.

سالم بن أبي الجعد ٢٧٠.

سالم بن عبد الله بن عمر ٧٨.

السخاوي = محمد بن عبد الرحمن ٥١.

سخيرة الأزدي ٢٥٩.

السُّدِّي = إسماعيل بن عبد الرحمن.

السرخسي ٣٤٠.

سُريج بن النعمان ١٨.

سُريج بن يونس ٩٧.

السُّرِّي بن يحيى ١٨٧.

سعد بن بكرة ٤٠.

سعد بن سعيد ١٣٧.

سعد مولى حاطب بن أبي بلتعة ٢٧١.

سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) ٩٦.

أبو سعد الإدريسي ٢٤.

ابن سعد (صاحب الطبقات) ٢٢.

سعيد بن أشوع ١٤٥.

سعيد بن تليد ٢٠.

سعيد بن جُبَيْر ٢١٨.

سعيد بن جُمهان ١١٠.

سعيد بن حنظلة العائدي ٢١٨.

سعيد بن ذي حدان ١٨٩.

أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه) ٢١٨.

سعيد بن ذي لَعُوَة ١٨٩.

سعيد بن السائب ١٥٧.

سعيد بن سلمة ٣٠٧.

سعيد بن سليمان ١٤١.

سعيد بن عبد الله بن جُبَيْر ٤١.

سعيد بن عُبيد ١٤١.

سعيد بن أبي عَرُوبَة ٢٤٦.

سعيد بن عُفَيْر ٢٩٧.

سعيد العلاف ١٢١.

سعيد بن عُمَيْر ١٦٢.

سعيد بن محمد بن أبي موسى ٣٠٧، ٣٣٥.

سعيد بن أبي مريم ٢٠.

سعيد بن المسيَّب ٢٦٧.

سعيد المقْبَرِي = سعيد بن كيسان ١٤٣.

سعيد بن منصور ٢٣٥.

سعيد بن ميناء ٢٩٧.

سعيد بن أبي هلال ١١٣.

سفيان الثوري ٧٠.

سفيان بن داود ٢١٩.

سفيان بن عُيَيْنَة ١٩.

أبو سفيان ٣٢٢.

سفينة أبو عبد الرحمن ٣٣٠.

سُكَيْن الصَّمْرِي ١٩٩.

سَلَام بن سُلَيْم الحنفي=أبو الأحوص ٦٦.

سَلَام بن أبي مطيع ٧٨.

سَلَام أبو المنذر ١٦٥.

سَلَم بن عطية ١٧٨.

سَلَم بن قتيبة ١٤٧.

سلمة بن الأكوع (رضي الله عنه) ١٣٣.

سلمة بن شريح ٢٥٣.

سلمة بن كهيل ٦٩.

سلمة بن الجنون ٢٢٩.

سلمة بن المحقق ٣٧٨.

سلمة بن وردان ٢٣٤.

أبو سلمة بن عبد الرحمن ٦٦.

أم سلمة (رضي الله عنها) ٧٧.

سلمى بن عتاب ١٤٤.

سليمان بن أرقم ١٢٦.

سليمان بن بلال ٣٠٦.

سليمان بن جنادة ٢٣١.

سليمان بن حبيب ٤٣، ١٠٣.

سليمان بن حرب ٢١.

سليمان بن حميد ٤٣.

سليمان بن داود (رضي الله عنه) ٢٦٠.

سليمان بن داود بن ثابت ٦٦.

سليمان بن أبي داود الحراني ١٣٧.

سليمان أبو الربيع ٢٢٩.

سليمان بن سحيم ١٢٩.

سليمان بن عبد الرحمن ٢٨١.

سليمان بن عبد الله ٨٩.

سليمان بن عبد الملك (الخليفة الأموي) ٤٥.

سليمان بن موسى ٩٩.

سليمان بن يسار ٣٥٨.

سليم بن مجاهد ٢٧.

سماك بن حرب ٦٦.

سمرة بن جندب (رضي الله عنه) ١٥٠.

سمعان بن مشنَج ٢٠٩.

سهل بن أبي حثمة ١٧٣.

سهل بن حماد ٢٤١.

سهيل بن أبي صالح ٣٠٦.

سويد بن سعيد ٢٥.

سيار بن بلز ٢٦٩.

سيّار بن عبد الرحمن ٢٥٣.

سيّار بن المعرور ٦٥.

ابن سيّده ٥٠.

السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر ١٨٦.

(حرف الشين)

الشافعي = محمد بن إدريس ٢٣.

ابن شاهين ٣٦٧.

شَبَابَة ٢٢٠.

شُريح بن النعمان الصائدي ١٤٥.

شريك بن عبد الله النخعي ١٤٦.

شريك بن أبي نمر ٣٦٠.

شعبة بن الحجاج ٢٣.

الشعبي = عامر بن شراحيل ٨٥.

شعيب بن إسحاق ١٤٣.

شعيب بن أبي حمزة ٣٦٣.

شَمْر بن ذي الجوشن ٨٨.

الشوكاني ١٨٦.

شيبان ١٨٣.

(حرف الصاد والضاد)

صالح بن أحمد ٦٠.

صالح بن أبي الأخضر ٢٣٣، ٣٩٩.

صالح جزرة ٢٧٤.

صالح بن الصَّبّاح ٢٣٦.

صالح بن غزوان ٤٣.

صالح بن كيسان ٢١٩.

صالح بن محمد ٢٤.

صالح بن محمد بن زائدة ١١٥.

طلحة بن عُبيد الله بن كُريز ٢٠٧.
 طلحة بن عمرو ١٢٢.
 طلحة بن مصرّف ١٤١.
 طلحة بن يحيى ١٦٧.
 أم طلحة ١٠٥.
 طلق بن غنام ١٨.
 ابن طهمان ١٤٣.
 أبو ظبيان ٢٧٥.

(حرف العين والغين)

عائشة (رضي الله عنها) ٨٨.
 ابن عابد بن ٣٢.
 عارم ٢٤٨.
 عاصم الأحول ٢٠٤.
 عاصم بن بهدلة ٢٢١.
 عاصم بن سويد ٤٣.
 عاصم بن ضمرة ٦٧.
 عاصم بن علي ٩٤.
 أبو عاصم النبيل ١٨.
 ابن أبي عاصم ١٥٧.
 عامر بن أسامة بن عمير ٣٧٤.
 أبو عامر العقدي ١٦١.
 الأعين ١٦.

عبّاد بن شيان ١٠٨.
 عبّاد بن عوام ١٩٥.
 عبّاد بن ميسرة ١٧٩.
 عبادة بن بشير الرملي ٣٥٤.
 عبادة بن الصامت ٧٢.
 عبادة بن نُسَيٍّ ١٩٦.
 العباس بن طالب الأُردي ٢٧٤.
 العباس بن عبد المطلب (ﷺ) ٨٦.
 عباس بن محمد ٩١.
 عباس بن الوليد بن مزيد ٣٣٥.
 عبّاية بن ربعي ٢٣٧.

صالح مولى التوأمة ٣٦٠.
 أبو صالح مولى أم هانئ ٢٢١.
 صدقة بن يزيد ٢٣٣.
 صدقة بن المثنى ١٦٨.
 أبو صدقة مولى أنس بن مالك ٢٠٤.
 أبو صدقة سليمان بن كندير ٢٠٤.
 صعصعة بن معاوية التميمي ١٧٨.
 صفوان بن عسال (ﷺ) ٢٨٢.
 صفوان بن عمران ٢٣٥.
 صفوان بن عيسى ٣٣٧.
 صفوان بن محرز ٢٩٤.
 صفية بنت حُيَيٍّ (رضي الله عنها) ٣١٩.
 صفية بنت أبي عُبيد ٧٧.
 الصلت بن محمد ٣٤٧.
 الصُنابح بن الأعسر ٧٣.
 الصنعاني = محمد بن إسماعيل الأمير ٩٢.
 ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن ١٣.
 الصولي ٢٠٤.
 الضحاك بن عثمان ٢٧٩.
 الضحاك بن علي ٤٣.
 ضمرة بن ربيعة ١٨٧.
 أبو ضمرة ٧٥.
 الضياء المقدسي = محمد بن عبد الواحد بن أحمد
 الحنبلي ٥٨.

(حرف الطاء والظاء)

طارق بن عمار ٣١٧.
 طاهر الجزائري ٥٠.
 أبو طاهر الفقيه ١٤٠.
 طاوس ١٤٢.
 ابن طاوس ٣٦٨.
 الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب ٩٣.
 الطحاوي ٥٧.
 طلحة بن حسين الشَّيْبِي ٣٣٣.

- عبدان بن عثمان ٢٨.
- عبد بن حميد ٩٦.
- عبد المزي ٢٧٣.
- عبد ٨٩.
- عبد بن عبد الله ١٦٨.
- عبد الأعلى بن عبد الأعلى ١٥٤.
- عبد الأعلى بن حماد ١٩١.
- ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله بن محمد التميمي ٧٣.
- عبد الجبار بن الورد العتكي ١٩١.
- عبد الجليل بن حميد ٣٥٢.
- عبد الحق الإشيلي ٢٥٩.
- عبد الحميد بن زياد ٤٣.
- عبد الرحمن بن إبراهيم ٣٧٥.
- عبد الرحمن بن إسحاق ٦٥.
- عبد الرحمن بن امرئ القيس ١١٢.
- عبد الرحمن بن جبير بن نفير ١٩٨.
- عبد الرحمن بن الحسن القاضي ٣٢٨.
- عبد الرحمن بن حميد ١٥٢.
- عبد الرحمن بن رافع ٣٣٥.
- عبد الرحمن بن زياد ٢٠٩.
- عبد الرحمن بن أبي زيد ٢٣٨.
- عبد الرحمن بن سابط ٧٥.
- عبد الرحمن السندي ٣٥٤.
- عبد الرحمن بن صفوان ٤٣.
- عبد الرحمن بن قتادة ١٦٣.
- عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ٣٦٨.
- عبد الرحمن بن عثمان بن أرقم ٤٢.
- عبد الرحمن بن عسيلة ٧٢.
- عبد الرحمن بن علقمة ١٠٣.
- عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) ٦٨.
- عبد الرحمن بن غنم ١٩٥.
- عبد الرحمن بن أبي ليلي ٢٠٢.
- عبد الرحمن بن مدرك ٣٥١.
- عبد الرحمن بن مهدي ٣٦.
- عبد الرحمن بن النعمان ٢٨٣.
- عبد الرحمن بن هرمز ٢٩٩.
- عبد الرحمن بن هنيدي ٣٧٣.
- عبد الرحمن بن يعمر ٢٢٠.
- عبد الرحمن بن يونس ٣٣٤.
- عبد الرحمن مولى سليمان بن عبد الملك ٤٥.
- عبد الرحمن مولى الحضهاض ٤٣.
- عبد الرزاق الصنعاني ١١٢.
- عبد السلام بن مطهر ٢٢١.
- عبد السلام بن هاشم ٢٢٣.
- عبد العزيز الأوسي ١٩.
- عبد العزيز بن ربيع ١٧٦.
- عبد العزيز بن عبد الصمد ٢٠٢.
- عبد العزيز بن عقبة ٣٣٤.
- عبد العزيز بن الماجشون ٩٨.
- عبد العزيز بن مسلم ٣٥٢.
- عبد العزيز بن يحيى ٢٢٦.
- عبد الغني بن سعيد ١٠١.
- عبد الكريم بن مالك الجزري ٢٢٥.
- عبد الكريم بن أبي المخارق ٢٢٤.
- عبد الله بن الأجلح ٨٥.
- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ٣٧.
- عبد الله بن أبي الأسود ١٩٤.
- عبد الله بن إنسان ٢٢٢.
- عبد الله الأنصاري ١٦٠.
- عبد الله بن أبي أوفى ٢٧٢.
- أبو عبد الله الأسدي ١٠٤.
- عبد الله بن أبي بدر ٩٨.
- عبد الله بن بريدة ١١٦.
- عبد الله بن أبي بكر ٧٦.
- عبد الله البهي ٣٦٢.

عبد الله بن جبير الخزاعي ٣١٨.
عبد الله بن عبد الله بن جعفر بن درستويه ٢٠٥.
عبد الله الجعفي ٧٨.
عبد الله بن الحارث ٢٢٢.
عبد الله الحجي ٣٦٠.
عبد الله بن الحسين الأزدي ٢٣٨.
عبد الله بن حماد الأملي ٢١.
عبد الله بن حمران ٢٢٦.
عبد الله بن حنين ٣٧٧.
عبد الله بن خليل الحضرمي ٤٣.
أبو عبد الله الحافظ ١٢٢.
عبد الله بن دينار ١٥٣.
عبد الله بن داود ٢١٩.
عبد الله بن راشد الرّوفي ١٠١.
عبد الله بن رافع ١٢٦.
عبد الله بن رافع بن خديج ٣٣٤.
عبد الله بن رجاء العدّاني ١٨.
عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه) ٢٤٩.
عبد الله بن زيد ١٩٩.
عبد الله بن زينب ٩٢.
عبد الله بن السائب ٢٠٣.
عبد الله بن سخبرة ٢٦٠.
عبد الله بن سعيد ١٨٧.
عبد الله بن سلام ٣٢٠.
عبد الله بن أبي شديدة ٩١.
عبد الله بن صالح بن مسلم ٢٤٢.
عبد الله الصّناعي ٧٢.
عبد الله بن طاهر ٣٥.
عبد الله بن أبي العاص ٢١.
عبد الله بن عامر الأسلمي ٢٤٨.
عبد الله بن عباد بن جعفر ١٥٨.
عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) ٦٧.
عبد الله بن عبد الرحمن بن أسيد ١١٦.

عبد الله بن عثمان بن جبلة ٢٢٦.
عبد الله بن عثمان بن خثيم ١٦٩.
عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ١٣٥.
عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنه) ١٣٢.
عبد الله بن أبي قتادة ١٣٩.
عبد الله بن قيس ٢٥١.
عبد الله بن المبارك ١٣.
عبد الله بن محمد ٩١.
عبد الله بن محمد الجعفي ١٠٠.
عبد الله بن محمد بن عبيد ٢٤.
عبد الله بن محمد بن ناجية ٢٥.
عبد الله بن مرة ٢٤٥.
عبد الله بن أبي مرة ١٠٢.
عبد الله بن مروان ٢٣٦.
عبد الله بن مسلم ١٥٤.
عبد الله بن مسلمة ١٣٣.
عبد الله بن مغفل ٢٦٢.
عبد الله بن مكنف ١٢٥.
عبد الله بن موسى بن شيبه ١٧٥.
عبد الله بن نافع ٧٧.
عبد الله بن نوفل ١٩٦.
عبد الله بن الوليد ٢٧٥.
عبد الله بن وهب ٢٧٣.
عبد الله بن يحيى ١٩٨.
عبد الله بن يوسف ٢٠.
عبد الله بن يزيد ١٦٨.
أبو عبد الله الأسدي ٩٩.
أبو عبد الله الصوفي ٧٦.
عبد الملك بن أبي بكر ١٥١.
عبد الملك بن أبي زهير ١٥٧.
عبد الملك بن شعيب ٣١٨.
عبد الملك بن عباد بن جعفر ١٥٧.
عبد الملك بن عبد الرحمن ٢٢٩.

عبد الملك بن عمرو بن حويرث ١٩٥.
عبد الملك بن عُمر ١٤١.
عبد الملك بن قدامة ١٩٥.
عبد الملك بن محمد بن بشير ١٠٣.
عبد الملك بن مروان (الخليفة الأموي) ٣٧٣.
عبد الملك بن هُنيدة ٣٧٣.
ابن عبد الهادي ١٣٦.
عبد الواحد بن أَيْمَن ١٥٢.
عبد الواحد بن زياد ١٧٤.
عبد الواحد بن غياث ٢٥.
عبد الوارث ١٨٣.
عبيد بن الأغر ١٩٩.
عبيد بن سليمان ١٩٩.
عبيد بن غنام ٣٥١.
عبيدة بن الأسود ٢٥٠.
عبيد الله بن الأحنس ١٩١.
عبيد الله بن إسحاق ٣٤٨.
عبيد الله الأشجعي ٣٦٧.
عبيد الله بن جنادة ٢٥٠.
عبيد الله بن طلحة بن عبید الله بن كَرِيز ٣٧٤.
عبيد الله بن عمر ١٣٦.
عبيد الله بن عمرو الرّقي ٧٤.
عبيد الله بن أبي يزيد ١٩١.
عبيد الله موسى ١٨.
عتاب ٨٤.
عتبة بن عبد ٤٠.
عُتَيْبَة ١٥٨، ١٥٩.
عُتَيْبَة بن عمرو بن جحدم ٨٦.
عثمان بن حكيم ٩٤.
عثمان بن أبي شيبَة ٢١.
عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ٤٠.
عثمان بن خالد ٣١٦.
عثمان بن عبد الله بن سراقَة ٣٠٣.

عثمان بن عبد الله بن أبي عتيق ٣٥٠.
عثمان بن العلاء ٢٣٤.
عثمان بن غياث ٣٦١.
ابن عجلان ١١٢.
العجلي ٢٢.
ابن عدي = عبد الله بن عدي بن عبد الله ٤٤.
ابن العلم ٩٧.
العراقي = عبد الرحيم بن الحسين الكردي ٤٩.
عِراك بن مالك ٨٨.
عروة بن الزبير ٨٨.
عروة بن مسعود (رضي الله عنه) ١٨٦.
عروة بن المغيرة ٣٥٧.
عُزَيْر ٣٢٨.
ابن عساكر = علي بن الحسن ابن هبة الله ٢٠.
العسكري = الحسن بن عبد الله بن سعيد ٢٤٤.
عصام بن خالد ٢١.
أبو عصام ١١٦.
عطاء ٦٩.
عطاء بن السائب ٢٩٨.
عطاء بن أبي مسلم ٣٣٢.
عطاف ١٣٤.
عطارد بن بلز ٢٦٩.
عطية بن حسان ٩٦.
عفان ١٨.
عقبة بن عامر (رضي الله عنه) ٣٥٠.
عقبة بن سُويد ٣٦٤.
عُقيل بن الحارث ٨٦.
عُقيل بن دينار ٢٥٠.
العُقيلي = أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى ٦٤.
عكرمة ٨٥.
العلاء بن الحارث ٩٩.
العلاء بن عبد الرحمن ٢٣٣.
العلاء بن المسيّب ٢٣٣.

العلائي=خليل بن كيكلي بن عبد الله ٨٩.

علقمة بن وائل ٦٩.

علي بن إبراهيم ١٠٥.

علي بن بحر ٢٠٤.

علي بن الجعد ٣١٥.

علي بن الحسن بن شقيق ١٧.

علي بن حفص ٢٠.

علي بن حميد الدهكي ٢١٨.

علي بن زيد ١٦٧.

علي بن صالح ١٤٦.

علي بن أبي طالب (عليه السلام) ٨٥.

علي بن ظبيان ١٣٧.

علي بن عبد الرحمن السبيعي ١٣٥.

علي بن عبد العزيز المكي ١٣٩.

علي بن عبد الله بن عباس ٢٣٩.

علي بن عروة ٢٤٠.

علي بن علي ١٧٨.

علي بن عياش ٢٠.

علي بن أبي فاطمة ٢٦٥.

علي بن المبارك ٢٠٧.

علي بن مجاهد ٢٦٧.

علي بن المديني ٢١.

علي بن مسهر ٣٥٨.

علي بن يونس ٣٣٢.

عمار بن سعد ٣٦٠.

عمار بن سيف ١٠٦.

عمار بن أبي عمار ٧٣.

عمار بن ياسر (عليه السلام) ٣٧٢.

ابن عمار الشهيد ٦٢.

عمارة بن أوس ٢٥٦.

عمارة القرشي ١٦٧.

عمران بن خدير ٣٠٤.

عمران بن حصين ٢٩٤.

عمر البصري ٥٨.

عمر بن حفص ٩٤.

عمر بن أبي حفص الدوسي ٢٣٨.

عمر بن الحكم بن ثوبان ١٨٧.

عمر بن الخطاب (عليه السلام) ٤٠.

عمر بن زيد اليماني ٢٦٤.

عمر بن سعيد ٩٠.

عمر بن أبي سلمة ١٥٢.

عمر بن سفينة ١١٠.

عمر بن عبد الرحمن ٣٠١.

عمر بن عبد العزيز (ال خليفة الأموي) ٨٨.

عمر بن عثمان بن عفان ٢٥٤.

عمر بن عبيد الطنافسي ٣٣١.

عمر بن علي ٣٥٢.

عمر بن أبي ليلى ١١٣.

عمر بن محمد بن مجير ١٩.

ابن أبي عمر ٢٠٨.

عمر بن المثنى ٣٣٢.

عمرو بن جندان العامري ٢١١.

عمرو بن جعدة ٣٥٠.

عمرو بن الحارث ٤٣.

عمرو بن حماد الحراني ٢٠.

عمرو بن خالد ٦٧.

عمرو بن دينار ٦٤.

عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير ٧٨.

عمرو بن الربيع بن طارق ٢٠.

عمرو بن شعيب ٣٣٧.

عمرو بن عاصم الكلابي ١٨.

عمرو بن العاص (عليه السلام) ٣٧٢.

عمرو بن غبيد ٦٨.

عمرو بن عثمان بن عفان ٢٥٤.

عمرو بن علي الفلاس ٢٩.

عمرو بن أبي عمرو ٣٥٠.

عمرو بن مالك النكري ٢٤٧.

عمرو بن محجن ٢١١.

عمرو بن مرزوق ٣١٥.

عمرو بن معاوية بن زيد ٣٧٥.

عمرو بن منصور ١٧٩.

عمرو بن ميمون ٢٠٢.

عمرو الناقد ٢٣.

أبو عمرو الكرماني ٢٨.

عنبسة بن أبي سفيان ٣٠٨.

عنبسة بن عبد الرحمن ٧٧.

أبو عنبس ٧٠.

العوام بن مراجم ٢٠٤.

أبو عوانة ١٣٢.

عوف بن أبي جميلة ٢٢٦.

عوف بن مالك ٤٢.

عون بن عمارة ٤٢.

ابن عون ١٨٨.

عيسى بن عبد الرحمن ١٩٧.

عيسى بن يزيد الليثي ٢٣٠.

عيسى بن يونس ٢٢٦.

(حرف الغين)

الغاز بن جبلة ٢٢٩.

أبو غالب الأزدي ٧٨.

ابن الغلّلي ٢٦٣.

عُندر ٦٨.

عُنجار ١٥.

(حرف الفاء)

ابن فارس اللغوي ١١٩.

فاطمة بنت أبي حُبيش ١٠٦.

فاطمة بنت رسول الله (رضي الله عنها) ٩٤.

الفاكهية ١٥٨.

فرات بن سليمان ٨٥.

الفريري ٢٨.

فروة بن أبي المغراء ١٨.

أبو فروة = يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان

الرهاوي ٣٥.

ابن أبي فُديك ١١٠.

الفَسوي ١٧٧.

الفضل بن دكين ٢٢.

الفضل بن دهم ٣٣٨.

أبو الفضل بن خَمِيرويه ٣٧١.

فضالة بن عُبيد ١٨٧.

فُضيل بن ميسرة ٢٣٨.

فطر ٧٥.

فُلج ٣٠٨.

فهد ٨٩.

الفيومي ٥٠.

(حرف القاف)

القاسم بن جُبَيْر ١٥٧.

القاسم بن حبيب ١٣٦.

القاسم بن عبد الله بن عمر ٣٦.

القاسم بن عثمان أبو العلاء ١٨١.

القاسم بن محمد ١٢٦.

القاسم بن الوليد ٢٥٠.

القاضي عياض ١٨.

قاضي الملك الهندي ١٤٤.

قَيصة ١٨.

قتيبة بن سعيد ١٧.

قتادة = ابن دُعامة السَّدوسي ٤٣.

أبو قتادة (رضي الله عنه) ٢٥٨.

أبو قتيبة ١٠٧.

قدامة بن موسى ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧.

القرطي ٣٢، ٢٣٤، ٢٩٩.

القطان = يحيى بن سعيد ٢٣.

ابن القطان ٢١٠، ٢٩٩، ٣٣١.

القعني ٣٤٨.

أبو قلابة ١٦٤.
 ابن القوطية ٥١.
 قيس بن أبي حازم ٧٥.
 قيس بن حفص ٢٠٤.
 قيس بن الربيع ١٤٦، ٢٩٦.
 ابن قيم الجوزية ٧٨.
(حرف الكاف واللام)
 كثير بن جُمهان ٢٩٨.
 الكتاني ٨٩.
 كثير بن سويد ٩٢.
 كثير بن عبد الله ٤٢.
 كثير بن عطاء ٩٢.
 كثير أبو هاشم ٢٢٩.
 كثير بن هشام ٨٥.
 كرب مولى بن عباس ٨٤.
 كعب الأحبار ١٤٩.
 كعب بن عياض ١٩٨.
 كعب بن عجرة ٢٨٣.
 كعب بن مالك ٢٩٨.
 الكفوي أبو البقاء ٢٨٧.
 الكتاني ٨٩.
 كهمس بن المنهال ٢٩٦.
 اللالكائي ١٥.
 ابن لهيعة ٧٣.
 الليث بن سعد ٦٥.
 ليث بن أبي سليم ١٥٩.
 ابن أبي ليلى ٢٠٢.
(حرف الميم)
 ابن ماجه ١٠١.
 مازن بن عبد الله العائذي ٢١٨.
 ابن ماكولا ٢٠٦.
 مالك بن إسماعيل ١٣٤.
 مالك بن أنس ١٣.

مالك بن مالك ٣١٩.
 مبارك بن فضالة ٨٨.
 المباركفوري ١٠٣.
 مجالد بن سعيد ٧٢.
 مجاهد ٢٢٨.
 مجزأة بن زاهر ٢٤٨.
 محارب بن دثار ٢٤٢.
 محمد بن أبان ١٧.
 محمد بن إبراهيم البوشنجي ١٨.
 محمد بن أبي كعب ٤٢.
 محمد بن إدريس بن حاتم ٢٤٢.
 محمد بن إسحاق ٦٥.
 محمد بن إسحاق بن طلحة التيمي ١٦٧.
 محمد بن إسماعيل بن رجاء ٢١٨.
 محمد بن إسماعيل الصايغ ٣٣٣.
 محمد بن إسماعيل الضبي ٢١٧.
 محمد بن إسماعيل ٦٤.
 محمد بن إسماعيل الهاشمي ٢٤٨.
 محمد بن أيوب الرازي ١٣٩.
 محمد بن بشار ١٤٧.
 محمد بن بشير الأنصاري ٢٧٣.
 محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ١٥١.
 محمد بن أبي بكيرة ٣٥٢.
 محمد بن بلال البصري ١٥٠.
 محمد بن ثابت بن شريحيل ٣٧٥.
 محمد بن ثابت العبدي ١٣٥.
 محمد بن ثابت البُناني ٣٢٨، ٣٢٩.
 محمد بن جابر اليمامي ٣١٤.
 محمد بن جعفر ١٤٤.
 محمد بن حاتم ٧١.
 محمد بن أبي حاتم الوراق ١٤.
 محمد بن أبي حرملة ٨٤.
 محمد بن الحسن بن زبالة ٣٦.

محمد بن الحسن الصنعاني ٤٣.	محمد بن أبي الشمال ١٠٥.
محمد بن الحسن بن عطية ٢١٨.	محمد بن صباح ٣١٨.
محمد بن أبي حفصة ٣٢٠.	محمد بن صفوان الجمحي ٢٦٧.
محمد بن حفص بن عبد الرحمن ٢٦١.	محمد بن الصلت ٣٢٢.
محمد بن الحكم الكاهلي ١٢٣.	محمد بن العباس الخزازي ٢٠٦.
محمد بن حماد الطهراني ٣٤٦.	محمد بن العباس المؤدب ٩٨.
محمد بن حميد ١٧٠، ٢٦٩، ٢٧٣، ٣٠٠.	محمد بن عبيد ٩٨.
محمد بن أبي حميد ٢٦٠.	محمد بن عتاب ٩٧.
محمد بن حنيفة الواسطي ١٥.	محمد بن عقبة السدوسي ٢٢٩.
محمد بن حوشب ١٦٨.	محمد بن عمران ٣٢٦.
محمد بن حويطب القرشي ٨٤.	محمد بن عبد الرحمن ١٢٧.
محمد بن خازم أبو معاوية الضرير ١٢١.	محمد بن عبد الرحمن بن طلحة الحجي ٣٢٦.
محمد بن ذكوان ٢٢٩.	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ٢١٩.
محمد بن راشد ٢٧٩.	محمد بن عبد الرحمن بن يحيى ٣٢٢.
محمد بن رافع ٢٧٣.	محمد بن عبد الله ٣٠٦.
محمد بن ربيعة ٢١٨.	محمد بن عبد الله بن إنسان ٢٢٢.
محمد بن الزبير ٢٥٢.	محمد بن عبد الله بن حسن ٢٦٨.
محمد بن أبي الزعينة ٢٢٨.	محمد بن عبد الله بن خميرة ١٢٢.
محمد بن سابق ١٨.	محمد بن عبد الله بن زيد ٣٧٢، ٣٧٣.
محمد بن سعد بن أبي وقاص ٦٧.	محمد بن عبد الله بن أبي سارة ٩٨.
محمد بن سعيد الشامي ١١٢.	محمد بن عبد الله بن نوفل ١٩٦.
محمد بن سعيد الطائفي ٩١.	محمد بن عبد الله بن نمير ٣٣١.
محمد بن سعيد المصلوب ١٠١.	محمد بن عبيد الله ٢٦٨.
محمد بن أبي سفيان ٢١٩.	محمد بن عبيد الله العزمي ٣٠٥.
محمد بن سلمة ٨٦.	محمد بن عبد الملك ٢٤٠.
محمد بن سلام ٤٢.	محمد بن عثمان بن أبي شيبة ٨٥.
محمد بن سليمان الأصبهاني ٣٠٨.	محمد بن العلاء ٢٥٠.
محمد بن سليمان بن أبي حنيفة ١٧٣.	محمد بن علي الهاشمي ٣٤٧.
محمد بن سليمان بن مسمول ١٢١، ١٢٢.	محمد بن عمار ٣٤٦.
محمد بن سنان ٣٥٠.	محمد بن عمار بن حفص ٣٦٠.
محمد بن سهم ٣٤٥.	محمد بن عمرو ٣٥٥.
محمد بن سوقة ١٥٣.	محمد بن عيسى العبدى ٢٤١.
محمد بن سيرين ١٨٧.	محمد بن عيسى بن القاسم بن شمع ٢٦٧.

محمد بن فرات الكوفي ٢٤٢.
 محمد بن كثير ٢٧٥.
 محمد بن كعب القرظي ٢٧٩.
 محمد المحرم ٢٢٨.
 محمد بن المثنى ١٤٥.
 محمد بن مسلم بن الجزري ٢٦٧.
 محمد بن مسلم الطائفي ٣٦٩.
 محمد بن مَعمر ٢٤١.
 محمد بن معن ٢٣٤.
 محمد بن مقاتل ٤٠.
 محمد بن المنكدر ١٢٢.
 محمد بن موسى الصيرفي ١٧٥.
 محمد بن النعمان ٢٧٣.
 محمد بن واسع ٣٤٧.
 محمد بن يعقوب ١٦٢.
 محمد بن يعقوب الحافظ ١٢٢.
 محمد بن يوسف الفريابي ١٦.
 محمد بن يوسف ٢٠٩.
 محمود بن عمرو ٦٤.
 محمود بن غيلان ١٢٤.
 مخلد بن يزيد ١٩٨.
 مدعم ١٦٩.
 مروان بن معاوية ٩٥.
 المتوذي ٦٠.
 المزري ٨٤.
 مسبح بن سعيد ٢٦، ٢٩.
 مسدد ٢٣٣.
 مسروق ٢٨٢.
 مسعر ٢٢٨، ٣٤٢.
 أبو مسعود ٢٠٠.
 المسعودي=عبد الرحمن بن عبد الله ٢٩٥.
 مسلم ٤٢.
 مسلم بن إبراهيم ٢٤١.

مسلم بن الحجاج ٢٣.
 مسلم بن سلام ٢٣٧.
 مسلم بن يزيد ٣٨٠.
 مسلمة بن قاسم ٢٤.
 مسلمة بن مخلد ٢٥٧.
 أبو مُسهر=عبد الأعلى بن مسهر ٢٠.
 المسور بن مخزومة ٣٥٧.
 المسيب بن رافع ٣٠٨.
 مصعب بن سعد ٤٢.
 مصعب بن عُبيد بن جُنادة ٢٥٠.
 مطرف بن عبد الله ١٩.
 مظفر بن مدرك ١٤٦.
 معاذ بن جبل (رضي الله عنه) ٣١٢.
 معاذ بن معاذ ٢٢٧.
 أبو معان ١٠٦.
 معاوية بن إسحاق ١٦٨.
 معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه) ٦٨.
 معاوية بن صالح ١٠٠.
 المعتصم (الخليفة العباسي) ٢٣.
 معتمر بن سليمان ٢٠٤.
 أبو معشر ٩٤.
 معلى بن منصور ١٨.
 مَعمر ٧٣.
 أبو مَعمر الهذلي ٢٥.
 معن بن عيسى ١٦٠.
 مقاتل بن سليمان ١١٣.
 المقدسي ١٠٢.
 المقرئ ١١٢.
 مقسم ٨٦.
 مكحول ٩٨.
 ابن الملقن ٣١٤.
 أبو المليح ٣٧٤.
 المناوي ٣٤١.

منجاب بن الحارث ٨٥.

ابن منجويه ٢٨٠.

مندل بن علي العنزي ١٩٤.

ابن منده ٩٢.

المنذر بن سعد ٢٧٣.

المنذري ٧٨.

ابن المنذر ٣٣٧.

منصور بن آذين ٩٨.

منصور بن عبد الرحمن ٣٢٦.

منظور بن محمد ١٨١.

المنهال بن الجراح ١٩٦.

مهنا ٢٧٧.

مهييار ٢٨.

موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن ١٣٣.

موسى بن إسماعيل ٤٤.

موسى بن بحر ١٤٧.

موسى بن أبي عائشة ٤٤.

موسى بن خلف ١٧٩.

موسى بن عبيدة ١٩٩.

موسى بن عقبة ١٩٧.

أبو موسى الأشعري (رضي الله عنه) ٤٢.

أبو موسى الحكمي ٣٦٣.

المؤمل بن إسماعيل ٣٠٨.

مولة بن عبد الله بن فقيم ٢٦٩.

ميمون بن سبأ ١٥٩.

الميموني=عبد الملك بن الحميد ٢٦٩.

ميمونة (أم المؤمنين رضي الله عنها) ١٢٩.

(حرف النون)

ابن ناصر الدمشقي=شمس الدين محمد بن

عبد الله بن محمد ٣١٨.

نافع ١٢٩.

نافع مولى ابن عمر ٣٧٧.

نافع بن جبير ٣٤٨.

نافع بن عمر ١٧٦.

نافع بن يزيد ٢٥٣.

نبيط ١٣٢.

أبو النجاشي=عطاء بن صهيب ٣٣٥.

النخعي ١٨٨.

ابن النديم ٦١.

النسائي=أحمد بن شعيب ٢٢.

أبو نصر بن قتادة ٣٧١.

أبو النظر الفراديسي ٢٠.

أبو نضرة ١٥٤.

النعمان بن بزرج ٤٣.

النعمان بن سالم ٣٣٦.

نعمة بن دفين ٢٣٦.

أبو نعيم=الفضل بن دكين ١٨.

أبو نعيم الأصبهاني ٧٨.

نُعيم بن حماد ٢١٨.

نُعيم بن المجرم ٣٤٧.

نُعيم بن الميصم ٣٣٢.

النُقيلي ٣٢٦.

نُمران بن جارية ٢٤٩.

ابن نُمير=محمد بن عبد الله ١٤٦.

نوح ٢٣٦.

نُوف الشامي ١٢٣.

نور الدين عتر ٥٥.

نوفل بن الحارث ٨٦.

النووي=يحيى بن شرف بن مري ٣٢.

(حرف الهاء)

هارون بن دينار ١٥٩.

ابن هانئ ٦٠.

أم هانئ(رضي الله عنها) ١٢٤.

هدبة بن خالد ٢٤٩.

أبو هريرة (رضي الله عنه) ٤٢.

هشام بن حسان ٧٦.

هشام بن حكيم ١٦٣.
 هشام الدستوائي ٢٣٠.
 هشام بن عبد الملك ٢١١.
 هشام بن عروة ٣٥٨.
 هشام بن القاسم ٣٣٠.
 هشام بن يوسف ٣٤٨.
 هشيم ١١.
 هلال بن بشر ٢٢٣.
 هلال بن أبي زينب ٤٣.
 هلال بن يساف ٢٠٢.
 همام ١٥٠.
 هناد بن السري ١٠٣.
 أبو هند الداري ٩٩.
 الهثيد بن القاسم ١٦٠.
 هياج بن بسطام ٧٧.
 الهيثمي = علي بن أبي بكر ١٥٨.
 (حرف الواو)
 وائل بن حجر (رضي الله عنه) ٦٩.
 وائل بن داود ١٦٢.
 وابصة بن سعيد الأسدي ١٠٠.
 وائلة بن الأسقع (رضي الله عنه) ٩٩.
 واصل مولى أبي عبيدة ٨٨.
 الواقدي = محمد بن عمر بن واقد ١١٣.
 وكيع ٣٦.
 أبو وكيع = الجراح بن مليح ١٤٥.
 الوليد بن أبي ثور ٣١٨.
 الوليد بن عيسى أبو وهب ١٦٨.
 الوليد بن كثير ٣٥٩.
 الوليد بن مسلم ٢٣٣.
 ولي الدين العراقي ١٣٠.
 وهب بن جرير بن حازم ١٣٧.
 وهب بن عبد الله السوائي أبو جحيفة (رضي الله عنه) ٢٧٢.
 وهب بن منبه ٩٠.

ابن وهب ٢٥٨.
 وهيب ٧١.
 (حرف الياء)
 ياسين الزيات ٣٣٢.
 يحيى بن آدم ١٤٤.
 يحيى بن إسحاق ٢٦٧.
 يحيى بن أبي إسحاق ٣٣١.
 يحيى بن أكثم ٢٣.
 يحيى بن بشر الزاهد ٢٠.
 يحيى بن بكير ٢٧٩.
 يحيى بن راشد ٣٤٥.
 يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ٣٦٧.
 يحيى بن زياد ١٦٧.
 يحيى بن سعيد الأنصاري ٦٩.
 يحيى بن سفيان ٣٢٥.
 يحيى بن سلم بن عبد ربه ٢٤٤.
 يحيى بن سليم الطائفي ٣٠٣.
 يحيى بن صالح ١٨٧.
 يحيى بن أبي طالب ٢٩٥.
 يحيى بن عبد الحميد الحماني ١٧٧.
 يحيى بن يحيى بن عبد الرحمن ٣٥٠.
 يحيى بن عبيدة ٢٠٢.
 يحيى بن قزعة ٢٦٢.
 يحيى بن أبي كثير ١٢٦.
 يحيى بن المتوكل ١٥٣.
 يحيى بن محمد بن صاعد ٢٠٦.
 يحيى بن محمد بن بشير ٢٧٤.
 يحيى بن معين ٢١.
 يحيى بن موسى ١٧.
 يحيى بن أبي هانئ ١٠٣.
 يحيى بن واضح ٢٢٤.
 يحيى الوحاظي ٢٠.
 يحيى بن يحيى النيسابوري ١٧.

يحيى بن يغمر ١٨١.

يحيى بن اليمان ٢٠٠.

يزيد بن إبراهيم ٦٨.

يزيد بن أبي حبيب ١٠١.

يزيد بن حصين ٢٥٢.

يزيد أبو خالد ١٤٧.

يزيد بن خزعة بن ثابت ١٨٢.

يزيد بن خمير ١٩٩.

يزيد الدالاني ٢٦٧.

يزيد بن ربيعة ٢٦٢.

يزيد الرقاشي ٣٣٣.

يزيد بن زريع ٢١١.

يزيد بن أبي زياد ٩٧.

يزيد بن السَّمط ٢٥٩.

يزيد بن عبد المزي ٢٧٧.

يزيد بن أبي عُبيد ٢١.

يزيد بن عطار أبو البري ٣٠٤.

يزيد بن عمر ٤٥.

يزيد بن عمرو الأسلمي ٣٣٤.

يزيد بن عميرة ٣٢٠.

يزيد بن قسيط ٣٤٨.

يزيد بن قوذر ٢٥٣.

يزيد بن معاوية (الخليفة الأموي) ١٥٤.

يزيد مولى المنبث ٣٦٤.

يزيد بن هارون ٧٨.

يزيد بن هرمز ٣٣٧.

يزيد بن يزيد بن جابر ٩٩.

يسار مولى ابن عمر ١٩٥، ١٩٦.

يسرة بن صفوان ٣٦٩.

أبو يعفور ٣٦٢.

يعقوب بن إبراهيم الدورقي ٢٨.

يعقوب بن إبراهيم بن سعد ٢٣٨.

يعقوب بن حميد بن كاسب ٢٧٧.

يعقوب بن سفيان ٢٠٦.

يعقوب بن شيبه ٦٠.

يعقوب بن كاسب ٣٥٠.

يعقوب بن محمد ٣٥٠.

يعلى بن حكيم ٣١٨.

أبو يعلى = محمد بن الصلت ٣٢٢.

يوسف بن إسحاق ٣٥١.

يوسف بن بخلول ٢٦٣.

يوسف بن الحكم ٢١٩.

يوسف بن راشد ١٨٣.

يوسف بن ميمون الصباغ ١٤٧.

يونس بن بكير ١٩٦.

يونس بن جبير ٣٦٧.

يونس بن عُبيد ٦٨.

يونس بن ميسرة ٢٨١.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- إبراز الأماني من حرز المعاني، تأليف عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ت.
- ٢- الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ (١٤٠٤هـ).
- ٣- إتحاف الخيرة المهرة، تأليف أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، دار الوطن (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٤- الإتيقان في علوم القرآن، تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المنذوب، دار الفكر، لبنان، ط١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ٥- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تأليف بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، تحقيق الدكتور: بنيامين أرول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ٦- الأحاد والمثاني، تأليف أحمد بن عمرو بن الضحّاك أبي بكر الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١ (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- ٧- الأحاديث المختارة، تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط١ (١٤١٠هـ).
- ٨- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف علي بن محمد الآمدي أبي الحسن، تحقيق: سيد الحميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٤هـ).
- ٩- أحوال الرجال، تأليف إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبي إسحاق، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ).
- ١٠- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تأليف محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي أبي عبد الله، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢ (١٤١٤هـ).
- ١١- اختصار علوم الحديث، تأليف الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، د.ط، د.ت.
- ١٢- اختلاف الحديث، تأليف محمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٣- الأدب المفرد، تأليف محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط٣ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

- ١٤- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، تأليف يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العربي، بيروت (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ١٥- إرشاد الفحول، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتاب العربي، ط ١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- ١٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض ط ١ (١٤٠٩هـ).
- ١٧- أساس البلاغة، تأليف محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري، دار الفكر (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ١٨- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تأليف يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا- محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (٢٠٠٠م).
- ١٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١ (١٤١٢هـ).
- ٢٠- إسعاف المبطل برجال الموطأ، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
- ٢١- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، تأليف: نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة - مؤسسة الرسالة، بيروت (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).
- ٢٢- أسد الغابة، تأليف علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م).
- ٢٣- الأسماء المفردة، تأليف أحمد بن هارون البرديجي، تحقيق: عبده علي كوشك، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١ (١٤١٠هـ).
- ٢٤- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- ٢٥- أصول السرخسي، تأليف أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- ٢٦- أطراف الغرائب والأفراد، تأليف محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد محمود- حسن نصار السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ٢٧- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت (١٩٧٣م).

- ٢٨- الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط، تأليف إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، دار الحديث، القاهرة، ط١ (١٩٨٨ م).
- ٢٩- الإكمال في رفع الارتباب، تأليف علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١١ هـ).
- ٣٠- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد، تأليف محمد بن علي بن الحسن شمس الدين الحسيني، د ن، د ط، د ت.
- ٣١- الإلزامات والتبع، تأليف علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ (١٤٠٥ هـ).
- ٣٢- الإلمام بأحاديث الأحكام، تأليف تقي الدين محمد بن أبي الحسن القشيري المصري، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية، دار ابن حزم، السعودية، الرياض، لبنان، بيروت (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
- ٣٣- الأم، تأليف محمد بن إدريس الشافعي أبي عبد الله، دار المعرفة، بيروت ط٢ (١٣٩٣ هـ).
- ٣٤- الأمثال، تأليف أبي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهرمزي، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١ (١٤٠٩ هـ).
- ٣٥- الأمثال، تأليف عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط٢ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م).
- ٣٦- الأنساب، تأليف عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط١ (١٩٨٨ م).
- ٣٧- الأوائل، تأليف أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، د ط، د ت.
- ٣٨- الأوائل، تأليف سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي، مؤسسة الرسالة- دار الفرقان، بيروت، ط١ (١٤٠٣ هـ).
- ٣٩- الباعث الحثيث الباعث الحثيث إلى فن مصطلح الحديث، تأليف إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٨٣ م).
- ٤٠- بحر الدم، تأليف يوسف بن الحسن بن عبد الهادي، تحقيق وتعليق: د. روحية عبد الرحمن السويدي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.
- ٤١- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف زين الدين بن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، د ت.
- ٤٢- البحر المحيط، تأليف بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

- ٤٣- **البداية والنهاية**، تأليف إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، مكتبة المعارف، بيروت، د ط، دت.
- ٤٤- **البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير**، تأليف عمر بن علي بن الملقن الأنصاري، تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١ (١٤١٠هـ).
- ٤٥- **البرهان في علوم القرآن**، تأليف محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت (١٣٩١هـ).
- ٤٦- **البعث والنشور**، تأليف أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، د ن، د ط، د ت.
- ٤٧- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، تأليف كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق : د. سهيل زكار، دار الفكر. د ط، د ت.
- ٤٨- **تاج العروس من جواهر القاموس**، تأليف محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د ط، د ت.
- ٤٩- **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**، تأليف يحيى بن معين أبي زكريا، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف دمشق، دار المأمون للتراث (١٤٠٠هـ).
- ٥٠- **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، تأليف يحيى بن معين أبي زكريا، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١ (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ٥١- **تاريخ الإسلام**، تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت ط ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ٥٢- **تاريخ أسماء الثقات**، تأليف عمر بن أحمد أبي حفص الواعظ، تحقيق: صبحي السامرائي الدار السلفية، الكويت ط ١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٥٣- **تاريخ أصبهان**، تأليف أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني الأصبهاني، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٥٤- **التاريخ الأوسط**، تأليف محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط ١ (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- ٥٥- **تاريخ بغداد**، تأليف أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.
- ٥٦- **تاريخ جرجان**، تأليف حمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط ٣ (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ٥٧- **تاريخ دمشق**، تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، (١٩٩٥م).

- ٥٨- التاريخ الكبير، تأليف محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
- ٥٩- تاريخ واسط، تأليف أسلم بن سهل الرزاز الواسطي، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت ط١ (١٤٠٦هـ).
- ٦٠- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، د ن، د ط، د ت.
- ٦١- التبيان في آداب حملة القرآن، تأليف يحيى بن شرف الدين النووي، الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، ط١ (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- ٦٢- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار الكتب الإسلامي، القاهرة (١٣١٣هـ).
- ٦٣- التبيين لأسماء المدلسين، تأليف إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبي الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١ (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).
- ٦٤- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، تأليف محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت. د ط، د ت.
- ٦٥- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تأليف ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرة العراقي، تحقيق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد، الرياض (١٩٩٩م).
- ٦٦- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تأليف شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- ٦٧- التحقيق في أحاديث الخلاف، تأليف عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني دار الكتب، بيروت، ط١ (١٤١٥هـ).
- ٦٨- التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، مكتبة دار البيان، دمشق ط١ (١٣٩٩هـ).
- ٦٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- ٧٠- تذكرة الحفاظ، تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، د ت.
- ٧١- تذكرة الموضوعات، تأليف محمد طاهر بن علي الهندي الفتي، د ن، د ط، د ت.
- ٧٢- التعاريف، تأليف محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط١ (١٤١٠هـ).

- ٧٣- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، د ت.
- ٧٤- **التعديل والتجريح**، تأليف سليمان بن خلف بن سعد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- ٧٥- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوني، مكتبة المنار، الأردن، ط ١، د ت.
- ٧٦- **التعريفات**، تأليف علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ (١٤٠٥هـ).
- ٧٧- **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تأليف: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن ط ١ (١٤٠٥هـ).
- ٧٨- **تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)** تأليف: أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.
- ٧٩- **تفسير غريب مافي الصحيحين**، تأليف محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحميدي، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط ١ (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- ٨٠- **تفسير القرآن العظيم**، تأليف إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبي الفداء، دار الفكر، بيروت، (١٤٠١هـ).
- ٨١- **تفسير القرطبي**، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة، د ط، د ت.
- ٨٢- **تقريب التهذيب**، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر، دار المنهاج، جدة، ط ١ (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- ٨٣- **التقرير والتحري في علم الأصول**، تأليف ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ٨٤- **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، تأليف يحيى بن شرف النووي، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- ٨٥- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، تأليف محمد بن عبد الغني البغدادي أبي بكر، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٨هـ).
- ٨٦- **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، تأليف أبي علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجبائي، تحقيق: الأستاذ محمد أبي الفضل، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- ٨٧- **تلخيص الحبير**، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

- ٨٨- تلخيص كتاب الموضوعات، تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- ٨٩- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تأليف عبد الرحيم بن الحسن الإسوي أبي محمد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٠هـ).
- ٩٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب (١٣٨٧هـ).
- ٩١- التمييز، تأليف مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبي الحسين، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، ط٣ (١٤١٠هـ).
- ٩٢- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعية الموضوعة، تأليف علي بن محمد بن علي بن عزاق الكنائي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٣٩٩هـ).
- ٩٣- تنقيح التحقيق، تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٩٩٨م).
- ٩٤- تهذيب الأسماء واللغات، تأليف يحيى بن شرف النووي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، د ن، د ط، د ت.
- ٩٥- تهذيب التهذيب، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار الفكر، بيروت، ط١ (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- ٩٦- تهذيب سنن أبي داود، تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- ٩٧- تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي أبي الحجاج المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- ٩٨- تهذيب اللغة، تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ (٢٠٠١م).
- ٩٩- تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، تأليف علي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن مأكولا أبي نصر، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٠هـ).
- ١٠٠- التواضع والخمول، تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

- ١٠١- توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١ (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- ١٠٢- التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملحن في علم الأثر، تأليف محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أصول السلف، السعودية، ط١ (١٤١٨هـ).
- ١٠٣- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د ط، د ت.
- ١٠٤- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنائهم، تأليف محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٩٩٣م).
- ١٠٥- التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف زين الدين عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- ١٠٦- تيسير التحرير، تأليف محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.
- ١٠٧- جامع الأحاديث، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، د ن، د ط، د ت.
- ١٠٨- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض (١٤٠٣هـ).
- ١٠٩- جامع الأصول في أحاديث الرسول، تأليف مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط١، د ت.
- ١١٠- جامع بيان العلم وفضله، تأليف يوسف بن عبد البر النمري، دار الكتب العلمية، بيروت (١٣٩٨هـ).
- ١١١- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف أبي سعيد بن خليل بن كيكليدي أبي سعيد العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢ (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
- ١١٢- جامع العلوم والحكم، تأليف زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين ابن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
- ١١٣- الجرح والتعديل، تأليف عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
- ١١٤- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت ط٢ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- ١١٥- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، لبنان، بيروت ط٢ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

- ١١٦- **الجهاد لابن المبارك**، تأليف عبد الله بن المبارك، الدار التونسية، تونس، د ط، د ت.
- ١١٧- **الجوهر النقي**، تأليف علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، دار الفكر، د ط، د ت.
- ١١٨- **حاشية الرملي على شرح روض المطالب**، تأليف أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي، دن، د ط، د ت.
- ١١٩- **حاشية السراج البلقيني على كتاب الأم للشافعي**، تأليف عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني، دار الفكر، بيروت، ط ٢ (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- ١٢٠- **حاشية ابن عابدين**، تأليف ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ط ٢ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- ١٢١- **الحدود الأنيقة**، تأليف زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١ (١٤١١ هـ).
- ١٢٢- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، تأليف أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤ (١٤٠٥ هـ).
- ١٢٣- **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، تأليف يحيى بن مري بن حسن النووي الشافعي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت ط ٢ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- ١٢٤- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**، تأليف صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - دار البشائر، حلب، بيروت، ط ٥ (١٤١٦ هـ).
- ١٢٥- **الدراري المضية شرح الدرر البهية**، تأليف محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- ١٢٦- **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم البماني المدني، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت.
- ١٢٧- **الدر المنثور**، تأليف عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت (١٩٩٣ م).
- ١٢٨- **الدعاء للطبراني**، تأليف سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٥ (١٤١٣ هـ).
- ١٢٩- **دلائل النبوة**، تأليف أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، مؤسسة البراق، د ط، د ت.
- ١٣٠- **ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد**، تأليف قاضي الملك محمد صيغة الله المدارسى الهندي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١ (١٤١٠ هـ).

- ١٣١- رجال صحيح البخاري، تأليف أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي أبي نصر، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١ (١٤٠٧ هـ).
- ١٣٢- رجال صحيح مسلم، تأليف أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، بيروت، ط١ (١٤٠٧ هـ).
- ١٣٣- الرسالة، تأليف محمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة (١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م).
- ١٣٤- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، تأليف سليمان بن الأشعث أبي داود، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت، د ط، د ت.
- ١٣٥- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، تأليف محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ١٣٦- الروض الأنف، تأليف عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، د ن، د ط، د ت.
- ١٣٧- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
- ١٣٨- الروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف محمد بن عبد المنعم الحَميري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط٢ (١٩٨٠ م).
- ١٣٩- زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الكويت (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م).
- ١٤٠- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تأليف محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهر الهروي، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط١ (١٣٩٩ هـ).
- ١٤١- سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، كتب خانة جميلي، باكستان، ط١ (١٤٠٤ هـ).
- ١٤٢- سؤالات البرذعي لأبي زرعة، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، ط٢ (١٤٠٩ هـ).
- ١٤٣- سؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١ (١٤٠٤ هـ).
- ١٤٤- السّنن الأبين والمورد الأمعن، تأليف محمد بن عمر بن محمد بن عمر رشيد الفهري، مكتبة الغراء الأثرية، المدينة المنورة ط١ (١٤١٧ هـ).

- ١٤٥- سنن أبي داود، تأليف سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د ط، د ت.
- ١٤٦- سنن الترمذي، تأليف محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.
- ١٤٧- سنن الدارقطني، تأليف علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت (١٣٨٦ هـ-١٩٦٦ م).
- ١٤٨- سنن الدارمي، تأليف عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ (١٤٠٧ هـ).
- ١٤٩- السنن الصغرى، تأليف أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١ (١٤١٠ هـ-١٩٨٩ م).
- ١٥٠- السنن الكبرى، تأليف أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، (١٤١٤ هـ-١٩٩٤ م).
- ١٥١- السنن الكبرى للنسائي، تأليف أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١١ هـ-١٩٩١ م).
- ١٥٢- سنن ابن ماجه، تأليف محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.
- ١٥٣- سنن النسائي (المجتبى من السنن) تأليف: أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ط٢ (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م).
- ١٥٤- سير أعلام النبلاء، تأليف محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩ (١٤١٣ هـ).
- ١٥٥- السيرة النبوية لابن هشام، تأليف عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، ط١ (١٤١١ هـ).
- ١٥٦- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تأليف إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحى هلال مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١ (١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م).
- ١٥٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، دار بن كثير، دمشق، ط١ (١٤٠٦ هـ).
- ١٥٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، تأليف هبة الله بن الحسن ابن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض (١٤٠٢ هـ).

- ١٥٩- شرح التبصرة والتذكرة، تأليف الحافظ العراقي، المحقق : د. ماهر ياسين الفحل، د ن، د ط، د ت.
- ١٦٠- شرح علل أبي حاتم، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: سامي بن محمد ابن جاد الله ، أضواء السلف، السعودية، الرياض، ط ١ (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).
- ١٦١- شرح علل الترمذي، تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار الملاح، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دمشق، ط ١ (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).
- ١٦٢- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١١ هـ).
- ١٦٣- شرح العمدة في الفقه، تأليف أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١ (١٤١٣ هـ).
- ١٦٤- شرح ابن ماجه، تأليف مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، تحقيق : كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).
- ١٦٥- شرح مسلم، تأليف يحيى بن شرف النووي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- ١٦٦- شرح مشكل الآثار، تأليف أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م).
- ١٦٧- شرح النووي على مسلم، تأليف يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢ (١٣٩٢ هـ).
- ١٦٨- شعب الإيمان، تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ (١٤١٠ هـ).
- ١٦٩- صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، تأليف أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي، تحقيق: عبد القادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق (١٩٨٠ م).
- ١٧٠- صحيح البخاري، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دار السلام، الرياض، ط ٢ (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).
- ١٧١- صحيح ابن خزيمة، تأليف محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت (١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م).
- ١٧٢- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).
- ١٧٣- صحيح مسلم، تأليف الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام، الرياض، ط ٢ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

- ١٧٤- **صفة الصفوة**، تأليف عبد الرحمن بن علي بن محمد أبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد رواس قلججي، دار المعرفة، بيروت، ط٢ (١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م).
- ١٧٥- **الضعفاء**، تأليف أحمد بن عبد الله بن أحمد أبي نعيم الأصبهاني الصوفي، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١ (١٤٠٥ هـ-١٩٨٤ م).
- ١٧٦- **الضعفاء الصغير**، تأليف محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١ (١٣٩٦ هـ).
- ١٧٧- **الضعفاء الكبير**، تأليف أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العُقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، دار المكتبة العلمية، بيروت ط١ (١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م).
- ١٧٨- **الضعفاء والمتروكين**، تأليف أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١ (١٣٩٦ هـ).
- ١٧٩- **الضعفاء والمتروكين**، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبي الفرج، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م).
- ١٨٠- **طبقات الحفاظ**، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبي الفضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٣ هـ).
- ١٨١- **طبقات الحنابلة**، تأليف محمد بن أبي يعلى أبي الحسين، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت.
- ١٨٢- **طبقات خليفة**، تأليف خليفة بن خياط أبي عمر الليثي العصفري، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض ط٢ (١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م).
- ١٨٣- **طبقات الشافعية**، تأليف: أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١ (١٤٠٧ هـ).
- ١٨٤- **الطبقات الكبرى**، تأليف محمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري، دار صادر، بيروت، د ط، د ت.
- ١٨٥- **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، تأليف عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبي محمد الأنصاري، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢ (١٤١٢ هـ-١٩٩٢ م).
- ١٨٦- **طبقات المدلسين**، تألي فأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١ (١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م).
- ١٨٧- **طبقات المفسرين**، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١ (١٣٩٦ هـ).

- ١٨٨- طرح الشرب في شرح التقريب، تأليف زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (٢٠٠٠ م).
- ١٨٩- العبر في خبر من غبر، تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط ٢ (١٩٨٤ م).
- ١٩٠- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله، تحقيق: زكريا علي يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.
- ١٩١- العظمة، تأليف عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني أبي محمد، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط ١ (١٤٠٨ هـ).
- ١٩٢- العقيدة الطحاوية، تأليف أبي جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١ (١٣٩٨ هـ-١٩٧٨ م).
- ١٩٣- علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تأليف أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١ (١٤٠٩ هـ).
- ١٩٤- علل ابن أبي حاتم، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبي محمد، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت (١٤٠٥ هـ).
- ١٩٥- علل الدارقطني، تأليف علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط ١ (١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م).
- ١٩٦- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تأليف عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٠٣ هـ).
- ١٩٧- العلل لابن المديني، تأليف علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١ (١٩٨٠ م).
- ١٩٨- العلل ومعرفة الرجال، تأليف أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط ١ (١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م).
- ١٩٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٠٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ (١٩٩٥ م).

- ٢٠١- **العيال**، تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، تحقيق: د نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم، السعودية، الدمام، ط١ (١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م).
- ٢٠٢- **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، تأليف يحيى بن علي بن عبد الله القرشي أبي الحسين، تحقيق: محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١ (١٤١٧ هـ).
- ٢٠٣- **غريب ألفاظ الشافعي**، تأليف محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروي أبي منصور، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١ (١٣٩٩ هـ).
- ٢٠٤- **غريب الحديث لابن الجوزي**، تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م).
- ٢٠٥- **غريب الحديث للحري**، تأليف إبراهيم بن إسحاق الحري، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١ (١٤٠٥ هـ).
- ٢٠٦- **غريب الحديث لابن سلام**، تأليف القاسم بن سلام الهروي أبي عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، د ت.
- ٢٠٧- **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**، تأليف خلف بن عبد الملك بن بشكوال أبي القاسم، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط١ (١٤٠٧ هـ).
- ٢٠٨- **الفائق في غريب الحديث**، تأليف محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، د ت.
- ٢٠٩- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وحب الدين الخطيب دار المعرفة، بيروت (١٣٧٩ هـ).
- ٢١٠- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف ابن رجب زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين الدمشقي، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، السعودية، الدمام، ط٢ (١٤٢٢ هـ).
- ٢١١- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٣ هـ).
- ٢١٢- **فتح البلدان**، تأليف أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٣ هـ).

- ٢١٣- **الفردوس بمأثور الخطاب**، تأليف أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمداني الملقب إلكيا، تحقيق: السعيد بن بيسوي زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م).
- ٢١٤- **الفروق**، تأليف أسعد بن محمد بن الحسين النيسابوري الكرابيسي، تحقيق: د. محمد طوموم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١ (١٤٠٢ هـ).
- ٢١٥- **الفصل للوصل المدرج في النقل**، تأليف أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبي بكر، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار الحجر، الرياض، ط١ (١٤١٨ هـ).
- ٢١٦- **الفقيه والمتفقه**، تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية ط١ (١٤٢١ هـ).
- ٢١٧- **الفهرست**، تأليف محمد بن إسحاق أبي الفرج ابن النديم، دار المعرفة، بيروت (١٣٩٨ هـ-١٩٧٨ م).
- ٢١٨- **الفوائد**، تأليف تمام بن محمد الرازي أبي القاسم، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤١٢ هـ).
- ٢١٩- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت ط١ (١٤٠٧ هـ).
- ٢٢٠- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، تأليف عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١ (١٣٥٦ هـ).
- ٢٢١- **القاموس المحيط**، تأليف محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٢٢- **قضاء الحوائج**، تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.
- ٢٢٣- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط١ (١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م).
- ٢٢٤- **الكامل في ضعفاء الرجال**، تأليف عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط١ (١٤٠٩ هـ-١٩٨٨ م).
- ٢٢٥- **كتاب السنة**، تأليف عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١ (١٤١٦ هـ).
- ٢٢٦- **كتاب المختلطين**، تأليف الحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكليدي بن عبد الله العلائي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب- علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).

- ٢٢٧- كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت (١٤١٢ هـ).
- ٢٢٨- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، تأليف إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبي الوفا الحلبي الطرابلسي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت ط (١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م).
- ٢٢٩- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤ (١٤٠٥ هـ).
- ٢٣٠- الكفاية في علم الرواية، تأليف أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط ١، د. ت.
- ٢٣١- الكليات، تأليف أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م).
- ٢٣٢- الكنى والأسماء، تأليف مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبي الحسين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١ (١٤٠٤ هـ).
- ٢٣٣- لباب النقول في أسباب النزول، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي أبي الفضل، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، د. ت.
- ٢٣٤- لسان العرب، تأليف محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر، بيروت، ط ١، د. ت.
- ٢٣٥- لسان الميزان، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٣ (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م).
- ٢٣٦- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧ هـ-١٩٩٦ م).
- ٢٣٧- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تأليف محمد بن خليل بن إبراهيم المشيشي الطرابلسي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١ (١٤١٥ هـ).
- ٢٣٨- اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١ (١٩٩٥ م).
- ٢٣٩- لمحات موجزة في أصول علل الحديث، تأليف الدكتور نور الدين عتر، ط ٢ (١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥ م).
- ٢٤٠- المؤلف والمختلف، تأليف محمد بن طاهر بن علي بن القيسراني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١١ هـ).

- ٢٤١- المبدع في شرح المقنع، تأليف إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبي إسحاق، المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠٠ هـ).
- ٢٤٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١ (١٣٩٦ هـ).
- ٢٤٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، (١٤٠٧ هـ).
- ٢٤٤- المجموع شرح المذهب، تأليف يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت (١٩٩٧ م).
- ٢٤٥- المحرر في الحديث، تأليف محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط٣ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- ٢٤٦- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (٢٠٠٠ م).
- ٢٤٧- المحلي، تأليف علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٤٨- المحيط في اللغة، تأليف صاحب بن عباد، د ن، د ط، د ت.
- ٢٤٩- مختار الصحاح، تأليف محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).
- ٢٥٠- المختصر في أصول الحديث، تأليف الشريف الجرجاني، د ن، د ط، د ت.
- ٢٥١- مداراة الناس، تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
- ٢٥٢- مرآة الجنان وعبرة البقظان، تأليف أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م).
- ٢٥٣- المراسيل، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٣٩٧ هـ).
- ٢٥٤- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١ (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).
- ٢٥٥- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه أبي الفضل صالح، الدار العلمية، الهند (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

- ٢٥٦- **المستدرك على الصحيحين بتعليقات الذهبي**، تأليف محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- ٢٥٧- **مسند أحمد بن حنبل**، تأليف أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر، د ط، د ت.
- ٢٥٨- **مسند البزار**، تأليف أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، ط١ (١٤٠٩هـ).
- ٢٥٩- **مسند الحارث**، تأليف الحارث بن أبي أسامة، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- ٢٦٠- **مسند الحميدي**، تأليف عبد الله بن الزبير أبي بكر الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة، د ط، د ت.
- ٢٦١- **مسند الروياني**، تأليف محمد بن هارون الروياني أبي بكر، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١ (١٤١٦هـ).
- ٢٦٢- **مسند الشاشي**، تأليف أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١ (١٤١٠هـ).
- ٢٦٣- **مسند الشهاب**، تأليف محمد بن سلامة بن جعفر أبي عبد الله القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- ٢٦٤- **مسند ابن أبي شيبه**، تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي - أحمد بن فريد المزدي، دار الوطن، الرياض، ط١ (١٩٩٧).
- ٢٦٥- **مسند الطيالسي**، تأليف سليمان بن داود أبي داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٦٦- **مسند عبد بن حميد**، تأليف عبد بن حميد بن نصر أبي محمد، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٢٦٧- **مسند أبي عوانة**، تأليف الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، دار المعرفة، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٦٨- **مسند أبي يعلى**، تأليف أحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي التميمي، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٢٦٩- **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، تأليف أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

- ٢٧٠- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، تأليف القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث، د ط، د ت.
- ٢٧١- مشاهير علماء الأمصار، تأليف محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: م. فلايشهر، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٥٩ م).
- ٢٧٢- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تأليف أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكنان، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي دار العربية، بيروت، ط ٢ (١٤٠٣ هـ).
- ٢٧٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٧٤- مصنف ابن أبي شيبة، تأليف أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض (١٤٠٩ هـ).
- ٢٧٥- مصنف عبد الرزاق، تأليف أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢ (١٤٠٣ هـ).
- ٢٧٦- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)، تأليف علي بن سلطان محمد الهروي القاري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٣٩٨ هـ).
- ٢٧٧- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط ١ (١٤١٩ هـ).
- ٢٧٨- المطالع على أبواب المقنع، تأليف محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي أبو عبد الله، تحقيق: محمد بشير الإدلي، المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).
- ٢٧٩- المعجم الأوسط، تأليف أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة (١٤١٥ هـ).
- ٢٨٠- معجم البلدان، تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٨١- معجم الصحابة، تأليف عبد الباقي بن قانع أبي الحسين، تحقيق: صلاح بن سالم المصراحي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١ (١٤١٨ هـ).
- ٢٨٢- المعجم الكبير، تأليف سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، ط ٢ (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م).
- ٢٨٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبي عبيد، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط ٣ (١٤٠٣ هـ).

- ٢٨٤- المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، تأليف: أحمد بن علي العسقلاني أبي الفضل، تحقيق: محمد شكور الميادين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).
- ٢٨٥- معجم مقاييس اللغة، تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، لبنان ط٢ (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
- ٢٨٦- معرفة التذكرة، تأليف أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م).
- ٢٨٧- معرفة الثقات، تأليف أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية ط١ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ٢٨٨- معرفة السنن والآثار، تأليف الحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الخسروجدي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٨٩- معرفة الصحابة، تأليف أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١ (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
- ٢٩٠- معرفة علوم الحديث، تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م).
- ٢٩١- المعرفة والتاريخ، تأليف أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).
- ٢٩٢- المغني عن حمل الأسفار، تأليف أبي الفضل العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض ط١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).
- ٢٩٣- المغني في الضعفاء، تأليف محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دن، د ط، د ت.
- ٢٩٤- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٩٥- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.
- ٢٩٦- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف علي بن إسماعيل الأشعري أبي الحسن، تحقيق: هلموت ريتز، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، د ت.
- ٢٩٧- مقدمة ابن الصلاح، تأليف أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٣ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

- ٢٩٨- **المقنع في علوم الحديث**، تأليف سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. دار فواز للنشر، السعودية، ط١ (١٤١٣ هـ).
- ٢٩٩- **الملل والنحل**، تأليف محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاي، دار المعرفة بيروت، (١٤٠٤ هـ).
- ٣٠٠- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تأليف أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢ (١٤٠٣ هـ).
- ٣٠١- **المنتخب من علل الخلال**، تأليف العلامة موقّق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي، د ن، دط، د ت.
- ٣٠٢- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تأليف عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبيالفرج، دار صادر، بيروت، ط١ (١٣٥٨ هـ).
- ٣٠٣- **المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، تأليف أبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي، تحقيق: أبو طاهر أحمد بن محمد السلقى، دار الفكر، دمشق، سورية (١٩٨٦ م).
- ٣٠٤- **منهج النقد في علوم الحديث**، تأليف الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣ (١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م).
- ٣٠٥- **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي**، تأليف الدكتور صلاح الدين بن أحمد الإدلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١ (١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م).
- ٣٠٦- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تأليف محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط٢ (١٤٠٦ هـ).
- ٣٠٧- **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تأليف أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلججي، دار المعرفة، بيروت، ط١ (١٤٠٧ هـ).
- ٣٠٨- **الموضوعات**، تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).
- ٣٠٩- **موطأ الإمام مالك**، تأليف مالك بن أنس أبي عبد الله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، د ط، د ت.
- ٣١٠- **المؤقظة في علم مصطلح الحديث**، تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، د ن، دط، دت.
- ٣١١- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٩٩٥ م).

- ٣١٢- **الناسخ والمنسوخ**، تأليف أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبي جعفر، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١ (١٤٠٨ هـ).
- ٣١٣- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، د ط، د ت.
- ٣١٤- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣ (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- ٣١٥- **نصب الراية لأحاديث الهداية**، تأليف عبد الله بن يوسف أبي محمد الحنفي الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر (١٣٥٧ هـ).
- ٣١٦- **نظرات جديدة في علوم الحديث**، تأليف الدكتور حمزة المليباري، دار ابن حزم، بيروت، ط٢ (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).
- ٣١٧- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، تأليف محمد بن جعفر الكتاني أبي عبد الله، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، دن، د ط، د ت.
- ٣١٨- **نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح**، تأليف: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١ (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
- ٣١٩- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تأليف أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).
- ٣٢٠- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت (١٣٧٩ هـ).
- ٣٢١- **وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان**، تأليف أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

المحتويات

الصفحة	المعنوان
٢	كلمة شكر.
٣	الإهداء.
٤	مقدمة.
٤	أسباب اختيار البحث
٥	أهمية البحث.
٥	مناهج البحث
٥	الدراسات السابقة
٦	الإشارات حول التاريخ الكبير
٧	الجديد الذي يقدمه البحث
٧	خطة البحث.
٨	صعوبات البحث
٩	إجراءات كتابة البحث
١١	الفصل التمهيدي.
١٢	المبحث الأول : التعريف بالإمام البخاري.
١٣	المطلب الأول : اسمه ونسبه.
١٤	المطلب الثاني : ولادته ووفاته.
١٥	المطلب الثالث : نشأته وأسرته ومهنته.
١٦	المطلب الرابع : طلبه للعلم ورحلاته العلمية.
٢١	المطلب الخامس : شيوخه وتلامذته.
٢٦	المطلب السادس : شمائله وفضائله.
٢٨	المطلب السابع : ثناء العلماء عليه.
٣٠	المطلب الثامن : مؤلفاته.
٣١	المبحث الثاني : التعريف بكتاب التاريخ الكبير.
٣٢	المطلب الأول : اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.
٣٤	المطلب الثاني : نسخ الكتاب.
٣٥	المطلب الثالث : زمن تأليفه.
٣٦	المطلب الرابع : مصادر الكتاب.
٣٨	المطلب الخامس : طريقة تصنيفه.
٤٤	المطلب السادس : الغاية من تصنيفه.
٤٦	المبحث الثالث : تعريف العلة وتطبيقاتها عند المحدثين.

٤٧	المطلب الأول: العلة والحديث المعلول في اصطلاح المحدثين.
٤٨	أولاً: مفهوم العلة لغةً .
٤٩	ثانياً: تعريف العلة اصطلاحاً.
٥٠	ثالثاً: الحديث المعلول في اصطلاح المحدثين.
٥٢	رابعاً: التوسع في معنى العلة عند المتقدمين.
٥٣	خامساً: العلاقة بين العلة والمعلول.
٥٥	سادساً: تعريف علم العلل وغايته وأهميته.
٥٧	سابعاً: المتقدمون والمتأخرون في اصطلاح المحدثين.
٥٩	ثامناً: المصنفات في العلل.
٦٣	المطلب الثاني: نماذج من تطبيقات العلة عند المحدثين.
٦٤	أولاً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب التاريخ والعلل ليحيى بن معين.
٦٥	ثانياً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب العلل لابن المديني.
٦٧	ثالثاً: نماذج من تطبيقات العلة من خلال كتاب العلل لأحمد بن حنبل.
٦٩	رابعاً: نماذج من تطبيقات العلل عند الإمام مسلم.
٧٢	خامساً: نماذج من تطبيقات العلل عند الإمام الترمذي.
٧٥	سادساً: نماذج من تطبيقات العلل عند الدارقطني.
٧٧	سابعاً: نماذج من تطبيقات العلل عند المتأخرين.
٨٠	الباب الأول: العلل في التاريخ الكبير والألفاظ الدالة على العلة
٨١	الفصل الأول : العلل الواقعة في السند والعلل المشتركة بين السند والمتن .
٨٢	المبحث الأول : العلل الظاهرة في السند .
٨٣	المطلب الأول: الإرسال.
٩٣	المطلب الثاني: الانقطاع.
١٠٥	المطلب الثالث: جهالة الراوي والإسناد.
١١٢	المطلب الرابع: كون الراوي متروكاً.
١١٨	المبحث الثاني: العلل الخفية في السند .
١١٩	المطلب الأول: التدليس.
١٢٩	المطلب الثاني: المزيد في متصل الأسانيد.
١٣٥	المطلب الثالث: رفع الموقوف.
١٥٠	المطلب الرابع: وصل المرسل.
١٦٦	المبحث الثالث : العلل المشتركة بين السند والمتن.
١٦٧	المطلب الأول: اضطراب الراوي في حديثه.
١٨٥	المطلب الثاني: المخالفة.
١٩٢	المطلب الثالث: القلب في السند أو المتن.

٢٠٤	المطلب الرابع: التصحيح.
٢١٢	الفصل الثاني: ألفاظ الدالة على العلة في التاريخ الكبير.
٢١٤	تمهيد: سعة ألفاظ الدالة على العلة في التاريخ الكبير وشموليتها.
٢١٥	المبحث الأول: ألفاظ التي حزم البخاري فيها بالعلة.
٢١٦	المطلب الأول: ألفاظ العلة الدالة على التفرد.
٢٢٨	المطلب الثاني: ألفاظ العلة الدالة على النكارة.
٢٤٧	المطلب الثالث: ألفاظ العلة الدالة على عدم شهرة الإسناد.
٢٥٧	المطلب الرابع: ألفاظ متفرقة.
٢٦٦	المبحث الثاني: ألفاظ التي شك البخاري فيها بالعلة.
٢٦٧	المطلب الأول: ألفاظ العلة الدالة على الشك في سماع الراوي..
٢٧٣	المطلب الثاني: ألفاظ العلة الدالة على الشك في وصل الحديث وإرساله.
٢٧٩	المطلب الثالث: ألفاظ العلة الدالة على الشك في حفظ الحديث.
٢٨٥	الباب الثاني : قرائن التعليل والترجيح عند البخاري في التاريخ الكبير .
٢٨٦	تمهيد : القرائن عند المحدثين (تعريفها، أنواعها، تطبيقاتها).
٢٨٧	المطلب الأول: تعريف القرائن لغةً واصطلاحاً.
٢٨٨	المطلب الثاني: أنواع القرائن عند المحدثين وتقسيماتها.
٢٩٠	المطلب الثالث: القرائن وتطبيقاتها عند المحدثين.
٢٩١	الفصل الأول : قرائن إعلال الحديث وتطبيقاتها عند البخاري في التاريخ الكبير.
٢٩٢	المبحث الأول: قرائن إعلال الحديث الإسنادية عند البخاري في التاريخ الكبير.
٢٩٣	المطلب الأول: اختلاط الراوي.
٣٠١	المطلب الثاني: سلوك الجادة.
٣١٠	المبحث الثاني: قرائن إعلال الحديث المتنية عند البخاري في التاريخ الكبير.
٣١١	المطلب الأول: عدم معرفة الحديث إلا من طريق واحد.
٣٢٢	المطلب الثاني: مخالفة متن الحديث للحديث الثابت المشهور.
٣٣٨	الفصل الثاني: قرائن الترجيح وتطبيقاتها عند البخاري في التاريخ الكبير.
٣٣٩	المبحث الأول: تعدد قرائن الترجيح وتطبيقاتها عند المحدثين.
٣٤٠	المطلب الأول: تعريف الترجيح وشروطه.
٣٤٢	المطلب الثاني: الترجيح عند المحدثين وتقسيماته.
٣٤٤	المبحث الثاني: قرائن الترجيح عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير.
٣٤٥	المطلب الأول: الترجيح بالأحفظ.
٣٥٧	المطلب الثاني: الترجيح بكثرة العدد.
٣٦٦	المطلب الثالث: الترجيح برواية الأئمة في الشيخ (الاختصاص).
٣٨٢	الخاتمة.

٣٨٥	الفهارس.
٣٨٦	فهرس الآيات الكريمة.
٣٨٧	فهرس الأحاديث والآثار.
٣٩٩	فهرس الأماكن.
٤٠١	فهرس الغزوات والوقائع والأيام.
٤٠٢	فهرس الأعلام.
٤٢٣	فهرس المصادر والمراجع.
٤٤٦	المحتويات.

